

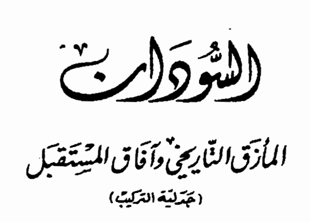
المأزق التاريخي وآفاق المستقبل

(جدلية التركيب)

محمد أبو القاسم حاج حمد

المجلد الأول

INTERNATIONAL STUD'E3 & RESEARCH BUREAU
BRITISH WEST INDIES


السودان
المأزق التاريخي وآفاق المستقبل
(جدلية التركيب)



محمد أبو القاسم حاج حمد

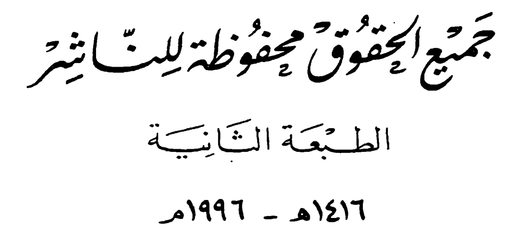
السودان

المأزق التاريخي وآفاق المستقبل

(جدلية التركيب)

المجلد الأول

INTERNATIONAL STUDIES & RESEARCH BUREAU
BRITISH WEST INDIES



INTERNATIONAL STUDIES & RESEARCH BUREAU

BRITISH WEST INDIES

FINBAR F. DEMPSEY & COMPANY

COCKBURN HOUSE

P.O.BOX 70 GRAND TURK

يُطلب من :

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون : ٨٣١٣٣١

الإهداء

إلى جماهير شعبنا في السودان التي أعطت وأعطت وأعطت ولم تأخذ شيئاً.

محمد أبو القاسم

حاج حمد

الفهرست

تصدير

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عام ١٩٨٠، وفي مجلد واحد، ومضت ستة عشر سنة، حدثت فيها متغيرات في السودان، حيث سقط نظام نميري إثر انتفاضة شعبية استلبتها هيمنة عسكرية (موازية) لها في إبريل/ نيسان ١٩٨٥ أثمرت عن حكومة انتقالية استمرت إلى إبريل/ نيسان ١٩٨٦ حيث أدت إلى انتخابات برلمانية تلتها أنظمة حزبية استمرت من ١٩٨٦ وإلى ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٨٩ وهو عام انقلاب الجبهة الإسلامية بقيادة عمر البشير.

لهذا حملت الطبعة الثانية ما استمر ضمن هذه المتغيرات بعد أن انتهت الطبعة الأولى إلى عام ١٩٨٠، مما اقتضى التوسع في مادة الكتاب، ومما اقتضى تحويله إلى مجلدين ليغطي إلى عام ١٩٩٥.

ثم إني قد أضفت إلى أصول مادة الكتاب الأساسية ـ حيثما تطلّب الأمر ـ تجذير بعض الموضوعات، ولكن دون أدنى حذف أو تعديل، إذ لم أر ما يوجب ذلك.

كذلك ضمنت هذه الطبعة الثانية ما كان ينقص الأولى من (١) خرائط بيانية و (٢) بعض الوثائق التاريخية المتعلقة بالقرار البريطاني (إخلاء) السودان منذ ديسمبر/ كانون أول ١٨٨٣ م إثر بدايات ثورة المهدي واحتجاج مصر على ذلك، ثم الاتفاق المصري الإنجليزي على نظام الحكم الثنائي في السودان والوثائق المتعلقة بإجلاء القوات المصرية عن السودان إثر ثورة ١٩٢٤، ثم عودة مصر إلى السودان مجدداً إثر معاهدة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر وصولاً إلى وثائق الحكم الذاتي للسودان والموقعة بين محمد

نجيب ورالف سكراين ستيفنسون في فبراير/ شباط ١٩٥٣ ووثيقة قانون الحكم الذاتي التي أسست على ضوء ذلك الاتفاق والتي أصدرها في الخرطوم حاكم عام السودان (روبرت. ج. هاو) في ٢١ مارس ـ آذار ١٩٥٣ لتصبح قانوناً لفترة الحكم الذاتي ١٩٥٦/٥٤، غير أن السودانيين قد اتخذوا من مادة ذلك القانون للحكم الذاتي مادة لدستورهم المؤقت الذي استمروا به فيما بعد ١٩٥٦ تحت اسم (دستور السودان المؤقت)، فاستغنيت عن الأصل في قانون الحكم الذاتي ونشرت وثيقة دستور السودان المؤقت التي أسست عليه.

لهذا تأتي الطبعة الثانية في مجلدين، يكملان بعضهما بعضاً، فالمجلد الأول أساسي وتأسيسي، إذ يبحث في خلفية وخصائص (جدلية التركيب السودانية) بأبعادها الجغرافية ـ السياسية وحيزها (الجيوبوليتيكي) وبنيتها التاريخية والحضارية وأطرها الاجتماعية وتحولاتها الاستراتيجية، وأنهيت هذا المجلد الأول بالجلسة التاريخية لإعلان الاستقلال في الأول من يناير/ كانون ثاني ١٩٥٦، وأسميت المجلد الأول بما يدل على موضوعه (جدلية التركيب).

أما المجلد الثاني والمؤسس على المجلد الأول فهو يغطي الفترة من الاستقلال عام ١٩٥٦ وإلى عامنا الراهن ١٩٩٦، وأسميته (ما بعد الاستقلال) حيث بحثت فيه كيفية تفاعل السودان المستقل مع جدلية تركيبه وإدارة أزماته الداخلية والخارجية أو الجهوية والإقليمية والدولية وتقلب السودانيين بين أنظمة حكم مختلفة واختيارات سياسية وأيديولوجية متباينة ومتعددة ومتنوعة، وإلى أي مدي استفاد السودانيون من تجاربهم وكيف يفكرون، علماً بأن كافة المنعطفات التي أعقبت فترة نميري لا تشكل متغيرات (نوعية) في تطورنا السياسي بل هي أقرب إلى حالات التكرار والتعاقب والتراكمات الكمية سواء كان ذلك على مستوى الفترة الانتقالية (١٩٨٦/٨٥) والتي تماثل الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وهي فترة (سر

الختم الخليفة) ـ (٦٤/ ١٩٦٥) والتي انتهت إلى عودة الحكم الطائفي إلى السودان. أو كان ذلك على مستوى البرلمانية الثالثة (٨٦/ ١٩٨٩) والتي تماثل ما سبقها من برلمانيات، أو كان ذلك على مستوى الحكم العسكري للجبهة الإسلامية (١٩٨٩) ـ والذي يماثل في (أساليبه) ما كان ضمن فترة نميري اليسارية (٦٩/ ١٩٧١) وإن اختلف في توجهاته العقائدية، والتي يماثل بها أيضاً أواخر فترة نميري حين سن التشريعات التي اعتقدها إسلامية في الفترة (٨٣/ ١٩٨٥)، لهذا عالجت المتغيرات في (تكرارها) بما يزيح عن القارىء العبء في تكرار النقد الذي سبق لي أن عالجت به المراحل السابقة والمماثلة.

وبما أن الكتاب قد وضع ضمن هدف، هو (الخروج من المأزق التاريخي) وليس بقصد الدراسة الأكاديمية والتوثيق التاريخي فقط، مع أهمية ذلك، فقد طرحت كافة الخلفيات في بنائية السودان متطلعاً لآفاق المستقبل، وهكذا تأتي خاتمة الكتاب (باتجاه الخروج من المأزق التاريخي وتطلع لا خاتمة).

إذ أن كل معرفة لا تسهم في استكشاف المستقبل واستشراف الحلول للمأزق هي (معرفة كبيرة بلا عقل)، ولهذا ركزت على (جدلية التركيب) و (الخلفيات) التي تؤدي لصنع القرارات وتوجهها ليقترن الخروج من المأزق بالتخلص من الخلفيات التي صنعته، ودون أن نفعل ذلك سنظل نكرر في الحاضر ما كانت عليه تجربة الخليفة عبد الله التعايشي في الفترة (١٨٨٥/ ١٨٩٨)، صراع مع دول الجوار وأزمات في الداخل وعزلة عن العالم، مع التبشير بفتحه إسلامياً!!! وذلك من بعد أن نكون قد كررنا ـ برلمانياً أو عسكرياً ـ في فترة ما بعد نميري ما جاء هو به وما جاء به من سبقه.

وقد اقتضت رحلة الكتاب وموضوعاته أن يصدر عن ناشره في جزر غرب الإنديز:

INTERNATIONAL STUDIES & RESEARCH BUREAU - TURKS & CAICOS ISLANDS - BRITSH WEST INDIES.

حيث يتم أيضاً الإعداد لترجمته إلى بعض اللغات الأجنبية جنباً إلى جنب مع كتاب رديف من مجلدين هو: (العالمية الإسلامية الثانية ـ جدلية الغيب والإنسان والطبيعة).

ولما كان همّ السودان طاغياً، ودون أن يلغي أو يؤثر في الهموم الفلسفية، بل هو في أحد جوانبه مما تنعكس عليه تطبيقاتها، فإن (المكتب العالمي للدراسات والأبحاث) يعمد ضمن خطته لتكشيف كل ما كتب عن السودان في خارجه، وكل ما صدر في داخله، مع الحصول على كافة الوثائق المتعلقة به، فليس مستبعداً ـ بعد ذلك ـ أن يتسع (السودان.. والمأزق التاريخي) لمجلدات أخرى إضافية تشكل (موسوعة سودانية) منذ أقدم العصور وإلى عصرنا الراهن، حيث توثق ـ من بين ما يوثق ـ كافة المستندات التي تعين الباحث السوداني في مختلف المجالات والتخصصات، وهذا إثراء للجهد التوثيقي الذي أشرنا إليه في (المدخل) من هذا المجلد الأول.

ولله الحمد كيفما قام به الوجود وتقوّم

المؤلف ـ بيروت ١ يناير/ كانون ثاني ١٩٩٦

المقدّمة

لدىٰ تقديم الطبعة الأولىٰ لهذا الكتاب في عام ١٩٨٠ قلت بأنّي قد وضعت هذا الكتاب من أجل هدف كبير ظلّ ضاغطاً علىٰ وعيي سنوات وسنوات. فلا هو بالبحث التاريخي المجرد ولا هو بالبحث السياسي التحليلي المقيد بظرفية ما، إنّه جماع ذلك وأكثر، محدداً بالهدف الكبير.

كيف لنا أن نستوعب تركيبتنا الفاعلة فينا في إطار سودان متعدّد التوجهات ومتمظهر بكل آيات الكثرة لنتحول إلىٰ الفعل في هذه التركيبة، ونتجاوز الانفعال بها، كما كنّا نحن ـ للأسف ـ حتىٰ الآن. بقايا من ماض حي لا زلنا نعيش فيه، ختمية وأنصاراً واتحاديين وبقايا من تمددات شتىٰ أوقف نموها وتطورها منذ سنوات، عروبة تقليدية متعسرة الانفتاح، في مقابل إفريقية هلامية الأطراف، وماركسية تمنطقت بالنصوص الانتقائية لتفرض إرادتها الذاتية علىٰ جدلية التاريخ في حركة الواقع الموضوعي، وإخوانية سلفية وثوقية تصادر الحاضر باسم الماضي، لحظاتها الذهبية في الزمان تقبع في الماوراء، أو في ما بعد الموت، تعيش الحاضر بثنائية دائمة الاستلاب، أيديولوجيتها ماضوية غير أنّ حركتها في الحاضر المفارق.

تركيبتنا من هذا العالم الثالث أو المتخلف أو النامي، أو العالم الرابع أو الأكثر فقراً في عداد شعوب العالم الثالث. نعيش خارج المقاييس الوصفية للسُنّة التي تكونت ضمنها شعوب النطاق الصناعي المتقدم، هنا شعوب غير محددة المعالم في ذاتها ولكنها قابلة للتحديد أو حاملة له عبر نظرة مستقبلية، بقايا حضارات تعيش حيّة وميتة علىٰ سطحها وفي أغوارها، أشكال من الهيئات الاجتماعية المتباينة في مسار نشوئها وتطورها علىٰ نحو غير متكافىء. شتات من علاقات الإنتاج متداخلة بأساليب غير متقاربة. ثم

الاستعمار وآثاره، والغيرية الحضارية، ومثقف يعاني أزمة الوعي بالتركيب.

كيف لنا أن نمسك بالخاصية في التركيب فنقبض على الحركة حين نستمع إلى كافة إيقاعاتها في الداخل، فنمضي بها نحو الاتجاه؟ وكيف لنا أن نحدّد في خضم هذا الخليط المركب الحدود العضوية البنائية التي تعطيه المعنى القابل للتحول دوماً إلى فكرة. . إلى كلمة؟

من أجل هذه الكلمة التي تعني السودان مندمجاً بذاته لا مغترباً عنها، وضعت هذا الكتاب، متوحداً مع تجليات السجل السوداني المفتوح. . ليصبح السودان كتاباً كما هو. وما كان لي سوى أن أتبع أسلوب الحديث السافر والطرح الواضح، أدين ولا أحكم، وأبرئ ولا أطلق ساحة أحد، وأؤيد ولا أهتف، كما أعارض دون أن أقذف أحداً بالحجارة. فالبراءة الحقيقية مجد يناط بالمستقبل الذي يقتضي التطلع، وليس بالماضي الذي يلتحف أيديولوجية مفارقة ويتدثر ببرودة الموت.

كيف لنا أن نجلو عن جدلية تركيبتنا ظواهر تضادها في سبيل قضيتها الأبعد بالتحول إلى وحدتها. . إلى نتيجتها؟ ولا يوجد الحل خارج مساعدة كل اتجاه فينا ليعيد تموضعه ضمن إرادة الوحدة في جدلية الحركة والتاريخ، كما هي الحتمية وكما ينبغي لنا جميعاً.

وأملت في الكتاب أن يكون بداية حوار جاد بقينا نفتقده، ونقاش موضوعي طال بنا عهده، حول أوضاعنا ومستقبلنا. حوار تشترك به كل القوى الحية من المثقفين السودانيين. وشرط الحوار ـ كما هو شرطه دائماً ـ عقل أكثر تطوراً وقلب منزّه عن الغرض.

وها هي الطبعة الثانية لهذا الكتاب، تأتي بعد ستة عشر عاماً وقد دخل السودان تجربته الانقلابية العسكرية الثالثة بداية من ٢٩ يونيو/حزيران ١٩٨٩، وقد شملت الطبعة الثانية تغطية تواصلت من نهايات الطبعة الأولى في عام ١٩٨٠، حيث كانت حقبة نميري العسكرية، إلى أوضاع السودان الراهنة في نهاية عام ١٩٩٥.

ولا زال الهدف من هذا الكتاب في طبعتيه الأولىٰ ثمّ الثانية قائماً، إذ يكمن كما قلت «في مساعدة كل اتجاه فينا ليعيد تموضعه ضمن إرادة الوحدة في جدلية الحركة والتاريخ»، فالمأزق التاريخي لا زال قائماً بالرغم من اختلاف أشكال الحكم، كما لا زال كل جديد/قديم في نظمنا يلقي بتبعات المأزق علىٰ سابقه، فكما يلقي نظام البشير بالتبعة علىٰ البرلمانية الثالثة (٨٦/١٩٨٩) تلقي البرلمانية الثالثة بالتبعة علىٰ حكم نميري العسكري (٦٩/١٩٨٥) حيث ألقى نميري بالتبعة من قبل علىٰ التجربة البرلمانية السابقة (٦٤/١٩٦٩) وتلك حمّلت المأزق لعبّود (٥٨/١٩٦٤) في حين ألقاه هو علىٰ من سبقه من البرلمانيين (٥٤/١٩٥٨)، وأولئك أدانوا الاستعمار الذي كان وحده - في عرفهم - مسؤولاً عن مشكلات السودان برمتها.

ومع كل ذلك يظل المأزق قائماً، فالعسكريون الذين سادوا ثلثي عمرنا السياسي من بعد الاستقلال، هم كالبرلمانيين الذين سادوا الثلث منه، شُغلوا بممارسة (فن السيطرة) وفق معطيات الواقع وبكل متاحات الأساليب، فعمقوا كافة الجوانب النقيضة في جدل السودان لنموّه ووحدته، أهدروا الوقت في التعامل مع (صور) الأزمات وأشكالها حين تصل مرحلة الانفجار والتعبير عن نفسها، وأهملوا الجذور والخلفيات الكامنة تحت السطح لأنهم لم يتجهوا إلىٰ أعماق المجتمع. فإذا أُدين هؤلاء وأولئك بوصفهم قوىٰ طائفية تهيمن بعلاقاتها غير الموضوعية على تجربة ديمقراطية متقدّمة تحت مظلة التمثيل البرلماني، أو بوصف الآخرين مطايا عسكرية لأهداف فردية أو جانبية، فليس ما يمنع من إدانة المثقفين الذين يملكون مفاتيح القوىٰ الاجتماعية الحديثة وما تستند إليه من مقومات وطنية ديمقراطية قادرة بوحدتها علىٰ حل مشكلات المأزق التاريخي.

... لا زلنا دون مستوىٰ الإحاطة بمشكلات النمو في واقع اقتصادي واجتماعي وفكري متخلف وغير متكافىء في تطوره الداخلي، ويعيش حالة

هامشية إزاء الاقتصاد الصناعي العالمي المتطور تقنياً مما ينعكس سلباً علىٰ حدود التبادل التجاري.

... ولا زلنا دون مستوىٰ الإحاطة بمشكلات مشاركة الإنسان السوداني في مختلف فعاليات حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر أطر دستورية تقوم علىٰ توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار لتشمل كافة قوىٰ السودان الاجتماعية الحديثة القابضة علىٰ الإنتاج والخدمات، والقوىٰ الإقليمية التي لم تتحقّق طموحاتها النسبية. فنتيجة (عزل) هاتين القوتين عن المشاركة في حياتنا الدستورية وصنع القرار، هيمن الحكم الطائفي علىٰ التجربة البرلمانية علىٰ حساب النظم الديمقراطية والمؤسسات الحامية للدستور الديمقراطي، فجاءت السلطة الحزبية فوق أسس النظام الديمقراطي، فاستنفرت القوىٰ الاجتماعية الحديثة سلاح الإضراب المستنزف لطاقات السودان، كما استنفرت القوىٰ الإقليمية أسلحة أكثر استنزافاً ودماراً.

ولا زلنا دون مستوىٰ تعيين حدود الانتماء القومي، العضوي والاستراتيجي للشخصية السودانية الممتدة والمتأثرة لأبعد من جغرافيتنا السياسية المحدودة. فتتغلب في كل مرحلة نزعات أحادية الجانب، عربياً أو إفريقياً، فنعيش صراعات الشخصية وتعدد الانتماء عوضاً عن الاستجابة لشروط المكان السوداني المتفاعل مع الجميع من حوله، وتركيز هذا التفاعل في بناء وحدته الذاتية التي تتخذ من حوض النيل والقرن الإفريقي خلفيات لها.

قد أقول بأنّ تاريخنا الحديث يمضي في خط نقيض للنمو الاقتصادي والبناء الاجتماعي السياسي الدستوري ووحدة الشخصية السودانية بخصائصها المكانية المميزة، وليس لنا أن ننحو باللائمة علىٰ استبداد الطائفية بالديمقراطية أو استبداد العسكريين بالمؤسسات وأجهزة الدولة، فهذا النوع من الإدانة إنما يعبر عن حالة من الإزاحة أو الإسقاط، أي أن نكتفي دوماً بتحميل الغير كافة المسؤولية في حين أنّنا نبتعد عن مناقشة الدور المفترض

للقوىٰ الوطنية الديمقراطية وطلائعها من مثقفي القوىٰ الاجتماعية الحديثة بكافة فعالياتهم المهنية والنقابية وتنظيماتهم السياسية الحديثة.

إنّنا نعيش واقعاً (إعضالياً كلياً)، ولا مخرج منه إلاّ بأن يكون التغيير جذرياً وتاريخياً، فيعالج ضمن توجه واحد كافة مشكلات الاقتصاد والمجتمع والشخصية، هنا تبرز أهمية استخلاص النهج من خلال واقع الإعضال. ولا يتكون هذا النهج عبر حلول جزئية تأخذ بصور الأزمات وأشكالها، وإنما يتكون عبر تراكمات الأفكار التي تمضي من السطح إلىٰ معاناة الجذور معاناة جدلية واقعية. فالجوع في السودان مجرد (ظاهرة)، أمّا الأصل فيكمن في سياسة (التجويع) المتعمدة التي طُبقت علىٰ السودان لأهداف استراتيجية ودولية. وتمزق الشخصية السودانية واستنزافها في الحروب الداخلية مجرد (ظاهرة)، أمّا الجذر فيمضي لاتهام أولئك الذين يروضون السودان عبر هذه الأزمات الإقليمية ليتجه إلىٰ مصير مغاير لمصيره. وعودة الطائفية وممثلي أطر التخلف للسيطرة علىٰ التجربة البرلمانية الثالثة مجرد (ظاهرة)، أمّا الجذر فيمضي إلىٰ عجز القوىٰ الوطنية الديمقراطية عن أداء دورها التاريخي، إمّا بسبب من قصورها الذاتي، أو بسبب من التضارب ما بين سلوكها القطري الذاتي وسلوك الغير الإقليمي، عربياً وإفريقياً، المماثل لنفس هذه النزعة القطرية.

لم يكن السودان يشكو من عدم توافر مقومات الواقع الإعضالي (المأزق التاريخي) الذي يحدّد آفاق التغيير الجذري، ولكننا كنا ولا زلنا نشكو من أزمة الوعي بالمأزق، الوعي التاريخي بكافة آفاقه الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية الذي يجمع التراكمات في حزمة واحدة وبمنهج تحليلي واحد يقود إلىٰ رؤية واضحة تشمل وتستقطب كافة الأزمات.

ليس لنا أن نهرب من تلمس الحلول الجذرية لمشكلة التخلف حين يتطلب الأمر تطلعاً جذرياً نحو وادي النيل والقرن الإفريقي مع خيار استراتيجي دولي لا رجعة عنه في معركة التنمية والبناء. ما عدا ذلك تصبح

كافة الاختيارات التي لا توحّد بين الجغرافيا الطبيعية والإنسان والثروة مجرد توهمات سطحية تزيد من تبعيتنا التدميرية للغير المضاد لنمونا جميعاً.

وليس لنا أن نهرب من اكتشاف الثغرات في نظامنا البرلماني التقليدي لنتجاوزه إيجابياً إلىٰ نظام ديمقراطي قابل لتوسيع قاعدة المشاركة الدستورية وبما يتلاءم مع تطور قوانا الاجتماعية الحديثة وبما يستجيب لمشكلات الأقاليم وطموحاتها، فغايتنا تحقيق السلم الاجتماعي والسلم الإقليمي جنباً إلىٰ جنب مع شمولية التمثيل الوطني.

وليس لنا أن نهرب من إعادة النظر في كافة مفاهيمنا القومية التي اتخذت توجهات عرقية ليست من أصلها، ومفاهيمنا الدينية التي اتخذت توجهات لاهوتية وكهنوتية متناقضة مع جذورها، فالعروبة إطار عضوي احتوىٰ كافة الحضارات ودامج بين كافة السلالات والأعراق، فهي قومية القوميات، والإسلام تجاوز ولاءات الديانات ليكون خاتماً لكافة الرسالات. فباستعادة العروبة إلىٰ قيمها الحضارية المتفاعلة مع البعد الإفريقي بوصفه جزءاً من مكوناتها كسائر الحضارات الأخرىٰ، نتلمس روحية التعايش والتدامج في مجتمع لا زال يعيش حالة التعدّد.

إنّها معركة بناء فكري تتطلب من المثقف السوداني أن يقدم الوعي البديل الذي يتكافأ جدلياً مع واقع الإعضال، فلا مرية بعدها أن يتحد الدين ـ دون كهنوت أو لاهوت ـ مع دوافع التغيير الاجتماعي التاريخي ضمن جدلية الواقع، ومع القومية ببعدها الإنساني، فالإنسان أكبر من كل المناهج حين يستخدم وعي ذاته سمعاً وبصراً وفؤاداً. وكما قلت في مقدّمة الطبعة الأولىٰ فإنّ المطلوب هو (عقل أكثر تطوراً وقلب منزه عن الغرض).

ليس من الصعوبة أن يكتشف مثقفنا معادلات كثيرة تسهل عليه ارتياد البديل، ذلك إذا انطلق ليعيد اكتشاف عروبته في البيئة الإفريقية، وليكتشف إسلامه في مجتمع تعددي، وليكتشف فكره الاجتماعي في مجتمع لم يقم

علىٰ أساس طبقي، ثم يكتشف مركزية المكان الذي قدر له أن يكون فيه، ممتداً عن الغير من حوله، ومتمكناً في أعماق أفريقيا.

الهموم كثيرة، وليس هذا الكتاب سوىٰ مقدّمة، حاولت البحث تحت السطح، مؤملاً ولا زلت في دور المثقف السوداني كطليعة للقوىٰ الاجتماعية وقائداً للقوىٰ الوطنية الديمقراطية.

وفيما تبقى لي من سطور المقدّمة، وقبل الغوص في أعماق السودان، أزجيها كلمة عرفان وتقدير لطلائع نهضتنا من مثقفينا (محمد عباس أبو الريش) و (عرفات محمد عبد الله) و (معاوية محمد نور) الذين أودعوا في الثلاثينات المعاني الوحيدة التي لم تتحول بعد إلىٰ تراث.

وكلمة عرفان لناشر الكتاب في طبعته الأولىٰ، عميد (دار الكلمة) الأستاذ حسين الحلاق.

ومن القطر المتسع إلىٰ العائلة الصغيرة، زوجتي (دينا أبو نائب) وابنتي (دانة) وابنيّ (إبراهيم) و (أحمد)، وإلىٰ كل أولئك السودانيين من صغار السن الذين سيكبرون وحتماً سيسألون، فإليهم في الصغر، إجابة الكبر.

ولله الحمد كيفما قام به الوجود وتقوّم

. بيروت ١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦

محمد أبو القاسم حاج حمد

مدخل

تتسم معظم الكتابات المعاصرة عن السودان بالسطحية والتبسيط، إما لأنّها لا تعاني تعقيدات السودان التركيبية في شموليتها علىٰ نحو عميق، أو لأنّها تُجيِّر نفسها لمصلحة اتجاهات معينة تنزع إلىٰ محاولات التأثير الظرفي في أحداث السودان ومتناقضاته. وقد لاحظ مؤلف هذا الكتاب شحة مصادر الدراسات السودانية لغير السوداني. وهذا بعينه ما اكتشفه (قاسم عثمان نور) حيث نشط في (إعداد فهرست تفصيلي يضم جميع المقالات بالمجلات والدوريات السودانية التي صدرت في الفترة ١٩٣١ ـ ١٩٦٧)[1]، وكذلك التي صدرت في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤. ويمكننا القول أنّ ما كتبه السودانيون بمجلاتهم ودورياتهم يعتبر المصدر الأساسي للدراسات السودانية عموماً.

أمّا علىٰ صعيد (الكتاب) فإنّ أكبر ناشر له في السودان وهو (قسم التأليف والترجمة والنشر بجامعة الخرطوم) فلم يصدر ـ حتىٰ الآن ـ سوىٰ ما يقارب الثمانين كتاباً في دراسات مختلفة. ومن السهولة أن يكتشف المدقّق ـ من بعد مراجعة الفهارس المختلفة وقوائم الناشرين ـ ميل الكاتب السوداني إلىٰ مجالات الأدب بأنواعه المختلفة، والتاريخ، مع اهتمام بتراث التصوف من زاوية مؤثراته الفكرية، وأدبيات الإصلاح الاجتماعي في شتىٰ المناحي، بالإضافة إلىٰ المقالة السياسية العامة وبعض الدراسات الاقتصادية المتناثرة.

ولأسباب طبيعية جداً لم تجد معظم هذه الدراسات طريقها إلىٰ خارج السودان، باستثناء تلك التي كتبها بعض الإخوة في جنوب السودان

---

(١) مصادر الدراسات السودانية بالمجلات والدوريات السودانية ١٩٣١ ـ ١٩٦٧ ـ الجزء الأول ـ قسم التأليف والنشر ـ جامعة الخرطوم ١٩٧١. [كذلك] الجزء الثاني ـ مصلحة الثقافة ـ الخرطوم ـ ١٩٧٧ وهو يغطي الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤.

باللغة الإنجليزية والتي أصدرتها لهم بعض دور النشر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[١]. وبالإضافة إلىٰ ما أصدره بعض أبناء الشمال - وهم قلة - باللغة الإنجليزية[٢]. وللأسف فإنّ مشكلات الترجمة وبعض الأجواء السياسية قد حالت أو قد تحول ما بين القارىء السوداني والإفادة الممكنة من محتويات هذه الكتب وأمثالها.

غير أنّ ما كتب عن السودان بغير أقلام أبنائه في الشمال والجنوب يفوق ما كتبه السودانيون عن أنفسهم. وترجع تلك الكتابات إلىٰ عهود الرحالة الأوروبيين الأوائل وأبرزهم في هذا الصدد الرحالة الأسكتلندي (جيمس بروس)[٣] الذي ظهرت أولىٰ طبعات كتابه في عام ١٧٩٠ م. ومع الإشارة أيضاً إلىٰ كتابات سابقة عليه حرّرها الرحالة الفرنسي (شارل بونسيه Charles Poncet) ورفيقه (الأب برافيدان Father Brevedan) اللذان وصلا إلى نفس المنطقة في ١٢ فبراير عام ١٦٩٩ حيث مكثا فيها نحو ثلاثة أشهر. ثم كتابات (كرامب Krump) البيفاري الذي مكث في المنطقة نحو عام ونصف امتدت من يناير ١٧٠١ حتى ٢٠ ديسمبر ١٧٠٢.

تلك كانت البداية ثم توالت الدراسات الأوروبية عن السودان عبر

---

(١) مثال على ذلك:

a- Ablino, Oliver: The Sudan: A Southern Viewpoint, Oxford University Press (1970).

b- Joseph-Ouduhu and William Deng: Problem of The Southern Sudan. O.U.P (1963).

(٢) مثال على ذلك الدراسة التحليلية لجمال محمد أحمد بعنوان: Intellectual Origins of Egyptian Nationalism.

(٣) للتوضيح عنه، ترد هذه الفقرة في كتاب د. يوسف فضل - دراسات في تاريخ السودان - الجزء الأول - صفحة (٨٨ - ٨٩) - مطابع جامعة الخرطوم. [زار الرحالة الأسكتلندي جيمس بروس (١٧٣٠ - ١٧٩٤) بعد عودته من اكتشاف منابع النيل الأزرق مملكة الفونج الإسلامية (١٥٠٤ - ١٨٢٠) ومكث فيها قرابة العام، كان نصيب سنار منه أربعة أشهر امتدت من ٩ أبريل حتى ٥ سبتمبر ١٧٧٢] - ويشير د. يوسف فضل إلى مؤلفات (بروس).

J. Bruce, Travels to Discover the Sources of the Nile-edinburgh, 1804-5.

عهوده التاريخية المتدرجة نحو الحاضر ذلك عدا ما نشره رجال الإدارة البريطانية في السودان من أبحاث ضمتها المجلة الموسوعية الغنية التي تبلغ الأربعين مجلداً (Sudan Notes and Records).

بهذا المعنى يشير (قاسم عثمان نور):

صدرت العديد من القوائم الببليوجرافية للدراسات السودانية والتي كادت أن تغطي السودان تغطية كاملة في مجال الكتب والمقالات التي صدرت باللغات الإفرنجية، وذلك منذ أقدم العصور وحتى منتصف السبعينات. وقد شملت تلك القوائم كل جوانب المعرفة، فصدرت الببليوجرافيا العامة والمتخصصة، مما أتاح للمطلع باللغات الإفرنجية في الدراسات السودانية الإلمام التام بكل ما كتب ونشر عن السودان في أي فرع من فروع المعرفة.

بدأ الاهتمام بالدراسات الإفرنجية من وقت طويل. وذلك عندما أصدر الأمير إبراهيم حلمي في عام ١٨٨٦ ببليوجرافيا عن الدراسات المصرية والسودانية والتي غطت الفترة من أقدم العصور وحتى عام ١٨٨٥ م.

Ibrahim Hilmy (Prince), the Literature of Egypt and Sudan from the Earlist Times to Year 1885.

وأصدر المستر ريتشارد هيل ببليوجرافيا عن السودان للفترة من أقدم العصور وحتى عام ١٩٣٧ م.

Hill, Richard, A Bibliography of the Anglo-Egyptian Sudan; from the Earlist Times to 1937, London, Oxford U.P.,1939.

وأعقبها الأستاذ عبد الرحمن النصري ببليوجرافيا السودان للفترة ١٩٣٨ - ١٩٥٨ وصدرت في عام ١٩٦٢.

Al Nasri, Abdel Rahman-A Bibliography of the Sudan 1938-1958. London, Oxford U.P.,1962

ثم تلىٰ ذلك ببليوجرافيا الأستاذة أسماء إبراهيم والأستاذ عبد الرحمن النصري للفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٦ والتي صدرت في عام ١٩٦٧.

Asma Ibrahim and Al-Nasri Abdel Rahman-A Bibliography of the Sudan 1959-1966, Khartoum, University of Khartoum Library, 1967.

هذا في مجال الببليوجرافيا العامة، أمّا في مجال الببليوجرافيا المتخصصة فقد صدرت العديد من القوائم البليوجرافية المتخصصة [قاسم عثمان نور ـ المصادر الإفرنجية للدراسات السودانية من أقدم العصور ـ ص ٤١ ـ ٤٨ ـ مجلة الخرطوم ـ عدد سبتمبر ١٩٧٢].

أمّا الدراسات الببليوجرافية في مجال الدراسات السودانية باللغة العربية فقد بدأ الاهتمام بها مؤخراً. فقد أصدرت مكتبة جامعة الخرطوم كتيباً مطبوعاً علىٰ الآلة الكاتبة بعنوان «فهرس مصادر الدراسات السودانية ١٨٧٤ ـ ١٩٦١» وذلك في عام ١٩٦٢، وأصدر الأستاذ (يوسف داغر) كتابه «الأصول العربية للدراسات السودانية ١٨٧٥ ـ ١٩٦٧» في عام ١٩٦٨. وصدر كتاب «مصادر الدراسات السودانية بالمجلات والدوريات السودانية ١٩٣١ ـ ١٩٦٧» في عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٧١ أصدرت مكتبة جامعة الخرطوم «الفهرس المصنف لمجموعة السودان. . .»[1].

هكذا يتضح لنا مما تقدّم «بأنّ السودان قد أوشك أن يمسح مسحاً ببليوجرافياً شاملاً»، فالمادة المكتوبة عن السودان وفي شتىٰ المجالات متوافرة إلىٰ حدٍّ كبير وتكاد تغني أي بحث يحاوله الإنسان. غير أنّ المشكلة الكبرىٰ تكمن في أنّ الباحث السوداني ـ أو المفترض أن يكون باحثاً ـ لم يحقّق حتىٰ اليوم الاستفادة الموضوعية من هذه الدراسات، ويمتد بها ـ علىٰ مستوىٰ العمق المطلوب ـ إلىٰ حقول الفلسفة السياسية والاختيار الاقتصادي ـ الاجتماعي.

---

(١) مصادر الدراسات السودانية ـ قاسم عثمان نور ـ الكتاب الثاني ص (٨ ـ ٩) مصلحة الثقافة الخرطوم ـ ١٩٧٧.

بقيت الحركة السياسية السودانية ـ ضمن كل كتاباتها ـ خارج هذا التراث الضخم ـ فافتقرت بالتالي إلىٰ معاناة الأصول المعرفية في تركيب الواقع السوداني، تاريخياً وحضارياً واجتماعياً وفكرياً. بقيت علىٰ السطح وفي حدود المقالة السياسية الظرفية. أي تبسيط الأمور كما هي ببساطة السوداني الريفي ودون النفاذ إلىٰ عناصر تكوين السودان في حقائقها وتفاعلاتها.

لعل استيلاد العذر سهل لصالح فئات الحركة الوطنية السياسية التقليدية وممثليها من الكتاب، غير أنّه من الصعوبة بمكان تقديم اعتذار مناسب عن السطحية البالغة في كتابات ممثلي التيارات الأكثر حداثة في سلّم التطور السياسي والفكري. وأعني بالتحديد مدارس الفكر الاشتراكي بوجوهه المختلفة ومدارس الفكر الليبرالي.

لعلّ الأمر يعود بنا إلىٰ ما هو أبعد من مجرد توافر مصادر الدراسات، أي إلىٰ مظاهر الأزمة في إعداد وتكوين المثقف السوداني نفسه، وإلىٰ المؤثرات التي خضع ولا زال يخضع لها. فالمثقف السوداني قد نشأ عموماً في ظل المدرسة الإنجليزية التقليدية المعروفة بنزعتها التجريبية في مقابل أهم عقليتين تقليديتين في أوروبا. . العقلية الألمانية ذات البعد الفلسفي المؤدلج، والعقلية الفرنسية التقليدية ذات النزعة الثقافية التي تقوم في جوهرها علىٰ روح الإبداع والمعاناة.

والتقسيم هنا ليس تقسيماً يستهدي بما عرف بالفوارق العقلية بين الشعوب أو ما أسماه أزفلد أشبنجلر (بروح الحضارات)، إنّ حديثنا متعلق فقط بالحدود التي تعطيها التجربة التاريخية الذاتية لكل مجتمع من تلك المجتمعات التي وجهت مصير العالم في يوم من الأيام. وقد كان من نصيب المثقف السوداني أن ينشأ في ظل أكثر العقليات الأوروبية بروداً علىٰ مستوىٰ الإبداع الفكري والممارسة العملية.

فالتجربة الإنجليزية يمكن أن تعطينا إدارياً ناجحاً أو اقتصادياً **دقيقاً أو** سياسياً بارعاً ولكنها لا تعطينا قط مثقفاً حقيقياً يكمن داخل **الإداري**

والسياسي والاقتصادي ويقود وعيهم إلىٰ ما هو أعمق في جدلية التكوين والاتجاه.

إن عالمنا المتخلف، والسودان من أعضاء المجموعة الأكثر تخلفاً، يحتاج إلى الإداري والاقتصادي والسياسي بل إن خطط التطور والنمو من دون هؤلاء تصبح مجرد ترانيم رعوية هائمة في بيداء الفقر والمرض والجهل. غير أنه ليس بمقدور هؤلاء إعطاء مجهوداتهم قيمتها الحقيقية في التطور الكلي للمجتمع ما لم ينفذوا إلى شخصية المجتمع نفسه، إلى تركيبته العضوية وواقعه التاريخي والحوافز الكامنة فيه لمصلحة التطور والمعاكسة للتطور أيضاً.

فالإداري الناجح مثلاً يمكن أن يعطينا مقومات تنظيمية تخدم حالة متعارضة مع منهجية التطور ويستعين في ذلك بنظريات مستحدثة في أصول الحكم والإدارة فنكتشف في النهاية أنّنا قد خدمنا مصلحة (القبلية) في التنظيم الإداري علىٰ حساب قوىٰ التطور الفاعلة في المجتمع. فمن الذي يحدّد الأفق الذي يجب أن يوضع ضمنه التنظيم الإداري؟ إنّه (المثقف العضوي).

وكيف لهذا المثقف أن يحدد هذا الأفق؟ هنا نرجع إلىٰ قضية (التكوين والإعداد) بالنسبة للمثقف نفسه. فلا يكفي أن يكون المثقف (ديمقراطياً) ليطالب الإداري بوضع أطر تنظيمية للحكم المحلي بما يخدم القوىٰ الديمقراطية بل عليه أن يتفهم أولاً شخصية هذه القوىٰ الديمقراطية ضمن حركة الواقع الموضوعي. هنا لن تجدي الترسيمات الاجتماعية العامة المأخوذة عن نظريات التغيير الاجتماعي. المطلوب هو نفاذ المثقف إلىٰ حركية الواقع الموضوعي نفسه.. لعله سيكتشف ـ ضمن جدلية التركيب ـ إنّ (الطائفية) وليس القوىٰ الديمقراطية هي المؤهلة في الواقع السوداني لتحطيم نفوذ (القبلية) وسياجها العصبي. غير إنّ الطائفية المؤهلة موضوعياً لتصفية القبلية هي خطر آخر علىٰ الديمقراطية في مجتمع متخلف وغير متدامج في أقسامه الإقليمية. فكيف إذن يضع ضمن التنظيم الإداري معايير

جديدة للوصول بالقوىٰ الديمقراطية إلىٰ مراكز التوجيه والتأثير؟ ثم ما هي علاقة الطائفية بالتجربة التاريخية والمعاصرة في السودان؟ وما هي نوعية القوىٰ الاجتماعية التي تستند إليها؟ وما هي الحدود التي تبقىٰ فيها هذه القوىٰ الاجتماعية (طائفية) وما هي الحدود التي تفارقها بها؟

إنّ الأمر هنا يعود إلىٰ (الوعي الجدلي) بالحركة. . إلىٰ قدرة الاكتشاف المستمدة من الاستخدام الواقعي الموضوعي للجدل. . الجدل بمعناه المعاصر. . بمعناه الاكتشافي.

إنّ عبارة (حداثة) وحدها لا تكفي لتفسير وعي المثقف المطلوب، إلا بالمدىٰ الذي تتصل به هذه (الحداثة) بآخر ما أعطته علىٰ مستوىٰ الحضارة العالمية المعاصرة. أي العقلية (العلمية النقدية التحليلية) القادرة علىٰ التركيب والتوليد. فالقضية هنا قضية (استيعاب) من الخارج العالمي إلىٰ الداخل الذاتي. وهذا هو الشق الأول للمسألة.

أمّا الشق الأهم فهو استخدام هذه العقلية الجدلية في نقد وتحليل الواقع وفهم أصوله ومقومات التركيب والاتجاه فهماً ليس كفهم (الصفوة المغتربة) عن ذاتها بل القادرة علىٰ استيعاب واستبطان واستنطاق تاريخها وتكوينها، منتشرة بكل قواها الإدراكية والحسية والحدسية علىٰ مدىٰ الحركة وتفاعلاتها. . تستمع إلىٰ إيقاع التاريخ وحتىٰ همساته، فتولد النظرية. لا تولد النظرية هنا كمعادلات رياضية، كترسيمات شعائرية طقوسية، كأوثان فكرية، ولكنها تولد كعمل مبدع فيه كل أحاسيس الجمال. إنّ عقلية (الحاسبات) الاجتماعية هي وحدها التي تحول دون (معاناة) الواقع. . تجرد وسائط الاتصال الواعي بالواقع عن قوتها الإبداعية فتنتهي إلىٰ فهم مسطح. . جزئي. . غير جدلي وغير كلي للحركة، تماماً كالعميان والجمل كل يأخذه بما تلمسه يده فتارة كالأفعىٰ لمن يلمس الرقبة وتارة كالعمود المنتصب لمن يلمس الساق.

هذه (هامشية مزدوجة) سأكرر الإشارة إليها حتىٰ يمجها القارىء علىٰ صفحات هذا الكتاب. ولكنه من نوع التكرار الضروري. هامشية التلقي عن

الآخرين وهامشية العلاقة بالواقع. ومن هنا تميزت معظم معالجاتنا بالسطحية، وأصبحت مواقفنا السياسية (ردود فعل) بأكثر من أنّها كشف حقيقي عن أبعاد الفعل.

وليست النشأة البريطانية هي وحدها مصدر التشكيك في القدرات الراهنة للمثقف السوداني. فهناك أيضاً مؤثرات تلك المرحلة الانتقالية المعقدة التي تعانيها قيادات العالم المتخلف الفكرية ما بين (الحداثة) الأوروبية التي لا زالت في طور الاقتباس و (الأصالة) التقليدية التي لا زلنا نقف أمامها موقفاً سلفياً جامداً. فمنظورنا الفكري لواقعنا ـ بالمنحىٰ السلفي التقليدي ـ هو منظور قياسات أيديولوجية ماضوية، وهي بطبيعتها محدودة بذاتيتها. فالتاريخ (الخاص) يتضخم في الواقع التقليدي إلىٰ أكبر من حجمه ويتخذ لنفسه تجذرات أكبر منه في ذات الوقت الذي نصبح فيه (نحن) بمعاصريتنا الراهنة جزءاً من تجربة أوسع.

في واقعنا يهيمن الماضي علىٰ الحاضر إلىٰ مدىٰ عميق.. منظور الرؤية يصبح (ذاتياً).. الأبطال خارج النقد والسلف هو (الصالح) دائماً. وليس الأمر هنا مجرد (محاججة) ولكنه تعبير عن انفصامية المثقف المعاصر بين التقليدية في قياساتها الذاتية الخاصة به والتي يستميت في الدفاع عنها لأنه يتمثل حياتها في حاضره، وبين الأفق العالمي لقياسات جدلية أشد تعقيداً تخضع ماضيه نفسه للنقد والتحليل.

فمثقفنا يوالي الحديث ويؤمن به بل ويستخدم فهمه الاشتراكي والليبرالي في طرح القضايا السياسية العامة. يسهل عليه أن يصنف هذا رجعياً وهذا تقدمياً ولكننا حين نصر علىٰ استكشاف الجذر ورفع الغطاء عن التواصل الجدلي الذي أوصل (أنصار) السودان المهدويين إلىٰ نهايات الفكر الانعزالي الإقليمي ـ مثلاً ـ ونكتشف أنّ للأمر علاقة بتركيبة الثورة المهدوية نفسها وطريقة تكونها التاريخي.. هنا يثور نفس المثقف الاشتراكي أو الليبرالي كأنما سلبناه ـ وهذا هو الواقع ـ أنشودة تاريخية عزيزة علىٰ نفسه. ولكن أي نفس في داخليته المنفصمة..؟ هل هي نفسه التاريخية الذاتية

التقليدية أم نفسه المعاصرة؟ فإن كانت الثانية فإنّه يعارض نفسه بنفسها الأخرىٰ أي إنّه يعارض منظور (الحداثة) في أفقها العالمي ـ الاشتراكي أو الليبرالي ـ بمنظور السلفية المحلية.

ولا ينسحب هذا (الانفصام) علىٰ الذاتية وحدها حيث يبحث في وقائع الماضي عن التمجيد فقط، وإنّما يمتد ـ في ذهنية المثقف المعاصر ـ إلىٰ (موروث الأصالة) بالمعنىٰ الذي يفهمه.. فالأصالة يمكن أن تنبىء عن مفهوم منبثق عن (العظمة الذاتية) أو عن الافتقار إليها في مواجهة العالم المعاصر. وتمتد إلىٰ ما هو أبعد من ذلك.. إلىٰ الإبقاء علىٰ الماضي ضمن المنظور السلفي له ـ لا إيماناً بالسلفية ـ ولكن رغبةً في إحاطة الماضي بنفس روح التمجيد التي لا تمنحه إياها إلا سلفيته. هنا يتخذ (المثقف) موقفاً سلبياً من (التجديد).. من إعمال العقلية الجدلية التحليلية النقدية في الماضي وامتداداته نحو الحاضر. لماذا السلبية؟ لأنّه يرىٰ الماضي برؤية (سياسية سطحية مجردة) أي إنّه يرىٰ أنّ بإمكانه أن يقاتل معركته في (الحاضر) ضد القوىٰ (التقليدية ـ الرجعية) المتبقية عن الماضي دون أن يكون مضطراً لإخضاع الماضي نفسه للمراجعة. فهو يريد أن يستبقي من (الماضي الحي) ما يُعرف بالأصالة التي تؤكد له عظمته الذاتية.. أصالته. في ذات الوقت الذي يخوض فيه معركة الحاضر (المتطلع) ضد الماضي (المنحسر).

وينسحب نفس الأمر علىٰ التصور (الديني) الذي بقي لديه مثقفنا. فهو هنا يعيش حالة من التعارض المزدوج، فالدين يتمسك به كجزء من الأصالة التي تعبر عن حرية رفض الغير أو التوافق معهم في حدود معينة. غير أنّ هذه النتيجة تفرض علىٰ المثقف إخضاع ذاته لداخلية سلفية تقليدية وراثية بعد أن رفض تحديد مدىٰ توافقه مع الغير.

هنا يطرح الجدل ـ وليس المنطق المجرد ـ نفسه كحل وحيد لهذا التناقض المزدوج. فقبول الغير في إطار الأصالة، مع عدم الركون لسلفية هذه الأصالة في نفس الوقت، يعني تجديد الرؤية للأصالة بشكل معاصر بما

عند الغير، وإخضاع ما عند الغير لنفس معايير الرؤية التي انسابت منهم فامتزجت بما لدينا. هنا عملية تركيب جدلي معقد ولكن دونها يظل المثقف يعاني أزمة الحيرة تجاه واقعه الاجتماعي وجذره الديني وإطاره القومي. تنحل المقولة إلىٰ عناصر مفككة يصعب توحيدها، ويصبح من الصعوبة بمكان التعامل مع التاريخ نفسه خصوصاً حين يكون هذا التاريخ (حياً) أي لا زلنا نعيشه ونؤلف فيه.

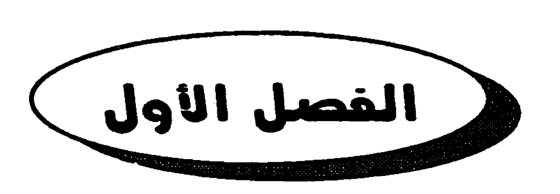
تبقىٰ مؤثرات التاريخ الحي في ملابسنا وشلوخنا علىٰ الخدين، فهناك الجلابية الأنصارية (أم جيبين) والجلابية الختمية (أم الياقة) وهناك شلخ (السمانية) وعلامات القبائل في الجبين. مجتمع كبير متنوع ومتعدّد السمات، يتجه ببطء نحو التدامج الوطني المركزي حاملاً لكل مظاهر الجذور السابقة الموروثة، فهو في حالة الرفض حيناً والتعصب لما يرفض في ذات الحين. إنها أعراض وظواهر المرحلة الانتقالية لا لبناء (الشخصية السودانية) ولكن لتعميق تفاعل المتنوعات ضمن مركزية وطنية تاريخية جاذبة، وبأعماق وحدود جغرافية محددة.

أين هو موقع المثقف السوداني في هذه التجربة العريضة..؟ من أين يبدأ وإلىٰ أين يتجه؟ الكتابة صعبة فلا زال للتاريخ الحيّ حرّاسه الذين يستثمرونه، ولا زال في الحاضر من يجمد الحاضر في حدود قياساته الذاتية، ولكن اختراق أزمة المثقف السوداني محاولة لا بدّ من البدء بها، وليكن البدء بالتدامج الوطني في السودان، وعبره نعبر إلىٰ التاريخ وننساب من الماضي إلىٰ الحاضر ضمن رؤية جديدة.

لن يرتاح كثيرون لمشروع الرؤية الجديدة وهذا هو عين المتوقع في مرحلة ننشد فيها أن تعطي حقيقتها وعياً وبياناً. وحقيقة هذه المرحلة أنّها حاملة للتطلع نحو الحاضر والمستقبل بأكثر مما هي حاملة للعودة إلىٰ الماوراء التاريخي. فقضيتنا مع التاريخ ليس تمجيده ولكن فهمه. والفهم الذي نعنيه ليس العبر والمواعظ ولكن الفهم الاكتشافي لمسار الجدلية أو

مؤشرات الحركية في التاريخ نفسه.. التعامل هنا هو مع التاريخ كمؤشرات ودلالات تؤخذ بالعلم. وليس مع التاريخ كأحاجٍ وقصص ووقائع مجزأة.

مهمة الدراسة الراهنة أن تكتشف إن كان ثمة جدلية مهيمنة بالوحدة علىٰ تاريخ الشتات والظواهر المجزأة.. أن تكتشف إن كان للسودان «معنىً» يستمده من تركيبته وتاريخيته. ومهمة الدراسة أن تتعرف علىٰ السودان من الداخل في سبيل أن تقدمه لنفسه وللخارج. ومهمة الدراسة أن تكتشف أين ينتهي هذا الخارج ليبدأ سودان الداخل. إنّها ببساطة قضية التركيب والجدلية وأزمة المثقف السوداني في الاختيار.



مقدّمة في التركيب



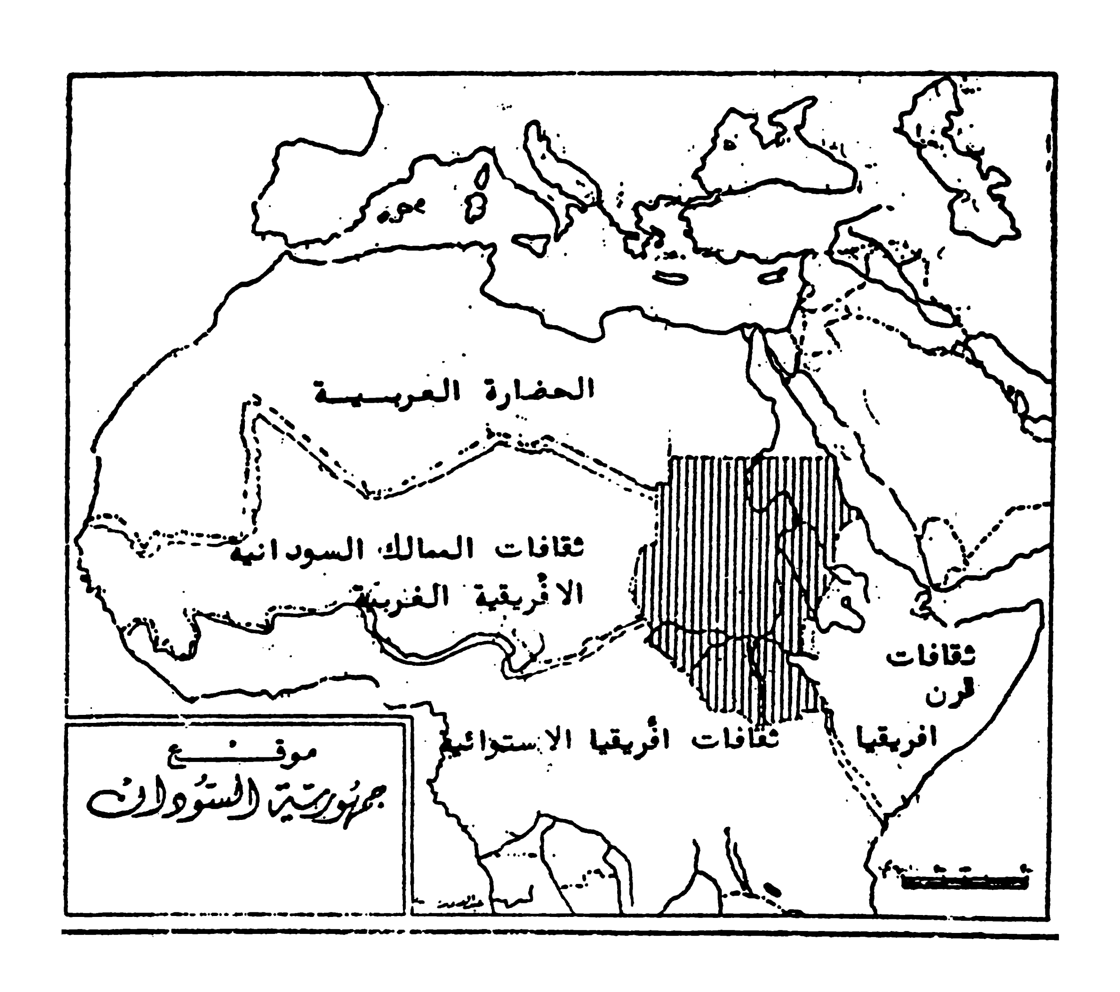
خصائص المكان:

إنّ وقفة متأنية لدراسة الأطر التاريخية التي تمّ ضمنها التدامج الوطني في السودان، يمكنها أن تكشف لنا أنّ السودان ليس بلداً واسعاً فقط [مليون ميل مربع] بل هو ـ وهنا النقطة الخطرة ـ مجال التدامج القومي لكل شعوب القارة الإفريقية ببعضها من ناحية، ولتدامجها مع العرب من الناحية الأخرىٰ.

فالسودان يتخذ جغرافياً موقعاً في مشرق القارة الإفريقية، حيث تقوم حدود التماس الحضاري ما بين السلالات السودانية الغربية التي تمتد من غرب النيل إلىٰ المحيط الأطلسي وعبر حوض السافانا ما بين الغابة والصحراء. وبين سلالات الهضبة الأثيوبية وما يسمىٰ عادة بالأجناس الحامية والتي تشمل المنطقة ما بين النيل والبحر الأحمر شرقاً. . ولا يعتبر السودان فقط منطقة تماس واتصال جغرافي وحضاري ما بين شعوب القارة الإفريقية إلىٰ الشرق وإلىٰ الغرب من النيل بل هو أيضاً منطقة تماس ما بين هذا التدامج والمحيط الإفريقي الاستوائي الممتد إلىٰ الجنوب وصولاً إلىٰ بحيرات النيل في يوغندة وكينيا. ونضيف إلىٰ ذلك أنّه بعد ذلك كله هو المنطقة الوحيدة من إفريقيا التي انتشر فيها العرب بامتدادات شملت التفاعل النسبي مع كل هذه الأطراف الإفريقية المتميزة في أصولها وتكويناتها السلالية والثقافية. فالسودان هو دائرة تفاعل كبرىٰ تحتوي علىٰ كل نماذج القارة الإفريقية فهو (الوسيط الجغرافي) بين أقسامها المختلفة.

وتعود مميزات الموقع هنا إلىٰ احتواء السودان علىٰ التضاريس الجغرافية المختلفة التي انبنت عليها تكوينات الثقافات الإفريقية المختلفة. . المرتفعات الجبلية في الشرق وإطلالتها علىٰ البحر الأحمر، وحوض النيل بشبكاته المائية العديدة في الوسط، حيث يتصل البحر الأبيض المتوسط

[مصدر الهجرات الشمالية] بأراضي الجنوب الإفريقية عبر سهول المراعي الغنية، ثم صحارى الغرب الممتدة إلىٰ المحيط الأطلسي زيادة علىٰ غابات الجنوب ومستنقعاته. فالسودان يتميز بخصائص (القطب المركزي الجاذب) لشعوب إفريقيا المختلفة شرقاً وغرباً وجنوباً، بالإضافة إلىٰ الحضارات المتوسطية شمالاً. فالسودان [ليس منطقة تفاعل بين العرب والأفارقة فقط بل هو منطقة تفاعل بين الثقافات الإفريقية نفسها]. ولو أردت تفصيل هذا الأمر لتطلب مني دراسة أخرىٰ منفصلة غير أنّي أكتفي بما يمتد إليه أصل البحث السياسي. (انظر خريطة رقم ١).



١ ـ خريطة السودان كموقع حاكم لجغرافية التفاعل الحضاري في أفريقيا

إذن تلتقي إفريقيا بكل نماذجها الممتدة عن أعماقها في السودان. وهناك أيضاً يلتقي العرب بكل إفريقيا. وهكذا يتكون السودان.. خليط من أجناس شتىٰ وثقافات عدّة تمظهرت جميعها عبر تاريخه الطويل في ممالك وسلطنات ومشيخات عديدة.. وحقّق كل منها قدره من التفاعل مع امتداداته المماثلة في غرب القارة وشرقها وشمالها وجنوبها.

إنّ لحظات التاريخ في السودان منذ حضارة «كوش» الناشطة في القرن الثامن قبل الميلاد ومروراً بمملكتي «نبتة» في الشمال و «مرويٰ» في الوسط [حوالي ٥٩٠ ق. م]، تعبر بشكل واضح عن مميزات هذا الموقع وامتداده بالتفاعل مع المحيط شبه العالمي من حوله.. إنّ «كوش» كانت تعني حضارة العالم القديم، وقد تمثلها الموقع السوداني وحولها باتجاه إفريقيا المحيطة عبر امتداداته فيها، كانت هي الوسيط بين إفريقيا وما حولها من الحضارات:

«يكفي لتقرير ما قلناه من قبل من أنّ «كوش» لم تكن ملكاً للسودان وحده، ولعبت دورها الكبير في تطوره الاجتماعي، ولعبت دوراً مماثلاً في تطور القارة الإفريقية. تجمعت في «مرويٰ» الأفكار الحضارية علىٰ ذلك العهد واتخذت سمتها الإفريقية وسرت للقارة في كل صوب من بعد، للغرب، وللجنوب، ونشرت العقائد والأفكار والقدرات الفنية، وأكبر اليقين أنّها ستكون المفتاح للاكتشافات الجديدة عن تاريخ إفريقيا القديم، حين يتيسر للعلماء أن ينقبوا فيكملوا هذا البعض الذي بدأوه...»[١].

طوال العشرة قرون التي عاشتها «كوش» [٧٢٥ ق.م إلىٰ ٣٥٠ م] توضحت مميزات الموقع السوداني المميز في شموليته للقارة الإفريقية وقد نقلوا عبره لإفريقيا كلها دورة حضارية عالمية كاملة امتد أثرها من خلالهم إلىٰ شعوب الغرب السوداني كله.

---

(١) إفريقيا تحت أضواء جديدة ـ باذل ديفيدسن ـ ترجمة جمال محمد أحمد ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ ص (٩١).

«ويتقدم أثر مروىٰ إلىٰ أمام حتىٰ يصل شعب «يوربا» وغيرها من شعوب غرب إفريقيا إذ اكتشف المنقبون أنّ هؤلاء عبدوا عين الآلهة التي عرفتها مروىٰ وعبدتها في أيامها الأولىٰ. أمّا عقيدة الشمس والخروف فقد صارت ديناً يدين له بالولاء شطر من إفريقيا كبير...»[1].

السودان ما بين نبتة ومروىٰ:

قد يهمل الكثيرون دراسة التجربة الحضارية لكوش تحت وهم أنها حضارة سادت ثم بادت، أو أنّ ليس لها الأثر (الحي) في موروثنا الثقافي المعاصر. وهناك توجهات أخرىٰ لا تخلو من غرضية ساذجة حيث تنزع للتقليل من أهمية دراسة تلك الحقبة تحت وهم أنّ ابتعاث الكوشية القديمة هو ضرب من تأصيل العودة إلىٰ ما وراء العروبة والإسلام. وتقابل هذه التوجهات أخرىٰ (معاكسة) ترىٰ ضرورة ابتعاث الدراسات الكوشية لشد السودان إلىٰ ما وراء الحقبة العربية الإسلامية.

وفي خضم الصراع بين الفريقين تضيع حقيقة أساسية وهي أنّ تجربة كوش الحضارية هي الأوفر حظاً من بين كل تجاربنا الحضارية التاريخية للإجابة علىٰ نسبية التفاعل الحضاري في السودان حينما يكون هذا السودان في حال الاستمداد من مصر وخلفيتها المتوسطية كما كان عليه حال (نبتة)، ثم حين يأخذ السودان بهذا الموروث المتوسطي ويندمج به في الإطار الإفريقي جنوباً كما كان عليه حال (مروىٰ).

فنبتة هي رمز الارتباط بالشمال المتوسطي كما أنّ مروىٰ هي رمز الارتباط بالعمق الإفريقي، فحين نحاول في سنواتنا الراهنة معالجة تحديد الهوية السودانية وتفاعلاتها ـ عربياً وإفريقياً ـ فإنه لا غنىٰ لباحثينا عن التوقف لدىٰ الحالة الحضارية الكوشية التي تموضعت أولاً في (نبتة) حوالي الفترة (٧٥٠ ق م ـ ٥٩٠ ق م) حيث كان الأثر الشمالي المتوسطي هو المهيمن علىٰ التمثلات الحضارية، ثم تحولت إلىٰ (مروىٰ)

(١) المصدر السابق ـ باذل ديفيدسن ص (٩٥).

في وسط السودان (٥٩٠ ق.م ـ ٣٥٠ م) ووقتها تمّ التداخل مع المحيط الإفريقي الذي أعطاها خصائص هوية مميزة، خصائص اختلفت من حيث التوجهات الثقافية والروحية والنظام الاجتماعي عن تلك المصرية الصرفة.

إذن، فكلما اتجه مركز الثقل الحضاري في السودان إلىٰ الوسط الذي تحيط به الأرجاء الإفريقية غرباً وجنوباً وشرقاً، كلما مالت هويته للأخذ بمعطيات التكوين الإفريقي. غير أنّ هذا الذي قلناه، والذي يبدو أشبه بصياغة قانون لتفاعلات الشخصية السودانية بين القطبين العربي والإفريقي، يجب ألا يغيّب عنا حقيقة أساسية أخرىٰ، وهي أنّ مروىٰ هذه التي تفاعلت بالمحيط الإفريقي ووضعت أسس توسيع الشخصية السودانية ضمن تعدد إفريقي لم تستطع أن تستمر في أداء هذا الدور التاريخي الحضاري لأبعد من عام ٣٥٠ م حيث انهارت تحت ضربات الغزو الأكسومي الذي شنّه (عيزانا) بسبب الصراعات مع مروىٰ حول البحر الأحمر والنفوذ في المنطقة.

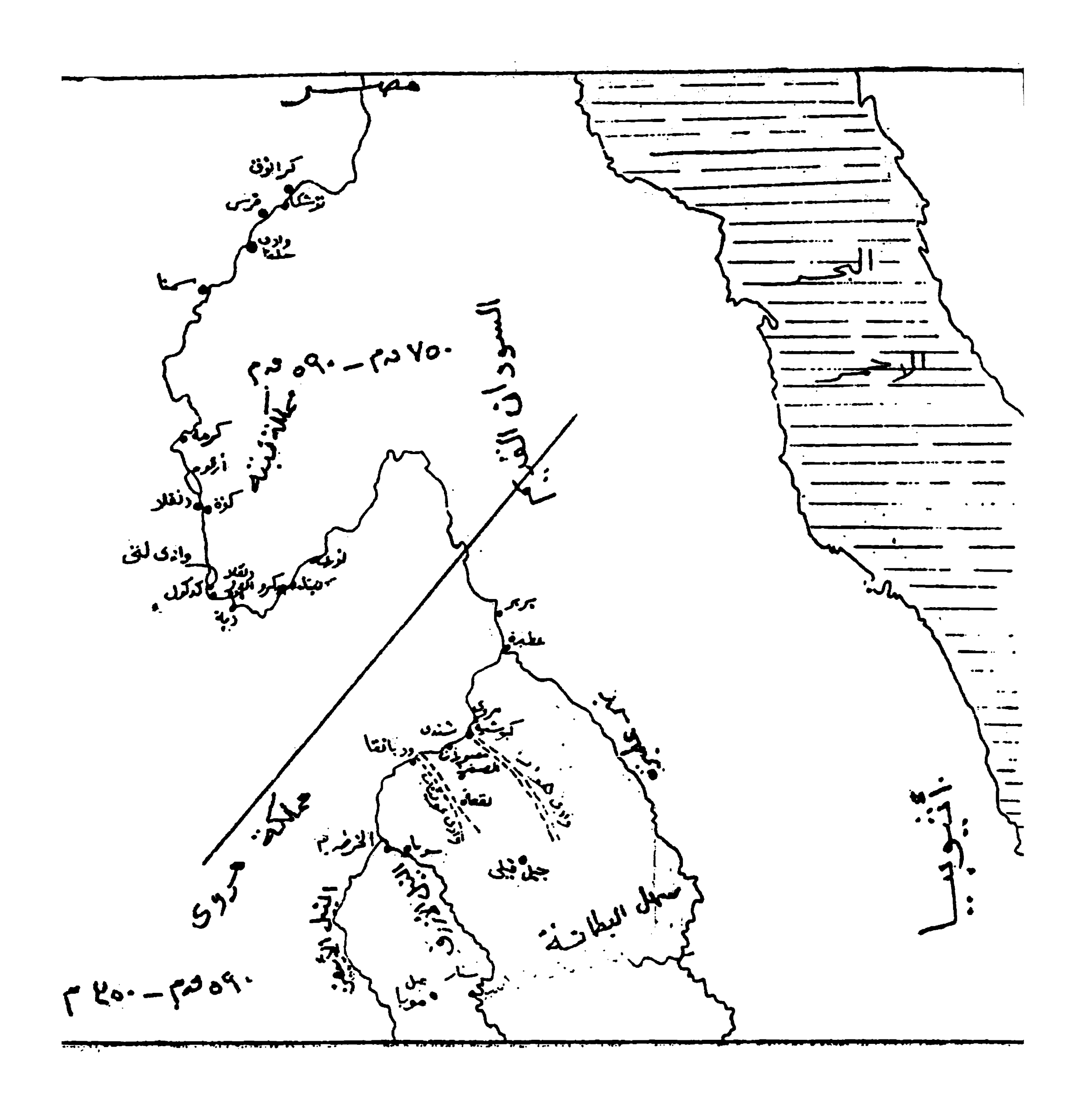
ولعله بدراستنا لأسباب انهيار تجربة مروىٰ المتفاعلة إفريقيا ما يوضح لنا مأزق دعاة البعث الإفريقي وتشكيل الشخصية السودانية علىٰ هذا النمط (الأحادي الجانب). فمروىٰ الآخذة عن (نبتة)، الآخذة بدورها عن مصر، لم تستطع ضمن موقعها الإفريقي أن تطور نموها المادي (الاقتصادي والاجتماعي) بمستوىٰ يتكافأ مع دورها الحضاري المركزي الجديد ضمن محيط إفريقي متسع ومتعدّد البناءات، قد فقدت مروىٰ تواصلها مع العمق المتوسطي الشمالي (نبتة ـ مصر) ودون أن تطور ذاتياً قاعدة مادية حاملة لمركزيتها الحضارية الجديدة في إفريقيا، فضمر الأثر الحضاري في تكوينها من جانب ولم تستطع بناء مقوماتها المادية من جانب آخر فكان مصيرها الانهيار تحت ضربات الخصم الأثيوبي.

لقد صمدت حضارات البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنىٰ وجنوب الجزيرة العربية طويلاً لأنّها قد دامجت بين نموها الحضاري وما أحدثته من تطور في وسائل الري ومعدات الإنتاج وأساليبه، فراكمت قواها الطبقية

(ملوك/كهنة/محاربون) فائض قيمة وصلت به إلىٰ مرحلة بناء الأهرامات وشق الترع وإقامة السدود وأبراج بابل وأسطول الفينيقيين.

أمّا مروىٰ، التي عايشت موروثاً ثقافياً متقدّماً حملته من (نبتة ـ مصر) إلىٰ البيئة الإفريقية دون أن تصاحبه بنمو اقتصادي واجتماعي يستقطب بفعالية مركزية قوية تلك الأرجاء المحيطة، فقد عجزت عن الاستمرارية. فالتاريخ الكوشي بحقبتيه النبتية والمروية إنّما يعلمنا ضرورة أن نستصحب عمقنا المتوسطي بما يؤمن التجديد المستمر لحيويتنا في الموقع الإفريقي فلا نفقد الإسناد الذي يعزز قدراتنا علىٰ الانفتاح الإفريقي الإيجابي، ومع إضافة عوامل النمو الاقتصادي الاجتماعي، دون ذلك تصبح توجهاتنا الإفريقية حرث في فراغ التعددية الهلامية، بل ينمي ذلك تلك الأنماط التي بدت معروفة من السلبية الانعزالية التي تكون الإفريقية أولىٰ ضحاياها حين تفقد هذه الإفريقية التواصل مع العمق المتوسطي كما حدث في تجربة مروىٰ.

فمأساة مروىٰ إنّها قد خضعت لاستقطاب عكسي أدنىٰ حظاً في مقوماته الحضارية من الاستقطاب الذي أوجدها أصلاً، ووقتها كانت ضربة (عيزانا)، ثم تمزقت مركزية الموقع السوداني فلم يعد بمقدور الكيانات المجزأة التي خلفت مروىٰ الحفاظ علىٰ شخصية السودان الحضارية القديمة. (انظر الخريطة رقم ٢).



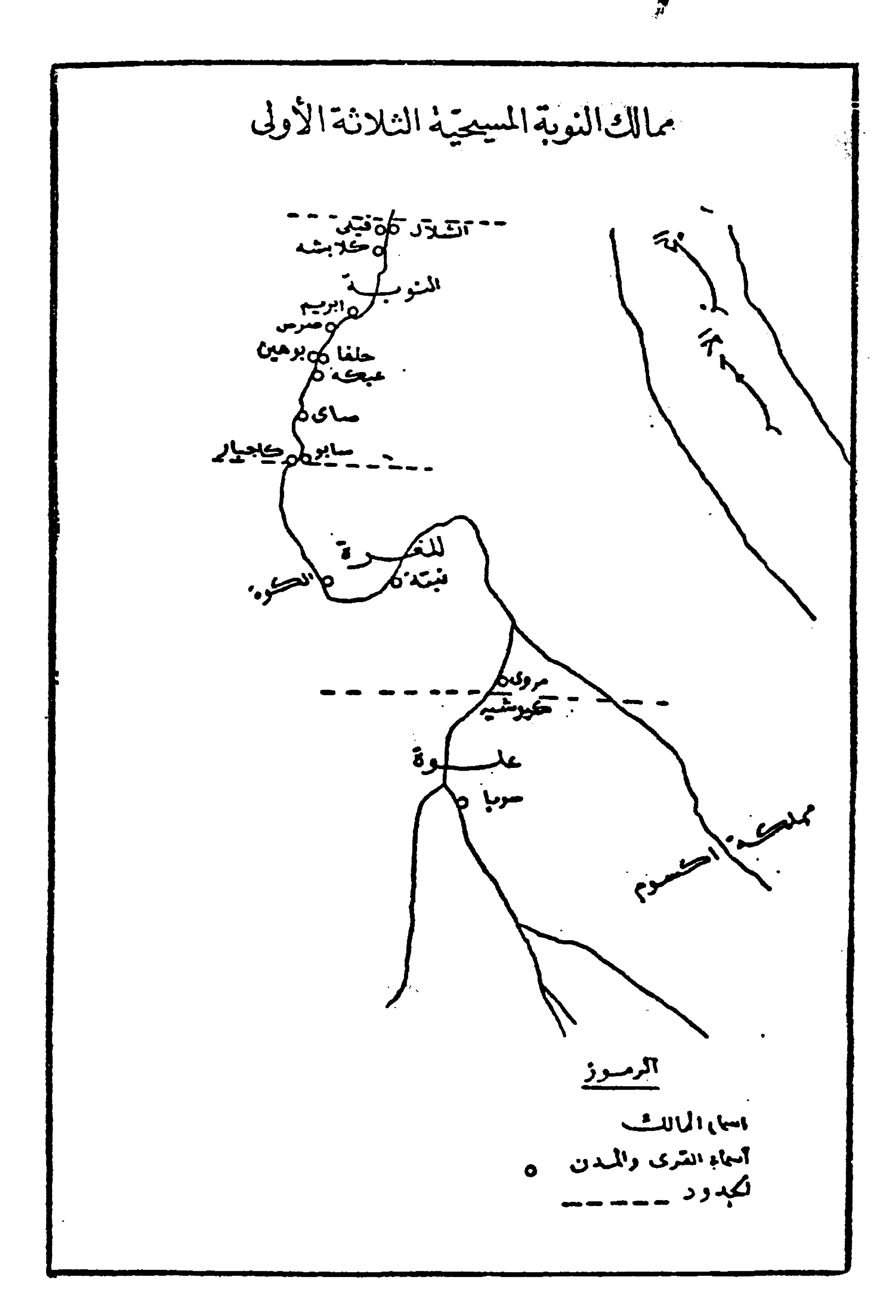
٢ ـ خريطة حضارتي (نبتة) ثم (مروىٰ) في السودان القديم حيث ارتبطت نبتة بمصر شمالاً فيما اتجهت مروىٰ إلىٰ الوسط حيث تفاعلت بالأرجاء الإفريقية من حولها.

لهذه الأسباب يجب أن نصر علىٰ ابتعاث الدراسات الكوشية في تاريخنا ومناهج تربيتنا الوطنية وذلك ليتعلم الأبناء جيداً بأنّ تحولنا إلىٰ منطق الهوية (بين الغابة والصحراء) يجب ألاّ يأتي علىٰ حساب العمق الحضاري الذي تجذّر في وسط السودان عبر سنوات ترجع إلىٰ القرن السابع قبل الميلاد. فالمطلوب هو تأصيل هذا الموروث الحضاري لدمجه في المحيط الإفريقي بحيث تصبح هذه الثقافات الإفريقية بعداً مكملاً ومتفاعلاً مع الموروث المتوسطي. وتلك خلاصات مهمة من تجربة الحقبة الكوشية بالرغم من أن الدراسات عنها لا زالت في طور ابتدائي[(١)].

ثم.. حين انقطع السودان عن الدورة الحضارية العالمية اللاحقة للحضارات المتوسطية، لم يستطع أن يوجد تلك المركزية التاريخية التي كانت لـ «كوش». لم يكن لديه [ما يعطيه] في تلك الفترة فعاش لنفسه في شكل كيانات مجزأة غير قادرة علىٰ ممارسة أي نوع من التأثير خارج حدودها الإقليمية.. نشأت ثلاث ممالك سودانية، الأولىٰ مملكة (نوباتيا) النوبية في الشمال وتسمىٰ مملكة (المريس) أيضاً وعاصمتها (فرس) المغمورة ببحيرة النوبة [ناصر] الآن. والثانية، مملكة «المقرة» وعاصمتها «دنقلة»، وقد اتحدت المملكتان بعد وقت قصير من نشوئهما. ثم المملكة الثالثة وهي «علوة» في وسط السودان وعاصمتها «سوبا». (انظر الخريطة رقم ٣).

---

(١) راجع/ نبتة ومروى في بلاد كوش/ بحث في تاريخ السودان القديم/ عثمان عبد الله السمحوني/ شعبة أبحاث السودان/ كلية الآداب/ جامعة الخرطوم/ الكراسة رقم ٧/ أغسطس (آب) ١٩٧٠/ فقرات ص ١٩ إلى ٣٧.



٣ ـ ظهرت ممالك المقرة ـ علوة ـ نوباتيا بعد عام ٣٥٠م إثر غزو عيزانا الأثيوبي لمروىٰ ثم تعرضت للتمدد العربي الإسلامي إلىٰ أن سقطت علوة نهائياً في عام ١٥٠٥م ونشأت سنار أو السلطنة الزرقاء كحلف بين الفونج والعبدلاّب.

أرادت الثقافة المسيحية القبطية أن تستحوذ علىٰ مميزات الموقع السوداني عبر سعيها لاحتواء هذه الممالك النوبية وتنصيرها. وقد كان يمكن لو تأخر العرب قليلاً، أن نشهد دورة حضارية مسيحية في إفريقيا كلها مما يماثل الدورة «الكوشية» السابقة عليها، غير أنّ العرب لم يمهلوا هذا الجهد إلاّ وقتاً لا يتجاوز القرن الواحد تقريباً، وانسابوا إلىٰ مشرق السودان وشماله ووسطه. وظلوا يتفاعلون مع الوضعيات الثقافية السودانية المختلفة إلىٰ أن كان عام ١٥٠٥ م حيث تحالفت قبائل العبدلاّب من عرب القواسمة [الأصل جهينة] مع قادة الفونج ـ وهي مملكة شملت ما بين النيلين الأبيض والأزرق وعاصمتها «سنار» ـ فأسقطت آخر معاقل المسيحية ـ النوبية في السودان وهي مملكة (علوة) وعاصمتها (سوبا).

ميلاد عربي متعسر:

كان الفونج ـ الذي يدّعي بعضهم الأصل (الأموي) وترجعهم الروايات الحديثة إلىٰ أصول زنجية، يحكمون وسط السودان في وقت يحكم فيه مشايخ العبدلاّب شمال السودان من عاصمتهم «قرّى» شمال الخرطوم.

كان من المؤمل أن يأتي نشوء تلك [الدولة] كبداية لدورة حضارية (عربية ـ إسلامية) تستوعب السودان كله كمرحلة أولىٰ، ثم تنطلق للامتدادات الإفريقية علىٰ نفس نمط الدورة «الكوشية» وانسياباً مع مجاري الموقع السوداني المتميز وخصائصه التفاعلية. غير أنّنا نلاحظ أنّ الكيان السناري ـ العبدلاّب كان أقرب في علاقاته وبناءاته إلىٰ شكل الممالك النوبية المجزأة والمحدودة الفعالية منه إلىٰ شكل التاريخ الكوشي. لماذا؟ هنا بالتحديد جوهر قضية الوحدة الوطنية في السودان وجوهر العلاقات القومية.

في الوقت الذي استوعبت فيه «كوش» الحضارة المتوسطية القديمة، في أوج قوتها، وانتشرت بها إفريقيا بعد أن جذّرت موقعها السوداني، نجد

أنّ البناء العربي الحديث للسودان قد تمّ ضمن ظروف تاريخية حملت كل مظاهر الانحطاط بالنسبة للحضارة العربية الإسلامية وعلىٰ مستوىٰ العالم العربي الإسلامي ككل.

إذا اتخذنا من سقوط (غرناطة) في عام ١٤٩٢ م دلالة علىٰ انحسار الحضارة العربية، وبداية المد الأوروبي المسيحي، يحقّ لنا القول بأنّ السودان قد ولد عربياً في ظل السقوط العربي العام إذ بعد ثلاثة عشر عاماً من سقوط (غرناطة) قضىٰ عرب العبدلاّب في السودان علىٰ مملكة (علوة) وخربوا عاصمتها (سوبا). ويحقّ لنا علىٰ صعيد المقارنات أن نقول بأن حلف مملكتي (قشتالة) و (أرغون) في الأندلس كان يقابله حلف (العبدلاّب) و (الفونج) في السودان. وإنّ سقوط (غرناطة) في يد المسيحية الأوروبية قد قابله سقوط (سوبا) في يد الإسلام العربي. وهكذا بدا الأمر تاريخياً وكأنما السودان هو الوجود المعاوض للأندلس، وكأنما إفريقيا هي مسرح الصراع الجديد والبديل عن أوروبا. وهكذا ما بين الأندلس (المفقود) والأندلس (الموجود) وجوه شبه ومقارنات. غير أنّ المقارنات لا تستمر طويلاً إذ سرعان ما تتخذ مسارب عكسية. فالسقوط العربي في الأندلس حدث ضمن مناخ تاريخي مارست فيه الحضارة الأوروبية المسيحية مدها العالمي، في وقت جاء فيه سقوط (سوبا) ضمن مرحلة تدهور وانهيار عربي.

هنا لم يستطع الإطار العربي أو الحزام العربي المحيط بهذه التجربة الوليدة في السودان أن يقدم لها ما يعمق وجودها، ويدعم تجربتها الحضارية أسوة بما فعلته الحضارات المتوسطية بالنسبة (لكوش). فطوال الثلاثة قرون التي استهلكتها تلك التجربة (١٥٠٥ ـ ١٨٢١ م) كان الوطن العربي يتدهور من سيىء إلىٰ أسوأ، ففي تلك الفترة كانت مصر تشهد نهايات المماليك الشراكسة المعروفة بالمماليك (البرجية) إلى أن قرّرت معركة (مرج دابق) في عام ١٥١٦ م المصير العثماني الجديد لها،

فأصبحت إحدىٰ (الإيالات) التابعة للدولة العثمانية. ومضىٰ مصيرها يترنح بين الصدر الأعظم في الأستانة وولاته في مصر ومشكلات الجند والانكشارية، وقد بلغت بها المهازل حداً «أنّ مصطفىٰ باشا كان ينصب نفسه وريثاً شرعياً علىٰ أموال الأغنياء من الموتىٰ..» عدا الأوبئة التي فتكت في عهده بثلاثمائة ألف نسمة [وباء ١٠٣٦ هـ]. وقد ظل الأمر علىٰ هذا الحال إلىٰ أن استولىٰ عليها نابليون بونابرت في عام ١٧٩٨ م ليتركها الفرنسيون عام ١٨٠١، ويعود إليها الأتراك بمساندة البريطانيين، ويعبث فيها المماليك من جديد، وصولاً إلىٰ ولاية محمد علي باشا في ٩ يوليو ١٨٠٥. والحال من بعضه في الوطن العربي كله[1] وما حالة مصر إلا النموذج الأقرب تأثيراً في السودان.

نتيجة لهذه الأوضاع المتدهورة حضارياً في الوطن العربي، لم تستطع البدايات العربية في السودان أن تعمق تطورها بحيث تثبت قاعدة تدامج وطني جديد يستقطب الوضعيات السودانية المحيطة شرقاً وغرباً وجنوباً.. بقيت تلك البدايات في حدود التحالفات القبلية، ونهضت المظاهر الثقافية المختلفة في تركيبة السودان لتعبر عن نفسها بأشكال مختلفة وعلىٰ نحو جاء ليؤكد الإقليمية إلىٰ حدٍّ كبير.

وبالرغم من أنّ السلطنة الزرقاء (الفونج ـ ١٥٠٤ إلىٰ ١٨٢١ م) قد بسطوا نفوذهم علىٰ العبدلاّب ورعاياهم من العرب، والقبائل المستعربة وغيرهم من الوطنيين حتىٰ الشلال الثالث، وبالرغم من أنّ رقعة مملكة الفونج قد شملت أجزاء كبيرة من بلاد البجا [مرتفعات البحر الأحمر شرقاً] وكردفان [غرب النيل]، وبالرغم من أنّ حدودهم الجنوبية قد وصلت إلىٰ

---

(١) عصر الانحدار ـ محمد أسعد طلس ـ دار الأندلس ـ بيروت ١٩٦٣. [تحتوي الدراسة على تفصيل وقائعي وسردي لحالات الانحدار المتسارع الوتيرة في الوطن العربي من القرن الهجري السابع وإلى القرن الثالث عشر للهجرة].

خط عرض ١٢ شمالاً علىٰ مقربة من خزان الروصيرص الحالي، إلاّ أنّ هذا الكيان العربي ـ الإسلامي الجديد لم يكن قادراً علىٰ استيعاب البناءات القبلية والإقليمية ضمن وحدة حضارية ـ وطنية ـ مركزية فعالة.

كانت السلطة قائمة علىٰ الولاءات القبلية والإقليمية وكنوع من التحالف العريض بين «فونج سنار» ومشائخ «قرّى». ولم تستطع هذه السلطة في الكثير من حالاتها أن تمنع حتىٰ إغارة القبائل على بعضها البعض وأشير في هذا الصدد إلىٰ تحليل الدكتور يوسف فضل إلىٰ ظاهرة ومسمىٰ (قيمان) لتعطينا دلالة علىٰ طبيعة الوضع:

«وعقيد القوم تعني رئيس المقاتلين. . . إذ يشير لفظ (القوم) في العربية السودانية، وتجمع (قيمان) إلىٰ الفرقة من المحاربين. واعتماداً علىٰ دراسة مقارنة لأمثلة من الأدب الشعبي والتراث الشفوي لبعض القبائل مثل (الجعليين) و (الرباطاب) و (العبدلاّب) و (الكبابيش) و (دار حامد)، يتضح أنّ عهد القيمان [عبارة عن إغارة الجماعة من قبيلة ما علىٰ قبيلة أخرىٰ بقصد الاستيلاء علىٰ نعمها. وتطلق أيام القيمان علىٰ كل الزمان التاريخي الذي كان فيه مثل هذا النشاط الحربي ذا عائد اقتصادي. ويبدو لي [أنها تطلق علىٰ فترة الفونج] وهي فترة لم تظهر فيها سلطة الحكومة المركزية قوية وواضحة لتردع المجموعات القبلية شبه المستقلة من الإغارة علىٰ بعضها البعض. ورغم أنّ هذا النشاط قد اقترن بمملكة الفونج إلاّ أنّ بعض الدلائل [تشير إلىٰ استمراره حتىٰ أوائل القرن]. .»[1].

ويورد يوسف فضل في سياق تحليله لهذه الظاهرة رواية سماعية من أدب الرباطاب الشعبي تشير إلىٰ اتصال الملك [ملك بمرتبة شيخ] نصر الدين، مك (الميراف) بالأتراك في مصر يدعوهم إلىٰ غزو السودان وذلك تحت تهديد آخرين له بغزو منطقته.

---

(١) دراسات في تاريخ السودان ـ ص (١٠٤).

كذلك لم يكن التحالف بين الفونج والعبدلاّب نفسه مستقراً، فقد التحم الفريقان ـ [الفونج بقيادة الملك عدلان ولد آية، والعبدلاّب بقيادة الشيخ عجيب] في معركة ضارية في منطقة أبي عمارة بالقرب من (كركوج) الحالية حوالي سنة ١٦٠٨ أو ١٦١٠ م وقد انتهت تلك المعركة بمقتل الشيخ عجيب حيث استولىٰ الفونج علىٰ حاضرة العبدلاّب في (قرّى) ومدوا نفوذهم حتى (بربر) الحالية. تحولت عاصمة العبدلاّب إلىٰ دنقلة حيث عمد الشيخ (محمد العقيل) إلىٰ إعداد جيش للثأر، غير أنّ أحد أكبر مشائخ الصوفية وقتها وهو الشيخ (إدريس ولد الأرباب) حجر الحرب علىٰ الفونج والعبدلاّب، وانتهت وساطته بتوقيع معاهدة بين الجانبين عُرفت بـ (داعي الحماية) استعاد العبدلاّب بموجبها مناطق نفوذهم التقليدية ثم توسعوا إلىٰ شمال كردفان ـ غرب النيل. ولم يأتِ ذلك التوسع نفسه إلاّ عبر اختلاف قبائل (الركابية) في توزيع الأراض هناك[1].

قد اتسمت تلك المرحلة التاريخية وبالذات في فتراتها الأخيرة قبل دخول جيوش محمد علي السودان في عام ١٨٢١، بصراعات قبلية لا حدّ لها. منها ما كان بين المشيخة وحلفائها كحرب (كركوج) ومنها ما كان بين المشيخة والمشيخات الأخرىٰ التابعة لها، ومنها ما كان بين المشيخات نفسها. ويعدد محمد صالح محيي الدين بعضاً من هذه الحروب القبلية. ويورد في هذا السياق حرب العبدلاّب والجعليين حيث ذهب ضحيتها أكثر من مائة رجل، وحرب العبدلاّب والجموعية حيث قتل خلالها ملك الجموعية نفسه، حرب العبدلاّب ومشيخة أربجیٰ، حرب العبدلاّب والشايقية التي انتهت باستقلال الشايقية عنهم في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، ثم غارات الشايقية القوية علىٰ الأقاليم الشمالية لمشيخة العبدلاّب والتي انتهت بغزو حاضرة العبدلاّب أنفسهم. ثم هناك القتال بين القبائل

---

(١) مشيخة العبدلاب وأثرها في حياة السودان السياسية ـ محمد صالح محيي الدين ـ دار الفكر، بيروت ـ والدار السودانية، الخرطوم ـ ١٩٧٢ ص (٢٧٠ ـ ٢٨٣).

بعضها البعض وأشهره قتال فرعيّ الجعليين بقيادة شيخ (المتمة) ـ (الملك مساعد) ضد شيخ (شندي) ـ (الملك نمر) في عام ١٨٠١، وقتال قبائل الشكرية والبطاحين في عام ١٨٠٣ م. وكان من نتائجه قتل الشيخ (أبوسن) شيخ الشكرية، وقتال قبائل (الجميعاب) و (السعداب) عام ١٨١١، وقتال الجعليين والشايقية وقتال عرب المكابرات (أبناء مكابر) والجعليين[١].

ومع الأثر البارز للفونج والعبدلاّب في خارطة السودان السياسية، إلاّ أنّ السودان ـ بحدوده الراهنة ـ لم يكن قد انضوىٰ وقتها في إطار سيادتهما. فعلىٰ الأطراف الغربية لهاتين المملكتين (الفونج والعبدلاّب) نشأت ممالك سودانية أخرىٰ ذات طابع ثقافي مميز ينتمي لمجموعة الثقافات السودانية الإفريقية الغربية. وأهم هذه الممالك سلطنة دارفور [١٦٥٠ ـ ١٨٧٤] الناشئة في أقصىٰ حدود غرب السودان. وقد تعاقب علىٰ هذه السلطنة سلالات عدّة من قبائل «الداجور» و «التنجور» ومن بعدهم «الفور». وقد حكم من الفور أحد الفروع الرئيسية وهم (الكنجارة) الذين انتزعوا السلطة من (الداجو) و (التنجور)، أمّا الفرعان الآخران للفور فهما (التموركة) و (الكراكيت). والفور شعب شبه زنجي مجهول الأصل[٢] ويعتبر (الكيرا) هم الفخذ الأرستقراطي لفرع الكنجارة. وقد ظلوا في «سدة الحكم منذ أواسط القرن السابع عشر حتىٰ قضىٰ علىٰ المملكة الزبير باشا رحمة [سوداني] في معركة (مانا واشى) في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٤. غير أنّ الفور تمكنوا من استعادة سلطانهم علىٰ يد «علي دينار» في عام ١٨٩٩ ليفقدوه مرة أخرىٰ في عام ١٩١٦ حين ضمت دارفور للسودان الإنجليزي ـ الخديوي.

وقد شهدت تلك المملكة صراعات عديدة مع قبائل إفريقية سودانية غربية مماثلة كـ (البرقو) و (الزغاوة) و (البيقو) و (البرتي) و (المساليت)

---

(١) المصدر السابق ـ مشيخة العبدلاب ص (٤٤١ ـ ٤٤٧).

(٢) مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي ١٤٥٠ ـ ١٨٢١ ـ الدكتور يوسف فضل ـ الدار السودانية للدراسات ـ ص (٧٩ ـ ٨١).

كما كانت تعتمد أسلوب التحالفات القبلية المؤقتة مع عرب (الهبانية) و (الرزيقات) و (المسيرية) و (التعايشة) و (بنو هلبة) و (المعالية) و (الحمر) و (الزيادية) و (المحاميد). وقد شملت هذه المملكة في عهد السلطان (تيراب) ـ [١٧٥٢ ـ ١٧٨٧] معظم أراضي غرب السودان الحالية «حدها من الشمال بئر النطرون ومن الجنوب بحر الغزال ومن الشرق نهر النيل ـ شواطىء النيل الأبيض المتاخمة لكردفان ـ ومن الشرق مضيق ترجة يفصل بينها وبين مملكة ودّاي»[١].

وقد زار محمد بن عمر التونسي[٢] تلك المملكة في عام ١٨٠٣، وقدم لها وصفاً دقيقاً كما عدد القبائل ومناطق التوزيع مما يعطينا اليوم صورة واضحة عنها بالإضافة إلىٰ الخريطة التي رسمها وأطلق عليها إسم (الجدول) ـ ص١٤٧ ـ وقد مكث بها التونسي قرابة الثماني سنوات.

أما مملكة تقلىٰ أو (التروج) كما يسميها التونسي فقد نشأت ما بين مملكتي (الفونج) شرقاً و(الفور) غرباً في الجزء الجنوبي الذي تتموضع فيه جبال (النوبة). وقد ولدت هذه المملكة حوالي عام ١٥٧٠ م، غير أن موقعها بين أقوىٰ دولتين (الفونج) و (الفور) جعلها عرضة للاجتياح الدائم من هؤلاء وأولئك. ومن تلك الاجتياحات غزو سلطان الفونج (بادي أبو دقن) لها [١٦٤٤ ـ ١٦٨٠].

ثم إنّ السلطان الفوراي لم يوفرها هو الآخر عند غزوه لكردفان عام ١٧٨٦ م، حيث «أوقع بهم وأخذ جميع ما فيه من الشباب والبنات ولم يترك فيه إلاّ المسنين»[٣]. كذلك يروىٰ أنّ سلطان «المسبعات» هاشم

---

(١) جغرافية وتاريخ السودان القديم ـ نعوم شقير ـ بيروت في ١٩٦٧ «التحديد هنا نقلاً عن مقدمة تاريخ الممالك الإسلامية».

(٢) تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ـ محمد بن عمر التونسي. تحقيق الدكتور خليل محمود عساكر والدكتور مصطفى محمد مسعد ـ القاهرة ١٩٦٥ ـ المؤسسة المصرية العامة. انظر ص (١٣٢ ـ ١٦٥).

(٣) يوسف فضل ـ المصدر السابق ـ مقدمة في تاريخ الممالك ـ ص (١٠٤).

المسبعاوي [١٧٥٣ م] قد أكثر هو الآخر من الغزوات على تقلى حتى «صار عنده من العبيد ما يفوق عن عشرة آلاف عبد حامل للسلاح» على حد رواية التونسي ـ ص ٨٤.

وإلى الشمال من هذه المملكة نشأت سلطنة «المسبعات» في الجزء الأوسط والجزء الشمالي من مديرية (كردفان) وما بين الحدود التقليدية ـ شرقاً وغرباً ـ لكل من مملكتي الفونج والفور. وتعتبر شخصية هذه المنطقة الإقليمية بأنّها «شخصية وسيطة» أو إنها تمثل «مرحلة وسطى ما بين سكان الجنوب من النوبا وأشباه الزنوج وسكان الشمال من العرب الرحل ممن يعتمدون على تربية الإبل والذين لم يختلطوا بالوطنيين كثيراً كالكبابيش وبني جرار ودار حامد والمعاليا والمجانين».

وتعتبر[1] المنطقة الوسطى هذه مسرحاً لنشاط قبائل الغديات والبديرية والجوامعة والشويحات والتمام والجِمّع، وهي جميعاً وإن كانت «تدعي النسب العربي عامة والجعلى خاصة وتتمثل الثقافة العربية تمثلاً كاملاً فإن الأصول العربية التي ترجع إليها قد ذابت في الشعوب الوطنية التي آوتها».

فالغديات ـ مثلاً ـ الذين سبقوا غيرهم في بسط سلطانهم على المنطقة هم «خليط من العرب والنوبا والفونج». وقد كانت هذه المنطقة التي عرفت بـ (المسبعات) منطقة تماس دائم ما بين قبائل الفور وقبائل الفونج وقبائل العرب الشمالية، وقد حكمها الفونج عام ١٧٤٧ ـ ١٧٨٦ وحكمها أيضاً الفور ١٧٨٦ ـ ١٨٢١ وهناك روايات عن خضوعها في أواسط القرن الخامس عشر لسيطرة العبدلاّب. كانت (المسبعات) مشروع سلطنة ظل يترنح ما بين صراعات القوى المحيطة ومشاكل الصراعات القبلية المحلية وما يهمنا منها في هذه الدراسة هو كيانها الوسيط زائداً مميزاتها الإقليمية[2].

---

(١) المصدر السابق ـ مقدمة في تاريخ الممالك ـ ص (١٠٦).

(٢) (غير أن المسبعات قبيلة فوراوية نافست الكيرا في عرش دارفور حاولوا خلق مملكة لهم في كردفان ليتخذوها قاعدة للهجوم على دارفور وعندما زاد نفوذهم هناك تدخل=

أمّا الشرق حيث قبائل البجا فقد تمكن العبدلاّب من غزو (سواكن) في عام ١٥٠٦ م كما دحروا أميرها الذي كان ينتمي لقبائل (الحدارب) ثم تزاوج أمراء العبدلاّب ببعض قبائل البجا.

قصدت من إعطاء هذه الصورة العامة الموجزة لتطورات القرون الثلاثة [١٥ إلىٰ ١٨] أن أوضح أن خلفية السودان الراهن ـ والتي لا زالت مؤثرة في تكوينه المعاصر ـ هي خلفية قبلية وإقليمية يطغىٰ فيها الصراع والتمزق بأكثر من الوحدة. وقد أرجعنا ذلك إلىٰ (حداثة) التجربة العربية ـ الإسلامية في السودان وإلىٰ انحطاط العمق العربي المحيط. أين يمكننا إذن أن نتلمس عناصر «وحدة السودان الوطنية» في هذا الخليط المتصارع والمتعدد الأطراف؟

الصوفية والتدامج الوطني:

الحركات الصوفية في السودان هي وحدها التي ملكت الإجابة علىٰ هذا السؤال. فقد اخترقت الحركات الصوفية الحواجز القبلية والإقليمية وتجاوزت بمسلكيتها الأخلاقية أطر التعصب، ساعية بكل قوتها ـ وعلىٰ نحو عفوي ـ لإيجاد تدامج وطني عام يشمل كل هذه الكيانات. كانت الحركات الصوفية هي الرد الوحيد علىٰ أشكال التجزئة القبلية والإقليمية، وإن كانت قد حملت في ذاتها أشكالاً أخرىٰ من التجزئة ولكنها جاءت أقل خطورة من التجزئة التي حاربتها.

إنّ نظرة عامة لتطور الفكر الديني في السودان توضح لنا أنّ الدين الإسلامي لم يكن مطروحاً علىٰ مستوىٰ التمثيل الشامل لتحديداته وتفاصيله. وقد ظل هذا الأمر عاماً في حدود نسبية إلىٰ نهايات القرن الرابع عشر:

= الفونج سنة ١٧٤٧ فهزموا مرتين ولكنهم استطاعوا أخيراً بقيادة الشيخ محمد أبو لكيلك زعيم الهمج الانتصار على المسبعات، وظل أبو لكيلك حاكماً على كردفان لمدة أربعة عشر عاماً).

«وحتىٰ عند قيام مملكة الفونج كان انتشار الدعوة الإسلامية لا يعدو أن يكون اسمياً وفي مرحلته الأولىٰ. فقد اهتمّ المبشرون، وجلهم من البدو أو التجار، وهم ممن تنقصهم الثقافة الدينية العميقة بالإسلام، لكسب المسيحيين والوثنيين مركزين علىٰ السمات العامة للدين دون التفاصيل المرهقة أو المقيدة..»[1].

ويورد (محمد النورود ضيف الله) في طبقاته الشهيرة نصاً يوضح علاقة أهل ما بين النيلين بالإسلام في ذلك الوقت: «اعلم أنّ الفونج ملكت أرض النوبة وتغلبت عليها أول القرن العاشر، ولم يشتهر في تلك البلاد مدرسة علم ولا قرآن. ويقال أنّ الرجل كان يطلق المرأة ويتزوجها غيره في نهارها من غير عدّة..»[2].

ويروي التونسي[3] ظواهر مماثلة فيما يختص بمعتقدات وسلوك قبائل غرب السودان، وكيف كان يتعذر علىٰ بعضهم نطق الشهادتين.

في هذا المناخ وبعد الاستقرار النسبي الذي تحقق بنشوء دولة سنار (الفونج والعبدلاّب)، اجتاحت الحركات الصوفية السودان بأكمله ما عدا الجنوب. وفي الواقع فإنّ الثقافة الدينية الفقهية السلفية لم تجد حظاً وافراً من القبول لدىٰ السودانيين، المسلمين منهم والمؤلفة قلوبهم علىٰ حد سواء.

«وفي واقع الأمر أنّ الثقافة الدينية العلمية التي حددنا معالمها قد استهوت قلة من السودانيين. وأنّ الأغلبية قد انخرطت في سلك المريدين من أتباع الطرق الصوفية، ونهلت من تعاليمها بل فضلتها علىٰ الطابع الفقهي. وفي هذا التقسيم كثير من التبسيط والتعميم إذ أنّ عدداً كبيراً من الفقهاء و (المتفقهين) ممن جمعوا بين علمي الظاهر والباطن صاروا من

---

(١) يوسف فضل ـ المصدر السابق ـ ص (٦٦).

(٢) الطبقات لابن ضيف الله ـ تحقيق الدكتور يوسف فضل حسن ـ جامعة الخرطوم ـ ص (٤١).

(٣) المصدر السابق ـ تشحيذ الأذهان ـ ص (١٥٨).

مؤيدي الطرق الصوفية. وبهذا التلاقح بين المنهجين الفقهي والصوفي وضعت النواة الأولىٰ [للخصائص المميزة للثقافة الدينية] في السودان. وقد خضع انتشار الإسلام في السودان خضوعاً تاماً للجو الصوفي المتفشي في العالم الإسلامي بعد أن كتب له النصر في صراعه الطويل مع أهل السنّة في القرن الثاني عشر الميلادي..»[1].

إنّ أي دراسة تحليلية معاصرة تستهدف مركبات العقليات السودانية المختلفة في ذلك الوقت، مع مسح شامل لما أسماه (ابن خلدون) بطبائعها وأمزجتها، من شأنها أن تدلنا علىٰ مدىٰ التوافق العقلي والنفسي ما بين الصوفية وشخصية ذلك الواقع الفكرية. وبمعنىٰ آخر كانت الصوفية وليست الفقهية السلفية هي التيار الوحيد القادر علىٰ «تمثل» و «استيعاب» تلك الحالات الفكرية السائدة.. مفهوم (الحكيم) في الثقافة الإفريقية يسقط نفسه علىٰ (شيخ الطريقة)، دائرة الرقص تسقط نفسها علىٰ حلقات الذكر وما بها من إيقاع جماعي.. شخصية الساحر كوسيط روحي يستمطر الغيب ويستفيض البركات تسقط نفسها علىٰ (الولي)... وعبر هذه الإسقاطات المختلفة تمثلت الصوفية في السودان أبعاد الروحية الدينية الإفريقية ثم استوعبتها في الإطار الديني الإسلامي العريض وتطورت بها إلىٰ صور فقهية أكثر تحديداً.

لا أزعم القول هنا بأن الصوفي قد نفذ إلىٰ الأبعاد الروحية في تكوين الشخصية الإفريقية، ثم اختار عن وعي موضوعي التعامل معها، فالعلاقة الاتساقية بين الصوفية والروحية الإفريقية جاءت إلىٰ حدٍّ كبير كنوع من التوافق القدري العقلي. ولولا هذه الصوفية لما تمكن الإسلام من اختراق إفريقيا ولوقف عاجزاً أمام روحيتها العامة علىٰ المستوىٰ الشعبي كما عجزت كل كنائس المسيحيين علىٰ المستوىٰ الشعبي.

---

(١) يوسف فضل ـ المصدر السابق ـ ص (٧٣).

(إن استحواذ الله علىٰ الإنسان في لحظات الفناء) هي القاسم المشترك بين الصوفية والروحية الإفريقية، أمّا خارج لحظات الفناء والاستحواذ فيعود الإفريقي إلىٰ أرضه وتعود الآلهة إلىٰ سماواتها. في إفريقيا تأتي الآلهة و (تستقر مع أسمائها) و (الكلمة) هي القوّة السحرية التي نسيطر بها علىٰ الأشياء.

«وحينما يقول الكالاباري أن الآلهة تبقىٰ وتذهب مع أسمائها، فإنّ كلمة اسم تشمل أي أغنية، أو استحضار أو قناع، أو ذكورة، أو رقص مما يمثل الآلهة، كما تشمل أيضاً معنىٰ الاسم الحرفي للإله. وكل هؤلاء هم [قوة الحياة]. وبتواجد الكلمة مع الاسم يتم حضور الإله المطلوب [مقام الجمع]. وقد يُغنّى الاسم الحرفي للإله ثلاث مرات [التكرار] وقد تدق به الطبول ثلاثاً [الإيقاع]، وقد يحضر المثال صورة جديدة [التمثل]، وربما يضع الممثل قناع الرأس المحفور ويمثل بالرقص تصرفات إلهه [التوحد]، إن أحد هذه الأشياء أو كلها مجتمعة إنما تدني الآلهة بقوّة «الكلمة».

وبهذا تفسر القوىٰ السحرية للكلمة ـ المفتاح الأساسي للنفسية الإفريقية ـ الغموض الذي يكتنف مساواة الكالاباري للتشخيص والتمثيل مع الاستحواذ الفعلي لإحضار الآلهة في القرية [الحضرة الإلهية]. وحينما يلعب [يرقص] القرويون مع (وثن) يتصلون بإله، تماماً كما يشهد وسيطاً غارقاً في لجة من الاستحواذ. ويضاف إلىٰ هذا أنها ـ في طريقة للتفكير ـ ترىٰ أنّ كل تغيير إنما يتمّ بقوّة الكلمة، فإنها مجرد خطوة راقصة قصيرة تفصل بين حضور الإله ـ عن طريق التشخيص والمحاكاة ـ والاستحواذ الفعلي من نفس «الإله»[1].

---

(١) الرب والله وجوجو ـ الأديان في إفريقية المعاصرة ـ جاك مندلسون ـ ترجمة إبراهيم أسعد محمد ـ دار المعارف بمصر ١٩٧١ ص (٦١ ـ ٦٣). والعبارات المقارنة بين حاصرتين [] من وضعي وذلك لتوضيح المتماثلات.

لقد تمكنت الصوفية من تحقيق الاتصال بالروحية الإفريقية، تمثلتها واستوعبتها وأعادت صياغتها ضمن إطار جديد. إنّ أي رؤية مقارنة لقصيدة (محمد المهدي المجذوب)[1] الصادرة عن نسيج الصوفية بقصيدة الشاعر الإفريقي الغاني (فرنسيس إرنست باركس)[2] لتدلنا علىٰ تماثل يصل حد التطابق، فكأنما صدرت القصيدتان عن مشكاة واحدة اندمجت فيها روح إفريقيا بروح الصوفية الإسلامية.

---

(١) نار المجاذيب ـ محمد المهدي المجذوب ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ١٩٨٢ ـ ص ٨٩ إلى ٩٩ ـ الطبعة الأولى ١٩٦٨.

(٢) الرب والله وجوجو ـ المصدر السابق ـ ص ٥٦ ـ ٥٩.

«قصيدة باركس»	«قصيدة المجذوب»
أعطني بعض طبول	ليلة المولد يا سر الليالي
فليكونوا ثلاثة	والجمال
أو ربما أربعة	وربيعاً فتن الأنفس بالسحر الحلال
وأصبغها سوداء	وطني المسلم في ظلك مشبوب الخيال
قذرة وسوداء	طاف بالصاري الذي أثمر عنقود سني
من الخشب	كالثريا
وجلد شاة متجلد	ونضا عن فتنة الحسن الحجابا
ولكن، إذا شئت	ومضىٰ يخرجه زياً فزيا
دعها تطنّ فقط	وزها (ميدان عبد المنعم)
تطن	ذلك المحسن حياه الغمام
تطن عالياً	بجموع تلتقي في موسم
تزمجر	والخيام
عالياً	قد تبرجن وأعلن الهيام
وأعلىٰ أيضاً	وهنا حلقة شيخ يرجحن
ثم خافتاً	يضرب النوبة ضرباً فتئن
وأخفت قليلاً	وترن
دع الطبول تطن	ثم تَرْفَضّ هديراً أو تَجُنّ
ولتكن القرعة	وحواليها طبول صارخات في الغبار
ملفوفة بالخرز	حولها الحلقة ماجت في مدار
بخرز آجري أزرق	نقزت ملء الليالي
ذق بعنف	تحت رايات طوال
نغمات متنافرة	كسفين ذي سوار
بهدوء	في عباب كالجبال
بأوزان،	وتدانت أنفس القوم عناقاً واصطفاقاً
دع القرعة تدق	وتساقوا نشوة طابت مذاقاً

«قصيدة باركس»	«قصيدة المجذوب»
مع نغم الطبول	ومكان الأرجل الولهى طيور
أمزج هذه الأصوات	في الجلابيب تثور ـ وتدور
مع طنين	تتهادى في شراك
الخشب علىٰ الصفيح	ثم تستنفر جرحىٰ وتلوب
كت نس كين	في الشباك
كن تسىٰ كن كن كن	مثلما شب لهيب
أرجوك أن تعطني أصواتاً	وعلا فوق صدىٰ الطبل الكرير
عادية	كل جسم جدول فيه خرير
أصوات أشباح	ومشىٰ في حلقة الذكر فتور
أصوات نساء	لحظة يذهل فيها الجسم والروح تنير
وجهير الرجال	وعيون الشيخ أغمضن
وصراخ الأطفال	علىٰ كون به حلم كبير
فليكن هنالك راقصون	
زنوج عراض المناكب	والمقدم
يدقون الأرض	يتغنىٰ يرفع الصوت علياً
بأقدام عارية	وتقدم
ونساء	يقرع الطبل الحميا
نصف عاريات	وانحنت حلقته حين انحنىٰ
بإيقاع	واستقامت وهوت والطبل ـ
متوافق تماماً	نار تتضرم
لتوم شيكي شيكي	وتصدىٰ ولد الشيخ وترجم
وكين	حيث للقطب حضور
وأصوات الأشباح	وتداعىٰ وتهدم
تغني	
تغني	وينادي منشد شيخاً هو التمساح

«قصيدة باركس»

فلتكن هناك
شمس غاربة
النخيل الأخضر
حولنا
ودجاجة مذبوحة
والكثير من اليام
ويا إلهي العزيز
إذ كان المكان
ليس مزدحماً جداً
فأرجو أن تسمح
أن تسمح بنظارة
وليكونوا
بيضاً أو
سوداً
اسمح بنظارة
ليستطيعوا
أن يروا
الفرخة الدامية
واليام
النخيل
والأشباح الراقصة
أدوما ندوما
أرجوك أن تسمح بنظارة
حتىٰ يمكنهم

«قصيدة المجذوب»

يحمي عرشه المضفور من موج الدميرة
ندبوه للملمات الخطيرة
شاعر أوحىٰ له شيخ الطريقة
زاهد قد جعل الزهد غنىٰ
فله من الجبة ألواناً حديقة
والعصا في غربة الدنيا رفيقة
وله من سبحة (اللالوب) عقد
ومن (الحيران) جند
وله طاقية ذات قرون
نهضت فوق جبين
واسع رققه ضوء اليقين
وفتىٰ في حلبة الطار تثنىٰ
وتأنىٰ
وبيمناه عصاه تتحنىٰ
لعباً حركه المداح غنىٰ
راجع الخطو بطار
رجع الشوق وحنا
وحواليه المحبون يشيلون صلاة وسلاماً
ويذوبون هياماً
ويهزون العصيّا
ويصيحون به إبشر لقد نلت المراما ـ إلخ القصيدة

أن يسمعوا

* * *

أغانينا الشعبية

وطنين الخشب علىٰ الصفيح

ونغم الخرز

والطبول الصارخة

* * *

توارمبون، أرجوك أرجوك

اسمح

بنظارة

حتىٰ يستطيعوا

التدفئة

في بلسم أشعة

الشمس الغاربة

في جنتنا الإفريقية

البديعة

كلاهما قد وصل إلىٰ غايته في النهاية.. (المجذوب) و (باركس) وكلاهما قد توحد بالآخر، استحوذ القطب بالحضور علىٰ ولد الشيخ، فما نطق عن ذات نفسه حين نطق، بل ترجم وتداعىٰ وتهدم في فناء لا يرجو بعده بقاء. إنها صرخات (باركس) وقد تحول إلىٰ ولد الشيخ بعد أن استحوذت عليه الآلهة وأفنته عن نفسه بحضورها فيه، وما بين المجذوب وباركس هو ما بين حضور الإله الإفريقي وحضور القطب الصوفي، أمّا المسرح فهو واحد. فباركس يظل ينادي أدومانكوما وتورامبون أمّا المجذوب فإنّه ينادي شيخاً هو التمساح ندبوه للمهمات الخطيرة. ونشوة (الطبل) و (الطار) هي طبول باركس الصارخة وطنين خشبة علىٰ الصفيح.

أو يمكن أن ندرك الآن لماذا هُزم الفقهاء الأصوليون في السودان وفي إفريقيا عموماً. . إنهم في إفريقيا يريدون إلهاً حاضراً، فهم يتصلون به، ويتوحدون به وفيه، يخرجون له عن ذواتهم ليستحوذ عليها. . ويسلمون له عبر مراقي النشوة لحالة الفناء عن الجسد حيث تبقىٰ الروح فقط لتنير.

لا تتعرف إفريقيا بسهولة علىٰ إله الشرائع إلاّ بعد أن تتصل به عبر مراقيها الذاتية، ولم يفعل الصوفية في السودان وفي إفريقيا سوىٰ تنمية هذه المراقي الذاتية وإيداعها رحماً إسلامياً.

إذن، مدت الصوفية يدها فتناولت مفتاح الشخصية الإفريقية، ونطقت بقوّة الكلمة السحرية التي تعطي الأشياء معناها في إفريقيا. وهنا بالضبط فشلت تيارات السنية النصية وهنا بالضبط كان مقتل الظاهريين المسلمين، كما كان مقتل فقهاء مصر في بداية الدولة السنارية.

استطاعت الحركات الصوفية عبر امتلاكها لهذا المفتاح السحري، أن تشكل الإطار الوحيد لاستقطاب ذلك الخليط القبلي والإقليمي المتنافر في السودان القاري الشاسع، والذي أتينا علىٰ تركيبته التاريخية والثقافية بشكل عام. لم تحد من نشاطهم الحدود القبلية بل تجاوزوها بدمجها في بعضها البعض. واتسع نشاطهم لا لدمج قبيلة بقبيلة بل وإلى دمج إقليم بإقليم. ثم إنّ الحركات الصوفية كانت «أهم عامل حقّق أمل السودان في تقوية صلاته بغيره وخاصة بعد انتصار (الفونج) علىٰ (الأحباش) في ٨ مارس (آذار) ١٧٤٤ م. إذ زاد ذلك الانتصار من شهرة المملكة العربية ـ الإسلامية فقصدتها الوفود من أقاصي الشمال والغرب والشرق في مصر والمغرب والحجاز والعراق.

توضيحاً لأثر الصوفية في التدامج الوطني يورد الدكتور عبد القادر محمود[١]:

---

(١) الطوائف الصوفية في السودان ـ عبد القادر محمود ـ ص (٩).

«كان من أهم الآثار التي ترتبت علىٰ نشر العقائد الصوفية، أن برزت التجمعات الدينية في مظاهر مختلفة أهمها [الاندماج القبلي والتجمع]. ومعنىٰ الاندماج القبلي، التأثير في الأنساب وترتيبها وتعديلها أحياناً. . . أما [التجمع الصوفي] فكان نواته شيخ الطريقة، يفد الناس إليه فيمتلىء بهم محل إقامته، ورحب حلته، ومكان عبادته، ويصبح المكان ملاذهم جميعاً، يصبحون تحت لوائه أسرة واحدة، تجمع الدعوة شملهم، وتوحد بين مختلف أذواقهم ومشاربهم، واختلاف قبائلهم وأجناسهم ولهجاتهم. . ».

ويستطرد الدكتور عبد القادر محمود في نفس الصفحة:

«والذي نريد أن نقوله، أنّ التصوف [ألغىٰ العصبية القبلية العنيفة في السودان، ومحا كل تمايز]، فقد وفد علىٰ زاوية (عمرة الصوفي) مئات من الناس، ورویٰ أحدهم أنّه رأىٰ عند مداخل الزاوية نعال [حذاء] الفونج ونعال العرب متراصة فلما دخل وجد الناس حلقات حلقات منهم من يتحدث بتجارة الصعيد، أو بتجارة المغرب أو بتجارة الحجاز. وقد أكد علي مبارك والطهطاوي أنّ هناك أكثر من مائتي طريقة فرعية، لها آلاف الزوايا، في الشمال والشرق والغرب، [متفرعة] عن الطرق الرئيسية».

ويذكر «محمد فوزي مصطفىٰ عبد الرحمن» أنّ حلقة الشيخ (الزين ولد صغيرون) قد بلغت ألف طالب، وتلامذته صاروا شيوخ الإسلام. . وبالجملة فبالبلاد كلها إلىٰ دار صليح تجد فقهاءها تلامذته وتلامذة تلامذته، ومن تلاميذ الشيخ صغيرون الشيخ أرباب الخشن الذي بلغ عدد طلبته ألف طالب أيضاً من دار (الفونج) إلىٰ دار (برقو) [وسط السودان وغربه].

كانت تجربة السودان في حاجة إلىٰ ذلك «الوسيط الصوفي» الذي يؤلف بين الخليط المتنافر من القبائل والأقاليم، ويمتد إليها بتقمص ذهنيتها. وقد نجحت الحركات الصوفية في أداء ذلك الدور وظلت محافظة علىٰ مواقفها الزهدية وانفتاحها المتسامح. ولا تخلو اليوم عائلة سودانية من صلة نسب ما بأحد شيوخ الطرق الصوفية أو بأحد تلامذته. وقد كان لهذا

المركز أثره في تخفيف وطأة الصراعات القبلية والإقليمية، وليس ببعيد عن ذاكرتنا وساطة الشيخ (إدريس ود الأرباب) ما بين (الفونج) و (العبدلاب) والتي أدّت إلىٰ توقيع صلح «داعي الحماية».

لم يكن ثمة وسيط آخر يؤلف بين هذا الشتات المتلاطم، وبقيت الإقليمية في شكل السلطنات، والقبلية في شكل المشائخ تتجاذبان حوار الوحدة والتجزئة مع الطرق الصوفية وزعمائها.

محمد علي وبداية المركزية:

لم تكن (الوطنية السودانية) قد تحددت معالمها بعد حينما وصل محمد علي إلىٰ السودان في عام ١٨٢١ م. بل إنّ التحدد بالأطر الإقليمية والقبلية، وبمعزل عن الوطنية السودانية التي لم تكن قد نشأت بعد، قد دفع ببعض زعماء القبائل السودانية للاستعانة بمحمد علي باشا لترجيح مواقفهم ضد خصومهم.. من هؤلاء (إدريس ود ناصر) من البيت (السناري) و (نصر الدين) شيخ (الميرفاب) الذي طُرد من الحكم بعد أن كان مسؤولاً عنه لمدة أربعين عاماً. و (بشير ود عقيد) أحد زعماء الجعليين وطمبل بن الزبير الذي ذهب إلىٰ مصر يلتمس مدداً من الجند والعتاد ليحارب أعداءه المماليك. و (أبو مدين) الذي كان مطالباً بعرش دارفور ضد منافسه السلطان (محمد الفضل). و (ود هاشم) الذي طلب معونة الباشا ضد أعدائه في كردفان[1].

لم يكن نداء الاستغاثة بمحمد علي هو دافعه لفتح السودان، وإنما أوردناه هنا كدلالة علىٰ صراعات السودانيين من ناحية وعدم نمو الإحساس بالوطنية السودانية من ناحية أخرىٰ. وقد استجاب محمد علي لتلك النداءات لأنّها توافقت مع تخطيط كان يعد له عدّته للسيطرة علىٰ السودان.

فرض الفتح المصري نوعاً من الوحدة الجغرافية السياسية علىٰ

---

(١) محمد علي في السودان ـ الدكتور حسن أحمد إبراهيم ـ دار التأليف والترجمة والنشر ـ جامعة الخرطوم ـ رسالة ماجستير ١٩٦٥ ص (٣٦ ـ ٣٧).

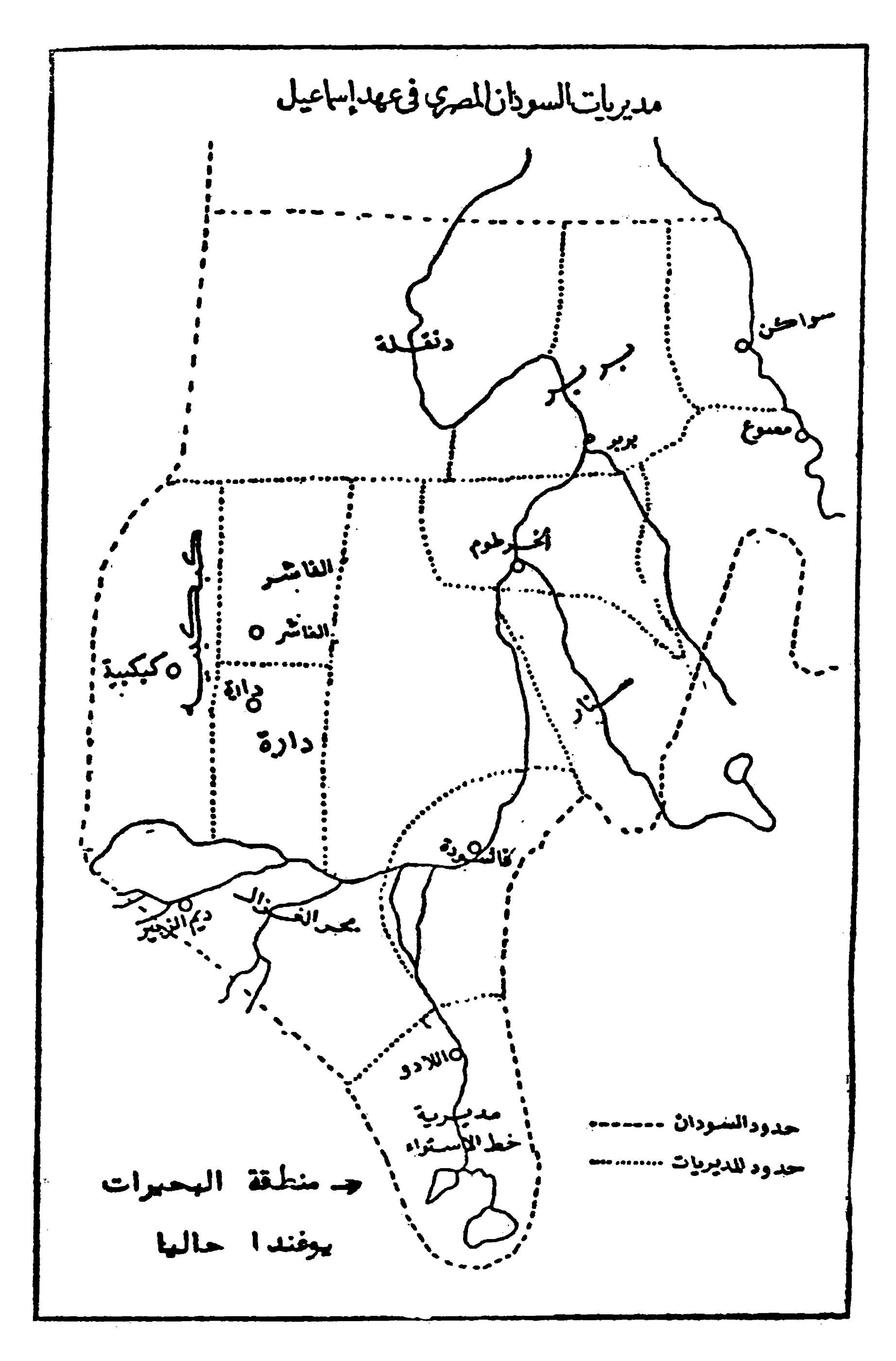
السودان باستثناء سلطنة دارفور في أقصىٰ غرب السودان والتي ألحقت فيما بعد، وقد توسعت حدود السودان السياسية لتشمل جنوب السودان الذي اهتم به محمد علي في عام ١٨٣٩ م، حينما أرسل أولىٰ الحملات بقيادة (سليم قبودان) للكشف عن منابع النيل والبحث عن المعادن. عدا ذلك فقد شهدت الستون عاماً التي خضع فيها السودان لمحمد علي وأسرته استنزافاً لموارده البشرية والطبيعية [عبيد - زراعة - ماشية] حداً أفاض في تفصيله بحث الدكتور (حسن أحمد إبراهيم). ولعل كلمات قليلة للدكتور (مكي شبيكة) حرية بتلخيص نتائج الستين عاماً[١]:

«وقد أحدث العهد التركي في السودان مدىٰ ستين سنة تغيرات في المجتمع السوداني أبرزها مركزية الإدارة حيث خضعت كل البلاد - ولو أنّ هناك فترات لا مركزية - لحكم واحد أزال إلىٰ حدٍّ كبير المنافسات القبلية وأصبح السودان قطراً موحداً. واتصل أكثر من ذي قبل بالعالم الخارجي وخاصة مصر. وتأثر كبار السودانيين الذين اتصلوا بالحكام الأتراك في المدن الكبيرة بطباعهم وعاداتهم في الأكل واللبس. ولكن في القرىٰ والبوادي ظلوا علىٰ ما كانوا عليه. ولم يعرف أهل القرىٰ والبوادي عن الأتراك غير الضرائب المرهقة واستخدام السوط وأدوات التعذيب لجبايتها. ولم يتبينوا في التركي الرابطة الدينية التي تربطهم به و [لم يحسوا في أنفسهم أثر النفوذ الديني لسلطان تركيا وخليفة المسلمين]».

باستثناء مظاهر الوحدة السياسية القسرية التي فرضتها مركزية الحكم التركي في الخرطوم والمدن الرئيسية - التي كان معظمها في حالة نشوء أولىٰ - لم يستطع محمد علي باشا ولا نسله بناء قاعدة مادية جديدة تركب علىٰ أساسها معادلات متقدّمة للوحدة الوطنية. ولم تكن نوعية الاستثمارات الجديدة المحدودة التي أدخلها ذلك العهد في مجال الزراعة والتعدين والمواشي لتعني الكثير بالنسبة لبلد قاري مترامي الأطراف.

---

(١) تاريخ وادي النيل الدكتور مكي شبيكة - دار الثقافة - بيروت - ١٩٦٥ - ص (٦٤٠).



١٨٢١ احتلّ محمد علي حدود سلطنة سنار كما احتلّ مشيخة المسبعات في كردفان. وفي ١٨٧٤ على عهد الخديوي إسماعيل تمّ الاستيلاء على بحر الغزال ودارفور واكتملت السيطرة على جنوب السودان والبحيرات.

إنّ أكبر أثر لفترة (التركية السابقة) كما يسميها أجدادنا والتي طالت الفترة من (١٨٢١ ـ ١٨٨٥) هو ذلك الأثر الذي وضع دكتور (مكي شبيكة) يده عليه في الفقرة السابقة «واتصل أكثر من ذي قبل بالعالم الخارجي وخاصة مصر». صحيح أنّ السودان لم يكن (معزولاً) عن هذا العالم الخارجي ولا عن مصر طوال عهده السناري، فعدا تدفق رجال الصوفية من الحجاز ومصر والمغرب علىٰ دولة الفونج وزيارة الرحالة الأوروبيين والعرب للسودان، نجد أنّ سلطان مملكة (الفور) في أقصىٰ الغرب «يبعث بهدية من العاج والريش إلىٰ الخليفة العثماني باسطمبول، وشكره الخليفة بخطاب رقيق ولقبه بالرشيد. ثم هنأ القائد الفرنسي نابليون بونابرت عند انتصاره على المماليك الذين كثيراً ما ضايقوا قوافل دارفور التجارية عند وصولها مصر، ورد عليه نابليون يطلب بعض الرقيق، كما لجأ إليه أحد المماليك ويدعىٰ زواته كاشف في عشرة من أتباعه، إلاّ أنه أظهر الغدر فقتل شر قتلة. وزار البلاد الرحالة الإنجليزي و.ج. براون ١٧٩٣ ـ ١٧٩٦ وكان ذلك كله نتيجة اتساع التجارة وانتشار الأمن..»[١].

إذن لم تكن هناك (عزلة تامة) غير أنّ السودان كانت تستحوذ عليه توجهاته الداخلية، وبقي طوال فترة الثلاثة قرون السنارية أسير تفاعلاته الذاتية الخاصة غير مرتبط إلاّ بتوجهات يتدامج فيها وسط النيل مع شرق السودان وغربه.

المتوسطية السودانية والتفاعل مع تركيا:

بالنسبة للتركية، فقد طرحت صياغة جديدة، وهي إعادة ربط السودان بالشمال المتوسطي، وطرحه ضمن الحيز الاستراتيجي لصراعات القوىٰ في هذه المنطقة وعبر مصر بالذات. هنا فُرض نوع من التوجه الجديد باتجاه الشمال. غير أنّ هذا التوجه لم يكن قائماً علىٰ (وعي) استراتيجي، ولا

(١) المصدر السابق ـ مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية ـ يوسف فضل ص (٩٣).

علىٰ تخطيط متعمد. كانت الإدارة التركية تعيش هوس الاستنزاف الكامل للسودان بكل مصادره البشرية والحيوانية والطبيعية. وقد أجمعت كل الكتابات التاريخية علىٰ أنّ عناصر الإدارة التركية في السودان لم تكن بأي حال من الأحوال أفضل من أسوأ مغامري أوروبا الذين بعثت بهم إلىٰ المستعمرات في بداية غزوها للعالم.

ويستثنىٰ هنا مقدم الشيخ الجليل رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) مدير مدرسة الألسن وأحد رواد نهضة مصر الحديثة، فالرجل لم يكن من نمط الحكام الأتراك ولا المغامرين، فمواقفه السياسية واتجاهاته التربوية في مصر هي التي أوقعته في مصر في خلاف مع السلطة الخديوية انتهت به إلىٰ (النفي) في السودان تحت ستار إنشاء مدرسة في الخرطوم. وقد نفي معه آخرون كالأستاذ (محمد بيومي) مدرس الرياضة بالهندسخانة، و (إبراهيم سليم) ناظر مدرسة القليوبية. ويخبرنا الدكتور (محمد إبراهيم أبو سليم) في كتابه:

«إنّ الظروف لم تكن مؤاتية لإنشاء المدرسة المزعومة حين وصلت هذه البعثة إلىٰ الخرطوم، فقد كان رجال البعثة يعلمون أنّهم مبعدون عن بلادهم أكثر من كونهم رسل علم وحضارة، وقد أظهروا تبرماً واضحاً من هذه المهمة، ولم يكن استقبال الحكمدار (إسماعيل حقي) بخير، فقد صرف النظر عن المدرسة ووزع معداتها علىٰ الجيش وأهمل شأن رفاعة وصحبه، وقد قيل أنهم بقوا في الخرطوم مدة طويلة دون عمل، وبلغ الهوان برفاعة مبلغاً حينما ندب لإحصاء النخيل...»[1].

في الحقيقة لم يكن الحكمدار هو وحده الذي لم يستقبل رفاعة وصحبه (بخير)، فالأهالي أيضاً كانوا يتوجسون خيفة من فكرة (المدرسة الحديثة)، إمّا خوفاً من أفكارها أو عواقبها (الأخلاقية) أو أن يكون الهدف

(١) عمر إبراهيم أبو سليم - تاريخ الخرطوم - دار الجيل - بيروت - ١٩٧٩ ص ٤٣.

من ورائها هو الخدمة العسكرية الإجبارية. وفي المقابل كان السودانيون يفضلون نمط تعليمهم التقليدي الخاص بهم في (الخلاوي) أو (الزوايا)، التي كانت تتناول ما يكفيهم لأمور الشرع والحياة اليومية، أو كما أنشد الطهطاوي نفسه في معرض وصفه لحالتهم:

وكيف مدارس الخرطوم ترجىٰ	هناك ودونها خرط القتاد
نعم. . ترجىٰ المصانع وهي أحرىٰ	لتأييد المقاصد بالمبادي
علوم الشرع قائمة لديهم	لمرغوب المعاش أو المعاد

جاء الطهطاوي إلىٰ الخرطوم وهو يحمل ثقافة التنوير الأوروبية، ليجد نفسه ضمن المشتغلين بإحصاء ثمرات النخيل وضرائبه في الخرطوم، وليجد في نفس الوقت نفوراً من الأهالي الذين رغب بتعليمهم بالرغم من آلام النفي التي يعانيها، فروح (الرسالة) كانت تحرك أعماقه وتوثبه للفعل الحضاري تاركاً لإسماعيل حقي وغيره مهمة العسف والبطش، ولكن الطهطاوي وجد صداً جعله يهجو أولئك في قصيدةّ له منشورة في كتابه (مناهج الألباب):

وما السودان قط مقام مثلي	ولا سلماي فيه ولا سعادي
بها ريح السموم يشم منه	زفير لظىٰ فلا يطفيه وادي
عواصفها صباحاً أو مساءً	دواماً في اضطراب واضطراد
ونصف القوم أكثرهم وحوش	وبعض القوم أشبه بالجماد
فلا تعجب إذا طبخوا خليطاً	بمخ العظم مع صافي الرماد
ولطخ الدهن في بدن وشعر	كدهن الإبل من جرب القراد
ويضرب بالسياط الزوج حتىٰ	يقال أخو بنات في الجلاد
وشرح الحال منه نصف صدر	ولا يحصيه طرسي أو مدادي
ولولا البعض من عرب لكانوا	سواداً في سواد في سواد
وحسب فتكها بنصيف صحبي	كأن وظيفتي لبس الحداد

ويشير الطهطاوي في البيت الأخير إلىٰ وفاة الأستاذ بيومي وبعضاً من صحبه.

غير أنّ الحقيقة لم تمنع من إيجاد توجه سوداني باتجاه الشمال المصري ـ المتوسطي، وقد ترافق هذا التوجه مع مد الجسور التركية إلىٰ حركات صوفية معينة في وسط السودان ومشرقه وبالذات طائفة (الختمية) كما مدت الجسور أيضاً إلىٰ بعض القبائل وبالذات (الشايقية)[(١)].

«أما الطابع الثاني للسياسة المصرية فهو الإفادة من زعماء الدين ـ مثلهم مثل زعماء القبائل ـ كأدوات للحكم وقد كانت [الأسرة الميرغنية موضع تفضيل خاص وارتبط الختمية بالحكم المصري في السودان بروابط وثيقة».

تركز جهد هذا التوجه نحو الشمال في وسط السودان النيلي وشماله حيث المدن والاستقرار الزراعي. ونلاحظ إشارات متفرقة إلىٰ طبيعة هذه العلاقة في تقرير رفعه (أحمد باشا) مأمور السودان لمحمد علي في مارس ١٨٣٦[(٢)]:

«إنّ سكان السودان من بربر للخرطوم [النيل الشمالي]، طيبو القلوب وهم ـ بالنسبة لغيرهم ـ محبون لأوطانهم [منقادون] لحكامهم، وأنّه من الممكن أخذهم للجهادية باللين والرفق وترغيبهم بها يوماً بعد يوم..».

وأمّا:

«أهل البلاد من الخرطوم إلىٰ مدني [المنطقة الشمالية ما بين النيلين] فيمكن أخذهم للجهادية باللين والرفق إذا توفرت لهم كل سبل الراحة من مأكل ومشرب مما سيرغب بعضهم بعضاً فيكثر عددهم ومن أجل ذلك سأجمع مقداراً منهم بكل سهولة، ولا يكون كلفة ولا زحمة من جراء جمعهم بالنسبة [للجهات الأخرىٰ]».

---

(١) المهدية في السودان ـ ب. م. هولت ـ ترجمة جميل عبيد ـ مطبعة الاستقلال الكبرى ـ دار الفكر العربي ـ ص (٣١)، كذلك انظر جغرافية وتاريخ السودان القديم والحديث نعوم شقير ـ طبعة بيروت ص (٦٣١ ـ ٦٣٦) وص (١٠٩ ـ ١١٢).

(٢) محمد علي في السودان ـ الدكتور حسن أحمد إبراهيم ـ ص (٧٣).. المرجع (محفظة رقم ٢٦٥ عابدين ـ وثيقة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٧ ذي الحجة سنة ١٢٥٣ هـ).

هذه الوقائع توضح لنا نوعاً من التفاعل الإيجابي ما بين الإدارة التركية وسكان هذه المناطق (طوائف وقبائل)، وإذا ما نظرنا إلىٰ الخارطة التاريخية للمنطقة التي تحدد بها هذا (الولاء) نجد أنّها مناطق نفوذ (العبدلاب) التقليدية [من الخرطوم - إلىٰ بربر] مع إضافة مدني بين النيلين ودون أن نهمل أيضاً ولاء القبائل في أقصىٰ الشمال من (بربر) ومن أهمهم (الشايقية).

لا نعرف بالتحديد متىٰ وكيف تمّ إيجاد جسور بين الإدارة التركية المصرية وهذه القبائل التي أظهرت نفسها بنشاط عدائي في بداية الغزو عام ١٨٢٠، فقد تصدّىٰ له الشايقية علىٰ ضعف إمكانياتهم التي بدوها سابقاً في حربهم مع العبدلاب، ثم في فترة لاحقة وإثر خلاف ناشب بين الجعليين وإسماعيل باشا (ابن محمد علي) أحرق الأخير في شندي علىٰ يد المك [الشيخ] نمر والمك مساعد ثم إننا نعلم أنّ استنزاف الإدارة التركية لموارد البلاد الشحيحة بطبيعتها في هذه المنطقة قد دفع بمئات الأسر لهجر السواقي (عجلات الري الخشبية التي تعتمد علىٰ الثيران كقوّة ساحبة).

أمّا طائفة الختمية التي امتدت بجسور الولاء أيضاً للإدارة التركية فيقدم لنا الدكتور عبد القادر محمود صورة عن تكوينها ونفوذها:

«رائدها الأول محمد عثمان الميرغني الكبير، كان أحد رجال السيد أحمد بن إدريس زعيم الأدارسة ورائدهم الجليل. وكان السيد الإدريس معلماً دينياً في مكة من سنة ١٧٩٧ م حتىٰ سنة ١٨٣٣. وهو الذي أرسل قبل رحيله من الأرض سنة ١٨٣٤ أحد أتباعه الكرام وهو السيد محمد عثمان الميرغني في رحلة إلىٰ إفريقيا لنشر تعاليم الإسلام[1]».

---

(١) يشير د. عبد القادر هنا إلى الرحلة الثانية للسودان، إذ سبقتها رحلة قام بها السيد محمد عثمان الميرغني إلى السودان قبل خمس سنوات من غزو محمد علي باشا في عام ١٨١٨ م تقريباً حيث أسس القواعد الأولى لحركته.

وعبر الميرغني البحر الأحمر إلىٰ القصير، حيث شقّ طريقه إلىٰ النيل. لكنه لم يصادف في رحلة أعالي النيل نجاحاً كبيراً، حتىٰ وصل إلىٰ أسوان، وذاع صيته من أسوان حتىٰ دنقلة، ونجح نجاحاً منقطع الوصف.. وقد أسرع أهل النوبة إليه وسلكوا طريقته، متأثرين بتلك الهالة الرائعة التي كانت تحيط به، كما جذبت إليه كراماته في نفس الوقت عدداً كبيراً من الأتباع.. وفي دنقلة ترك محمد عثمان وادي النيل ليذهب إلىٰ كردفان، حيث مكث زماناً طويلاً بدأ خلاله عمله في نشر دعوة الإسلام بين الوثنيين الذين كانوا يحتشدون بالمئات حول سنار وفي كثير من هذه البلاد.

وقد نجحت دعوة الميرغني الكبير بين القوم هناك، حتىٰ إنّه عندما تزوج بضع زيجات منهم توطد نفوذه في نسله الأكرمين، بعد أن انتقل إلىٰ جوار الله سنة **١٨٥٣** م حيث رسخت وانتشرت رسالة الطائفة التي أسسها تحت اسم الميرغنية، وكان أتباعه يسمون ميرغنية نسبة إليه.

وقد انتشرت الطائفة وازداد نفوذها في السودان وما حوله، حمل رسالتها الحسن بن محمد عثمان الكبير إلىٰ سواكن وأرتريا، ثم نقلها إلىٰ مصوع هاشم الميرغني سنة ١٨٦٠، حتىٰ امتدت تياراتها إلىٰ جنوب غربي الحبشة عند نهايات القرن التاسع عشر الميلادي، ثم انتشرت روافدها في قلب العالم السوداني وخارجه في مصر وغيرها بفضل رائدهم الكبير السيد علي الميرغني [توفي عام ١٩٦٨]، الذي أثارت حياته الاجتماعية والسياسية والدينية قلب العالم العربي الإسلامي، رغم أنّه لم يصدر له أو عنه كتاب حتىٰ الآن..»[١].

باستثناء أرتريا ومصر نجد أنّ هذه الحركة الصوفية قد استوعبت جزءاً غير يسير من السودان في وسطه وشماله وشرقه متطابقة بذلك وإلىٰ حد نسبي مع مناطق نفوذ العبد لاب التقليدية التي شملت حتىٰ أسوان شمالاً

---

(١) الطوائف الصوفية في السودان ـ المصدر السابق ـ ص (١٢٨).

وسواكن شرقاً والمنطقة شمال الخرطوم وبعض مداخل كردفان. بذلك نستطيع القول أنّ عمادها كان من القبائل العربية الزراعية في الغالب الأعم. وقد شكل هذا الإطار قاعدة (التعايش) إن لم نقل (الولاء) بالنسبة للإدارة التركية المصرية.

كانت ثمة عوامل عديدة لم يضعها المؤرخون بعد في اعتبارهم تشق مجاري مختلفة لتلك العلاقة مع الإدارة التركية، وأول هذه العوامل اكتشاف هذه الدائرة من السودان لمصر كمنفذ وحيد لتحقيق اتصالهم بالعالم العربي ـ الإسلامي بعد عزلة (نسبية) عاشوها ضمن القرون الثلاثة السابقة حتىٰ عام ١٨٢١ م. وقد عزز هذا (الميل) عدم وجود إطار جغرافي ـ تاريخي محدد للشخصية السودانية: فالشرق إلىٰ هضاب أثيوبيا، والغرب إلىٰ الفور وما يليهم، كان يعتبر في عرف تلك القبائل العربية الوسيطة (أرجاء فضفاضة) لم تكن تحمل ميلاً إلىٰ التدامج والتوجه بمقدار ما حمله الميل الناشىء رغم التعسف التركي تجاه مصر.

لم يكن ذلك الميل غريباً في ظرف تاريخي لم تتحدّد ضمنه أطر (الوطنية السودانية) بمفهومها القومي وحدودها الجغرافية. بل إنّ محمد أحمد المهدي نفسه قد طرح هذا التوجه إلىٰ العالم العربي ـ الإسلامي، غير أنّ الفارق الجذري الكبير بين توجهات المهدي وتوجهات الختمية ومن والاهم من القبائل يكمن في أن الختمية قد توجهوا في إطار (الرضىٰ) بالتركية القائمة وقتها في عالم الخلافة، وتعاملوا مع معطياتها، في وقت توجه فيه المهدي إليها بـ (الرفض). فكلاهما الختمية والمهدي لم يصدرا في توجهاتهما عن وطنية سودانية بالمفهوم القومي ـ الجغرافي. بل صدرا عن مفهوم إسلامي عام.. المهدي بالرفض والختمية بالقبول. وقد كان لكل منهما (المهدي والختمية) خلفيات تكوينية وتاريخية (حتمت) عليهما اتخاذ ذلك الموقف.

فالختمية الواردة من الحجاز (الطائف) ضمن مرحلتين ١٨١٨ م و ١٨٣٥ م جاءت تحمل معها امتناناً واضحاً للإدارة التركية بسبب موقفها من

حركة السلفية الوهابية التي نشأت في (نجد) حوالي عام ١٧٤٠ م ثم اشتدّ أوارها منذ هجماتها الأولىٰ علىٰ حدود العراق في عام ١٧٩٩ وبلغت قمتها في غزو مدينة كربلاء عام ١٨٠٢ وما استتبع ذلك من هدم قبة الحسين والاستيلاء علىٰ مجوهراتها مع ذبح ألفين من أهلها. وتعرض النجف لغارة أخرىٰ عام ١٨٠٨، وكذلك تعرضت دمشق عام ١٨١٠[١].

تصدت مصر في عام ١٨١١ م للوهابيين الذين كان نفوذهم قد اتسع، ودارت معارك عديدة انتهت بسقوط عاصمتهم (الدرعية) في ١٨١٨/٩/٦ م الموافق ذي القعدة عام ١٢٣٣ هجرية. ويصادف ذلك التاريخ وصول السيد محمد عثمان الميرغني في رحلة المرحلة الأولىٰ إلىٰ كردفان بغرب السودان قادماً من الحجاز ومتأثراً بصراعاته.

عاصر السيد محمد عثمان الميرغني طوال الستين عاماً التي قضاها علىٰ قيد الحياة [١٢٠٨ ـ ١٢٦٨ هـ، ١٧٩٣ ـ ١٨٥٣ م] صراعات الوهابيين ضد الحركات الصوفية وضد أشراف مكة والطائف وتعرف عن كثب علىٰ سلفيتها الممتدة عن نصية (ابن تيمية الحراني المولود حوالي ١٢٦٢ م) وتلميذه (ابن القيم المولود حوالي ١٢٩١ م) وقد كان محمد عثمان يافعاً حين دخلت قوات سعود بن عبد العزيز الطائف في عام ١٨٠٥ م وما رافق ذلك من «أشياء عديدة».

إنّ هذا السرد يقدم لنا مدخلاً هاماً لتوضيح أنّ عقلية رائد الختمية الأول قد تكونت ضمن أوضاع حجازية ومصرية أثرت ـ فيما بعد ـ علىٰ طريقة نظرة الختمية لمجريات السياسة والأوضاع المختلفة. إذ رأوا في محمد علي وفي الأتراك (قوة إسلامية مركزية) توافقت واتجاهاتهم ضد خطر السلفية النصية. كما رأوا في الأتراك وفي محمد علي (حماة شرعيين للكيان

---

(١) محمد بن عبد الوهاب ـ مصلح مظلوم ومفترى عليه ـ مسعود الندوي ـ مطبعة زمزم ـ مارس ١٩٧٧ م.

الإسلامي). بهذا نستطيع أن نصل إلى نتيجة في غاية الأهمية، وهي أنّ الختمية لم تكن تعبر عن «خصوصية الواقع السوداني في علاقته بمصر بقدر ما كانت تعبر عن ارتباط السودان بمصر والأتراك ضمن الإطار الإسلامي العريض».

وحين نمتد بهذه النقطة إلىٰ الواقع الذي كان سائداً وقتها ضمن ذلك الإطار الإسلامي فإنّ عدة حقائق لا تلبث أن تفرض نفسها بشكل واضح.

من تلك الحقائق أنّ تركيا ـ كمركز للخلافة الإسلامية ـ كانت تخوض في ذلك الوقت معاركها الأخيرة في سبيل البقاء، وفي مواجهة قوىٰ أوروبية عديدة. فالكل (كان قلبه علىٰ الخلافة الإسلامية) في مواجهة الضغط الأوروبي (المسيحي) عليها. وكان علىٰ رأس هذا الكل السلطان عبد الحميد نفسه «ذلك الرجل الذي جمع بين التقوىٰ والآراء التقدمية» ـ «لم يتكلم بالفرنسية مع أنّه كان يعرفها، ولم يطلب كيف يقلد أوروبا المتألقة بل كيف يقاوم هجماتها»[1]. كان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) أشبه بربان ماهر يحاول السيطرة علىٰ سفينة غارقة وسط أمواج أحاطت بها من الخارج ومياه تسربت إليها من الداخل. وقد تآمر عليه حتى رجال من أمثال جمال الدين الأفغاني توفي عام ١٨٩٧ م.

في ذلك الوقت كانت بريطانيا تنسج خيوط اللعبة كلها في العالم الإسلامي عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً متمتعة بوصفها آنذاك كـ «أكبر دولة إسلامية» بمعنىٰ أنّها تحكم أكبر عدد من المؤمنين[2].

أظهرت إنجلترا بصورة متكررة أنّ سياستها إبقاء الإمبراطورية العثمانية في حال وسط بين الموت والحياة. حين هدد محمد علي بالاستيلاء عليها

---

(١) تاريخ الشرق الأوسط الحديث ـ دزموند ستيوارت ـ دار النهار للنشر ـ ١٩٧٤ ـ ص (١١٩ ـ ١٤٤).

(٢) المصدر نفسه.

وبث حياة جديدة فيها تدخلت إنجلترا إلىٰ جانب السلطان، وعادت فساعدته في حرب القرم ضد روسيا، ولم يكن قصدها من ذلك تقوية الإمبراطورية العثمانية بل منع الدول الأخرىٰ من السيطرة علىٰ المنطقة المتوسطة بين أوروبا والهند. إنّ الشرق الأوسط في حالة فوضىٰ وإفلاس خير لإنجلترا من إمبراطورية تستعيد نشاطها أو من حصة تافهة فيه..».

لقد حدد (دزموند ستيوارت) موقف بريطانيا بشكل واضح، وتدل الوقائع التي تحتويها مجلدات عدّة علىٰ أن بريطانيا قد التزمت بهذه النقاط الثلاث في سياستها الشرق أوسطية طوال ما أثير حول المسألة الشرقية وما بعدها: إضعاف المنطقة وتفكيكها ـ منع الآخرين من السيطرة عليها ـ وأخيراً احتلالها.

كانت هذه المعاني واضحة لدىٰ الكثير من قادة العرب والمسلمين في ذلك العصر وقد تحدّد في ذهنهم وبشكل واضح موقف أوروبا وإنجلترا بالذات من مركزية الخلافة الإسلامية ووحدة العالم الإسلامي. وإذا كانت تجربة عبد الحميد نموذجاً واضحاً للعيان فقد جاءت كذلك تجربة محمد علي باشا وابنه إبراهيم حيث حاولا فعلاً بناء مركزية جديدة للعالم الإسلامي ـ العربي عوضاً عن اسطمبول.. كان محمد علي طامحاً لبناء إمبراطورية أيّاً كان نوعها أمّا الأمر فقد كان مختلفاً لدىٰ إبراهيم باشا الذي تبلورت لديه الصورة (العربية) لهذه الإمبراطورية:

«والواقع أنّ فكرة إحياء القومية العربية وتكوين إمبراطورية عربية لم تكن فكرة محمد علي، ويبدو أنّها كانت مسيطرة علىٰ فكر ابنه إبراهيم باشا. فهو علىٰ الرغم من أصله التركي، احتقر الأتراك ومجد العرب ورفع من شأنهم. وفي رد علىٰ سؤال لأحد جنوده عن السر وراء احتقاره للأتراك أجاب إبراهيم باشا بقوله، كما ذكره لنا الرافعي نقلاً عن كتاب «مهمة البارون ليو الكونت»: «أنا لست تركياً فإنّي جئت مصر صبياً، ومنذ ذلك قد مصرتني بشمسها وغيرت من دمي وجعلته عربياً». وبعد مقابلة بين البارون ليو الكونت وإبراهيم سنة ١٨٢٣ م بالأناضول، قال البارون: «إنّ إبراهيم باشا يجاهر علناً بأنّه ينوي

إحياء القومية العربية وإعطاء العرب حقوقهم وإسناد المناصب إليهم سواء في الإدارة أم في الجيش وأن يجعل منهم شعباً مستقلاً ويشركهم في إدارة الشؤون المالية ويعودهم سلطة الحكم كما يحتملون تكاليفه. .». وفي رد علىٰ سؤال للسيد كادلفين وبار وأثناء حصار (عكا) عن المدىٰ الذي ستصل إليه فتوحاته إذا استولىٰ علىٰ (عكا) أجاب إبراهيم بقوله: «إلىٰ مدىٰ ما يتكلم الناس وأتفاهم وإياهم باللسان العربي. . .»[1].

لم يستمر حلم إبراهيم باشا أكثر من عشر سنوات **١٨٣١ ـ ١٨٤١** حيث أجبرت بريطانيا ـ عدوة الوحدة في هذه المنطقة ـ مصر علىٰ التراجع إلىٰ الدلتا متظاهرة بحماية المصالح العثمانية وممهدة لإجراءات الوراثة الكاملة المرتقبة. هكذا لم يتبقَ لمصر سوىٰ امتدادها الجنوبي الذي شمل السودان والقرن الإفريقي والبحيرات الاستوائية. وكان لا بدّ أن يأتي الدور لترفع يدها عن الجنوب كما رفعتها عن المشرق، وكما أحسنت بريطانيا الدور في المشرق فقد كانت قادرة علىٰ إحسانه في الجنوب أيضاً.

بدأت التصفية النهائية لمركزية مصر في العالم العربي عبر التحكم في أوضاع مصر الذاتية. وقد بدأ المخطط البريطاني في التنفيذ الفعلي بصعود إسماعيل سدة الخديوية عام **١٨٦٣** م. [والخديوية لقب إيراني بين التبعية والاستقلال منحه السلطان عبد العزيز لإسماعيل] واكتمل لدىٰ رحيله عن مصر منفياً في عام **١٨٧٩** م. كان الصراع بين إسماعيل والنفوذ البريطاني قوياً وقد وقع إسماعيل بين عداء بريطانيا وأخطائه المالية والاقتصادية. إلا أنه يظل مع كل أخطائه وجهاً من وجوه التحدي والبناء التي حاولت إعطاء هذه المنطقة شيئاً من دواعي القوّة. وقد عرف الشعب المصري كيف يقدره لدىٰ رحيله بأعين حزينة باكية.

---

(١) الرافعي: تاريخ الحركة القومية، ج ٣ ـ ص (٢٣٢) نقلاً عن كتاب «مهمة البارون ليو الكونت». ص (٢٤٨ ـ ٢٤٩). والنص هنا مأخوذ من كتاب (محمد علي في السودان) ـ المصدر السابق ـ ص (٣٩).

إنّ أسماء كعبد الحميد، ومحمد علي، وإبراهيم باشا، والخديوي إسماعيل، كانت تعبر بلا شك عن إمكانيات الإصلاح والبناء - ضمن توجهات مختلفة - في هذه المنطقة الحساسة من العالم. وقد عرفت أوروبا وبالذات إنجلترا كيف تصفي حساباتها مع هؤلاء جميعاً.

في تلك الأجواء تطلع المسلمون إلى مصيرهم بقلق شديد.. اسطمبول عاجزة ومصر غارقة في الديون وقد رهن الغرب فيها حتىٰ قصور الأمراء. ضيق الخناق علىٰ إصلاحات عبد الحميد وانزوت عروبية إبراهيم وأخفقت تنموية إسماعيل.. وبدا واضحاً أنّه لا الإسلام العثماني الرسمي بقادر علىٰ الإنقاذ ولا العروبة بقادرة علىٰ التركز ولا التنمية بقادرة علىٰ الصمود.. وتعدّدت الاختيارات. والكل يرصد تحركات الثعلب البريطاني العجوز، الذي لم يأل جهداً في تنفيذ التحجيم الكامل للمواقع المتوثبة في المنطقة.

كان قادة الختمية وعدد كبير من رجالات السودان من ضمن القوىٰ التي تفاعلت بهذه الأوضاع من موقع ارتباطها بالإدارة التركية في السودان واتخاذهم لمصر كمنفذ نحو أوضاع المنطقة، فبقوا كغيرهم في حالة الولاء والحيرة معاً لا يعرفون (وطنية سودانية) يرتدون إليها، ولا يطمحون إلىٰ بناء (مركز بديل)، فقد كان واضحاً أنّ محاولات تغيير ذلك الواقع الشامل هو أمر يفوق قدرات القبائل السودانية الأكثر تخلفاً في المنطقة. بل إن قوى هي أكبر من حجم السودان وأكثر منه ثقلاً كمصر وتركيا ظلت عاجزة عن مقاومة التحدي.

في ذلك المناخ احتفظ الختمية وقبائل السودان الشمالي والوسطي بتوجههم نحو مصر ومركز الخلافة، وأصبحوا في حالة استلاب كامل أعجزتهم عن تحديد أي موقف سوىٰ موقف البقاء رهن الواقعية السلبية فعسىٰ أن يجعل من بعد عسر يسراً.

كانت مصر قد تحولت (عملياً) إلىٰ مستعمرة بريطانية ولم يعد ثمة جدوىٰ من التساؤل بعد رحيل إسماعيل في عام ١٨٧٩ حول مدىٰ قدرتها

في الحفاظ علىٰ ما تبقىٰ لها في داخل مصر وفي خارجها. قد وصلت مصر إلىٰ قاع التدهور فأصبح وجودها في السودان مترنحاً ينتظر ضربة الرحمة.

الغرب يقرع طبول الثورة:

لم تنطلق ثورة المهدي محمد أحمد بن عبد الله في السودان من مواقع الختمية أو القبائل العربية النيلية الزراعية وهي المناطق التي كانت مسرح نفوذ تقليدي لمشيخة العبدلاّب ومن والاهم. وقد أفضنا في شرح تكوينهم وموقفهم. اختار المهدي بتوجيه من الرجل الثاني وهو عبد الله التعايشي غرب السودان لتأسيس قاعدته البشرية التي يزحف بها نحو المراكز الحكومية في وسط السودان حيث الخرطوم عاصمة الإدارة التركية.

استقطب المهدي المناطق التقليدية لنفوذ سلطنات (تقلىٰ) و (المسبعات) و (الفور) معتمداً علىٰ قبائل غرب السودان التي شرحنا أصول تكوينها. وقد تزامنت الثورة مع ضعف الإدارة التركية في السودان من بعد انهيار مصر نفسها ووقوعها في أيدي البريطانيين وهكذا كما ذكر ترمنجهام «لم تعد الإدارة التركية ـ المصرية في وضع لتأخذ بالشدّة ما لم تقو علىٰ أخذه بالإدارة الحسنة..».

في عام ١٨٨٢ تمركزت الثورة في غرب السودان من بعد اندلاعها في الجزيرة (آبا) في أغسطس/آب عام ١٨٨١، ثم وقفت على أبواب الخرطوم في سنتها الثالثة لتدخلها منتصرة في سنتها الرابعة.

ولد محمد أحمد بن عبد الله في منطقة بشمال السودان حوالي عام ١٨٤٤ ثم قاد ثورته قبل بلوغه سن الأربعين بقليل أو بعام واحد طارحاً نفسه (مهدياً) قائماً علىٰ رأس المائة من القرن الهجري الرابع عشر أي عام ١٣٠٠ م متكئاً في ذلك إلىٰ أحاديث منسوبة للنبي حول المجدد علىٰ رأس المائة.

ولعله من المفيد هنا إعطاء صورة نصية واضحة حول تمثل ذلك القائد السوداني لمهدويته طبقاً لـ (منشور) أصدره:

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم».

وبعد فمن العبد المفتقر إلىٰ الله محمد المهدي بن عبد الله إلىٰ أحبابه في الله المؤمنين بالله وبكتابه أمّا بعد فلا يخفى تغير الزمن وترك السنن ولا يرضىٰ بذلك ذوو الإيمان والفطن بل أحقّ أن يترك لذلك الأوطار والوطن لإقامة الدين والسنن ولا يتوانىٰ عن ذلك عاقل لكون غيرة الإسلام للمؤمن تجبره ثم أحبابي كما أراد الله في أزله وقضائه تفضل علىٰ عبده الحقير الذليل بالخلافة الكبرىٰ من الله ورسوله وأخبرني سيد الوجود ﷺ بأنّي المهدي المنتظر وخلفني عليه الصلاة والسلام بالجلوس علىٰ كرسيه مراراً بحضرة الخلفاء الأربعة والأقطاب والخضر عليه السلام وأيدني الله تعالىٰ بالملائكة المقربين وبالأولياء الأحياء والميتين من لدن آدم إلىٰ زماننا هذا وكذلك المؤمنين من الجن وفي ساعة الحرب يحضر معهم أمام جيشي سيد الوجود ﷺ بذاته الكريمة وكذلك الخلفاء الأربعة والأقطاب والخضر عليه السلام وأعطاني سيف النصر من حضرته ﷺ وأعلمت أنّه لا ينصر عليّ معه أحد ولو كان الثقلين الإنس والجن ثم أخبرني سيد الوجود ﷺ بأنّ الله جعل لك علىٰ المهدية علامة وهي الخال علىٰ خدي الأيمن وكذلك جعل لي علامة أخرىٰ تخرج راية من نور وتكون معي في حالة الحرب يحملها عزرائيل عليه السلام فيثبت الله بها أصحابي وينزل الرعب في قلوب أعدائي فلا يلقاني أحد بعداوة إلاّ خذله الله ثم قال لي ﷺ إنّك مخلوق من نور عنان قلبي فمن له سعادة صدق بأنّي المهدي المنتظر ولكن الله جعل في قلوب الذين يحبون الجاه والنفاق فلا يصدقون حرصاً علىٰ جاههم قال ﷺ حبّ المال والجاه ينبتان النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل. وجاء في

الأثر إذا رأيتم العالم يحب الدنيا فاتهموه علىٰ دينكم وجاء في بعض كتبه القديمة لا تسأل عني عالماً أسكره حب الدنيا فيصدك عن طريق محبتي فأولئك قطاع الطريق علىٰ عبادي ولما حصل لي يا أحبابي من الله ورسوله أمر الخلافة الكبرىٰ أمرني سيد الوجود ﷺ بالهجرة إلىٰ ماسة بجبل قدير وأمرني أن أكاتب بها جميع المكلفين أمراً عاماً فكاتبنا بذلك الأمراء ومشايخ الدين فأنكر الأشقياء وصدق الصديقون الذين لا يبالون فيمالقوه من المكروه وما فاتهم من المحبوب المشتهىٰ بل ناظرون إلىٰ وعده سبحانه وتعالىٰ بقوله تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين وحيث أنّ الأمر لله والمهدية أرادها الله لعبده الفقير الذليل محمد المهدي بن عبد الله فيجب بذلك التصديق لإرادة الله وقد اجتمع السلف والخلف في تفويض العلم للّه فعلمه سبحانه لا يتقيد بضبط القوانين ولا بعلوم المتفننين بل يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب قال تعالىٰ **﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلاّ بما شاء وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلاّ هو ولا يسئل عمّا يفعل ويخلق ما يشاء ويختار ويختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾** وقد قال الشيخ محيي الدين بن العربي في تفسيره علىٰ القرآن العظيم علم المهدي كعلم الساعة والساعة لا يعلم وقت مجيئها علىٰ الحقيقة إلاّ الله وقال الشيخ أحمد بن إدريس كذبت في المهدي أربعة عشر نسخة من نسخ أهل الله ثم قال يخرج من جهة لا يعرفونها وعلىٰ حال ينكرونها وهذا لا يخفىٰ عليكم أنّ التأليفات الواردة في المهدي منها الآثار وكشف الأولياء وغير ذلك فيختلف كل منها كما علمتم من أنّه يمحو الله ما يشاء الآية ومنها الأحاديث فمنها الضعيف والمقطوع والمنسوخ والموضوع بل الحديث الضعيف ينسخه الصحيح والصحيح ينسخ بعضه بعضاً كما الآيات تنسخها الآيات وحقيقة ذلك علىٰ ما هي عليها لا يعرفها إلاّ أهل المشاهدة والبصائر [هذا وقد أخبرني سيد الوجود ﷺ بأنّ من شك في مهديتك فقد كفر بالله ورسوله كرّرها ﷺ ثلاث مرات] وجميع ما أخبرتكم به من خلافتي علىٰ المهدية إلخ فقد أخبرني به سيد الوجود ﷺ

[يقظة في حال الصحة خالياً من الموانع الشرعية لا بنوم ولا جذب ولا سكر ولا جنون بل متصفاً بصفات العقل] اقفوا أثر رسول الله ﷺ بالأمر فيما أمر به والنهي عمّا نهىٰ عنه والهجرة المذكورة بالدين واجبه كتاباً وسنة قال تعالىٰ يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم وقال ﷺ من فرّ بدينه من أرض إلىٰ أرض وإن كان شبراً من الأرض استوجب الجنة وإلىٰ غير ذلك من الآيات والأحاديث وإجابة داعي الله قال تعالىٰ واتبع سبيل من أناب إليّ فإذا فهمتم ذلك فقد أمرنا جميع المكلفين بالهجرة إلينا لأجل الجهاد في سبيل الله أو إلىٰ أقرب بلد منكم لقوله تعالىٰ: ﴿**قاتلوا الذين يلونكم من الكفار**﴾ فمن تخلف عن ذلك دخل في وعيد قوله تعالىٰ ﴿**قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم**﴾ إلخ.. وقوله تعالىٰ ﴿**يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلىٰ الأرض أرضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة**﴾ إلخ الآيتين فإذا فهمتم ذلك فهلموا للجهاد في سبيله ولا تخافوا من أحد غير الله لأنّ ذلك الخوف من غير الله يعدم الإيمان بالله والعياذ بالله من ذلك قال تعالىٰ ﴿**فلا تخشوا الناس واخشون**﴾ وقال تعالىٰ والله أحقّ أن تخشوه لا سيما وقد وعد الله في كتابه العزيز بنصر من ينصر دينه قال تعالىٰ ﴿**إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم**﴾ وقال تعالىٰ ﴿**إلاّ تنصروه فقد نصره الله**﴾ وحيث إن لم تجيبوا داعي الله وتبادروا لإقامة دين الله تلزمكم العقوبة عند الله تعالىٰ لأنكم أدلة الخلق وأزمتها فمن كان مهتماً بإيمانه شفيقاً بدينه حريصاً علىٰ أمر ربه أجاب الدعوة واجتمع مع من ينصر دينه وليكن معلومكم إني من نسل رسول الله ﷺ فأبى حسني من جهة أبيه وأمه وأمي كذلك من جهة أمها، وأبوها عباسي، والعلم للّه إن لي نسبة إلىٰ الحسين وهذه المعاني تكفي لمن أدركه الله بالإيمان فلا عبرة لمن يراها ولم يصدق بها هذا والسلام».

إن أي مطلع على تركيبة المجتمع السوداني الذهنية ـ والتي شرحنا بعضاً من جوانبها في الصفحات السابقة ـ لا يسعه إلا أن يقرر أن الاستناد إلى الرؤى الصوفية فيما يختص بمسألة المهدوية كان هو الطريق (الوحيد)

لامتلاك قلوب السودانيين وتجاوز التفتت القبلي والإقليمي. وبغضّ النظر عن الكيفية التي توصل بها ذلك القائد السوداني إلى التعرف على شخص المهدي المنتظر في ذاته، فإنه وضع يده على المفتاح الصحيح والوحيد لامتلاك القيادة في ذلك الواقع. فالمهدوية الصوفية كانت ـ ولا زالت إلى حد كبير حتى الآن ـ جزءاً من التراث الشعبي الديني العام. وقد لاحظ الدكتور عبد المجيد عابدين «إن المتصوفة كانوا ـ منذ عصر الفونج ـ أقرب إلى نفوس العامة من الفقهاء، وإن أهل الباطن كانوا أشد تغلغلاً في حياة الناس من أهل الظاهر، ولذلك اتجهت الروايات في أكثر الأحيان إلى نصرة الصوفي على الفقيه»[1].

ويوضح (عبد الله علي إبراهيم)[2] موقع المهدية في تركيب الذهنية السودانية وإمكانية الاستجابة لها:

«وعلى هذا الوجدان الشعبي اعتمدت دعاية المهدي في جذب أفئدة جمهور السودانيين الذين ربتهم الطرق الصوفية على نحو وتصميم ينتصر لمنحى الكشف الصوفي في المعرفة على منحى العلماء القائم على الظاهر والاحتجاج بالنصوص والشواهد.

كان المهدي في لغته يستند على حصيلته الخاصة في المجاهدة والسلوك الصوفي وحصيلة الجمهور السوداني في التربية الصوفية... فكان المهدي بذلك أكثر إلهاماً وأقرب إلى الذهن والوجدان الشعبيين. فالمهدية لمحمد أحمد المهدي أمر من سيد الوجود وهواتف إلهية وعلامات أخبره بها سيد الوجود وهي خلافة كبرى [هجمت] عليه من الله ورسوله..» ـ كما يعتقد هو ذلك.

---

(١) عبد المجيد عابدين.

(٢) الصراع بين المهدي والعلماء ـ عبد الله علي إبراهيم ـ شعبة أبحاث السودان ـ ١٩٦٦ ـ ص (٢٣) ـ يراجع الفصل الرابع من الكراسة حول (المناظرة الفكرية ـ بين المهدي والعلماء) ـ ص (٣٢ ـ ٥٧).

وقد أوضح (عبد الله علي إبراهيم) إن التجربة المهدوية قد انبثقت من خلال الجمع ما بين حصيلة مجاهدات المهدي من جهة وخصائص التربية الصوفية للسودانيين من جهة أخرى.. وهذا القول صحيح في الإطار العام غير أننا حين ندقق في هذه العمومية لا يسعنا أمام ظواهر محددة إلا أن نمضي بها إلى خصوصيات أعمق.. فالنهج الصوفي في المناطق الغربية في السودان حيث تموضعت الحركة في طورها الأول كانت تستند إلى أصول الثقافات الإفريقية كجذر فكري لها، وذلك بحكم تكوّن تلك القبائل في المناطق التقليدية للفور وتقلى والمسبعات. فهي في هذه الحالة مزيج من الرؤى الدينية الإفريقية ـ كما وصفها ابن عمر التونسي في كتابه الشهير ـ والهوامش الإسلامية الصوفية العامة التي لم تؤطرها تراثياً ودينياً. ولعلنا نلاحظ أن القاضي (ميرغني) في مملكة (تقلى) هو الوحيد «الذي لم يخش من أن يقول ببطلان دعوته في وجهه فسيق بعيداً لإعدامه». وبالرغم من انطباق تلك الصفات التي ذكرناها على واقع الذهنية الشعبية لم يفتقر المهدي لمن ينكر عليه دعوته في مملكة تقلى نفسها ولكنهم لم يكونوا (تياراً شعبياً) بقدر ما كانوا (جماعة علماء) ومنهم «العالم طه والشيخ دفع الله ود بقوى»(١).

خلافاً لواقع الأرجاء الغربية كانت قبائل السودان النيلي في الشمال والوسط أكثر ارتباطاً بالصوفية ضمن تأطيراتها المفهومية في التراث العربي ـ الإسلامي نفسه، ويعود ذلك للفارق النوعي في طبيعة التكوين الاجتماعي والفكري لها، ومعايشتها لحركات صوفية متعددة وتأثرها بأفواج الفقهاء المتتابعين. وقد وضع (عبد الله علي إبراهيم) يده على هذا الواقع حين أكد على دور (الخلفية الثقافية) التي يحملها أولئك العلماء في موقفهم من المهدي عدا دوافع (الوضع الممتاز) الذي كانت تتبوأه طائفة العلماء في جهاز الدولة(٢): «فبحكم تكوينهم الأزهري القائم على التأهيل السني الفقهي

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٥).

(٢) المصدر السابق ـ ص (٢٢).

والمنبني على نمط من أساليب التدريس في الاحتجاج بالنصوص والاستشهاد بها كانت فكرة المهدية بالنسبة لهم تحدياً لكل أسس ذلك التكوين فتصدوا لها بالعداء والدحض والازدراء. فالشيخ المضوى، ذو التعليم الأزهري والذي توجه للمهدي بعد انتصاره على أبي السعود في أبا تحت تأثير ما تناقله الناس عن عجائب المهدي وكراماته، لم يلبث أن ارتاب فيه. وقد حكم في هذا الارتياب حصيلته الثقافية الأزهرية. فرأى المهدي - على غير ما يستوجب الشرع - يخص أقاربه وأخصاءه بالغنيمة دون بقية جنده. ورأى منه صمتاً عما فعله أنصاره بقافلة تجارية من قتل وسلب للأموال. ورآه يكفر من ينكر مهديته - والإيمان بالمهدي ليس من أركان الإسلام التي يكفر من لا يعتنقها. ولم ير في محمد أحمد المهدي العلامات الإجمالية التي يعرفها عن المهدي. إذاً كانت للخلفية الثقافية لطائفة العلماء مقرونة بالوضع الاجتماعي الممتاز في هيكل الإدارة التركية المصرية الكلمة النهائية في المواجهة العدائية التي نشبت بين المهدي وبينهم وقد عبرت رسائل العلماء التي كتبت لتكذيب دعوى محمد أحمد المهدي في حكمدارية عبد القادر باشا عن طبيعة وأساليب المنهل الثقافي السني الفقهي لتلك الطائفة».

وفي معرض الحديث عن نماذج هذه الحجج يأتي رأي الشيخ مضوى في مسألة (تكفير) الخارج عن المهدي[1]:

«وحول مسألة هل يكفر من شك في مهديته خرج الشيخ المضوى على المهدي وهجر صفوفه مع جملة من أسباب أخرى ورد ذكرها. وحول هذا التساؤل أيضاً يعالج الأزهري المسألة ليرد على ما يذيعه محمد أحمد المهدي عن النبي ﷺ بأن المنكر في مهديته كافر، وخارج عن الدين، فيقول بأن محمد أحمد المهدي إذا أراد بالكفر تغطية الحق بالباطل فلا يحصل إلا إذا اتضحت

(١) المصدر السابق - ص (٢٨).

دلائل تصديقه وهذا ما لم يحدث. وإذا أراد بذلك الخروج عن الإيمان فهذا خطل لأن المهدية ليست نبوة ولا رسالة وغايتها خلافة. فإنكار أصل المهدي والشك فيها لا يوجب كفراً بمعنى الخروج عن الإسلام».

تتابعت المساجلات بين المهدي والعلماء على هذا النحو إلى أن سقطت الخرطوم في يده في السادس والعشرين من يناير ١٨٨٥ م. وخلال خمسة أشهر تالية تمت تصفية الجيوب في الأطراف، فاستسلمت (كسلا) في مايو ١٨٨٥ ومن قبلها (سنار) في مارس، و(دنقلا) في يونيو من نفس العام، وهو نفس الوقت الذي توفي فيه محمد أحمد المهدي فجأة، وبالكاد قد أكمل عامه الحادي والأربعين، فقد توفي المهدي في ٢٢ يونيو/ حزيران ١٨٨٥ م وكان ميلاده في ١٢ أغسطس/ آب ١٨٤٤ م.

محرمات في كتابة تاريخ المهدية:

ثمة محرمات عديدة تحيط بكتابة التاريخ الحقيقي للفترة المهدوية في السودان، فهي تتلبس حالة (قدسية) بالنسبة لأبناء طائفة الأنصار، وينبني عليها موروث تاريخي تتأسس عليه حالة سياسية لا زالت مؤثرة، كما أن تلك الفترة تمثل (رمزاً وطنياً) في مناهجنا التربوية فهي دليل (الشموخ) السوداني. ومن هنا فإن محاولة المساس بها تقارب المحرمات.

غير أن ثمة فارق جذري بين المساس بها بقصد التجريح، وهذا ليس من عمل النقد التحليلي التاريخي، وبين إعادة تقييمها لاكتشاف حقائق تنبني عليها قضايا مصيرية لاحقة تمتد لاكتشاف الأطر الإستراتيجية الدولية والإقليمية التي تحيط بأوضاع السودان في الماضي والحاضر وتؤثر على مستقبله، ولهذا سأعمد في هذا الكتاب لاختراق هذه المحرمات، لا بالنسبة للمهدوية فقط وشخصية الإمام المهدي ولكن حتى بالنسبة للطائفة الختمية وشخصية السيد علي الميرغني وتوجهات الجنوب السوداني عبر مراحله المختلفة، فدون اختراق هذه المحرمات لا يمكننا وضع مناهج صحيحة لتربية أجيالنا وتأسيس مراكز دراساتنا وبحوثنا.

هناك مصادر عديدة توضح أن الأصل في ابتعاث الفكرة المهدوية وتوظيفها دينياً وسياسياً لا يعود لمحمد أحمد المهدي نفسه بقدر ما يعود للرجل الثاني وهو الخليفة (عبد الله التعايشي)، إذ سبق للأخير أن عرض نفس الفكرة وبذات الأسلوب على قائد سوداني هو (الزبير باشا رحمة) وقبل ثماني سنوات من عرضها على محمد أحمد المهدي.

كان الزبير باشا قد أسس سلطنة خاصة به في بحر الغزال في جنوب السودان، ثم اشتبك في معركة مع قبائل الرزيقات في غرب السودان بتاريخ ١٠ يوليو/تموز وإلى ٢٨ أغسطس/آب ١٨٧٣ م، في منطقة (شكا) وكان من بين الأسرى عبد الله التعايشي الذي أفرج عنه، وما لبث التعايشي أن كتب كتاباً إلى الزبير يقول له فيه: (رأيت في الحلم أنك أنت المهدي المنتظر وأني أحد أتباعك، فأخبرني إن كنت مهدي الزمان لأتبعك) فرد عليه الزبير: (استقم كما أمرتك وإلا أعملت السيف في رقبتك، إنني لست المهدي، إنما أنا واحد من جنود الله، يحارب به من طغى وتمرد)[١].

لم يجد التعايشي ضالته في الزبير ولكنه وجدها لاحقاً في شخص (محمد أحمد عبد الله) الذي أعلن عن نفسه مهدياً بعد لقائه بالتعايشي، وقد كان قبل لقائه به مأسوراً فقط بمفاهيم الإصلاح الديني والوعظ فيما تشير إليه معظم رسائله قبل إعلانه المهدوية وبالذات فيما سبق عام ١٢٩٨ هـ الموازي لعام ١٨٨١ م. ومن تلك رسائله للشيخ الضو بن سليمان قاضي فاشودة قبل شهر رجب ١٢٩٧ هـ ورسائله لإبراهيم محمود وإخوانه في شهر ذي القعدة عام

---

(١) سعد الدين الزبير ـ الزبير باشا رجل السودان ـ يتناول هذا الكتاب بالتفصيل سيرة الزبير باشا رحمة وهو من وضع ابنه ويستمد مادته من المذكرات الخطية للزبير باشا ـ ص ٧٠.
وكذلك:

ـ دكتور شوقي الجمل ـ تاريخ سودان وادي النيل ـ الجزء الثاني ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٦٩ ـ ص ١٧٤.

ـ إلياس الأيوبي ـ تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا ـ المجلد الثاني ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ ـ ص ٤٨.

١٢٩٧ هـ وكذلك في نفس الشهر إلى محمد الطيب البصير وغيرها[١].

غير أن نهاية عام ١٢٩٧ وبداية ١٢٩٨ هـ شكلت (منعطفاً)، إذ في نهاية عام ١٢٩٧ هـ توفي الشيخ القرشي - آخر شيوخ المهدي - فبدأ بممارسة استقلاليته في التحرك وفي نفس نهاية العام ١٢٩٧ هـ أو بداية ما يليه كان اللقاء بينه وبين التعايشي، أي عام ١٢٩٨ هـ حيث اصطحبه الأخير في رحلة إلى كردفان وجبال النوبة، ولما عادا من تلك الرحلة في شعبان ١٢٩٨ هـ بدأت ومنذ شعبان منشورات الإعلان عن المهدية مما أدى إلى أول صدام مع الحكومة الخديوية في (أبا) بتاريخ الجمعة ١٦ رمضان ١٢٩٨ هـ الموافق ١٢ أغسطس/آب ١٨٨١ م[٢].

ولنا أن نتساءل: هل كان يمكن لمحمد أحمد بن عبد الله أن يدّعي المهدوية لو كان شيخه القرشي حياً؟ أو حين لم يلتق بعبد الله التعايشي ولم يأخذه الأخير إلى كردفان وجبال النوبة بحيث يطلعه على الروح القتالية لقبائل الغرب خلافاً لما كان عليه حال قبائل النيل والوسط التي كان يعيش في كنفها؟

قد تحول عبد الله التعايشي بمحمد أحمد بن عبد الله من رجل دعوة ووعظ وتصوف وإصلاح إلى (قائد ثورة) تحت مظلة (المهدوية) وحدد له مجال تحركه في غرب السودان وليس الوسط النيلي مسبقاً. وبما أن عبد الله التعايشي لم يكن مؤهلاً ليلعب شخصياً هذا الدور لاعتبارات تتعلق بوضعه العائلي والقبلي فقد ألقى بطموحاته على محمد أحمد بن عبد الله من بعد أن فشل مع الزبير.

لم يكن رجال الصوفية والفقهاء في السودان يرفضون دعاوى الإصلاح،

---

(١) مكي شبيكة - السودان والثورة المهدية - الجزء الأول - دار جامعة الخرطوم للنشر - ١٩٧٨ - صفحات ٣١ إلى ٣٧.

(٢) مكي شبيكة - مصدر سابق - ص ٤٢.

ولم يسكتوا عن مظالم السلطة الخديوية، ولكن لم يدّع أحدهم المهدوية، ولم يعلن ثورة على السلطة القائمة لأنها ترتبط بمركزية (الخلافة الإسلامية) وهي خلافة كانت تعاني الضغوط البريطانية بالذات من أجل تفكيكها ثم إسقاطها ووراثتها. وهذا موقف نراه بوضوح فيما كان يتخذه الشريف محمد نور الدائم ـ الشيخ السابق للمهدي ـ فيما سنراه في الفصل الثالث حيث انتهت به مواقفه إلى نفي البريطانيين له إلى جبل طارق في عام ١٨٨٤ م.

كان أمثال الشريف محمد نور الدائم يعارضون الوجود البريطاني في إطار الخلافة (الخديوية) ولكنهم لا يستسيغون الثورة على الخلافة نفسها، ولهذا شوه (نعوم شقير) و(سلاطين باشا) مواقف أولئك الشيوخ في كتاباتهم التاريخية ووصفوهم بما ليس فيهم، حتى أنهم أرجعوا خلافهم مع المهدي إلى اعتبارات شخصية وذاتية، وهي ليست كذلك، إذ كانت خلافات (مبدئية)، إذ تُرفض من ناحية ادعاءات المهدوية وتُرفض من ناحية أخرى الثورة على الخلافة. وللشيخ محمد نور الدائم قصيدة في نقد مسلكية تلميذه السابق محمد أحمد بن عبد الله توضح هذه المعاني، فهو يقول عنه أنه قد (غُرّر به ـ أي محمد أحمد) من قبل (شيطان إنس) ويقصد به التعايشي، ويحذره من التطلع إلى الثورة والسلطة (الكرسي ودول الغير) والميل إلى (حب الرئاسة والجبر)، فالمسألة لم تكن شخصية قط، وأورد هنا نص القصيدة:

لقد جاءني في عام زعّ لموضع	على جبل السلطان في شاطىء البحر
يروم الصراط المستقيم على يدي	فبايعته عهداً على النهي والأمر
فقام على نهج الهداية مخلصاً	وقد لازم الأذكار في السر والجهر
وأفرغ في نهج المحامد جهده	فرقيته جهلاً بعاقبة الأمر
أقام لدينا خادماً كل خدمة	تعز على أهل التواضع في السير
كطحن وعوس واحتطاب وغيره	ويعطى عطا من لا يخاف من الفقر
وكم صام كم صلى وكم قام كم تلا	من الله. لا زالت مدامعه تجري

وكم بوضوء الليل كبّر للضحى … وكم ختم القرآن في سنة الوتر
لذاك سقى من منهل القوم شربة … بها كان محبوباً لدى الناس في البر
وكان لدينا عيشه صدقاتنا … وخادمنا عشرين عاماً من العمر
إلى الخمس والتسعين أدركه القضا … على ما مضى في سابق العلم بالشر
بصحبة شيطان من الجن آيس … (وشيطان إنس) وافقاه على الضر
ولا تنس داعي الاحتياج فثالث … وكم ساقط في الشر من ألم الفقر
فقال أنا المهدي فقلت له استقم … فهذا مقام في الطريق لمن يدري
وخادعني بالقول كالمهد ابنكم … ومحسوبكم في الحب في عالم الذر
فقم بي لنصر الدين نقتل من عصا … (فأنت لك الكرسي ولي دول الغير)
فقلت له دع ما نويت فإنه … وتالله شر قد يجر إلى الخسر
وقال له الشيطان بشّر ولا تخف … فإنك منصور على البر والبحر
وقد فهم القولين فهم أولي النهى … (ومال إلى حب الرياسة والجبر)
فقال أنا كالماء في الطبع بارد … وأما يسخّن كان كالنار في الحر
وأن يستخفوا بي وأن يقتلوني … فقبلي عليّ والحسين ولي أمري
ومن ذلك النادي أبى وأبيته … وأفتيت فيه بالضلال وبالكفر
وإني أذنت الجيش أن يضربوه إن … أتاهم بما يهواه من واضح النكر
وقد جاء للعلّوب في سفهائه … وقد ردّه الأتباع بالجبر والقهر
وكان من الأسرى لديهم بناقة … وراياته والجيش قد صار في البحر
وكنت نصحت القيمقام بحبسه … فما جاءني من غير دع صاحب الخضر[1]

قد انتهت ثورة المهدي بفصل السودان عن مصر وعن مركز الخلافة الإسلامية ولم يقطف هو ثمارها، إذ توفي (فجأة) بعد خمسة أشهر من دخوله الخرطوم، وهو في حيوية شبابه ولم يعرف عنه مرضاً، وعاشت البلاد من بعده فوضى لا مثيل لها، استنزاف داخلي وحروب مع دول الجوار، وتطويق غربي أوروبي من سائر الأرجاء، وهو أمر كان يحذر منه

---

(١) مكي شبيكة ـ مصدر سابق ـ ص ١٩ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥.

الزبير باشا والشريف محمد نور الدائم والشيخ عبد العظيم العبادي، حتى أن أكثر هؤلاء أراد منع غردون من إعلان (إخلاء السودان) والمهدي لم يكن وقتها مؤثراً بعد، ولكنهم تبينوا أن خطة بريطانية أكبر منهم تتخذ مجراها الفعلي في المنطقة بأسرها.

ليس في كل ما نقول ما يقدح في شخصية (المهدي) نفسه، بدليل أنه قد مات (فجأة) وفي ريعان شبابه وكامل فتوته وفي سن الحادية والأربعين. وبقي السودان من بعده، لا كدولة مستقلة ـ كما يفترض البعض ـ ولكن كأرض (خلاء) بموجب إعلان غردون بما يعني قابليتها لإعادة الترتيب ضمن مصالح الدول الأوروبية، وهذا ما كان، وما سنكشف عنه في الفصل الثاني.

إن إعادة فتح ملف المهدوية السودانية أمر ضروري، لا من أجل ماضي السودان ولكن من أجل حاضره ومستقبله، وعلى رأس الملفات ما انتهت إليه الحقبة المهدوية من نتائج استراتيجية بعد إعلان السودان أرضاً خلواً وصراعاته مع دول الجوار وأحداث الانقسامات الداخلية فيه وعزلته عن العالم. ثم على رأس الملفات (كيفية وفاة المهدي) فهناك قول (شهادة سماعية) أنه قد بدأ بمراجعة ما كان قد قاله وما كان قد فعله، بما يعني أنه قد كان في طريقه لتصحيح الأمور، ولكنه مات وقتها (فجأة)، والشهادة السماعية عن قائدين أنصاريين، أحدهما (عبد الرحمٰن النجومي) والثاني (بابكر بدري)، وبما أن الأخير قد كتب مذكراته فإن الأولى بأسرته الكريمة أن تطبع (أصل) المخطوط بيده ـ مهما كان الحرج ـ وهذا ما أتمناه. فالتاريخ يجب ألا يخضع لاعتبارات طائفية أو سياسية أو حزبية.

كما أن عوامل انتصار حركة المهدي لم تُطرح في إطار الصراع المصري ـ البريطاني، إذ اكتفى المؤرخون السودانيون بالاقتصار على العوامل المحلية فقط. وهذا أمر يتطلب من المؤرخين الرجوع إلى كافة المذكرات المتبادلة بين كرومر والحكومة البريطانية بشأن المسألة السودانية،

وإلى الإستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط، ووادي النيل منذ فترة نهايات القرن التاسع عشر. حيث خططت بريطانيا لتحجيم دور مصر في وادي النيل والشرق الأوسط خشية أن تشكل مصر بديلاً عن الخلافة التركية الآخذة بالانهيار وبالذات من بعد شق قناة السويس في عام ١٨٦٩. وكذلك كان للحركة الصهيونية العالمية دورها في هذا التخطيط، فالدور الذي لعبه كل من (سلاطين باشا) اليهودي النمساوي الأصل، و(ريجنالد ونجت) اليهودي البريطاني في السودان، في فترة المهدية وما بعدها لا يقل عن دور (لورانس) في المشرق العربي، وذلك توطئة أو تمهيداً لإنشاء الكيان الصهيوني بعد ضرب الخلافة التركية وتحجيم مصر كبديل محتمل في ذات الوقت. غير أنه لا المؤرخين المصريين ولا السودانيين قد كشفوا عن هذا الأمر بكيفية توضح علاقة (الإستراتيجيا الدولية بتاريخ المنطقة). فجغرافية الوطن العربي السياسية الراهنة، وكذلك مشكلاته إنما تعود في خلفياتها إلى مخططات استراتيجية ناشطة منذ منتصف القرن التاسع عشر. ولست أريد إغضاب أحد بقدر ما أريد توضيح الحقائق من أجل مستقبل هذه الأمة.

المهدي منتصراً لا منتظراً:

لقد انتصر المهدي سياسياً وعسكرياً على مدى السودان كله ما عدا بعض مناطق جنوب السودان، غير أن ولاء القبائل السودانية في النيل الأوسط والشمالي وشرق السودان كان أمراً مشكوكاً فيه.. فمعظم هذه القبائل - مع تسليمها في اللحظات الأخيرة للمهدي ومساهمتها في حصار الخرطوم - لم تكن ميالة للانضواء القطعي في إطار الحركة المهدوية. فهناك من ناحية رسوخ تجاربها الصوفية الخاصة بها. وهناك من ناحية أخرى ريبتها في عناصر غرب السودان التي تصدرت المراكز القيادية في حركة المهدي. مع ذلك وضمن هذه الأحاسيس انضوت هذه القبائل لا في الحركة المهدوية ضمن أصولها الفكرية التي انبنت عليها ولكن تحت (قيادة المهدي نفسه).

كان ذلك الانضواء (حتمية) لا بد منها، فالشمال التركي ـ الخديوي الذي يتطلعون نحوه قد قرر تحت ضغط البريطانيين إخلاء السودان. ففي يناير ١٨٨٤ طلبت الحكومة البريطانية من مصر رسمياً إخلاء السودان، وحيث أن رئيس الوزراء المصري وقتها (شريف باشا) لم يقبل بالأمر فقد أرسل (جرانفيل) وزير خارجية بريطانيا خطاباً لسير (أفلن بيرنج) القنصل الإنجليزي العام أشار فيه إلى أن الوزير المصري الذي لا يستطيع التعاون مع الحكومة الإنجليزية في الأمور الهامة، وبما أن جنود جلالة الملكة تحتل مصر [بعد فشل عرابي في سبتمبر ١٨٨٢] فإن على هذا الوزير أن يستقيل ويفسح المجال لغيره من الذين يتعاونون. وكانت النتيجة استقالة (شريف باشا) وبعد فترة قلق قبل (نوبار باشا بوغوص) وهو أرمني مسيحي تأليف وزارة على أساس القبول بالانسحاب المصري من السودان. وبدأت مرحلة التنفيذ وتم اختيار الجنرال غردون باشا لتنفيذ هذه السياسة البريطانية[١].

لم تقرر بريطانيا هذه السياسة أي (إخلاء السودان) نتيجة لتدهور أوضاع الميزانية المصرية ولا نتيجة لانتصار المهدي الحاسم على حملة هكس التي وضعت فيها مصر كل قوتها [دارت المعركة في ٤ أو ٥ نوفمبر ١٨٨٣] بل كانت تسعى إليها بكل قوتها ضمن [مخطط تقليص نفوذ مصر واحتلالها]. وقد استخدمت بريطانيا كل مخططاتها في سبيل الوصول إلى هذه النتيجة. وقد أوضح الكولونيل (تشاللي لونج) في كتابه (الأنبياء الثلاثة)[٢] أن التعصب الديني لعرابي والمهدي وغردون قد أدى في النهاية إلى نتائج متوافقة والمخطط البريطاني في السودان. ففشل عرابي شكل

---

(١) تاريخ شعوب وادي النيل. مكي شبيكة ص (٣٦٣ ـ ٦٣٤) كذلك ـ المهدية في السودان ـ هولت ـ ص (١٠٣).

(٢) طبع الكتاب في نيويورك عام ١٨٨٤ والإشارة إليه واردة في هامش كتاب:

The Sudan in Anglo Egyptian Relations - A Case Study in Power Politics 1800 - 1956 Longmans 1960 - page (32) L. A Fabunmi.

(ذريعة) لاحتلال مصر في سبتمبر ١٨٨٢، وثورة المهدي شكلت (ذريعة) لإخلاء السودان، أما تعصب غردون وأحقاده الدينية فقد شكلت تمهيداً لأوار متجدد. (انظر الملحق الأول ـ سياسات الإخلاء البريطاني للسودان).

ويلاحظ أن بريطانيا لم تكتف بحجب الإمكانيات الاقتصادية عن مصر الأمر الذي كان يلح عليه شريف باشا، ولم تكتف أيضاً بالضغط عليها لإخلاء السودان بل [أصرت إصراراً مريباً على ضرورة الإعلان عن هذا التخلي في وقت لم يكن المهدي قد تجاوز فيه غرب السودان]. هذا يعني بشكل مباشر الإعلان عن سقوط السودان في يد المهدي من قبل أن يصل الأخير إلى الخرطوم. ولم تمر هذه النقطة في السياسة البريطانية دون جدال شديد أهمله كثير من المؤرخين لأسباب ذاتية. فعبد القادر باشا حلمي الذي كان مزمعاً إرساله إلى السودان لينفذ سياسة الإخلاء اشترط (عدم الإعلان) عن الإخلاء «حتى لا يقود الإعلان إلى ارتباكات» كما اعترض على إعلانه (حسين باشا خليفة) مدير (بربر). وفي ذلك الوقت بالذات كان رئيس وزراء بريطانيا (جلادستون) يعلن «بأن السودانيين يكافحون من أجل الحرية ولهم الحق في كل ذلك»[1]. لقد تحولت بريطانيا وقتها إلى مدافع عن حقوق السودانيين.

ظهرت أولى مفاجآت بريطانيا لقبائل الشمال النيلي حين أعلن لهم غردون لدى وصوله لمدينة (بربر) عن قرار إخلاء السودان. وقد تم الإعلان رغم معارضة زعيم قبائل العبايدة الذي خشي من آثاره، غير أن غردون قد «استمر يعلن للأهالي في القرى، وهو يتقدم نحو الخرطوم، عن انسحاب الحكومة المصرية».

هكذا لم يكن ثمة خيار أمام القبائل العربية النيلية سوى التسليم للمهدي بالأمر، وقد كان. فاتجهت معظم القيادات القبلية إلى حيث يرابط

(١) ميمونة ميرغني حمزة ـ المصدر السابق ص (٥٨).

المهدي معلنة الولاء. أما في (المتمة) حيث قبائل الجعليين لم «يتردد شيخ مثل علي ود سعد الذي عرف بأمر الفرمان من غردون من الانضمام إلى المهدي لينجو بنفسه». وقد انعكس هذا الإعلان أيضاً على موقف زعامة دينية قوية مجاورة للخرطوم هو الشيخ (عبيد ود بدر) فإذا به يصدر منشوراً في **٢٧** يناير **١٨٨٤**، وبعد شهر تقريباً من إعلان الإخلاء يحدد فيه موقفه إلى جانب المهدي ويدعو الآخرين إلى نفس موقفه «إيقافاً لسفك الدماء بين المسلمين»[(١)].

كان واضحاً أن قبائل الشمال والوسط النيلي قد هيأت نفسها لاستقبال المهدي (المنتصر) لا المهدي (المنتظر). وذلك بعد الموقف البريطاني الذي فرض سياسة الإخلاء ومن قبل أن يشكل المهدي خطراً فعلياً.

ظل (الختمية) بمنأى عن هذا التحول وأصروا على موقفهم المعارض لحركة المهدي، فالسيد محمد عثمان بن محمد الحسن الميرغني المقيم في مدينة (كسلا) يتجاهل كل رسائل المهدي إليه كما أن السيد محمد سر الختم الميرغني الذي كان مقيماً بمصر جاء مرافقاً لبيكر في رحلته عام **١٨٨٣** إلى شرق السودان لحض القبائل هناك على عدم مناصرة حركة المهدي بوصفها مجرد (فتنة محضة)[(٢)]، أما السيد محمد عثمان بن سر الختم الميرغني والذي كان مقيماً في مدينة (سنكات) بشرق السودان فقد اتخذ موقفاً محايداً[(٣)] وكذلك رفض الختمية في سواكن مبايعة المهدي.

كان عثمان دقنة هو واجهة الصراع ضد مواقع الختمية في شرق السودان طوال الفترة (يوليو ١٨٨١ وإلى أكتوبر ١٨٨٤) وقد حوت مذكراته التي نشرها المحقق السوداني الجليل الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم وقائع تفصيلية حول

---

(١) المصدر السابق ـ مكي شبيكة ـ ص (٦٦٤).
(٢) المصدر السابق ـ ميمونة ميرغني حمزة ـ ص (١٣٠ ـ ١٣٢).
(٣) مذكرات عثمان دقنة ـ تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم ـ جامعة الخرطوم ـ عام ١٩٧٤ ـ ص (٣٩ ـ ٤٦ ـ ٩٣).

معارضة الختمية وارتباطهم بالإدارة التركية ـ الخديوية. وقد استمرت هذه المعارضة حتى إلى ما بعد إعلان غردون الجلاء المصري عن السودان.

استقبلت الخرطوم المهدي (المنتصر) في ٢٦/١/١٨٨٥ م وقد كانت تنتظر حواراً معه بوصفه المهدي (المنتظر)، غير أن الحوار لم يكن قد بدأ حينما غادرت تلك النفس إلى بارئها في ٢٢/٦/١٨٨٥ م فماذا كنا ننتظر من ذلك الحوار الذي لم يتم؟ وماذا كانت أهميته؟.

إن أي باحث معاصر في منشورات المهدي ورسائله لا يسعه إلا أن يلمس هيمنة فكرة المهدية عليه. ليس المهم قوله بالمهدوية بل المهم أنه كان يصدر في كل أعماله عن روح مزجت بين الزهد والسعي في الأرض بالإصلاح. غير أن شخصية المهدي شيء والواقع السوداني الذي فرض توجهات مختلفة شيء آخر. ولفهم هذه النقطة الأساسية وعلاقتها فيما بعد بالحركة السياسية السودانية المعاصرة لا بد أن نلجأ إلى قليل من التحليل.

لقد تجمع غرب السودان من حول المهدي باعتباره مهدياً (منتظراً). وقد كان الغرب يعني جماع (الفور والمسبعات وتقلى)، وهي قاعدة تتسم بحداثة إسلامها، وبانعزالها الإقليمي الجغرافي الطبيعي عن مراكز الحضارة المتوسطية، بالإضافة إلى تركيبتها الاجتماعية ـ القبلية الأكثر تخلفاً في السودان. لقد اختار التعايشي بحنكة تكتيكية هذه القاعدة لبعدها عن مراكز السلطة من ناحية ولوعورة مسالكها من ناحية أخرى كمركز للحشد والانطلاق. وقد تقبل ذلك الواقع بسهولة فكرة المهدي المنتظر بالإضافة إلى تأثير بعض الدوافع المحلية في إطار مشكلات العلاقة التاريخية بين القبائل نفسها. قد كان عملاً موهوباً للغاية أن يجد ذلك الشتات الغربي الممزق رجلاً محنكاً كمحمد أحمد المهدي ليلتف من حوله.

غير أن ذلك الواقع الإقليمي في غرب السودان كان يقابله واقع آخر في وسط السودان وشماله حيث القبائل هنا عربية التكوين في الغالب الأعم، وهي تعني تاريخياً تلك الدائرة التي احتواها نشاط العبدلاّب طوال

ثلاثة قرون من قبل التركية. ثم إن إسلامها تراثي راسخ يمتد إلى الهجرة به من أراضٍ عربية مجاورة أو إلى اعتناقه ضمن فترة تاريخية قديمة. ثم إنها أكثر اتصالاً بالحضارة المتوسطية عبر انفتاحها على مصر وبالذات في العهد التركي، ثم إنها تعبر عن مجتمع زراعي يحمل سمات اجتماعية مختلفة وأطراً فكرية أكثر نضجاً. هذا الواقع لم يبايع المهدي (منتظراً) بل بايعه (منتصراً) وقد ظلت عيونه مفتوحة على ما يجري من حوله. وما يجري من حوله خطير في الداخل والخارج.

بمعنى آخر يمكن القول أن القيادة المهدوية ـ وأعني بها قيادة المهدي شخصياً ـ قد انتشرت على سطح تركيبتين مختلفتين، لكل منهما سماته الإقليمية وجذور تكوّنه واتجاهات تطلعه، فحيث يمضي الغرب إلى خصوصية محلية بحكم تكونه، يمضي الوسط والشمال إلى ما يتجاوز خصوصية ذلك الواقع، أي بميل واضح نحو أطر إسلامية ـ عربية جامعة كادت أن تستلب في العهد التركي خصائص التوجه الذاتي الداخلي. فكيف يدامج المهدي ما بين هذا وذاك.. أو كيف يدامج محمد أحمد بن عبد الله ما بين المهدي (المنتظر) والمهدي (المنتصر).

تأتي صعوبة المعادلة التركيبية المفترضة هنا من أن المهدي لم ينطلق ـ لأسباب موضوعية ـ من أطر المجتمعات النيلية الزراعية علماً بانتمائه لها فهو من أبناء الشمال، هذا يعني أن المهدي قد اختار طرح مفهومياته حول الدين والإصلاح خارج الدائرة التي تملك حق المحاكمة الحضارية الصحيحة نسبياً في الواقع السوداني لأفكاره. لم يخترها كقاعدة له وقد كان يدرك أنها تتعامل معه بحكم (الأمر الواقع). لذلك كان حاسماً في تكفير من لا يؤمن بمهدويته وقد سبق ذكر إعدامه الفوري في غرب السودان للقاضي ميرغني الذي واجهه ببطلان دعوته.

لقد توفي المهدي صغيراً أي دون سن الثانية والأربعين تقريباً، وفي ظروف لم يعرف أنه قد شكا فيها آلاماً علماً بإقلاله من الطعام وميله إلى

عدم تعاطي اللحوم، بالإضافة إلى مجاهداته الصوفية التي تمنحه وضعا روحياً ممتازاً. وقد جاءت هذه الوفاة إثر انتصاره الذي كان سيؤدي حتماً إلى أوضاع جديدة في الدائرة المحيطة ضمن ما عرف من موجبات الاستمرار في الدعوة، وأزيد إلى ذلك أنه كان هو وليس غيره مصدر الجذب الشعبي، وقد برهنت القبائل من حوله على شجاعة نادرة. فهل هو حدث عارض بعد كل هذا أن يتعجل كتشنر فور دخوله أم درمان نبش ذلك الجثمان «وقد أخرج جسد المهدي من مثواه الذي أصابه التدمير وأحرق بناءً على أمر كتشنر الذي أقر بأن الرأس قد جرى دفنه في وادي حلفا[1] - [أقصى شمال السودان]». ويذكر ب. م. هولت في موضع آخر: «ولم يطل مرضه ومن ثم سرت الشائعات بأن إحدى [محظياته] التي تم أسرها في الخرطوم قد دست له السم. والاحتمال الأقوى أن وفاته كانت طبيعية وينسبها سلاطين لإصابته بحمى التيفوس». إذن ماذا كان يفعل سلاطين باشا النمساوي هناك وهو القادر على الفرار متى شاء وبنفس الوسائط التي كان يرسل بها حصيلة استخباراته لأركان القيادة الإنجليزية في مصر؟ إن الذي قرر إخلاء السودان لم يكن غافلاً عن خطورة شخص كالمهدي في حالة الانتصار، خصوصاً وقد تفاعلت به قلوب المسلمين فكان لا بد من ربط خطة الإخلاء بخطة للقضاء على المهدي نفسه وقبل بنائه للدولة، والله أعلم. غير أن مؤمناً ينظر بعين الشك ضمن ملابسات معينة لحيل بريطانيا خير من مؤمن طيب القلب.

كيف كانت ستحل المعادلة التركيبية بين توجهات الغرب والنيل لو قيض للمهدي أن يستمر في الحياة؟ لعل الأمر هنا لن يكون من قبيل التنبؤ. كان يمكن للمهدي - وهو ابن النيل وتراثه - أن يخرج بالغرب من الخصائص المحلية لإقليميته باتجاه انفتاح سوداني عريض يتدامج فيه الغرب مع النيل. وكان يمكن للمهدي أن يميز موقف العروبة النيلية بطريقة لا

---

(١) المصدر السابق ص (١٢٢) و(٢٧٢).

يستلبها فيه الشمال المتوسطي أياً كان وضعه إلا على نحو إيجابي، أي بالمدى الذي يكون فيه الشمال المتوسطي إيجابياً مع نفسه عروبة وإسلاماً بمنطق ذلك العصر، لا أن يستلب السودان مجرد استلاب بحكم النفوذ والمصالح كما كان عليه الأمر.

ربما يرى البعض أن المهدي كان سيعد العدة لغزو العالم الإسلامي خصوصاً وأنه قد حاول أن يستخلف سنوسي ليبيا وأعلن العزم على تطهير العالم الإسلامي. غير أن المهدي ولو عاش وأراد أن يفعل لما تعدى الحدود التي وصلها خليفته من بعده عبد الله التعايشي [١٨٨٥ ـ ١٨٩٨] فإمكانية أن يحرر المهدي العالم الإسلامي بقبائل الغرب أو بقبائل السودان كلها لا تعادلها إلا إمكانية حكم (الرباطاب) منفردين للسودان. فالبعض من الذين وثقوا بإمكانية ذلك الدور المهدوي على مستوى العالم الإسلامي، كانوا أقرب إلى التأثر بوتيرة الفتح المهدوي المتسارع دون فهمه في إطار ملابساته التاريخية. لم ينظروا لتجربة عرابي حيث تدخل البريطانيون فسحقوا قواته في التل الكبير عام ١٨٨٢ م، ولا لتجربة عبد القادر الجزائري.

التقديرات الصعبة:

كان من السهل على أي حركة في العالم الإسلامي أن تتمرد على مصر أو على تركيا وبالذات في فترات الانهيار الأخيرة لهاتين الدولتين، أما في لحظات القوة النسبية فلم تستطع حتى الحركة الوهابية أن تمضي بعيداً ثم عادت لتستسلم في (الدرعية) نفسها. فكيف يكون الأمر حين تصطدم الحركة التحريرية الإسلامية بأكبر (دولة إسلامية) في العالم وهي بريطانيا بحكم سيطرتها الفعلية على المسلمين جميعاً. حتى لو صدقنا أن بريطانيا ستهزم وقتها لما سمحت أوروبا بذلك، ولنا في تجربة عبد الكريم الخطابي في مواجهة إسبانيا أسوة وعبرة. ففي لحظات الهزيمة المرئية لقوات إسبانيا وحين قتل الجنرال سلفستر إلى الغرب من (مليلية) هبت فرنسا لمنع الهزيمة عن دولة أوروبية. فكيف للمهدي أن يقارع بريطانيا وأوروبا في بداية مدهما

الإمبريالي، وإذا فرض أنه سيقارع تركيا فكيف كانت ستسمح له بريطانيا بوراثة تركة الرجل المريض وقد طمعت فيها هي نفسها؟ وإلاّ لماذا قضت على إبراهيم باشا بالانسحاب من المشرق العربي؟ إن امتلاك المهدي (لسيف القدرة الإلهية) لم يكن تبريراً مناسباً لذلك الدور.

ثم إن المهدي لم يكن لديه ما يقدمه للعالم الإسلامي الذي كان يتطلع إلى مفهوم للحداثة والتجديد في إطار الاحتفاظ بأصول فكره الإسلامي، وقد استمرت هذه المعاناة فترة قرن ونصف من الزمان أي منذ نهاية القرن الثامن عشر وهو ما عرفه (ألبرت حوراني) بـ(عصر النهضة). لم يكن فكر المهدي (الإصلاحي) ليخرج عن معطيات واقع قبلي شبه وثني متخلف، فهل كانت مصر التي نصحها (أحمد العوام) بتأييد المهدي مستعدة لتنفيذ أوامر المهدي التي قضت حتى بمنع النساء من دخول الأسواق. بكلمة أوضح أقول إن العالم الإسلامي الذي طمح المهدي إلى تغييره كان على غير ما تصوره المهدي وإن المعركة كانت أكبر منه بكثير.

دعونا إذن نحصر همنا فيما يمكن أن يكون قد قدمه المهدي على مستوى السودان نفسه، وقد استوى على سطحين مختلفين (قبائل الغرب وقبائل النيل) غير أن المهدي قد مات أو قتل لحظة اكتمال النصر العسكري. هنا لا نستطيع - إذن - أن نبحث في فرضيات ما كان سيفعله المهدي بقدر ما سنبحث في ما قد حدث بالفعل.

الذي حدث أن الخليفة عبد الله التعايشي - وهو ينتمي إلى قبائل الغرب - قد صعد إلى سدة السلطة من بعد وفاة المهدي. وقد قيل وقتها أن استخلافه مُستمد من (حضرة نبوية) رآها المهدي قبل انتقاله وقد أشير إلى (سر الباء) في النقطة أسفل إسم (عبد) الله باعتبارها حاوية على كل الأسرار الإلهية. ثم هناك (ابتلاع) الخليفة عبد الله لشعرة المهدي التي كان يحرسها (الخضر)، ثم هناك دلالة النور الذي وهبه الحق سبحانه وتعالى لجبريل (وجبريل أعطاه النبي، والنبي أعطاه المهدي والمهدي، أعطاه الخليفة

التعايشي بواسطة نبي الله الخضر) وقُسم ذلك النور على أربعة أقسام: قسم ابتلعه الخليفة نفسه، وقسم مسح به وجهه، وقسم جعله في الكتيبة الخاصة به، والقسم الأخير وزع على كل الصفوف[1].

طواحين الدم:

بعد توليه الخلافة عاش التعايشي صراعات عنيفة ذات طابع قبلي على مستوى الإقليمين، السودان النيلي والسودان الغربي. صارعه أولاً أقرباء المهدي نفسه وقد تدخلت ملابسات معينة للحد من تحركهم. ثم بدأ قائد قبائل الرزيقات (مادبو) تحركاً هدف من روائه إلى إنشاء كيان خاص بقبيلته في المنطقة ما بين دارفور وبحر الغزال غير أن (أبو عنجة) أحد القادة الموالين للخليفة طارد (مادبو) إلى حدود الفاشر حيث تم القبض عليه في نوفمبر ١٨٨٦ وأعدم فوراً. ثم دارت الدورة على (صالح فضل الله) شيخ عربان الكبابيش الذي تجاهل استدعاءات الخليفة له للحضور إلى (أم درمان) التي اختارها المهدي كعاصمة بديلاً عن الخرطوم. استنفر التعايشي القبائل ضد الكبابيش الذين أذعنوا للمهدي في ظاهر الأمر عام ١٨٨٣ إثر إعدام المهدي لقائدهم (فضل الله سالم) بالأبيض. وقد اتهمهم الخليفة بالتعاون مع المصريين بحكم موقعهم الجغرافي في شمال كردفان. استقطب عربان الكبابيش عدداً من قبائل البدو غير أن المواجهة في مايو ١٨٨٧ تمت لغير صالحهم حيث قُتل (صالح) بعد حصار طويل. وتحولت الطاحونة إلى دارفور لتصفية مركز (يوسف إبراهيم) حيث سار إليه (عثمان آدم التعايشي) في جيش بلغ تعداده (١٧١٥٦) رجلاً وبعد معارك عنيفة انجلى الموقف في ٢٥/١/١٨٨٨ بسيطرة قوات الخليفة على دارفور. وكما أرسل رأس مادبو إلى أم درمان كذلك أرسل رأس يوسف إبراهيم. وفي نفس العام ظهر مهدي آخر في منطقة الفور «وأصله غير معروف لأتباعه الذين اعتقدوا أنه

---

(١) دولة المهدية في السودان ـ عهد الخليفة عبد الله ـ ب. م. هولت ص (١٣ ـ ١٧).

جاء من شجرة جميزة» وقد استطاع أن يكسب ولاء معظم قبائل تلك المنطقة وقد أوقع هزيمة بقوات التعايشي في (دار تاما) في ١٨٨٨/٩ ولكنها ما لبثت أن استعادت قوتها في (كبكابية) فحشدت ١٦٢٥٣ مقاتلاً غير أن هذه القوة لقيت حتفها في ١١/١/١٨٨٨ إثر تحالف قبائل المنطقة تحت زعامة المهدي الجديد. وقد أوضح عامل التعايشي لخليفته بأن «التمرد كان عاماً في دارفور وأن المنطقة محتاجة إلى إعادة فتح جديد». وشق (الرزيقات) من جديد عصا الطاعة. حشد الخليفة جيشاً جديداً ناهزت قواته (٣٦٤١٩) جندياً بالإضافة إلى ما بقي بالمنطقة ومجموعه (٢٢٥٦٧) غير أن المهدي (أبو جميزة) كما عرف وقتها كان قد مات وخلفه أخوه إسحاق الذي مني بالهزيمة خارج مدينة الفاشر في ٢٢/٢/١٨٨٩.

يعتقد معظم الناس أن غرب السودان كان موالياً للمهدية غير أن الأمر كان على خلاف ذلك [بعد وفاة المهدي] إذ برزت القيادات العشائرية في كامل قوتها حتى بين التعايشة أنفسهم. فقد رفض التعايشة قيادة والي خليفتهم عليهم بل إن زعيمهم (الغزالي أحمد) قد أُعدم في ١٨٨٨/٢ مبعوثي الخليفة إليه، وقد نفد صبر الخليفة تجاه قبيلته التي رفضت الانصياع لتعليماته فأرسل في ٢٥/٣/١٨٨٨ رسالة إلى عامله عثمان آدم يأمره (بإنذار جميع ديار التعايشة وأمرها بالخضوع أو التدمير وتجويعهم حتى الاستسلام) وقد كان الإنذار معنوناً لكل التعايشة. . . عريج وقلادة. . بيتاً بيتاً، رجلاً رجلاً، كبيراً صغيراً. وشملت الإنذارات قبائل (الرزيقات) و(الهبانية).

في ٢٨/٥/١٨٨٨ تمت السيطرة على قبائل البقارة فأصر الخليفة على ترحيلهم للعاصمة، وقد تم تنفيذ الأمر في شكله النهائي في ٢/١/١٨٨٩. ولم يهدأ الوضع نهائياً فقد ثار عربان (بني هلبة) مما استدعى حشد (١٧٧٢٢) مقاتلاً ضدهم حتى تم سحقهم في ٣١/٣/١٨٨٩ وبعد قليل هربت مجموعات من (التعايشة) من مقر الخلافة في أم درمان مما استدعى قتالاً جديداً. ظلت دوريات العقاب الذي يشرف عليهما (عثمان آدم) في

حالة طحن متجددة لا تكاد تستثني قبيلة ولا داراً حتى هدأت الأحوال نسبياً من بعد ١٨٨٩/٦/٢٣.

وكما كان الغرب مركزاً للتمرد وظواهر المهدي (إبن شجرة الجميزة)، كذلك سبق وأن ظهر في صفوف جند المهدية المتمركزة على الحدود الشرقية بمحاذاة الحبشة رجل يسمى (آدم محمد) ادعى هذه المرة أنه (عيسى بن مريم) شخصياً مؤكداً على أن (عيسى) هو الذي يلي المهدي في الظهور، وطالما أن الأول قد ظهر فلا بد من ظهور الثاني. لعل عيسى بن مريم السوداني كان يتطلع من موقعه هناك إلى مسيحيي الحبشة غير أن سواد لونه وزنجية تقاطيعه لم يكونا يؤهلانه لذلك الادعاء. مع هذا التف حوله عدد من قادة جيش الخليفة هناك. انزعج الخليفة لتلك الأنباء وأصدر أمراً في ١٨٨٨/١٢/٢٣ بإعدام النبي السوداني مؤكداً في منشوره أنه أبصر في رؤيا منامية «أولئك المتآمرين يعذبون في جهنم وأنه قد حاول أن يشفع لهم دون جدوى».

بدا السودان في عهد الخليفة عبد الله التعايشي وقد تحول إلى معسكرات كبيرة متحركة تارة باتجاه الغرب وتارة باتجاه الجنوب. وقد وضح من خلال أحداث الغرب الدامية والتي انتهت بتهجير معظم قبائل (البقارة) إلى أم درمان أن ولاء الغرب للمهدية وفهمه لرسالتها أمر مشكوك فيه. أما قبائل النيل الشمالي والأوسط وكذلك معظم قبائل الشرق فقد ظلت حيادية تراقب تحرك المعسكرات المتنقلة والتغيرات الدائمة التي كان يجريها الخليفة على مستوى القيادات العسكرية والإدارية حتى اكتملت السيطرة لأبناء قبيلته.

أما أبناء النيل فقد حجبت عنهم الثقة نهائياً وأكبر مثال على ذلك أن الخليفة لم يكن يثق حتى في أخلص قادة المهدية وهو (عبد الرحمٰن النجومي) الذي كان ينتمي إلى قبائل الجعليين. وهو الرجل الذي كلف منذ عهد المهدي بحماية حدود السودان الشمالية تمهيداً (لفتح) مصر، وتحت طائلة عدم الثقة عين الخليفة أحد أخص أقربائه وهو (مساعد قيدوم) رقيباً على ذلك القائد وقد قاد التعيين لإشكالات عديدة. وقد عايش أبناء النيل (انعدام الثقة) فيهم

كأمر واقعي وطبيعي خصوصاً وأنهم لم يشكلوا ذلك العنصر الفعّال في أساس التجربة المهدوية. ويمكن أن نلاحظ بسهولة أن قبائل النيل الشمالي والأوسط ومعظم قبائل شرق السودان قد مارست نوعاً من (التقية) الحذرة في مواجهة حكم الخليفة الفردي ـ القبلي. علماً بأن بعضها قد تحول في فترات مختلفة وفي سياق انهيار سلطة الخليفة إلى إعادة التوجه والاتصال بمصر. بل إن بعضها قد طلب فعلاً من الخديوي إعادة فتح السودان. «فعثمان قرجة» الزعيم المهدوي الدنقلاي الأصل، عمد من مركزه في شرق السودان وأثناء غياب «عثمان دقنة» لمكاتبة الإدارة المصرية سراً في (سواكن) وذلك حوالي أبريل ١٨٩٠. وقد تضمن تقرير المخابرات لشهر يونيو من ذلك العام التماسين من شيوخ قبائل (الهدندوة) في الشرق إلى خديوي مصر يطلبان فيهما إرسال قوة لاستعادة السودان. وقد ورد بهما «بلغتنا الأخبار بأن الجيش الإيطالي يتقدم بالتدرج نحو كسلا وعلى بلادنا، ولكننا نرغب في حفظ بلادنا للحكومة السابقة، وليس لدينا سواها في الدنيا»، أما في المنطقة الشمالية فقد هاجر إلى مصر (٢٦٠٠) من أبناء قبيلتي (السكوت) و(المحس). وفضلاً عن ذلك فقد تقدم عدد كبير من الأعيان إلى السلطات المصرية ـ البريطانية بعرائض «أبدوا فيها طاعتهم وخضوعهم لسلطان الخديوي واستعدادهم للمساعدة [في إعادة] سلطة الخديوي. وأرسلت كذلك كثير من الخطابات من شيوخ (السكوت) ومن جيرانهم بالجهة الجنوبية (زبير دياب) وزعماء المحس الوراثيين ومن (المناصير) الذين يسكنون فيما وراء دنقلا وزعماء (الجعليين) المقيمين في شمال السودان»[1].

لعل ملابسات عديدة قد أدت لهذا التحول، إذ لم تكد دولة الخليفة التعايشي تفرغ من طواحين الغرب الدموية حتى تحولت أنظارها لشن الحروب الجهادية على الحبشة ومصر وفي آن واحد. وقد استنزفت تلك الحروب وبالذات على الجبهة الحبشية كثيراً من موارد البلاد الزراعية. فإذا أضفنا إلى

---

(١) دولة المهدية في السودان ـ المصدر السابق ـ صفحات (٧٤ ـ ٨٠ ـ ٨٢ ـ ٨٣).

ذلك سوء المواسم الزراعية مما أدى إلى مجاعة ١٣٠٦ هجرية وشكوك الخليفة الدائمة في أبناء القبائل النيلية وبدايات تدخل القوى الأوروبية في السودان الذي عومل وقتها «كأرض خلاء» لا يسعنا إلاّ القول أنه لم يبق في السودان إلا نيلاً جارياً وخليفة حاكماً وما عدا ذلك خراب يباب.

وصل السودان إلى هذه النتيجة عبر عشر سنوات من حكم الخليفة، حيث اتضح تماماً أن السلطة في أم درمان لم تكن تعي ما يدور حولها. وأن مسيرتها من كردفان إلى الخرطوم لم تضف عليها وعياً جديداً، بل ظلت كما كان تفكيرها هناك غير متفاعلة بالعالم الخارجي، وقد حددت منه موقفاً عدائياً منذ البدء. ولعله من أكبر مشكلاتها أنها لم تطرح انتصارها في إطار سياسة الإخلاء البريطانية للسودان بقدر ما طرحته عبر تمثلاتها لسيف القدرة الإلهية وتعليمات سيد الوجود النازلة من مقام الحضرة النبوية.

بين الجار الأثيوبي والدار السودانية:

وبنفس هذا المنطق فجرت التجربة المهدوية صراعاتها المسلحة ضد الحبشة ومصر في وقت سعت فيه كل من مصر والحبشة للسلام معها، وفي وقت كانت هي فيه أكثر حاجة للسلام. غير أن الذي انتصر في ثلاث سنوات ودون أن يعي أبعاد انتصاره ليس ملاماً في تمثلاته لدور عالمي أكبر منه. وهكذا بدأ التفكير في غزو الحبشة ومصر وقد سبق ذلك دعوات أرسلت إلى الحجاز ونجد ومصر لقبول المهدية [عام ١٨٨٦].

وفي السنة التالية أرسلت الرسائل للخديوي محمد توفيق والملكة فكتوريا والسلطان عبد الحميد في تركيا. وبما أن أياً من هؤلاء لم يعلن ـ بما في ذلك الملكة فكتوريا ـ إيماناً بالمهدوية فقد ترتب على الخليفة الجهاد ضدهم.

في ٦ يناير ١٨٨٨ م أعلن الخليفة التعايشي أن النبي ﷺ قد قال له: «مسموح لك بغزو الأحباش في ديارهم.. وبعد ذلك كبر النبي ﷺ إيذاناً بحرب الأحباش عدة مرات وكبرنا معه..».

وثمة رؤيا أخرى أعلن عنها في منتصف أبريل من عام ١٨٨٨ م: «أتاني سيد الوجود ومعه المهدي والخضر. فجلس سيد الوجود على يميني وكان وجهه الشريف متجهاً نحوي. وجلس المهدي على يساري، صامتاً [تأدباً] لرسول الله، وجلس الخضر خلفي. وأخبرني النبي ﷺ في هذه الرؤيا أنه إذا برز أعداء الله الأحباش للقتال فإن أيديهم ستكون [مغلولة إلى أعناقهم]. وسيكتب لنا النصر عليهم.

وكذلك أخبرني النبي ﷺ بشأن الأتراك أن الرعب من المهدية قد أخذ بجامع قلوبهم وأنه سمح بإرسال الأنصار ضدهم في مصر. وبعد ذلك كبر النبي ﷺ ضد المصريين مرتين وكبرنا معه. وكذلك كبر ضد الأتراك والإنجليز وكبرنا معه.

وأخبرني النبي ﷺ أن كل التدابير التي اتخذتها كانت صحيحة، كقتل صالح الكباشي وابن أبي روف ودارفور وما ألحقناه بالشكرية والبطاحين وتدابيرنا في العاصمة إلى آخره. وأخبرني النبي ﷺ أن الله تعالى جعلني [صاحب هداية كل العالم ووضعه تحت يدي الآن]»[١].

تلك كانت (رؤية) أم درمان عبر (الرؤيا) للعالم فكيف كانت رؤية العالم إليها؟ وماذا ترتب على تناقض الرؤيتين؟.

في أثيوبيا كان (يوحنا الرابع) ينظر بقلق شديد إلى تقدم الدول الأوروبية للإحاطة ببلاده ومن ثم غزوها. فبعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ أصبح البحر الأحمر ممراً استراتيجياً دولياً فاحتل الإيطاليون والبريطانيون الصومال، وبدأت إيطاليا في احتلال الأجزاء الداخلية من إرتريا بعد أن بسطت سيطرتها عبر شركة (روبانتينو) على (عصب) في عام ١٨٦٩.

وفي الوقت الذي كان فيه يوهنس أو يوحنا يراقب من موقعه في (غندار) ذلك التقدم الأوروبي المنسق والمنظم، كان يضع عيناً أخرى على

---

(١) دولة المهدية في السودان ـ المصدر السابق ـ ص (٢٨).

تحركات ملك الهضاب الوسطى إلى الجنوب وهو (منليك) سليل الأسرة السليمانية والذي كان يحاول وقتها مد يده للقوات الغازية بهدف إعلانه ملكاً على كل الحبشة(١).

في تلك الفترة العصيبة تطلع (يوهنس) إلى انتصار المهدي في الخرطوم بكثير من التفاؤل فبادر بإرسال خطاب إليه أراد فيه بدء نوع من العلاقات مع السودان مع استيضاح المهدي نفسه عن حقيقة ثورته. وقد رد عليه المهدي بخطابه المؤرخ في ٢ رمضان سنة ١٣٠٢ هجرية (١٦ يونيو ١٨٨٥ م) أي قبل وفاة المهدي بأيام.

«أثنى المهدي على يوحنا لمحاولته الوقوف على حقيقة المهدي والمهدية.. وقد جاء رد المهدي مبيناً أن الإسلام قد نسخ كل الديانات ومن ضمنها المسيحية.. وطلب إليه الدخول في الإسلام اقتداءً بسلفه النجاشي وأن يصير في كنف المهدية [ثم أنهى خطابه بتهديد قاطع].. وإن أبيت إلا الإعراض فإنما عليك إثمك وإثم من اتبعك ولا بد من وقوعك تحت يدنا..»(٢).

ثم جاء رد يوحنا بعد وفاة المهدي بفترة طويلة مؤرخاً في ٢٤/٩/ ١٨٨٥. وبدأ يوحنا خطابه برفض الطريقة التي خاطبه بها المهدي كما رفض دعوة المهدي له لدخول الإسلام بل سخر وهزأ من تلك الدعوة وقابلها بدعوة المهدي نفسه للمسيحية.

---

(١) الأبعاد الدولية لمعركة إرتريا ـ محمد أبو القاسم حاج حمد ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ص (٣٦).

(٢) المهدية والحبشة ـ محمد سعيد القدال ـ دار التأليف والترجمة والنشر ـ الخرطوم ١٩٧٣ ص (٣٨) ـ كذلك انظر ـ الحرب الحبشية ـ السودانية ـ مقدمة كتاب (الطراز المنقوش ببشرى قتل يوحنا ملك الحبوش) ـ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم والأستاذ محمد سعيد القدال ـ والطراز مخطوطة تاريخية ألفها إسماعيل بن عبد القادر الكردفاني عام ١٨٨٩ م. النص وارد بصفحة ٨.

هكذا اكتشف يوحنا (يوهنس) أن انتصار هذا النوع من التفكير في السودان ليس من شأنه أن يجد فيه حليفاً يخرجه من ورطته في مواجهة القوى الأوروبية الزاحفة عليه. بل واكتشف أن عليه أن يستعد فوق استعداداته لمواجهة الغزو الأوروبي بحيث يغطي الوضع الدفاعي لحدوده الغربية مع السودان. وقد كان العبء مزدوجاً بما لم تستطع أن تتحمله قدرات مملكة (تجراي)، فتناثرت جيوش يوحنا ما بين الإيطاليين (شمالاً) والمهدويين (غرباً) وكان من نصيبه هو الموت على يد قوات الأنصار ثم حمل رأسه إلى أم درمان حيث تم الاحتفال بالقضاء على رأس الشرك. وقد سقط يوحنا في (معركة القلابات) في ٩/٣/١٨٨٩.

ماذا كانت نتيجة سقوط يوحنا على المهدويين أنفسهم؟ هذا هو السؤال الذي لم تطرحه (أم درمان) على نفسها. فبعد سقوط يوحنا أصبح طريق إيطاليا مفتوحاً لا إلى الحبشة فقط ولكن إلى حدود السودان الشرقية نفسها. فقد تقدم الإيطاليون عبر إريتريا في عام ١٨٩٣ ليسيطروا على أهم مدن السودان الشرقية وهي (كسلا) في عام ١٨٩٤[١].

لم تكن قوات الخليفة هي التي أوقفت زحف الإيطاليين من كسلا إلى باقي الأراضي السودانية، فقد شتت الإيطاليون هجمات الأنصار من قبل في أغوردات بتاريخ ٢١/١٢/١٨٩٣[٢]. بريطانيا هي التي أوقفت إمكانيات الزحف الإيطالي على السودان بموجب اتفاق سبق أن عقده الجانبان في ١٥/٤/١٨٩١ حيث اعترفت إيطاليا بمطالب مصر في السودان بما في ذلك كسلا. ويدل الاتفاق في حد ذاته على أن بريطانيا والدول الأوروبية كانت تعتبر السودان (أرضاً خلواً)، فإذا كانت بريطانيا قد فرضت على مصر إخلاءه قبل انتصار ثورة المهدي واحتلالها للخرطوم، فإنها لم تكن راغبة في رؤية أي قوى أوروبية غيرها تحتل مواقع المصريين. وقد كانت بريطانيا

---

(١) مقدمة أبو سليم للطراز المنقوش ـ المصدر السابق ـ ص (١٣).

(٢) دولة المهدية في السودان ـ هولت ـ المصدر السابق ـ ص (١٠٣).

راغبة في استرجاع السودان لحسابها الخاص، غير أن ضغط القوى الأوروبية الأخرى ـ إيطاليا من الشرق وفرنسا من الجنوب ـ واعتماد هذه القوى على (إعلان الخلو)، جعل بريطانيا تسارع إلى التأكيد على مطالب مصر في السودان وذلك كذريعة بوجه تقدم القوى الأوروبية الأخرى. فلا بأس إذن أن تستعيد بريطانيا السودان ضمن مخططها مع شيء من التعديل يطرح اسم مصر وعلمها كواجهة إسمية.

(استغرب) الخليفة في أم درمان حينما وصلته معلومات نشرتها الصحف المصرية في صيف ١٨٩٠ حول مفاوضات بين بريطانيا وإيطاليا بشأن السودان. فعلق بأسى «إنه لمن المؤلم أن الناس لا تستطيع الكف عن تقسيم بلاد ليست هي بلادهم». غير أن المؤلم حقيقة أن الخليفة لم يكن يدري ما يدور حوله إلا ما يأتيه بواسطة الرؤيا ونبي الله الخضر. وكانت الصحف المصرية التي تعوّد أخيراً على الاطلاع عليها تأتيه بعد شهور وعبر أكثر أنواع المواصلات بدائية.

لقد سبق ليوحنا أن نبه الخليفة عبر رسالة بعثها إلى حمدان أبو عنجة إلى طبيعة ما يدور حوله، مواصلاً في ذلك لمجهوداته التي بدأها مع المهدي نفسه. وقد تسلم حمدان أبو عنجة تلك الرسالة المؤرخة في ٢٥/ ١٩٨٨/١٢ م. يقول يوحنا في رسالته:

«.. الواقع أن الإفرنج أعداء لنا ولكم، فإذا غلبونا وهزمونا لم يتركوكم، بل أخربوا دياركم، وإذا غلبوكم وكسروكم فعلوا بنا كذلك. فالرأي الصواب أن نتفق عليهم ونحاربهم ونغلبهم، ويتردد التجار من أهل بلادنا بالمتاجر إلى بلادكم، وكذلك تجار بلادكم تتردد إلى (غندر) لأجل المعايش والمكاسب لأهلكم ولأهلنا. فإذا صار كذلك فهو غاية المنفعة لنا ولكم لأنكم أنتم ونحن في الأصول السابقة أولاد جد واحد فإذا قاتلنا بعضنا بعضاً فماذا نستفيد فالأفضل والصواب لنا ولكم أن نكون ثابتين في المحبة جسداً واحداً وشخصاً واحداً متفقين بعضنا مع بعض ومتشاورين

بالمشورة الواحدة ضد أولئك الذين يحضرون من بلاد الإفرنج والترك وغيرهم الذين يريدون أن يحكموا بلادكم وبلادنا مزعجين لكم ولنا، أولئك أعداؤكم وأعداؤنا، نحاربهم ونهينهم ونحرس حدود بلادنا وممالكنا منهم. هذه هي مشورتنا العظمى لمن يسمع وينظر فيفرح ويبتهج. وأيضاً قبل تاريخه بنحو خمس سنوات ونحن في (امباجاره) طلب الطليان التوجه إلى سنهيت وكسلا وطلبوا منا خبر السكة والمعاونة (إلى السودان) قائلين لنا أن الإنجليز هناك ونحن معكم من هنا نحارب الدراويش ونهلكهم، فمنعتهم من ذلك وما مكنتهم من شيء، وقلت لهم: أليس الناس ناسي، وهم بلاد واحدة معنا وحبشة واحدة، فمنعتهم من ذلك منعاً باتاً. ولهذا السبب صارت العداوة معهم حتى الآن فليكن ذلك معلوماً لديكم.. في ١٧ كيهك سنة ١٨١١ مسيحية الموافق ٢٥ ديسمبر ١٨٨٨ ميلادية..»[(١)].

عدا ما حملته تلك الرسالة من دواعي السلام فقد حلت بالسودان في ذلك العام مجاعة سنة ستة الماحقة [١٨٨٨ م ١٣٠٥ ـ ١٣٠٦ هجرية] وقد كانت تكفي لتغيير خطط أم درمان ولو مؤقتاً ـ غير أن (حضرة نبوية) سبق للخليفة التعايشي أن رآها في مطلع ذلك العام [يناير ١٨٨٨ ـ نهاية ربيع الآخر ١٣٠٥ هـ][(٢)] قد حكمت بضرورة الحرب وذلك أن الخليفة قد:

«قابل الرسول والمهدي ونبي الله عيسى والخضر، وأن الرسول قال للخليفة: «قد حصل لك الإذن بغزو الحبش في بلادهم»، ثم قام الرسول وكبر على الحبش مراراً وكبر معه جميع الحاضرين. وقام المهدي بعد ذلك وقبل الخليفة على خده وكان مسروراً ومنشرحاً منه..». انسجاماً مع روح هذه الحضرة النبوية رد حمدان أبو عنجة على رسالة يوحنا بما نصه التالي [مقتطف]:

---

(١) الأبعاد الدولية لمعركة إرتريا ـ المصدر السابق ـ ص (٣٨). كذلك المهدية والحبشة ص (١٠٥).

(٢) المهدية والحبشة ـ المصدر السابق ـ ص (٩٢).

«أما طلبك الصلح منا وأنت باقٍ على كفرك فبعيد بعد المشرقين ودليل على ضعف عقلك وفراغ ذهنك فيا لك من سفيه ويا لك من جاهل.. أتريد منا صلحاً ومؤاخاة ولم تدخل في الدين الحق وكتاب الله ناه عن ذلك. فإذا رمت الصلح فقل مخلصاً من قلبك «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ»، وإلا فإنا نقاتلكم ونخرب دياركم ونيتم.. بإذن الله.. أطفالكم ونغنم أموالكم..»[1].

أغفلت الحضرة النبوية أن تذكر للخليفة أن انتصاره على (يوحنا) يعني تعرضه للاحتلال الإيطالي ومناجزة قوى أوروبية حديثة لا تؤمن بسيف القدرة الإلهي. أما عن خطاب (يوحنا) فقد اعتبره بعض المؤرخين السودانيين «على أن يوحنا بهذا الخطاب قد وضع بلا شك البذور الأولى لتلك الوحدة [الإفريقية]، كما حدد خطورة التدخل الأوروبي وتغوله على استقلال بعض البلدان في إفريقيا، ولعل هذا ما رمى إليه الدكتور مكي شبيكة بقوله: (وبسط يوحنا بهذا سياسة إفريقيا للإفريقيين ونادى بحلف إفريقي من الدولتين المستقلتين استقلالاً كاملاً في إفريقيا لمناوأة الفرنجة) ـ»[2]. أما الذين شككوا في نوايا (يوحنا) فقد كانوا من المؤرخين الغربيين على رأسهم أندرسون في كتابه (السودان في إفريقيا)[3] حيث اعتبر الأمر موقفاً (تكتيكياً) أكثر من «فلسفة شاملة نابعة عن فهم صحيح بضرورة الوحدة الإفريقية ضد التدخل الأوروبي». والقصد واضح في كتابات أندرسون فهو يعز عليه وجود محاولات للتآخي بين السودانيين والأثيوبيين كما يعز عليهم وعلى كل أوروبي وجود تراث يستند إليه الأفارقة في بناء وحدتهم السياسية.

جاءت غزوة أبي عنجة الأولى للحبشة متزامنة مع حضرة الخليفة

---

(١) الأبعاد الدولية لمعركة إرتريا ـ المصدر السابق ـ ص (٣٩) ـ كذلك ـ المهدية والحبشة ـ ص (١٠٦) تاريخ خطاب أبو عنجة ليوحنا هو جمادى الأولى ١٣٠٦ هجرية الموافق ١٨٨٨ م.

(٢) المهدية والحبشة ـ المصدر السابق ـ ص (١٠٦)، كذلك انظر مكي شبيكة ص ٣٨٤.

(٣) Sanderson - Sudan in Africa - page 175.

النبوية في منتصف يناير ١٨٨٨ (نهاية ربيع ثان ١٣٠٥ هـ) وفي وقت كثف فيه الأثيوبيون قواتهم في مواجهة الغزو الإيطالي من الشمال. وفي ١٧/١/١٨٨٨ لم يجد أبو عنجة أمامه سوى نوع من الميليشيات الأقل كفاءة بقيادة (الرأس عدار) الذين جمعهم من أربع مناطق متفرقة (كوجام ـ شلقة ـ طاقسة ـ دمبيا) ودون تأهيل عسكري سابق حتى أنهم كانوا يطلقون مدافعهم الأربعة من قبل أن يصل الأنصار إلى مداها. يقال أن عدد قتلى الأثيوبيين قد بلغ وقتها (٢٧٠٠٠) سبعة وعشرين ألفاً وبلغ عدد الفارين نحو عشرة آلاف. ولم تكن المعركة نفسها قد دامت لأكثر من ساعة واحدة. أما خسائر الأنصار البشرية فلم تتجاوز (٥١٦) رجلاً و(٥٦٣) جريحاً فقط. ودخل أبو عنجة العاصمة (قندر) في ٢٣/١/١٨٨٨ فوجدها خالية، فقد كان رجالها في مكان آخر يواجهون الغزو الإيطالي. وفي قندر شاهد الأنصار «عجباً من القصور الشامخات وأحرقوا أربعين كنيسة». ولم يجد أبو عنجة أثراً للحبش فكرَّ راجعاً فوصل إلى (وهني) في ٢٩/١/١٨٨٨ وفي ٣/٢/١٨٨٨ دخل القلابات في الأراضي السودانية.

ولم ينس التاريخ المهدوي أن يسجل لنا:

«وفي هذه الغزوة حصلت كرامات عظيمة وبشائر فخيمة دالة على حصول النصر المبين والفتح والتمكين. منها ما أخبرني به بعض الثقات ممن كان في تلك الغزوة فقال لي: إن حمدان أبا عنجة مع الجيش بينما هم سائرون إذ رأوا نوراً عظيماً يبهر الأبصار نازل من السماء إلى الأرض أمام الجيش. فعند رؤيته نزل حمدان من على فرسه ونزل لنزوله أهل الخيل، وسجد شكراً وسجد معه جميع الجيش. .»[1]. أما حمدان أبو عنجة فقد كتب للخليفة يقول: «فقد كانت الأشجار تسقط على الأرض بثمارها».

عاد يوحنا إلى عاصمته (قندر) بعد أن قضى وقتا طويلاً في معاركه

(١) الطراز المنقوش ببشرى قتل يوحنا ملك الحبوش ـ ص (٧٩).

الرئيسية والمتفرعة ضد الخطر الإيطالي في الشمال. فشاهد الآثار التي خلفها حمدان أبو عنجة من ورائه فكظم غيظه وأرسل في ١١/١/١٨٨٩ رسائل إلى أبي عنجة يطلب فيها إحلال السلام مرة أخرى وأرسلها أبو عنجة إلى الخليفة الذي رد باستفزاز واضح، فأقسم يوحنا لا على دحر الأنصار وتأديبهم بل على الوصول إلى أم درمان نفسها(١) فهيأ جيشاً قوياً من قبائل (الأمهرا) و(التجراي) واتجه نحو القلابات حيث بدأت المعركة صباح السبت ٨/٣/١٨٨٩. وتمكن الأثيوبيون من إحراز نصر مبكر وسريع على الأنصار الذين كانوا تحت إمرة (الزاكي طمل) بعد وفاة حمدان أبو عنجة في ٢٩/١/١٨٨٩. غير أن ذلك النصر لم يدم إذ اخترقت إحدى الرصاصات جسد الإمبراطور الأثيوبي «فأحدثت تلك الرصاصة أثراً بالغاً في تغيير مجرى الحرب فبعد أن كان الحبش على مقربة من النصر أخذوا يتراجعون، يلعقون جرحهم الإمبراطوري القاتل»(٢). وبالفعل وصل (يوحنا) إلى أم درمان.. ولكن مجرد رأس مقطوع علق في سوقها.

الجبهة المصرية:

وكما أفشل المهديون جهود السلام مع الحبشة أفشلوا أيضاً جهوداً مماثلة للسلام مع مصر كان مصدرها في ذلك الوقت أحد قادة طائفة الختمية وهو السيد (محمد سر الختم)(٣). ويمكن الاعتماد هنا على مخطوطة خلفها لنا السيد (علي المهدي) أحد أنجال مهدي السودان جمع

---

(١) دولة المهدية في السودان ـ هولت ـ ص (٥٨).

(٢) المهدية والحبشة ـ المصدر السابق ـ ص (١٢٢).

(٣) السيد محمد سر الختم هو أكبر أنجال السيد محمد عثمان الميرغني الكبير. وبعد وفاة والده واصل ما بدأه من نشاط ديني في السودان ومصر. وفي عام ١٨٨٣ عاد من مصر إلى منطقة سواكن بالسودان ليعمل على كسب ولاء (البجا) لسلطة الحكومة التركية ـ المصرية. وعندما لم يستطع عاد إلى مصر حيث أقام بها حتى وفاته في ١٩١٧ [هامش مخطوطة جهاد في سبيل الله] ـ ص ٢٢٧ ـ المطبعة الحكومية الخرطوم ـ ص ٢٢٧ ـ عام ١٩٦٥.

الروايات فيها من أفواه المعاصرين لتلك الأحداث. وأسماها (الأقوال المروية في تاريخ المهدية) وقد قدمها لنا (عبد الله محمد أحمد حسن) تحت اسم (جهاد في سبيل الله):

«أرسل الإمام المهدي الأمير عبد الرحمٰن النجومي لغزو مصر فأقام الأمير عبد الرحمٰن زمناً طويلاً في دنقلا العرضى انتظاراً لإمداده بجيش ومؤن. وأثناء إقامته هناك وردت إليه كتابة من السيد محمد سر الختم في عام ١٣٠٤ هـ يقول فيها: «إني عرضت لولي النعم سمو أفندينا توفيق باشا خديوي مصر بأن أتدخل في شأن الصلح بين حكومة مصر وحكومة المهدية وإنه قبل رأيي وفوضني لأن أكتب إليكم في ذلك لحقن الدماء بين الأمم، ولذلك فإني أعرض عليكم الشروط المطلوبة ومتى وافقت عليها حكومة المهدي يجري الصلح بمقتضاها إن شاء الله» ولم نعثر على هذا الكتاب ولا صورة الشروط ولكني أذكر منها ما يأتي:

أولاً: أن تكون الحدود بيننا خور موسى الواقع قبلي حلفا بحيث يكون من خور موسى وبحري لحكومة مصر وأن يكون من خور موسى باشا وقبلي لحكومة المهدية.

ثانياً: أن نتبادل التجارة فيما بيننا بحيث ترد تجارتنا إليكم وترد تجارتكم إلينا.

ثالثاً: أن تطلقوا الأسرى الذين طرفكم بمن فيهم المسيحيون.

رابعاً: أن تفتحوا طريق الحج لبيت الله الحرام.

خامساً: أن تكون المودة بيننا وثيقة بحيث نمدكم برجالنا لو احتجتم إليها في الحرب وتمدونا برجالكم عندما نحتاج لمساعدتهم.

وبذلك نعترف بالمهدية دولة أسوة بالدول المتحابة.

وقد رد الأمير ولد النجومي بجواب جاء فيه: «قد اطلعت على كتابكم وكل ما فيه علم لدينا. وقد أرسلته لولي أمرنا وما يصدر منه نتبعه».

موقف خليفة المهدي:

بعد استلام هذه المكاتبات جمع خليفة المهدي رجال الشورى مثل القضاة والأمراء وعرض عليهم كتاب السيد محمد سر الختم وبعد مداولة استمرت بضعة أيام لم يوافقوا على إبرام هذا الصلح. وكتب خليفة المهدي ثلاثة جوابات إحداها لخديوي مصر محمد توفيق باشا ومعه عشرة رواتب مطبوعة [الراتب هو أذكار دينية يجمع رواتب] والآخر للسلطان عبد الحميد سلطان تركيا ومعه نسخة واحدة من الراتب بخط جميل والخطاب الثالث للملكة فكتوريا ملكة إنجلترا بواسطة قنصلها في مصر. ومضمون هذه المكاتبات أن خليفة المهدي يدعوهم للتسليم لأمر المهدية وإلا فالحرب. وقد حمل هذه المكاتبات فضل الله شاويش وعبد الله ولد عمارة العمرابي وأمرهما خليفة المهدي أن يأخذا معهما محمد أحمد الصافي وعبد الرحمٰن ولد جلي لأن المهدي أرسلهما من قبل لغردون باشا وكانا وقتذاك في جيش عبد الرحمٰن النجومي. وجعل خليفة المهدي رئيس هذا الوفد عبد الله ولد عمارة فإن توفي تولى الرئاسة بعده فضل الله ولد شاويش. وقد قال السيد محمد خالد لخليفة المهدي: «لا قدرة لهؤلاء في التكلم مع المصريين ولكنهم سيكونون رسلاً فقط لتوصيل جوابات خليفة المهدي إليهم».

وحدد يوم السفر فخرج خليفة المهدي لهجرة ود البصير (موضع على طرف أم درمان] وسلم للوفد الخطابات والرواتب بحضور الخلفاء والسيد محمد خالد فقط ثم قال لهم: «إن أوصيتكم بكلام تقوموا بتبليغه لخديوي مصر؟» فأجابوا بأن نعم فقال لهم: «قولوا له إجمع علماء بلدك ودعهم يتفحصون في راتب الإمام المهدي عليه السلام من أوله لآخره فيظهر لهم أن المهدي لم يطلب فيه ملكاً ولا جاهاً ولا عزاً ولا طول بقاء في الدنيا بل كله طلب لما عند الله والدار الآخرة» وعند ذلك قال له السيد محمد خالد: «هل أنت مرسلهم للمحادثة مع خديوي مصر؟ فإن كنت تقصد من إرسالهم المحادثة فلا تسعهم المحادثة معهم لأن [في مصر كثيراً من العلماء البلغاء الذين لا يمكن لهؤلاء التكلم معهم. ولا ينبغي لهم إلا أن يسلموا

الجوابات المرسولة معهم ويأتوا بالرد الذي يعطى لهم: فاستحسن خليفة المهدي رأيه].

وسار الوفد حتى وصل عنكش وهناك علموا أن رئيس المخابرات أركان حرب يدعى محمد أفندي صدقي فكتبوا له كتاباً يخبرونه فيه بقدومهم وأرسلوه مع شيخ عنكش فسلموه راية بيضاء يحملها أمام الوفد حتى لا يتعرض له الجيش.

الوفد يدخل المنطقة المصرية:

ودخل الوفد حلفاً وقابل رئيس المخابرات الإنجليزي فاقترح على أعضاء الوفد أن يغيروا ملابسهم حتى لا يكونوا ملفتين للنظر فرفضوا فعيّن معهم أربعين جندياً وضابطاً لحراستهم حتى أسوان وهناك استقبلهم رئيس أو قمندان إنجليزي فطلب منم أن يغيروا ملابسهم فرفضوا فوضعهم في حجرة فاستشاروا الضابط المرافق لهم وكتبوا تلغرافاً للخديوي هذا نصه:

نحن وصلنا بأسوان الساعة الثانية عشرة وتعرض لنا قمندان العسكرية طالباً منا تغيير لبسنا ونحن مرسلون من خليفة المهدي لسموكم فلا يمكننا تغيير ملابسنا فنرجو صدور أمركم ليسمحوا لنا بالوصول لسموكم بملابسنا التي أتينا بها.

سلموا تلغرافهم للضابط الذي قدم معهم من حلفا فأرسله ولما فرغوا من صلاة الظهر سمعوا جلبة فإذا خيل وناس كثيرون يحملون تلغراف الخديوي وفيه يقول:

وصلنا تلغرافكم وما به علم وقد تحرر لكافة المديريات بعدم التعرض إليكم دفعة ثانية. فعجلوا بالحضور لطرفنا آمنين مطمئنين.

الإمضاء: نحن خديوي مصر

فأرسلهم القمندان الإنجليزي وبعدها لم يتعرض لهم أحد حتى وصلوا الجيزة حيث وجدوا عربة تجرها جياد في انتظارهم فأخذوهم إلى الحربية

حيث أكرموهم وقابلوا السردار غرافيل باشا وطلب منهم الخطابات التي معهم فرفضوا تسليمها له لأنهم مأمورون بتسليمها لخديوي مصر رأساً فوعدهم بأن يقابلوا الخديوي غداً الساعة التاسعة وفي الصباح أخذوهم لمقابلة الخديوي وأمروهم أن يتركوا حرابهم وسيوفهم فتركوها في منزلتهم وتوجهوا لسراي عابدين فوجدوا في الدور الأسفل جمعاً من العلماء والبشاوات والوزراء وأكابر مصر ومعهم السيد محمد سر الختم فجلس جوارهم وحاول أن يستلم منهم الخطابات فرفضوا.

الوفد يقابل الخديوي:

ثم أخذوهم للدور الثالث حيث وجدوا الخديوي جالساً على كنبة فخيمة وهو رجل وسيم الطلعة مرسلاً لحيته وحوله اثنان على كراسي فقال أعضاء الوفد للخديوي: «السلام عليكم» فأجابهم بقوله: «وعليكم السلام ورحمة الله» ثم تقدم رئيسهم وجلسوا على الأرض فسلم رئيس الوفد الخطابات والرواتب ومع كل خطاب صورة من الإنذارات والمنشورات الصادرة من المهدي. وبعد التسليم والاستلام وقفوا قابضين أيديهم في صدورهم إشارة للاحترام فقال لهم: «لقد أوصلتم ما معكم من الأمانة تماماً وكتر خيركم» فحيوه وانصرفوا.

الوفد يقابل كرومر:

وبعد نزولهم للدور الأسفل وجدوا الخطاب الخاص بملكة بريطانيا عند الضابط المرافق لهم فركبوا معه العربة إلى دار اللورد كرومر فنزل إليهم من الدور العلوي ومعه مصوراتي فاستلم منهم الخطاب وصورهم ثم قال لهم: «نهاركم سعيد» وصعد للدور العلوي.

الوفد يقابل سفير تركيا:

وسار الوفد لسفير تركيا مختار باشا فاستقبلهم في حجرة جلوسه وقدم لهم قهوة بعد أن حيّاهم وسلموه الخطاب والراتب وانصرفوا.

المعاملة تتغير:

بعد أن علموا فحوى الخطابات وكان بخلاف ما ينتظرون غيروا معاملتهم الرقيقة بالوفد فوضعوا أمام غرفته خفيراً ببندقيته ومنعوا أعضاء الوفد من حمل أسلحتهم ثم أذنوا لهم بالسفر بعد ثلاثة أيام. فأخذوهم إلى بولاق حيث ردوا إليهم خطاباتهم ورواتبهم بعد نزولهم في الوابور وقال لهم الياور المصري الذي رافقهم حتى الوابور: [إن الحكومة كانت جمعت كل العلماء والذوات والوزراء تظن أنكم أتيتم بالأمر المطلوب وهو الصلح واتحاد الكلمة وبهذا الظن استلمت منكم المكاتبات ولكن عندما وجدتها بخلاف المطلوب ها هي مردودة إليكم بذاتها لأنها لا رغبة لها فيها فعليكم أن تستعدوا للحرب]. فأجابه أعضاء الوفد بأن المهدية على أهبة الاستعداد للحرب وبمجرد وصولنا سيصلكم الجيش الذي سيخرجكم من مصركم ويرغمكم على التسليم.

وصل الوفد إلى أسوان بالوابور ومنها بالسكة الحديد إلى الشلال ثم بالوابور إلى حلفا وهناك وجدوا مركباً صغيراً عبر بهم تجاه خور موسى بالغرب حيث وجدوا جمالهم في انتظارهم وسار الوفد إلى خركة ومنها لدنقلا العرضى لمقابلة عبد الرحمٰن النجومي ووكيله الأمير مساعد قيدوم وأقاموا معهما ثلاثة أيام ثم ساروا إلى أم درمان فوصلوها في الثامن من رمضان عام ١٣٠٤ هجري عند الغروب.

مقابلة الوفد لخليفة المهدي:

وعلم خليفة المهدي بعودة الوفد فقابله أثناء خروجه لصلاة المغرب قابلهم واستمع لقصتهم منذ دخولهم أرض مصر إلى أن غادروها عائدين لبلادهم إلى أن حل وقت العشاء وعاد بعد العشاء يسألهم إلى وقت متأخر من الليل ثم شكرهم على تأدية ما أمرهم به وحمد الله على إعادة الخطابات والرواتب التي لم تجد قبولاً عندهم وانصرفوا من عنده بإذن منه.

وفد آخر لمصر:

في آخر سنة ١٣٠٥ هجري، بعد قتل الملك يوحنا ملك الحبش أمر خليفة المهدي بتشكيل وفد من الآتية أسماؤهم للسفر لمصر وهم: الشيخ مجدوب عبد الله - رئيس الوفد - جعلى من سكان المسلمية.

محمد الوقيع المسلماني - من سكان شندي.

العوض مصطفى - من العمراب.

محمد البشير - كان حاجباً للمحكمة الشرعية تبع القاضي أحمد علي وأرسل معهم ثلاثة خطابات أحدها لفكتوريا ملكة الإنجليز والثاني للسلطان عبد الحميد والثالث لمحمد توفيق خديوي مصر ومع كل خطاب جبة وسروال دمور وحزام برش ودنفلات (سعيدانة) ومضمون الخطابات أنه أخبرهم بانتصارات المهدية على جيش الحبش وقتل ملكهم ويدعوهم إلى التسليم لأمر المهدية حقناً للدماء وإلا فإنه سيرسل لهم جنود الله الأنصار لقهرهم واستلام بلادهم عنوة وأرسل للملكة فكتوريا أصل الخطاب الذي أرسلته للملك يوحنا لتتأكد من قتله.

سافر الوفد من أم درمان لبربر في ثمانية أيام ومن بربر إلى أبي حمد في أربعة أيام ومنها إلى أبي عرقة في أربعة أيام ومنها إلى أونقات في أربعة أيام ومنها إلى أحيمر في يومين ومنها إلى أسوان حيث قابلوا قمندان أسوان المدعو دون بك فسلموه الخطابات ليرسلها للخديوي وانتظروا الرد ستة عشر يوماً خلالها زارهم بعض العلماء والقسس والأعيان.

رد الخديوي لهم خطاباتهم والكساوي التي أحضروها هدية له فعادوا بنفس الطريقة التي سافروا بها وقابلوا خليفة المهدي وعلم منهم ما حدث لهم وأهداهم الجبب التي ردوها وأذن لهم بالانصراف».

فشلت الوساطة الميرغنية، وتقدم عبد الرحمٰن النجومي الذي كان يتأهب بجيشه منذ عام ١٨٨٥ م لفتح مصر وذلك تحقيقاً لنبوءة المهدي

نفسه، حيث ذكر بأن الرسول قد أخبره «فكما صليت بمسجد الأبيض تصلي بمسجد الخرطوم ثم بمسجد بربر ثم بمسجد مصر ثم بمسجد العراق ثم بمسجد الكوفة...»[1] وهكذا كان على (النجومي) أن يصلي بمسجد مصر، غير أنه سحق هو وقواته في ١٨٨٩/٨/٣ بالقرب من قرية (توشكى) على الضفة الغربية من النيل بعد رحلة عطشى، ومضنية عبر الصحراء، لم تمكنهم فيها القوات المصرية من شق طريق إلى النيل. وخلافاً لما كان عليه اعتقاد الخليفة التعايشي لم يتصل أي مصري بجيش (الفتح) ولم يسهم حتى في تقديم بعض الغذاء لذاك الجيش الجائع، وكم كانت ثقيلة الوطأة محنة النساء والأطفال الذين حملهم الجيش معه ليستقر بهم في أرض مصر بعد فتحها المؤكد بنبوءة المهدي، وأقوال الرسول له. كان خطاب عبد الرحمٰن النجومي الذي أرسله للخليفة في أم درمان بتاريخ ١٨٨٩/٧/٢٧ يعبر عن مأساة حقيقية، فقد نفقت كل الخيول وجمال حمل المهمات. كان الصبر السوداني المشبع بقوة الإيمان هو الحامل الوحيد لأجساد عطشى رفض كبرياؤها التهالك على رمال الصحراء.. قد ماتوا وقوفاً وهم ينظرون إلى ذلك النيل يجري بعيداً أمامهم، فمعظم قوات النجومي كانوا من أبناء ذلك النيل كما كان هو أيضاً. أما الخليفة الذي كان يمارس اتصالاته بالغيب عبر رؤى الخضر له في المنام، والحضرات النبوية، فقد كان شجاعاً جداً واستقبل برباطة جأش أخبار المذبحة التي كتم عنه أخبارها سيد الوجود.

جيش يتحرك في عام المجاعة وعبر الصحراء ليفتح مصر، تلك عبقرية لم يكن يحلم بها السودان. ولا زال هنالك من يكتب.. (يسألونك عن المهدية)[2] ولا زال هناك من يجيبك عنها. وعين السائل المجيب يرئ في عام ١٩٧٨ نوراً أخضر يشير عليه بالعودة من لندن إلى الخرطوم، تماماً

(١) المهدية والحبشة ـ المصدر السابق ـ ص (٣٧).
(٢) عنوان كتاب للصادق المهدي أحد أحفاد محمد أحمد المهدي ـ صدر عن دار القضايا ـ ١٩٧٥.

كذلك النور الذي أبصره (حمدان أبو عنجة) وهو في الطريق لغزو الحبشة.

كانت سلطة المهدية على أطراف النهاية، وقد كرست عبر عقد من الزمان الممارسات الإقليمية والقبلية بما لم يعهده تاريخ السودان من قبل وأصبح الشرخ واضحاً بين أبناء النيل وأبناء الغرب من ناحية إقليمية، وبين أبناء الغرب أنفسهم من ناحية قبلية. فأصبحت التجزئة مركبة على كل المستويات. وحتى كردفان[1] التي أرادها الخليفة منطقة إسناد له لم يستطع أن يسيطر عليها إلا بضرب القبائل ببعضها وحتى هذا الأسلوب لم يكن يجديه كثيراً.

ومع كل هذا التاريخ الحافل بالمآسي والتمزق والذي يستند إلى أكثر الأطر الفكرية تخلفاً في الواقع يأتي من يريد أن (يبتعث) روحاً جديدة في جسد ميت، محاولاً إسقاط المفهوميات الحديثة على فترة تحددت بأيديولوجيا تاريخية مندثرة، ومخالفاً لكل وقائعها التي تعكس صراعات غير متكافئة بين أطر حضرية مهزومة وأطر بدوية مسيطرة على نهج فردي ـ قبلي.

لم تستطع الدعوة المهدوية أن تمتد إلى خارج حدودها في السودان، لا لأنها قد فشلت في الفتح العسكري، بل لأنها لم تكن قادرة على أن تستحوذ في السودان نفسه على الأطر الاجتماعية ـ الفكرية الأكثر تطوراً، فكيف لها أن تسعى بمفاهيمها إلى أرجاء العالم الإسلامي كمصر وتركيا حيث كانت تلك البلاد تعيش مرحلة «فكر النهضة» بكل مؤثراته الحضارية العالمية الأوروبية، وبما يتجاوز السقف الفكري لأكثر الأطر السودانية نفسها تقدماً؟ تلك الأطر السودانية التي لم تستطع المهدوية الاستحواذ عليها فكيف يكون رمزاً في الخارج من عجز عن طرح نفسه رمزاً في الداخل؟ وتكفينا في هذا المجال نصيحة (محمد خالد زغل) للخليفة التعايشي حين هم بإرسال وفد المهدية إلى مصر مشيراً عليهم بعدم التورط في مناقشة أهلها.

---

(١) تاريخ كردفان السياسي في المهدية ـ عوض عبد الهادي العطا ـ المجلس القومي للآداب والفنون ـ وزارة الثقافة والإعلام ـ ص (١٠٤ ـ ٢٠٥).



المحاكمة الصعبة



كان ينبغي أن تتم معالجة المهدية فكراً وممارسة - كما فعلنا - في حدود ظرفها التاريخي كظاهرة سودانية محددة بعوامل محلية، بحكم بيئة النشوء، وكتعبير عن منعكسات العزلة الحضارية على السودان. فالمهدية لم تستطع - وقد اتخذت من غرب السودان مركزاً لها - إلا أن تتقيد بشروطه الفكرية والاجتماعية وحيث كان ذلك الواقع يشكل مجالاً خصباً لنموها. وقد وضحت الأزمات حين أسقط ذلك الواقع نفسه على واقع إقليمي آخر له شروط تكوّن اجتماعي وفكري واقتصادي مختلفة وله تطلعات جهوية مختلفة. وقد تم ذلك الإسقاط الغربي على النيلي ضمن أوضاع تاريخية لم تكن فكرة التحدد الوطني قد اتخذت سماتها الواضحة بعد..

في نفس الوقت نجد أن الغرب وقد أسقط نفسه على النيل بشكل غير مستحوذ عليه، أراد أن يسقط نفسه على عالم أكثر تقدماً. فإذا كان النيل قد سقط في يد الغرب نتيجة لسياسة (الإخلاء) التي أعلنت قبل وصول المهدي للخرطوم، فإن العالم الأكثر تقدماً لم يكن في وضع يتيح للمهدية الاستحواذ عليه بل قد استحوذ هو عليها في النهاية.. والذين يكتبون اليوم عن ابتعاث الفكر المهدوي ويؤطرونه بمنطق الحداثة لا أدري ماذا كانوا سيكتبون إذا انتصر مهدي الله ابن شجرة الجميزة أو نبي الله عيسى البرقاوي فكل منهما قد اعتمد على إخباريات من سيد الوجود، وكل منهما كان سيتوجه بحكم مهدويته أو عيسويته إلى عالم المسلمين فاتحاً ومحرراً.

لقد استطاعت تراثية الفكر الإسلامي المتأصلة في المناطق النيلية ولدى تجمعات الصوفيين ومراكزهم أن توازن نسبياً بين الانكشاف الذاتي على الحقيقة عبر المجاهدة والأصول الموضوعية للفقه السني. فهي صوفية - سنية غير نصية وغير سلفية فهي (غير اتباعية) و(غير ابتداعية) في نفس الوقت، وقد كان

لحوارات الصوفية مع بعضهم البعض ولحواراتهم مع العلماء السلفيين ولإيمانهم بالمذاهب الأصولية أثره في (منهجة) الرؤيا الصوفية ضمن هذه الحدود. غير أن المهدية وفي فكر المهدي نفسه لم تستند إلا على طرف من هذا التراث وفي الحدود التي تعطيها حرية الكشف الذاتي. بهذا كانت المهدية لا تعبر عن تراثية الفكر الديني في المنطقة النيلية وإنما تلامس أطراف الكشفية والتأملية فقط، ولهذا ـ وليس لسبب آخر ـ كان لا بد لها من أن تبحث عن إطار ذهني ينسجم وتمثلاتها الخاصة، وكان ذلك الإطار هو غرب السودان حيث ولد مهدي شجرة الجميزة ونبي الله عيسى البرقاوي وحيث يتصل التعايشي يومياً بنبي الله الخضر. في وقت لم يعرف فيه تاريخ القدوة من متصوفي السودان كإدريس ود الأرباب وبعض المراغنة وعبيد ود بدر نوعاً من هذه المكاشفات المهدوية أو العيسوية مع اطلاعهم الكامل على آثار الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي وتبنيهم لأفكاره، تلك الأفكار التي تمضي في (فصوص الحكم) لأبعد مما فهموه عنه في (الفتوحات المكية). غير أن أشعارهم ومدائحهم تشهد لهم بالكثير من الفهم العميق لشيخ المتصوفة حيث أجمعوا فيما بينهم على ضرورة قراءته (بإذن وعلى يد شيخ مستوعب). وهكذا أبقوا الفكر الديني الصوفي بين اللااتباعية السلفية واللاابتداعية الكشفية، وهذا هو جوهر التصوف كما يدركه أهله ولم يكن الفكر المهدوي الذي (يكفر) من لم يؤمن به جزءاً أصيلاً منه، ولهذا وجد أذناً صاغية في الغرب لا في النيل. وليس يعيب الغرب أنه كان بحكم عزلته عن مراكز الحضارة المتقدمة وبحكم أوضاعه الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الفكرية في موقف أكثر تخلفاً من غيره. فأهل النيل لم يكتسبوا مكانتهم الأكثر تقدماً نتيجة عرقهم الأزرق أو تفوقهم الذاتي بل نتيجة موقعهم الجغرافي وحياتهم المستقرة على ضفاف النيل وتقلبهم عبر حضارات من عهد (كوش) رسبت في قاعهم العقلي والنفسي خبرات حضارية أكثر تجذراً.

وأسوق هذا الكلام لعلمي أن البعض ممن تعوزه العقلية النقدية التحليلية لمسارنا التاريخي والتراثي سيلجأ إلى طرح مفهومي من زاوية إقليمية باعتباره نقداً موجهاً لتخلف أبناء غرب السودان مثيراً بذلك نوعاً من العصبية

الجاهلية لتعزيز مواقفه السياسية ضد الفكر النقدي. غير أني لست من طبيعة تلك العصبيات فقد تجاوزت (حقيقة الواقع) بكل ما تحمل من سلبيات وصغائر إلى (واقع الحقيقة) بكل ما يحمل من إيجابيات وهدفي هو رؤية السودان ضمن مقومات المواطنية المعاصرة وليس استلاب الحاضر ومصادرته من أجل مراحل تاريخية لا تملك قدرة الامتداد.

الماضي يصادر الحاضر:

يحاول البعض الآن مصادرة الحاضر باسم ذلك الماضي، محاولاً توليده في الحاضر.. إعادة زرعه لأسباب سياسية واضحة. والمنطق هنا منطق وراثي.. عائلي كذلك تراثي، فكان لا بد من أن تلوى عنق الحقيقة، وأن يؤسر الحاضر في سجون تراثية مزيفة وهذا ما يريده لنا (الصادق المهدي) أي أن ننظر إلى تلك المرحلة عبر إرثه العائلي التراثي لها، وأن نجعل من المهدية ودولتها لا من الفونج والعبدلاّب البداية الصحيحة لتاريخ السودان المعاصر. لم يستطع (الصادق المهدي) لأسباب ذاتية أن يتوقف لدى تجربة لم تزد في عمرها عن عشر سنوات ويعالجها كلحظة في مسارنا الجدلي التاريخي الطويل.. أنهى لديها الماضي (الفقرة ٣ التالية) وبدأ من عندها الحاضر، وهكذا يتقرر عمر الشعوب بعمر الأطفال ولما يبلغوا الحلم في عشر سنوات، فكيف يقيم (الصادق المهدي)[1] الأمر؟:

(١) «كانت المهدية أول حركة تخاطب وجدان جميع أهل السودان وتجمع بينهم في مسيرة واحدة. إنها أول تاريخ مشترك بين أهل الإقليمين وما بينهما [وأول عمل اشتركوا فيه معاً قيادة وجماهيراً] لذلك يحق لنا أن نقول إنها أول مصنع للوجود السوداني بكيانه المعروف. إنها لأهل السودان، [كلهم] الدعوة المؤسسة لوحدتهم الناسخة على الصعيد الشعبي وفي النطاق الوجداني لانشطارهم.

---

(١) يسألونك عن المهدية ـ الصادق المهدي ـ المصدر السابق ـ الصفحات (٢٣٦ ـ ٢٣٩).

(٢) وهي الدعوة الموحدة لأهل السودان بمعنى آخر: ذلك أنها تجاوزت بهم روابط الطريقة والقبيلة للانخراط في سلك بناء واحد وأداء واحد. إنها لم تلغ القبائل والطرق، فتلك النظم جزء من واقع لا يمكن إلغاؤه بالتعليمات ولكنها رشدت ذلك الواقع وأذابته في كيان أوسع: كانت القمة المنطقية لمواقع النمو في المجتمع السوداني.

إن التجديد الحقيقي لا ينكر الواقع الماثل بل يعرفه ويعرف سلبياته وإيجابياته فيطرح السلبيات ويستصحب الإيجابيات. وهذا ما فعلته الدعوة المهدية بالواقع السوداني فأخرجته من دروب مفرقة إلى درب عريض.

(٣) ولأول مرة في تاريخ السودان اشتركت العناصر العربية والمستعربة، والنيلية والحامية، في حماس لحركة واحدة. لقد كان التنافر بين العناصر العربية وغير العربية كبيراً في داخل كيان سلطنة الفونج، وفي داخل كيان سلطنة الفور وكانت العناصر العربية تشكل المعارضة لدولة الفونج وكانت القبائل العربية تشكل معارضة لسلطنة الفور. هذا التفرق والتمزق نسخته الدعوة المهدية وانخرطت في سلك الدعوة القبائل المستعربة والحامية وبعض النيلية فتمت المشاركة في زحف واحد ومصير واحد لأول مرة.

وكان أمراء المهدية من كل إقليم وقبيلة وكان الحماس لها لدى المسلاتي والرزيقي، والبرتاوي، والجعلي، والحمري، والبديري، والدنقلاوي، والبرقداوي، والكاهلي، والفوراوي، والبجاوي، والنوباوي، والشلكاوي والعبادي إلخ. . هكذا كأنها أقامت عصبة لقبائل السودان ومع أن بعض القبائل تخلفت عن هذا فإن بطوناً منها وأفراداً ذوي بأس شاركوا في المسيرة العامة.

(٤) وكانت المهدية أول تحد شامل للحكم الأجنبي الدخيل في البلاد. لقد واجه الأتراك غداة غزو السودان مقاومة من بعض القبائل وكانت لقبائل الشايقية وقفة قوية في وجه الغزاة. ثم نصب زعيم قبيلة الجعليين فخاً لإسماعيل باشا بن محمد علي لأن إسماعيل أساء التصرف في معاملة أهله فأعد له ولمن معه ثم أحرقهم بالنار ليلاً. وواجه الغزاة أيضاً عصيان

في كسلا ومقاومة مستمرة من سلطنة الفور التي ظلت مرفوعة الرأس ولم تسقط إلا بعد عشرات السنين من الفتح التركي لإقليم سلطنة الفونج. تلك هي وجوه المقاومة التي وجدها السلطان التركي في السودان ويضاف إليها أنواع من المقاومة السلبية، والمدنية كالامتناع عن دفع الضرائب ونحوها من مواقف مشهودة لبعض رجال الدين ورجال القبائل. ولكن المقاومة الشاملة للحكم الاستبدادي تحققت على يد الحركة المهدية فعبأت أهل السودان وحررت تراب السودان. ومع أنها لم تكن هادفة لتحرير وطني قطري بل لبعث إسلامي وتحرير لكل العالم الإسلامي إلا أن ما حققته من نتائج في السودان صارت أفعالهم مضرب المثل فأتحفت التراث السوداني بقمم من الإقدام والبطولة كان لها أثرها في بناء المزاج السوداني وسيكون لها أثرها على ممر الأيام في تربية أجيال البلاد.

(٥) وكانت الحركة المهدية بمثابة إعلان وتعريف بالسودان تراباً وأهلاً. فقد كان السودان قبلها ذا تاريخ قديم طواه النسيان وصار قبيل المهدية محافظة نائية من محافظات مصر الخديوية منزوية تتأثر بالأحداث ولا تؤثر فيها. ولكن بعد قيام الدعوة المهدية صار السودان مسرح أحداث عظام وقف العالم الإسلامي، والعربي، والإفريقي، والأوروبي والآسيوي يشاهدها ويتتبع أحوالها من موقع التعاطف في عالم إسلامي يتطلع للبعث والاتحاد، وعالم عربي يتحرق للتخلص من الظلم العثماني ولرد الكرامة العربية السليبة وعالم إفريقي وآسيوي يتغنى بالخلاص من السلطان الأوروبي ويطرب طرباً هائلاً للحركات التي تتحداه وتنازله وتهزمه. ومن موقع الإشفاق والخوف في عالم أوروبي كان يرى أن ازدهاره الاقتصادي وضمان حصوله على المواد الخام وعلى الأسواق مقروناً بفرض الأسر والاستعمار والحماية على الأقطار الأخرى. لقد كانت أحداث شدت انتباه العالم كله وقذفت بالسودان إلى الأمام في مسرح التاريخ فخلقت له ولأهله إسماً ذائع الصيت مازال صداه يتردد. لقد صار السودان في لغة السياسة الدولية أول شعب تحرر بذاته من نير الظلم التركي والتحالف الأوروبي».

هكذا أخرجت المهدية السودان من طي تاريخه المنسي! ومن وضعه كمحافظة نائية من محافظات مصر الخديوية! إلى موقع استقطب به شهود العالم الإسلامي والعربي والأوروبي والآسيوي! ولكن ماذا كان يشاهد العالم حقيقة؟.

حقائق لا تصادر:

كانت عواصم أوروبا المتصارعة على النفوذ في القارة الإفريقية ترى في سودان المهدي (أرضاً خلاءً) مؤكدة على هذه الوضعية بالاستناد إلى أوامر بريطانيا لحكومة (نوبار باشا) بسحب قواتها من السودان وإعلان الجلاء عنه. ومستندة إلى أوامر بريطانيا للخديوي توفيق بعدم الاستجابة لمطالب القبائل النيلية وقبائل شرق السودان المطالبة بإعادة تدخل الخديوي. وقد أعلن الخديوي توفيق ـ تحت ضغط بريطانيا ـ عن هذا الموقف في المنشور الذي أصدره الوزير المصري مصطفى رياض في أكتوبر ١٨٨٩ حيث يرد النص التالي[١]:

«صاحب المعالي الخديوي المنصور أباً رحيم برعيته أكثر من الأب لأطفاله ورغبته الشديدة أن يرى بلادكم في أمان ورخاء. ولهذا السبب توقف عن استعادة بلادكم بالقوة لأن ذلك سيسبب إراقة الدماء والبؤس بينكم..».

لم تكن بريطانيا تريد لمصر أن تستعيد السودان، وذلك من بعد أن قلمت أظافرها في سورية ولبنان خوفاً من قيام ثقل عربي بالطريقة التي كان يفكر بها (إبراهيم باشا). وقد اتضحت معالم هذه السياسة لا في إصرارها على إخلاء السودان فحسب، بل وفي إصرارها على إعلان هذا الإخلاء. ثم اتجهت الصحافة البريطانية لتمجيد كل الحركات المناوئة لتركيا في العالم العربي تمهيداً للتجزئة ومن ثم تأتي بريطانيا لاحتواء هذه الأجزاء وتكييفها.

---

(١) دولة المهدية في السودان المصدر السابق ـ ص (٧٤) ـ [عهد الخليفة عبد الله].

لم يستطع الخديوي محمد توفيق أن يلبي مطالب قبائل النيل وشرق السودان في ذلك الوقت. أضناه الحذر بين تعليمات بريطانيا وتدهور أوضاع مصر الاقتصادية فبقي أسير المحبسين. وبقيت بريطانيا تراقب أوضاع تلك الأراضي (الخلو). وبالرغم من أن الرأي العام البريطاني كان قد عُبىء ضد (قتلة غردون) وأسهمت في إثارته كتب أمثال (السيف والنار في السودان) و(عشر سنوات في سجن المهدي) و(المهدية والسودان المصري) وبعض الصور والكاريكاتور إلا أن الحكومة البريطانية لم تسمح قط لجنودها في سواكن بأي عمل على مستوى عسكري كبير إلا في فبراير ١٨٩١. علماً بأن حكومة المحافظين التي جاءت إثر حكومة الأحرار في عام ١٨٨٦ قد كالت اللوم لمن سبقها بصدد أحداث السودان ضمن معاركها الانتخابية.

كان لسان (سالسبري ـ المحافظين) طويلاً ضد (غلادستون ـ الأحرار) مع قائمة طويلة باتهامه بالفشل في إنقاذ غردون وتحميله مسؤولية حملات جراهام غير المجدية ضد عثمان دقنة في شرق السودان في الفترة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ م. مع ذلك لم تسمح حكومة المحافظين للخديوي توفيق بفعل أمر ما. فقط ظلت بريطانيا محتفظة بسواكن ضمن استراتيجيتها الملاحية جنوب السويس. وقد تغلبت الحكومة البريطانية على ضغوط الرأي العام البريطاني الداعي للثأر من قتلة غردون، كما تغلبت على ضغط الملكة فكتوريا شخصياً وأبقت السودان قيد (الإخلاء). حتى حين بدأ شبح احتلال إيطاليا لمدينة كسلا في شرق السودان الأمر الذي أثار (بيرنج). فكاتب سالسبري للتدخل ورفض الأخير أي زعيم المحافظين هذه الفكرة واتجه عوضاً عن ذلك لمفاوضة الإيطاليين أنفسهم مركزاً على (حقوق المصريين في السودان). ولم تكن تلك الحقوق إلا ستاراً للمصالح المستقبلية لبريطانيا. رفض الإيطاليون ذلك المنطق وأصروا على زحفهم باتجاه السودان فأصدر زعيم المحافظين أوامره بتصفية عثمان دقنة من الشرق وحصر تقدم الإيطاليين وقد تمت حملات [التصفية البريطانية الجادة] هذه المرة من الفترة ما بين يناير وفبراير ١٨٩١ وأسفرت عن هرب عثمان دقنة إلى أم درمان ومن بعد أن هجرته معظم قبائل الشرق.

أظهر ذلك التحرك جدية بريطانيا في حماية ممتلكاتها المستقبلية، وكان إنذاراً مباشراً للإيطاليين الذين أكملوا في ذلك الوقت احتلالهم لأرتريا بعد قضاء الأنصار على (يوحنا) وضربهم للقوات الأثيوبية في **١٨٨٩** م.

لجأ الإيطاليون لمفاوضة (بريطانيا) وليس (حكومة التعايشي) لتقرير مصير (كسلا)، فتم الاتفاق بين روما ولندن في **١٥** أبريل **١٨٩١** حيث اعترفت بمقتضاه إيطاليا بمطالب مصر في السودان بما في ذلك (كسلا) إلا أنه قد (سُمح) لها باحتلال كسلا مؤقتاً إذا ما قامت الحرب مع المهدية وكانت ثمة ضرورة لذلك. وبالفعل تقدمت إيطاليا واحتلت كسلا في **١٧** يوليو **١٨٩١** مع إخطارها لبريطانيا بأن ذلك التصرف «لن يضر بأي مسألة من المسائل الإقليمية». **وحين وصل الخبر إلى خليفة المهدي في أم درمان أقيم احتفال أعلن فيه الخليفة عن عزمه على استعادة المدينة المغتصبة ثم لوح بسيفه باتجاه شرق السودان وصاح «الله أكبر على الإيطاليين» وقفل بعد ذلك راجعاً إلى داره!.**

هنا لاحت بارقة من السماء، ومنة إلهية لا تعوض بثمن، إذ أقدم منليك إمبراطور أثيوبيا - بعد يوحنا - على إلغاء معاهدة **«أوتشللي»** التي وقعها مع الإيطاليين عهداً للصداقة والتعاون **في ٢ مايو ١٨٨٩. تم الإلغاء في عام ١٨٩٣** فأرسل (منليك) أحد المسلمين الأثيوبيين واسمه (محمد الطيب) إلى خليفة المهدي لوضع أساس للسلام والتعاون المشترك بين الدولتين تقديراً للأخطار الإيطالية في شرق السودان كما في شمال أثيوبيا. **فماذا كان رد الخليفة؟**

«إلى عاهل أثيوبيا منليك:

إننا نخطرك بأن محمد الطيب الذي أرسل من جانبك لنا [مع التماس بالسلم] قد حضر إلى ديارنا وأخبرنا شفاهة برغبتكم إلى طلب السلام فيما بيننا وها هو محمد الطيب يعود إليكم. فإذا كانت رغبتكم هي أن يسود السلام بيننا على ما أخطرنا بذلك مندوبكم فاكتبوا لنا خطاباً رسمياً ممهوراً

بختمكم طالبين فيه ذلك [حتى يمكن أن ننظر فيه وأن نخطركم بالرد المناسب].

والسلام على من اتبع الهدى...»[1].

تم إرسال رد خليفة المهدي المتقيد جداً بالأصول البروتوكولية ضمن هذه المواقف الحرجة في يوليو أو أغسطس **١٨٩٥**. غير أن منليك لم يكن بحاجة إلى الرد عليه من بعد أن نسق معركته مع فرنسا التي كانت تحتل ميناء (جيبوتي) حيث فتحت ذلك الميناء على مصراعيه لشحنات الأسلحة. وكذلك مع روسيا القيصرية التي دفعت منليك بإمكانيات هائلة.. وهكذا تقدمت الجيوش الأثيوبية ـ تاركة الخليفة بانتظار [الالتماس] المكتوب ـ حتى وصلت إلى (عدوة) حيث كان الانتصار الأثيوبي الشهير الذي صمت على أثره ستة آلاف إيطالي في برودة الموت ـ تمت المعركة في أوائل مارس/ آذار **١٨٩٦** م.

السودان بين نظرتين:

لقد نظرت المهدية إلى السودان باعتباره (قاعدة للفتح الإسلامي) ونظر إليه العالم باعتباره (أرضاً خلاء). ومصير قاعدة الفتح أن تغزو الآخرين. ومصير الأرض الخلاء أن يغزوها الآخرون وبالذات حين لا يعرف هذا (الخلاء) كيف يكون (ممتلئاً). فأي المفهومين أثبت حقيقته في الواقع؟.

كنا ندرك تماماً أن بريطانيا وقد فرضت منطق إخلاء السودان على مصر فقد كانت تسعى من جانبها لاستعادته إلى ممتلكاتها الإمبراطورية الخاصة، وبالذات تلك التي كانت تهيىء لقيامها في المنطقة ما بين شرق النيل والبحر الأحمر مع امتداد جنوبي يشمل كل الساحل الإفريقي الشرقي إلى جنوب إفريقيا. **غير أن بريطانيا كانت تعاني مشكلة السيطرة الفرنسية**

---

(١) دولة المهدية في السودان ـ المصدر السابق ـ ص (١١٦). كذلك انظر الأبعاد الدولية لمعركة أرتريا ـ ص (٤١ ـ ٤٢).

على جيبوتي والسيطرة الألمانية على بعض مناطق شرق إفريقيا وكذلك السيطرة الإيطالية على جزء من الصومال وعلى أرتريا. وقد حاولت جهدها في مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ تكييف الأوضاع في شرق إفريقيا بالذات بحيث تضمن السيطرة المستقبلية على كل الأرجاء التي تشمل خط التقسيم الغربي للنيل في البحيرات وإلى حدود مصر شمالاً. وقد عقدت بريطانيا بالفعل معاهدة مع ألمانيا بتاريخ ١/٧/١٨٩٠ ضمنت بريطانيا بموجبها عدم التوسع الألماني في هذا الحيز الجنوبي ما بين الساحل الإفريقي والنيل. وهي اتفاقية مماثلة لتلك التي وقعتها مع إيطاليا لضمان عدم تقدمها في أراضي شرق السودان عام ١٨٩١. وقد واجهت بريطانيا في فترات لاحقة مشكلة تقدم كل من (فرنسا) و(بلجيكا) نحو الشاطىء الغربي وبحر الغزال في الفترة ما بين ١٨٩٠ م و١٨٩٨ م وقد حاولت أن تساوم إدارة الملك ليوبولد في الكونغو على جزء من المناطق الغربية في جنوب السودان وذلك عبر اتفاق (ماكينون) الموقع في ٢٤ مايو ١٨٩٠ والذي قضى بتنازل شركة إفريقيا الشرقية عن أي سلطات مكتسبة في حدود خط تقسيم النيل غرباً لصالح البلجيك. وقد شهدت الفترة (١٨٩٢ ـ ١٨٩٤) صراعاً بين قوات الأنصار التي أرسلت لتأمين الجنوب بقيادة (عربي دفع الله) وبعض القوات المتبقية عن الإدارة التركية القديمة بقيادة (فضل المولى محمد) وقد انضم للإدارة البلجيكية فيما بعد أي في ٢٥/٩/١٨٩٢. ومحطات البلجيك العسكرية في المنطقة التي تقطنها قبائل الزاندي اليوم. تمكن (عربي) من تصفية قوات (فضل المولى محمد) بالقرب من منطقة الزاندي في يناير ١٨٩٤ وقد استولى على بعض الأوراق التي كشفت الاتفاق بين البريطانيين والبلجيك[١].

«من بين محتويات تلك الرسائل عثرنا على خطاب باللغة العربية به معلومات عن قيام معاهدة بين حكومة البلجيك والحكومة الإنجليزية تبين بأن

---

(١) دولة المهدية في السودان ـ عهد الخليفة عبد الله التعايشي ـ ص (١٢٢).

الأراضي الشرقية في الاستوائية [المحافظة المتاخمة في جنوب السودان لكينيا ويوغنده والكونغو] وجميع حدودها يجب أن تكون للإنجليز والأراضي التي تقع بالغرب بجميع حدودها أيضاً يجب أن تكون للبلجيكيين» وقد أكد (عربي) في رسالته تلك على تواجد قوات البلجيك في منطقة «نيام نيام» على مسيرة خمسة أو ستة أيام من حدود المهدية. وقد اشتبك (عربي) مع تلك القوات وبعد انتصارات أولية هزم في ديسمبر ١٨٩٤ مما اضطره للانسحاب إلى (الرجاف). واجه عربي أثناء تقدمه في الجنوب عدة هجمات قبلية أوضحها في رسائله إلى الخرطوم. من ضمن تلك الهجمات حروبه مع قبائل (اللاتوكا) في عام ١٨٩٣ حيث تمكن من (استرقاق) ما يقارب (٣٥٩) رجلاً منهم أرسلهم إلى أم درمان ـ لعل البعض يمكنه أن يفسر ذلك الإجراء كنوع من تأكيد (الوحدة الوطنية) ـ كما أعاقت قبائل (النوير) تقدم مجموعة إسناد أرسلها الخليفة للجنوب بقيادة (الياس علي كنونة).

لم يحصر البلجيك تقدمهم في حدود الأرجاء المجاورة للكونغو من جنوب السودان بل اتجهوا شمالاً حتى جنوب دارفور بالقرب من (حفرة النحاس) في عام ١٨٩٤. وقوات أخرى تقدمت إلى منطقة مجاورة. وقبل أن يجرب الأنصار حظهم مع الخطر الماثل في جنوب قاعدتهم التقليدية، أبرم اتفاق بين فرنسا وبلجيكا في أغسطس عام ١٨٩٤ حيث فصلت إدارة الكونغو التي تنتمي إليها القوات المتقدمة في السودان عن (بحر الغزال) فتم انسحاب البلجيك من تلك المناطق.

كانت بريطانيا تنظر بعين فاحصة وحذرة لطبيعة التحركات الأوروبية من حول السودان، ومصرة في نفس الوقت على عدم استرجاع السودان عبر مصر الأمر الذي يعني مد السيطرة المصرية مجدداً إلى السودان. كانت تحاجج القوى الأوروبية الأخرى بما تسميه (مصالح مصر في السودان) بوصفها هي ـ أي بريطانيا ـ الوصي الأوروبي على مصر ومصالحها. ولكنها كانت من ناحية أخرى تخطط للاستحواذ على السودان منذ أن انتصرت للمهدي من قبل أن ينتصر.

وضعت بريطانيا خطتها على أساس غزو السودان من الجنوب وليس من الشمال، غير أن القوى الأوروبية الأخرى لم تكن أقل منها ذكاء وتخطيطاً، ولا أقل منها طمعاً في بلاد تربط ما بين ساحل المحيط غرباً والبحر الأحمر شرقاً وما بين المتوسط والبحيرات. فملتقى النيلين الوارد أحدهما من جبال أثيوبيا شرقاً والوارد ثانيهما من بحيرات وسط إفريقيا جنوباً هو ملتقى لإفريقيا كلها، والذي يحكم هناك ـ [إن عرف كيف يحكم] ـ لا بالحضرات النبوية ولكن بالاستيعاب الصحيح ـ هو ـ رجل إفريقيا الحقيقي بلا منازع. والكل في عواصم أوروبا كان يريد أن يكون ذلك الرجل.

كبحت بريطانيا تطلعات مصر نحو السودان تمهيداً وتمكيناً لخططها الخاصة، غير أن الشبكة تعقدت على الصياد الماهر، وإذ بكل تناقضات القوى الأوروبية فيما بينها والتي لم يستوعبها مؤتمر برلين ١٨٨٤ تلقي بتكتيكاتها المتقاطعة والمتضاربة على مصير السودان. والأمر هنا معقد ويحتاج منا إلى استيعاب وتركيز.

١ ـ كانت هناك فرنسا وقد دعمت منليك في معركة عدوة ضد الإيطاليين. أيدت فرنسا في مارس ١٨٩٧ الإدعاءات التي ساقها منليك حول امتداد الحدود الأثيوبية (التاريخية) حتى الضفة الشرقية للنيل الأبيض. وقد وصل حاكم الصومال الفرنسي في ذلك الوقت إلى أديس أبابا لتأييد ذلك الادعاء. الهدف كما يبدو هو استخدام (منليك) في توسع فرنسي تحت علم أثيوبي. جاء هذا الموقف الفرنسي ـ الأثيوبي من بعد فشل منليك في الوصول إلى صيغة لتطبيع علاقاته مع السلطة المهدوية في أم درمان ـ ذلك أنه عند عودته من (عدوة) منتصراً على الإيطاليين في مارس ١٨٩٦ م عرض منليك على الخليفة في ١٥/٤/١٨٩٦ نوعاً من السلام بين البلدين ثم أرسل إليه مندوباً آخر في ١١/٦/١٨٩٦ غير أن الخليفة التعايشي رد عليه في أكتوبر ١٨٩٦ يطلب منه قطع كافة علاقاته مع الأوروبيين.

«ونقول لك أن ما أردته من انعقاد الصلح بيننا وبينك فليكن بعلمك أننا لا نريد دخول أحد من الأوروبيين في أي جهة من جهاتنا الإسلامية لا بحرفة البيع والشراء ولا بصفة السياحة وليس بيننا وبينهم إلا الحرب. [فإن كنت أنت كذلك ومنعت جميع الأوروبيين من الدخول في بلدك إلا بالحرب بحيث لا يكون بينك وبينهم علاقة أو اتصال وعلى هذا الشرط ينعقد الصلح بيننا وبينك][1].

استاء منليك من هذه الشروط ولعله لم يستغرب سلوك الخليفة الذي تعود عليه سلفه يوحنا. فبقي يراقب من على بعد الذئاب الأوروبية وهي تحاول نهش المليون ميل مربع غير أن منليك ـ وقد رفضت أم درمان محاولات السلام معه ـ اكتشف أن بوسعه أن يتحول هو الآخر إلى ذئب أسود يشارك الذئاب البيضاء. وهكذا أعلن في عام ١٨٩٧ أن ما بين النيل الأبيض وأثيوبيا يعتبر أراضي أثيوبية تاريخياً. ولم تكن فرنسا بعيدة عن دفع هذه المزاعم التاريخية لتعبر من خلال (المصالح الأثيوبية) إلى السودان تماماً كما تعبر بريطانيا إليه من خلال (المصالح المصرية) ولا بأس أن يكون في مقدمة الزحف البريطاني العلم المصري وفي مقدمة الزحف الفرنسي العلم الأثيوبي. وقد أرسل منليك فعلاً إلى الخليفة وفدين في مارس ١٨٩٨ توافقا توقيتاً مع بدايات التحرك البريطاني ـ المصري في شمال السودان. وقد كانت مهمة الوفدين أو أحدهما أن يعرض على الخليفة التعايشي الحماية الفرنسية على السودان الذي كان في حكم السقوط. غير أن ما فات منليك وهو يتبنى ذلك المشروع أن فرنسا لم تكن لتوفره هو نفسه متى تحقق حلمها في احتلال السودان. إذ كانت خطتها أو حلمها يستهدف مد المنطقة الفرنسية من غرب إفريقيا عبر النيل وأثيوبيا إلى الصومال الفرنسي وبذلك تسيطر على الحزام الإفريقي ما بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر، أي حزام السافنا كله ما بين الغابة والصحراء.

---

(١) دولة المهدية في السودان [الخليفة] ـ المصدر السابق ص (١٣٢).

٢ - لم يكن من أهداف بريطانيا غزو السودان من الشمال وإلا لأصبح الأمر - كما حدث بعد ذلك - استرجاعاً للسودان باسم الحقوق المصرية. كانت بريطانيا تعد خطتها للزحف من الجنوب منطلقة من مستعمراتها في (يوغندة) و(كينيا). غير أن صراعات القوى الأوروبية فيما بينها، وتواجدها في الدائرة الاستراتيجية المحيطة بالسودان وبالذات في القرن الإفريقي وغرب إفريقيا وإلى الجنوب من جنوب السودان، جعل الصراع أكثر حدة وتداخلاً: ففرنسا في الطرف الشرقي من غرب إفريقيا المتاخم لجنوب السودان وكذلك هي في الصومال الفرنسي، وجيبوتي. وإيطاليا في أرتريا وفي الصومال الإيطالي، وبريطانيا في يوغندة وكينيا، وعلى مقربة منها ألمانيا، وإلى الغرب الإدارة البلجيكية في الكونغو. فإذا نظرنا إلى علاقات هذه الدول وصراعاتها فيما بينها على مناطق النفوذ في إفريقيا لأدركنا دقة اللعبة البريطانية فيما يختص بالمسألة السودانية حيث كان السودان يعامل على أساس «الأرض الخلاء».

٣ - ضمنت بريطانيا منذ البدء موافقة ألمانيا على الاعتراف بحوض النيل كله منطقة نفوذ بريطانية وقد وقعت معها معاهدة بهذا المعنى في ١/ ٧/ ١٨٩٠ ثم وقعت بريطانيا في ١٢/ ٥/ ١٨٩٤ اتفاقاً مع الكونغو البلجيكي حيث اقتسم جنوب السودان مناصفة بين الدولتين.. الشرق منه لبريطانيا والغرب لبلجيكا. وقد هدفت بريطانيا من وراء الاتفاقين ضمان السيطرة على الجزء الممتد من (القاهرة) وإلى (كيب تاون)، على مدى شرق إفريقيا. وقد كانت تهدف إلى ربط شمال القارة بجنوبها عبر خط حديدي. وبموجب الاتفاق الثاني حصلت بريطانيا على حقوق كاملة في محور (اللادو) بجنوب السودان. ويأتي الاتفاق البريطاني - البلجيكي في ١٢/ ٤/ ١٨٩٤ امتداداً لاتفاق سابق وقعه (ماكينون) عن شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية مع إدارة الكونغو في ٢٤/ ٥/ ١٨٩٠. وبموجب معاهدة (ماكينون) زحف البلجيك بقيادة (فان كركهوفن) إلى النيل بدءاً من منطقة (وإدلاي) في محور (اللادو) شمال بحيرة البرت في أكتوبر ١٨٩٣.

٤ ـ تضايق الفرنسيون من الاتفاق الإنجليزي ـ البلجيكي فسارعوا بقيادة (مونتي) لاحتلال المنطقة الممتدة من نهر (مبومو) في الكونغو الفرنسي وباتجاه النيل إلى السودان وقد كان ذلك في يونيو **١٨٩٣** أي قبل تحرك البلجيك بأربعة أشهر.

٥ ـ استاء البريطانيون من التحرك الفرنسي باتجاه الأراضي النيلية الجنوبية فعقدوا معاهدة مع البلجيك في **١٢/٥/١٨٩٤** وهي التي أوردنا ذكرها، وقد هدفت لإحباط مشروعات الزحف الفرنسي إلى السودان عن طريق الأراضي الكونغولية. احتجت كل من فرنسا وألمانيا على ذلك الاتفاق البلجيكي ـ البريطاني مما دفع بلجيكا تحت الضغط الفرنسي لتوقيع اتفاقية مع فرنسا في **١٤/٨/١٨٩٤** لتعيين خط الحدود على نهر (مبومو) بما يسمح لفرنسا إيجاد ممر إلى جنوب السودان.

٦ ـ في سبتمبر **١٨٩٤** أصبح (ليونار) حاكماً فرنسياً عاماً لإقليم أعالي نهر (الأوبانجي) وكلفته الحكومة الفرنسية بتأسيس محطات لها في بحر الغزال بجنوب السودان وذلك في **١٧/١١/١٨٩٤** الأمر الذي أثار حفيظة وزير الخارجية البريطانية السير (إدوارد جراي) حيث ألقى بياناً في البرلمان البريطاني في **٢٨/٣/١٨٩٥** جاء فيه:

«إن أي حملة فرنسية على الأراضي التي يعترف فيها بحقوق سيادتنا عليها منذ أمد بعيد.. يعتبر عملاً عدائياً.. وسوف ينظر إليه في بريطانيا على هذا الوجه والاعتبار».

٧ ـ استمرت فرنسا في تنفيذ خطتها فغادرت حملة (مارشان) فرنسا في يونيو **١٨٩٦** بعد شهرين من تلقيها أوامر فرنسا الصادرة في **٢٤/٢/١٨٩٦** والقاضية بالزحف إلى (فاشودة). وقد وصل (مارشان) إلى بحر الغزال في جنوب السودان في **٨/١٨٩٧** عبر إفريقيا الاستوائية الفرنسية إلا أنه لم يستطع أن يتقدم كثيراً بسبب انخفاض منسوب المياه. وقد وصل (مارشان) ـ فيما بعد ـ إلى ضفاف النيل عند (فاشودة) في **١٠/٧/١٨٩٨**.

وقد كان من مخططات فرنسا أن تزحف قوة أثيوبية ومعها بعثة فرنسية إلى النيل للاتصال بالقائد الفرنسي مارشان لدى وصوله من الاتجاه الغربي. وقد تحركت مع تلك البعثة قوة أثيوبية مساندة احتلت المناطق الجبلية إلى الشمال والجنوب من منطقة التقدم باتجاه فاشودة غير أن القوة الأثيوبية - الفرنسية وقد وصلت في ١٨٩٨/٦/٢٢ لم تتمكن من الاتصال بالقائد (مارشان) الذي وصل بعد ذلك بعشرين يوماً تقريباً.

٨ - لم تكن فرنسا وحدها المتقدمة في أراضي الجنوب فقد زحفت أيضاً بلجيكا بقيادة (شالتان) إلى ضفاف النيل عند بلدة الرجاف حيث وصلها في فبراير ١٨٩٧ وقد احتل البلجيكيون منطقتي (لادو) و(إدلاي). فقطع ليوبولد بذلك الاحتلال الطريق على البريطانيين لاحتلال السودان عبر الجنوب.

بريطانيا واللعبة الدولية:

هكذا قضت تعقيدات اللعبة الدولية على بريطانيا أن تعيد النظر في تخطيطاتها المتعلقة بالسودان. . لم تعد تبريرات الحقوق المصرية كافية لإقناع الذئاب الأوروبية وهي ترى صيداً ثميناً على أطراف الوادي. ولم تكن تلك الذئاب الأوروبية لتستجيب لمناورات بريطانيا حتى تحتكر السودان عبر زحفها عليه من الجنوب. صرخ رئيس الجمهورية الفرنسية وقتها: «قد أزف الوقت لطرح المسألة المصرية [يعني ادعاءات بريطانيا] إذ من حقنا احتلال جزء من تلك المقاطعة المصرية [يعني السودان. .]»[1]. وقد تردد صدى تلك الصرخة في قاعة وستمنستر فبدأت بريطانيا تتابع بقلق موقف فرنسا، وتحولت المتابعة إلى إجراء مضاد حين علمت بريطانيا بأن فرنسا قد أعدت في نوفمبر ١٨٩٥ خطتها للتدخل في السودان. ثم أنهت ذلك الإعداد بإصدار أوامر فعلية في ١٨٩٦/٢/٢٤ لمارشان ليهيىء قواته للزحف. وهي القوات التي غادرت فرنسا في يونيو ١٨٩٦ ومن ثم شرعت في التقدم إلى جنوب السودان بعد وصولها [برازافيل] في مارس ١٨٩٧.

---

(١) The Sudan in Anglo Egyptian Relation - L.A. Fabunmi - page 47.

لتصل إلى النقاط المتقدمة من مديرية بحر الغزال السودانية في أغسطس من نفس العام حتى اكتمل مخططها بالوصول إلى (فاشودة) في ١٠/٧/١٨٩٨ م.

قابل البريطانيون هذا التسلسل التاريخي الفرنسي بتسلسل آخر مضاد. ففي الساعة الثالثة ظهر يوم ١٣/٣/١٨٩٦ ردت بريطانيا على أوامر فرنسا لمارشان ببرقية إلى (كتشنر) تفوضه فيها بالتقدم إلى أراضي السودان عن «طريق الجيش المصري». ولم يكن تغيير التكتيك البريطاني بمفاجأة للكثيرين. وعلى الفور شرع كتشنر في إعداد الجيش الذي بدأ زحفه صوب الجنوب بعد خمسة أيام فقط من تلك البرقية الآمرة. وبدأت طاحونة الدم في بلاد أثخنتها الجراحات.

خلال ثلاثة أشهر أضحى شمال مديرية دنقلا في يد القوات الغازية، وتجمعت قوات الخليفة في (العرضى) وحالت (الكوليرا) بين المتحاربين، وأسهم النيل بدوره حين غاض فمنع تحرك وابورات كتشنر. ثم ارتفع النيل بفيضان أثيوبي في أوائل أغسطس فشرع الغزاة بالزحف في ٢٣/٨/١٨٩٦. ومن ثم سقطت (العرضى) في ٢٣/٨ و(مروى) بعد ثلاثة أيام. وهكذا فقد الخليفة شمال السودان من وادي حلفا وإلى أراضي قبائل الشايقية التي لم تلق بنفسها في نيران الغزو هذه المرة كما فعلت في مواجهة قوات إسماعيل باشا عام ١٨٢٠ م. وبصمت الشايقية[(١)] انهد خط الدفاع القبلي الأول عن السودان في الشمال. لم يبق بعد ذلك إلا مجموعة من القبائل العربية النيلية الصغيرة (مناصير ـ رباطاب ـ انقرياب ـ ميرفاب) ليدخل من بعدها كتشنر أراضي الجعليين، أكبر قبائل الشمال السوداني من بعد الشايقية. وقد كان الخليفة يشك في ولائها وقد صدق في شكه.

حشد الخليفة قوة ضاربة أسلم قيادها (لمحمود ود أحمد) وأمرها بالتقدم والتمركز في أراضي الجعليين مع إنذار أهل (المتمة) بإخلاء المدينة.

(١) يرجع أصل قبائل الشايقية إلى عرب الآراميين.

غير أن زعيم الجعليين وقتها (عبد الله ود سعد) كان قد رتب أوضاعه جيداً مع كتشنر عبر مفاوضات تمت في مروى في يونيو ١٨٩٧. وقد أدركت الأنباء الخليفة في ١٨٩٧/٦/٢٣ وقد أدى ذلك كله لأن تتولى قبائل الجعليين مواجهة قوات محمود ود أحمد. وهكذا حدثت مجزرة الجعليين في ١٨٩٧/٧/١ لتعمق جراحات الصراع الإقليمي والقبلي بين أبناء الغرب وأبناء النيل. وقُطع رأس عبد الله ود سعد وأرسل إلى الخليفة في أم درمان ولم يحرك كتشنر ساكناً فقد كان هدفه أن يحترق السودان ببعضه ليفوز من بعد بأقل الخسائر. أما قبائل الجعليين فقد استعادت نشاطها من جديد بقيادة ابن أخ عبد الله ود سعد وتمركزت في (جقدول) أما قبائل (العبابدة) فقد تحالفت مع فرقة من الجيش المصري بقيادة الميجر البريطاني (هنتر) واستولت على نقطة (أبو حمد) الاستراتيجية في ١٨٩٧/٧/٢٩. وقد كان شيخ العبابدة (عبد العظيم حسين خليفة) على رأس المهاجمين. وفي ٣١/١٨٩٧/٨ احتلت قبائل العبابدة بربر وسلمتها لهنتر بعد وصوله إليها في ٦/١٨٩٧/٩. أما محمود ود أحمد وقواته فقد بقيا في المتمة حيث يلح من هناك في طلب الإمداد من أم درمان وينبه لخطورة تجمع الجعليين في (جقدول)، وانضمام بعض القبائل إليهم. ووضح الأمر جلياً للخليفة في ١/١٨٩٧/٩ فالمتمة لم تعد مكاناً ملائماً كقاعدة أمامية وقد بدأ الأنصار أنفسهم يتسللون من جيش محمود ود أحمد. [في ذلك الوقت وصل إلى المتمة (عثمان دقنة) بما تبقى له من قوات ١٨٩٨/٢/٦ وضمها لقوات محمود غير أن الخلافات كانت سائدة بينهما].

وكما حدث لجيش (عبد الرحمٰن النجومي) في غزوه لمصر حدث لجيش محمود في تقدمه عبر المديرية الشمالية. والقاسم المشترك كان (الجوع) وعدم تعاون القبائل بل انحياز بعضها إلى الجهة المضادة..

في ١٨٩٨/٣/٢٥ وصل الجيش الجائع المرهق إلى (عطبرة) وفي يوم الجمعة ١٨٩٨/٤/١٨ تخضب بدم الأبدية ثلاثة آلاف من جيش محمود ود

أحمد وكان هو نفسه من بين الأسرى. تلك كانت معركة «أبو طليح».

أصبح الطريق مفتوحاً لعاصمة الخليفة التعايشي حيث وصل الجيش الغازي إلى أطرافها في ١٨٩٨/٩/١. وفي فجر الثاني من سبتمبر ١٨٩٨ بدأت المعركة التي انتهت ظهر نفس اليوم بسقوط أم درمان وتقهقر الخليفة إلى الغرب. فقد الأنصار أحد عشر ألفاً من قواتهم وجرح ستة عشر ألفاً في مقابل (٤٨) قتيلاً لقوات الغزو و(٣٨٢) جريحاً فقط.

ظل الخليفة التعايشي هائماً في الغرب باحثاً عن تأييد القبائل التي طحنها من قبل، واستمر تجواله مدى عام وثلاثة أشهر وزع خلالها منشوراً جاء فيه[1]:

«رأى أحد الأخوة سيدنا خليفة المهدي (عليه السلام) ومعه حرسه الخاص. فسألت ما هذا؟ قيل لي «هذا هو خليفة المهدي (عليه السلام) وحرسه الخاص. تجمهروا لارتداء جببهم المطرزة بالمكان الذي يجب عليهم أن يتدثروا بها فيه. عند ذلك رأيتهم وقد دثروا بدثار انفلق منه ضوء ساطع، ومن بعد تدثر أفراد الجيش فرأيت الضوء يعم أرجاء المعمورة».

كانت الأحلام والحضرة النبوية وهواتف اليقظة أو المنام الوسيلة التعبوية والدعائية للخليفة عبد الله التعايشي، بل وامتدت لتشكل مرجعية الحكم والقرارات بمعزل حتى عن الكتاب أو السنة أو الشورى، وما كان لأحد أن يعترض على ذلك النمط من العلاقات المتوهمة بين الغيب والخليفة، وهكذا تمضي الرؤيا المزعومة فتقول:

«وبعد أن انتهى ذلك رأيت الخليفة متجهاً برأسه إلى الشرق ومعه الرايات والجيش حتى دخل أم درمان دون أن يقابله أي عائق. فقلت: أين ذهب الكفار؟ فقيل لي: إن الكفار كلهم قد لاقوا حتفهم وطهرت الأرض منهم، وفي خلال ذلك رأيت جميع الكفار موتى وجثثاً هامدة، وشكرت الله على ذلك..».

---

(١) دولة المهدية في السودان ـ [التعايشي] ـ المصدر السابق ص (١٥٣).

وفي ١٨٩٨/١/٢٤ ارتدى الخليفة وحرسه الجبب المطرزة «بالمكان الذي يجب عليهم أن يتدثروا بها فيه» ولم تتحقق رؤيا النصر. وبحث (ريجنالد ونجت) في قتلى معركة ذلك اليوم في (أم دبيكرات) فوجد الخليفة ساكناً ورائحة النهاية المأساوية في كل مكان.

«وبذا انطوت صفحة من تاريخ السودان احتلت حوادث المهدية فيها المكان الأول. بدأت بليلة ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ وختمت بصبيحة ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩. وهكذا مر فصل في تاريخ البلاد فيه النار والنور والدم والحياة. فيه ثورة على الظلم ونزوع إلى مثل عليا دينية واجتماعية، وفيه من الجانب الآخر ضحايا وآلام تجلت فيها القوة الكامنة في الشعب السوداني. واندفعت قوية حارة متدفقة كالسيل، [ولكنها حماسة وقتية أتت بالمعجزات والخوارق وما لبثت أن هبطت الحرارة وبرزت عوامل الاختلاف بعد الوحدة والوئام]. .»[١].

بعد (استعادة) السودان لم يضع كتشنر وقتاً بل توجه من فوره إلى (فاشودة) حيث وصلها في ١٨٩٨/٩/١٩ م، ولما فشل في إقناع الفرنسيين في فاشودة بالتراجع باعتبار أن البريطانيين [قد استرجعوا أراضي خديوية]، عاد إلى الخرطوم حيث رفع الأمر للحكومة البريطانية. وكادت أزمة فاشودة أن تتسبب في حرب بريطانية ـ فرنسية، وبالفعل كادت بريطانيا أن تسحب رعاياها من فرنسا غير أن الأخيرة وقد بدأت تستشعر خطر ألمانيا عليها غيرت موقفها المتشدد وأمرت قواتها بالانسحاب من فاشودة في ١١/٤/ ١٨٩٨ م وانتهى الأمر باتفاق ودّي في عام ١٩٠٤. وغير الاسم الذي يشير إلى الخلاف باسم آخر هو (كدوك). كما وأنزلت الأعلام الفرنسية والأثيوبية التي رفعتها بعثة (بونشامب) المرسلة من أثيوبيا بأمر من (لاجارد). وهي القوة الأثيوبية ـ الفرنسية المشتركة التي تقدمت عبر نهري (بارو) و(بيبور) حتى وصلت إلى ملتقى نهري السوباط والنيل في ١٨٩٨/٦/٢٢ على أمل

---

(١) مكي شبيكة ـ المصدر السابق ـ ص (٧٧٤).

اللقاء مع بعثة (مارشان) المتقدمة من الغرب وذلك للربط ما بين المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا بالمستعمرات في شرق إفريقيا.

وانتقل السودان إلى عهد جديد عُرف بالحكم الثنائي البريطاني ـ المصري [١٨٩٩ ـ ١٩٥٦] وكان علينا أن نقطع مسيرة ستين عاماً في ظل الحكم الثنائي كما قطعنا من قبل ستين عاماً في ظل الحكم التركي ـ الخديوي [١٨٢١ ـ ١٨٨٥]. (انظر الملحق الثاني ـ استرجاع السودان واتفاقية ١٨٩٩ للحكم الثنائي).

وهكذا انتصر مفهوم السودان (الأرض الخلاء) على مفهوم السودان (قاعدة الفتح الإسلامي) ولأن التجربة كانت محدودة بواقعها فإنها لم تذهب إلى خارج حدودها، لأنها لم تستوعب كل حدودها فقد بقيت في حيّز محليتها فكراً وممارسة. ومن هنا ارتبطت التجربة المهدوية لا بالآفاق العالمية الإسلامية التي كانت أكبر منها، ولكن بخصائص البنية المحلية التي كونتها، وهي بنية ناشئة [على هامش] الفكر الديني الصوفي النيلي، وليست تجسيداً كاملاً له. فابن عربي ومنطق المكاشفات والمشاهدات كان يحتل في فكر أئمة التصوف النيلي غير ما احتله لدى غيرهم من الذين قالوا بالمهدية واتبعوها في غرب السودان[١]. وقد ظل هذا الفارق حائلاً دون تقبل الفكر الديني النيلي للمهدية كقيادة دينية بل تعاملوا معها كقيادة سياسية بديلة عن حكم الأتراك غير أن الممارسات القبلية اللاحقة دفعت بهم حتى للتخلي عن قبولهم لها كقيادة سياسية فتحددت سماتها في حدود البيئة الغربية التي أنتجتها.

---

(١) لا يتسع المجال هنا لإيضاح الفارق المفهومي بين فكر الصوفية في المراكز النيلية والذي ارتبط بنزعات فلسفية أخذت من مدرسة ابن عربي وابن الفارض والحلاّج وعبد القادر الجيلاني إلخ أخذاً مازجاً بين حرية الكشف وقيود الشريعة.. وبين فكر المهدي كما هو في منشوراته، غير أني أحيل القارىء لدراستين:

(أ) الأدب الصوفي السوداني ـ الدكتور الطاهر محمد علي البشير ـ دار الفكر والدار السودانية ـ ١٩٧٠.

(ب) الطوائف الصوفية في السودان ـ الدكتور عبد القادر محمود ـ مطبعة مصر سودان ليمتد ـ ١٩٧١.

ولم تكن هذه السلبية ـ نتيجة الفارق في الوعي الديني ـ هي التي حالت بين المهدية والسودان النيلي. بل قد حالت كذلك بين المهدية وما ظنته امتداداً إسلامياً لنشاط دعوتها. فإذا رجعنا إلى خطاب عبد الرحمٰن النجومي المرسل إلى الخليفة من الحدود المصرية ـ السودانية بتاريخ ١٨٨٩/٧/٢٧ نجده يشير بشكل واضح إلى «أن المصريين لا يعتمد عليهم، ولم يقبلوا المهدية، وأن الرسائل السابقة التي قالت بأنهم مهديون في قلوبهم غير صحيحة»[١].

أما إلى الشرق فقد شكك حمدان أبو عنجة في رسالته إلى الخليفة التعايشي في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٠٥ الموافق فبراير ١٨٨٨ م بأن الأنصار [لدى زحفهم في الحبشة] لم يجدوا إقبالاً صادقاً من (الجبرتة)، والجبرتة الذين انضموا إليهم فعلوا ذلك خوفاً من جيش المهدية لاعتقادهم بأنها باقية بينهم، وإلا لبقوا على ولائهم للحبشة، أو، كما قال حمدان، هربوا مثل ما فعل الحبش وتفرقوا في المناطق الجبلية المختلفة[٢].

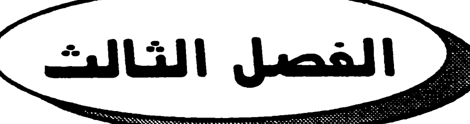
مع ذلك استمر خليفة المهدي في مخاطبة الملكة فكتوريا والسلطان عبد الحميد والخديوي توفيق لقبول الإسلام، والمهدوية السودانية كأساس له.

هكذا [لم تستطع المهدية أن تقدم أساساً فكرياً لوحدة السودان] انطلاقاً من جماع الفكر الصوفي الذي كان متجاوزاً في وقتها لأطر القبلية والإقليمية لأنها نفذت إليه عبر أكثر صيغه تخلفاً ولأنها اعتمدت على أكثر المناطق عزلة وابتعاداً عن مراكز التأثير الحضاري في السودان. وقد شهدت فترة حكم الخليفة لا تطويراً لتلك الصيغة بل إضافات سلبية حيث تكرست الإقليمية والقبلية على نحو أشد تعقيداً، ولا زلنا نلمس الآثار السلبية بل ونعيشها حتى اليوم. فكيف تحولت هذه السلبيات إلى مواقع التاريخ المتقدمة؟ وما هو أثرها في الوحدة الوطنية ومستقبل السودان؟.

---

(١) هولت ـ المصدر السابق ـ ص (٧٠).

(٢) المهدية والحبشة ـ القدال ـ ص (٩٦).



مراجعات وتقييم

في الفصل السابق قدمت عرضاً عاماً لأوضاعنا التاريخية وذلك بهدف تحديد الجذور المكونة لاتجاهات الواقع المعاصر. وقد كنت أدرك تماماً حساسية الطرح والتناول مما يدل على أن تلك الجذور لا زالت حية على نحو ما في تركيبة الحاضر. مع ذلك لم أحاول أن ألجأ إلى تسريب آرائي عبر قنوات لفظية غير مباشرة لأضع قلمي خارج دائرة الحساسية، طالما أني أستهدف التعامل الموضوعي مع أثر هذه الحساسية نفسها في صورة الواقع.

إن موقفي هنا يتفق تماماً مع طريقة طرح (فرانسيس مادينج دينج) لقضية أخرى ذات أثر في تكوين السودان الفكري المعاصر وهي قضية استجلاب الشماليين للرقيق المسترق من جنوب السودان. إذ يرى (فرانسيس) ضرورة التمييز في تناول هذا الموضوع الحساس ما بين أهداف ترمي إلى تعميق كراهية الجنوب للشمال، وأهداف ترمي إلى التفهم الواقعي للكيفية التي يرتهن بها الحاضر للماضي بحيث يمكننا تجاوز السلبيات في بنائنا الجماعي للمستقبل(١).

أسوق هذا القول والحديث في السودان عن المهدية يفتح جراحات وجراحات، فهناك من ينظر إلى تلك اللحظة التاريخية باعتباره وريثاً لها، ثم هو يريد أن يجعلها خاتمة لما قبلها وبداية لما بعدها، كموقع الإسلام تماماً في جزيرة العرب (يجبّ ما قبله)، كأن السودان قد ولد معها وبها وتجاوز فيها عن كل سلبياته. ولا يدل هذا الموقف من ناحية تحليلية إلا على الرغبة في تجسيد السودان في المهدية ثم تجسيد المهدية ـ عبر التوريث ـ

---

(١) Dynamics of Identification - A Basis for National Integration in The Sudan - Francis Mading Deng - Khartoum University Press - 1973 - page 29.

في حزب معين بل في شخص معين، وبذلك نصل إلى تلك العبارة «أنا الدولة».

إن المهدية إرث جماعي في السودان، لا من زاوية الانتماء العائلي لها أو التحزب المفهومي لمقولاتها، بل من زاوية أثرها في تركيبية الواقع السوداني كلحظة من لحظاته التاريخية التي امتدت عبر حقب وحقب، كبحيرة تموج مياهها المتدافعة من مصادر شتى. إنه سودان ما بين المتوسط وأدغال إفريقيا (شمالاً وجنوباً)، وسودان ما بين القرن الإفريقي وغرب إفريقيا المنتشرة على بساط السافنا ما بين الغابة والصحراء. سودان يحتوي إفريقيا من أطرافها ليدامجها في وسطه، مستلقياً على نيل يقهر عزلة الصحراء ما بين إفريقيا جنوبه وإفريقيا شماله.

هو لحظات الكل وقد تداخلت ببعضها عبر مسيرة التاريخ الغني. فمتى توحد السودان بمكوناتها ليجليها ـ كما يتوحد الصوفي بالحقيقة ـ سمع تراتيل الفراعنة في معابدهم، وغشت أذنه دقات الطبول الصارخة في الغابات، فإذا أصغى فهي تواشيح الرهبان في أديرة أثيوبيا العريقة ومن أقصى الغرب تتدانى إليه وقع حوافر خيول (الفلاني) المدرعة بالحديد والنحاس تتجه حيثما اتجه (عثمان دان فودي). وينساب النيل أبيضاً من بحيرات استوائية هي في لون الفضة، ويتدافع أزرقاً عبر شرايين الجبل الأثيوبي. السودان حيث تلفح رياح السموم في الشمال ذلك المارد الزنجي القادم من غابات الجنوب حيث (ميسكاقني)[1] و(دبايوا)[2] و(السلام عليكم).

فالسودان جدلية متسعة تحتوي في كليتها من الأجزاء ما يغني التركيب ويفيض على الوعي به. فإذا انحلت أجزاؤه أو انحلت لحظاته فهو الذي

---

(١) تحية نوبية في أقصى الشمال.

(٢) تحية بجاوية في الشرق.

يحتوي ولا يحتوى، ويستوعب ولا يُستوعب لأنه الحضارات المتوسطية وقد تدامجت بإفريقيا وانتشرت فيها، ثم أنه إفريقيا وقد تدامجت ببعضها، ثم إنه التاريخ وقد تفرع وتقلص، وما المقدمة التي سقتها في البداية إلا حديثاً عاماً في أبعاد التركيب.

حين نضحوا البر بالبحر:

غير أن لكل جدلية مهما انحلت لحظاتها وأجزاؤها إطاراً يحتويها، وبه تتحدد، ومن خلاله تُكشف وتُدرس. وجدلية السودان هي جدلية (موقع) بما ذكرناه عن خصائص الموقع، وجدلية (تاريخ) بما ذكرناه عن خصائص التاريخ، ومراحله منذ عهد (كوش). فالسودان موقع وتاريخ، فهو زمان ومكان، جوهره ـ نقطة ـ تستقطب وتتفرع، تتدامج وتنحل، ثم تتحول إلى كيفيات جديدة. . فكوش هي اللحظة المتوسطية الحضارية وقد انحلت في إفريقيا وانسابت على سطح النيل ـ عكس التيار ـ حتى وصلت مروى في وسط السودان. . (نوباتيا) و(المقرة) و(علوة)، هي أحزان العزلة النوبية من بعد مروى، ولكنها لدى أول البوادر المتوسطية تلد المسيح أسوداً وتضيف إلى جبهته حتى تجاعيد الشمس في منطقة ما بين المدارين. وحين يفرز حوض المتوسط السلاجقة والبويهيين والمغول والتتار والأتراك على عهد المعتصم، يفر العرب إلى السودان كفرار المتنبي من كافور الإخشيدي بحثاً عن صحراء وبداوة وكرامة، فتلد اللحظة (جماعاً) عربياً مسلماً وتباركه أرض السودان بالشلوخ. إنها العروبة وقد (تسودنت) والسودان وقد (تعرب) فما أصبح أحدهما إلا في ذات الآخر، فما عين عروبته إلا عين سودانيته. وقُرع الطبل فتداعى من سمع، واستوجد وغاب بكيف وبلا كيف. . وانتشرت الخلاوي والزوايا، وكما تعددت تقاربت، وكما استوجدت رقصت، فتدامجت الغابة والصحراء، فغاب عن نفسه (محمد المهدي المجذوب) فترجم له في حالات الوجد (باركس) وساقه إلى هيكل قرابين مسوحة من دم. فإن كان السودان قد كون عربياً في عهد الانحدار العربي فافتقد قوة الجذب الحضاري لأطرافه، فقد زرعه الله بقباب أحاطت به

كسبحة اللالوب[1] عددها ألف ومائة ألف.. ديدنها وحدة الشهود مع ابن الفارض ومراقي الوجود مع ابن عربي..

«وهكذا ينشد الشيخ طاهر المجذوب»:

«فنينا به.. عنه.. فناء.. أحبة.. ترقوا إلى أوج العناية والحب» قد توضؤوا في السودان بماء الغيب، وقدموا إماماً كان إمامهم، وصلّوا هناك.. في بقع السودان.. صلاة العصر في أول الفجر، فتلك صلاة العارفين بربهم، وكانوا منهم فأنضحوا البر بالبحر. وهكذا فعل الشيخ (أحمد الطيب[2] فما شاهدت ذاته سوى عين ذاتها وإن سواها لا يلمّ بفكره:

فأوصلت ذاتي باتحاد بذاته.. بغير حلول بل بتحقيق نسبتي.

استطاعت الحركات الصوفية في السودان أن تتجاوز أطر القبلية والإقليمية. ويوضح لنا الدكتور (يوسف فضل) في معرض دراسته حول الوظيفة الدينية للشلوخ[3]:

«وحقيقة الأمر أن مشائخ الطرق الصوفية وجدوا من الاحترام والتأييد من المواطنين، رجالاً ونساءً، ما مكنهم من بسط نفوذهم [خارج الأطر التقليدية للقبائل التي ينتمون إليها] أو يعيشون بين أكنافها، وبتعبير آخر [اخترق الولاء الصوفي الولاءات القبلية] المتفشية في البلد وأصبح سلطان الشيخ الصوفي يمتد إلى آفاق جديدة خارج التقسيمات القبلية التقليدية. وقد أدى ذلك إلى بروز تجمعات طائفية أساسها الولاء للشيخ (شيخ الطريقة) ومن ثم كان الولاء للطريقة (في إطار العقيدة الإسلامية) أرحب من الولاء القبلي الضيق.

---

(١) نوع من لبّ الثمار التي تتخذ في السودان للتسبيح.

(٢) الشيخ أحمد الطيب ـ الطريقة السمانية ـ ١١٥٥ ـ ١٢٣٩ هـ.

(٣) الشلوخ ـ أصلها ووظيفتها في سودان وادي النيل الأوسط ـ الدكتور يوسف فضل ـ دار الطباعة جامعة الخرطوم ـ ١٩٧٦ ـ ص (٦٢).

وقد عبرت الشلوخ ذات الجذور الثقافية العميقة في مجتمع سودان وادي النيل الأوسط عن هذا التغيير في (مضمون الولاء)، فاتخذت لها معنى جديداً يختلف عن المضمون القبلي التقليدي الذي يربط بين أفراد القبيلة الواحدة. إذ صارت [شلوخ الشيخ] رمزاً للمضمون الجديد الذي يربط بين اتباع الطريقة الواحدة. .».

ويمضي الدكتور يوسف فضل موضحاً لأشكال الشلوخ [التشريط] المختلفة تبعاً لكل شيخ صوفي، فهناك الشلوخ ذات الثلاثة خطوط العمودية التي نسبت إلى الشيخ إدريس ود الأرباب [١٥٠٧ ـ ١٦٥٠ م] الذي أدخل الطريقة القادرية ونشرها في النيل الأزرق. وهناك شلوخ الشيخ حسن ود حسونة [١٥٦٠ ـ ١٦٦٤] وهي على هيئة (١٧١) وقد نشر عقائد القادرية الجيلانية بين قبائل الجعليين والبطاحين. ثم هناك شلوخ الشيخ أحمد الطيب البشير الجموعي [١١٥٥ ـ ١٧٤٢] وهي على هيئة سلم ذي درجتين أو درجة [H. #]، وقد انتشر هذا الشلخ بين معتنقي الطريقة السمانية ـ نسبة إلى الشيخ عبد الكريم السماني ـ التي ينتسب إليها الشيخ أحمد الطيب المعرّف في السودان بقريته (أم مرّح)، ومعظم الأتباع من قبائل الحلاويين والكواهلة والجموعية. ثم هناك الشلخ على هيئة (T) والذي يشرط به أتباع الشيخ العبيد ود بدر [١٨١٠ ـ ١٨٨٤] وهم فرع من القادرية الجيلانية.

ويوضح الدكتور يوسف «إن الشلوخ بعد أن ازدهرت في المنطقة الوسطى من حوض وادي النيل الأوسط، وهي منطقة ذات عمق تاريخي، واكتسبت مضموناً قبلياً انتقلت إلى الإقليم الواقع جنوب ديار الجعليين أو على أطرافه حيث اقتبست مضموناً دينياً يواكب روح الأخوة والود التي أشاعتها الطرق الصوفية بين مريديها. .»[١].

بالطبع لم تكن الشلوخ ظاهرة ملازمة لكل الطرق الصوفية لدى

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٧٢ ـ ٧٣) ـ كذلك الصفحات (٦٢ ـ ٧٣).

تحولها من الدائرة المحددة بالقبيلة إلى دائرة الشيخ الأوسع. غير أن هذا التحول ينبئنا بأن (الصوفية) قد نافست (القبلية) حتى في الرموز الدالة على الولاء القبلي فكادت أن تفقدها معناها بين القبائل بوضعها وتبنيها في دائرة استقطاب أكبر.

نور الدائم والثورة المتوازنة:

قد عاش السودان قبل العهد التركي ـ الخديوي مرحلة الممالك المتعددة المستقلة والتحالفات القبلية فكان يفتقر إلى المركزية الإدارية الجامعة، ولم تستطع أي من هذه الممالك ضمن مرحلة الانحدار الحضاري العربي العام ـ بناء أي قاعدة اقتصادية ـ اجتماعية متطورة تستقطب بالوحدة الكيانات الأخرى. فظلت (الصوفية) هي مركزية الاستقطاب الوحيدة الناشئة على سطح الولاءات القبلية والإقليمية، ولكنها كانت مركزية هي بدورها متعددة المواقع، فهي قد استحوذت على أكثر من قبيلة ولكنها لم تنشىء كياناً لها يستند إلى حلف القبائل الموالية بل ظلت تضعف الولاءات القبلية لمصلحتها دون أن تعطي هذه المصلحة نتائج محددة.. وبمعنى آخر لم يكن الاستقطاب الصوفي يتجه إلى بناء كيان محدد عبر إضعافه للولاء القبلي. طرح (التفكيك) في روح القبلية ولم يطرح (التركيب) البديل،. فيبقى السوداني قيد الاستحواذ بالطرفين (الصوفي والقبلي) ولكنه لم يكن (منفصماً) بينهما، فقد تآخى شيخ الطريقة مع زعيم القبيلة. ولعل هناك من الأسباب ما حال دون وصول السودانيين إلى نتائج بديلة ومحددة في علاقاتهم مع الصوفية على مستوى بناء الوحدة الوطنية واستيلاد الكيان الوطني الجامع.. فالصوفية بحكم نشوئهم على الاستلاب الغيبي الكامل لذواتهم نجدهم يهربون من السلطة والزعامة، وقد وضح هذا الموقف حين عمد الشيخ (السماني) محمد شريف نور الدائم إلى مخاطبة جمع من قادة الطرق الصوفية في السودان عارضاً عليهم عملاً موحداً لإنشاء سلطة بديلة عن الأتراك في السودان. وقد كان محمد أحمد المهدي ـ قبل الإعلان عن مهدويته ـ من حضور ذلك الحفل بحكم انتسابه لتلك الطريقة وقتها. هنا

اعترض الشيخ عبد المحمود نور الدائم [١٨٤٥ ـ ١٩١٩ م] على تلك الدعوة وكره هذا الرأي واعتبره جرياً وراء السلطة وهذا ما نهى عنه الدين وظهر الخلاف بينهم[١].

ومع رغبة الشيخ محمد شريف نور الدائم في طرد الأتراك وبناء دولة صوفية سودانية تابعة للخلافة إلا أنه كان يريدها نتيجة (إجماع) قادة الطرق الصوفية، ولهذا رفض الاستجابة لدعوة المهدي فيما بعد حين عرض عليه وضع المستشار له واعتبر أن التغيير المطلوب لا يأتي عبر ادعاء المهدوية والانفراد بالأمر. وكان يشدد على ضرورة محاربة الولاة الأتراك، وله أشعار في قسوتهم ولكن مع الإبقاء على الالتزام بمركز الخلافة العثمانية الذي يتعرض لضغط أوروبي. ولم يكن يعتبر السلطة الخديوية في السودان إلا مجرد وسيط بين السودان وتركيا، وكان يركز هجومه أكثر على وجود الإنجليز ضمن السلطة المصرية. ولهذا السبب الأخير نفاه البريطانيون من السودان إلى (جبل طارق) فحبس هناك ثلاثين شهراً ثم حددوا إقامته في القاهرة سنة ١٨٨٧ م. كان محمد شريف يعبر عن ضرورة الالتزام بإطار الخلافة الإسلامية الجامعة مع ضرورة إسناد الأمر في السودان إلى أهله بمعزل عن عسف الإدارة المصرية. وكان أيضاً يريد إبعاد الإنجليز أمثال (غردون) عن التحكم في أمور السودان.. ولم يكن موافقاً على أسلوب المهدي ولا مقولاته. ولهذا كان يرى فيه الإنجليز خطراً لا يقل عن خطر المهدي، فموقفه ذاك كان يتعارض مع كل محاولاتهم تفتيت الخلافة وإبعاد مصر عن السودان توطئة لحكمهم المباشر. وقد عرف محمد شريف كيف يوازن بين التيارات المتشابكة بحيث لا يكون الولاء للخلافة سكوتاً عن مظالم الإدارة التركية ـ المصرية.. ويشكل ذلك الموقف صورة نموذجية

---

(١) الأدب الصوفي في السودان ـ الدكتور الطاهر محمد علي البشير ـ ص (٩٦). عن تاريخ السودان ـ نعوم شقير ـ ج ٣ ـ ص (١٦٦) ـ النص وارد في الأدب الصوفي في السودان ـ ص (٩٦).

لموقف معظم السودانيين النيليين الذين رفضوا المهدية دون قبول للظلم التركي ـ المصري. بل إن بعضهم من الذين والوا المهدية لم يسلم من حملات الشك والتشكيك، فالشيخ عبد المحمود نور الدائم ـ الذي أطلعنا على موقفه من قضية الصوفي والسلطة ـ ينال على يدي الخليفة (ألفي ٢٠٠٠) جلدة بالسوط على ظهره وقد أنقذه الله من حبل مشنقة أعد له في سوق أم درمان[١].

ذلك كان السبب الأول في عدم إيجاد كيان سوداني صوفي موحد، إذ ظل قادة الطرق الصوفية يهربون من السلطة كهرب الصحيح من المجذوم. فهم بهذا الموقف وقد كادوا أن يفككوا القبلية إلا أنهم توقفوا لدى ذلك التفكيك دون امتصاصه في بديل كما طرح الشيخ محمد شريف نور الدائم، وكما ظهرت في معارضة الشيخ عبد المحمود.

أما السبب الثاني فيرجع إلى عدم وحدة الحركات الصوفية نفسها، إذ كانت تتابع الانتشارات السودانية وتتمدد معها بأكثر مما كانت تستقطبها وتستقطب نفسها في إطار موحد. مع العلم بأن كل المدارس الصوفية في السودان تنهل من مصادر واحدة ولعل (الفتوحات المكية) للشيخ الأكبر (ابن عربي) هو المصدر الأساسي لحركة التصوف في السودان ولفكرها، وآدابها وأشعارها مع الارتداد بالمدح لمؤسس الطريقة والحب الكامل للشيخ وأهل الله، وكما يستنفر حاج الماحي أئمة الصوفية للقضاء على تمساح قطع مشرع النيل على الشايقة:

يا أهل اللهِ أعقدوا النيّة	التمساح سكن الشايقية
أحمد وأحمد وأحمد شيلوا[٢]	والتمساح في راسو أديلو
شيء لله يا حسن البصري	صهيب الروم ذا النون المصري

(١) الأدب الصوفي في السودان ـ المصدر السابق ـ ص (٨٤ ـ ١٣٥).

(٢) أحمد الأولى إشارة إلى أحمد بن حنبل، وأحمد الثانية إلى أحمد البدوي، وأحمد الثالثة إلى أحمد بن إدريس.

شـــيء لله يـــا عـــبـــد الـــقـــادر ومحيي الدين البحر السادر[1]

كذلك يتوسل (السمانية) في السودان بكل أئمة التصوف بلا خلاف:

بالشيخ عبد القادر الجيلاني ومصطفى البكري ذي الإيقان
بابن الرفاعي مرفق العليل وبالدسوقي السيد الجليل
بالبدوي الفرد يا إلهي والشافعي ومالك الأواه
بأحمد وعبدك النعمان وكل حبر فاق في العرفان
وكل قطب من حماك دان فقد توسلنا بهم يا دان[2]

أما الختمية فقد توسلوا بأسماء الله الحسنى ونظموها سبكاً رائعاً في قصائدهم.

هذه العوامل مجتمعة حدّت من إيجاد دولة صوفية مركزية جامعة للشتات السوداني في وقت كانت فيه الحركات الصوفية ـ كما أوضحنا ـ هي العامل الفكري المتجاوز لعصبيات هذا الشتات وأطره المختلفة. لم يكن السودان قادراً على أن يلد هذه القوة من داخله بحكم تكونه في مرحلة الانحدار الحضاري العربي، وبحكم التضاريس المعقدة للتركيبة السودانية في مجموعها. وقد جاءت هذه القوى من خارجه وأعني بالتحديد غزو محمد علي باشا للسودان ـ وأعرف تماماً أن هذه الملاحظة تثير حساسية الكثيرين من الذين يسقطون مفهوميات الحاضر على الماضي وضمن ترسبات انعزالية معروفة ـ.

---

(١) الإشارة هنا إلى الصوفي حسن البصري المتوفى عام (١١٠ هـ) وصهيب الرومي من صحابة الرسول والصوفي ذا النون المصري المتوفى عام (٢٤٥ هـ)، والشيخ عبد القادر الجيلاني المتوفي عام (٥٦١ هـ)، ثم شيخ فلاسفة الصوفية ابن عربي المتوفى سنة (٦٣٨ هـ).

(٢) مصطفى البكري (ت ١٦٣ هـ) ـ ابن الرفاعي يقصد به أحمد الرقاعي (ت ٥٧٠ هـ) ـ وبالدسوقي إبراهيم الدسوقي (ت ٦٧٦ هـ) ـ وبالبدوي أحمد البدوي (ت ٦٧٥ هـ) ـ الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) ومالك (توفي ١٧٩ هـ) ـ وأحمد يقصد به أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ـ والنعمان يقصد به أبو حنيفة (ت ١٥٠ هـ).

لقد استطاع الغزو المصري في عام ١٨٢١ وعبر ستين عاماً أن يحدد لأول مرة شخصية الكيان السوداني الموحد التي نعرفها بشكلها الحاضر. قصد محمد علي ذلك أم لم يقصد ـ ليس هذا هو الموضوع.. المهم هي النتيجة.. فطوال الستين عاماً ترابطت أجزاء السودان ضمن إدارة مركزية اختار لها الأتراك في عام ١٨٢٣ م موقعاً في ما بين النيلين أسموه (الخرطوم) أو هكذا وجدوا الاسم قائماً ويقول البعض أنه مركب في لغة النوبة من كلمتين «كار» و«توم» وهي تعني ملتقى التوأمين، أي النيل الأبيض والأزرق.

ثم ضمت الإدارة التركية دارفور ١٨٧٤ م وجنوب السودان إلى حدود البحيرات ١٨٧٠ ـ ١٨٧٣ م، و١٨٧٤ ـ ١٨٧٩ م. وقد ارتبط ضم دارفور وبحر الغزال باسم (الزبير باشا رحمة)، أما التوسع في الأقاليم الاستوائية فقد ارتبط (بغوردون) و(صمويل بيكر).

لم تكن أهمية الفتح المصري للسودان مقتصرة على إيجاد مركزية موحدة استقطبت بالتوحيد مختلف أصقاع السودان الحالية، بل إن استحواذ مصر على السودان في ذلك الوقت (١٨٢١ ـ ١٨٨٥) قد جنب السودان بل حماه من سيطرة القوى الأوروبية المنطلقة نحوه. وكيف كان للسودان أن يحمي نفسه ـ وقتها ـ بوجه قوى أوروبية تغلغلت في إفريقيا الغربية والقرن الإفريقي ومناطق البحيرات الاستوائية في شكل شركات وأعمال تبشيرية؟ وأين للسودان وقتها ـ عدا تفككه وحروب قبائله وممالكه مع بعضها البعض ـ أن يمتلك مصادر قوة عصرية (نسبياً) تمكنه من مجابهة الاختراق المتعدد المداخل من حوله؟.

مصر حجاب لأطماع الآخرين:

قد كان (لوضع اليد) المصرية على السودان، في ظل العلاقة الإسمية بتركيا، دور حاسم في الحفاظ على شخصية السودان المعاصر وتحديد معالمه السياسية، كما كان لتلك الإدارة التركية ـ الخديوية الدور الحاسم

أيضاً في توحيد الشتات السوداني ورسم حدوده التي شملت حتى خط الاستواء جنوباً وسلطنة دارفور غرباً وثغور البحر الأحمر وتلاله شرقاً.

إن نظرة فاحصة على أوضاع الحزام الدائري الجغرافي - الاستراتيجي المحيط بالسودان في الفترة ما بين ١٨٢٠ - ١٨٩٠ من شأنها أن توضح لنا بجلاء أن سودان تلك الفترة قد كان يمكن أن يقع بسهولة في أيدي القوى الأوروبية المتغلغلة، الأمر الذي كان يهدد بتجزئته الحتمية إلى غرب يضُم إلى مناطق النفوذ الفرنسي وشرق يضُم إلى مناطق النفوذ الإيطالي وجنوب يلحق بممتلكات بريطانيا في شرق إفريقيا.. فماذا كان سيبقى من السودان؟ هذا إذا لم تُقدم بعض هذه القوى لمزيد من الاقتسام والتجزئة؟.

ففي ١٨١٦ قامت بريطانيا بتفويض من مؤتمر فيينا بضرب (إقليم) الجزائر بالقنابل ثم زحفت نحوه فرنسا فاحتلته في ٥/ ٧/ ١٨٣٠. وفي ٨/ ١٨٧٨/٧ وبموجب اتفاق مؤتمر برلين - المنعقد ما بين ٦/١٣ وإلى ١٣/ ١٨٧٨/٧ أطلقت يد فرنسا في تونس مقابل احتلال بريطانيا لقبرص.. وفي ٢٤/ ١٢/ ١٩٠٠ وبموجب اتفاق سري بين فرنسا وإيطاليا أطلقت يد فرنسا في المغرب مقابل إطلاق يد إيطاليا في ليبيا حتى أكملت احتلالها في ٥/ ١١/ ١٩٠٥، ذلك على صعيد شمال إفريقيا.

أما على صعيد غرب إفريقيا فقد استولت بريطانيا على سيراليون في ٥/ ٧/ ١٧٩٩ ثم على السنغال في ١٨٠٩ حيث أعادتها لفرنسا في ١٨١٧. وفي ١٨٢١ ضمت بريطانيا سيراليون وساحل الذهب وغامبيا تحت اسم: (المستعمرات البريطانية في إفريقيا الغربية) ثم قمعت ثورة قبائل (الأشانتي) في ١٨٢٤ - ١٨٢٧، وفي ١٨٤٢ - ١٨٤٣ تغلغل النفوذ الفرنسي في ساحل العاج، وفي ٥/ ٤/ ١٨٤٩ أعلنت فرنسا حمايتها على غينيا الفرنسية وفي ١٨٦٠ تغلغلت الشركات الألمانية في الكمرون. وفي ٦/ ٨/ ١٨٦١ استولى البريطانيون على (لاغوس)، وفي ٢٥/ ٢/ ١٨٦٣ استولى الفرنسيون على ساحل داهومي، في ٣/ ٧/ ١٨٧٤ سحق سيرجانت ولسلي البريطاني ثورة

الأشانتي الثانية واستولى على العاصمة (كوماسي). وفي ١٨٨٣ ـ ١٨٨٨ استولى الفرنسيون على أعالي النيجر من السنغال وأقاموا حصن (باماكو). وفي ١٨٨٤/٧/٥ أعلنت سواحل (توجو) تحت الحماية الألمانية ثم إعلانها على سواحل الكمرون في ١٨٨٤/٧/١٢. في مقابل ذلك أعلنت بريطانيا سيطرتها على منطقة نهر النيجر في ١٨٨٥/٦/٥. كما أعلن الإسبان سيطرتهم على غينيا الإسبانية في ١٨٨٥/١/٩ وفي ١٨٩٠ هزم الفرنسيون ملك (داهومي) وأجبروه على الاعتراف بالحماية الفرنسية. وفي ١٨٩٢ حطمت فرنسا مقاومة قبائل (الفلاني) بأعالي نهر النيجر واستولت عليه. وفي ١٨٩٣ هزمت فرنسا قبائل الطوارق واستولت على (تمبكتو). وفي ١٨٩٤/٣/١٥ وقّعت الاتفاقية الفرنسية ـ الألمانية [التي أشرنا إليها سابقاً] والتي قسمت بموجبها منطقة غرب النيل في الجنوب ما بين الدولتين حيث حصل الفرنسيون على طريق مفتوح إلى السودان لولا صراعهم مع بريطانيا وتمسك الأخيرة بحقوق مصر في السودان. وفي ١٨٩٨ ـ ١٨٩٩ نظم الفرنسيون جميع الأراضي الواقعة على طول نهر (شادي) وبحيرة تشاد المجاورة لغرب السودان ضمن رباط واحد. وفي ١٨٩٩/٣/٢١ [بعد استرجاع السودان] أبعدت بريطانيا فرنسا عن مشروعاتها لضم دارفور وبحر الغزال إلى ممتلكاتها في تشاد وأطلقت يدها في مملكة (واداي) المجاورة لدارفور فضلاً عن (بوركو) و(تيبستي) في الجانب الشرقي من إفريقيا الغربية. وإثر ذلك الاتفاق قضت فرنسا على (رباح الزبير) الذي التجأ إلى مناطق (واداي) في غرب السودان. ورباح الزبير هو أخ الزبير رحمة الذي فتح بحر الغزال ودارفور في ظل العلم الخديوي وقد قتل رباح في ١٩٠٠/٤/٢٢. ثم أسقطت بريطانيا شمال نيجيريا (كانو) و(سوكوتو) في ٢/٣ ـ ١٩٠٣/٣/١٥. وفي ١٩٠٩ ـ ١٩١١ سيطرت فرنسا نهائياً على إقليم واداي ـ في تشاد الحالية.

وطوال هذه الفترة كانت أوروبا مشغولة بالاتفاق بين عواصمها على تقسيم حدود المستعمرات الجديدة وهذا فصل يطول شرحه. أما أوضاع

إفريقيا الاستوائية وصراعات نفوذ القوى الأوروبية فيها وأثر ذلك على جنوب السودان، فقد سبق لنا أن مررنا بها في معرض بحثنا لأثر الخلافات الفرنسية ـ الإنجليزية والمعاهدات البلجيكية ـ الفرنسية على الوضع في جنوب السودان. وتعتبر أزمة (فاشودة) ـ حالياً كودوك ـ دليلاً على تعقد تلك الأوضاع.

حين لا يضحك القدر:

بالطبع لم يكن محمد علي باشا حين فكر في غزو السودان صادراً من مواقع الحرص على بلاد العبيد السود الذين استنزفهم بشرياً وطبيعياً حتى الثمالة. أتى ناهباً للزرع والضرع وباحثاً عن المعدن الثمين. وقد شق الدفتردار بحملاته الثأرية لمقتل إسماعيل باشا نيلاً آخر من الدماء: ولكن **﴿عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم﴾** فقد حفظت القبضة التركية ـ الخديوية على السودان وضعه ضمن ذلك المرعى الخصب للذئاب الأوروبية. ولم تكن مقاومة السودانيين ضمن أوضاعهم تلك لتجدي شيئاً في مقاومة الغزو الأوروبي من كل جانب خصوصاً وقد فشلت في التصدي لهم حركات أكثر قوة وتنظيماً كثورة الأمير عبد القادر في الجزائر (١٨٣٢ ـ ١٨٤٧)، وفشل ثورة قبائل الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي ضد إسبانيا (١٨٩٣ ـ ١٩٠٩) في وقت لم تستطع فيه قوى السودان مواجهة غزو أكثر تخلفاً في عام ١٨٢٠ م. ولم يكن الحفاظ على السودان بوضع اليد التركية ـ الخديوية عليه ليرجع إلى قوة تركيا ـ مصر بقدر ما رجع إلى موازنات القوى الأوروبية في (المسألة الشرقية) وعلاقات بريطانيا وفرنسا الصراعية حول النفوذ في مصر وممتلكاتها. للسودانيين ـ إذن ـ أن يحمدوا الله ويسبحوه بكرة وعشياً وإلا لنال منهم التقسيم ولخرجوا إلى عالم اليوم ضمن جنسيات شتى.

وكما كان الاحتلال التركي ـ المصري قدراً إلهياً للحفاظ على ذلك البلد ولاستيعاب ممالكه ضمن مركزية موحدة مع مد حدوده لتشمل الجنوب

ودارفور وتلال البحر الأحمر. كذلك كانت تلك الطلقة التي صرعت يوحنا في القلابات من بعد أن تحقق النصر له على جيش الأنصار بقيادة (الزاكي طمل). فلولا تلك الطلقة لوصل الثأر الحبشي إلى مشارف أم درمان. ولادّعى (يوحنا) قبل أن يدّعي (منليك) أن حدود الحبشة التاريخية تمتد إلى النيل الأبيض، ولكن: **﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾**.

إن قدراً متعالياً هو أكبر من وعي السودانيين وممارساتهم واختياراتهم يتحكم في تجربة السودان ومساره.. منذ أن اختار الله له الموقع، حيث اخترق النيل من الجنوب إلى الشمال امتدادات الصحراء الأفقية فعارضها بامتداد رأسي حامل للخضرة والحياة.. وحيث جعل من هضاب أثيوبيا مصدراً لمياه تتدافع إلى وسطه وأمطاراً وغماماً يظلل شرقه، ذلك الشرق الذي كاد أن يكون امتداداً لصحراء.. وجعل الله من كل ذلك جماعاً إفريقياً عربياً متوسطياً زنجياً سودانياً في واحة كبيرة تموج بالشتات البشري.

وكما لم يكن تاريخ السودان من قبل الأتراك يشتمل إلا على الشمال النيلي بأطرافه الغربية (ممالك الفور وتقلى والمسبعات) وبأطرافه الشرقية (تجمعات قبائل البجا) فقد جاء الأتراك ليدمجوا في هذا الشتات مناطق إفريقيا الاستوائية موحدين بذلك ـ كل إفريقيا ـ داخل السودان فجعلوا من السودان ـ في كليته ـ ساحة لكل إفريقيا. إن إفريقيا تلتقي كلها وعبر نماذجها متى التقى ابن الفور وتقلى والمسبعات والفونج والعبدلاب والهدندوة والدينكا والشلك والنوير والنوبة والجعليين.. وهؤلاء لا يلتقون في أي مكان في إفريقيا عدا السودان.. وهم يلتقون على قدر **﴿وخلق كل شيء فقدره تقديراً﴾** [سورة الفرقان/ج ١٨/ي ٢]. وصورة القدر هي اللقاء نفسه وما تمخض عنه من أهداف عاجلة وآجلة. فما هو ذلك القدر الذي وحد السودان زماناً تاريخياً وموقعاً جغرافياً؟ وما هو ذلك القدر الذي جعله جماع الشتات الإفريقي ممتداً عن كل إفريقيا في السودان وممتداً عن كل الحضارات المتوسطية والعربية في السودان..؟ إنه أشبه بدائرة تستقطب ما

حولها غرباً وشرقاً وجنوباً وشمالاً.. وهل من دائرة بمحيط وبلا مركز؟ وأين يكون المركز المستقطب لمحيط الدائرة إن لم يكن ملتقى النهرين..؟ «كار» ـ «توم» أو الخرطوم. فإذا لجأنا إلى لغة الصوفية من أهلنا في السودان فليست تلك النقطة في مركز الدائرة سوى نقطة الباء الحاوية على الأسرار الإلهية لمن ألقى السمع وهو شهيد وأخلى القلب لتجليات الحق. فما هو سر النقطة في ملتقى النهرين؟.

إن الغيب والإنسان والطبيعة يتوحدون جميعاً في فعل مندمج يحيط بالدائرة ضمن خصائصها الجغرافية والحضارية والتاريخية ويستقطبها للمركز، فإن تقلصت الدائرة وانحصرت في جزء من السودان نيلياً كان أو غربياً، جنوبياً كان أو شرقياً.. فقد السودان جدليته الجغرافية ـ التاريخية ـ وإذا اخترقت الدائرة بحذف موضع منها في الشرق أو الغرب، في الشمال أو الجنوب فقد السودان عنصراً أساسياً في خاصية جدليته القائمة على وجود المحيط وعلى استقطاب المركز للمحيط. فليس عبثاً أن يكون الجنوب الممتد إلى البحيرات الاستوائية بثقافاته وتكويناته عرقاً أساسياً في دورة السودان الدموية التي لا تكتمل دورتها إلا بوجوده. فالضرورة الغيبية ـ الإنسانية ـ الطبيعية التي حتمت وجود الغرب والشرق مع النيل حتمت أيضاً وجود الجنوب.

إن هذه الخصائص التكوينية المميزة للسودان شعباً وأرضاً وتاريخاً لا يمكنها أن تشكل (أمة سودانية) إذ أن السودان يمتد إلى أكبر من دائرته المنجذبة إلى المركز، فهو جماع إفريقيا والمتوسط بكل مظاهرهما الطبيعية والبشرية، وبكل ظواهرهما الثقافية، ممتدة إليه عبر حدوده المنفتحة عليها، فالقومية السودانية هي أصغر من السودان ولا يمكنها أن تحتويه لأنه أكبر منها.

كما أن (القومية الإفريقية) ليست جماعاً لهذه الدائرة إذ تلغي الامتداد المتوسطي بكافة محمولاته الحضارية والتاريخية، والمتوسط عنصر جذب حضاري ـ تاريخي يتنفس برئة قوية وحية داخل السودان.

كما أن (القومية العربية) ليست سوى تعبير عن تلك الرئة المتوسطية التي تداخلت بمدها وجزرها في محيط السودان ومركزه. فهي إن أرادت استلاب السودان وخصوصيته فإنما تستلب في النهاية وجودها بالذات وهنا مقتل الحركات العربية الملتزمة بالفكر المتوسطي والممتدة عنه والقانعة بالتعبير عنه وفيه وبه.

السودان كما هو:

فما هو السودان إذن؟ هذا ما تقرره جدليته.. موقفاً وتاريخاً وطبيعة، يعرف نفسه ويتعرف عليها، حين يتدامج عبر مساره ابن الشلك والدينكا والنوير والفور والنوبة والبقارة والفونج والهدندوة والأرتيقا والامرأر والجعليين والشايقية.. حين تعيش الدائرة قوة المركز وحين تتفجر الباء في ملتقى النهرين بالأسرار الإلهية المكنونة التي أخفاها الغيب ليظهرها عبر فعل الإنسان وخصائص الطبيعة في جدلية السودان وأوضاعه. وكل موقف آخر مفارق.. عروبي يرتد بوعيه إلى المتوسط.. أو إفريقي يرتد بوعيه إلى الجنوب أو الغرب أو الشرق.. أو سوداني يرتد بوعيه إلى مركزية الوسط.. إنما هو موقف يحنط الحياة ويجمد سيلان اللحظة، ويكبت قوى التفاعل، ويصادر السودان لمصلحة التجزئة والتفكيك. فنحن كما نحن أي كما شاء الله لنا غيباً وكما شاء لنا في تاريخنا الإنساني وكما شاء لنا في موقعنا الطبيعي.. إنها إرادة الله المطلقة المتداخلة مع حركة الإنسان النسبية عبر التاريخ ومع حركة الطبيعة الجبرية عبر الموقع والخصائص. إنها وحدة عميقة وفعلية تلك التي تجمع في السودان شتات الأجناس وظواهر الطبيعة المتباينة المتعددة.. إنها وحدة متمظهرة في كثرة.. تخرج بالقوة إلى الفعل، فكأنما هناك جاذب تاريخي يستلب إرادة هذا الشتات إلى وحدة فعلية.

هكذا تغنّى أبناء (الدينكا) في جنوب السودان حين ظهر (المهدي). قد تحولوا به إلى داخل الغابة، وتمثلوه داخل روحهم، وهكذا ولد المهدي هناك إبناً (لدينج):

إنه المهدي ابن دينج.

الذي من أجله سجدنا كالنمل على الأرض.

من أجل دينج ليكون لنا.

واستحضرنا روح العشيرة لتصاحب دينج.

(ودينج): هو الروح القوية المسيطرة في مفهوميات «الدينكا» الدينية[١]. منح (الدينكا) روحهم القوية وأرسلوها لتصاحب المهدي وذلك من بعد عذاب دام ثماني سنوات عرفوا فيها ذل الاسترقاق على أيدي تجار سودانيين نيليين وعلى أيدي أوروبيين وأتراك.. قد تمثلوا المهدي (دينجاً) منقذاً واستنفروا كل أرواحهم لتقف معه تماماً كما يستنفر الصوفية الأولياء. غير أنهم عادوا بعد قليل ليشيزوا إلى التركية والمهدية على السواء بأنها «الأيام التي تلف فيها العالم»[٢]. ولمعرفة السبب تكفي الإشارة إلى استرقاق قائد المهدية في الجنوب لذلك العدد الذي يربو على الثلاثمائة من قبائل (اللاتوكا) وقد كان الحبل طويلاً. ولا دراسة للتاريخ دون تجرد وموضوعية، فحظ القبائل العربية الشمالية نفسها وعلى يد جيوش محمد علي بعد إحراق إسماعيل، لم يكن أوفر حظاً من أبناء الدينكا. فقد سعى محمد علي باشا بعدد من عرب الشمال لسوق النخاسة لولا لجوء بعض قادة الصوفية لأشراف مكة استنهاضاً للوساطة. إنها قيم تخلف حكمت مسارنا التاريخي جميعاً.

المهم أن الحكم التركي ـ المصري قد أكمل دائرة وجودنا المعاصر وهيمن عليه بمركزية قوية وأكسبه وضع حماية دولية بوجه النفوذ الأوروبي المتصارع من حوله.. غير أنه كاد أن يستلب السودان لمصلحة الاتجاه المتوسطي الشمالي مرتكزاً في ذلك على الشريط النيلي الشمالي والأوسط.

---

(١) Dynamics of Identification - page 28

(٢) المصدر السابق ص (٢٩).

ولو استمر ذلك النظام لأصبح السودان جزءاً ممتداً عن مصر ومرتبطاً بها بحيث يفقد خصائصه المميزة التي صنعته تاريخياً وجغرافياً وطبيعياً. . بمعنى آخر أن تكريس السيطرة التركية ـ الخديوية كان يعني استلاب السودان نحو توجه شمالي متوسطي بطريقة تفصمه عن الانسجام مع خصائص الدائرة الجامعة لإفريقيا التي تحدثنا عنها. . ولم يكن ذلك الاستلاب ليؤدي ـ في المدى الطويل ـ إلا إلى ارتداد أطراف الدائرة في الشرق والغرب والجنوب إلى أصولها فيما وراء المحيط، أي محيط الدائرة. فالاستلاب لجزء من السودان نحو الشمال لن تقابله إلا معادلات معاكسة لاستلاب مضاد تقوم به الأطراف الأخرى. . بذلك تنحل جدلية التكوين السوداني وتتلاشى عناصره. ولعلنا نلاحظ هنا علاقة الختمية بالنظام التركي ـ الخديوي كجزء من ظاهرة الاستلاب تلك نحو الشمال المتوسطي.

لقد أدت التركية ـ الخديوية دورها في التوحيد والمركزية فكان لا بد من حد استلابها الذي سيناقض على المدى الطويل وحدة التركيب السوداني. في تلك اللحظة بالذات ظهر المهدي. . وفي تلك اللحظة بالذات ظهر في الغرب وليس في النيل المستلب للشمال.

كان على (حركة) المهدي أن تصحح معادلات جدلية التركيب السوداني، وذلك باستلاب الشمال النيلي إلى الغرب السوداني حيث تتبدى خصوصية السودان على نحو أوضح بحكم العزلة الجغرافية والتركيب شبه البدوي. . كأن (حركة) المهدي في بدايتها ومسارها كانت تقول للشمال السوداني: إلى أين يتجه بك وبالسودان الاستلاب المتوسطي خارج الدائرة؟ وكأنها كانت تقول للغرب السوداني: إلى أين تمضي بك العزلة وخصوصية الفور وتقلى والمسبعات خارج التدامج مع مركزية الدائرة؟.

لقد شدت (الحركة) المهدية الشمال إلى السودان كما نشرت الغرب فيه، فربطت بين خصوصية العزلة السودانية واستلاب المتوسط الشمالي. . وما كان للمهدية ـ وقد قدر لها هذا الدور ـ أن تنشأ في أي مكان خارج

الغرب. وما كان لها ـ وقد قدر لها هذا الدور ـ إلاّ أن تستجيب لخصائص الغرب وتتمثله كما تمثلها. وكما كان الغرب طوال المهدية يدافع عن خصوصيته عبر ممارسات الحكم الفردي ـ القبلي، كان الشمال أيضاً يدافع عن استلابه عبر توجه قياداته لمصر.. ولم ينتصر فريق على فريق، فالمطلوب أن يبقى كل منهما في حالة تجاذب مع الآخر ليحافظ كل منهما على طرف من حقيقة جدلية التكوين السوداني. وعلى أن تأتي هذه المحافظة بتحجيم مطلقها لصالح النسبي الذي ينتج عن التفاعل بين الأطراف. فكل منطقة في السودان تعبر عن بناء جدلي محدد، هو مطلق في حد ذاته ـ بتعبير مجازي ـ وبانحلال المطلق إلى النسبي يحدث التفاعل.. وهذا ما أجراه الله على يد الحركة المهدوية.. فقد جاءت لتحد من مطلق النيل الشمالي باتجاه المتوسط ولتحد من مطلق الغرب باتجاه مركبات العزلة السودانية.. وقد أنجزت المهدية دورها التاريخي المرسوم لها بتفكيك ذلك المطلق وإعادة ترتيبه عبر النسبية في إطار تدامجي.

لم يكن مطلوباً من المهدية أن توحد السودان، وأن تشكل منه (أمة قومية)، فهذا خارج مرحلتها وظرفها وطبيعة تكوينها الاجتماعي والفكري، المطلوب منها فقط استلاب الشمال من مصر لطرحه باتجاه ما بين النيلين حيث نقطة مركز الدائرة، ودون أن يكون هذا الاستلاب مطلقاً قطعياً وإلا لانتفت خاصية من خصائص التركيب الجدلي للسودان موقعاً وتاريخاً وحضارة وانتماء. كذلك لم يكن مطلوباً منها استلاب الغرب المنعزل بخصائصه السودانية لمصلحة أمة سودانية.

كان المطلوب منها ـ كما قدر لها ـ أن «تؤلف» ما بين قوى التركيب المتباينة بشدها إلى المركز، غير أن ذلك التأليف لا يأتي كفكرة مطلقة خارج بيئات التكوين الاجتماعية فيتحول إلى (وحدة) لمجرد الإرادة الذاتية. فالله تقديراً منه لأوضاع المطلق الفردي القبلي العربي في تكوين قبائل الجزيرة العربية، لم يستخدم في القرآن عبارة [«وحد» بين قلوبهم] بل

استخدم عبارة [«ألف» بين قلوبهم] والتأليف أقل درجة من التوحيد. فالعناصر (المؤلفة) هي عناصر تبقى فيها خصائص تكوينها، أما في العناصر (الموحدة) فإن خصائص التكوين المفارقة لبعضها تتلاشى وتنصهر في الوحدة. وكما لم تكن الدعوة الإسلامية (صهراً) للعرب في (وحدة) نظراً لأوضاع العرب الاجتماعية في ذلك الظرف التاريخي كذلك لم تؤد الدعوة المهدوية إلى (توحيد) الشتات السوداني بل إلى (تأليفه) ضمن حركية الدعوة نفسها. وكما ارتدت قبائل العرب من بعد (التأليف) وعرفنا في التاريخ (حروب الردة) كذلك حدث شيء مقارب في أوضاع القبائل السودانية وبالذات قبائل الغرب من بعد وفاة المهدي. وكما سحق (أبو بكر) التمرد ثم وجههم نحو (الفتح) الخارجي كذلك سحق (الخليفة) التمرد ووجههم نحو (الفتح) الخارجي فأصبح بالفعل وكما سمي (خليفة أبو بكر الصديق) باعتبار المهدي نفسه (خليفة عن رسول الله). غير أن التماثل ليس نهائياً ومطلقاً، فالرسول قد قضى فترة طويلة من الوقت في (مركز حضري) هو المدينة حيث كان يستقطب القبائل البدوية من ناحية ويحاور الفكر الديني (اليهودي والمسيحي) من ناحية أخرى. فتجربة ما قبل فتح مكة هي تجربة (استحواذ حضاري) رسولي على البدو المكيين وأشباههم، في وقت نجد فيه أن تجربة المهدي قبل فتح الخرطوم هي تجربة (استحواذ بدوي) على المناطق الأكثر تقدماً مما جعل الخلافات السودانية تتخذ شكل الفارق بين الريف البدوي [التعايشي وقبائل الغرب] والنيل الحضري [مفهوم المهدي المنتصر]. فسيطرت عوامل الصراع الاجتماعي على مسار التجربة المهدوية. أما في التجربة المحمدية فقد تجاوزت التجربة إمكانية الصراع بين مكة وحلفائها، والمدينة ومجتمعها! فزاوجت بينهما وهو الأمر الذي لم يتوفر لتجربة المهدي في السودان نتيجة الانطلاق من البادية نحو الحضر وسيطرة البادية على الحضر، مما جعل الحضر في موقف «اللاإنتماء».

ثم إن الفتح الخارجي لم يكن حلاً لمتناقضات التركيب السوداني، في وقت جاءت فيه الفتوحات الإسلامية حلاً للكثير من مشكلات القبائل

العربية. [أسوق هذه الفقرات في معرض توضيح العلاقة بين التجربة المحمدية والتجربة المهدوية حيث يعتقد البعض بتماثل التجربتين في الهجرة والفتح].

ماذا لو كرس المهدي حركته في الوسط النيلي؟ في تلك الحالة كان الوسط النيلي سيستقطب حركة المهدي لمصلحة الاستلاب الشمالي أي رفض تعسف الإدارة التركية وموظفيها البريطانيين مع الإصرار على الولاء للخليفة العثماني.. أي يظل جوهر الاستلاب خارج الجدلية التركيبية للسودان قائماً.. وأحيل القارىء هنا إلى موقف الشيخ (محمد شريف نور الدائم) وقد كان ذلك الموقف يعبر عن (الممكن) الذي يستطيع المركز النيلي المناداة به وفعله.. أي التمرد على الأوضاع المحلية (الإدارية) مع الإبقاء على الارتباط بالشمال، وهو استلاب خطير يؤدي ـ كما ذكرنا ـ إلى تفكك قوى المحيط السوداني. لذلك قدر الله الأمر ليأتي متناسقاً مع جدلية التركيب السوداني في مصيرها ومستقبلها.

لم يكن الغيب الإلهي ليستلب الواقع وعناصر حركته.. فالجدلية الكونية هي جدلية غيب وإنسان وطبيعة.. لذلك بقيت التجربة المهدوية في حدود ظرفها التاريخي كقوة (تأليفية) بين عناصر الشتات السوداني، وهي عناصر لم تستطع الحركة الصوفية مع تجاوزها للأطر القبلية أن تمضي بها إلى وحدة بديلة ـ كما لم تستطع المركزية التركية ـ الخديوية أن تفرض عليها وحدة تفاعلية بل حددت إطارها فقط فجاءت المهدية لتحد من الاستلابين ضمن دائرة تأليفية..

المهدية الصوفية والمركزية:

فالمهدية ظاهرة تعبر عن النتائج الجدلية لمرحلتين في تطور السودان التاريخي.. مرحلة الصوفية التي حدت من القبلية [دون أن تتجاوزها] طوال قرون الفونج والعبدلاّب الثلاثة (١٥٠٥ ـ ١٨٢٠).. ومرحلة التركية التي أحاطت بالدائرة وأوجدت المركزية [دون أن تطرحها في إطار خاص بجدلية

السودان]. فالمهدية امتصت عن المرحلة الأولى تجاوز الصوفية للقبلية، وامتصت عن المرحلة الثانية المركزية، غير أن ذلك الامتصاص قد جاء محكوماً بقدرات الفكر المهدوي نفسه من ناحية وبإمكانيات التعارض والتدامج في بناء الواقع نفسه من ناحية أخرى، وبمعنى آخر جاء محكوماً بالكيفية التي أسقطت عليها المرحلتان (السنارية) و(التركية) صورتهما على الواقع. فالمهدية حلت مشكلة العلاقة الصوفية ـ القبلية لمصلحة هيمنة الصوفية على القبلية، كما حلت أشكال الاستلاب المركزي التركي للسودان لمصلحة مركزية سودانية، غير أن تجربة المهدية وقد استوت كقيادة (أ) صوفية (ب) مركزية (ج) سودانية، إلا أنها قد حُكمت بتمثلات الإطار السوداني لها، فالمهدي في الغرب هو (المهدي المنتظر) وهو في الجنوب (المهدي دينج) وهو في الشمال النيلي والأوسط والشرق (المهدي المنتصر). وتعني هذه التمثلات المختلفة أشكالاً مختلفة لنظرات الواقع السوداني للحركة. وهذه النظرات تجسد بدورها نوعية ذلك الواقع.. غير أن مفهوم المهدي المنتظر لم يستقر في الغرب نفسه من بعد الردة إلا في حيز محدود. كما أن مفهوم المهدي المنتصر تقلص في الشمال النيلي والأوسط بضغط الحكم الفردي ـ القبلي للتعايشي.. كذلك لم يستقر مفهوم المهدي دينج في الجنوب تحت ضغط احتجاجات الاسترقاق في مناطق (الدينكا) و(اللاتوكا) وطلبات الخليفة المتزايدة من (الذرة) التي أرهقت (الشلك).

لا يعني ذلك أن (حركة) المهدية قد انتهت بموت المهدي، إذ أن الأمر لم يكن متعلقاً بالوعي الذاتي للخليفة التعايشي بمقدار ما تعلق بمحركات التجربة الموضوعية في الواقع. وقد تلخصت مهمة تلك المحركات في وضع أطر التكوين بتوجهاته المختلفة في السودان ضمن حيّز التفاعل مع بعضها. وهو تفاعل أدى بها لإبراز مواقفها ضمن العموم المتدامج ببعضه، عوضاً عن انعزال كل إقليم بجذوره ضمن مركزية إدارية تركية فوقية. فالمرحلة المهدوية لم تحقق وحدة فكرية بدليل التمثلات

الثلاث المختلفة للمهدي نفسه. كما أنها لم توحد بين قوى السودان بدليل صراعات هذه القوى مع بعضها البعض وعودتها إلى قاع تكوينها.. فالشمال النيلي والأوسط يبحث عن قدر جديد متطلعاً إلى مصر من بعد أن تطلع إلى المهدي (المنتصر). والجنوب يمضغ آلامه شعراً وقصصاً من بعد أن فارقت روح دينج القوية المهدي (دينج). أما قبائل الغرب نفسها فقد أصبحت المهدية المنتظرة هي هجرة (الديار) إلى أم درمان تحت طائلة عقوبات الخليفة.

لقد أدت المهدية دورها التاريخي بأن جعلت هذا الكل يتفاعل ببعضه.. يجري حواراته على نحو مكشوف مع بعضه البعض. هكذا حطمت المهدية (حواجز العزلة) فاستلبت إلى سودانية الغرب تطلعية الشمال إلى مصر. واستلبت إلى الشمال عزلة الغرب وامتدت إلى الجنوب والشرق.. وهي في فعلها ومسارها خطوة تاريخية متقدمة على مستوى استكمال البناء الجدلي للسودان عبر كل الخصائص المذكورة.

ما كان يمكن لذلك التحرك المهدوي إلا أن يأتي صوفياً باعتبار الصوفية هي العامل الوحيد الذي يتجاوز أطر القبلية منذ أن أكّدت عليها التجربة السنارية وما قبلها وكرستها لهذا الدور.

وما كان لذلك التحرك المهدوي إلا أن يأتي من مناطق العزلة في الغرب ليسترد إلى داخل السودان ذلك التطلع الشمالي النيلي الذي مضى خارجه وليفك عن غرب السودان ـ في نفس الوقت ـ إسار العزلة. فلو جاء التحرك المهدوي في إطار الشمال النيلي كما أراد له الشيخ محمد شريف نور الدائم فما كان سيؤدي إلا إلى دفع الشمال النيلي نهائياً نحو مصر فيخرج عن جدلية التركيب السوداني.. وبسبب من ذلك سترتد الأطراف إلى امتداداتها خارج الدائرة السودانية.. إذن لاستقطب الفور الغرب حيث يسقط هو ومملكة (ودّاي) في أيدي الفرنسيين ولاستقطب الجنوب بعضه ليسقط في يد البريطانيين ملحقاً بيوغندة وكينيا ولاقتطعت إيطاليا شرق السودان.

وكما ورثت المهدية (صوفيتها) عن الاختيار التاريخي السوداني الضارب بجذوره في عهد الانحدار الحضاري العربي وفي المرحلة السنارية وما قبلها. كذلك ورثت المهدية (مركزيتها) عن الإدارة التركية - الخديوية التي حددت لها (عفوياً) مسرح نشاطها. وهكذا نجد المهدية لا تسارع إلى نشر دعوتها في سلطنة (ودّاي) الإسلامية المجاورة لمناطق الفور في غرب السودان من بعد قضائها على المهدي ابن شجرة الجميزة، بل تعود راجعة إلى (حدود) السودان. كأنها في (الباطن) متقيدة بها. وهكذا نجدها تنسحب من أرض أثيوبيا ولا تستقر بها، ثم لا تعود تفكر في مصر بعد هزيمة (النجومي).

ولا ينتهي بنا الأمر في هذه الحدود. فمن بعد انهيار التجربة المهدوية - بعد استكمال دورها على الصعيد السوداني - نجد أن ظروفاً تكتيكية معينة في لعبة موازين القوى الأوروبية في المستعمرات تفرض على بريطانيا التخلي عن غزو السودان من الجنوب. فلو لم يحدث ذلك لتخلت بريطانيا عن كل المنطقة غرب النيل لفرنسا لتسيطر هي على المنطقة شرق النيل وما بين النهرين، ولأعطت المنطقة من شمال عطبرة لمصر وهكذا يرتد الغرب لإفريقيا الغربية مصدر تكوينه ويرتد الجنوب لمناطق البحيرات والشمال لمصر، فتنهار جدلية التركيب السوداني برمتها. وهناك من الشواهد ما يدلنا أن الخطة قد وضعت على هذا الأساس، وقد شرحنا جوانب منها على الصفحات السابقة. غير أن ذلك القدر الغيبي يحمل بريطانيا ويرغمها على الفتح من الشمال أي عبر مصر وذلك تحت ضغط التقدم الفرنسي في الجنوب وقفل بلجيكا لمحور (اللادو) الرابط بين الجنوب والبحيرات حيث المراكز البريطانية في شرق إفريقيا الاستوائية. فتضطر بريطانيا إلى العبور من خلال الشمال.. ثم تناور لتجعل الاسترجاع قاصراً على مديرية دنقلة في الشمال فقط كما أمرت برقية لندن لكتشنر ولكن التقدم يفرض نفسه ليشمل السودان كله.

ولم تتدخل يد القدر في ذلك فقط إذ يحمل عنصر الاحتلال من

الشمال حتمية الوجود المصري في السودان من جديد وذلك ليعادل كفة بريطانيا التي خططت من قبل الفتح (الإخلاء) ومن بعد الفتح (١٨٩٨) لعزل السودان عن مصر. بما يعني القضاء على توجهات الشمال والوسط النيلي وشرق السودان. بذلك حفظ الله على السودان وله، جدلية التركيب، وحال دون تفكك عناصر الدائرة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً.

المهدية والقوى الثلاث:

خلال الستين عاماً من الاحتلال الإنجليزي ـ المصري، تمظهرت الأشكال الثلاثة التي انبثقت كتعبير عن عناصر التركيب الجدلي في إطار الدائرة السودانية.. تمظهرت في حركات ثلاث.. فالقوى النيلية الشمالية والوسطية وقوى الشرق التي اتخذت تجاه المهدي مفهومية المهدي (المنتصر) ثم ارتدت عنه في عهد الخليفة بالتطلع إلى مصر أصبحت هي قوى (وحدة وادي النيل)... والقوى الجنوبية الاستوائية التي اتخذت تجاه المهدي مفهومية (المهدي دينج) ثم ارتدت تحت ضغط الاسترقاق في عهد الخليفة أصبحت هي قوى (الجنوب المطالب بحقوقه المتميزة عن الشمال وأحزابه ذات الأهداف المتماثلة ـ سانو ـ جبهة الجنوب).. والقوى السودانية الغربية التي اتخذت تجاه المهدي مفهومية (المهدي المنتظر) أصبحت هي قوى (السودان للسودانيين). وهكذا تمظهرت هذه الجذور من جديد ولكن في إطار سوداني متآلف ومحاور لبعضه.. تارة بالعنف وتارة بالقول اللين. تارة بالديمقراطية البرلمانية، وتارة بالقيادة العسكرية. وحين نمضي إلى أعمق من ذلك نجد أن وحدة وادي النيل لم تكن إلا ذلك الاستلاب المصري القديم لشمال السودان ووسطه وشرقه. وإن دعوة السودان للسودانيين ليست سوى التعبير عن روح العزلة الاجتماعية والفكرية في غرب السودان. وإن حركات الجنوب ليست سوى ذلك الاستلاب الإفريقي الاستوائي لقبائل الجنوب.

وما كان يمكن أن تمضي جدلية التركيب الدائري للسودان في مسارها

التطوري التاريخي لو لم يأت الفتح الإنجليزي ـ المصري (ثنائياً). فعودة مصر منفردة لم تكن تعني سوى تحالف ما بين الإدارة المصرية الجديدة وعناصر النيل الشمالي والأوسط وفي شرق السودان ـ ضد ـ قبائل الغرب، مما يعني صراعاً إقليمياً تغذيه الدول الأوروبية المحيطة لصالح انفصال الغرب عن السودان، المحكوم بالتحالف المصري ـ النيلي. وفي أفضل الأحوال كان التذمر في الغرب ـ بحكم تاريخه الذي ينظر إليه المصريون بطريقة سلبية ـ سيؤدي إلى فواجع تعوق تطور السودان ووحدة جدليته. فوجود البريطانيين مع المصريين كان يعني (تحجيم) التحالف المصري ـ النيلي بوجه الغرب السوداني. وما دعوة (وحدة وادي النيل) إلا شكلاً من أشكال ذلك التحالف الذي يعني استلاب مصر لشمال السودان ووسطه وشرقه بما يخل بجدلية التركيب.

وبوجود بريطانيا استطاع الغرب السوداني أن يطرح دعوة (السودان للسودانيين) باعتبارها المعادل السوداني في جدلية التركيب لدعوة وحدة وادي النيل. وبوجود عنصري المعادلة (وحدة وادي النيل ـ ضد ـ السودان للسودانيين) لم تربح مصر ولم تربح بريطانيا بل ربح السودان فقط.

فدعوة (وحدة وادي النيل) ليست بدعة (اتحادية) بل هي تعبير عن جذر تاريخي موضوعي في تركيبة السودان ونزعته المتوسطية، فكان طبيعياً أن تحاول السياسة المصرية استثمارها لصالح إلحاق السودان بها بمنطق التبعية. فما كان رجال تلك الدعوة في السودان يعبرون عن عمالة لمصر بقدر ما كانوا يعبرون عن (وعي جزئي) لموقفهم الخاص في إطار عمومية التركيبة السودانية. وكذلك رجال دعوة «السودان للسودانيين» فما كانوا يعبرون عن عمالة لبريطانيا بقدر ما كانوا يعبرون عن (وعي جزئي) لموقعهم الخاص في إطار عمومية التركيب السوداني ـ وبحكم الضرورة والطبيعة وجدت مصر ـ في إطار وحدة وادي النيل ـ كما وجدت بريطانيا ـ في إطار السودان للسودانيين ـ بعضاً من العملاء المباشرين، حيث أغرى البعض

«ذهب المعز» وأغرى البعض الآخر سهرات «التايمز». وقد خسر هذا البعض وربح السودان. أما الجنوب فقد ظل هو الحلقة الأكثر حساسية في أوضاع التركيبة الجدلية الدائرية في السودان وقد قبض الكل أنفاسه حين كان يصارع في سبيل الانفصال.

لقد برزت هذه القوى الثلاث: (أ) وحدة وادي النيل ـ (ب) السودان للسودانيين ـ (ج) انفصالية الجنوب، كتعبير عن جدلية التركيب السوداني. وقد تمظهرت جميعها ضمن أشكال مختلفة في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري (١٨٩٨ ـ ١٩٥٦) غير أنها قد حملت ضمن أشكالها تلك محتوى تطورياً هاماً، فالشكل هنا يتجاوز (القبلية) باتجاه (الإقليمية). غير أن هذه الإقليمية لم تكن تمتلك قدرات التكريس الكامل لجذورها ومواقفها الذاتية.. لماذا؟.

قد لاحظنا كيف أن الحركات الصوفية قد لعبت دوراً كبيراً في إضعاف الولاء القبلي في مرحلة الفونج ـ العبدلاب وما قبلها، حدت منها ولكن لم تصفّها.. إن نفس الوضع ينسحب على علاقة الصوفية بالولاء الإقليمي الذي كونته ضمن الأطر الثلاثة الظروف التاريخية المعينة التي تحدثنا عنها.

فطائفة الختمية قد شملت معظم ما بين النيلين وشمال السودان وشرقه فوحدت بين إقليمين أساسيين تحت قيادتها.. قبائل البجا في شرق السودان، والقبائل النيلية العربية في الشمال والوسط.. أصبحت القيادة الصوفية هنا، وهي البيت الختمي، قيادة متسامية على الإقليمية والقبلية.. يأتي نواب لشرق والشمال والوسط على اختلاف قبائلهم وأقاليمهم لاتخاذ موقف سياسي موحد. وكذلك قيادة الأنصار تصبح قيادة متسامية على الولاءات القبلية والإقليمية فيجتمع نوابها من شتى القبائل والأقاليم لاتخاذ موقف سياسي موحد.. أما الجنوب فقد بدأ تجاوز أخطر ما لديه وهو القبلية لصالح الوحدة الإقليمية حيث يجتمع ابن (الدينكا) و(الشلك) و(النوير)

و(الزاندي) و(اللاتوكا) وغيرهم لتحديد موقف سياسي موحد ضمن (كتلة الجنوب).

بالطبع لم تتلاش هذه الولاءات القبلية والإقليمية وقد استخدمتها القيادات الطائفية نفسها، ولكن كحدود إدارية لنشاطها التنظيمي دون أن تمنحها فرصة التعبير الكاملة عن نفسها. غير أن الخطر قد مثل باشتداد صراعات هذه القوى الثلاث فيما بينها.. فحين أصرت كل واحدة من هذه القوى الثلاث على فرض مطلقها على الحركة السياسية الكلية في السودان، ومضت لتهشيم بعضها، فقد بحثت كل القوى عن نقاط الضعف في القوى الأخرى، ومدت إلى ذلك الضعف أسباب القوة أو أمدته بأسباب القوة. فحركة الأنصار مستندة إلى النفوذ البريطاني تعمل بكل قوتها على إحياء تكتل إقليمي في شرق السودان عرف باسم (مؤتمر البجا). وبالرغم من أن (مؤتمر البجا) كان ينزع نحو إجراءات إصلاحية مستقطباً معظم مثقفي قبائل البجا وعلى رأسهم المؤسس نفسه الدكتور (طه بليه)، إلا أنه قد حظي بمساندة قوى الأنصار والبريطانيين لأهداف غير أهدافه أي لتمزيق قاعدة الختمية عبر تكريس النزعة الإصلاحية ضمن إطار إقليمي وقد حضر (عبد الله خليل) رئيس الوزراء عن الأنصار [٥٦ ـ ١٩٥٨] أحد أهم اجتماعات مؤتمر البجا في مدينة بورتسودان.

كما حيا الحزب الشيوعي السوداني ذلك المؤتمر بدعوى التأييد لنهجه الإصلاحي وضمن منطق الحزب الشيوعي السوداني القائل بأن السودان «بلد متعددة [القوميات]..».

في نفس الوقت عمد الشمال في شكل حكوماته العسكرية والبرلمانية لاختراق تكتل الجنوبيين عبر التعامل مع القيادات القبلية لوضعها في مواجهة إقليمية المثقفين الداعين للفدرالية أو الانفصال.. وكمثال على ذلك محاولة حكومة عبود [٥٨ ـ ١٩٦٤] استخدام زعيم قبائل (دينكا ـ نجوك) وهو الزعيم (دينج ماجوك) لمواجهة قوات (الإنيانا) في عام ١٩٦٥، وذلك إثر

التحاق أعداد ضخمة من أبناء قبيلة الدينكا بحركة المقاومة. وقد جاء الجيش السوداني وحظي بمساندة الزعيم (دينج ماجوك) غير أن الزعيم سرعان ما اكتشف أن المساندة قد تحولت إلى نوع من (الاحتلال) وقد أثر هذا في نفسه كثيراً[1]. وقد مارس الشمال بالفعل سياسة احتواء زعماء القبائل لضرب التجمع الإقليمي الانفصالي غير أنه عاد في مؤتمر المائدة المستديرة المنعقد في الخرطوم بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٦ وفي مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٧٢ للتعامل المباشر مع قادة المقاومة الجنوبيين. وقد عُقد مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم بين قادة الشمال والجنوب كندوة شعبية غير رسمية بالرغم من افتتاح السيد إسماعيل الأزهري لها. كما وتمت لقاءات أديس أبابا بناءً على نصيحة (آبيل آلير) نائب رئيس الجمهورية جعفر النميري.

للأسف.. كان لعدم التفهم الصحيح لأوضاع الجنوب من قبل القيادات الشمالية.. وعدم التفهم الصحيح لأوضاع الشمال وتركيبته من قبل القيادات الجنوبية، دوراً سلبياً في استمرار نزيف الدم. وليس هنا مجال تفصيل لبعض المسائل التي ادخرها للصفحات القادمة، غير أن ما يهمني هنا التأكيد على الكيفية التي مارست بها قيادات الشمال اختراق إقليمية الجنوب بتفجير ولاءاته القبلية والاستناد عليها. بل إن صراعات قيادات الشمال السياسية فيما بينها قد أدى بها إلى تحالفات جانبية لم تكن خالية من الأسس القبلية من الجنوب كعلاقة (حزب الأمة) بـ(سانو) وعلاقة (حزب الشعب) بـ(جبهة الجنوب).

وكما عمد حزب الأمة لاستغلال النمو الإقليمي وتكريسه في تركيبة حزب الشعب أو الختمية في شكل التأييد لمؤتمر البجا، فقد لجأ حزب الشعب (الختمية) إلى مد الجسور لبعض قبائل الغرب في معرض تناقضاتها وقد حاولوا استغلال صراع المعالية والرزيقات في الغرب وتحولت صحافة

---

(١) المصدر السابق - ص (٦١ - ٦٢) - Dynamics of Identification.

حزب الشعب إلى الدفاع عن (حقوق المعالية القبلية) ضد الرزيقات، وذلك بهدف تفتيت قاعدة الأنصار على أساس قبلي. كما عمد حزب الشعب أيضاً لإحياء خلاف قديم بين أحفاد الخليفة عبد الله التعايشي وقيادة الأنصار الدينية من أبناء المهدي.

لم يستطع الوعي السوداني أن يربط ما بين هذه القوى الثلاث (الختمية) - (الأنصار) - (الجنوبيين) التي تجسد دلالات تاريخية وموضوعية في جدلية تركيبه، وذلك لأن هذا «الوعي السوداني» لم يكن قد انكشف على «جدلية تكوينه في الواقع» فأصبح التاريخ بالنسبة له لحظات تنتهي مهمتها في حدود ما أعطته له من موقع.. من مركز.. طائفي أو سياسي. ودون أن يبصر نفسه (لحظة) في مسار التاريخ متدامجة بلحظات أخرى في مسار التوحيد الكامل أو الاستقطاب الكامل لمحيط الدائرة المنفتحة على الكل شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً باتجاه نقطة المركز. فعوضاً عن اكتشاف حتمية التوحد الجدلي لهذه القوى الثلاث، فقد اكتفى كل منهم بأن يرى في التاريخ ما يبرر (حقيقته) هو وأن يفعل في الحاضر بما يؤكد (ذاته) فانقلبوا باتجاه الجدلية إلى نقيضها تماماً، فاستقطبت القاهرة جزءاً واستقطبت لندن جزءاً وتاه الجنوب بين الاثنتين، فصرخ في النهاية محاولة تأكيد ذاته.

ظل السودان تائهاً يبحث عن الوعي الذي ينفذ إلى جدلية الواقع ليطرح أمامه تكوينه ومساره وحتمياته.. غير أن ذلك الوعي كان يولد ببطء شديد. ويدفع السودانيون عوض ذلك ثمناً فادحاً. غير أن كف القدر ظلت تحمل تجاربهم وتنظرها حتى ضمن أقسى الأوضاع ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم**﴾.

فكيف سارت جدلية القوى الثلاث؟ وكيف أصبحت الثلاث أربعاً وخمساً؟ وكيف تعاملت مع اتجاه التطور في السودان وأين نقف الآن؟ وما هي الأزمة؟ وما هو المخرج..؟.

وكيف تمتد يد الله الحانية عبر (ذاتية) الإنسان (وجبرية) الطبيعة لتفجر تلك النقطة الحافلة بالأسرار لدى ملتقى النهرين؟.



بريطانيا والقوى الثلاث



في يوليو ١٨٩٨ ارتفع علمان على سارية القصر الذي قتل فيه غردون بالخرطوم. أحدهما أخضر اللون بهلال ونجمة كتعبير عن رموز قديمة عرف بها الشرق، ذلك كان العلم المصري. وثانيهما جملة من الخطوط الحمراء أشبه للرائي من على بعد ببيت العنكبوت، ذلك كان العلم البريطاني. ثم ما لبث العنكبوت أن عمد إلى اصطياد الهلال حين أبرم في ١٩ يناير ١٨٩٩ كل من اللورد كرومر[١] وبطرس غالي باشا[٢] اتفاقية (الحكم الثنائي) بين إنجلترا ومصر لإدارة ما عرف وقتها بـ (السودان الإنجليزي ـ المصري).

عكست تلك الاتفاقية صورة واضحة لنوايا الإنجليز ونظرتهم إلى وضعهم في السودان. فبريطانيا وقد أجبرت نتيجة الأوضاع الدولية التي ذكرناها على فتح السودان من الشمال ومتكئة في وجه خصومها على حقوق مصر، كانت ترتب أوضاعها في الحقيقة على تصفية نفوذ مصر والانفراد بحكم السودان وقد اتبعت لذلك مناورات عدة كان أولها صيغة الاتفاقية نفسها.

---

(١) اللورد كرومر: هو أفلن بيرنج (١٨٤١ ـ ١٩١٧) إداري ودبلوماسي بريطاني. عين ضابطاً عام ١٨٥٨ وبعد عدة مناصب في الجزر الآيونية والهند أرسل إلى مصر كمندوب عن بريطانيا في صندوق الدين الذي ألف لمراقبة سياسة الخديوي إسماعيل المالية. اختارته بريطانيا في ١٨٨٣ وبعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ ليكون (الوكيل البريطاني والقنصل العام بمصر) بدرجة وزير مفوض في السلك الدبلوماسي. ومنذ ذلك الحين حتى استقالته في عام ١٩٠٧ كان الحاكم الفعلي لمصر والسودان. وهو الذي أمر بإخلاء السودان ثم استرجاعه. تُرجم له كتاب (بريطانيا في السودان ـ ١٩٦٠ ـ القاهرة) ويحتوي على الرسائل المتبادلة بينه وبين غردون من جهة وكبار المسؤولين في بريطانيا من جهة أخرى.

(٢) وزير خارجية مصر في عام ١٨٩٤ وقد اغتاله الشاب المصري إبراهيم الورداني في عام ١٩١٠. وذلك بعد أن عيّنه الخديوي عباس الثاني رئيساً للوزراء في ١٩٠٨/١١/١٢.

فالاتفاق يعتبر السودان شخصية دولية (منفصلة عن مصر)، وبالرغم من النص على حقوق الخديوية في السودان، إلا أنه قد نسخ عملياً بنص آخر حول حقوق بريطانيا المكتسبة بالفتح. ثم وضعت السلطة بكاملها مدنية وعسكرية بيد حاكم عام بريطاني (تقرره) بريطانيا و (يعينه) الخديوي، أو بالأحرى يوافق على تسميته. وقد نجمت عن ذلك الاتفاق معارضة سودانية ـ مصرية تمثلت في موقف الفرقة السودانية في أم درمان التي بادرت بالعصيان، الأمر الذي اعتبره البريطانيون ـ وقتها ـ تحريضاً مصرياً. وقد أُعلن في نفس اليوم تعيين كتشنر حاكماً عاماً للسودان الإنجليزي ـ المصري.

كانت سياسة اليد العليا البريطانية قد تقررت سلفاً وقبل توقيع اتفاق يناير ١٨٩٩ وذلك حين أطلع لورد كرومر السلطات المصرية على فحوى رسالة وردته من رئيس وزراء بريطانيا سالسبري في ٢ أغسطس ١٨٩٨ ـ أي بعد شهر من رفع العلمين في الخرطوم ـ وقد نصت تلك الرسالة على ضرورة التعامل مع بريطانيا كشريك أكثر امتيازاً في تركة السودان:

«عليك أن توضح للخديوي ووزرائه بأن حكومة جلالة الملكة لها الكلمة الحاسمة في كل الشؤون التي تتعلق بالسودان كما أنها ترى ضرورة انصياع الحكومة المصرية لما تراه بريطانيا بصدد السودان..»[1].

شرعت بريطانيا على الفور في تنفيذها لمخطط عزل مصر واحتواء السودان غير إنه كان لا بد لها من أن تتعامل مع خارطة سياسية شديدة التعقيد.. فهناك الحركة المهدية وذيولها المعادية لكتشنر وللمصريين على حد سواء. وهناك الختمية الموالون لمصر والذين أيّد زعيمهم السيد علي الميرغني الجيش الفاتح للسودان تماماً كما سبق لأحد زعمائهم وهو السيد (محمد سر الختم) اصطحاب حملة (جراهام) إلى سواكن.

ثم هناك عدم الاستقرار الذي عاشته السلطة البريطانية طوال العشر

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٥٠ ـ ٥١) L. A. Fabunmi 8.

سنوات الأولى من فتح السودان. ففي ١/٣/١٩٠٠ بعث (ونجت)[1] بتقرير إلى (كرومر) حول القبض على تجمع صوفي مناوىء يقوده الفكي[2] (علي عبد الكريم) مما أدى إلى القبض عليه وعلى عشرين من أتباعه ونفيهم إلى (حلفا) في شمال السودان. وفي يوليو ١٩٠١ اتهم الشيخ (عبد المحمود ود نور الدائم) وأتباعه بالتحضير لثورة في الجزيرة وقد اعتقل وعدد من مشايخ الطرق الصوفية ثم أطلق سراحهم بعد أسابيع. وفي أغسطس ١٩٠١ كان (مجلس العلماء) يحقق في صحة معلومات حول ثورة دينية يزمع القيام بها أحد أنصار المهدية السابقين وهو الشيخ (مهداوي عبد الرحمن). وفي عام ١٩٠٣ ادعى الفكي (البرناوي) محمد الأمين بأنه (مهدي جديد) وقد قبض عليه وعلى أتباعه في ١٢/٩/١٩٠٣ وشنق علناً في مدينة (الأبيض). وفي رسالة بعثها (ونجت) إلى (كرومر) في ١١/١٠/١٩٠٣ أكّد على أن حركة المهدي الجديد ـ لو لم يقض عليها في وقتها ـ لاستقطبت عدداً لا يستهان به من قبائل الغرب. وفي ١٩٠٤ أعلن شخص يدعى (محمد آدم) في سهول الجزيرة الوسطى بمنطقة (سنجة) أنه (نبي الله عيسى) وقد قتل في ثورته تلك (المأمور) المصري ثم ما لبث هو وبعض أنصاره أن أعدموا بأمر من ونجت.

مضى عام ١٩٠٥ دون (نبوات) أو (مهدويات) غير أن تفاؤل ونجت لم يستمر طويلاً فقد ظهر (عيسوان) دفعة واحدة في نهاية العام الذي يليه. أحدهما في مدينة (القضارف) والثاني في مدينة (واد مدني) وقد تم إعدام الثاني في الخرطوم والأول في حلفا. ثم ظهرت مقاومة عنيفة وجادة قادها في ٢ إبريل ١٩٠٨ (عبد القادر محمد إمام ود حبوبة) في منطقة (المسلمية)

---

(١) عين ريجنالد ونجت حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصري في السودان بتاريخ ٢٩/١٢/١٨٩٩ خلفاً لكتشنر الذي عين رئيساً لأركان القوات البريطانية في حرب (البوير)، وقد ظل ونجت في ذلك المنصب إلى عام ١٩١٦.

(٢) الفكي ـ تحريف كلمة فقيه.

الواقعة في مديرية النيل الأزرق، وقد بدأت بقتل الثوار لمفتش بريطاني ومأمور مصري، ولم تتمكن الحكومة من تطويقها إلا بعد استخدامها لعشر من السرايا، وبعد قتل (٣٦) ثائراً. ثم إعدام (ود حبوبة) واثني عشر من أتباعه، بعد أن ألقى عليهم القبض السكان أنفسهم خوفاً من الإجراءات الحكومية الانتقامية وذلك في ١٩٠٨/٤/٤. وبعد عامين ادعى أحدهم في منطقة الشنابلة في النيل الأبيض أنه أيضاً (نبي الله عيسى) وقد أسفرت الحملة عن جرحه وقتل ابنه ثم ما لبث أن مات متأثراً بجراحه. ثم نشبت ثورة دينية قادها (فكي) في (بربر) بتاريخ أغسطس عام ١٩١٠ وذهب عمدة البلد ضحية لها.

ثم كان على بريطانيا أن تواجه مخاطر أخرى، وتتعلق القصة هنا بهجرة بعض القبائل (الفلاتة) أو (التكارير) من غرب إفريقيا. فإثر معركة (بورمي) في عام ١٩٠٣ واستيلاء البريطانيين على شمال نيجيريا وسقوط (كانو) و (سكوتو) فقد تدفق (٢٥,٠٠٠) من أبناء قبائل (الفلاني) إلى السودان. وقد خصصت لهم الحكومة مناطق استقرار في النيل الأزرق مع إسناد سلطة الإشراف عليهم لزعيمهم (ماي وارنو) و (أحمدو نيسان).

من بين هؤلاء أعلن (نجم الدين) في ١٩١٠/١١/١١ أنه (المهدي المنتظر) وقد اتخذ من منطقة (الشيخ طلحة) قاعدة له. وبعد مطاردات عديدة تم القضاء عليه بعد هروبه إلى (كسلا) في عام ١٩١٤. وفي نفس العام أعلن في مدينة أم درمان (أحمد عمر الفلاني) نفسه (نبي الله عيسى) وتحرك مع أتباعه إلى (جبل قدير) في غرب السودان، وأرسل أتباعه لكل قبائل الفلاتة المهاجرة لمبايعته واللحاق به وقد قبض عليه أخيراً مع (٣١) من أنصاره. . وفي إبريل ١٩١٢ ادعى فكي تونسي الأصل بأنه المهدي واتجه إلى جبل قدير حيث تم اعتقاله، وفي نفس العام بدأ فكي (ليبي) محاولات لدعوة جديدة فتم ترحيله.

انشغلت الإدارة البريطانية طويلاً بأولئك الأنبياء والمهديين الذين

أنجبتهم أرض السودان بخصوبة فائقة. غير أن تلك الأحداث لم تكن لتشغل بريطانيا نهائياً عن تنفيذ خطتها للانفراد بالسودان وتصفية النفوذ المصري.. غير أنها في غمار تلك الأحداث قد بدأت تخشى من أي علاقة بالحركات الصوفية.

القبيلة في مواجهة التصوف:

هنا شرعت بريطانيا في إيجاد وتقوية ما اعتبرته بديلاً لقوى الصوفية أي «القيادات القبلية» وقد رأت إن استنادها إلى زعماء القبائل من شأنه أن يحقق لها ضرب عصفورين بحجر واحد. من ناحية تستطيع أن (تحجم) دور القيادات الصوفية في المجتمع بإيجاد تعارض بينهم وبين زعماء القبائل التي تشكل قاعدة لهم. ومن ناحية أخرى دعم هذه القيادات القبلية بسلطات إدارية (أهلية) تمكن بريطانيا من الاستغناء عن دور (الوسيط) المصري الذي كان يحتل مرتبة (المأمور)، وهي مرتبة إدارية تأتي تحت إشراف المفتش الإنجليزي وفوق الهيكل الإداري المتعدد السمات في قرى السودان ومدنه وبواديه. وقد طور مدير مكتب المخابرات البريطانية في الخرطوم (س. م. والاس) هذا النظام وبالذات في عام ١٩١٧ حين أكد على ضرورة تقوية مركز التنظيم القبلي ليس فقط «بالنسبة للمناطق التي ساد فيها التنظيم القبلي القوي، بل وفي المناطق التي ضعفت فيها الروح القبلية نسبياً أيضاً» اعتقاداً منه بأن الجائز أن يصبح العمد والشيوخ عند منحهم السلطات (أداة لنشر آراء أو سياسة الحكومة) و(ممثلين للحكومة في أفضل حقل متصل بمشاعر الشعب)[١].

ويوضح الدكتور جعفر محمد علي بخيت في رسالته تلك للدكتوراه، أن جميع الأفكار المتعلقة بالإصلاح الإداري فيما قبل الحرب [العالمية

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ الدكتور جعفر محمد علي بخيت ـ دار الثقافة بيروت، ومكتبة خليفة عطية بالخرطوم ـ ترجمة هنري رياض ـ ١٩٧٢ ـ ص (٤٧ ـ ٤٨).

الأولى] والتي نوقشت بواسطة الموظفين البريطانيين منذ عام ١٩١٧ وفيما بعد سواء عن *طريق مباشر أو غير مباشر، هادفة إلى [إبعاد العنصر المصري* من الحكومة]، وتشديد قبضة الموظفين البريطانيين على زمام الأمور، وإحلال الموظفين السودانيين الصغار محل الموظفين المصريين، وجذب السلطات القبلية التقليدية إلى الإدارة الأهلية. (ص ٤٦).

وفي ١٩١٧ أيضاً تقدم (بونهام كارتر[1]) السكرتير الإداري باقتراحات استهدفت أساساً التقليل من سلطات المآمير المصريين في المراكز التي خضعت لهم. وقد ذكر في هذا الصدد: «ليس لديّ ثقة كبيرة في الوسطاء أو السماسرة» ويعني بهم المصريين.

ضَمِنَ هذا التخطيط وضع نظام شامل للإدارة الأهلية في السودان بما يكفل مقاومة نفوذ القيادات الصوفية من جهة وبما يلغي دور الوسيط المصري الإداري من جهة أخرى.

كلية غردون ضد القاهرة:

ولم تكتف بريطانيا بذلك إذ صممت كلية غردون التي افتتحها كتشنر في الخرطوم عام ١٩٠٢ على أساس تخريج أفواج من السودانيين لملء الوظائف الإدارية الصغرى والوسطى ضمن الحدود التي يشغلها الموظف المصري، وذلك لإيجاد تعارض بين مصلحة الخريج السوداني ومصلحة الموظف المصري الذي عليه أن يخلي مكانه (لابن البلد). وليس مطلوباً من الإنجليزي بالطبع إخلاء مكانه لابن البلد لأن الأخير لم يكن ينال في كلية غردون ذلك التعليم المتفوق الذي يجعله أهلاً للمعاوضة عن البريطاني. وقد عمد الإنجليز إلى تخطيط أكثر خبثاً حين استقطبوا لكلية غردون أعداداً من الطلاب السودانيين «السود» من سلالات عهد الاسترقاق حتى بلغ عددهم حوالي (٦٧) طالباً في

---

(١) كان السكرتير القضائي للسودان منذ ١٨٩٩ ـ ١٩١٧ ـ المصدر السابق ـ ص (٤٨) ثم أصبح بونهام سكرتيراً إدارياً.

عام ١٩٠٦ بكلية غردون في مقابل (١٣٨) من أبناء كل القبائل العربية في السودان. والهدف من الخطة كان واضحاً، إذ اعتقد الإنجليز بأن أبناء سلالات الرقيق بحكم وضعهم التاريخي والاجتماعي سيكونون أكثر ولاءاً للبريطانيين وأقل طموحاً في سلم الترقي الإداري، مما يعني استبدال المصريين بعناصر موالية لا تطرح في المستقبل أي نوع من الطموحات الوطنية وقد كذبت حوادث ١٩٢٤ هذه النظرية كما سيأتي شرحه.

وبهدف الإمعان في تقليص نفوذ قادة الطرق الصوفية لجأت بريطانيا إلى تقوية جانب المدرسة المنافسة في نطاق مذهب أنصار السنة. ولهذا الغرض أنشأت في عام ١٩٠٢ مجلساً مقره جامع أم درمان أطلقت عليه اسم «لجنة العلماء» وذلك بهدف تركيز فكر سني معارض للصوفية[١] وقد استلهم البريطانيون هذه التجربة من صراع المهدي مع العلماء الأصوليين النصيين. وقد رأت بريطانيا ضرورة تجميع هؤلاء العلماء مع دعمهم بما يخرجهم عن حالة الضعف في الموازنة مع قادة حركات الصوفية. وقد كان (الشريف يوسف الهندي) من أول المتهمين أمام (لجنة العلماء) في عام ١٩٠٩ وإدانته بالتدخل في بعض الشؤون القبلية.

الجيش الأسود البديل:

ثم امتد التخطيط البريطاني إلى وضع الفرق العسكرية، إذ اتفق كرومر ونجت [مراسلات ١٩/٢/١٩٠٠] على ضرورة تقليص حجم الفرق المصرية وتوزيعها في مناطق سودانية نائية خارج العاصمة، باعتبار أن أدمغة البعض من أولئك المصريين مليئة بأفكار إسلامية ووطنية. وخوفاً من تأثير الوسط المصري على زملائهم السودانيين أصر ونجت في ١٩٠٨ [مراسلات ٢٩/٨/١٩٠٨] على ضرورة إرجاع سرية سودانية من مصر «حتى لا تمتص تلك الأفكار غير المرغوب فيها».

---

(١) المصدر السابق ـ الإدارة البريطانية ـ ص (٣٣). أما عن المهدي والعلماء فراجع دراسة (عبد الله علي إبراهيم) الوارد ذكرها في الفصل الأول.

غير أن تقليص الجيش المصري وتوزيعه في الأرجاء الريفية كان يعني ضرورة إيجاد معاوض له. هنا اتجه (ونجت) إلى تجنيد وحدات عسكرية من مناطق سودانية (غير عربية) وبالتحديد من (جبال النوبة) و (جنوب السودان) مع وضعهم تحت قيادة بريطانيا. وضمن هذا التخطيط افتتحت مدرسة عسكرية في الخرطوم بتاريخ ١٩٠٥ م.

كانت هذه معالم الخطة العامة لبريطانيا بهدف تمهيد الوضع للسيطرة المنفردة تدريجياً مع ضمان الاستقرار الشعبي في السودان. وتعتمد عناصر الخطة كما رأينا على:

أ ـ تقليص نفوذ مصر في السودان عسكرياً وإدارياً وثقافياً. [وقد سبق لونجت أن رفض طلباً من لجنة العلماء التي أسسها هو نفسه لإرسال سودانيين للأزهر].

ب ـ إحلال الزعامات القبلية عبر نظم تطوير الإدارة الأهلية كأطر بديلة لدور الوسيط الإداري المصري مع اعتمادها كقوى منافسة للقيادات الصوفية.

ج ـ تدعيم مركز علماء الفقه والسنة كغطاء ديني للسلطة البريطانية من ناحية ولموازنة نفوذ الفكر الصوفي من ناحية أخرى.

بناء جيش سوداني يحل بديلاً عن الجيش المصري ويعتمد في تكوينه على السلالات غير العربية المأمونة الجانب والمحدودة الطموح.

هـ ـ بناء كادر وظيفي متوسط التعليم والثقافة ليحل محل الإداريين المصريين مع التركيز على أبناء قيادات القبائل الموالية والعناصر غير العربية.

حين خططوا للجنوب:

هكذا خططت بريطانيا لإضعاف تأثير أكبر حركتين صوفيتين (الختمية ـ الأنصار) على الشعب السوداني، مع التصفية التدريجية للنفوذ المصري الشريك. فهي إذن محاولة تفتيت للواقع السوداني كما كيفه التاريخ ومن

أجل إعادة تركيبه بما يتلاءم والانفراد البريطاني بحكم السودان. وبقيت القوة الثالثة وهي الجنوب:

«أوصى هـ. س. ستجاند مدير منجلا في عام ١٩١٩ بفصل الجنوب عن الشمال لأغراض إدارية. فقد رأى بأن الأجور ومستوى المعيشة أقل في الجنوب عنها في الشمال، وإن سمح لأبناء الشمال الإقامة بالجنوب، فإن الميزتين الاقتصاديتين اللتين تميز بهما الجنوب سيكون مصيرهما الفناء»[١].

وتساءل خلفه مستر وودلاند في عام ١٩٢٠ فيما إذا كان يتعين أن يسمح للإسلام بالذيوع والانتشار في أرجاء الجنوب[٢]. وأجاب السكرتير القضائي وسي ستيري بأنه غير قادر على الإجابة عن ذلك على وجه الضبط والتحديد، واستطرد يقول: «إنني أعتقد منذ أمد بعيد أن إدارتنا الحاضرة لجنوب السودان إدارة فاشلة، وذلك لأنها في الاعتبار الأول مماثلة تماماً لإدارة الشمال... وهي في الواقع مستمدة من نظام مصري أصيل.

وفشلها واضح في توالي وتقارب العمليات شبه العسكرية وزيادة المصروفات عن الإيرادات بدرجة كبيرة مفزعة[٣].

وفي الاجتماع الذي عقده المديرون بالجنوب في ١٩٢٠، استبعدوا موضوع نشر الإسلام استبعاداً تاماً. وانتهوا إلى القول بأن «دخول الإسلام ليس أمراً غير مرغوب فيه... ويجب ألا تتخذ أية إجراءات إيجابية لمنع انتشاره... ولكنه... يجب ألا يحظى بأي تشجيع[٤].

وبعبارة أخرى أن ليس هناك ما يمكن عمله بشأنه».

---

(١) تقرير مدير منجلا للسكرتير الإداري.

(٢) تقرير مدير منجلا للسكرتير القضائي ـ أول سبتمبر ١٩٢٠.

(٣) خطاب السكرتير القضائي لمدير منجلا ـ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٠.

(٤) منشور ٦ نوفمبر ١٩٢١ «السياسة العامة في الجنوب».

مهما يكن من أمر، فإن التوصيات بشأن السياسة الإدارية عكست ما كان قد انتهى إليه في الشمال.

فقد رؤي إقصاء المآمير المصريين والسوريين وكذلك نواب المآمير تدريجياً، على أن يحل بدلاً عنهم في كل مركز مفتشان بريطانيان، وأن يعين بعض السودانيين نواباً للمآمير لمساعدة البريطانيين، وأن يجلب الكتبة من أبناء الجنوب أكثر من أبناء الشمال، وأخيراً، يتعين تشجيع الرؤساء والسلاطين على اتباع أحكام العرف القبلي لدى النظر في النزاعات المطروحة أمامهم[١].

وفي اجتماع عقد في ١٩٢١ ذهب مديرو المديريات الجنوبية إلى أبعد من ذلك، وأوصوا بإلغاء لقب «المأمور»، بل ذهبوا إلى حد قبول خضوع المسلمين الجنوبيين للسلطات القضائية للرؤساء نظراً لثقتهم في مقدرتهم على تطبيق أحكام العرف القبلي[٢].

وأوضحت تلك التوصيات سياسة الحكومة الرسمية في مارس ١٩٢٢، مع تعديلين ظاهرين جوهريين هما:

أولاً: تشجيع الإرساليات التبشيرية ومنحها مساعدات لممارسة أعمالها بشأن التعليم والصحة.

ثانياً: أن يستبدل باللغة العربية اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة الرسمية لإدارة الجنوب[٣].

سواء أكانت صورة السودان أو لم تكن محددة تماماً في ذهن المُخطط البريطاني، فإن تلك السياسات التي اتُخذت كان من شأنها أن تقضي على التركيبة (الجغرافية ـ التاريخية ـ الحضارية) للسودان. فالنفي

(١) المصدر السابق.

(٢) خطاب السكرتير الإداري لمديري المديريات الجنوبية ـ ١٩ مارس ١٩٢٢.

(٣) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ـ المصدر السابق ـ ص (٦١ ـ ٦٤).

التدريجي لنفوذ الختمية الروحي في الشمال النيلي والشرق والوسط النيلي، كان يهدف في الأساس لا للقضاء على الصوفية من حيث كونها صوفية، بمقدار ما كان يهدف للقضاء على ما تمثله تلك الحركة الصوفية من توجه إلى الشمال المصري والمتوسطي. ومن قدرة على تركيز قاعدة شعبية موحدة في تلك الأرجاء.. وقد وضح ـ لنا ـ في الصفحات السابقة ـ كيفية التخطيط البريطاني لعزل السودانيين عن مصر، وليس ثمة داع للتأكيد على عدم رغبة الإدارة البريطانية في التعامل مع مركز زعامة قوي.

كذلك كان النفي التدريجي لنفوذ الأنصار المهدويين في غرب السودان يعني القضاء على ما تمثله تلك الحركة من طموحات سودانية ذاتية كانت ترى في الحكم الغازي اعتداء على حقوقها هي في السودان.

كذلك كانت المحاولات الابتدائية الناشطة لفصل الجنوب وتكريسه للإرساليات الغربية وتعميده باللغة الإنجليزية نفياً للروابط الجغرافية ـ التاريخية ما بين الجنوب والشمال. بذلك يقضى على التوجه الأفريقي نحو الشمال ذلك الذي تجلى في قصيدة (المهدي دينج) كما يقضى على التوجه العربي الشمالي نحو إفريقيا عبر الجنوب.

والأرض تميد بونجت:

جاء التخطيط البريطاني إخلالاً واضحاً ومتعمداً بكل التركيبة ليعود السودان مفتتاً في إطار العلاقات القبلية، وليُعزل عن التأثير المتوسطي وليكبح تطلعه الذاتي ثم تجزأ دائرة المحيط. وهكذا ينتهي السودان كما صنعه القدر. وهكذا تتحدى مصالح الأرض ترسيمات السماء. ولكن: **﴿والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾** [سورة يوسف/ج ١٢/ ي٢١].. كيف؟

انفجرت الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ ودخلت بريطانيا الحرب ضد (تركيا). فمادت الأرض في السودان بالحاكم العام السير (ريجنالد ونجت) فوضع يده على صدره خوفاً من ظهور تحرك سوداني موالٍ لتركيا.

أسرع (ونجت) بالطلب إلى (كل) القيادات السودانية في الشمال لتحدد موقفها إلى جانب بريطانيا، وبالفعل كان له ما أراد. وندخل هنا في تفصيل المفاجأة التي انتهت إلى نتائج عكسية تماماً على صعيد التطور السياسي للسودان.

لبى السيد عبد الرحمن ابن المهدي نفسه والذي ظل في الخفاء تحت رعاية الشيخ محمد البدوي رئيس لجنة العلماء نداء (ونجت)، وأرسل يؤيد بريطانيا باعتبارها الصديقة الحامية للإسلام، وأعلن عن استعداده وأتباعه للوقوف بجانب بريطانيا مع (استنكار إعلان تركيا الحرب عليها)[١] بل سعى السيد عبد الرحمن إلى التصدي بكامل نفوذه في غرب السودان للدعاية الليبية السنوسية المعادية لبريطانيا هناك. علماً بأن السنوسي هو أحد الذين استخلفهم المهدي نفسه. [لماذا اتخذ السيد عبد الرحمن ذلك الموقف؟.. هذا ما سنجيب عليه لاحقاً].

وجاءت المفاجأة ثانية من رجل يعتمد نفوذه على الولاء التاريخي لمصر وتركيا، ويستند إلى قاعدة عربية نيلية، وذلك هو السيد (علي الميرغني) إذ أرسل هو الآخر يساند بريطانيا على تركيا. واتبعه الشريف (يوسف الهندي) زعيم الطائفة الهندية. ثم توالت رسائل التأييد من الشيخ (الطيب أحمد هاشم) مفتي السودان، والشيخ (أبو القاسم أحمد هاشم) رئيس لجنة العلماء والسيد (إسماعيل الأزهري - الكبير) القاضي الشرعي بدارفور. والتحق بركب التأييد زعماء العشائر الكبرى في السودان (الكبابيش والهدندوة والجعليين والشكرية). ولم يكن من بين السودانيين من أيد الخلافة الإسلامية سوى السلطان (علي دينار) الذي كان يقبع هناك في أقصى الغرب في سلطنته بـ (دارفور) وقد دفع الثمن في عام ١٩١٦ حيث قُضي عليه وعلى السلطنة.

---

(١) جريدة Sunday Times تاريخ ١٤/٨/١٩١٥.

ولم يكتف (ونجت) برسائل التأييد هذه التي جمعها في كتاب عرف في تاريخ السودان بـ (سفر الولاء) بل نظم من تلك الأسماء وفداً غادر السودان إلى بريطانيا لتهنئة ملكها بالنصر. وقد غادر ذلك الوفد السودان في ١٩١٩/٧/٢ برئاسة السيد (علي الميرغني) وما إن وصل إلى هناك حتى «قام السيد عبد الرحمن المهدي بتسليم سيف والده للملك جورج الخامس، الذي تفضل فأرجعه إليه لاستخدامه ضد أعداء الإمبراطورية»[١]، وقد ترجم (ونجت) عبارات السيد عبد الرحمن للملك جورج بما يفيد أنه يقدم (سيف النصر) الذي كان لوالده هدية إلى الملك جورج الخامس «كرمز أكيد لصدق ولائي وخضوعي لعرشكم الرفيع»[٢].

ما الذي طرأ على السيدين ليتخذا ذلك الموقف الموالي لبريطانيا؟ ما الذي يجعل ابن المهدي يقدم (سيف النصر) رمزاً (للخضوع) ولمن أحرق جثمان والده من بعد قطع رأسه؟ وما الذي يجعل ابن محمد عثمان الميرغني الذي بنى كل تاريخه على الولاء للخديوية المصرية والخلافة التركية يترأس ذلك الوفد بعينه؟

إنها تساؤلات في غاية الحساسية والحرج، خصوصاً وإن [الإجابة الموضوعية الصريحة عليها] ترتبط بأوضاع حية هي من صميم الحاضر كما كانت أيضاً من صميم الماضي. بل إن البعض لا يرغب أن يخوض في هذا النوع من التساؤلات التاريخية حرصاً منه على عدم إثارة بعض الولاءات التاريخية والتقليدية الحية، أو هو يعتبر الأمر مجرد ماضٍ قد انتهى ولا داع لإثارة ذكرياته. غير أن الأمر يمضي معنا لأبعد من ذلك، لا بهدف إحقاق الحق فقط ولا بهدف تدقيق فعل الماضي في التاريخ ولكن بهدف التعرف

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ المصدر السابق ـ ص ٣٩ نقلاً عن جريدة الحضارة السودانية ١٩١٩/٩/٢.

(٢) الإمبريالية والقومية في السودان ـ دراسة للتطور الدستوري والسياسي ـ ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦ ـ مدثر عبد الرحيم ـ ص (٨٩) ـ دار النهار للنشر.

على قيمة الماضي في حال انعكاسه على الحاضر. وبمعنى آخر ليتعرف المثقف السوداني على الأرضية التي يقف عليها في الحاضر من خلال الفهم الحقيقي لما أثر في تكوينه وباعد بين فئاته.

إن الماضوية تستلب الحاضر إلى كبير. ولا يمكن لهذا الحاضر أن يقف على طريق المستقبل ما لم يطهر نفسه من استلاب الماضي الذي لا زال يثير فيه تعدد الولاءات التاريخية والإقليمية. ولا يكون هذا التطهر من الماضي إلا بنقده نقداً علمياً موضوعياً يعيده إلى ظرفه التاريخي السابق ويحجمه فيه. وهذه بداية الطريق للثورة المعرفية المعاصرة.

إن نظرة إلى الوراء من شأنها أن تجعلنا نرى بوضوح أنه في الوقت الذي لم تكن فيه بريطانيا راغبة في استعادة السودان عبر الشمال المصري حيث مضت في تكتيكاتها ـ من بعد الإعلان عن الإخلاء ـ لغزو السودان من الجنوب عبر ممر (أملادو)، نجد أيضاً أنه لا الخديوية المصرية ولا تركيا كانتا راغبتين في استعادة فتح السودان تحت المظلة البريطانية، بل إنهما أرادتا مقاومة هذا الاتجاه.

لا نود الرجوع بالقارىء إلى مزيد من تفاصيل الوقائع التاريخية غير أنه من الضروري أن ندرك أن السياسة البريطانية منذ أن أمرت بإعلان إخلاء السودان قد وضعت حججاً عديدة تحول دون استرجاعه وذلك حتى عام ١٨٩٦. وقد أفاض السير (أفلين بيرينج) الذي أصبح اللورد (كرومر) فيما بعد في شرح تلك الحجج. وقد كان كرومر هو الممثل البريطاني والقنصل العام في مصر أي [الحاكم الفعلي]. وقد كان من نتيجة تنفيذ سياسة الإخلاء أن أجبرت وزارة شريف باشا في مصر على تقديم استقالتها، وتم استبداله بالأرمني نوبار باشا.

غير أنه في ١٨٩٦/٣/١٢ وبطلب من السفير الإيطالي في لندن قررت حكومة بريطانيا الدفع بقوات مصرية ـ بريطانية إلى احتلال منطقة من شمال السودان حتى حدود (دنقلة) وذلك لإضعاف أي تحالف يمكن أن يتم بين

المهدويين والأثيوبيين لمواجهة الزحف الإيطالي في أرتريا. وهو التحالف الذي سعى إليه ملوك أثيوبيا ورفضه التعايشي. فذلك القرار إذن هو قرار تكتيكي مؤقت لم يكن يهدف لاستعادة السودان إذ ظلت الخطة هي الغزو من الجنوب ولصالح بريطانيا فقط. وقد وضح ذلك الأمر في رسالة بعثها (سالسبري) إلى (كرومر) في **١٣/٣/١٨٩٦**.

غير أنه في فترة لاحقة واجه البريطانيون مشكلة التدخل الفرنسي ـ البلجيكي لغزو الأراضي السودانية في الجنوب والغرب، وقد سبق لكرومر أن أرسل رسالة إلى اللورد كمبرلي بتاريخ **٢٩/٣/١٨٩٥** يحذره فيها بشكل أولي من تزايد النشاط الفرنسي وتخوفه من استئثار الآخرين بالغنيمة السودانية. وقد حملت تلك الرسالة بداية التفكير البريطاني لاستغلال اسم مصر في فتح السودان عوضاً عن مخطط الغزو من الجنوب. تقول بعض نصوص الرسالة:

«يستحيل قطعاً إبقاء السودان طوال الوقت في وضعه الراهن، فإذا لم يستول المصريون عليه، فسيأتي يوم يجتاحه الفرنسيون أو الإيطاليون. إنني أشك في إمكانية إبقائهم خارجاً بتدابير تتم على الورق. ومن المؤكد أنه ليس في مصلحتنا أن يحدث ذلك. ولطالما تمنيت لو بقيت المسألة [معلقة لعدة سنوات]. إن ما أخشاه الآن هو أن يؤدي نشاط الفرنسيين إلى [إعادة نظر غير ناضجة] في المسألة. ولنذكر أنه على الرغم من إمكانات احتجاج الفرنسيين على إعادة الاحتلال من قبل الإنجليز، وهو أمر أعتقد أنه سيحدث دون ريب، إلا أنهم لا[1] يستطيعون الشيء نفسه [إذا قامت مصر بالأمر]. . .».

فالواضح هنا أن بريطانيا كانت تود تعليق المسألة لعدة سنوات بحيث تتمكن من غزو السودان منفردة عبر الجنوب وقد رأت أن الضغط الفرنسي

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ المصدر السابق ـ ص (٣٠ ـ ٣١) و(٢٠٣ ـ ٢٠٤).

يدفعها إلى تغيير مخططها بالغزو من الشمال المصري الأمر الذي اعتبره كرومر (إعادة نظر غير ناضجة) ولكنها مفروضة بحكم الضرورة. وبالتالي سيستخدم اسم مصر [إذا قامت مصر بالأمر] لدرء منافسة فرنسا وحججها؟

أصبحت مقترحات كرومر فيما بعد حملة دنقلة، وتزايد النفوذ الفرنسي المتقدم عبر الجنوب هي «السياسة الرسمية المتبعة»[١].

المعارضة التركية المصرية للفتح:

واجهت سياسة كرومر أو بريطانيا لاستعادة السودان باسم مصر معارضة عنيفة من قبل مصر وتركيا على حد سواء. بل أن الخديوي عباس الثاني الذي كان مبغضاً للبريطانيين قد ابتدأ معارضته لخطط بريطانيا في السودان منذ قرار الحملة على دنقلة واعتبر الأمر وقتها ـ كما هي حقيقته ـ مجرد خدمة للمصالح الإيطالية. وكان موقفه أكثر عنفاً إزاء قرار بريطانيا استعادة السودان باسم مصر. وقد فصلت رسائل كرومر إلى سالسبري والتي أرسلت في فترات مختلفة نصوصاً وثائقية قاطعة حول هذه المواقف. ففي رسالته بتاريخ ١٨٩٨/٣/١٤ أوضح أن الخديوي عباس الثاني كان يعارض الحملة على دنقلة وقد حملت رسالة أخرى بتاريخ ١٨٩٨/٣/٢٥ توضيحاً لموقف الخديوي والفئات الغالبة في الشعب المصري والتي ترى في جملتها إن استعادة السودان تحت المظلة البريطانية تشكل «نجاحاً إنجليزياً لا مصرياً، أما الوطنيون فقد إعتبروا انتصارات كتشنر مصائب تحل بالإسلام، بل ذهبوا إلى تمني هزيمة الجيش المصري بقيادة كتشنر واحتلال رجال المهدي للقاهرة»[٢].

أما موقف تركيا فقد جاء واضحاً في البرقية التي أرسلها الصدر الأعظم بتاريخ ١٨٩٦/٣/٢٧ إلى الخديوي حيث أكد على أن «القوة

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٣٠).

(٢) المصدر السابق ـ ص (٣١) كذلك انظر مكي شبيكة ـ المصدر السابق ص (٧٥٤).

العسكرية في مصر هي جزء من الجيش الإمبراطوري وأن استخدامها ولا سيما عندما توجه ضد المسلمين، كما كان الحال مع المهديين، يعتمد بصورة [مطلقة وكلية على إرادة صاحب الجلالة] الإمبراطورية وإذنه، وأن مثل هذا الإذن [لم يطلب ولم يمنح في حالة حملة دنقلة، وإن العملية كلها ليست في مصلحة مصر. لذلك كان من المستحيل إطلاقاً أن تقترن الحملة بموافقة الحكومة الإمبراطورية»[١].

بالطبع لم يستطع الصدر الأعظم في تركيا وكذلك الخديوي عباس الثاني والفئات الوطنية في مصر الاستمرار في معارضة المخطط البريطاني، فقد كانت مصر وقتها تحت الاحتلال العسكري الإنجليزي كما كانت تركيا في مرحلة الاحتضار. وهكذا تصبح عملية استعادة السودان تحت اسم مصر [عملية بريطانيا خالصة] فرضتها ظروف الصراع البريطاني الفرنسي. وقد أدى ذلك الوضع إلى عدة اتفاقات حملت صيغاً مرنة لصالح القبضة البريطانية. وأولى تلك الاتفاقات ما عرف بالاتفاقية الأنكلو ـ مصرية لإدارة السودان. والتي عرفت باتفاقية الكندومنيوم الموقعة في القاهرة ما بين بريطانيا ومصر في ١٨٩٩/١/١٩. فقد قلصت تلك الاتفاقية حقوق مصر في السودان باعتبار الخديوي تابعاً لها. وبهذه الصفة تحرّم عليه ـ أي على الخديوي ـ عقد أي اتفاقات مع أي دولة أجنبية ما عدا المواثيق الجمركية والتجارية ونتيجة لهذا الوضع رفع العلمان المصري والإنجليزي سوياً في الخرطوم الأمر الذي أثار ثائرة الجنود المصريين والسودانيين الذين شاركوا في عملية الفتح[٢]. وتلك كانت المرة الأولى التي رفع فيها العلمان سوياً، أما في المناطق التي تم الاستيلاء عليها سابقاً كـ (دنقلة) و (كسلا) و (بربر) فقد رفعت عليها الأعلام المصرية فقط.

---

(١) ورد نص البرقية في رسالة كرومر إلى سالزبري في ١٨٩٦/٣/٣١ ـ راجع المصدر السابق ـ ص (٣١) و(٢٠٤).

(٢) مكي شبيكة ـ المصدر السابق ـ ص (٧٧٠).

كذلك تعمد كتشنر رفع العلم المصري فقط في (فاشودة) بجنوب السودان محتجاً به على الفرنسيين الذين تقدموا إلى هناك باعتبار أن الأرض المستعادة هي أراض (خديوية مصرية). وقد حسمت هذه المشكلة فيما بعد بتقسيم إفريقيا الغربية الوسطى إلى مناطق نفوذ فرنسية وبريطانية محددة بموجب بنود التصريح الموقع بين الدولتين في ١٨٩٩/٣/٢١ والذي ترك فيه السودان (للحكم) المصري تحت (الإرشاد) الإنجليزي.

الميرغني ليس مصرياً:

توضح لنا هذه الخلاصات التاريخية في مجموعها بأن الذين سهلوا مهمة الفتح البريطاني للسودان لم يكونوا يصدرون في مواقفهم تلك عن ولاء للسياسة التركية أو الخديوية غير أنه من الصعب القول بأنهم كانوا يعملون لحساب بريطانيا. فالسيد علي الميرغني[1] الذي نال لقب (سير) فور فتح السودان في عام ١٩٠٠ كان ينظر بلا أدنى شك إلى ضرورة اغتنام فرصة الفتح أياً كانت مصادره، لتأمين وضع الحركة الصوفية الختمية التي ظلت معارضة للحركة المهدوية. ولعلنا سنلمس بوضوح أن هذا الموقف الذي قررته مصالح الختمية في المقام الأول كان يتعارض مع ارتباطات الختمية التقليدية بمصر وتركيا. وقد أحدث هذا الموقف شرخاً في العلاقات المصرية ـ الختمية استمر لثلاث عقود من الزمان.

حاول السيد علي الميرغني منذ البداية أن يستحوذ على صداقة البريطانيين عبر علاقة خاصة كانت تربطه (بريجنالد ونجت) الذي أصبح حاكماً عاماً للسودان من بعد كتشنر في ١٨٩٩/١٢/٢٣. ويتضح لنا بدراسة بعض الوثائق التاريخية لتلك الفترة أن (ونجت) قد تجاوز في سبيل تلك العلاقة بعض السياسات البريطانية المقررة ضد تركز وتنامي الحركات

---

(١) السيد علي الميرغني هو ابن السيد محمد عثمان الميرغني (الثاني) الذي عارض المهدية وهرب إلى مصر حيث كان يتلقى عوناً مالياً خالصاً انقطع بوفاته عام ١٨٨٦. وقد خلفه ابنه السيد علي الميرغني شيخاً للطريقة الختمية في السودان.

الصوفية في السودان ولو تظاهرت بالولاء. فقد قاتل ونجت في سبيل حصول السيد علي الميرغني على لقب سير كما أنه تولى إعادة بناء مسجد الختمية في كسلا بعد أن دمر في فترة المهدية. كما أن (ونجت) قد ساهم في تزكية وضع السيد علي الميرغني كزعيم أكبر للحركة الصوفية الختمية في وجه منافسة مستترة من أخيه أحمد الميرغني. وقد حُسِم هذا الأمر في عام ١٩١٢ حينما وجه (ونجت) مذكرة اعتراف بالسيد علي الميرغني باعتباره «كبيراً للعائلة الميرغنية ورئيساً للطريقة الختمية»[١] وقد صاغ ذلك (الاعتراف) بطريقة راعى فيها التوازن ما بين عدم الاعتراف الرسمي بالطرق الصوفية، وما بين إشراف مديري المديريات على قيادات الطرق تبعاً لمناطق تواجدها. ولعل ترجمة دقيقة للنص (الذي أرسله ونجت للسيد علي) تساعد على فهم ذلك الموقف:

«بما أن العائلة الميرغنية تعيش في مناطق متباينة فإنها تخضع بذلك للسلطات المحلية التي تتواجد بكنفها. غير أني لا أشك في أن كل أفراد هذه العائلة تماماً كالحكومة نفسها ينظرون إليكم ككبير لهم وكرئيس..»[٢].

وقد عمل (ونجت) على إحداث نوع من التوازن بين الأخوين، حتى إنه اضطر لأن يتصدى بعنف في عام ١٩١٦ لمقترحات (سيسيل) بقطع المعونة المالية عنهما تحقيقاً للسياسة البريطانية الرسمية القاضية بعدم مد العون للطرق الصوفية. وقد ذكر (ونجت) أن السيدين الميرغنيين هما من «بين القلائل الذين يقفون بإخلاص وقوة إلى جانبنا». وقد عنى (ونجت) بذلك إنهما كانا إلى جانب السياسة البريطانية في محاولتها تقليص النفوذ المصري في السودان. كما إنهما كانا يطوقان نشاط الطريقة (المجذوبية) التي رأينا نفوذها السابق لصالح (عثمان دقنة) القائد المهدوي في شرق السودان.

---

١) The Sudan Under Wingate - 1899 - 1916 - Frank - Cass and CO. LTD - 67 Great Russell Street, London WCIB - 3BT. page (98 - 99)

٢) المصدر السابق Wingate ـ (ص ٩٩).

وتأكيداً على ذلك النوع من الولاء أو محاولة الاستحواذ على النفوذ البريطاني في السودان، نجد (ريجنالد ونجت) يبعث إلى (كرومر) بتاريخ ١٩١٥/٢/٢٤ ملخصاً لمقابلة مع السيد علي الميرغني يؤكد فيها الأخير على موقفه ضد تنامي الحركة الوطنية المصرية بوجه بريطانيا:

«لماذا استغرابكم أنتم الإنجليز ذلك المسلك العدائي للمصريين. إنهم سلالات مستعبدة ولا يمكن أن يكونوا أفضل من ذلك. إنهم ذوي شخصية متدنية. ثم إنكم لتلامون ـ فوق كل ذلك ـ على تعليمهم بما يفوق قدراتهم ورفعهم مكاناً عالياً فلا غرابة أن تكتشفوا أن ما جعلتم منه نصباً لا يستوي إلا على ساقين من طين..»[١].

وقد علق (ونجت) في نفس الرسالة على أن هذا الموقف يعكس اتجاهاً عاماً لدى معظم السودانيين وبالذات أولئك الذين عاشوا منهم فترة الاحتلال التركي ـ المصري.

وتؤكد كل الوقائع التي رافقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها أن السيد علي الميرغني كان يعزز فكرة فصل السودان عن مصر ولم يكن يبدي أي نوع من التعاطف مع تصاعد المد الوطني المصري الذي كان يطالب بإنهاء الاحتلال البريطاني لوادي النيل كله. ولم يكن الميرغني متميزاً في هذا الموقف عن المهدي والهندي إذ عبَّر ثلاثتهم في محادثات غير رسمية مع حاكم عام السودان في ١٩١٩/٢/٢٣ عن رغبتهم الأكيدة لأن تتخذ الحكومة البريطانية خطاً أكثر حزماً لتأكيد مستقبل السودان في ظل السيطرة البريطانية. وقد تحدث السيد علي الميرغني وقتها معبراً عن أمله في أن يرى الشعب السوداني ينمو تحت نفوذ بريطانيا العظمى ويصبح (شعباً موحداً) له قوانينه وعاداته وحكومته الخاصة القادرة على الحكم والقتال في سبيل كيانه. وقد وضح هذا الموقف حينما أرسل جمع من قادة السودان ـ

---

(١) المصدر السابق Wingate ـ (ص ١٩).

وقتها ـ الكتاب التالي إلى المندوب السامي البريطاني في مصر[1]:

«نرجو أن تنقلوا إلى سعادة المندوب السامي في مصر وإلى حكومة صاحب الجلالة الملك في لندن ما يلي: نقرأ يومياً الأنباء الواردة في الصحف المصرية عن التظاهرات التي جرت في مصر ضد السلطات البريطانية هناك، وعن مطالبة المصريين الاحتلال البريطاني بمغادرة وادي النيل. وقد كنا دائماً واثقين بأنه بالمشورة الحكيمة التي يسديها الموظفون البريطانيون في مصر والموظفون المصريون سوف تتم تسوية كل شيء بصورة مرضية. ولكي لا يتصل شيء بمسامع السلطات البريطانية في مصر وفي لندن من شأنه حملها على الاعتقاد أننا هنا متفقون مع الحركة القائمة الآن في مصر، فنحن الموقعين أدناه، بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن جميع سكان السودان قد بادرنا إلى الإعراب للحكومة البريطانية عما يلي:

أولاً: إننا شاكرون جداً كل ما فعله الموظفون البريطانيون في السودان لخير السودان مما قد أدى إلى تقدم البلد ورقيه.

ثانياً: إن ولاءنا وإخلاصنا العظيمين للحكومة البريطانية لا يمكن تغييرهما.

ثالثاً: تأكيدنا الخالص والتام على أنه لا يد لنا في الحركة القائمة الآن في مصر أو علاقة لنا بها، وعلى أن الحركة لا تتفق مع رغائبنا.

التواقيع:

السيد علي الميرغني.

السيد عبد الرحمن المهدي.

الطيب هاشم مفتي السودان.

---

(١) مدثر عبد الرحيم ـ المصدر السابق ـ ص (٨٨ ـ ٨٩).

أبو القاسم أحمد هاشم (رئيس مجلس العلماء).

إسماعيل الأزهري (القاضي الأكبر، دارفور).

السيد ميرغني السيد المكي (رئيس الطريقة الإسماعيلية في السودان).

أم درمان، ٢٣ ـ ٤ ـ ١٩١٩».

وقد التحق الشريف الهندي بالركب عبر رسالة مماثلة بعث بها في ١٩١٩/٤/٢١ أهلته للدخول في قائمة وفد السودان لتهنئة الملك جورج الخامس بانتصار الحلفاء على ألمانيا وتركيا. وقد وصل الوفد برئاسة السيد علي الميرغني إلى هناك في أغسطس (آب) ١٩١٩.

يبدو من هذا السياق أن قيادة الطريقة الختمية قد اتخذت موقفاً مناوئاً لارتباطاتها التقليدية والتاريخية مع كل من مصر وتركيا وذلك بهدف تأمين تطور مستقل للسودان في ظل بريطانيا. ولعل قيادة الختمية قد حسبت وقتها أن طبيعة ممارسات السلطات المصرية في السودان في العهد التركي هي المسؤولة عن ظاهرة الثورة المهدوية، كما كانت تقدر أن بعدها عن الارتماء في أحضان السياسة البريطانية ربما يؤدي إلى دعم الحكم للبدلاء الصوفيين المنافسين، في وقت لم يكن فيه وضع النفوذ المصري ليسمح بالاعتماد عليه. غير أن مشكلة السيد علي الميرغني أنه كان يعتمد بالضرورة على قاعدة نيلية ذات اتجاه متوسطي متطلعة بطبيعتها إلى الشمال. كما كان يعاني في نفس الوقت من خطط البريطانيين القاضية بتدعيم مركز القبائل، والكوادر الجديدة في الأجهزة الإدارية والعسكرية كمحاور أخرى في مراكز النفوذ. لهذا كان لديه أكثر من سبب لذلك التعاون المبالغ فيه.

هنا نستطيع القول أن السياسة البريطانية قد وجدت في قيادة الختمية أداة طيّعة في محاولتها إجهاض التوجه النيلي المتوسطي الشمالي في السودان استكمالاً لخطتها التقليدية في عزل مصر. ومع العلم بأنها لم تتخذ من قيادة الختمية فقط أداة لعزل مصر إلا أن اتخاذها لقيادة الختمية بالذات

كان يعني محاصرة مصر في مواقعها التقليدية في السودان. ويجب أن نضع في اعتبارنا جيداً أن السياسة البريطانية مع تحبيذها لهذا التحالف مع قيادة الختمية إلا إنها لم تشأ أن تضع كل ثقلها إلى جانب الحركات الصوفية. وهذا ما كان يدفع بقيادة هذه الحركات لتقديم المزيد من الولاء وآيات الخضوع لنيل الرضاء وتأكيد الثقة. وقد كانت عيون كل أولئك القادة مفتوحة على بعضهم البعض بحدقات كبيرة. يخشى كل منهم أن ينال الآخر ما يمكّن لنفوذه على حسابه. فإلى أي مدى استطاعت بريطانيا أن تستحوذ على التوجه النيلي نحو المتوسط؟ وإلى أي مدى استطاعت أن تستحوذ على قوى السودان الأساسية ضمن خطة التطور السوداني الذاتي المستقل؟ وإلى أي مدى استطاعت قيادة الختمية أن تمضي في ذلك الاتجاه؟

المهدوية الجديدة:

بالطبع لم يعد ثمة فارق كبير بين الحركة المهدوية والحركة الختمية. طالما أن الأخيرة قد اختارت موقفاً مناوئاً لمصر وتركيا مستندة على التطور السوداني المستقل في ظل الإدارة البريطانية الطامحة للاستفراد بالسودان. وذلك منذ أن وضع السيد عبد الرحمن المهدي (سيف النصر) الذي قاتل به والده الاحتلال التركي، بين يدي الملك جورج رمزاً أكيداً «لصدق ولائي وخضوعي لعرشكم العظيم».

في سياق تحليله لدواعي التقارب المهدوي ـ البريطاني يقول (مدثر عبد الرحيم)[1]:

«كان المهدويون الأعداء التقليديين لا للأتراك فحسب بل وللمصريين جميعاً. وهم ـ في نظر الأنصار المتمسكين بتقاليدهم الدينية ـ يتصفون بالميوعة والفساد، كما كانوا يرون أنهم مسؤولون عن تأخر الإسلام في الأزمنة الأخيرة وعن الشرور والمظالم الكثيرة في معاملة رعاياهم السودانيين

---

[1] المصدر السابق ـ ص (٨٦).

في أثناء حكم محمد علي وإسماعيل التركي ـ المصري. يضاف إلى هذا أن المصريين كانوا [المذنبين بجلبهم البريطانيين][1] إلى السودان والقضاء على حكم المهدية فيه آملين أن يعيدوا يوماً ما سيطرتهم على البلد. صحيح أن البريطانيين كفرة وقد ارتكبوا جرائم يعجز اللسان عن وصفها ولكن كان هناك شعور بأن لا مناص لهم من مغادرة البلد يوماً ما، أو ربما إرغامهم على مغادرته. غير أن التخلص من المصريين، ولو لم يكن هناك من سبب سوى قرب بلدهم من السودان، أكثر صعوبة إذا ما استتب لهم المقام. لذلك فإن التحالف الانتهازي مع السلطات البريطانية التي هي على كل حال مسيطرة على السودان ومصر يعتبر في الوقت الحاضر مقبولاً من وجهة نظر المهدويين. . .».

ليس لدينا الكثير لنقوله عن بداية العلاقة بين السيد عبد الرحمن المهدي والإدارة البريطانية. فمن الأمور الواضحة أن حركة الأنصار قد رأت في احتمالات تعاونها مع الإنجليز تأميناً لأوضاعها في مواجهة المصريين من ناحية وضماناً للحيلولة دون استفراد الختمية بنفوذ الولاء السياسي من ناحية أخرى. غير أن مساراً معيناً قد حكم بداية هذه العلاقة لا بد من الوقوف لديه:

أولاً: في الوقت الذي كان فيه (الختمية) يكتسبون في ظل الإدارة البريطانية مواقع نفوذ جديدة كان السيد عبد الرحمن المهدي يعاني من قاعدة مفككة الولاء وبالذات فيما عرف بالمناطق التقليدية لنفوذ المهدية في كردفان ودارفور، وذلك خلافاً للاعتقاد السائد بأن غرب السودان قد ظل على ولائه للمهدية، فواقع الأمر يشير إلى:

«أن كردفان كانت على امتداد عهد الخليفة مصدر قلق له ونشب بينه

---

(١) قد اتضح لنا معارضة مصر استرجاع السودان ضمن المظلة البريطانية ـ راجع الصفحات السابقة.

وبين قبائلها صراع عنيف شمل حتى قبائل (البقارة) الذين يرتكز إليهم. وكان أبرزه ما حدث بينه وبين (الكبابيش) بقيادة زعيمهم صالح فضل الله، وذلك بسبب رفض هذه القبائل سياسة الخليفة الرامية إلى تهجيرهم إلى الشمال.

والواقع أن تهجير هذه القبائل إلى أم درمان لم يكن الغرض منه دعم نظام الخليفة وتوطيد نفوذه في المناطق الأخرى أو تحقيق سياسة المهدية الرامية إلى نشرها خارج البلاد وحسب، وإنما كان أيضاً من دوافعها [إحساس الخليفة بخطورة هؤلاء على حكمه وضرورة مراقبتهم وإبعادهم عن مناطقهم لإرغامهم على الخضوع والولاء]. ومهما كانت أسباب رفض هذه القبائل للهجرة إلا أنه يوضح خروج تلك القبائل عن أمر السلطة، كما توضح الحروبات الكثيرة التي خاضها الخليفة في (كردفان) و (جبال النوبة) سواء لإخضاع المجموعات المختلفة لسلطته أو لتهجير قبائل كردفان لأم درمان ـ توضح أن الخليفة كان يواجه مشاكل مستمرة في تلك المنطقة [وأنها ليست بأي حال من الأحوال منطقة يطمئن الحاكم لسكانها أو يعتمد عليهم كلية كما كان معتقداً][1].

ويقدم موسى المبارك تحليلاً دقيقاً لتلك التركة المثقلة التي ورثها السيد عبد الرحمن المهدي في غرب السودان عموماً ودارفور بالذات[2].

«على أن الخليفة ما كان يتردد في اللجوء إلى العنف لقمع أعدائه إن فشلت سياسة التصالح، واستدعت الضرورة تجريد السيف. واعتمد الخليفة حين يعمد إلى الحرب على أنصاره أولاً، ثم على استغلال الخلافات المحلية لإثارة الكراهية ضد خصومه كي ينفض الناس من حولهم أو يعينوه على تأديبهم. وقد كانت للخليفة الغلبة في معظم معاركه، يشهد بذلك

---

(١) تاريخ كردفان السياسي في المهدية ـ عوض عبد الهادي العطا ـ المجلس القومي للآداب والفنون ـ ص (٢٠٤).

(٢) تاريخ دارفور السياسي ـ موسى المبارك الحسن ـ ص (٢٤٣ ـ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

اندحار مادبو علي، وخذلان يوسف إبراهيم، وانصياع أكثرية القبائل نتيجة للحملات العنيفة التي قام بها عثمان آدم، ثم انكسار حشود أبي جميزة التي هددت لحين سلطان المهدية بالزوال. وإذ أنهك طول القتال الأنصار وخصومهم سوياً جنح الخليفة إلى السلم في عهد محمود أحمد. لكن سيفه ظل مسلولاً في وجه الذين استمرأوا العصيان وداوموا عليه كسكان الجبهة الغربية.

ويعزى تفوق الأنصار على عصاة دارفور إلى قوة تنظيمهم، وحسن تدريبهم وحميتهم الدينية. ثم إلى استعمالهم للسلاح الناري الفتاك، بينما استخدم أعداؤهم أسلحة بدائية كالسيوف والحراب والعصي بجانب قليل من البنادق العتيقة. وكثيراً ما رأينا مئات من أهل دارفور يتراجعون أمام الأنصار حين يطلق هؤلاء أعيرتهم النارية. ويرجع فوز الأنصار فوق هذا إلى تفكك معارضيهم، مما تفسره جغرافية دارفور البشرية، فقد ضمت هذه البلاد جماعات تعود أصولها إلى عناصر شتى، وإلى بيئات تختلف في عاداتها وتقاليدها. وكان من جراء ذلك أن تعذر الوفاق والوحدة السياسية بينها. وبرغم أن عناصر المعارضة التقت على تنافر أهدافها القصوى في بعض حالات كثورة يوسف إبراهيم وثورة أبي جميزة واتحدت جهودها لمقاومة الأنصار، إلا أن الحلف بينها لم يدم في كلا الحالين طويلاً.

وإذ فطن الخليفة إلى عدم التجانس بين أهل دارفور عموماً، بل وفي داخل الجماعة الواحدة، استغله وسيلة في ضرب العصاة وطريقاً لأحكام سيطرته على ديارهم. فحين ثار مادبو استعدى الخليفة يوسف إبراهيم عليه مستفيداً في ذلك من الكراهية التقليدية بين البقارة والفور. ولما يئس من صلاح التعايشة وقرر جهادهم أشار على عثمان آدم بإلحاق فرق من الهبانية والرزيقات وبني هلبة بالحملة الموجهة إليهم، وفي هذا ما فيه من إذكاء لنار التناحر بين البقارة أنفسهم. واتباعاً لذات المنهج أيد الخليفة عثمان آدم ومحمود أحمد في تشجيع الانقسام بين بعض القبائل، واحتضان الموالين

من رجالهم وتحريضهم على منافسة زعمائهم المعارضين، آية ذلك تحزب الأنصار لهجّام حسب الله ضد أبكر إسماعيل المسلاتي، وإجلاس حسب الله أبي بكر هاشم وإدريس على عرش القِمّر وتامة مكان أخويهما إدريس أبي بكر هاشم وسليمان إبراهيم بعد طردهما وخلعهما.

وتمخضت عن إعراض سكان دارفور ومناهضتهم لدولة المهدية، وعن جهود الخليفة لردعهم وإحباط ثوراتهم نتائج سياسية واجتماعية بالغة الخطورة. لقد زادت الحرب المتصلة القوم كراهية في حكم يقوم على القهر، وضاعف البطش إصرارهم على الخلاص منه. ولم يُجدِ الخليفة أنه مال حيناً إلى السلم، فما أن عاد سيف الأنصار إلى غمده برحيل أكثريتهم لصد كتشنر حتى هبت جماعات من هنا وهناك وأطاحت بما تبقى للمهدية من سلطان في دارفور. ولعلنا لا نذهب بعيداً إن قلنا بأن نزعة الانفصال قد قويت خلال فترة المهدية عند الفور على وجه الخصوص، فقد رأوا في حكم الأنصار تسلطاً خارجياً قصد إلى طمس استقلالهم، فكافحوه حتى انهزم، وكان ذلك نصراً لموروث تقاليدهم، فازدادوا بها تعلقاً، وطفقوا ممثلين في حسين أبي كودة وعلي دينار من بعده يرتبون حياتهم السياسية بما يتفق ونهج السلاطين القدماء.

أما في داخل دارفور فقد عمقت سياسة الخليفة الخلافات القديمة، وشطرت القبيلة الواحدة بصورة أورثت الناس مزيداً من الشقاق، دليلنا على ذلك الصراع بين الغزالي أحمد وصالح أبي حوه على زعامة التعايشة، وانحياز ساغة العبيد لجانب الأنصار ضد مادبو علي طمعاً في رئاسة الرزيقات، ثم النزاع بين مصطفى بحر وأخيه محمود على إمرة زغاوة تُور عقب رحيل حجر ولد بحر إلى أم درمان، وغير هذا كثير مما يطول حصره. ولهذا اهتزت علاقات الأسرة الواحدة، وحدث تصدع كبير في وحدة القبائل وتماسكها.

وخلفت الحرب بجانب ذلك قروحاً وأخاديد عميقة في وجه اقتصاد

دارفور. فقد أصاب الخراب المزارع، وتعطلت حركة التجارة لاشتغال الناس بالقتال، ولشيوع الفوضى واضطراب حبل الأمن، بل أن الأنصار عمدوا أحياناً - كما صنعوا في دار التعايشة - إلى حرق المزارع لإكراه أصحابها على الهجرة. وللباحث أن يقدر أثر هذا كله على اقتصاد استند أصلاً على قاعدة بدائية ضعيفة. إن النتيجة الحتمية لمثل الذي جرى في دارفور خلال أربعة عشر عاماً من الصراع العنيف لهي الفقر والقحط. وليس بغريب إذن أن يبحث الناس عن القوت في بيوت النمل أيام عثمان آدم، أو أن تنعدم البضائع في سوق الفاشر في مطلع عهد محمود أحمد.

ولم ينته سوء الحال عند هذا الحد، فبالإضافة إلى الدمار الذي حلّ بالمزارع والتجارة ثم الانهيار الذي أصاب صف القبائل، رزئت دارفور في بنيها شر رزء. فلقد تناقصت أعداد الخلق بدرجة مفزعة، وخلت ديار بأكملها من السكان. وعلى الرغم من أنا لا نملك إحصائيات لتعداد سكان دارفور عند بداية المهدية وفي نهايتها، إلا أن بعض القرائن تؤكد ما ذهبنا إليه، خرّ ثلاثة ألوف من جيش الفور صرعى في أول اشتباك لهم بالأنصار على عهد يوسف إبراهيم. وورد في رسالة عثمان آدم إلى الخليفة ما يفيد بخلو دار التعايشة من الأهلين تماماً بعد أن تم تهجير من أفلت من الموت حرباً إلى أم درمان، وأنهى محمود أحمد إلى الخليفة خبر تجنيده لعشرة ألوف من زهرة شباب دارفور وإعدادهم للجهاد. وتلخص هذه الأمثلة الثلاثة الأسباب الكامنة وراء تقلص حجم سكان هذا الإقليم في فترة المهدية، الحرب، الهجرة، والتجنيد».

هكذا كان السيد عبد الرحمن المهدي في حاجة ماسة إلى علاقة ودية مع الإدارة البريطانية بما يمكنه من استعادة قبضته - بوسائل عديدة - على هذا الخليط المتنافر من قبائل الغرب. ولم تكن متاعبه لتنتهي في حدود هذه التركة المثقلة فهناك عامل أشد خطورة تمثل في نفوذ السنوسية إلى الشمال من غرب السودان.

ثانياً: كانت الدعوة السنوسية الناشطة في الشمال الليبي منذ عام

١٨٤١ تشكل منافساً خطيراً للدعوة المهدوية السودانية في غرب السودان. وقد طرح (موسى المبارك) عرضاً موجزاً للدعوة السنوسية وطبيعة علاقتها بالحركة المهدوية السودانية أرى ضرورة التوقف لديه تمهيداً لمعرفة التضارب بين النفوذين في تلك المنطقة[١].

«أسس الحركة السنوسية سيدي محمد بن علي السنوسي وهو عالم جزائري ولد حوالي عام ١٧٨٧ وتتلمذ على يد السيد أحمد بن إدريس الفاسي في مكة، ثم عاد إلى شمال إفريقيا سنة ١٨٤١[٢] ليعمل بهمة على نشر تعاليمه. وخلف السنوسي عند مماته في عام ١٨٥٩ ابنه محمد المهدي الذي اشتهر باسم السنوسي المهدي، فواصل جهود أبيه في بث الدعوة حتى وافته المنية في عام ١٩٠٢[٣].

وقد تبعت السنوسية المذهب المالكي[٤]وقامت على نظام دقيق لم تسبقها إليه سائر الجمعيات الدينية أو السياسية، وعن طريقه انتشرت أفكارها وبُني الملك السياسي[٥]. واعتمد هذا النظام على «الزاوية»، وهي تجمّع من أتباع الطريقة تربطهم أخوتها فيعيشون عيشة جماعية، يفلحون الأرض ويرعون الماشية، ويعبدون الله. وكان لكل «زاوية» شيخ يدير شؤونها وفقاً لتوجيهات زعيم الطريقة[٦]. وقد شيد السنوسي الأكبر وخليفته السنوسي المهدي قرابة المائة وعشرين «زاوية» كان من أهمها جقبوب وكفرة اللتان تناوبتا عاصمة الطريقة فيما بين ١٨٥٦ و ١٨٩٩[٧].

---

(١) تاريخ دارفور السياسي ـ المصدر السابق ـ ص (١١ ـ ١٢ ـ ١٤٢ ـ ٢٣٨).

(٢) Evans - Pritchard: The Sanusi of Cyernaica, Oxford (11949) pp. 11 - 13.

(٣) نفس المصدر ص ١٩ ثم محمد فؤاد شكري: السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي ١٩٤٨ ص (٥٧).

(٤) Evans - Pritchard PP 1.

(٥) شكري، السنوسية ص (٤٥).

(٦) Evans - Pritchard p. 5 - 7.

(٧) شكري، السنوسية ص ٥٨ ـ ٦٥.

ووجدت السنوسية في واحات الصحراء الكبرى وفي سلطنات أفريقيا الوسطى والغربية المسلمة ميداناً فسيحاً للذيوع. وكانت تلك البلاد على صلة تجارية بشمال إفريقيا إذ كانت قوافل التجارة تربطها بموانىء طرابلس عبر الصحراء[1]. واجتهد السنوسي الأكبر في تقوية هذه الصلات كوسيلة لنشر مبادئه. فبدأ يؤمن حياة التجار وممتلكاتهم بمحررات يكتبها إلى شيوخ الطوارق والتبو الذين دخلوا في طاعته كي يأذنوا لأصحاب القوافل باجتياز أرضهم في سلام[2]. ثم عمد السنوسي إلى وسيلة مباشرة في بسط نفوذه فيما وراء الصحراء وبخاصة في ودّاي[3]. فقد اشترى قافلة من عبيد البرقو، كان البدو استولوا عليها عند حدود مصر، وجاء بأفرادها إلى جقبوب حيث تشربوا تعاليم السنوسية، ثم أعتقوا فعادوا إلى بلادهم دعاة مبشرين. وراح أهل ودّاي منذ ذلك الحين يفدون إلى جقبوب ثم كفرة لأخذ العلم كما أقبلوا على الخدمة في «الزوايا»[4]. وكان السنوسي الأكبر قد التقى أثناء إقامته بمكة بالأمير محمد شريف الذي أصبح سلطاناً على ودّاي في ١٨٣٥، فصادقه زمناً ثم بايعه مريداً من مريديه، فلم يأل السلطان محمد شريف جهداً في تأييد السنوسية بين رعيته[5].

---

(١) Evans - Pritchard p. 16.

(٢) شكري، السنوسية ص ٥١.

(٣) تقع ودّاي أو دار برقو إلى الغرب من دار فور وكان يفصل بينهما قديماً ديار تامة والمساليت وسلا، أما سكان ودّاي فخليط من البشر يغلب الدم الزنجي على كثرتهم. وتوجد بينهم قبائل تحمل نفس الاسم الذي تعرف به في دارفور مثل البدايات والزغاوة والتنجر والداجو، وفيهم كذلك عرب خلص كالمحاميد والسلامات، ويبدأ تاريخ سلطنة ودّاي بعام ١٦٣٥ وينتهي في سنة ١٩١١ باحتلال الفرنسيين لأراضيها وضمها إلى مستعمراتهم في إفريقيا الاستوائية، وامتدت السلطنة في قمة مجدها إلى جبال الأندي شمالاً ودار كتي جنوباً وبحيرة فتري غرباً، وكان نظام الحكم فيها لا مركزياً إذ قسمت البلاد إلى مقاطعات يشرف على كل منها نائب للسلطان يعرف بالعقيد الذي يتمتع بقدر واسع من النفوذ. انظر:

(The Encyclopaedia of Islam, London (1934) vol IV pp 1075).

(٤) شكري، السنوسية ص ٣٩، Evans - Pritchard 16.

(٥) شكري، السنوسية ص ٣٩، J. S. Trimingham: Islam in West Africa, Oxford (1959), pp. 100.

وازداد نشاط السنوسيين في سلطنات أفريقيا المسلمة على عهد السنوسي المهدي الذي انتدب اثنين من كبار أعوانه إلى كانم وباجرمي، فاتخذا منهما مركزين لنشر الدعوة في كل اتجاه حتى بلغت دارفور شرقاً[١]. وكذلك قوي نفوذ السنوسية في ودّاي حتى أن السنوسي المهدي تدخل تدخلاً فعالاً في نزاع نشب حول عرشها سنة ١٨٧٦، وفرض مرشحه السلطان محمد يوسف بن محمد شريف الذي أصبح تابعاً وفياً للسنوسي[٢] كما كان له شأن كبير مع الأنصار في دارفور فيما سنرى.

وقد نهج السنوسيون نهجاً سليماً في توصيل رسالتهم إلى الناس، بل إنهم تسامحوا مع معارضيهم في الرأي من أهل الطرق الأخرى وأنفوا عن التعريض بالأولياء كما فعل الوهابيون[٣]. ومن جهة ثانية رأى زعماء السنوسية في الخلافة العثمانية ـ رغم اختلافهم معها في كثير من المسائل ـ سياجاً يحوط المسلمين ويصد عنهم كيد الكائدين وليس من مصلحة الإسلام في شيء إضعافها[٤]. ولعل في هذين الأمرين ما يفسر صدود السنوسي عن مؤازرة الثورة المهدية في السودان، التي استخدمت السيف لتحقيق أهدافها، ولم ير قائدها في خلافة الأتراك غير مسخ لمبادىء الإسلام وتحوير لأسسه. فحين دعاه المهدي لنصرته للمرة الثانية وأنهى إليه تعيينه خليفة من خلفائه في مقام عثمان بن عفان، ثم خيره بين الجهاد في جهته تجاه مصر أو الهجرة إليه[٥]، أهمل السنوسي المهدي الرد على

---

(١) Evans - Pritchard pp. 22.

كانت كانم (برونو) وباجرمي ضمن عدد من السلطنات المسلمة التي انتظمت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سلسلة تبدأ بالسنغال على ساحل المحيط الأطلنطي تليها مالي إلى الشرق ثم دويلات الهوسة وكانم باجرمي ووداي ثم دارفو. انظر:

A.J. Arkell: The History of Darfur, 1200 A.D.S.N.R Vol 32 (1951) part 1, pp 39.

(٢) شكري، السنوسية ص ٦٤، Trimingham pp 100.

(٣) Shibeika: British Policy p. 18, Evans - Pritchard pp 7 - 8.

(٤) شكري، السنوسية ص ٧١.

(٥) منشورات المهدي الجزء الثاني ص ٧٠ ـ ٧٣ (طبعة المحفوظات) شقير ٣: ص ١٧٠.

خطاب المهدي[1] ، *وكذلك فشل الخليفة في استمالة السنوسي المهدي* واجتذابه[2].

أما الظن بأن السنوسي المهدي نفر عن مساندة مهدي السودان طمعاً في تولي دعوة المهدية بنفسه، فأمر يكتنفه الغموض، فليس ثمة دليل قاطع على إيمان السنوسي نفسه بأنه المهدي المنتظر، وإن كان أتباعه قد قالوا بذلك[3]، بل وشاع مثل هذا الاعتقاد في السودان كما يتضح من خطاب المهدي إلى السنوسي الذي ورد في صدره[4] «. . . قد كنا يا حبيبي ومن معنا من الأعوان ننتظرك لإقامة الدين قبل حصول المهدية للعبد الذليل».

يتضح لنا من خلال عرض (موسى المبارك) الفارق المفهومي الكبير بين وعي السنوسية للتجديد الإسلامي مع تقدير الإطار الاستراتيجي الدولي وموقع الخلافة الإسلامية فيه، وبين وعي المهدية السودانية لنفس المسألة. بحيث يمكننا القول أن موقف السنوسية كان هو الأقرب لموقف الشيخ (محمد شريف نور الدائم) كما سبقت الإشارة إليه. ولعل الفارق في بيئة المنشأ ومستوى التركيب الحضاري بين دعوة متوسطية ـ حجازية هي السنوسية ودعوة صاعدة في أكثر أقاليم السودان انعزالاً جغرافياً، توضح لنا الفارق في نوعية الوعي. وبالتالي لم يكن مستغرباً وجود صراع مبكر بين الفريقين حين حاول (أبو جميزة) وضع السنوسية في مواجهة المهدية. مع استغلال تذمر قبائل الغرب وهذا هو السر في قوة حركته. وتدلنا الوقائع إن الحركة السنوسية قد حاولت مرتين في عام ١٩١٢ التسرب إلى غرب السودان، مرة في إبريل ١٩١٢ حينما أعلن مهاجر تونسي في جبل قدير دعوته للسنوسية، وفعل نفس الأمر مهاجر من طرابلس الغرب في يونيو من

---

(١) شقير ٣: ص ١٧١، شكري، السنوسية ص ٧٢.

(٢) شقير ٣: ص ٤٢٧، شكري، السنوسية ص ٧٣.

(٣) شكري، السنوسية ص ٧١.

(٤) منشورات المهدي، الجزء الثاني: ص ٧٠.

نفس العام وفي نفس المنطقة. وقد أفادت تقارير (ريجنالد ونجت) أن السيد عبد الرحمن المهدي قد تولى بنفسه متابعة هذا النشاط والإبلاغ عنه أولاً بأول للإدارة البريطانية.

ويزيد (موسى المبارك) الأمر وضوحاً في ص (٢٣٨):

«وزيادة على هذا فإن انتشار المذهب السنوسي في ديار الجبهة الغربية واتجاه أكثرية ملوكها - وفي مقدمتهم البرقاوي - بولائهم الديني شمالاً وقف عقبة كأداء في طريق ذيوع فكرة المهدية في تلك الديار، لما بين المذهبين من خلاف في العقيدة وأسلوب العمل، وقد قويت هذه الرابطة الدينية وازدادت متانة بفعل احتياج الجبهة الغربية للاتجار مع شمال أفريقيا، وبخاصة في الأسلحة والذخيرة. ومن علامات تأييد أهل الجبهة الغربية وتبعيتهم للسنوسية، ذلك الالتفاف العظيم حول أبي جميزة حين شاع أنه خليفة السنوسي المهدي جاء لينقذهم من ظلم الأنصار ويفتح لهم طريق الحج. ونخلص من هذا وسما ورد عن دواعي عصيان قبائل الشمال إلى أن الجانب الديني في ثورة المهدي لم يستهو قبائل دارفور خلا البقارة وقبائل الشرق كالبرتي والميما، ذلك أن الأرض لم تكن صالحة لبث الدعوة المهدية وغرسها، إما لوجود فكرة منافسة كالسنوسية، أو لضعف في العقيدة الدينية كما هو الحال بين الميدوب، أو لغلبة الطموح السياسي على غيره من الاعتبارات مثلما نجد عند الفور».

في خضم هذه المصطرعات كان السيد غبد الرحمن المهدي يحاول بناء ما عرّفه بعض الأكاديميين بـ (المهدية الحديثة أو الجديدة). كانت جهوده موزعة على مراقبة تطور نفوذ المنافس الميرغني وعلى تركة الانقسامات وعدم الولاء في كردفان ودارفور، وعلى خطر السنوسية الذي يحاصره في الشمال والغرب إضافة إلى لعبة بريطانيا في التوازن بين قوى الصوفية.

استطاع السيد عبد الرحمن المهدي أن يخترق تلك الأوضاع بتأكيد

ولائه المطلق للإدارة البريطانية منطلقاً من التأكيد على عداء الأنصار للشريك المصري الوهمي في السلطة، وكان أن منح هو الآخر نيشان الإمبراطورية البريطانية في عام ١٩٢٦ تقديراً لإخلاصه لبريطانيا خلال الحرب وتصديه للدعاية السنوسية. وقد سُمح له بموجب ذلك بالعودة إلى الجزيرة (أبا) والعيش فيها وممارسة الاتصال بأنصار المهدية[١].

فكرت الإدارة البريطانية بضرورة تقوية مركز السيد عبد الرحمن المهدي المالي والأدبي بما يمكنه من السيطرة النسبية وفي ظل الرقابة البريطانية على قوى الأنصار المتبقية. وتأكد هذا التفكير بعد اختفاء (سلاطين باشا) المفتش العام عن مسرح الإدارة البريطانية في السودان ومن بعد اشتراك السيد عبد الرحمن المهدي في كتابة (سفر الولاء) للإدارة البريطانية في عام ١٩١٤، وقد سار تركيز نفوذه على النحو التالي:

منذ عام ١٩١٩ كان السيد عبد الرحمن يُخص بالأفضلية في التعاقد مع الحكومة بالنسبة لبعض متطلبات خزان سنار وتوريد الوقود لبواخر الحكومة[٢].

وقد أعطي قرضاً قدره ٤,٥٠٠ جنيه في عام ١٩٢٦ ثم تنازلت عنه الحكومة بادعاء أن ما استلم كان هبة منها له، وذلك لكي يقوم ببدء الزراعة في جزيرة أبا[٣].

وفضلاً عن ذلك، فقد اتخذته الحكومة شريكاً لها في مشروع قوندال لزراعة القطن بمديرية النيل الأزرق[٤].

ومنح بعض الأراضي الحكومية في كل من أم درمان والخرطوم،

---

(١) مدثر عبد الرحيم ـ المصدر السابق ـ ص (٨٧).
(٢) تقرير سري للمخابرات ـ ٤ نوفمبر ١٩٢٦.
(٣) خطاب الحاكم العام للسكرتير المالي ـ ٢ فبراير ١٩٢٦.
(٤) في عام ١٩٢٧ كانت حصة الحكومة في المشروع ٢٨٠٠٠ جنيهاً وكانت حصة السيد «الإدارة العامة والإشراف».

حيث شيّد المنازل والدكاكين، ومن ثم أضحى أحد كبار الملاك بالعاصمة المثلثة[1].

وكانت الحكومة تميل إلى جانب اللين معه لدى تقدير الضرائب على أرباحه[2].

وعلى هذا امتزج نفوذه الديني والسياسي بنفوذه القبلي والمالي. ومنذ ١٩١٩ كانت أفواج كثيرة من القبائل غير المستنيرة بغرب السودان، تهاجر للعمل لدى ابن المهدي في قلب منطقة الأنصار بالجزيرة أبا بمديرية النيل الأبيض، ومن ثم أمدته بقوى بشرية عاملة لمشاريعه الاقتصادية[3].

وكان المهاجرون مع سكان منطقته المؤيدين للمهدية «الأنصار» إما أن يقوموا بالعمل لصالحه أو يدفعوا له نسبة ٢,٥ ٪ من دخولهم كزكاة أو صدقة[4].

وقد أقسم كل أولئك الأشخاص يمين الولاء لله ولمحمد أحمد مهدي الله وللسيد عبد الرحمن الصادق كولي لله[5].

وفي مقابل كل ذلك، لم يكن السيد عبد الرحمن مسؤولاً عن الشؤون الدينية لأنصاره فحسب، بل كان مسؤولاً أيضاً عن طعامهم وكسائهم.

وعلى هذا، كان للحركة كما وصفها مكتب المخابرات مركزان، أحدهما بمدن وقرى مديريتي النيل الأزرق والأبيض، والآخر بمديرية الخرطوم، حيث متعلمي الأنصار ومن عمل منهم بالتجارة والزراعة.

وكان كل من أولئك يعمل تحت الإشراف الشخصي للسيد، إذ سمح له بالتنقل في حرية في تلك المديريات.

---

(١) بيان مستمد من سجلات الأراضي بالخرطوم وأم درمان.

(٢) تقديرات مفتش مركز كوستي بمديرية النيل الأبيض.

(٣) تقرير سري للمخابرات ـ ١٩ ديسمبر ١٩٢٦.

(٤) خطاب مدير النيل الأبيض للسكرتير الإداري ـ ٩ فبراير ١٩٢٨.

(٥) المصدر السابق.

وكانت العناصر المعتدلة تستمد أساساً من أبناء القبائل الرحل البدائية من مديريتي كردفان ودارفور، بينما انضم إليه بعض الشبان الذين ثاروا في مواجهة السلطات القبلية للعمل معه كمهاجرين.

وكان يمتنع على السيد زيارة المديريتين المذكورتين شخصياً، وإن سمح بذلك لوكلائه[١].

وكنتيجة لذلك، كان للوكلاء أثر على قبائل غرب السودان دون أن يتحملوا أدنى مسؤولية شخصياً.

وكان منهج كل من الفريقين، من ناحية دينية، مخالفاً للآخر. ذلك إنه بينما كان الأنصار بالمناطق النيلية تقليديين وهادئين سياسياً أيضاً مثل المسلمين التقليديين العاديين، كان الاتباع من قبائل الغرب ناظرين للسيد باعتبار أنه ما زال هو القائد ضد الغزاة الحاكمين والشخص الذي ستنزل عليه رسالة النبي عيسى في يوم ما للإطاحة بهم وطردهم من السودان[٢].

واعتبر الموظفون البريطانيون بمديرية النيل الأبيض المهاجرين من الغرب من ذوي الخطر.

وكان من الطبيعي أن رفع زعماء الغرب الذين لم يكونوا موالين للمهدية، راية الاحتجاج ضد تحصيل الزكاة وجلب الأتباع من قبائلهم[٣].

بيد أنه رغم أن الحكومة بالخرطوم قد ضيقت الخناق على السيد، وأجبرته على أخطارها بكل من يصل إليه أو يرحل من الجزيرة أبا وحظرت عليه زيارة الجزيرة خلال الأعياد الدينية أو جمع الزكاة[٤]، إلا أن ثروته قد نمت كما ازداد أنصاره وأتباعه على مر الزمن»[٥].

---

(١) تقرير سري للمخابرات ـ ١٨ مارس ١٩٢٦.

(٢) المصدر نفسه.

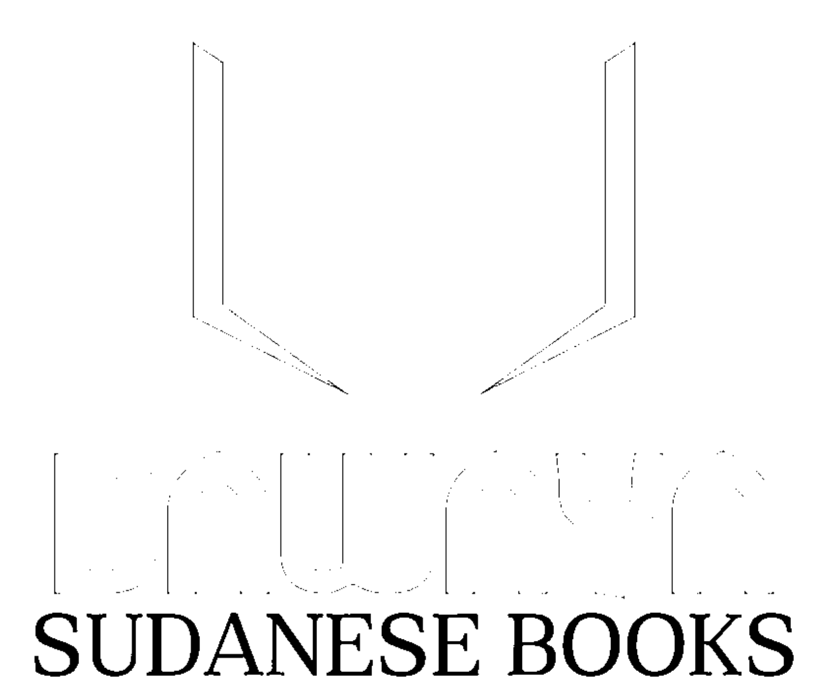
(٣) خطاب مدير النيل الأبيض لمفتشي المراكز ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧.

(٤) قرارات اجتماع فبراير ١٩٢٧.

(٥) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ المصدر السابق ـ ص (٢٤ ـ ٢٥ ـ ١٢٦).



المثقف الرافض والحوار المتشعب


SUDANESE BOOKS

يتضح لنا بجلاء أن السياسة البريطانية قد أعادت تركيب السودان في محورين إقليميين متنافسين: محور الختمية في الامتداد النيلي وشرق السودان، ومحور الأنصار في غرب السودان وأطراف النيل الأبيض. وقد أفرغ كلاً منهما من أصول توجهاته التاريخية والفكرية: إذ أُفرغت الختمية من ذلك التوجه الشمالي المتوسطي، كما أُفرغ الأنصار من روح مقاومة الاحتلال مع تركيز شعور مناوىء لدى الطرفين الختمي والأنصاري للشريك المصري في الحكم. وقد انعكس هذا (الموقف السياسي الموحد) المعادي لمصر والموالي لبريطانيا على صفحات جريدة «حضارة السودان» التي أسسها بتوجيهات بريطانية في عام ١٩١٩ محمد الخليفة شريف ابن أخ السيد عبد الرحمن المهدي. ثم رأت الإدارة البريطانية في ٢٤/٦/١٩٢٠ إعلانها جريدة سياسية ناطقة باسم السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي. وقد عبرت تلك الجريدة عن الموقف السياسي الموحد للزعماء الدينيين في مواجهة مصر وحركتها الوطنية المندلعة وقتها بالذات. وقد بينت تلك الجريدة الخط الفاصل بين التفكير السياسي الناشىء في السودان تحت مظلة الإدارة البريطانية والتفكير السياسي المصري. ويمكن لنا أن نتبين عبر مراجعة الأدب السياسي في تلك الفترة لدى الجانبين السوداني والمصري مدى سيادة النزعة الإقليمية الصارخة لدى الطرفين. ففي مصر تفكير حول (حقوقها ومصالحها) في السودان، وفي السودان تجنب لأي ارتباط بتلك (الحقوق والمصالح).. وفيما بين السودان ومصر كانت بريطانيا المتطلعة للاستفراد بالسودان تسعى كعادتها بالوقيعة والفتن مستندة إلى أقصى ما تعطيه شطحات العصبية الإقليمية لدى الطرفين. بل أن مسألة طبيعية كإنشاء خزان على النيل في السودان سرعان ما تضخها

بريطانيا في أحشاء الخلافات، كأن قطرة من النيل لن تصل إلى مصر من بعد إنشاء الخزان أو كأن إنشاء الخزان لا يتم إلا على حساب المصالح المصرية في مياه النيل. وتناسى الكل هنا وهناك إن خزان السودان المائي لن يحبس من ورائه إلا القليل من ذلك الذي يتدفق هدراً في مياه البحر الأبيض المتوسط، بعيداً عن مصالح التربة في مصر أو في السودان.

اجتمع الزعماء الدينيون وكثير من وجهاء الأنصار من حول جريدة الحضارة، في ظرف اشتدت فيه الحركة الوطنية المصرية وبدأت تعكس روحها المناهضة للبريطانيين. فكان همها الأول والأخير ـ أي جريدة الحضارة ـ إثارة روح العداء لمصر تمهيداً لاستفراد بريطانيا بحكم السودان مؤكدة على أن النزعة (الوطنية) وليست (الدينية) أو (القومية) هي أساس البناء المعاصر[1]:

«ولم يك في [الدين] ما يحتم علينا اختيار المصريين الذين كانوا غير مصلحين وإنما هم أمة إسلامية مثلنا ومثل غيرنا من تلك المنتشرة في أكناف المعمورة التي قضت عليها الأحوال العصرية أن تكتفي من جامعتها العمومية بإحساس خفيف يدب إليها عند مرور موسم الحج أو نزول حدث كبير بساحة البعض.

أما تلك [الوحدة القومية] التي كانت تجمعهم جامعتها وتضمهم غايتها أيام عهودهم الأولى ودولهم الراشدة فهذه قد انفرط عقدها وانتثر نظمها ولم يبق منها إلا عقيدة تعتصم القلوب بها وقبلة تتجه الوجوه إليها وكتاب تتلوه الألسنة وتجله الأفئدة.

وفيما عدا ذلك فقد أصبحت [كل أمة تنادي بالوطنية في بلادها]، وتشيد على أساس القومية بناءها، وتستعين بالأكفاء الأقوياء من سواها جرياً وراء التيار العام والمبادىء التي لبس روحها العالم الآن، غير طالبة إلا

(١) حضارة السودان ٤/٩/١٩٢٠.

مصلحتها ولا ذابة إلا عن بيضتها ـ حتى إن المصريين أنفسهم لم يمتنعوا عن قتال العثمانيين لما أغاروا على بلادهم في أوائل هذه الحرب، ولم يراعوا أنهم إخوانهم في الملة وقدوتهم في كثير من الطقوس والمراسم، وكانوا أولياءهم في الحكم وقد فعلوا ما فعلوا عن مصلحتهم ووطنهم غير ملومين».

وقد حددت (حضارة السودان) بوضوح موقفها إلى جانب انفراد البريطانيين بشؤون الحكم في السودان في مقالة سابقة بتاريخ ١٩٢٠/٨/٢١.

«خلص إلينا مما تقدم أن من الأفن في الرأي والقصر في النظر والظلم للوطن والجهل بالواقع أن تترك البلاد بين حكمين أجنبيين عنها وغير متعادلين ولا متطابقين ولا متوافقين، هذا يبني جهاراً وذاك ينقض سراً ونتقاعد عن طلب حل العقد وتغيير الموقف في هذه الفرصة السانحة لسماع قضايا الأمم وتقرير حقوق البلدان. إذا كان ذلك كذلك فلننظر إذن أي المواقف ينطبق على حالنا ويؤدي إلى تقدمنا في سبيل استقلالنا:

أولاً: إن كفاءتنا الذاتية تبعد بنا كثيراً في الوقت الحالي عن الدرجة التي تؤهلنا لحكم أنفسنا وإدارة أمورنا بأيدينا دون مساعدة أو مرشد يتولى تربيتنا وتدريبنا ويسير الأحوال بتنظيم وإحكام يضمنان إقرار الراحة حالاً وبلوغ الغاية التي تنشدها كل أمة ذات أصل وتاريخ ـ والماضي والحاضر يتضافران على إثبات هذه الحقيقة، فلا نخدعن أنفسنا ولا نجهلن مكانتها ومنزلتها.

ثانياً: إن إخواننا المصريين وإن كانوا هم في طليعة الأمم الشرقية الطامحة للحرية والاستقلال والمتعلقة بأهداب الرقي والكمال إلا أنها لم تبلغ إلى الآن من التمرس في الحكم وإقراع أرضه واستطلاع طلعه والاضطلاع بعبئه دون تعب منه أو ارتباك فيه، وصحف الأمس في بلادنا وبلادهم ووقائع اليوم عندنا وعندهم تؤيدان هذه المشاهدة الملموسة فلا نحتاج فيها إلى دليل وبرهان.

ولو كانت الدلائل والوقائع والتجارب تساعدنا على الوثوق بأن جيراننا

يستطيعون الاحتفاظ بوديعتنا الوطنية المقدسة لما فضلنا غيرهم ولما اخترنا سواهم.

أما والأمر كذلك فمن الخرق والحمق أن نغرر بأنفسنا ونقامر بكياننا ونقذف بمستقبلنا في هوة لا قرار لها ولا يعلم إلا الله ما في جوفها من المصائب والويلات.

[فلم يبق لنا إذن إلا باب واحد وهو الإنجليز وهؤلاء، لا يسع أحد أن ينكر أنهم أكفأ من أدار دفة وساس أمة وأقدر من يخضع الهوى لسلطان الحق ويوفق بين منازع السيطرة ومبادىء العدل على قدر ما تسعه الطاقة البشرية ويتسع لدولة فاتحة وأمة استعمارية ـ تلك حقيقة لا أراني محتاجاً لإثباتها بعد أن وضحت وضوح الشمس وسارت مسير القمر فاكتحلت برؤيتها كل عين وامتلأت بسيرتها كل أذن وأدركتها كل بلاد في الشرق منذ أن أصيب الشرق بمصيبة الفتح ودوهم بمداهمة الاستعمار].

على أن شأن الإنجليز في مصر والسودان شأنهم وأثارهم في إصلاح الأخير أثارهم فيجدر بنا والحالة هذه أن نستعين بهم على توحيد أمرنا وترقية أحوالنا والسير بنا في سبيل التدريب السياسي والاجتماعي سيراً مطرداً بنصيب يتزايد بتزايد الاستعداد وتقدم الزمان».

على هذا النحو سلكت حضارة السودان معبرة عن الموقف السياسي الموحد الذي جمع ولأول مرة في ظل الإنجليز ما بين قوى الختمية والأنصار «وقد ادعت الحضارة أنها تنطق بلسان كل السودانيين بحكم انتمائها للزعماء الدينيين الثلاثة لأنها تنطق بلسان الأربعة ملايين الذين يسكنون السودان ناسية أو متناسية موقف المتعلمين السودانيين الذين يقفون إلى الجانب الآخر[1].

(١) الصحافة السودانية في نصف قرن ـ الجزء الأول ـ محجوب محمد صالح ـ قسم التأليف والنشر ـ جامعة الخرطوم ـ ص (٧١). كذلك ترد مقالات الحضارة المقتطفة هنا بنصوصها الكاملة في الصفحات من (٧٣ ـ ٩١).

إرهاصات القوى الجديدة:

إلى جانب تلك التحالفات الطائفية والقبلية التي كونت منها الإدارة البريطانية قوة سياسية موحدة لخدمة أهدافها في السودان كانت هناك قوى أخرى نابتة بالضرورة في قلب المجتمع القديم، قوة جديدة بولاءات مختلفة ونظرة حديثة للسودان وأوضاعه. تلك هي قوى المتعلمين السودانيين في الحقلين المدني والعسكري.

وقد رأينا في الصفحات السابقة كيف إن الإدارة البريطانية فور احتلالها للسودان قد رأت ضرورة الحد من قوى الحركات الصوفية والمصريين بإنشاء وسيط بينها وبين الهياكل القبلية والقروية في السودان، فعمدت إلى إنشاء (كلية غردون) التي افتتحها (كتشنر) في نوفمبر ١٩٠٢ لتدريب السودانيين على ملء الوظائف الصغرى الإدارية والأعمال الفنية بدواوين الحكومة. وقد كان الهدف المباشر وقتها هو إحلال هؤلاء الموظفين السودانيين محل الموظفين المصريين في السكك الحديدية والمصانع الحكومية[١] وإيجاد وسيط بين الإداري البريطاني ورجال القبائل السودانية كبديل عن الوسطاء الإداريين المصريين الذين عرفوا بـ (المآمير).

وكما كان الهدف من إنشاء (كلية غردون) كذلك كان الهدف من إنشاء المدرسة الحربية. ويستند تراث إنشائها إلى اقتراح كتشنر في عام ١٩٠٠[٢] والقاضي بتشكيل وحدات سودانية محضة لتحل محل الكتائب المصرية الموجودة في السودان. وبالرغم من أن اقتراح كتشنر قد جرت دراسته بصورة جادة في حينه ـ إثر تمرد قادته الكتيبتان المصريتان الحادية عشرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٠٠ لدى رؤيتهما للعلم الإنجليزي يرتفع مع العلم المصري ـ إلا أنه قد تقرر وقتها الاكتفاء بخفض قوى الجيش المصري العاملة في السودان وتوزيع ما تبقى في مناطق متباعدة. وقد

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ المصدر السابق ـ ص (٢٧).

(٢) الإمبريالية والقومية في السودان ـ المصدر السابق ـ ص (٨٣ ـ ٨٤).

انتهجت بريطانيا سياسة الاعتماد على أبناء القبائل غير العربية في الجيش وبالذات من قبائل (النوبة) في الغرب و (الدينكا) في الجنوب[1].

شكلت تلك البدايات الطلائع الأولى لحركة المثقفين السودانيين، ويرى (أحمد خير) أن عناصر التكوّن الفكري لتلك الطليعة قد تميزت بأنها مزيج من «الثقافة الدينية السليمة ومن الثقافة الأوروبية الجارفة. بدأ أفراد هذه الطبقة، وهم إذ ذاك قلة محدودة، يحسون إحساساً غريباً على البيئة، يحسون بكيانهم في الحياة، كما يحسون بما لهذا الكيان من الحقوق وما يقع عليهم من التبعات والأعباء التي ترتفع في خيال الشباب وبمقاييس الشباب إلى درجة الإيمان والعقيدة ترخص في افتدائها الأموال والمهج»[2].

ويلاحظ (أحمد خير) أن نشأة ذلك (الجيل الحديث) قد تلبست إلى حدود كبيرة بالشعور «بكيان مستقل في المجتمع السوداني وانحصر جهده وجهاده لبضع سنوات في تحقيق [غرض واحد] وهو محاولة انتزاع زمام القيادة الشعبية من الزعماء الدينيين. ولقد كانت مظاهر هذا النضال، شن الحرب العلنية حيناً، السرية في أكثر الأحايين، على الحركة الصوفية. ولقد ساهم بأكبر نصيب فيها أعضاء هيئة التدريس الذين وجدوا في طلبة المدارس والناشئة في الأندية، تربة صالحة لغرس بذور دعوتهم وتعهدها، واعتمدوا في نضالهم على [سلاح المنطق والجدل العقلي] وكانوا ينادون بتحرير الفكر وانطلاقه من قيود العادات ورواسب التقاليد الفاسدة وأوهام الخرافة التي ليست من الدين في شيء.

والمتأمل في هذه الظاهرة بعد أكثر من ربع قرن وعلى ضوء ثقافة تاريخية واجتماعية ناضجة، يلحظ في ثناياها أغراض دعوة الطليعة من أحرار الفكر الذين انبثوا في أرجاء أوروبا وأحدثوا تلك الثورة الفكرية

---

(١) المصدر السابق Sudan Under Wingate ـ ص (٢١).

(٢) كفاح جيل ـ أحمد خير المحامي ـ (تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان) ـ الدار السودانية ـ ١٩٧٠ ـ ص (١٨ ـ ١٩).

التنويرية التي مهدت السبيل لحركة الإصلاح الديني وما تلاها من انقلابات وحروب وثورات قفزت بالمجتمع الأوروبي من ظلمات القرون الوسطى إلى نور الحضارة الحديثة. وهو أيضاً الاتجاه الذي سلكته مصر والشرق العربي بزعامة جمال الدين الأفغاني وتلميذه الإمام محمد عبده...»[١].

كانت كلمة (خريج) مرادفة لكلمة (مثقف) وكانت تعني «أي شخص تخرج من دراسة الكتاب أو المدرسة الأولية ـ الابتدائية»[٢]، وقد بدأ تفكير الخريجين منذ وقت مبكر يتجه إلى تأسيس أندية اجتماعية ـ ثقافية خاصة بهم، وقد بادر بطرح الفكرة جماعة من المدرسين بمدرسة أم درمان الابتدائية على أساس تجميع زمر الخريجين من مختلف المدارس السودانية، وقد اتصلت جهودهم من بداية عام ١٩١٤ ليقبل بها البريطانيون في عام ١٩١٨ حيث تأسس في صيف ذلك العام أول ناد للمتخرجين في أم درمان وضعت له الإدارة البريطانية رئيساً فخرياً هو المستر (سمبسون) مدير كلية غردون وقتها[٣]. ويعتقد (أحمد خير) أن فكرة تأسيس ذلك النادي ربما تكون قد استوحيت من وجود مثيلاتها في مصر آنذاك أي (نادي المدارس العليا) الناشىء بتأثير مؤسس الحزب الوطني في مصر، مصطفى كامل باشا، أو ربما تكون قد نشأت ثمرة إبداع سوداني ذاتي. المهم أن بريطانيا التي كانت تتطلع لاحتواء حركة الخريجين قد مارست دورها عبر سمبسون في محاولة الإشراف عليهم وإيجاد روابط ما بينها وبينهم، فإلى أي مدى نجحت الإدارة البريطانية في احتواء الخريجين؟ هذا ما سنجيب عليه لاحقاً.

كانت الصحف المصرية والسودانية تشكل على حد سواء مادة مهمة في تطوير الوعي الفكري لدى طلائع ذلك الجيل الجديد. وقد كان اللورد (كرومر) هو أول من أوعز لأصحاب صحيفة (المقطم) التي كانت تصدر في

---

(١) كفاح جيل ـ المصدر السابق ـ ص (٢٠ ـ ٢١).

(٢) الإدارة البريطانية ـ المصدر السابق ـ ص (٤٣).

(٣) كفاح جيل ـ المصدر السابق ـ ص (١٩).

مصر والتي عرفت بولائها للبريطانيين، لإصدار صحيفة مماثلة في السودان. وبناء عليه شهد عام ١٩٠٣ إصدار أول صحيفة في السودان باسم (السودان) على أساس أنها (جريدة سياسية تجارية أدبية إخبارية زراعية). وأكدت أنها ستكون «صلة بين الحاكم والمحكوم» مع «تناول الأبحاث والأخبار التي تهم السودان ومن فيه واقتطاف الحوادث الخارجية التي [يلذ] الوقوف عليها». وقد دعمت تلك الصحيفة دورها الثقافي والتجاري بإنشاء (مكتبة السودان) المعروفة حالياً بـ(سودان بوكشوب) لاستيراد الصحف الأجنبية والعربية. وقد والت الصدور اثنين وعشرين عاماً أي إلى حوالي ١٩٢٥. وقد أشرف على إصدارها (خليل أفندي ثابت) وهو سوري الأصل من خريجي الكلية السورية(١).

مع ارتباط صحيفة (السودان) بالسياسة البريطانية إلا أنها كانت تقدم عبر خدمات (رويتر) خلاصات حية للسياسة العالمية، كما تابعت بشكل نشط تحركات الرئيس (ويلسون)، كما أنها كشفت بشكل واضح عن اهتمامات البريطانيين بمشاريع الري في السودان لصالح المستثمرين الأجانب الذين ضاقت بهم أراضي مصر المرتفعة الثمن «عدد ١٩٠٤/١٠/٣١»، بل قادت الصحيفة حملة واسعة مركزة على ضرورة (حل مسألة الري بين السودان ومصر) ليتسنى للأجانب القاصدين استثمار أراضي النيل الأزرق في زراعة القطن(٢).

في فترة لاحقة وفي ١٩١٣/١/٤ ولدت جريدة (رائد السودان) كملحق عربي لصحيفة إنجليزية هي السودان هيرالد الإنجليزية ـ الأغريقية التي سبقت بالصدور في عام ١٩١١. «. . . لعبت (رائد السودان) دوراً بارزاً في النهضة الأدبية والفكرية التي جاءت إرهاصاتها الأولى قبيل مولد الجريدة، وقد ساعد (رائد السودان) في أن تلعب هذا الدور شخصية الرجل

---

(١) الصحافة السودانية ـ نفس المصدر السابق ـ ص (٢٢ ـ ٣٦).

(٢) الصحافة السودانية ـ نفس المصدر السابق ـ ص (٣٢).

الذي تولى رئاسة تحريرها يوم صدورها وهو السيد (عبد الرحيم مصطفى قليلات) وهو أديب وشاعر سوري كان يعمل في مصلحة سكة الحديد السودانية»[1].

انعكست على صفحات تلك الجريدة ثمرات حلقات الخريجين وجمعياتهم التي كانت آخذة في الظهور والتكوين. كما أنها كانت الجريدة الأولى في السودان التي استقطبت بحق أقلام الجيل الواعد وأقلام العديد من أدباء العربية وقتها. وقد كانت الرائد لحظة الوصال التي طال انتظارها بين الوعي السوداني وجذوره العربية ـ الإسلامية:

«تولى الأستاذ قليلات رئاسة تحرير رائد السودان الملحق العربي لجريدة السودان هرالد الإنجليزية الإغريقية، فوجد العون الصادق من الأدباء العرب والسودانيين، فالأديب المصري الكبير محمد بك فاضل الذي كان يعمل في السكة الحديد في عطبرة يراسل الصحيفة من هناك فيرسل لها قصائده ويقدم المسابقات الشعرية التي يشترك فيها الشعراء والأدباء السودانيون، والكتاب المنتشرون في مختلف بقاع السودان يكاتبون الرائد ويراسلون رئيس تحريرها، فمن كوستي تأتي قصائد السيد حسن بدري الذي عمل بعد ذلك في عدة صحف سودانية، وهو لا يراسل الصحيفة فحسب بل يصبح وكيلها في كوستي، ومن أم درمان يكتب لها مؤرخ السودان الأول السيد محمد عبد الرحيم كما يكتب لها السيد عبد الرحمن أحمد الذي أنشأ بعد ذلك بعشرين عاماً جريدة السودان. وفي سنار مع بداية العمل في الخزان عام ١٩١٤ يتجمع عدد من الأدباء ينشؤون جمعية أدبية يطلقون عليها اسم روضة الشعر بسنار وترسل الجمعية نتاجها أدباً وشعراً إلى رائد السودان لينشر على صفحاتها.

وعلى صفحات رائد السودان مارس الجيل الذي قامت على أكتافه

---

(١) المصدر السابق ـ الصحافة السودانية ـ ص (٤١).

الحركة الأدبية والصحفية السودانية في بدايتها الكتابة شعراً ونثراً والتقى على صفحاتها خريجو المدارس الحديثة بآبائهم الذين تلقوا العلم على الأسلوب التقليدي في حلقات العلماء الدينية.

وقد اهتمت الرائد بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والأدبية ودعت للبعث الإسلامي العربي، ومجدت عظماء المسلمين مستخلصة من مواقفهم دروساً للحاضر والمستقبل، وفتحت الباب للشعراء والأدباء السودانيين، كما نقلت قصائد شعراء الأقطار العربية الكبار وعلى رأسهم أحمد شوقي وحافظ إبراهيم»[١].

ويواصل محجوب محمد صالح عرضه القيم لدور رائد السودان على صفحتي (٤٦) و (٤٧):

«وتقدم رائد السودان لقرائها في محاولة لبعث التراث الإسلامي والإشادة بالبطولات العربية سلسلة عن عظماء الرجال، تشمل بين من تشمل طارق بن زياد وقتيبة بن مسلم وعبد الرحمن الغافقي وموسى بن نصير وعبد الرحمن الداخل وخالد بن الوليد.

وتتابع النشاط الأدبي والفني في البلاد العربية فتنشر مقالات عن الموسيقى العربية وتنقل لقرائها قصائد أحمد شوقي وحافظ إبراهيم فور نشرها في الصحف المصرية، فنجد في عددها الصادر أول إبريل **١٩١٥** قصيدة حافظ إبراهيم في ذكرى شكسبير، وفي عددها التالي قصيدته في الجمعية الخيرية الإسلامية، كما نقرأ مرثية شوقي لجرجي زيدان عند موته.

وكان اهتمام الرائد بالأدب السوداني كبيراً، فإن كثيراً من الأسماء التي خلدت في الأدب السوداني في مطلع العقد الثالث ترددت على صفحات رائد السودان ـ كتب فيها من الجيل الأول السيد محمد عمر البنا مفتش

---

(١) الصحافة السودانية ـ المصدر السابق ـ ص (٤٣).

المحاكم الشرعية، وشيخ العلماء السيد أبو القاسم أحمد هاشم، والشيخ بابكر بدري، والشيخ عمر الأزهري، كما كتب فيها معهم أبناؤهم من خريجي المدارس الحديثة، كالشيخ عبد الله عمر البنا، والشيخ عبد الله عبد الرحمن والسيدين أحمد محمد صالح وتوفيق صالح جبريل.

وكان الضرب الرائج من الأدب يومذاك فيما يبدو تشطير وتخميس الشعر فيوم إن طارت أول طائرة تركية (أدرميد) يقودها طيارون أتراك وقامت بزيارة لمصر حياها أمير الشعراء أحمد شوقي:

يـا أدرمـيـد ألا طـيـري مـبـلـغـة	رسائل الشوق من عمرو إلى عمر
إلى الذي خفقت في الأرض رايته	واليوم تخفق فوق الشمس والقمر

ومن هذين البيتين أقام السيد قليلات رئيس تحرير الرائد مسابقة شعرية لتشطيرهما واشترك عدد كبير من الشيوخ والشبان الأدباء ففاز بالجائزة السيد محمد عمر البنا «الأب»[(١)].

وبعد ذلك تقدم الرائد مسابقة أخرى موضوعها تخميس بيتين من شعر الغزل فيفوز بها البنا «الابن»[(٢)].

إن رائد السودان تمثل ـ بحق ـ مرحلة جديدة في تطور الصحافة السودانية، فقد كانت المرحلة الأولى في العقد الأول من هذا القرن تتمثل في جريدة السودان ـ أجنبية الملكية، أجنبية التحرير، أجنبية القراء. أما رائد السودان فإنها وإن كانت ملكيتها أجنبية إلا أن السودانيين ارتبطوا بها للمرة الأولى تحريراً وقراءة. وليس غريباً في هذه المرحلة من تطورهم أن يغلب عليها الطابع الأدبي، فقد كانت الحركة الأدبية إرهاصاً للحركة السياسية المقبلة ونافذة يتطلع منها المثقفون إلى أجواء أرحب ووسيلة لنشر الوعي والمعرفة بينهم.

---

(١) سليمان كشة ـ سوق الذكريات.

(٢) حسن نجيلة ـ ملامح من المجتمع السوداني.

وإن شغل الشعراء بالتخميس والتشطير فما كانت الرائد في أدبها بعيدة عن المعترك السياسي، فقد نشبت الحرب العالمية الأولى والرائد في عامها الثاني فكانت مثار صراع سياسي خفي خاصة عندما اتخذت تركيا موقفها بجانب ألمانيا، وخشي الإنجليز أن يدفع الولاء للخلافة الناس للخروج عليهم، فبدأوا يبحثون عن التأييد والولاء، وما كانت ثمة معارضة سافرة لهم، وتدفقت عليهم برقيات الولاء، إلا أن بعض كتاب الرائد من الأدباء كثيراً ما أشار ـ قبل الحرب ـ إلى الخلافة مشيداً بها ولا بد أن يكون موقفه بعد الحرب قد انطوى على رفض صامت لما يقوم به الإنجليز.

وقد واجه السودان مصاعب الحرب، واجتاحت البلاد مجاعة اقتضت أن تستورد الدولة الذرة من الهند وتوزعها على السكان تحت رقابة البوليس وسياطه، ووجد قليلات ـ الذي انطوى شعره على الكثير من التمجيد للخليفة والولاء للأستانة ـ فرصة للهجوم على الحكومة، فنشر مقالاً عن المجاعة وما يلاقيه الناس من شظف العيش وكان عنوان المقال بيت الشعر:

تموت الأسد في الغابات جوعاً ولحم الضأن يطرح للكلاب

وعقد المقارنة بين الشظف الذي يلقاه أهل البلاد والنعيم الذي يحيا فيه المستعمرون، فألقي القبض على قليلات (واعتقل ثم أبعد عن السودان مخفوراً إلى مصر في أعقاب ١٩١٧).

ولم تعش الرائد بعد سفر قليلات طويلاً، فقد توقفت عن الصدور في عام ١٩١٨.

بعد توقف (رائد السودان) عن الصدور ظهرت إلى الوجود جريدة (حضارة السودان) الصادرة في يوم الخميس (٢٨/ ٢/ ١٩١٩). وقد جاءت حضارة السودان نقيضاً لخط رائد السودان كما وسبق أن لاحظ القارىء نماذج مقالات محررها (حسين شريف)، ولعله من سخرية القدر أن (حسين شريف) قد دعا إلى ضرورة إصدار صحيفة سودانية عبر العدد الأخير من جريدة (رائد السودان). ومن سخرية القدر أيضاً أن تأتي (حضارة السودان)

كأول صحيفة يملكها سودانيون مدافعة عن الخط البريطاني في وقت كانت فيه (رائد السودان) التي تعود بملكيتها إلى يونانيين هما (ساولو) و(خريستو)، المدافع عن تطلعات الوعي السوداني الجديد لإيجاد صيغة نضالية مشتركة مع حركة الشمال المصري.

وكانت الصحافة المصرية تشكل بدورها أحد مصادر الوعي النضالي والسياسي لدى هذه الفئات الصاعدة من المتعلمين. وقد كان (ونجت) مقتنعاً بضرورة منع الصحافة المصرية عن الوصول إلى السودان، فقد كانت الانتقادات العنيفة التي توجهها الصحافة الوطنية في مصر للإدارة البريطانية في السودان تحتل حيّزاً كبيراً من مساحاتها. فقد بدأت الصحافة الوطنية المصرية بالهجوم على اتفاقية الحكم الثنائي نفسها، مشيرة إلى رفع العلم البريطاني في السودان، وتسخير بريطانيا للاقتصاد المصري في خطط مضادة لنموه. وهاجمت الصحف أيضاً مسلكية (ونجت) نفسه الذي شبهته بالقيصر في معاملته للإداريين المصريين الذين توجب عليهم الانحناء لتقبيل يده. كما عرّضت الصحف الوطنية المصرية بسياسة التمييز الديني والصليبية البريطانية في السودان لصالح الكنائس التبشيرية[1]. كان ونجت كرجل عسكري النزعة يرى في الصحافة عموماً مصدر إزعاج لا بد من إسكاته، وبعد مراسلات مع القنصل العام في مصر سمح له بمنع أي صحيفة مصرية تنشر مقالاً معادياً من الدخول إلى السودان. وقد التفت (ونجت) إلى ضرورة استخدام صحيفة (المقطم) في مصر وجريدة (السودان) في الخرطوم لمواجهة ما تعرض له الصحافة المصرية. ولهذا الغرض وقع اختياره على (نعوم شقير) من دائرة الاستخبارات لينجز هذا العمل المضاد. وقد استخدم (شقير) مجموعة من معارفه لكتابة مو وعات موالية للإدارة البريطانية في (المقطم). وهكذا كتب (أحمد أفندي يوسف قنديل) بإشارة من (شقير) موضوعاً في

---

(١) جريدة اللواء المصرية الأعداد: ١٩٠٠/٢/٤ ـ ١٩٠٠/٢/٥ ـ ١٩٠٠/٢/٧ ـ ١٩٠٠/٣/٥ ـ ١٩٠٧/١٠/٢١ ـ ١٩٠٨/٥/٣٠ ـ ١٩٠٨/١١/١٥.

المقطم بتاريخ ١٩٠٩/١/٢٢ كما كان قد كتب موضوعاً آخر بتاريخ ٢١/ ١٩٠٨/١٠ وقعه باسم (أم درماني). وعندما توفي (مصطفى كامل) زعيم الحزب الوطني في عام ١٩٠٨ أعرب (ونجت) عن آماله في موت الصحافة الوطنية المصرية أيضاً. غير أن آماله لم تتحقق إذ سرعان ما شنّت اللواء ومعها بعض الصحف المصرية هجوماً عنيفاً على دموية البريطانيين في السودان إثر مصرع الثائر السوداني (ود حبوبة) في عام ١٩٠٨ وقارنت بينها وبين حوادث (دنشواي) في مصر والتي رد عليها (كرومر) بمزاج دموي[١]. وقد أدت هذه المواقف بخليفة (كرومر) في مصر وهو (غورست) إلى إحياء قانون ١٨٨١ المكبل لحرية الصحافة في مصر غير أن (ونجت) الذي يغمره الرعب من الكلمة الوطنية أصر على التقييد الشامل لهذه الصحافة في السودان.

لم تكن مصر في عرف ذلك الوعي السوداني المتطلع مجرد شريك ثنائي في الحكم بل كانت كالسودان نفسه ترزح تحت احتلال بريطاني فرض عليها منذ عام ١٨٨٢ م. بل إن فترة السير إفلين بيرينج المعروف باللورد كرومر والتي امتدت من ١١ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٣ وإلى ٦ أيار (مايو) ١٩٠٧ تعتبر من أقسى لحظات التاريخ في حياة الشعبين السوداني والمصري. فقد كان كرومر يعبث بالوزارات المصرية كما يريد منذ إقالته لوزارة شريف باشا التي رفضت انتهاج سياسة الإخلاء البريطانية في السودان. وتستمر المواجهة بين كرومر والخديوي عباس الثاني الذي كان مبغضاً للبريطانيين وميالاً لإيجاد قوة وطنية مصرية مساندة لمواجهته ضدهم، وقد وجدها بعد عام من رقيه العرش في شخص الشيخ (علي يوسف) وصحيفة (المؤيد) التي أصدرها في عام ١٨٩٣. ثم وجد الخديوي في شخص مصطفى كامل سنداً آخر حيث تأسست صحيفة اللواء في عام

---

(١) جريدة اللواء المصرية في ١٩٠٨/٥/١٩.

31\ 5 Egyptien 1908 - L'Etendard and the standard 31 M 5\ 1908. .

١٩٠٠ ليلحق بها تأسيس الحزب الوطني في عام ١٩٠٧. ويعرف التاريخ المصري لمصطفى كامل وقفته الحازمة ضد كرومر إثر مجزرة (دنشواي) في ١٩٠٦/٦/١٣ والتي انتهت بإجراء انتقامي شنق فيه أربعة من الفلاحين المصريين بعد اتهامهم بقتل جندي بريطاني قتل امرأة مصرية عوضاً عن إصابة هدفه في حمامة طائرة، كما جُلد سبعة عشر بالسياط، وهي الحادثة التي شبهتها الصحف المصرية بالإجراءات البريطانية الانتقامية في السودان إثر انتفاضة (عبد القادر ود حبوبة) في عام ١٩٠٨. وقد أدى صراع مصطفى كامل مع كرومر إلى إذعان حكومة حزب الأحرار البريطاني ورئيسها السير (كامبل بانرمان) إلى مطالب الشعب المصري بإقالة كرومر الذي غادر مصر في مايو (أيار) ١٩٠٧ ليخلفه (الدون غورست). وقد بقيت قوة مصطفى كامل فاعلة في الشعب المصري وممتدة بآثارها إلى السودان، وهو يقف ليطالب بالجامعة الإسلامية وبثقافة سياسية تستقطب أفراد الشعب كله. وقد حاول مصطفى كامل أن يتصدى لخطط كرومر التي أرادت أن تحول دون امتداد خط سكة حديد الحجاز ـ تركيا إلى سيناء إذ كانت بريطانيا تستشعر خطر ذلك التمدد التركي في عام ١٩٠٤ وقد أكرهت تركيا على التراجع تحت طائلة هجوم بحري بريطاني عليها.

مات مصطفى كامل في ١٩٠٨/٢/١٠ غير أن روح مصطفى كامل ظلت حية في مصر تلاحق (الدون غورست) الذي لم يجد بداً في النهاية من تحريك (الأقباط) ضد الحزب الوطني وفرض أحد صنائعه وهو (بطرس غالي باشا) على الشعب المصري. غير أن شعب مصر نفذ حكمه في ذلك الخائن فخر صريعاً في ١٩١٠/٢/٢٠ ثم غادر (غورسنت) مصر في عام ١٩١١ ليأتي من بعده سفاح وادي النيل اللورد كتشنر والذي ابتدأ عهده بمجزرة ضد طلاب الحزب الوطني في عام ١٩١٢.

وجاء الرابع من أغسطس (آب) ١٩١٤ حيث فرضت الأحكام العرفية في طول البلاد وعرضها وأعلنت مصر (محمية بريطانية) في ١٩١٤/١٢/١٨

وبعد ثلاثة أشهر من إعلان الحرب البريطانية على تركيا في ١٠/٩/١٩١٤، وخلع الخديوي عباس حلمي، أعلن الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر في وقت تولى فيه حكمها الفعلي السير (هنري مكماهون) بوصفه مندوباً سامياً. وقد شهدت مصر في عهده استنزافاً مريعاً لمواردها الموظفة قسراً في القتال البريطاني ضد تركية مع تجنيد العمال والفلاحين بالقوة. غير أن مصر قد قاومت فكتب عليها القدر أن يأتيها هذه المرة ثعلب الاستخبارات البريطانية المتمرس في عداء مصر وهو حاكم عام السودان السير (ريجنالد ونجت).

وتوفي السلطان حسين كامل في ٩/١٠/١٩١٧ فقررت بريطانيا أن تنهي الحماية على مصر وتضمها إلى ممتلكاتها، ولكن لاعتبارات تحتاج إلى شرح طويل تراجعت عن مخططها وعينت الأمير (أحمد فؤاد)، الذي أصبح ملكاً فيما بعد والذي تزامن اسمه مع (سعد زغلول) مفجر المرحلة الثانية في الحركة الوطنية المصرية.

قاد سعد مطالب الشعب المصري بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى منطلقاً من تصريحات (ويلسون) حول حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد انقلب سعد زغلول على البريطانيين بعد فترة من التعاون معهم استمرت من عام ١٩٠٧ وإلى عام ١٩١٤ حيث سبق لسعد زغلول أن أسس في عام ١٩٠٧ (حزب الشعب) بإيعاز من كرومر للحد من نفوذ (الحزب الوطني) كما أنه تولى في عهد (غورست) وزارة الحقانية [العدل].

شكل سعد [حركة الوفد] في ١٣/١١/١٩١٨ بهدف السفر إلى إنجلترا مطالباً بالاستقلال، غير أن بريطانيا عوضاً عن السماح له بوصولها قادته ورفاقه إلى مدمرة بريطانية أبحرت بهم إلى مالطة في ٨/٣/١٩١٩. وهنا نشبت الثورة الشعبية في مصر وغنى (سيد درويش) وأصبحت البلاد كلها في حالة تمرد، وفي ١٧/٣/١٩١٩ قطع كل اتصال مع القاهرة وحاصر

الثائرون الحاميات الصغيرة في مصر العليا فاضطرت بريطانيا إلى إرسال (اللورد اللنبي) للحفاظ على الأمن بأي ثمن. وبعد إخفاقات عديدة عهدت الحكومة البريطانية إلى اللورد (ملنر) بدراسة الأوضاع في مصر مع تقديم اقتراحات مناسبة حول دستور جديد. وبموجب توصيات لجنة (ملنر) اضطرت بريطانيا إلى استدعاء الوفد من (مالطة) إلى (لندن) عبر (باريس) وافتتحت المفاوضات في ٧ يونيو ـ ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ثم عاد سعد ورفاقه إلى مصر في ١٩٢١/٤/٥ حين تجددت الثورة في مصر إثر صراع بين (الوفد) وحكومة (عدلي يكن) في ١٩٢١/٥/١٠ ثم نفي سعد ورفاقه مرة أخرى إلى (سيلان) في ١٩٢١/١٢/٢٩، ومن هناك إلى (سيشيل) ثم (جبل طارق) في ١٩٢٣/٣/٢٤ ثم أعيد إلى مصر في ١٩٢٣/٤/٤ حيث نال حزبه الأكثرية النيابية في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٤ فعهد إليه بتأليف الوزارة في ١٩٢٤/١/٢٧.

اصطدم سعد زغلول بتصورات (رمزي ماكدونالد) زعيم حزب العمال البريطاني حول المسألة السودانية وحول السياسة البريطانية في مصر، فكان أن فشلت مفاوضاتهما في ١٩٢٤/٩/٢٥ في لندن. وما هي إلا فترة قصيرة حتى خلفت وزارة (ماكدونالد) وزارة من المحافظين.

بعد عودة سعد اضطرم أوار الحركة الوطنية المصرية من جديد فامتدت يدها إلى حاكم عام السودان السير (لي ستاك) الذي كان بمصر فخر صريعاً في ١٩٢٤/١١/٢٠، فما كان من المندوب السامي البريطاني إلا أن اهتبل الفرصة فوجه في ١٩٢٤/١١/٢٢ إنذاراً هدف منه إلى تحقيق مرامي السياسة البريطانية في السودان، فطالب مصر بسحب قواتها من السودان. ورفض سعد زغلول الاستجابة فأخلى مقعده لوزارة (زيور باشا) في ١٩٢٤/١١/٢٤.

وهكذا استمرت سياسة التصعيد الوطني ضد بريطانيا في مصر مترافقة مع انعكاسات خطيرة لها في السودان. وقد شهدت تلك الفترة صعود أكثر من

وزارة مصرية وسقوطها وفشل أكثر من محادثات مع بريطانيا حول أوضاع مصر والمسألة السودانية. ولم يكن موت أبو (الوطن) في ١٩٢٧/٨/٢٣ ليحد من قوة (الوفد) الذي اعتلى صهوته رجل آخر صعب المراس هو (مصطفى النحاس باشا)، الذي تولى الوزارة في ١٩٢٨/٣/١٦ ليتلقى بعد شهر إنذاراً بريطانياً يقضي بالحد من الديمقراطية في مصر. وأقيل النحاس في ١٩٢٨/٦/٢٥ وعطل البرلمان مدة ثلاث سنوات في ١٩٢٨/٧/١٩ واستمر السياق إلى أن فرض تقدم إيطاليا في الحبشة على بريطانيا الخضوع لمطالب الحركة الوطنية المصرية فعقدت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة بين مصر وبريطانيا قضت بسحب القوات البريطانية من مصر ما عدا عشرة آلاف جندي يتمركزون في قناة السويس مع احتفاظها بقاعدة في الإسكندرية. ونتج عن المعاهدة عودة القوات المصرية إلى السودان بعد أن كانت قد سحبت إثر ثورة ١٩٢٤ السودانية. وفي خضم الأحداث كان الملك فؤاد قد توفي في ١٩٣٦/٤/٢٨ ليخلفه الملك فاروق الذي غادر مصر على ظهر اليخت (المحروسة) في عام ١٩٥٢.

كانت هذه الروح النضالية المصرية تسقط نفسها على صفحات الجرائد والمجلات والكتب الصادرة في مصر، وبالطبع كان الإطار التاريخي يحتوي على مناقشات واسعة ومعمقة شملت دراسات حول الوطنية والقومية والدين والتحرر والاستعمار، مع هجوم لاذع ضد الإدارة البريطانية في شمال الوادي وجنوبه. وقد كان لهذا كله انعكاساته على الوعي السوداني الناشىء وقتها. فإذا أخذنا في الاعتبار تلك الإرهاصات التي احتلت بعضاً من مساحات (رائد السودان) والتي أدت إلى طرد (مصطفى قليلات) في عام ١٩١٧، لا يسعنا إلا القول بأن الإدارة البريطانية وقد لمست منعكسات الحركة الوطنية في شمال الوادي على جنوبه لم يسعها إلا أن تلجأ لكل أنواع الإجراءات للحد من ذلك الأثر. فلجأ (ريجنالد ونجت) لتقييد دخول الصحافة المصرية إلى السودان ودبج (نعوم شقير) مقالات باسم السودانيين في (المقطم) توالي الإدارة البريطانية، ثم جاءت (حضارة السودان) لتقود

وباسم زعماء الصوفية الكبار حملات الهجوم على مصر منطلقة من أشكال الطرح الإقليمي لمصالح وحقوق مصر في السودان. علماً بأن القيادات المصرية البرجوازية والإقطاعية كانت تعمد - ولو لأسباب تكتيكية - إلى طرح ارتباط المسألة السودانية بمصر في إطار الصراع (المشترك) ضد هذا الاحتلال البريطاني وفي إطار مفهوم وحدة الشعبين عروبياً ودينياً وجغرافياً.

كانت بريطانيا تشعر بخطورة هذا الأثر المتوسطي الشمالي على السودان، وتحت ضغط هذا الشعور حركت قيادة الختمية والأنصار لإعلان (التبرئة) مما يجري هناك ضد بريطانيا. وقد عرفنا هذا الموقف في رسالة أولئك إلى سعادة المندوب السامي البريطاني في مصر وإلى حكومة صاحب الجلالة الملك في لندن بتاريخ ١٩١٩/٤/٢٣ حيث عبروا عن «تأكيدنا الخالص والتام على أنه لا يد لنا في الحركة القائمة الآن في مصر أو علاقة لنا بها وعلى أن الحركة لا تتفق ورغائبنا...».

لم تلتزم طلائع الخريجين السودانيين الصمت إزاء التحركات المضادة التي نسجها التحالف بين قادة الطرق الدينية وزعماء القبائل والأعيان والإدارة البريطانية، فتحرك مرجل الوعي الوطني الجديد في السودان محمولاً على أكتاف تلك الفئة المستضعفة فقررت أن تواجه دعايات (حسين شريف) الناطق الإعلامي باسم الدينيين وبعض القادة القبليين والأعيان. وقد أزعج ذلك المنشور الإدارة البريطانية التي تولت ترجمته على الفور وبعثت به إلى رئاستها في القاهرة.

وفيما يلي تلخيصاً لذلك المنشور[1].

«حضرات إخواني وأبناء وطني:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد. فقد لبثتم زمناً طويلاً وأنتم

---

(١) ملامح من المجتمع السوداني - حسن نجيلة - الدار السودانية - ١٩٧٢ ص (٣١ - ٣٤).

خاضعون لأحكام سياسة الاستعمار الإنجليزية تلعب بكم أهواء القوم وتلقي بكم كل يوم في حفرة عميقة لا تعلمون لها من قرار، فتارة تفرق بين القبائل وتارة تفرق السادة رؤساء الدين فتقرب منهم واحداً دون الآخر وتمد بالمال واحداً وتسجن سواه. وهكذا يذيقكم الإنجليز من صنوف العسف والجور ألواناً. منها نزع ملكية الأراضي[1] من أربابها الذين يملكونها بحق الوراثة الشرعية عن الآباء والأجداد ويعطونها للشركات الإنجليزية من أبناء جنسهم كما تعلمون، ثم حرمانكم من حقوقكم المشروعة والحجز على حريتكم الشخصية إلى غير ذلك من صنوف الظلم التي لا تخفى على أحد منكم.

ويمضي المنشور في حديث طويل عن (الرق) في جنوب السودان قديماً ويخلص منه ليقول:

وما الرق في الحقيقة ونفس الواقع إلا الطرق التي يستعملها الآن الإنجليز وهي استعباد جميع الأهالي بلا تفريق بين عبد أو حر ولا بين وضيع أو رفيع ولقد أذلوا العظماء ورفعوا الأذلاء كما تشاهدون بأنفسكم، ولو عدنا إلى تاريخ الإنجليز في حكم الشعوب وإخضاعهم لسلطانهم لوجدناه مملوءاً بالمظالم مثل وقوفهم حجر عثرة في سبيل التعليم والترقي.

انظروا للضرائب تثقل الآن كاهل الغني والفقير على حد سواء، ويعلم الله ونبيه أنها ضرائب لم تنطبق على عدل وليس لها مثيل بين دول الأرض قاطبة ولو كانت الحكومة وطنية مؤمنة بالله واليوم الآخر ما كانت تستحل من هذه الضرائب إلا ما ينطبق عليه الشرع الحنيف.

أما حرية الدين فلا أدل على ما وصلت إليه من التضييق ومن التأخر من أن المدارس بالخرطوم وأم درمان وسواها ترغم أبناءنا على تعلم الإنجيل وكذا ترغم أهالي البلاد الجنوبية على التدين بالنصرانية، ووجود

---

(١) المصدر السابق ص (٣١ ـ ٣٤).

أكثر من ست كنائس في الخرطوم كاملة في حين لا يوجد غير جامع واحد لم يتم منذ عشرين عاماً. كل هذا من الأدلة التي تفسر لكم استعمار القوم وتعرضهم للدين.

والآن قد بدأوا بسياسة جديدة بقصد التفريق بيننا وبين إخواننا المصريين، وعندما أقول إخواننا أقول ويعلم الله إنهم مرتبطون معنا بروابط متينة لا تنفصم عراها مدى الدهر منها الدين والنسب واللغة والوطن والمصالح والجيرة، وروابط أكثر من أربعة آلاف عام.

بدأ الإنجليز بسياسة التفريق بيننا وبينهم لكني واثق من أن هذه السياسة غير مجدية وقد سخروا لهذه جريدة الحضارة التي أظهرها القوم هذه الأيام لأغراض لا يجهلونها خدمة لمآربهم يكتبون فيها ما شاءوا من ضروب السياسة الخرقاء ومما يؤسف له شديد الأسف أنهم يستخدمون لأغراضهم أسماء الثلاثة زعماء الدينيين لما لهم من المكانة العظيمة في نفوسنا. ويعلم الله أن سياسة هذه الجريدة على غير إرادتهم ولكنهم مرغمون على السكوت بالنظر لأحكام السودان العرفية الظالمة.

إخواني ـ لقد سار الإنجليز على سياسة التفريق بين المسلم والقبطي بمصر زمناً طويلاً وأقاموا الفتنة في البلاد وقد حل بالعنصرين الشقاء والتعاسة كما لاحظتم ولما اتحدوا واتفقوا نجحوا وأيدهم الله، فإن يد الله مع الجماعة. وهذا درس نافع لكم يجب أن تضعوه نصب أعينكم وتتحدوا مع إخوانكم المصريين حتى تصلوا إلى غرضكم من الاستقلال التام وعليكم أن تجاهروا القوم بما تكنه ضمائركم، لأنهم مغرورون في سكوتكم وفي هذا من الضرر عليكم ما فيه، وإن إخوانكم المصريين الآن يجاهدون من أجلكم حتى إذا ما تم مرغوبكم كان لهم ما لكم وعليهم ما عليكم، وليس كما يود الإنجليز أن يجعلوكم مستعبدين لهم أبد الدهر كغيركم من مستعمراتهم التي في حوزتهم منذ مئات السنين ولا تعرف للخلاص من سبيل. وأنتم الآن لا تزالون خارج الشرك المنصوب لكم فاحذروهم، وثقوا

يا إخواني إن الإنجليز ستكون عاقبتهم قريباً وخيمة. والرجاء - هداكم الله إلى الصراط المستقيم - عندما يفكر أحدكم في أمر بلاده أن ينظر إلى كندا وأستراليا ونيوزيلاندا وجنوب إفريقيا ويتساءل كيف انقرضت الشعوب الأصلية في هذه البلاد وحل محلها المستعمرون الإنجليز، وانظروا كيف تنزع أرضكم منكم وتعطى للشركات وكيف تعيشون وكيف تعاملون وكيف تذلون وكيف... وكيف من صنوف التضييق والاستعباد.

فتدبروا في الأمر وتذكروا أنكم تعملون للمستقبل ولأبنائكم وللتاريخ - ومما يدل على شدة ارتباط المصريين بكم إنهم يرفضون أي اتفاق مع إنجلترا يقضي بفصل السودان عن مصر وحرمانه من التمتع بحلاوة الاستقلال التام، فعليكم أن تقوموا معهم بطلب الاستقلال التام لمصر والسودان، هدانا الله جميعاً لما فيه خير السعادة للبلاد والسلام».

نوفمبر ١٩٢٠

(وطني ناصح أمين)

كان يمكن أن يمضي ذلك المنشور دون التفاتة من الإدارة البريطانية غير أنه قد جاء ليعبر تماماً عن مخاوفها من (شبح الارتباط) بين شعبي وادي النيل في مواجهة الاحتلال. فانبرى (الشريف يوسف الهندي) الذي كان يبحث له عن مكان بين الزعماء الدينيين الكبار نظراً لضآلة عددية أبناء طائفته التي تعتبر إحدى فروع السمانية، انبرى بالرد على كاتبه مستمراً بذلك في فرض مكانته على الإنجليز ومؤكداً عليها بأعمال منظورة وغير منظورة. كتب الهندي يقول[1]:

«ما هذه المقالات والانشقاقات؟ أتريدون بها تعكير الحياة أم الخلاص مما أنتم فيه؟ رأى الله شيئاً حسناً ففعله (ألا إلى الله تصير الأمور) أما الملك فالله يؤتيه من يشاء. فاتقوا الله يا عباد الله واملأوا مراكزكم وانزلوا نفوسكم

(١) المصدر السابق - حسن نجيلة - ص (٣٣٥).

حيث أنزلكم الله وأنزلتكم الحكومة واستعملوا حسن الظن وشكر الجميل.

وقد وردت علينا منشورات كثيرة ملعونة، لأن النصح لا يدخل من باب الجهالة... وقد عجز صاحب المنشورات أن يكتب اسمه فهل علم الناس بناصح مجهول وأمين معدوم؟ فإن كان ناصحاً وأميناً ليقابلنا وينصحنا ويسمع ما عندنا.

أما الأمة السودانية سوادها الأعظم وملأها الأكبر مرتاحة ومطمئنة بما لم يسبق له مثيل وشاكرة بما تراه من العدل والحرية والأمن.. فإن الأمة سبرت غور الأمور السابقة وكل حي باقي من أفرادها شاهد في عمره مرور ثلاث حكومات، فليحضر أهل المنشورات لنطوف بهم كل حي وكل بلد ليسألوها عن ذلك فإن وجدوا خلاف ما قلناه فنحن الكاذبون... ويكفيك ما صرح به علماؤنا العاملون في الأعداد الماضية من الحضارة وحبذه السواد الأعظم على صفحاتها، فلا اعتبار بعده لقول (صادق أمين) أو كاذب مبين وإلى الله ترجع الأمور وإليه المصير وهو حسبنا ونعم الوكيل».

١٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٠هـ

الشريف يوسف الهندي

كان هدف الهندي، الذي لم تساعده مكانته الطائفية على احتلال حيز مهم في السياسة السودانية، أن يسلك إلى قلب الإدارة البريطانية بكل الطرق، وقد رأيناه من قبل يسعى للتذكير بنفسه من بعد أن وقع قائدا الختمية والأنصار ـ بمعزل عنه ـ رسالة إلى الإدارة البريطانية ضد نضال الشعب المصري فسارع في اليوم الثاني لإرسال مذكرة خاصة به كي لا يفوز غيره بمعزل عنه، ونعني بها مذكرة **١٩١٩/٤/٢٣** إلى المندوب السامي البريطاني وملك بريطانيا.

بنفس هذه الدوافع كتب الهندي هذا النص وظل ينتظر ما أمله طويلاً غير أن أمله قد قطع نهائياً في عام **١٩٢٦**، وذلك حينما احتفلت الحكومة

احتفالاً ضخماً بافتتاح خزان سنار. فأنعمت السلطات البريطانية على السيد عبد الرحمن المهدي والشيخ علي التوم ناظر قبيلة الكبابيش بنيشان القديسين ميخائيل وجورج مع لقب (سير) ولم يمنح الهندي ذلك الوسام مع أنه كان يعتبر نفسه ثالث الزعماء الدينيين. أصيب وقتها بخيبة الأمل ناقماً أن يقدم عليه شيخ قبيلة سودانية، فعاد إلى داره في العاصمة ساخطاً على نكران الجميل فقطع خطه الهاتفي واستمر على هذا الحال إلى الحرب العالمية الثانية، إنها مشكلة الإنسان الذي يبحث دوماً عن موقع ليس له.

لم تكن وثيقة (وطني ناصح أمين) في نوفمبر ١٩٢٠ إلاّ مقدمة على طريق طويل سار فيه المثقف السوداني بمعزل عن ولاءات الطائفية والقبلية. وإذا كان لنا أن ننظر اليوم إلى تاريخ محدد لنشوء الحركة الوطنية الديمقراطية المستقلة عن علاقات التخلف في السودان، فإن أبصارنا ستتجه دون شك إلى تلك البدايات الأولى المتمخضة عن كلية غردون التذكارية وعن المدرسة الحربية والتي نشأت في رحابة منعكسات الحركة الوطنية المصرية. وتدل كل الوقائع فيما بعد على أن البريطانيين قد فشلوا تماماً في تطويق ذلك الجيل المتطلع بالرغم من موافقتهم على إنشاء أول ناد للخريجين في أم درمان في صيف ١٩١٨ وبالرغم من وضعهم للمستر سامبسون ـ مدير كلية غردون ـ رئيساً فخرياً له.

كانت مصر هي محور التأثير الجاذب و «كان مولد الحركة الوطنية السودانية الحديثة، في تلك الحدود، انعكاساً للجو الوطني الثائر بمصر»[(١)] ويذكر أحمد خير «أنه لما نشبت الثورة الوطنية في مصر عام ١٩١٩ بدأ هؤلاء الأفراد القلائل في السودان يستنهضون الكتلة المستنيرة من مواطنيهم من تجار وموظفين وقصروا عملهم أول الأمر على نشر أخبارها وأنبائها مع شيء من المبالغة في تمجيد رجالها وقادتها وإحاطتهم في حاضرهم

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ـ المصدر السابق ـ ص (٧٢).

وماضيهم بهالة البطولة والنبوغ، حتى صار لاسم سعد زغلول، وحمد الباسل، من الاحترام والإكبار ما لم يتأت لاسم أي بطل من أبطال التاريخ الأولين. ثم امتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية في شكل الخلايا المحدودة الأفراد، المجهولة الحلقات، وكان لهم من [الصحافة المصرية] المادة الكافية للتوجيه، كما كان يزيد في إيمانهم ما يتعرض له ويصبر عليه، في بطولة ورجولة، قادة الثورة الوطنية في مصر وجنودها المعروفون والمجهولون من اضطهاد واعتقال أو نفي وإعدام. .»[(١)].

وقد تلاحقت فيما بعد النشرات السرية المعادية لبريطانيا و «هُرِّبت إلى مصر مقالات مجهولة المصدر تعبر عن آراء ومشاعر مشابهة [الناصح وطني أمين] فنشرتها الصحف اليومية»[(٢)] في مصر.

من المنشور إلى التنظيم:

لقد تطورت نشاطات ذلك الوعي المبكر من (النصح) إلى (التنظيم) السياسي، فشهدت الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري ـ تلك المدن الثلاث المطلة على بعضها عبر النيل أو العاصمة المثلثة كما يقولون ـ ميلاد أول حركة وطنية سودانية منظمة عرفت في أوائل ١٩٢٠ (بجمعية الاتحاد السوداني) تولى قيادتها خمسة أعضاء مؤسسين من أبناء ذلك الجيل الصاعد هم (عبيد حاج الأمين ـ توفيق صالح جبريل ـ محيي الدين جمال أبو سيف ـ إبراهيم بدري ـ سليمان كشة) وقد كانوا جميعهم باستثناء الأخير من خريجي كلية غردون. كما كانوا جميعهم من النقاد والأدباء والمثقفين الاجتماعيين ومن صغار الموظفين «وعلى هذا، بدا أن السياسة السودانية الحديثة قد نشأت لصيقة بكلية غردون التذكارية، والحركة الأدبية العربية ونادي الخريجين ومحيط صغار الكتبة والموظفين بالحكومة»[(٣)].

---

(١) كفاح جيل ـ المصدر السابق ـ ص (٢٣ ـ ٢٤).

(٢) الإمبريالية والقومية في السودان ـ نفس المصدر السابق ـ ص (٩٣).

(٣) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٧٢ ـ ٧٣).

زاوجت الجمعية بين العمل السياسي والأدبي فصرفت جزءاً من جهدها لتنظيم المسرحيات والندوات الأدبية الموجهة، وقد تبلور نشاطها السياسي في شكل هجوم مركز على الاستعمار البريطاني ومن تعاون معه من السودانيين، وبالذات الزعماء الدينيين ولجنة العلماء وكبار التجار وشيوخ القبائل. وقد انتهجت أسلوب تحرير الرسائل والمذكرات وإرسالها إليهم بالبريد. وقد كتب عبيد حاج الأمين منشوراً اتهم فيه زعماء الطوائف الثلاثة بعبادة الملك جورج الذي جعلوا منه «إلهاً» في وقت جعلوا فيه من حاكم عام السودان السير (لي ستاك) «نبياً». كما شنت الجمعية هجوماً عنيفاً على جريدة (حضارة السودان) بوصفها بوقاً للمستعمرين. كما كشفت تلك الرسائل عن الأهداف الاستعمارية الكامنة في إنشاء مشروع الجزيرة لصالح الشركات البريطانية. وقد بلغت حملة المنشورات والرسائل الوطنية ذروتها في عام ١٩٢٢[١].

من ناحية أخرى كان أعضاء الجمعية يرسلون عدداً من المقالات والقصائد لنشرها في الصحف المصرية كما كانوا يثنون على الشخصيات المصرية التي تبدي اهتماماً بشؤون السودان. وتأتي في هذا الإطار رسالة ذلك المثقف السوداني الحيوي النشط (عبيد حاج الأمين) للأمير (عمر طوسون) والتي نشرت في الأهرام بتاريخ نوفمبر ١٩٢٢[٢].

«حضرة الفاضل رئيس جريدة الأهرام.

سلاماً واحتراماً ـ نناشدكم بحق الإخلاص وواجب الصحافة وبما يترتب أو ينتج من توثيق عرى الرابطة السودانية المصرية إثبات هذا الكتاب المفتوح بجريدتكم لاطلاع سمو الأمير والشعب المصري عليه:

إلى سمو الأمير الجليل طوسون.

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٧٥).

(٢) ملامح من المجتمع السوداني ـ حسن نجيلة ـ الدار السودانية ـ ١٩٨٢ ـ ص (١٦٦).

إن ما بذلتموه من المجهود العظيم في سبيل مصلحة السودان، وما أتيتم به من سديد الآراء ومحسوس البرهان لضمان المستقبل الزاهر لنا وما أثبتموه من أن السودان ومصر قطر واحد لا يقبل التجزئة ولا التدخل الأجنبي حدا بحزب الاتحاد السوداني أن يقرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة **١٩٢٢** تبليغ سموكم بأن في السودان حركة وطنية أساسها القومية الصادقة وغايتها تأييد الشعب المصري وأن لا ينفصل السودان عن مصر بأي حال من الأحوال.

ورغماً عن سعي الإنجليز المتواصل وكثرة جواسيسهم وبحثهم للقضاء على تلك الحركة فإن الجمعيات السياسية كل يوم في ازدياد في الأعضاء ونشاط في العمل وقد لا يمر يوم إلا ويتلقى فيه المواطن منشوراً عن الدسائس الاستعمارية واستبداد الإنجليز.

فاقبل يا سمو الأمير سلوكنا على نهج الحق والعمل لصالح السودان ومصر بدل تنميق عبارات شكرنا لسموكم وأبناء مصر المخلصين.

فليحيا وادي النيل حراً من إسكندرية شمالاً إلى ما بعد بحيرة ألبرت جنوباً وليحيا الإخلاص».

أم درمان: **١٠/ ١١/ ١٩٢٢** (سكرتير جمعية الاتحاد بأم درمان)».

كان ذلك هو الأسلوب الوحيد أمام تلك الطلائع لمواجهة الإعلام البريطاني شبه الرسمي والذي اتخذ من (حضارة السودان) منفذاً له. وقد امتد نشاط الجمعية إلى محاربة المؤسسات التعليمية البريطانية وعلى رأسها كلية غردون إذ حاولت الجمعية حمل طلابها على هجرها والالتحاق بجامعات ومعاهد مصر العليا.

كان أعضاء تلك الجمعية وعلى قلة عددهم كشبكة من الألغام الموقوتة التي تتفجر في كل حفل ومنتدى أياً كان نوعه دينياً كالمولد النبوي أو أدبياً أو خيرياً لتفرض رسالتها وتحدد مواقفها. وقد نال زعماء الطوائف

الدينية منها أذى كبيراً استهدف فضح تحالفهم مع الإدارة البريطانية. فها هو (عبد الرحمن البنا) يثير مهرجاناً دينياً في عام ١٩٢١ بتهجم واضح على زعماء الدين الموالين لبريطانيا فيهرع الشريف (يوسف الهندي) إلى الإدارة البريطانية شاكياً. وقد كان بعض الأبيات[١]:

والناس في القطر أشياء ملفقة	فإن تكشف فعن ضعف وتوهين
فمن غني فقير في مروءته	ومن قوي بضعف النفس مرهون
ومن طليق حبيس الرأي منقبض	فأعجب لمنطلق في الأرض مسجون
وآخر هو طوع البطن يبرز في	زي الملوك وأخلاق البرازين!
وهيكل تبعته الناس عن سرف	كالسامري بلا عقل ولا دين!
[يحتال بالدين للدنيا ليجمعها	سحتاً، وتورده في قاع سجين!]

أما (مدثر البوشي) فقد اعتلى في عام ١٩٢٣ منصة الاحتفال الرسمي بالمولد النبوي واخترق صفوف السادة البريطانيين في مقدمة الصف الأول، وفاجأ الجميع بلطمة مذهلة حين عرّض بقادة الطوائف علناً وعرّض بسيطرة الإنجليز على بلاد العرب والمسلمين[٢]:

سلام على الدين الحنيف وفتية	على عهدهم ترعى النهى والمحارم
تبدل ماضينا ولم تبق سنة	وصار لنا مما نعد المواسم
إذا شئت يا ذات الثنايا تشاهدي	بنيك على مر الليالي فها هم
أغاروا، وقد أنجدت، لما تحولوا	عن العهد[واستولى القياد سواهم!]

وما كان ذلك إلاّ المطلع، أما اللطمة فقد جاءت مندفعة مسترسلة:

فبينما هم للأمر والعرض سالم	إذ بهم يغضون والأنف راغم
يقال رجال، لا وربك إنهم	[جديرون حقاً أن يقال الفواطم]
نفوس أبت فعل الجميل لأهلها	وأيد إلى الأعداء نعم اللهازم

(١) المصدر السابق - حسن نجيلة - ص (١٠٤).

(٢) المصدر السابق - حسن نجيلة - ص (١١٣ - ١١٤).

[فما روع العلياء إلا عمائم ... تساوم فينا وهي فينا سوائم]

أما (توفيق صالح جبريل) فقد كان له شأن آخر مع زيارة اللورد اللنبي للسودان في إبريل ١٩٢٢. فقد جاء اللورد ليؤكد للموالين للإنجليز في السودان بألا محل لمخاوفهم من تسليم بريطانيا السودان لمصر إثر تلك المفاوضات التي كانت قائمة بين سعد زغلول وبريطانيا. وقد رحب السيد علي الميرغني باللورد نيابة عن أعيان السودان ورحب بفكرة بريطانيا في تطوير السودان باتجاه الاستقلال وبمعزل عن مصر[1]. وقد قامت الإدارة البريطانية باستخدام الحضارة لنشر التأييد والمباركة.

لم يصمت المثقف السوداني وهو يرى زعماء الطوائف الدينية يهرعون للترحاب باللورد فأرسل شاعرنا (توفيق صالح جبريل) قصيدة نارية نشرت في الأهرام[2] تبتدىء بوصف تلك الذيول المجرورة إلى لقاء اللنبي وتنتهي بالسخرية من الأعيان:

«أيها القوم لا تجرُّوا الذيولا ... يأنف الحرُّ أن يعيش ذليلا

سمتمونا العذاب، ضيقتم الأرض ... علينا حتى هوينا الرحيلا!

إن أردتم إصلاحنا، قد فعلتم ... فاعذرونا إذا مللنا الدخيلا

أيهذا الزعيم أودى بنا الفقر ... فعطفاً فقد صبرنا طويلا!

فقبيح أن نرتضي الذل دهراً ... ونرى ما لنا لكم مبذولا

كل يوم تبدو بثوب جديد ... من دهاء فحسبكم تبديلا

علمتنا الأيام ما قد جهلناه ... فلسنا نطيق عبئاً ثقيلا

تلك عشرون حجة بعد خمس ... قد تقضت وما شفيتم غليلا

فادعيتم نشر الحضارة والعر ... فان والشعب ما يزال جهولا

ما اكتسبنا إلا الشقاء كسانا ... سملاً بالياً وجسماً نحيلا!

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان - ص (٧٦ - ٧٧).

(٢) الأهرام - العدد رقم ١٣٧٥٥ - تاريخ ١٩٢٢/٥/٢٦ [حسن نجيلة - ص ٨٣ - ٨٥].

وتبلغ القصيدة قمتها الساخرة:

ويح قلبي ماذا يروم النبي ... يوم وافى يجر سيفاً صقيلا؟!

جمع الجمع، أرهب القوم حتى ... أصبح السيد النبيل ذليلا!

أتراه يريد يفصم حبلاً ... بين مصر وبيننا موصولا؟

ولماذا تراه يملي عليهم ... ونراهم مدوناً ما قيلا؟

جل من ملّك الدخيل فجرّ ... الذيل واستمطر العذاب الوبيلا»

كانت مصر بجامعتها ومعاهدها هي قبلة ذلك الشباب الوطني المتطلع، وقد استطاعت بعض العناصر القيادية في جمعية الاتحاد السوداني تنظيم تسلل سري إلى مصر منذ خريف ١٩٢٣ مخترقين الستار الحديدي الذي ضربه الإنجليز على هجرة الشباب إليها. وهكذا هرب أول رائدين هما (توفيق أحمد البكري) و (بشير عبد الرحمن). أما الدينمو المحرك للهجرة فقد كان ذلك الذي يبقى في قمة السجل الوطني لحركة المثقفين أي (عبيد حاج الأمين)، ويعاونه في تنظيم الهجرة كل من (توفيق صالح جبريل) و (سليمان كشه).

«جن جنون الإنجليز وغضبوا لهذا الحدث وحسبوا له ألف حساب، فحاولوا بشتى الطرق إرجاع الطالبين. وكان للإنجليز نفوذ قوي في مصر التي لم تستكمل استقلالها بعد، فشنوا عليهما حرباً شعواء وسدوا أمامهما منافذ الرزق والمعونة وحرموا على أخص أهلها إرسال أي قدر من العون إليهما. وضربوا عليهما رقابة صارمة، فعاشا ـ ومن جاء بعدهما ـ على الكفاف وما دون الكفاف..»(١).

كانت الإدارة البريطانية تشيع ارتباط تلك العناصر بالحكومة المصرية في وقت كانت تتسلل فيه تلك الطلائع إلى مصر عبر عربات الدرجة الرابعة في القطارات وكانت تتلوى من الجوع في مصر نفسها. غير أن الهجرة لم

---

(١) ملامح من المجتمع السوداني ـ نفس المصدر السابق ـ ص (١٢٨ ـ ١٤١).

تتوقف مع ذلك.. وبدأت المخابرات البريطانية تلقي القبض على كل (المشبوهين) في القطارات وتعاملهم معاملة «المجرمين الخارجين على القانون». غير أن القوافل قد تابعت المسير رغماً عن إرهاب المخابرات ورغماً عن شظف العيش في مصر، إذ لم يجد الرائدان تجاوباً يليق بطموح الإخاء النيلي في عاصمة المعز وقد انعكس ذلك فيما كانوا يرسلونه إلى زملائهم من جمعية الاتحاد السرية في السودان وتتأكد لنا تلك الأحاسيس في القصيدة التي بعثها (توفيق أحمد البكري) لزملائه في السودان:

شكى ما يلاقيه. فنفس حزينة	وهل تنصت الأسماع للحسرات؟
تناوحه الآلام من كل جانب	وتعتاده الأحزان مختلفات
فهوّم يسقيه الكرى من كؤوسه	وطافت به الأحكام مشتجرات

تفاعل الصحاب في السودان مع مأساة (البكري) فأسماه بعضهم (البلبل النائح) غير أن زميله الذي مهد له الهروب (توفيق صالح جبريل) فقد فضل أن يسميه (الأسد الباكي):

أرى الأسد الباكي يقلب طرفه	وحيداً كئيب النفس في الظلمات
وينصت كالمصغي لدقات قلبه	ويرعى نجوماً لُحْنَ مُضطربات
جيوش من الأحزان بدد شملها	بسيف من الصبر الجميل مواتي

لعله كان يشجعه ويستحثه على الاستمرار رغماً عن تلك الصعاب ورغماً عن الإجراءات الجديدة التي فرضها الإنجليز والقاضية بمنع أي طالب سوداني هارب إلى مصر من العودة إلى السودان. وقد روعت تلك القصيدة «كل أولئك الذين رأوا في هجرة توفيق ورفاقه إلى مصر انتصاراً للأحرار ضد الاستعمار»[1]، وقد أوضح (البكري) و(بشير) في خطاب لهما إلى (عبيد حاج الأمين) خيبة الآمال (لأنهما كانا يعيشان على الكفاف ويجاهدان جهاد الأبطال للدراسة ليلاً بأمعاء خالية» وقد أدت تلك الرسالة

(١) المصدر السابق ـ ملامح ـ ص (١٣٢ ـ ١٣٤).

إلى تأخير هروب متسلل آخر هو (الدرديري أحمد إسماعيل).

مع ذلك وتحت ضغط أحداث لاحقة في السودان ـ سنعرض لها ـ استمر (عبيد حاج الأمين) في دفع الشباب للهجرة، فكان إن سافر الدرديري بعد استلامه لتبرعات بلغت في جملتها ثلاثة جنيهات إلى مصر في آخر يوليو ١٩٢٤ والتقى في (الشلال) بمتسلل آخر هو (عرفات محمد عبد الله) ومن بعد أن «افترش الثرى ليلتين كاملتين ولم يبق معي غير خمسة وسبعين قرشاً»[١] ولعل مقطعاً من تلك المذكرات يفيدنا فيما نرمي إليه:

«وجاء المرحوم عرفات وذهبنا إلى مصر فكنت ثالث طالب، والتحقنا ثلاثتنا بمدرسة فؤاد الأول الثانوية في أكتوبر ١٩٢٤. وفي ١٨ نوفمبر ١٩٢٤ قتل السردار السير لي ستاك في القاهرة فألقي القبض علينا. وكان إن تبع ذلك انقطاع أخبار السودان عنا، وكان هناك ما يشبه الستار الحديدي، وكان التعب وكانت الحياة الشاقة إذ كان أكثر الناس عطفاً يبتعد عنا لمضايقة البوليس السري».

وأخيراً وبعد سنوات وصلت أحوال السودانيين في عام ١٩٢٦ إلى مسامع وزير المعارف المصري (علي ماهر) فالتمس من صديقه وزير الأوقاف (محمد علي علوبة باشا) مساعدتهم فقرر لكل منهم خمسة وسبعين قرشاً شهرياً كانوا يدفعونها إيجاراً لتلك الشقة البائسة في (حارة الجداوي) بباب (الخلق). وقد تحولت تلك الشقة رقم (١٤) إلى مركز للحركة الوطنية. فهناك كتب (عرفات محمد عبد الله) مقالاته الأدبية والوطنية بأمعاء شبه خاوية تعتمد على (العيش والطعمية وسلطة لبن أو طحينة) حتى يأتي الشيخ محمد نور الحسن ببعض اللحم في فترات متقطعة[٢]. وفي هذا الجو القاسي الذي كان يعيش فيه الرواد انبعث ذلك الشعر الباكي من توفيق أحمد

---

(١) المصدر السابق ـ ملامح ص (١٣٦ ـ ١٣٧) النص مأخوذ عن (مذكرات الدرديري).

(٢) المصدر السابق ـ ملامح ـ ص (١٣٨).

البكري. ولم تفرج الحالة نسبياً إلا في أكتوبر ١٩٢٧ حينما تكرم الأمير (عمر طوسون) باعتماد أربعة جنيهات بجانب الكساوي لكل منهم (سنوياً) وذلك من دائرته الخاصة. وهكذا [وبعد خمس سنوات] أثمر ذلك الخطاب المادح الذي وجهه (عبيد حاج الأمين) في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٢ للأمير (عمر طوسون).

«ولم يجد الإنجليز بداً من أن يعملوا شيئاً لصد هذا التيار الجديد نحو مصر فأخذوا يقلبون وجوه الرأي وقد أدركوا أن السودانيين لن يظلوا بعد هذا محبوسين في القمقم، فرأوا أن يوفدوا بعض المدرسين الشبان إلى الجامعة الأميركية في بيروت. وقد حسبوا أن بيروت بعيدة عن هذا الشعور الوطني الملتهب الذي أخذ يغلي في مصر ضد الإنجليز..»[١].

بدأت البعثة الأولى في ١٩٢٤/٩ بثلاثة من الشبان قدر لأحدهم وهو (عبد الفتاح المغربي) أن يكون عضواً في أول مجلس للسيادة في السودان بعد الاستقلال. وهو مجلس اختير كبديل مؤقت عن رئاسة الجمهورية. وقد عاد ثلاثتهم في ١٩٢٨/٩ حيث أقيم لتكريمهم حفل رسمي توسطه كبار رجالات الإنجليز وعلى رأسهم المستر (يودال) مدير كلية غرودن. وقد طبق الإنجليز سياسة منع الدراسة في بيروت نفسها إلا لمن تختارهم الإدارة البريطانية وفق شروط (خاصة بها) وقد تمكن (معاوية محمد نور) و (عبد الله عشري صديق) من الحصول بعد لأي على موافقة تلك الإدارة البريطانية علماً بأن ذويهما قد تولوا دفع تلك النفقات الباهظة وقتها. وطوال الفترة ٢٤ ـ ١٩٣٤ لم يرسل إلى الجامعة الأميركية في بيروت سوى أربعة عشر مدرساً سودانياً مختاراً[٢] من بينهم (إسماعيل الأزهري) الذي أصبح أول رئيس لوزراء السودان. وقد ظهر اسم ذلك الزعيم في مبتدأ تاريخ السودان المعاصر حين رافق الوفد السوداني الزائر لبريطانيا لتهنئة الملك

(١) المصدر السابق ـ ملامح ـ ص (١٤٢).

(٢) المصدر السابق ـ ملامح ـ ص (١٤٣).

جورج حيث عمل مرافقاً مترجماً، وقد كان جده ـ قاضي شرعي دارفور (إسماعيل الأزهري الكبير) ـ أحد أعضاء ذلك الوفد[١]. كان الأزهري الحفيد يعمل وقتها مدرساً في المرحلة الابتدائية وقد رأيناه في عام ١٩٢١ يكتب مقالاً مهماً لجريدة (حضارة السودان) عن تأثير حامض (الكربونيك) في اختناق ثلاثة من أهالي (دنقلة) داخل بئر[٢].

تجربة اللواء الأبيض وثورة ١٩٢٤:

شهدت بداية العشرينات بدايات تحرك وطني شد إليه أعصاب كل الوطنيين السودانيين، فقد كانت بريطانيا قد أنهت في عام ١٩٢٢ وبصورة منفردة انتدابها على مصر بالرغم من تعثر مفاوضاتها مع الزعيم المصري (سعد زغلول). وقد نشرت أقوال سعد سراً في السودان فكان أن حضر في إبريل ١٩٢٢ اللورد اللنبي للتأكيد على سياسة بريطانيا في السودان ولتأمين موقف الأعيان وزعماء الطوائف والقبائل والمتعاونين من كبار التجار[٣]. وقد صبت (الحضارة) كل إبداعاتها البلاغية للتأكيد على ارتباط السودانيين بمنطق بريطانيا في السودان.

هرع ضابط شاب من أصل دينكاوي إفريقي جنوبي، فصل سابقاً من الخدمة العسكرية واسمه (علي عبد اللطيف)، إلى محرر (حضارة السودان) حاملاً رسالة أعدها للنشر تحت عنوان «مطالب الأمة السودانية». وبالرغم من أن الجريدة الموالية للإدارة البريطانية قد رفضت نشر تلك الرسالة ـ كما هو متوقع بالطبع ـ فقد حكم على (علي عبد اللطيف) بالسجن لمدة عام واحد[٤].

---

(١) المصدر السابق ـ ملامح ـ ص (٥١).

(٢) المصدر السابق ـ ملامح ـ ص (٩٩ ـ ١٠٠) ـ المرجع ـ حضارة السودان ـ ٦/١٦/ ١٩٢١.

(٣) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٧٦).

(٤) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٩٤).

في تقرير من مدير المخابرات للسكرتير الإداري صادر في ٢٦/٥/١٩٢٢ يذكر الأول للثاني أن محاكمة (علي عبد اللطيف) لم تتم لأنه كتب كلمة واحدة عن مصر، بل لأنه طالب أن تكون حكومة السودان للسودانيين و«إنهاء الحكم الأجنبي في لهجة ثورية عنيفة»[1]. وتدلنا بعض الوقائع على أن (علي عبد اللطيف) مفجر حركة (وحدة وادي النيل) وقائد ثورة ١٩٢٤ لم يكن في بدايته السياسية قريباً من تلك النهايات التي شكلت منطقه. ففي مناقشة تمت بينه وبين (سليمان كشه) حول مقدمة لكتيب شعري سوداني اعترض على عبارة وردت عن الشعب السوداني باعتباره (شعب [عربي] كريم) مطالباً بتعديلها إلى (شعب [سوداني] كريم)[2] إذ لا فرق بين (عربي) و (جنوبي).

غير أننا نرى أن (علي عبد اللطيف) وفور خروجه من السجن بعد عام من محاكمته ينضم إلى (جمعية اللواء الأبيض) مستنداً إلى فكرة (وحدة وادي النيل). وقد أعلنت تلك المنظمة عن نفسها في ٢٠/٥/١٩٢٤، بوصفها منظمة قائمة «لخدمة المثل الوطنية في السودان ورفض السماح بفصل السودان عن مصر»[3].

يذكر الدكتور جعفر بخيت أن جمعية اللواء الأبيض قد تم تأسيسها في عام ١٩٢٣[4] بمبادرة من (عبيد حاج الأمين) الذي اتصل ببعض زملائه في جمعية الاتحاد السوداني ليؤلفوا منظمة جديدة أكثر نضالية وجدوى وأكثر وضوحاً في أهدافها. وبهذا يعتبر (عبيد حاج الأمين) وليس (علي عبد اللطيف) كما ذهب إلى ذلك دكتور (مدثر عبد الرحيم) هو المؤسس الفعلي

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٧٧)، وكذلك الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٩٤).
(٢) ملامح ـ المصدر السابق ـ ص (١٢٢).
(٣) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٩٤).
(٤) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٧٨).

لجمعية اللواء الأبيض. غير أنه ليس واضحاً لدينا بعد لماذا رفض (علي عبد اللطيف) الانضمام سابقاً لجمعية الاتحاد السوداني ولماذا تحول أهم عنصر قيادي في جمعية الاتحاد إلى إنشاء (اللواء الأبيض)، والتخلي عن تلك الجمعية.

ربما سيكشف المستقبل عن الأسباب الحقيقية، غير أن هذا لا يمنعنا من ملاحظة أن العناصر الحركية والأطر التنظيمية الجديدة لجمعية اللواء الأبيض قد احتوت منذ تأسيسها وتوجهت إلى فئات العمال الحكوميين والحرفيين من حائكين ونجارين وصناع أحذية. كما كانت قوتها كامنة في موظفي الدرجتين السابعة والثامنة أي في أدنى السلم الوظيفي. كما وطدت علاقاتها بالطلاب وصغار ضباط الجيش في المدرسة الحربية وكلية غردون ومعهد أم درمان. وقد لمع في صفوف (اللواء الأبيض) اسم أول (منظم نقابي سوداني بارع) هو (علي أحمد صالح) الذي عمل كاتباً بمخازن فكتوريا بعد تخرجه من المدرسة الوسطى. وقد كان للجمعية فروع في المدن الكبرى وبعض المراكز. وقد بلغ عدد الأعضاء الأساسيين النشطين وفقاً لما قرره مكتب المخابرات أكثر من مائة وخمسين عضواً في يونيو عام ١٩٢٤. غير أن التنظيم على شموله لهذه الفئات المتنوعة فقد كان مغلقاً ومحاطاً بسرية تامة لم تستطع معها المخابرات البريطانية النفاذ إليه. وهو الأمر الذي أصبح يسيراً ـ فيما بعد ـ حين بدأ التنظيم يهجر تقديم العرائض والمذكرات السرية ويلجأ للتظاهرات الشعبية والإضراب السياسي. وقد اعترف (ولس) مدير مكتب المخابرات في ذلك الوقت ١٩٢٤/٦/١٦ بأن «جمعية اللواء الأبيض» قد ضمت معظم الأشخاص الذين سيكونون في المستقبل القريب (الحزب المشاغب)، باعتبارها المنظمة الرئيسية لمعارضة الإدارة البريطانية وبعبارة مجملة (الحزب الوطني الحديث بالسودان)[١].

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٨١ ـ ٨٢).

حاول مدير الاستخبارات البريطانية التأكيد على أن جمعية اللواء الأبيض هي مجرد واجهة لنشاط مصري في السودان مدعياً أن تأسيسها قد تم بتوجيه من (حافظ رمضان) رئيس الحزب الوطني بمصر حين زيارته للخرطوم في ديسمبر ١٩٢٣. غير أن سجلات المحاكمات ـ فيما بعد ـ لا تثبت شيئاً عن هذا الافتراء المبين. بل إن المتتبع لأسلوب توجه جمعية اللواء الأبيض لمصر سيكتشف أنه كان مفارقاً لأسلوب توجه القيادات المصرية للسودان. فالقيادة المصرية بحكم تركيبتها الإقطاعية ـ الملكية واحترافها اللعبة السياسية الدولية المناورة، كانت ترى إمكانية تأمين (حقوق مصر) في السودان عبر المفاوضات مع بريطانيا وعبر الضغط على بريطانيا في مصر نفسها. ولم يكن يعني الموقف السوداني في ذهن ذلك النوع من القيادات أكثر من أنه «حاجة كويسة أوي». وهكذا رفعت قيادات مصر شعارات المسألة السودانية في وقت كان فيه الرواد [في ١٤ حارة الجداوي بباب الخلق] يعانون من جوع قاتل. فالذي كان يهم القيادة المصرية وقتها هو إعلان فؤاد ملكاً على مصر والسودان مع إعطاء السودانيين عشرين مقعداً في مجلس النواب المصري!

خلافاً لذلك كان دستور اللواء الأبيض يركز بوضوح وفي الدرجة الأولى على «خدمة المثل الوطنية في السودان» و «رفض السماح بفصل السودان عن مصر» أي أن الرغبة في الوحدة السودانية المصرية تأتي في جوهر فكر اللواء الأبيض محمولة على أكتاف المثل الوطنية في السودان وليس مجرد التبعية لمصر كما فهمهما قادة الإقطاع المصري.

في ١٩٢٤/٥/١٦ تقدم اللواء الأبيض بمذكرة إلى الإدارة البريطانية وباسم لجنته المركزية يحتج فيها على عدم دعوة الشعب السوداني الذي تتكلم باسمه اللجنة إلى المفاوضات الإنجليزية ـ المصرية[1] التي ستبحث

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٩٤).

في أثنائها قضية السودان. وقد اكتفى المصريون وقتها بتنصيب أنفسهم بدلاء عن السودانيين كما لم تفعل بريطانيا شيئاً سوى دعوة السودانيين للتعبير عن رغباتهم بالبرقيات والمذكرات فقط. أما اللواء الأبيض فقد اعتبرت نفسها ممثلة للشعب السوداني وطالبت بالاشتراك في المفاوضات. وكانت هذه (بادرة جديدة) لم يتحملها أي من الطرفين: المصري خفاءً ومواربة، والبريطاني صراحة وعلانية. علماً بأن اللواء الأبيض قد طرح شعارات الاستقلال في إطار وحدة وادي النيل. كان توجه اللواء الأبيض لمصر قائماً بأكبر من توجه مصر إليه، بل إن منطق القيادة المصرية في وضع عشرين مقعداً برلمانياً للسودان لم يكن يهدف بالنتيجة النهائية إلا إلى التعامل مع الذين بمقدورهم احتلال تلك المقاعد أي الأعيان ورجال الطوائف وليس أبناء تلك الفئات الشعبية التي كان يجسدها تنظيم اللواء الأبيض في صفوف العمال وصغار الموظفين والتجار. كان اللواء الأبيض يريد مصر وهو عاجز في نفس الوقت عن التفاعل مع قياداتها.

في سبيل تحقيق أول اتصال رسمي بين اللواء الأبيض ومصر، جمع اللواء الأبيض توقيعات المواطنين المعارضين لانفراد بريطانيا بالحكم والمؤيدة لوحدة وادي النيل. وتقرر إرسال وفد يمثل وجهة نظر اللواء الأبيض لمصر.. وللمفاجأة.. كان الوفد برئاسة ابن الخليفة عبد الله التعايشي (محمد المهدي) وبرفقته عضو الجمعية (زين العابد عبد التام). وقد تمكنت السلطات البريطانية من اعتقال الوفد وإعادته إلى الخرطوم، وفور معرفة النبأ اندلعت أول (مظاهرة سياسية) في تاريخ السودان في ١٩/ ٦/ ١٩٢٤[(١)].

لم تكن القيادة الملكية ـ الإقطاعية في مصر متجاوبة بأي حال من الأحوال مع مجهودات شبيبة اللواء الأبيض. وتدلنا مكاتبات أرسلها (عبيد

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٩٥)، كذلك الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٩٠ ـ ٩١).

حاج الأمين) في ذلك الوقت وبعد تظاهرة أم درمان السياسية الأولى على مدى سلبية تلك القيادة. بلغت تلك السلبية حداً لم تعد معه جريدة الأهرام تنشر شيئاً للمناضلين السودانيين دعاة وحدة وادي النيل كما استمر (عبيد حاج الأمين) ـ الذي اتهمته المخابرات بالقبض من مصر[1] ـ يصرخ في سبيل القليل من المال ليرسل إلى ١٤ حارة الجداوي بباب الخلق. وأترك الرسائل تتحدث عن نفسها:

الأخ العزيز.

تحية طيبة: أنا مشغول، مشغول جداً ـ أرجو أن تجمعوا ما أمكن من النقود وترسلها للأخ اليوزباشي عبد الله ليرسلها للإخوان بمصر (يقصد الطلبة الذين هربوا لمصر).

في يوم (١٩٢٤/٦/١٧) كانت هناك مظاهرة ضخمة جداً دبرت عندما ذهبنا لنقابل الوفد الذي أرسلناه لمصر وأرجعته الحكومة من حلفا، وقد حاول بعضهم أن يحملنا على الأعناق فرفضنا.

وفي الحال حضر البوليس الذي كان مختبئاً خلف مدرسة الطب، وفي داخلها المستر ولس وقد أمر حكمدار البوليس أن يفرقنا وإلا فيستدعوا الجيش الإنجليزي الذي كان مستعداً شرق الإسبتالية (المستشفى).

لقد هتف المتظاهرون لسعد زغلول والملك «فؤاد» ونصراء الوطنية وأبطال السودان بأسمائهم.

ومن الغريب أن الحكومة لم تسألني بل أمر المفتي (الشيخ الطيب

---

(١) ورد في كتاب الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ص (٨٢) بأن المخابرات البريطانية كانت ترى أن الجمعية ممولة من مصر وإن الأموال كانت تحت رقابة وإشراف مصريين أحدهما (محمد توفيق) القاضي بمحكمة أم درمان والآخر (حسن عبد الوهاب) الضابط بالجيش المصري. وقد أثبتت الأحداث خطأ تلك الظنون المتعمدة والتي قصد منها إثارة العداء لمصر.

هاشم أحمد عمداء أسرة الهاشماب المعروفة والتي ينتمي إليها عبيد) إن يزجرني وقد قدم لي المفتي عرضاً منهم أن أكون نائب مأمور في السنة القادمة ولكني رفضت بشدة وقد بلغني اليوم أنه قد ينقلوني ولا أعرف إلى أين. تحياتي لكم.

١٩٢٤/٦/١٩

تحياتي/ أخوك عبيد

وفي رسالة أخرى.

عزيزي المفضال... السلام عليكم.

أرسلت الكلمة لمصر لتنشر في الإهرام ولا أدري لماذا لم تنشر حتى الآن وقد شكا إليّ بعض الإخوان من أن الجرايد لا تنشر لهم إلا قليلاً، وقد نشرت (اللواء) ما بعثت به إليها أخيراً.

عقد لي مجلس تأديب لأني أرسلت تلغرافاً للصحف المصرية دون أن أعرضه على المخابرات (هـ هـ هـ) (تهكم وسخرية)!

وقد قرر مجلس التأديب رفتي من خدمة الحكومة وهذا ما كنت أنتظره من زمن بعيد لأتفرغ لواجبي نحو بلدي كما أريد... (!).

كنت أنوي السفر للكنانة ولكني لن أذهب فقد أودع علي عبد اللطيف السجن وأشعر أن مسؤوليتي قد تضاعفت.

الإخوان بمصر يحتاجون المال فأرسل لعبد الله ما يمكنك إرساله وسيعمل على أن يصل المال إليهم. ومعذرة فإن وقتي لا يتسع للإسهاب - تحياتي لك.

١٩٢٤/٧/٢٠[١]

تحياتي/ أخوك عبيد

---

(١) ملامح من المجتمع السوداني - ص (١٧٦ - ١٧٨).

صراع المثقفين والصوفية:

شهد النصف الثاني من عام ١٩٢٤ اشتداد أوار الحركة الوطنية في السودان المترافق مع الجهد التحريضي الواسع لحركة اللواء الأبيض حيث كان (عبيد حاج الأمين).... مشغولاً... مشغولاً جداً. ولم تكن مشغولياته لتبعد عن محاولة تحدي الآثار السلبية التي نتجت عن اجتماع عقده في منزله زعيم طائفة الأنصار السيد عبد الرحمن المهدي بتاريخ ١٠/٦/١٩٢٤ حيث حضره أربعون من (كبار) الشخصيات الذين كانوا يمثلون المصالح المتعاونة مع الإدارة البريطانية وقتها:

«أيد الزعماء الدينيون التقليديون وبعض كبار الموظفين العموميين وكبار التجار والأعيان وزعماء القبائل والشيوخ الذين ذاع صيتهم في المدن الكبرى، وبعبارة أدق كبار الموظفين والتجار والأعيان وأصحاب الجاه والمال، بقاء الحال على ما كان عليه دون تعديل أو تغيير. وأرسل أولئك الأشخاص رسالة للحاكم العام عبروا فيها عن ولائهم [باعتبار إنهم هم الشخصيات البارزة للحركة الوطنية السودانية المستنيرين والمؤهلين لإبداء الرأي بالنسبة لكيفية الحكم في المستقبل. ولما حوربوا بالنسبة لمركزهم كنبلاء وأعيان والقادة المرموقين للسودان من جانب شباب جبهة اللواء الأبيض الصاعد، وهددوا بوضعهم في مركز ليس معادياً للبريطانيين فحسب بل ضد مصالحهم الخاصة أيضاً. فقد قرروا استرداد حقهم التقليدي والأرستقراطي لتمثيل شعب السودان]. وكان قرارهم هو [اختيار إنجلترا لكي تكون وصية على السودان... لتعمل على تطويره حتى يصل إلى مرتبة الحكم الذاتي]...».

مضت مذكرة جلساء السيد عبد الرحمن المهدي من [الكبار جداً] إلى حد مطالبة بريطانيا بتمثيل السودانيين القُصر في مفاوضتها حول السودان مع حكومة الوفد المصرية. ولم يستجب المجتمعون لاقتراح تقدم به اثنان من الحضور طالبا فيه بوجوب تحديد الإدارة البريطانية لفترة معينة لإنهاء

وصايتها على السودان بعد تطويره[1].

كان (عبيد حاج الأمين) مشغولاً... ومشغولاً جداً. فقد تحركت المظاهرات الشعبية بدئاً من مسيرة أم درمان في ١٩/٦/١٩٢٤ وهتفوا بسقوط وثيقة الكبار. وانفعل الشيخ (حاج الشيخ عمر) وهتف (تحيا مصر) فحكم عليه بالسجن لمدة شهرين وبخمسة جنيهات غرامة. وفيما كان حاج الشيخ عمر يحاكم في الداخل ألقى علي عبد اللطيف خطاباً سياسياً مثيراً خارج المحكمة. وفي ٢٠/٦/١٩٢٤ افتتح الشيخ (حسن الأمين الضرير) حملة خطباء المساجد على الإدارة البريطانية التي آزرت الإرساليات التبشيرية في الجنوب وغضت النظر عن الدعارة. واشتعل الشارع في العاصمة المثلثة... وردت بريطانيا على ذلك بفرض منع التجمهر والتظاهر في ٢٢/٦/١٩٢٤. واستجاب الشعب لذلك الأمر بمزيد من التظاهرات خلال الأسبوع الأخير من يونيو والأسبوع الأول من يوليو فشملت التظاهرات بالإضافة للعاصمة المثلثة (بورتسودان) و (الأبيض) و (حلفا) أي الشرق والغرب والشمال على التتالي. وحمل قادة المتظاهرين في كل تلك المظاهرات العلم الأبيض عليه خريطة النيل والعلم المصري في زاوية منه.

لقد أفلت الشارع حقيقة من أيدي (الكبار) الذين أصابهم الرعب بعد أن راهنوا على ولائهم للإدارة البريطانية واحتموا خلف عصاتها الغليظة. فانبرى (حسين شريف) يكيل للشعب الثائر سباباً لم تعهده حتى المواخير الليلية في ذلك العهد متباكياً إن «البلاد قد أهينت لما تظاهر [أصغر وأوضع رجالها] دون أن يكون لهم مركز في المجتمع» ـ «وإن الزوبعة التي أثارها الدهماء قد أزعجت طبقة التجار ورجال المال» ودعا الكاتب «إلى استئصال شأفة أولاد الشوارع» وذكر أنها لأمة «وضيعة» تلك التي يقودها أمثال علي عبد اللطيف... «وذلك أن الشعب ينقسم إلى قبائل وبطون وعشائر، ولكل

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٨٦ ـ ٨٩).

منها رئيس أو زعيم أو شيخ، وهؤلاء هم أصحاب الحق في الحديث عن البلاد...». ويعمد كاتب الحضارة للإساءة العنصرية لعلي عبد اللطيف الدينكاوي الزنجي الأصل (من هو علي عبد اللطيف الذي أصبح مشهوراً حديثاً، وإلى أي قبيلة ينتسب)[1].

ونسي كاتب الحضارة إن شرف علي عبد اللطيف لا في انتسابه لقبيلة معينة في السودان بل في انتساب السودان كله لعلي عبد اللطيف. ولعل علي عبد اللطيف قد أدرك وقتها وبعد قراءة ذلك المقال الكيفية التي حصلت بها المخابرات البريطانية على رسالته التي بعث بها لتنشر في جريدة الحضارة.

كان الهجوم مقدمة تبعه اعتقال علي عبد اللطيف في ١٩٢٤/٧/٤ واحتل عبيد حاج الأمين مركز القيادة. وتحركت قبيلة علي عبد اللطيف التي تساءل عنها محرر الحضارة فإذا بها السودان كله. وتجاوزت قبيلة علي عبد اللطيف قمة التحدي حين خرج طلاب المدرسة الحربية في ١٩٢٤/٨/٩ وفي الساعة السادسة والنصف صباحاً فتوجهوا بكامل زيهم العسكري وأسلحتهم... إلى أين؟ إلى منزل علي عبد اللطيف.... ولماذا؟ لأداء التحية العسكرية على شرفه. ثم سار موكبهم واتجه نحو (سجن كوبر) لأداء التحية العسكرية لزعيم قبيلة السودان. وبعد حصار الجيش البريطاني لهم أجبروا على تسليم أسلحتهم، وفزعت الإدارة البريطانية وزاد غليان المرجل في الشارع السوداني وذعر رجال الطوائف وأخرجت الخرطوم أشعارها المخبوءة:

ألا يا هند قولي أو أجيزي	رجال الشرع أضحوا كالمعيزِ
ألا ليت اللّحى كانت حشيشاً	فتعلفها خيول الإنكليز[2]

(١) الحضارة ـ ١٩٢٤/٦/٢٥.

(٢) الشعر لصالح عبد القادر أحد أبطال تلك الثورة وقد نفي في السابق إلى بورتسودان حيث نظم حالاً فرعاً عاملاً للواء الأبيض هناك وقد نظم صالح في ١٩٢٤/٧/٢٧ مظاهرة ببورتسودان لاستقبال ثلاثة من زملائه المحكوم عليهم بالسجن والنفي من الخرطوم إلى بورتسودان وقد قبض عليه مرة أخرى وأعيد إلى الخرطوم في ١٩٢٤/٨/٧=

واستجابت لها بورتسودان في تظاهرات متتالية في ٧/٢٧ و ٨/٧ و ١٩٢٤/٨/١٠ ولم يستقر النظام في (ثغر) السودان حتى وصلت القوات البريطانية على ظهر باخرة حربية. واستجابت عطبرة (عاصمة الحديد والنار) كما تعرف في السودان، وهي مركز تجمع ورش صيانة السكك الحديدية ورئاستها الإدارية، حيث اندلعت التظاهرات لاستقبال القطار القادم من الخرطوم والمتجه إلى بورتسودان فقد كان بداخله (علي عبد اللطيف) ومزقت التظاهرات العلم البريطاني وأتلفت بعض الآلات بالورش. وفي مساء ١٩٢٤/٨/١٠ اشتركت الوحدات العسكرية في التظاهرات واحتلت محطة السكة الحديدية لمنع نزول القوات البريطانية وفرقة مصرية. وقد تمكن (المصريون) والبريطانيون من محاصرة تلك القوات واستسلمت بعد تبادل لإطلاق النيران، وفي ١٩٢٤/٨/١٢ التحق عمال المحطات الخارجية بالثورة فأعلنوا الإضراب وكان نصيبهم السجن.

عمدت الإدارة البريطانية إلى نسب حوادث ١٩٢٤ إلى الأجهزة المصرية وذلك بهدف محدد هو تحميل مصر مسؤولية تدهور السلطة في السودان تمهيداً لمطالبتها بالانسحاب الكامل منه. فقد أرسل حاكم عام السودان وقتها (السير لي ستاك) بمذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٢٤/٨/١١ مستعجلاً (رمزي ماكدونالد) للإسراع بحسم المسألة السودانية سواء باتفاق مع مصر أو بدون رضاها. وطالب بأنه ما لم توقف مصر التخريب وما لم تشرع في الحفاظ على هيبة وسلطة بريطانيا في السودان وجب أن يقبض البريطانيون بيدهم وحدهم على زمام الحكم في السودان واستبعاد أي نفوذ لمصر في إدارته. ومن ثم طالب بإبعاد جميع قوات

= حيث نظمت بورتسودان مظاهرة أخرى لوداعه بقيادة (علي ملاسي) كما أودع نفس القطار موظفي البوستة في بورتسودان الذين رفضوا التعاون مع الإدارة البريطانية بإرسال البرقيات الرسمية. الإدارة البريطانية و.. ص (٩٨)، كذلك الإمبريالية والقومية ص (٩٦).

الجيش المصري والموظفين المصريين من السودان وإعادة تشكيل قوات السودان لكي تدين قوات دفاع السودان بالولاء الكامل للحاكم العام[1].

إن عقلية (ريجنالد ونجت) ومخططاته للفصل بين مصر والسودان وتحويل الأخير إلى مستعمرة بريطانية تبرز هنا من جديد عبر محاولة (سير لي ستاك) تحميل المصريين مسؤولية الثورة في السودان، في وقت كانت فيه العلاقات بين جمعية اللواء الأبيض والقيادة الإقطاعية ـ الملكية المصرية واهية للغاية. وهو الأمر الذي أثبتته المحاكمات العلنية لقيادة اللواء الأبيض في فبراير ١٩٢٥، فحينما سئل (علي عبد اللطيف) عن صلتهم بـ (حافظ رمضان) رئيس الحزب الوطني بمصر حين زيارته للخرطوم في ١٩٢٣/١٢ أجاب علي عبد اللطيف بالقول:

«ذهبنا أنا وعبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر وسليمان كشة ليتحرى سليمان عن أخويه الطالبين بمصر [يعني توفيق أحمد البكري وبشير عبد الرحمن الوارد ذكرهما]، فقابلنا حافظ بك رمضان بأودة [غرفة]، المقابلة بالجراند أوتيل بالخرطوم. فسأله سليمان كشة عن أخويه فقال حافظ بك أنه «لا يعرفهما ولا يعرف عنهما شيئاً ولكن أعطني عنوانيهما». فأجابه سليمان بأنه سيكتب لهما لمقابلته عند عودته لمصر. وأنا كنت قد ذهبت قبل ذلك مرتين لحافظ رمضان بغرض (الاستفهام) عن السودان و (غرض المصريين) لأنه في ذلك الوقت كان الكلام كثيراً عن السودان، وقد تحدثت مع الرجل في المواضيع السياسية وكان «رجلاً متحفظاً جداً»[2].

إذن ذهب علي عبد اللطيف إلى حافظ بك رمضان بقلب سوداني (مفتوح) على مصر فواجهه الأخير بقلب من قلوب البكوات (المغلقة). ومن الواضح أن حافظ بك رمضان ـ الذي أرادت المخابرات البريطانية أن

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (١٠٣).

(٢) ملامح من المجتمع السوداني ـ ص (٢١٢ ـ ٢١٣).

تنسب إليه إنشاء اللواء الأبيض ـ لم يجد في نفسه دافعاً لمجرد السؤال عن أخوي سليمان كشة في ١٤ حارة الجداوي بباب الخلق ليسدي لهما ما يسد الرمق.

مع ذلك أصرت الإدارة البريطانية على تخطيط مصر لشغب في السودان بالرغم من أنها قد جمعت وقائع تثبت في غالبيتها سلبية القيادات العسكرية المصرية تجاه تحركات الثورة. مثال على ذلك ما حدث في ٢٥/ ١١/١٩٢٤ حين أحدث ثوار اللواء الأبيض ومنهم (عبيد حاج الأمين) تمرداً داخل (سجن كوبر الشهير في السودان، فلمّا طُوق السجن بفرقة من الإنجليز «بدأ الثوار في إرسال إشارات للأرطة المصرية التي بالقرب منهم لضرب القوة البريطانية المحاصرة حتى يستطيعوا الانضمام إلى الثورة واستمر التمرد تسعة أيام داخل السجن»[1] لم تتجاوب الأرطة المصرية وحينما أحكم البريطانيون الحصار على النزلاء الذين رفعوا العلم المصري وسعوا إلى تجويعهم ناشد الثوار قائد الأرطة المصرية إرسال بعض المأكولات ولم يتم ذلك أيضاً[2].

كان الموقف الإيجابي الوحيد هو موقف حامية السكة الحديدية المصرية بمدينة عطبرة، والتي تضامنت مع الثوار هناك وقد حوصرت وقمعت بفرقة مصرية وأخرى بريطانية وتم ترحيلها إلى مصر فيما بعد. لقد كانت الثورة ثورة وطنية ذات رؤية خاصة لعلاقاتها مع مصر. وقد أثبتت الوقائع أن الحركة الوطنية المصرية ذات التكوين الإقطاعي ـ الملكي لم تكن متجاوبة مع طريقة التحرك في السودان وهذا درس سيحمل المستقبل ردود أفعاله.

---

(١) موسوعة شخصيات ثورة ١٩٢٤ ـ إعداد خديجة زروق، دار الوثائق المركزية الخرطوم ـ ص (٣).

(٢) اللواء الأبيض ثورة ١٩٢٤ ـ مذكرات ومشاهدات سجين ـ عبد الكريم السيد ـ شعبة أبحاث السودان ـ كلية الآداب ـ جامعة الخرطوم ـ يوليو ١٩٧٠ ـ سلسلة دراسات في التراث السوداني ـ رقم (١٣) ـ ص (٤٢ ـ ٤٤).

تلاحقت الأحداث بسرعة بعد ذلك وبدأ الصراع المصري ـ البريطاني يتخذ مجريات سياسية مختلفة متمحورة حول أوضاع السودان:

«وفي اجتماع عقد في أغسطس ١٩٢٤ بين رمزي ماكدونالد وسير لي ستاك، استطاع الأخير الحصول على رضاء رئيس الوزراء على إجلاء حامية السكة الحديد وجميع قوات الجيش المصري والضباط، وتكوين قوات دفاع السودان، وقفل المدرسة الحربية. بيد أن رئيس الوزراء لم يكن راضياً تماماً عن فكرة تعديل الوضع الدولي للسودان من جانب منفرد إذ كان ثمة احتمال للاتفاق مع مصر على وضع معين، وأن ليس لدى حكومة السودان أدلة مادية قوية على إدانة مصر بأعمال معينة.

وكان زغلول رئيس وزراء مصر لا يزال يتفاوض مع رمزي ماكدونالد رئيس الحكومة العمالية بلندن في أواخر سبتمبر ١٩٢٤.

وفي ٣ أكتوبر قطعت المفاوضات بسبب اختلاف وجهات النظر بشأن مستقبل السودان ومسألة إجلاء قوات الجيش البريطاني من مصر وحق بريطانيا في سلامة قناة السويس.

وبعد أربعة أيام تالية، أعلن رمزي ماكدونالد أن السودان «تحت الوصاية» البريطانية، ولا يمكن لبريطانيا أن تتركه، وحذر مصر من أنها لو استمرت في استخدام ضباط الجيش والموظفين المدنيين المصريين لإثارة الأمن والنظام في السودان، فإن انجلترا، رغم احترامها للوضع السائد، لن تسمح باستمرار ذلك.

والحق أن عمد الحكم الثنائي أوشكت على الاهتزاز، وطالب سير لي ستاك، الحاكم العام، بشدة على ضرورة انفراد بريطانيا بالحكم!

واقترح هدلستون باشا، نائب السردار، لتخفيف القبضة المصرية على الجيش بالسودان ما يلي:

أولاً: أن تملأ كل الوظائف في المستقبل بواسطة ضباط بريطانيين من

إنجلترا، سواء صدق وزير الحرب بالقاهرة على الترتيبات الضرورية أم لم يصدق.

ثانياً: ويجب الاستعانة ببعض الضباط السودانيين الموثوق فيهم.

ثالثاً: ويجب ترقية مزيد من الجنود لكي يظهر لطلاب الكلية الحربية خطأ الرأي القائل بأن خدماتهم لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال.

ورغم أن التعيين بالجيش في السودان كان يصدر بأمر من ملك مصر، إلا أن حكومة السودان كانت على استعداد دائماً لإجلاء المصريين من الجيش ومصلحة السكة الحديد دون تعاون من جانب مصر.

وكذلك جلب مزيد من الإمدادات العسكرية البريطانية لكي تستقر في جميع المراكز الكبرى، بل السماح لقوات الطيران بالتحليق فوق سمائها لإثبات أن قوى الامبريالية لا تقهر.

وفي ١٩ نوفمبر أطلق الرصاص على السير لي ستاك الذي كان يفاوض الوزارة المصرية بالقاهرة حول تلك الشؤون الحربية، أحد الشبان الوطنيين، فوقع على الأرض صريعاً.

وانتهز اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني بمصر، فرصة وقوع ذلك الحادث الدامي، وأرسل إنذاراً إلى رئيس الوزراء سعد زغلول مطالباً بتنفيذ عدة أوامر، كان من بينها وجوب إصدار قرار بتنفيذ ذلك الأمر فوراً ومباشرة على أن يشمل أمر جلاء الموظفين المصريين أيضاً (انظر الملحق الثالث).

وذلك على أن يلتحق السودانيون بقوة دفاع السودان تحت إمرة الضباط الإنجليز، والولاء الوحيد للحاكم العام. وكان تنفيذ تلك الأوامر في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ من جانب إنجلترا وحدها، هو سبب تمرد الجيش في قوة السودان، في آخر نوفمبر ١٩٢٤»[1].

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ص (١٠٣ ـ ١٠٥).

وجاء الدور الآن على المصريين بعد أن طوقت حركة اللواء الأبيض عملياً.. وأضاعوا على أنفسهم فرصة التحالف معها.. فصدرت إليهم الأوامر هذه المرة بإخلاء السودان عسكريين ومدنيين. وقد تم إصدار الأمر في ١٩٢٤/١١/٢٤.

حاول المصريون التمرد على الأوامر الإنجليزية محتجين بضرورة صدورها عن السلطة المصرية، غير أن البريطانيين عالجوا الموقف بحزم شديد وتحرك سريع[1]. ففي (تالودي) عاصمة جبال [النوبا] أعفى القائد البريطاني الضباط المصريين في الكتيبة العاشرة من واجباتهم وطلب منهم تسليم مسدساتهم وحين أبدوا نوعاً من المعارضة تم وضعهم في الحراسة. هنا بادر الضباط السودانيون بالطلب إلى الإنجليز أن يوضعوا مع [أشقائهم المصريين] إذ أنهم [يشاركونهم الرأي]. أما الذين أبدوا المقاومة فقد كانوا من رجال النوبا الأشداء من سكان الجبال والتلال حيث هرعوا إلى بيوتهم في القمم واحتلوا المدينة وأعلنوا استقلالهم غير أن الضباط البريطانيين سرعان ما استعادوا في ١٩٢٤/١١/٢٨ السيطرة على المدينة بعد الإمدادات العسكرية التي لحقت بهم من الأبيض.

وجاء الدور على الحامية المصرية في الخرطوم حيث طلب (هدلستون) سردار الجيش البريطاني من (رفعت) القائد المصري تسليم أسلحتهم والعودة إلى مصر، وقد رفض رفعت ما لم يتلق أمراً من السلطات المصرية العليا فحاصرته القوات البريطانية. وكما حدث في (تالودي) وعلى نحو أعنف قاد في ١٩٢٤/١١/٢٧ ستة من الضباط السودانيين فرقتين من الكتيبة (١١) في أم درمان لفك الحصار عن القوات المصرية أملاً في إحياء المقاومة الثورية ضد بريطانيا وطردها نهائياً عن البلاد. وبدأت أعنف مرحلة نضالية عسكرية في تاريخ السودان المعاصر، فجر يوم ١٩٢٤/١١/٢٨

---

(١) موسوعة شخصيات ثورة ١٩٢٤ ـ ص (٤) كذلك ـ الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ص (١٠٦ ـ ١٠٧).

حيث استمات السودانيون للعبور إلى القوات المصرية غير أنهم [أبيدوا جميعاً] خلال أربع ساعات استخدم فيها البريطانيون ما لديهم من مدافع قاذفة وبنادق سريعة الطلقات. أما وحدات الجيش المصري التي كانت محتفظة بكامل أسلحتها ضمن الطوق الذي فرضه عليها البريطانيون فقد «ظلت في موقف سلبي منتظرة وصول الأوامر من القاهرة دون تصرف»[1] علماً بأن رفعت بك قد وعد بأنه لن يقف متفرجاً في حالة الصدام بين قوات العبور السودانية وفرق الجيش البريطاني، ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. ثم أصدر (أحمد زيور) رئيس وزراء مصر الجديد الذي خلف (سعد زغلول) أوامره للقوات المصرية بالجلاء عن السودان في ٢٨/١/١٩٢٤ و(حملت الأوامر على جناحي طائرة خاصة للخرطوم) وأخذ المصريون ينسحبون من دون تأخير ولم تكن جثث الفرقة السودانية التي حاولت الوصول إليهم قد دفنت بعد. وكما قال مؤرخ مصر (عبد الرحمن الرافعي)... «قد غادر الجيش المصري السودان دون مزيد من الضجيج أو العجيج»[2].

كان يوم ٢٨ نوفمبر يوماً حاسماً في نظرة المثقف السوداني إلى شعار (وحدة وادي النيل) فقد أدى إلى ردود فعل أثرت في موقف الحركة الوطنية السودانية فيما بعد. وكم كان يبدو محزناً أن تنصب بعد أربعة أشهر المحاكمة (العلنية) لرواد ذلك الشعار في سجن كوبر في فبراير (شباط) ١٩٢٥. ونادى صوت بريطانيا المنتصرة:

«أتهمكم يا علي عبد اللطيف وصالح عبد القادر وعبيد الحاج الأمين وحسن شريف وحسن صالح وأحمد مدثر وتهامي محمد عثمان ومحمد سر الختم ومحمد المهدي الخليفة ومحمد إدريس ومحمد عبد الله البخيت

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٩٧).

(٢) في أعقاب الثورة ـ الجزء الأول ـ ط ٤ ـ القاهرة ١٩٥٩ ـ ص (٢٠٥) النص وارد في الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ـ ص (١١٠).

وعبد الله النور ونور الدين فرج وعمر دفع الله، إنه في أو حوالي نفس الزمان والمكان كان في جيازتكم أو أنكم وضعتم كتباً أو محررات شأنها إثارة الكراهية أو الازدراء للحكومة والنظام المؤسس شرعاً في السودان وبث روح الحقد والعداوة. . . .».

وزأر عبيد حاج الأمين كأسد جريح في وجه محاكميه:

«إنكم تستطيعون أن تحاكموني ولكنكم لن تستطيعوا الحكم عليّ، فإن هذا للشعب وللتاريخ». أما حكم بريطانيا فقد قضى بنفيهم إلى معتقل في بلدة (واو) ببحر الغزال في جنوب السودان، حيث مات عبيد حاج الأمين متأثراً بالحمى السوداء أما علي عبد اللطيف فقد أصيب بالجنون ومات نزيلاً في أحد المصحات.

ثورة ١٩٢٤، مراجعات وتقييم:

لقد كافح أولئك الصناديد على كل الجبهات تحت شعار (وحدة وادي النيل) غير أننا نقف لنتساءل: ماذا كان يعني شعار وحدة وادي النيل؟ هل هو (التبعية) لمصر أو هو التكتيك السياسي لاجتذاب أحد طرفي الحكم لمغالبة الطرف الآخر؟

كان الأمر لا هذا ولا ذاك، فقد كانت مصر تعكس من ناحية جغرافية ـ تاريخية ـ حضارية البعد المتوسطي في تركيب الحوض السوداني المنفتح الأرجاء على إفريقيا كلها. وقد كان لهذا البعد المتوسطي في مرحلة ما قبل القومية العربية المعاصرة. الأثر شبه الكلي في التطور الحضاري للسودان وذلك بحكم ما كان يحمله عنصر المكان من معنى ضيق ومحدد لا يفلت الإنسان من تأثيره المباشر. غير أن الدور المصري لم يكن متكافئاً مع هذا التصور ولا كانت العقلية المصرية مؤهلة لفهم ذلك.

كان العالم برمته من قبل الثورة الصناعية الأوروبية ونزوعها الاستعماري للعالم يعيش مرحلة تحددت كثيراً بآفاق الأطر المكانية المحدودة وذلك لانعدام وسائل المواصلات والاتصالات وللجهل العام

باللغات إلا لدى فئات محدودة جداً في المجتمع. لم يكن من السهل قبل عهد عالمية الرأسمالية قيام اتصال مباشر أو تدامج مباشر ما بين أي مجتمع محلي والعالم إلا عبر وسائط حضارية ـ جغرافية معينة. وقد ظلت مصر تمثل بالنسبة للسودان في مرحلة ما قبل عالمية الرأسمالية المدخل الوحيد للحضارات المتوسطية التي كانت تتناوب الفعل والتأثير في حوض المتوسط وعلى امتداد المنطقة من سهول دجلة والفرات إلى هضاب اليونان وإيطاليا. وكان ما يأتي السودان من أثر متوسطي ينساب عبر تلك البوابة الشمالية.. (مصر).

فالتوجه نحو مصر ظل يعني التوجه نحو المتوسط بكل حضاراته وثقافاته وتراثه. غير أن الحوض السوداني مع نزوعه المتوسطي إلا أنه ليس ببلد متوسطي إذ أنه ـ كما قلنا ـ منفتح على أرجاء إفريقية شاسعة يلعب بالنسبة لها دور الإحالة للحضارة المتوسطية من بعد اجتذابها عبر البوابة المصرية. وهذه الإحالة الحضارية ليست إحالة ميكانيكية سلبية بحيث يقتصر فيها دور السودان على دور الناقل الحراري الذي لا تؤثر فيه الحرارة بل كانت هذه الإحالة إحالة عضوية بنيوية خاضعة للامتصاص والإفراز أي لعمليات التحول الذاتي الداخلي.. أو الإحالة من بعد الهضم.. وهذا ما جعل البعض من المثقفين السودانيين يرى في عهد (كوش) التي نهضت على أكتاف الحضارة المتوسطية ـ المصرية حضارة سودانية تمثلت وهضمت واستفردت بما لديها ثم منحته لإفريقيا.

إذا نظرنا إلى خصوصية العلاقة بين السودان ومصر في هذا الإطار. باعتبار مصر توجهاً متوسطياً والسودان حوضاً إفريقياً منفتحاً، وقيمنا هذه العلاقة على المستوى التاريخي فإننا نجد أن أثر مصر في السودان كان يضيق ويتسع بمقدار ما تضيق وتتسع مصر نفسها للأثر الحضاري فيها، وفي الدائرة المتوسطية من حولها. لذلك نجد أن العهود الأولى للعلاقة بالحضارة الفرعونية قد ارتبطت بالأرجاء النيلية الشمالية من السودان في

الغالب الأعم فيما عرف بدولة «نبتة» ثم أحال الحوض السوداني تلك الواردات الحضارية على عهد دولة «مروي» المتفرعة عن الأولى. ثم امتص السودان الأثر المتوسطي عبر مصر فنشأت الدويلات النوبية المسيحية الثلاث (نوباتيا ـ المقرة ـ علوة). ثم امتص السودان عبر مصر أثراً متوسطياً عاماً هو الإسلام والعروبة التي انتهت بتكوين ممالك (الفونج ـ العبدلاب ـ تقلى ـ المسبعات ـ الفور) وقد شاركت مصر في المدخل إلى السودان كل الأرجاء المحيطة بالسودان والتي تسرب إليها الأثر العربي ـ الإسلامي في غرب إفريقيا وشرقها. ومن الواضح الآن أثر التصوف المغربي والأندلسي وكذلك الحجازي في تكوين العقلية التراثية الصوفية السودانية.

كانت مصر تعني كل هذا الاتساع في بعد التركيب السوداني، حتى إن الحركة المهدوية لم تستطع بالرغم من فساد الحكم التركي ـ المصري أن تقتلع من النيلين السودانيين عقدة الولاء الباطني لذلك التوجه إذ لم يعامل النيل المهدي كمهدي (منتظر) بقدر ما عامله كمهدي (منتصر).

غير أن الموقف من مصر قد اتخذ عدة معان في السودان تبعاً لمراحل العلاقات التاريخية المختلفة. ففي فترات ما قبل الفتح الإسلامي ـ العربي كانت تعني مصر مجرد اتجاه شمالي حضاري متوسطي. أما من بعد الفتح العربي ـ الإسلامي فقد تدامج السودان ومصر بروح الولاء لقطب ديني ـ عربي متسع وجاذب لهما جميعاً في إطار دائرة أكبر. ولم تكن مصر قطب ذلك الولاء بل أحد أهم مراكزه بالنسبة للسودان الذي شق إليه الحجاز والمغرب طرقاً مختلفة. وقد استمر الحال على هذا النحو إلى بدايات الانهيار للجامعة الإسلامية التركية حيث اتخذ كل بلد من البلدان التابعة لها موقفاً تبعاً لأوضاعه الذاتية، وهكذا قامت الثورة الوهابية السلفية النصية في نجد والثورة السنوسية الصوفية ـ السنية المتطلعة لتركيا في ليبيا، والثورة المهدوية الصوفية ـ السنية المعادية لمصر وتركيا في السودان. أما مصر فقد كانت هي الأخرى تحاول في السابق بناء إمبراطورية مستقلة خاصة بها.

يهمنا أن نتعرف هنا على ما كانت تعنيه مصر لناشئة الجيل السوداني المتطلع في الفترة منذ ١٩٠٠ وكيف كان يرى المثقف السوداني معنى ارتباطه بمصر.

ظلت مصر ـ كما قلنا ـ مدخل الثقافة المتوسطية إلى السودان، وقد تحددت شخصية هذه الثقافة من التعدد الحضاري بالإطار العربي ـ الإسلامي الأمر الذي ولد في النهاية (موقفاً) تجاه العالم. وقد تبلور هذا الموقف ضمن سمات حضارية محددة في إطار العلاقة مع أوروبا المعاصرة التي بدأت بمرحلتها العالمية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي مرحلة عالمية الرأسمالية.

كانت مصر تخوض معركة المجتمع العربي الإسلامي التقليدي المتخلف في مواجهة مجتمع أوروبي مسيحي صاعد وآخذ في التطور الصناعي والعلماني. وقد كان لكلٍ من المجتمعين لازمته الأيديولوجية (بنيته الذهنية) الملازمة لخصائصه. فالمجتمع التقليدي يميل إلى السلفية والتقليد وأصالة الماضي على نحو اتباعي يستلب فيه الماضي الحاضر، في وقت كان يعيش فيه المجتمع الأوروبي قيم الحداثة والتحرر والاتجاه إلى الحاضر والمستقبل. وبدأت معركة (الذات) في علاقتها الجدلية مع (الغير) فظهرت المدارس العديدة من بعد فترة من الاستيعاب بدأت بكتابات الشيخ العائد من أول بعثة أرسلها (محمد علي باشا) إلى باريس وهو (رفاعة بدوي رافع الطهطاوي) [١٨٠١ ـ ١٨٧٣]. قرأ الشيخ هناك لـ(فولتير) و (كونديلك) وانكب على (العقد الاجتماعي) لروسو وصبر على كتابات (مونتسكيو) ثم عاد إلى مصر ليقارب ما بين تراث الفلاسفة الإسلاميين وفلاسفة الغرب، وليتأمل بذهنية مفـ حة خلفيات تكوين (الأمة المصرية) وعوامل نهضتها. وقد عرف له التاريخ (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) وقد ترجم عدداً من المؤلفات لمشاهير الكتاب الفرنسيين. وقد نال السودان نصيبه من ذلك الرائد حين أرسل ...هطاوي في عام ١٨٥٠ لفتح مدرسة في الخرطوم حيث

قضى أربع سنوات أنجز فيها ترجمة (تلماك) لفولتير. وبالرغم من تقليدية الطهطاوي إلا أنه فتح في كتابه «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» ثغرة كبيرة في المفهوم السلفي للأصالة إذ «استنتج أنه من واجب العلماء في تفسير الشريعة على ضوء الحاجات الحديثة أن عليهم أن يتعرفوا إلى العالم الحديث، وبالتالي أن يدرسوا العلوم التي ولدها العقل البشري» ويتضح من كتابات الطهطاوي ميله إلى فكرة (الوطن المصري) في إطار نوع من التطلع التراثي ـ التاريخي إلى العروبة وإلى الإسلام غير أنه كان يرى في مصر (وطناً طبيعياً) بامتداده الزماني المتصل بالفراعنة كما كان واضحاً في ميوله الليبرالية تجاه قضايا السلطة.

ونزل مصر (جمال الدين الأفغاني) ـ [١٨٣٩ ـ ١٨٩٧] حيث قضى بها ثماني سنوات كداعية للوحدة الإسلامية في مواجهة الخطر الأوروبي ـ خلافاً لموقف الطهطاوي الذي كان يشدد على ضرورة التعاون مع أوروبا ـ وداعياً إلى تجديد الإسلام. وعبر تأثير الأفغاني نشأت مدرسة التجديد في إطار الأصالة كما عرفت مفاهيمها على يد محمد عبده. وقد عمل الاثنان في باريس منذ عام ١٨٨٤ في إصدار ثمانية عشر مجلداً من مجلة أسموها (العروة الوثقى) خصصت معظم صفحاتها لتحليل سياسة الدول الكبرى في العالم الإسلامي، وبنوع خاص سياسة إنجلترا في مصر والسودان مع معالجة المشكلات الفكرية في الإسلام في مواجهة الحداثة. وقد قيل وقتها «إن فكر المجلة هو فكر الأفغاني أما لغتها فهي لغة محمد عبده».

ويذكر (ولفريد بلنط) الصديق المقرب للأفغاني أن جمال الدين قد أجرى اتصالاً بالمهدي بواسطة خريجين سودانيين من الأزهر عارضاً عليه استقبال (بلنط) في السودان للمفاوضة من أجل إطلاق سراح (غردون) وعدم التعرض لحياته مع الوصول إلى اتفاق أعم يتوقف بموجبه المهدي عن زحفه مقابل انسحاب البريطانيين من مصر. وقد كان الأفغاني ينسق جهوده أثناء زيارة قصيرة له إلى لندن في عام ١٨٨٥ مع الفئات البريطانية التي كانت ترى ضرورة إيجاد تقارب بريطاني ـ إسلامي لإيقاف الزحف الروسي

وقتها. غير أن المسألة المصرية كانت حجر عثرة في هذا السبيل[1].

لم يكن الأفغاني مجرد مناضل سياسي، فقد حاول بكل جهده توضيح آفاق العلاقة الجديدة بين (الذات) الإسلامية التقليدية و(الغير) الأوروبي ويقال أنه وتلميذه محمد عبده قد تأثرا بنظرات (غيزو) حول مفهوم المدنية كما طرحته التجربة الأوروبية إذ «أن الغاية من أعمال الإنسان ليست خدمة الله فحسب بل خلق مدنية إنسانية مزدهرة في كل نواحيها» وتدلنا مناقشات الأفغاني - رينان في باريس ١٨٨٣ على تلك الروح الحوارية التي كانت قائمة بين تأملات التجديد الإسلامي ومحاكمات الغرب العلماني للثقافة الدينية عموماً والشرقية خصوصاً. فعلى لسان (رينان) تؤكد أوروبا أن الدين على العموم والإسلام على الخصوص يقتل الإرادة ويقيد العقل وإن التقدم لا يتم إلا بالتخلي عنه أو على الأقل بفصل الدين عن الدنيا فصلاً حاداً. ويسترفد (رينان) نظرات الاستشراق الغربي إلى التاريخ الإسلامي ليؤكد: «انعدام معالم الفكر لدى (الشعوب) العربية التي اقتبست عن هذا الدين وحده ثقافتها وتربيتها. ومع اعترافه بالفلسفة العربية وبالعلم العربي إلا أنه يذهب إلى أنهما كانا عربيين باللسان فقط بينما كانا يونانيين - ساسانيين بالمحتوى، لقد كانا بكاملهما من عمل مفكرين غير عرب عانوا ثورة نفسية داخلية على دينهم، وإذ قاومهم اللاهوتيون والحكام معاً، لم يتمكنوا من التأثير في المؤسسات الإسلامية. وقد بقيت هذه المقاومة محدودة طالما كانت السلطة في أيدي العرب والفرس، ولكنها انتصرت انتصاراً تاماً، عندما تسلم البرابرة، أي الأتراك في الشرق والبربر في الغرب

---

(١) الفكر العربي في عصر النهضة - ١٧٩٨ - ١٩٣٩ - الطبعة الثالثة - دار النهار للنشر - ١٩٧٧ - ترجمة كريم عزقول ص (١٣٩ - ١٤٠) والمعلومات مقتبسة هنا عن كتاب (غردون) لمؤلفه (بلنط) - ص (٢٧٠) وتأتي معظم المعلومات الواردة عن فكر النهضة في مصر من دراسات (ألبرت حوراني) وآخرين - كذلك انظر:

د. علي المحافظة - الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة - ١٧٩٨/١٩١٤ - بيروت - الأهلية للتوزيع والنشر - ١٩٧٥ - ص ٧٢.

قيادة الأمة فقد كانت الروح الفلسفية والعلمية معدومة لدى الأتراك فاختنق العقل البشري وقضي على التقدم على يد عدوة الرقي، الدولة القائمة على الوحي. والإسلام لا بد زائل بحكم انتشار العلم الأوروبي»[1] ويتصدى الأفغاني ليوضح:

«إن الأديان وإن كانت ضرورية لتحرير الإنسان من بربريته إلاّ أنها قد تجنح به إلى عدم التساهل. ففي عهد طفولة الجنس البشري، لم يكن بإمكان الإنسان أن يميز بعقله بين الخير والشر ولا بإمكان ضميره المعذب أن يجد الراحة في ذاته. فجاء الدين يفتح له آفاق الأمل، فارتمى في أحضانه. لكنه اضطر، لجهله أسباب الأحداث المحيطة به وأسرار الموجودات، أن يأخذ بإرشادات رؤساء الدين ويأتمر بأوامرهم المفروضة عليه باسم العلّي دون أن يتمكن من تمحيص نفعها أو ضررها. إلاّ أن هذا لم يكن سوى مرحلة عابرة مرت بها الديانات. أما في المرحلة التالية، فقد [تحرر الناس من القيود المفروضة على عقولهم، وأعادوا الدين إلى نصابه الصحيح، كما جرى في المسيحية على عهد الإصلاح] ولما كان الإسلام [أفتى] من المسيحية بعدة قرون، فهو [لا يزال ينتظر إصلاحه، ويترقب [قيام لوثر جديد فيه]. ويرى (حوراني) أن فكرة الإصلاح اللوثري كثيراً ما كانت تراود الأفغاني ولعله كان يأمل القيام بنفسه بهذا الدور. ويرى الأفغاني بأنه من الخطأ تلخيص الماضي بوصفه انتصاراً للسنة على العقل كما يفعل (رينان) بل الحقيقة أن العلوم العربية قد ازدهرت فيه، وكانت [إسلامية وعربية معاً] فاللغة هي ما يكوّن الأمم ويميزها الواحدة عن الأخرى لذلك اقتضى أن تعتبر العلوم المعبر عنها باللغة العربية علوماً عربية. وعلى هذا يمكن للعرب أن يدعوا أن (ابن سينا) منهم، تماماً مثل ما يدعي الفرنسيون بأن مازاران ونابليون منهم...»[2].

---

(١) المصدر السابق - ص (١٥٢) - حوراني.

(٢) المصدر السابق - ص (١٥٣) - حوراني.

كانت تلك هي بدايات وإرهاصات (فكر النهضة) كما بدأ يعيشه الشرق في ظلال التفوق الأوروبي الزاحف على صهوات الجياد الحديدية والقيم الصناعية الرأسمالية بوجهها التجاري منذ منتصف القرن التاسع عشر. وقد ضخت أوروبا بحكم الاتصال والاستعمار في أحشاء المجتمعات التقليدية تكوينات على صورتها في مجال الاقتصاد والمجتمع والتعليم والثقافة كخطوط متقدمة لغزو شامل وكان على تلك المجتمعات أن تكيف أوضاعها باتجاه الجديد المتقدم الذي يلبس الثوب الاستعماري في نفس الوقت.

لقد هزت أوروبا العالم القديم بعنف شديد وسعت إليه عبر مؤسساتها فتعددت الاتجاهات والمذاهب والأفكار والمواقف وانعكست في كل مجالات الحياة.. ولم يعد الأمر مجرد حوار بين (ذات) محددة و (غير) محددة، بل اتسعت الجدلية تستوعب في الذات ذواتاً وتعكس لديها عبر التأثير اتجاهات مختلفة. وهكذا استقى (عبد الله العروي) نماذجه عن الشخصيات الثلاثة أو الكيفيات الثلاثة الرئيسية لفهم القضية الأساسية للمجتمع العربي: إحداها تضعها في الإيمان الديني وقد اختار نموذجاً لهذه الكيفية (الشيخ). والثانية في التنظيم السياسي وقد اختار نموذجاً لها السياسي، وأخيراً الثالثة في النشاط العلمي والتقني. وتشكل النماذج الثلاثة في مواقفها واتجاهاتها الحضارية نتائج التحاور بين الغرب والشرق وتوليداته في المجتمعات الآخذة في النمو. فإن كنا قد عرضنا لموقف الشيخ في كتابات الأفغاني وحواراته فإن موقف السياسي كما يعرضه (العروي): «فالرجل الجديد السياسي الذي حل محل الشيخ على مقدمة المسرح يأخذ في التفكير: من المؤكد أن انحطاطنا كان سببه الأساسي عبودية قديمة، وفوراً تستعيد قوتها جميع الأحكام الكلاسيكية التي سبق أن قرأها ولكن لم يتمثلها. إن العبد المسترق لا يستطيع أن يعمل جيداً ولا أن يقاتل جيداً. وأن الزراعة والتجارة والعلم والفلسفة لا يمكنها أبداً أن تزدهر في ظل العبودية. وبعد آخرين كثيرين يروح يفكر في إخفاقات أثينا وروما ويقتنع

بأن سقوط الإمبراطوريات هو دائماً انتصار الحرية على العبودية... إن الرجل الجديد، الحقوقي والسياسي سوف يدمج ما بين (روسو) و (مونتسكيو) ويفهم الديمقراطية المثالية على صورة تنظيم صناعة الساعات الإنجليزية [يشير العروي هنا إلى ضرورة مراجعة روسو كما فهمه محمد حسين هيكل، مفهوماً في ضوء أرسطو لطفي السيد المفسر بصفته هو نفسه أستاذ النزعة الليبرالية في نهاية القرن التاسع عشر].

ونظراً لأن الداء قد شُخص فقد عثر على الدواء. لقد كان نظام الحكم التركي سلطة رجل واحد، فينبغي إذن انتخاب (جمعية تمثيلية)، كان النظام التركي يحد بأنظمته جميع النشاطات، فينبغي إذن إطلاق الحرية للمبادرة الخاصة، وكان النظام التركي يلائمه الجهل، فينبغي إذن بذل أغلى التضحيات لأجل نشر العلم... وهكذا وبما أن العقيدة الإسلامية لا تفرض تنظيماً دقيقاً للسلطات العامة فإنه يمكن التلاؤم مع أي نظام حكم يختاره المسلمون. [يشير العروي هنا إلى مفاهيم علي عبد الرازق الواردة في كتابه الصادر عام ١٩٢٥ بعنوان الإسلام وأصول الحكم].

وحين يفشل الشيخ في ممارسة الإصلاح التجديدي عبر التوفيق الانتقائي بين الماضي والحاضر المستلب أوروبياً، وحين يكتشف السياسي الحقوقي فشل التجربة التمثيلية النيابية وينتقل النموذج إلى رجل النشاط العلمي والتقنين:

«وسيقول أن الغرب لا يتحدد بدين خال من الأوهام، ولا بدولة بريئة من الاستبداد، وإنما هو يتحدد بكل بساطة بقوة مادية اكتسبت بالعمل وبالعلم التطبيقي. ولسوف يسخر صاحبنا بعد الآن بالأفكار التي كونها عن الغرب (الشيخ) و (السياسي). ولسوف يطرح (سلامة موسى) في القاعة الكبرى لجامعة القاهرة عام ١٩٣٠ على الشبيبة المصرية السؤال التالي: «الشرق شرق والغرب غرب. هل تعنيان حقيقة جغرافية؟ فالجواب كلا. وهل هما تعنيان حقيقة إتنولوجية؟ فالجواب كلا. ولا أظن أحداً منكم يقول

بأن الفاصل بين الشرق والغرب هو الدين»، ويجيب: «هبطت عليّ منذ أكثر من ربع قرن حقيقة مفردة، هي أن الفرق بيننا وبين الأوروبيين المتمدنين هو الصناعة، وليس شيئاً غير الصناعة».... ويستشهد سلامة موسى بالتجربة الصناعية اليابانية التي اكتشفت سر الغرب واستخدمته ثم يدعو للاتجاه في خط مستقيم نحو سر الغرب «ولا نضيعن وقتنا في مناقشات لاهوتية ونواح على مصير خائب. مؤكد أن العلم جميل جداً ولكن يجب جعله تابعاً للتقنية، والثقافة مطمح نبيل ولكنها تأتي بعد المهنة المتخصصة» ويؤكد سلامة موسى: «إن الحضارة الآن هي الصناعة، وثقافة هذه الحضارة هي العلم، بينما ثقافة الزراعة هي الأدب والدين والفلسفة..».

لقد جعل (عبد الله العروي) من هؤلاء الرجال الثلاثة تمثيلاً في الواقع لثلاث لحظات من الوعي العربي الذي يحاول منذ نهاية القرن الماضي، أن يفهم ذاته، وأن يفهم الغرب، ويعتبر (العروي) أنه قد وصفهم كنماذج مجردة فهم يتواجدون مجدداً في تعبيرات أدبية مختلفة، في الدراسات والمحاولات والمقالات الصحفية والروايات المسرحية «ولأنهم لا يتجسدون في الرجل ذاته في جميع البلدان العربية..»[1].

كانت القاهرة مسرحاً مصطخباً بهذه النماذج المتنوعة التي تعبر عن تطلعات النمو لواقع تقليدي متميز بخصوصية عربية ـ إسلامية شرقية في ظل قوى أوروبية ضاغطة. ولم تكن القاهرة تجسد معركة ذاتها وفرديتها بقدر ما كانت تجسد المعركة الشرقية المتوسطية، إذ قدر لها، لا بحكم موقعها فقط، ولكن بحكم عوامل سياسية وتاريخية عديدة أن تستقطب لساحتها كل النماذج المماثلة وما بينها من توسطات جدلية في الشرق العربي كله. فمجلة (المقتطف) التي أصدرها في بيروت عام ١٨٧٦ السيدان (يعقوب صروف) و (نمر فارس) سرعان ما تنتقل إلى القاهرة في عام ١٨٨٤. ثم

---

(١) الأيديولوجية العربية المعاصرة ـ عبد الله العروي ـ دار الحقيقة ـ بيروت ـ ١٩٧٠ ـ الصفحات (٤١ ـ ٥٧).

يسعى إلى القاهرة (جرجي زيدان) ليصدر مجلة (الهلال) في عام ١٨٩٢ كما صدرت (الضياء القاهرية) لصاحبها إبراهيم اليازجي في عام ١٨٩٨. و«بلغ عدد المجلات والصحف العلمية التي كانت تصدر في مصر عام ١٩١٠ إحدى وثلاثين صحيفة ومجلة. منها سبع عشرة مجلة علمية صناعية أدبية باللغة العربية وتسع مجلات علمية صناعية أدبية بلغات أجنبية وثلاث مجلات طبية باللغة العربية ومجلتان طبيتان أجنبيتان»[1].

كادت مصر في مرحلة النهضة أن تستقطب القوى العربية المتوسطية على طريق بنائها لذاتها ككيان بديل عن مركز الخلافة التركية الإسلامية. فإذا استثنينا أول مطبعة أدخلتها الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) وأول (مجمع علمي مصري) أنشأته تلك الحملة نجد أن (محمد علي باشا) الذي افتتح عهد النهضة المصرية المعاصرة (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) قد فتح بلاده للبدايات الأولى التي تجلت في إصدار (الوقائع المصرية) عام ١٨٢٨ ليحررها الشيخ (رفاعة الطهطاوي) والشيخ (حسن العطار) والشيخ (أحمد فارس الشدياق) والسيد (شهاب الدين) والشيخ (محمد عبده). ثم صحيفة (وادي النيل) التي أصدرها في عام ١٨٦٦ (عبد الله أبو السعود) وصحيفة (نزهة الأفكار) الصادرة في غام ١٨٦٩ لصاحبها (إبراهيم المويلحي) و (الوطن) القبطية التي أصدرها (ميخائيل عبد المسيح) عام ١٨٧٧ وجريدة (مصر) القبطية التي أصدرها (تادرس شنودة) في عام ١٨٩٥.

كانت تلك الصحف في معظمها نوافذ عديدة على الغرب. وقد دارت على صفحاتها مساجلات فكر (النهضة) وتحددت فيها مسالك الاختيارات ونماذج التطور المرتقب فلم تعد مسألة (فكر مصري) بقدر ما كانت الساحة العربية وقد ألقت بهمومها واختياراتها على مساحات الصحافة في مصر. في تلك المساحات كتب الطهطاوي كما كتب الأفغاني حول السياسة والتجديد.

---

(١) الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩١٤ ـ علي المحافظة ـ الأهلية للنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٧٥ ـ ص (٢١٣).

والشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) الذي يعتبر من محرري جريدة الأهرام منذ صدورها من عام ١٨٧٦. كما كان تلامذته (سعد زغلول) و (عبد الكريم سليمان) و(إبراهيم الهلباوي) من محرري (الوقائع المصرية). ولم يقتصر تأثير محمد عبده وشيخه الأفغاني على مصر. بل إنهما ومن خلال مصر وغيرها قد أثرا في عدد من المفكرين العرب والمسلمين فكان من أشهر تلامذتهما والمتأثرين بهما في مصر (محمد فريد وجدي) و(قاسم أمين) الداعي لتحرير المرأة و (أحمد لطفي السيد) الذي عرفناه بأستاذ الجيل، و (عبد العزيز جاويش). وفي بلاد الشام الشيخ طاهر الجزائري (١٨٥١ ـ ١٩٢٠) صاحب الفضل في إنشاء المكتبة الظاهرية بدمشق والشيخ حسين الجسر (١٨٤٥ ـ ١٩٠٩) مؤسس المدرسة الوطنية الإسلامية في طرابلس ـ الشام. وعبد القادر المغربي والمؤرخ محمد كرد علي صاحب خطط الشام، وجمال الدين القاسمي وعبد القادر البيطار وعبد الحميد الزهراوي ومحمد زاهد الكوثري وعبد القادر الترمانيني ومحمد رشيد رضا والأمير شكيب أرسلان. وتفرع الجهد من مصر ليتصل بجهد محمد بيرم التونسي والشيخ محمد النخلي والشيخ الطاهر بن عاشور والشيخ سالم بوحاجب المدرسين في جامعة الزيتونة والشيخ محمد بن الخوجة[١].

كانت مصر ضمن خصوصية مشرقية عربية متسعة، تعبر عن حوار الشرق مع نفسه ومع العالم الأوروبي ولم تكن الاختيارات الفكرية فيها لتمضي منعزلة عن الاختيارات السياسية بالرغم من تماثل نماذجها الفكرية العديدة وافتراق هذه النماذج أيضاً. فمن مشكاة الشيخ الإصلاحي يخرج الذي يوثق صلاته باللورد كرومر ويخرج أيضاً نموذج (عبد الله النديم ـ ١٨٤٥ ـ ١٨٩٦) صاحب جريدة (التنكيت والتبكيت) الصادرة في ١٨٨١ والتي استبدلها بـ (اللطائف). ويمد النديم يده إلى عرابي فينفيه الإنجليز إلى (يافا) بعد فشل الثورة نفياً مؤبداً ولكنه يعود إلى مصر في عام ١٨٩٢

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٨٧).

ليصدر مجلة (الأستاذ) في نفس العام ثم تنتهي حياته في الأستانة.

رفع النديم شعارات الحرية والشورى معتمداً على قاعدة أن أخطاء الديمقراطية يتم تصحيحها بمزيد من الديمقراطية. وينهض إلى جانبه (شبلي الشميل ـ ١٨٥٥ ـ ١٩١٧) داعياً في (المقتطف) إلى العلم والعدل والحرية.

وتصارعت في فكر مصر تيارات الوطنية الإقليمية كما سبق وعبر عنها الطهطاوي والجامعة العثمانية كما عبر عنها (مصطفى كامل) والحزب الوطني، وكذلك خليفته (محمد فريد) والشعراء (أحمد محرم) و (أحمد شوقي) و (حافظ إبراهيم) و (أحمد فارس الشدياق) وحتى (سليم تقلا) مؤسس جريدة الأهرام. كذلك لم يكن (أحمد عرابي) نفسه ببعيد عن الالتزام بالجامعة العثمانية ففي خطاب أرسله عرابي إلى جرجي زيدان:

«لم يخطر ببالي أصلاً الاقتداء بالفاتحين والمتغلبين كما ذكرتم ولا تأليف دولة عربية كما أرجف المرجفون. لأني أرى ذلك ضياعاً للإسلام عن بكرة أبيه، وخروجاً عن طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله»[1].

وفي حين انتهت التوجهات للجامعة العثمانية بسقوط الخليفة في عام ١٩٠٨ واستيلاء جمعية (الاتحاد والترقي) على السلطة فإن إرهاصات الطهطاوي الإقليمية سرعان ما أخذت في النمو والتبلور لتصبح شعار (مصر للمصريين) حيث نادى بها الصحافيان (أديب إسحاق) و (سليم النقاش) على صفحات جريدة (مصر الفتاة) الصادرة في الإسكندرية عام ١٨٧٩، وصفق للفكرة الصحافي اليهودي (أبو نظارة).

وشغلت مصر نفسها كالشرق كله بالتساؤل حول علاقة الدين بالوطنية فقال مصطفى كامل والحزب الوطني بالاتناقض بين الرابطة الدينية والرابطة الوطنية. أما اتجاه آخر فقد رأى في الدين تفرقة بين أبناء الوطن الواحد ودعا لمصر بمعزل عن إسلامية الأتراك ومسيحية الأوروبيين. وكانت

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٢٠).

صحيفتا (المقطم) و (الجريدة) ممثلتين لهذا الاتجاه. وانبرى فيهما (لطفي السيد) يدافع عن وطنية مصر ومصريتها.

تراجعت مصر لتصبح للمصريين غير أن ذلك لم يمنع الأقباط من طرح مشكلاتهم على صفحات (الوطن) و (مصر) المملوكتين لهما وكأنهم «أمة مستقلة لها كيان خاص» وحاولت الصحيفتان البحث عن «قاعدة تاريخية لفكرتهم الطائفية هذه على اعتبار أن الأقباط سلالة الفراعنة، وأنهم أهل البلاد الأصليون. وهكذا نشأت في عام ١٩٠٨ (جمعية الإصلاح القبطية) برئاسة (آخنوخ فانوس) للمطالبة (بحقوق) الأقباط.

ظلت التجربة المصرية تتأرجح بين الجامعة الإسلامية والوطنية المصرية، ولم يعرف الفكر المصري التوسط القومي العربي الكائن بين المفهومين وقد عاش المفهومان أشكالاً من التطرف والتعقل في آن واحد. ففي حين مزج مصطفى كامل ما بين الوطنية المصرية والرابطة الإسلامية نجد عناصر أخرى تتجه بالوطنية المصرية إلى آفاق متوسطية أوروبية بمنأى عن الشرق العربي نفسه. وهكذا كان طه حسين [ولد عام ١٨٨٩] حيث شدد: «علينا أن نصبح أوروبيين في كل شيء.. قابلين ما في ذلك من حسنات وسيئات، علينا أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً ولنكون لهم شركاء في الحضارة» ويعتقد طه حسين «أن الرجوع إلى تاريخ مصر يكفي للتأكد من أن (الوحدة) التي تشترك فيها مصر، على هذا المستوى، إنما هي (الغرب). فهي لم تكن ذات صلة مستمرة مع بلدان الشرق بمعناه الدقيق، بينما كان لها مثل هذه الصلة بالبلدان التي نشأت فيها المدنية الأوروبية، أي بلدان الشرق الأدنى والبحر الإيجي والبحر المتوسط»[١] ثم يوضح طه حسين كيفية (التأورب) المصري حتى أنه يشبه استبداد الخديوي إسماعيل بمشابه أوروبي هو لويس الرابع عشر وليس بمشابه شرقي.

---

(١) الفكر العربي في عصر النهضة ـ المصدر السابق ـ ص (٣٩٥).

حاول المشرق العربي أن يستميل مصر إلى القومية العربية منذ فترة مبكرة من التاريخ، وقد سبق المسيحيون غيرهم بإبراز الصفة القومية العربية لذاتهم لا في وجه تركيا كما يظن البعض ولكن بوجه أوروبا نفسها ومنذ فترة طويلة من الزمن. وذلك حين خاض العرب الأرثوذكس نضالاً للتخلص من السيطرة اليونانية في بطريركية أنطاكية، ونضال الكنائس الشرقية المتحدة مع روما لمقاومة اجتياح العادات والطقوس وأساليب التفكير اللاتينية لكنائسهم. ومن تلك البدايات القومية المسيحية المبكرة التي تمازجت مع موقف العرب المسلمين ضد الإدارة التركية نشأت في المشرق حركة القومية العربية في أشكالها التقليدية المبكرة. وقد حاولت أقسام من تلك الحركة وبكل الوسائل استمالة مصر في وقت كان يرى فيه البعض من أقسامها أن العروبة تنتهي بصحراء سيناء ولا دخل لمصر بها.

ما يهمنا هنا أن ساطع الحصري كان من الذين يسعون إلى ربط مصر بقوميتها الأوسع وقد دخل في مجادلات عديدة مع الكتاب المصريين أمثال (لطفي السيد) و (طه حسين) الذين كانوا يدافعون عن (قومية مصرية) فكتب في عام **١٩٣٦** يقول:

«لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التي (تحتم) عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية. لأنها تقع في مركز البلاد العربية، بين القسمين الأفريقي والآسيوي منها، كما أنها تكون أكبر كتلة من الكتل التي انقسم إليها العالم العربي بحكم السياسة والظروف. وهذه الكتلة قد أخذت حظاً أوفر من الحضارة العالمية الحديثة، وقد أصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية. وهي أغنى هذه البلاد بأجمعها. كما أنها أقدمها في تشكيلات الدولة العصرية وأقواها في الآداب وأرقاها في الصحافة...»[١]. ولكن.. لم تكن مصر لتستجيب

(١) المصدر السابق ـ ص (٣٧٦).

لنداءات العروبة الواردة إليها من المشرق.. لعل ثمة خصوصية إقليمية ذات بعد تاريخي فرضت على مصر ذلك الموقف.. إما إسلامية متسعة أو إقليمية ضيقة.. فلا توسطية (قومية) بين البعدين..

لعل الحصري كان يسترجع في ذاكرته (دور مصر التاريخي) ولنا أن نسترجع معه ذلك الدور، فقد تعرف تاريخنا على ثلاثة أدوار لعبت فيها مصر دور المركزية القائدة أو المستقطبة للعالم العربي.

الدور الأول فرضه عليها المغرب العربي حين زحف إليها جوهر الصقلي وثبت أقدام الدولة الشيعية الفاطمية التي سرعان ما امتدت بجناحها إلى المشرق العربي.

والدور الثاني فرضه عليها المشرق العربي حين تبوأ *صدارتها* صلاح الدين الأيوبي فاتخذت خطاً أيوبياً سنياً.

والدور الثالث حين قاد إبراهيم باشا تطلعاتها باتجاه المشرق والجزيرة العربية.

تلك كانت أهم الأدوار التي لعبت فيها مصر دوراً مركزياً بالنسبة للعالم العربي. أما تطلعاتها التاريخية السابقة فقد اتجهت نحو وادي النيل ومرتفعات أثيوبيا والبحر الأحمر منذ عهد فراعنتها. وهنا نخلص إلى نتيجة تاريخية دقيقة.. فمصر (بغيرها) تتجه إلى العالم العربي، أما (بذاتها) فإنها تتجه إلى النيل والبحر الأحمر. (فذاتية) مصر متطلعة تاريخياً إلى وادي النيل أما حين تصبح ملكاً (لغيرها) فإنها تتطلع إلى حيث يتطلع ذلك الغير منطلقاً من مركز مصر وموقعها الجغرافي ـ الاستراتيجي وخصوصيتها الحضارية.

لذلك نجد أن الإقليمية المصرية بقدر ما كانت تعاند الانتماء العربي ولا ترى فيه إلاّ عبئاً عليها، كانت تبذل جهدها وضمن نفس الروح الإقليمية للتوسع نحو الجنوب، منسابة باتجاه عكسي مع مد النيل، ذلك

الذي يشكل شريان حياتها الزراعية. فدعوات الأخوة والتضامن يُضن بها على العرب المسلمين باعتبار مصر (قومية مستقلة) ولكن تُطرح روابط الدين واللغة مع أبناء الوادي في الجنوب.

غير أن الخصوصية التي تحكمت في نظرة المصريين الإقليمية للوطن العربي بما يجعلهم يبتعدون عنه سرعان ما يجدونها في السودان نفسه حيث تتحكم فيه هو الآخر - أي في السودان - خصوصية أوضاعه الإقليمية فلا يرى في إقليمية مصر المطروحة عبر شعار (وحدة وادي النيل) إلا توسعاً إقليمياً مصرياً على حساب الإقليمية السودانية.. فكيف للفكر الإقليمي المصري أن يحاسب السودان على (انفصاليته) في وقت لم يحاسب فيه ذلك الفكر نفسه على (إقليميته) تجاه نداءات المشرق على طريق الوحدة القومية العربية؟! قد ترد مصر على العرب بخصوصيتها القومية غير أن السودان يرد عليها أيضاً بخصوصيته الإقليمية. وهنا تأتي المعادلة الدقيقة فحيث تفقد مصر العرب تفقد السودان في نفس الوقت. ليس لأن عروبة السودان تحاسب مصر على إقليميتها ولكن لأن إقليمية مصر حين تطرح نفسها من خلال وحدة وادي النيل وبمعزل عن العروبة فإنها لا تعني في السودان إلا نوعاً من الاحتلال. فكيف لمصر أن تكون رمز عروبة وإسلام في الجنوب وهي ترفض هذه القيم في علاقتها مع المشرق والمغرب العربيين؟

كان الذين يطرحون شعار وحدة وادي النيل في السودان يستندون في رؤياهم إلى مصر العربية - المسلمة. مصر الفاطميين وصلاح الدين، وكانوا إذا رجعوا إلى امتدادات الفراعنة فإنما يدللون على الأثر الحضاري المشترك وتبادل التأثير بحكم الجوار. هنا كانت خلفية (وحدة وادي النيل) في السودان غير خلفية نفس الشعار في مصر. ففي مصر استند الشعار على (حقوق) مصر في السودان وعلى (مصالح) مصر في السودان وهي نظرة تتفق تماماً وروح التركيب الملكي - الإقطاعي الإقليمي. أما في السودان

فقد استند الشعار لا على (حقوق) السودان في مصر ولا (حقوق) مصر في السودان وإنما على (الحق) العربي - الإسلامي كإطار عام يحتوي البلدين ثقافة وتاريخاً ورباطاً قومياً.

كذلك كان الذين طرحوا شعار وحدة وادي النيل في السودان ينتمون إلى فئات وتشكيلات اجتماعية غير تلك التي طرحته في مصر. فإذا نظرنا إلى التشكيلة الاجتماعية لقوى اللواء الأبيض نجدها قد تكونت من صغار الموظفين والعمال الذين برع في تنظيمهم علي صالح النقابي السوداني الأول وفئات صغار التجار. فهو أول تحالف اجتماعي في السودان يعبر عن الإرهاصات المبكرة في تكوين فئات البرجوازية الصغيرة والعمال. وهذه التشكيلات الاجتماعية هي غير التشكيلات المصرية المتكونة وقتها من قيادة الإقطاع والبرجوازية [ضمن الفهم النسبي]. لذلك انعكس اختلاف العقليتين في الممارسة السياسية: ففي السودان يتولى اللواء الأبيض مهاجمة مواقع الطائفية والمرتكزات القبلية والإشادة بالفقراء في وقت كانت فيه قوى وحدة وادي النيل في مصر تنزع إلى ممارسات طبقية متعالية.

لهذا السبب عينه (فارق التكوين الاجتماعي والاتجاه القومي) نجد أن قوتي الشعار لم تستطيعا أن تحققا تكاملاً فعلياً بينهما. وقد أثبتت كل الوقائع ضعف العلاقات بين قوتي الشعار في كل من السودان ومصر. ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا عانى السودانيون الوحدويون شظف العيش في مصر نفسها وقد ذهبوا إليها رسل اتحاد ووحدة قبل أن يذهبوا إليها مجرد طلاب علم. ولهذا السبب عينه (فارق التكوين الاجتماعي والاتجاه القومي) نستطيع أن نفهم لماذا لم تعتمد مصر الملكية - الإقطاعية - الإقليمية على قوى اللواء الأبيض في السودان فبقيت سلبية تجاه تحرك السودانيين الصغار في الشارع السوداني رغماً عن أنهم كانوا يهتفون باسمها واسم ملكها فؤاد الأول. بل كانت الصحف المصرية تتجاهل رسائل قادة اللواء الأبيض أمثال (عبيد حاج الأمين) المشغول جداً مما جعله يتساءل في أحد خطاباته عن

السر في عدم النشر. كانت مصر الإقليمية ترى أن (حقوقها) في السودان ستصان، لا عبر التحالف مع حركة شعبية سودانية ولكن عبر مفاوضات مصرية ـ بريطانية تحدد فيها مناطق النفوذ وتؤكد فيها مصر على (مصالحها) في السودان.

تلك كانت طبيعة الممارسات التي حكمت العلاقة بين حركة اللواء الأبيض الوحدوية والنظام المصري. ونتيجة لها تتضح لنا طبيعة الموقف السلبي الذي قابل به النظام المصري مواقف اللواء الأبيض حيث غلّت يد الوحدات المصرية في السودان عن مساندة الثورة. ثم صدر الأمر المرسل بطائرة خاصة إلى (رفعت بك) لسحب القوات المصرية من السودان ولم تكن أنّات الجرحى قد خفتت بعد على الشاطىء المقابل من النيل.

تكشفت هذه الأبعاد في وقت متأخر لذاك الجيل المتطلع الرائد من المثقفين السودانيين فتباينت مواقف ردود الفعل. فمنهم من اتخذ من نتائج تلك الممارسات دلالة على (الغدر المصري) فمضى طوال ما تبقى من حياته يثأر من [مصر كلها] دون أن يتعمق في تفاصيل التجربة ومضمونها. وينطبق هذا الأمر على الضابط (عبد الله خليل) الذي بدأ عضواً في اللواء الأبيض وقد أنيط به ـ بجانب مهمات أخرى ـ جمع المال المتيسر لفك عسرة نزلاء ١٤ حارة الجداوي بباب الخلق. وقد ورد اسمه في رسائل (عبيد حاج الأمين)، أصبح (عبد الله خليل) فيما بعد العقل السياسي المخطط لحزب الأمة المستند إلى قوة الأنصار المهدويين ثم رئيساً لوزاراتهم وقد كان أول من وضع مصر والسودان على حافة الحرب بتضخيم مشكلة حدودية في شمال شرق السودان عرفت بمشكلة (حلايب). كما كان أول من طالب بإغلاق (ركن السودان من القاهرة). ولم يغير (عبد الله خليل) نهجه العدائي لمصر طوال حياته. لعل صورة التجربة كانت ماثلة في ذهنه طوال حياته ولكنها لم تكن تبرر له (موضوعياً) كل ما ذهب إليه فما أسهل حكم العاطفة واندفاعاتها المسلكية وما أصعب حكم العقل والتقيد به.

لم يكن عدم التكافؤ في النظر إلى العلاقات (الوحدوية) وطبيعتها المفارقة بين السودان ومصر، قاصراً على تجربة اللواء الأبيض بل أن التاريخ السوداني المعاصر ومنذ عهد المهدوية يحمل دلالات شتى على هذه المفارقة. فحين أعلن المهدي ثورته على الحكم (التركي ـ المصري) لم يكن يرى في ذلك الحكم أي نوع من التوجه الإسلامي بل ولا حتى العربي طالما أنه كان يستند على شخصيات أوروبية أمثال (غردون). هناك قام المهدي بنزع الغطاء أو القناع العربي ـ الإسلامي عن الحكم التركي ـ المصري وجعله سافراً كحكم استغلالي احتلالي هدفه أرض السودان بثرواتها الطبيعية والبشرية وهذا ما كان الحال عليه فعلاً. غير أن الذين عارضوا المهدي كانوا كثوار اللواء الأبيض فيما بعد، يرون في ذلك الحكم رغم مثالبه وجهاً عربياً ـ إسلامياً تحت مظلة شرعية الخلافة الجامعة. ولذلك عارض الشيخ (محمد شريف نور الدائم) ثورة المهدي ورفض أن يستجيب لها (السنوسي) في ليبيا وقاومها (الختمية) في السودان.

نستطيع القول أن حركة اللواء الأبيض تعتبر امتداداً لنفس تلك المواقف الموالية (لحقيقة) مصر على أنها (حقيقة عربية ـ إسلامية) غير أن ما تكشف مؤخراً أي الحقيقة (الإقليمية المصرية) وما انعكس عنها من ممارسات سلبية بحق حركة اللواء الأبيض نفسها، قد كان له الأثر الكبير في دفع الفكر السوداني نحو الارتباط بخصوصية الإقليمية السودانية. وقد جاء هذا الارتباط ضمن أشكال مختلفة. فهناك رد الفعل الإقليمي الصرف باعتبار «السودان للسودانيين» تماماً كما هي «مصر للمصريين» وقد تكون هذا التيار من العناصر التي مالأت بطبيعتها الإنجليز أو تحت تأثير عداء التجربة المهدوية لمصر أو تحت تأثير ردود الفعل من بعد فشل اللواء الأبيض، أو من عناصر تأثرت بالمناخ العام للعناصر الثلاثة وضمن نشأتها المستقلة التي لامست أطروحات الفكر الغربي وأثره في النهضة الحديثة.

فإذا كان لنا أن نعتبر أن (لجنة العلماء) وبعض رجال القبائل من

العناصر التي مالأت الإنجليز، وإذا كان لنا أن نعتبر حركة الأنصار المهدويين بزعامة السيد عبد الرحمن المهدي من العناصر التي انساقت برد الفعل التاريخي ضد مصر، فإن لنا أن نعتبر أن نموذج (عبد الله خليل) يعكس ردود فعل قيادات اللواء الأبيض ضد المفهوم المصري لوحدة وادي النيل، وكذلك لنا أن نعتبر أن فكر (محمد أحمد محجوب)[1] هو من النوع الذي ينتمي للتأثر بالمناخ العام وضمن نشأة مستقلة لامست أطروحات الفكر الغربي. (فمحمد أحمد محجوب) هو نموذج «الثقافة السودانية المستقلة» التي تكونت ضمن استيعاب نفسي لردود الفعل المختلفة هذه مع إضافة آفاق الرؤية الذاتية للموضوع ومن هنا فإن كتاباته التي درج على نشرها في جريدة «الفجر»[2] والتي جمع بعضاً منها في كتابه «نحو الغد» تعتبر ـ لدى تحليلها ـ المشخص المنظور لتلك الحالة.

صراعات الهوية:

شهدت الخرطوم حدثاً فكرياً مهماً في ٢٣ مارس ١٩٣٥ وذلك حين أقام نادي خريجي المدارس بأم درمان (مناظرة) فكرية حول قضية (الثقافة السودانية) وفيما إذا كان ينبغي أن «تقوم بذاتها منفصلة عن الثقافة المصرية» وقد تولى (محمد أحمد محجوب) إثبات القضية في حين تولى الصحفي (المصري) الأستاذ (حسن صبحي) دحض الدعوى[3].

وتفيدنا (الفجر) بأن الموضوع قد كاد أن يتجاوز حدود البحث والمناظرة، فالموضوع [دقيق يتصل بالعواطف]. والفجر إذ تهيب بالمثقفين الامتداد بالمناظرة والاستمرار بها على صفحاتها فإنها لا تنسى أن تحذرهم «من بعض ما سمعنا في تلك الحفلة من النقر على الأوتار التي أرهفت من

(١) أحد قيادات حزب الأمة تولى زعامة المعارضة في أول برلمان سوداني ثم ترأس عدة وزارات.

(٢) جريدة الفجر أنشأها مناضل اللواء الأبيض (عرفات محمد عبد الله) عام ١٩٣٤.

(٣) مجلة الفجر ـ المجلد الأول ـ عدد (١٨) ـ ١/٤/١٩٣٥ ـ ص (٨٥٧).

شدة الجذب وتتطلب كياسة في الملامسة. فلتكن كل البحوث منطقية علمية لا (ديماغوجية) ترمي إلى إثارة العصبية أو النعرة القبلية».

لم تنشر الفجر نص آراء الأستاذ المصري (حسن صبحي) لأنه قد اعتذر عن كتابة وجهة نظره متعللاً (بعدم اتساع الوقت). ولعل الجو الساخن الذي رافق المناظرة وما انتهى إليه من نتائج يدلنا على معنى ذلك الاعتذار. غير أن جريدة (الفجر) كما أشارت هي نفسها قد نشرت وجهة نظر الأستاذ (صبحي) المضمنة في مقال سبق له أن بعثه إليها تحت عنوان «قضية أصل قديم - يحكى أنه في عام ١٠,٠٠٠ قبل الميلاد» ونشرته في نفس العدد (١٨).

يركز الأستاذ صبحي في مقالته[١] على (وحدة الأصل) الجامع لشعب وادي النيل في الشمال المصري والجنوب السوداني. وهو يرى أن ما بين الشعبين هو «صفحة قديمة من صفحات [الأصل]، وليست صفحة فتح ولا احتلال، تلك التي تربط هذا الوادي الواحد، الذي يروى من منبع واحد، وتلفحه (شمس) واحدة وينيره (قمر) واحد» وهو يعود بالشعبين إلى فرع [حامتيكي] تحدروا عنه من وجهة النظر الفسيولوجية والبسيكولوجية. ويعود بهذه النشأة الواحدة إلى الأصل الليبي الوافد من وسط إفريقيا. [ص ٨٤٠]. ويستعين الأستاذ صبحي بالحفريات القديمة وطرق عبادة الآلهة وأسانيد النقوش الكتابية ليثبت (وحدة الأصل) بين الشعبين. ثم هو ينادي في النهاية بقيام «ثقافة نيلية موحدة»[٢] إذ لا يرى في الثقافة العربية - الإسلامية في الوادي إلا [إضافة] لوحدة الأصل.

انبرى (محمد أحمد محجوب) وبدأ بمقدمة صاخبة:

«ليس أدعى إلى السرور والابتهاج من سماع لفظة الثقافة تضاف إلى

---

(١) مجلة الفجر - المصدر السابق - ص (٨٣٤ - ٨٤٠).

(٢) المصدر السابق - ص (٨٥٧).

السودان فتكسبنا معنى الحياة، وإني لأشعر بنشوة روحية حين أعرض للدفاع عن وجوب قيام ثقافتنا السودانية بذاتها منفصلة عن الثقافة المصرية لأن في ذلك أصرح اعتراف بأننا قد صرنا أمة لها مكانها تحت الشمس وصرنا منبع فضل وعرفان. ولا أحسبني سآتي بجديد إذا ناديت بأن الشعب السوداني يجب أن تكون له ثقافته الخاصة به فذلك شيء في عداد البديهيات لأننا ما سمعنا بشعب يطمح في أن تندمج ثقافته في ثقافة أية أمة أخرى إلا إذا كان شعباً ضعيفاً غير شاعر بحقه في الوجود. ولكن مناظري سيقول ما لم يقله غيره وسيحاول إرغامكم لتؤمنوا بنظرة لا يرضاها شعب يريد الحياة والبقاء. ولنتقدم الآن إلى قضية الليلة التي لي شرف الدفاع عنها ولنفصلها تفصيلاً دقيقاً قبل عرضها للحكم على الرغم من أن السامعين يعرفون تفاصيل القضية حق المعرفة».

هنا جعل (محجوب) الخصوصية الثقافية دلالة على حيوية الشعب ومكانته تحت الشمس، ثم يمضي يسند نظرته إلى الثقافة بمنطق الأثر البيئي [الجغرافية ـ الطبيعية] في تكوين ثقافة المجتمع ليعارض به المفهوم [السلالي] للأستاذ صبحي:

«وكل ثقافة تتأثر بالبيئة تأثراً واضحاً مباشراً. لأننا إذ قلنا أن البيئة هي مجموع الأفراد الذين يعيشون في صعيد واحد ومجموع ما يحيط بهم رأينا جلياً أن الأشخاص يؤثر بعضهم في بعض ويؤثر عليهم جميعاً ما يحيط بهم. وإذا علمنا أن الثقافة هي طريق الحياة المثلى وأسلوبها والسعي وراء الكمال اتضح لنا أنها تعني طريق حياة أولئك الأفراد وأسلوب عيشهم وتساميهم نحو الكمال وتصورهم لذلك الكمال وما دام أولئك الأفراد قد تأثر بعضهم بالبعض وقد أثر عليهم ما يحيط بهم فكذلك الثقافة متأثرة بأولئك الأفراد سائرة على قدر مطامعهم وتخيلاتهم فهي متأثرة بالبيئة تكاد تكون خاضعة لها غير أنها لا تفشل في أن تعمل بدورها للتسامي بتلك البيئة وتحسين ما فيها من حسن»[1].

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٨٥٨ ـ ٨٦٤).

الثقافة والأخلاق:

«وإذا ما رأينا مقدار اتصال الثقافة بالبيئة فلنر مقدار اتصالها بالأخلاق. إن آداب اليونان وفلسفتهم وآداب الرومان وفلسفتهم وآداب العرب وفلسفتهم ما هي إلا أخلاق الأمة وتصوراتها منعكسة على لوحة الشاعر والكاتب والفيلسوف. وثقافة اليونان والرومان والعرب ما هي إلا طريق حياتهم وأسلوبها مرسوماً في آدابهم وفلسفاتهم فإذاً ثقافة تلك الأمم لها أكبر الاتصال بأخلاقها. فإذا كانت الأمة العربية أمة كرم وأريحية وأمة صدق ووفاء وأمة شجاعة وعفة فأنت لا تنتظر أن ترى الثقافة وهي الصورة الفكرية المثالية لحضارتها إلا صورة من تلك الأخلاق والصفات. ومما لا ريب فيه أن ثقافة الأمة مهما كان مقدار اطلاع أفرادها على ثقافات الأمم الأخرى ومنتوجاتها الفكرية لا بد أن تكون متأثرة بأخلاقها مصطبغة بها وإلا كانت ثقافة زائفة مرتكنة على القشور دون اللباب».

الثقافة وطبيعة الإقليم:

«على أن طبيعة الإقليم ليست أقل أثراً في ثقافة الأمة من البيئة والأخلاق لأن طبيعة الإقليم هي التي تعمل على تكييف أخلاق سكانه فالرجل الذي يعيش في الصحراء لا بد أن يكون صادقاً ووفياً لأن طبيعة بلاده تضطره ليكون صادقاً فيصدقه الآخرون وليكون وفياً فيفي معه الآخرون حتى يستطيع خلق جو من الصفاء والوفاء يساعده على مقاومة صعاب الصحراء وقطع فيافيها في مأمن من سغب أو غدر. والرجل الذي يسكن البلاد الجبلية يكون ذا طبيعة جبلية صعب المراس شديد المعاملة شجاعاً مقداماً غير هياب ولا وجل. وإنتاج رجل الصحراء يجب أن تكون فيه لفحة من وهج الصحراء وفيه تمنيات رجل الصحراء ومطامعه من العيون المتفجرة والجنات التي تجري من تحتها الأنهار ومنتوج رجل الجبال يجب أن يكون غاصاً بالمفاخرة بالشدة والبأس والتطلع إلى كل شامخ صعب المنال. ومادامت طبيعة الإقليم تؤثر في الأخلاق وفي إنتاج الناس الفكري فهي بلا شك كبيرة الأثر واضحة في تكوين الثقافة وتوجيهها في الطريق الذي يجب أن تسير فيه».

الفرق بين طبيعة الإقليمين:

«بعد أن فرغنا من تعريف الثقافة وعلاقتها بالبيئة والأخلاق وطبيعة الإقليم نتقدم خطوة لنرى الفروق بين مصر والسودان من حيث طبيعة الإقليم ونرى ما يترتب على تلك الفروق من اختلاف في الأخلاق والطبائع. فمصر أرض خصب وثراء والبقعة المأهولة منها على جانبي النيل أو على ساحل البحر جوها معتدل جميل وشمسها صافية غير محرقة. فيها رياض وفيها جنان وفيها حسن فاتن أبلج وهي مزدحمة بالسكان. والسودان بلد مترامي الأطراف فيه صحاري وفيه جبال وفيه بقاع على ضفتي النيل وجزء قليل على ساحل البحر الأحمر في الغالب غير مأهول وفيه غابات وأدغال ووحوش ووعول وشمسه ساطعة في بعض المدن والقرى وقمره متلألىء ولكن جزءاً غير يسير من هذه البلاد لا يبصر الشمس ولا القمر مدى أشهر متتالية من السنة إلا ساعة أو بعض ساعة في النهار أو الليل. وهي أرض خصب حيث يجري النيل ويهمي الغيث وأرض أجداب حيث لا نيل ولا مطر وفقرها مدقع وسكانها قليلون منتشرون في هذا الفضاء الشاسع من بيد وفياف ووجوههم كالحة من لفحة الشمس المحرقة وسود أو سمر بحكم هذه الصبغة التي أفاضتها عليهم طبيعة البلاد وحرارتها».

الخلق السوداني والخلق المصري:

«وبديهي أن يكون هذا الاختلاف بين طبيعة الإقليمين واضح الأثر في الاختلاف بين أخلاق سكانها وعاداتهم وطباعهم. فنحن قوم شدة وكرب بحكم الجبال والصحراء وفي طباعنا جدّ ونحن لتشابه الكثير من بقاعنا بجزيرة العرب استطعنا أن نحافظ على الطباع العربية رغم تطرق المدنية إلينا فهنالك الكرم حيث يجود الرجل بما عنده وهو في أشد الحاجة إليه وهنالك النخوة والشجاعة وهنالك الخيام تضرب في العراء والفتاة والمرأة تقوم بواجبها مع أخيها وزوجها. وهنالك الهجرة والنشوق والسفر الطويل فتجار الجلابة لا يعود الرجل منهم من سفر إلا إلى سفر كلهم جواب أودية طلاع ألوية. وهنالك الإقدام على المخاطر لأننا ألفنا الغابات والأدغال وعاشرنا

الوحوش والوعول. ونحن قوم في طباعنا صراحة تكاد تكون عباطة وفي أخلاقنا وفاء وإخلاص يكادان أن يكونا في عداد أحاجي ألف لية وليلة. وفي الشطر الثاني من وادي النيل نجد إخواننا الذين يمشون على أرض من الذهب فيهم نعومة ورخاوة وفيهم أناقة وظرف كلهم فكه ممراح مهذار ألفوا البقاء في مصر فهم لا يطيقون فراقها ولا يودون معرفة غيرها من بلاد الله لأن مصر كنانة الله في أرضه ولوقوع بلادهم في ملتقى أمم الشرق بالغرب كانت مهبط كل الأجناس فمصر بلاد أجنبية فيها اليوناني والإيطالي والروسي والإسبانيولي والهندي والصيني ولغتها خليط من لغات هؤلاء القوم فأنت تسمع «كلاميرا» بونجورنو سينيور» «بنسوار» و «غود مورننج» ولا تخطىء أن تسمع بين هذه البلبلة «السلام عليك» و«نهارك سعيد». وهذا الاختلاط الطاغي جعل الشطر الثاني من القطر سريع التجرد من الصفات العربية. وإذا رأيت أحد شباب مصر المتعلم خلت نفسك أمام فنان من فناني «هوليوود» فالحاجب رقّ حتى صار خيطاً والشارب اختفى والعطر فراحٌ والشعر مصفف مموج والبدلة من الصوف الجميل الغالي تفصيلها على أحدث الموديلات الباريسية وصاحبنا يغشى دور الرقص ويخاصر هذه ويراقص تلك وشبابنا لا يزالون يغشون بيوت الرقص البلدي ويأخذون الشبال[1] ولا يتردد الواحد منهم في أن يركز للسوط إذا دعا الموقف لذلك. فهل تظن مثل هذا الاختلاف بين طبيعة الإقليمين وبين أخلاق وطباع سكانهما يبيح خلق ثقافة واحدة؟ أما أنا فأقول (لا) ممدودة مفخمة وكلكم تقولون ذلك لأنكم بلا شك حريصون على عاداتكم غيورون على قوميتكم أن تندمج في قومية فرنسا أو إسبانيا أو إنجلترا أو إيطاليا لأن مصر أصبحت كل هؤلاء».

هل هناك ثقافة مصرية؟:

«هل هناك ثقافة مصرية قائمة فتحتذى؟ سؤال لا بد منه وجوابي عليه مع احترامي لأبناء العمومة وتقديري لما وصل إلى يدي من

---

(١) الشبال: تعبير سوداني عن إلقاء الفتاة بشعرها على كتف الفتى حين المراقصة.

منتوجاتهم الفكرية أن ليست هنالك ثقافة مصرية قائمة بذاتها، فأنا عندما أقرأ لطه أو هيكل فكأنني أقرأ لشاتوبريان وأناتول فرانس وسنت بيف وجورج ساند وعندما أقرأ للعقاد والمازني فكأنني أقرأ لكاتب ألماني أو أقرأ لمارك توين أو أقرأ لهازلت وماثيو آرنولد وعلى الدوام أسائل نفسي ولماذا لا يصدر أدباء مصر عن طبيعة بلادهم وطبيعة أهلها ولكن أرجع وأقول مصر بلد عالمي ولا تستطيع أن تنتج إلا فكراً أجنبياً والثقافة في مصر لا زالت محاولة وفشلاً لأن الثقافة لا تكون مثمرة إلا إذا اصطبغت بأخلاق القوم وعاداتهم وهذبت أسلوب حياتهم لا أن تقضي عليه وتفنيه في غيره. وإليك حديث رجل هندي مع الكاتب الإنجليزي «اسبندر» حيث وجد «اسبندر» ذلك الرجل ومعه ولديه الصغيرين في قصر (تاج محل) فسأل الرجل «لماذا جئت بابنيك إلى هذا المكان؟» فقال الرجل «ليقتبسا من عظمة الهند» وقال له «ولكن تاج محل ليس هندياً» فأجابه «لقد جاء المغول وذهبوا والهند باقية وجاء العرب وذهبوا والهند باقية وجاء الإنجليز وسيذهبون والهند باقية وكل ما خلفوا ويخلفون فيها هندي» وكان هذا الرجل غير متعلم ولكنه عندي مثقف لأن روحه قوية ولأنه مستعد ليخضع كل شيء ويصيره هندياً ففي هذه النظرة يتلخص معنى التثقيف الصحيح».

حاجة الشرق لتعدد ثقافاته:

«الشرق العربي وإن كان يربط بين أممه رباط الدين واللغة يجب أن تتعدد ثقافاته وذلك لتعدد البلاد واختلاف طبائعها واختلاف أخلاق سكانها وعاداتهم وتقاليدهم وليس في تعدد هذه الثقافات من عيب بل في تعددها دليل الحياة المنتعشة السارية في أممه وسيكون تعدد تلك الثقافات خطوة لكثرة الخلق والابتكار في تلك الأمم فتأتي بكل ما هو جديد وطريف في عالم الفكر وفي عالم الروح فتستطيع أن تقاوم الأمم الغربية وتفاخرها. وأن تصبح مبعث النور كما كانت في ماضيها السعيد».

السودان جزء من الشرق:

«والسودان ما دام جزءاً من هذا الشرق العربي يجب أن تكون له ثقافته الخاصة به تميزها خواصه وخلقه ونزعته الفكرية والروحية وأن يساهم في تكوين دعائم نهضة الشرق وأن يمد خزانة العرفان العالمية بفيض من ثقافته وحسبه ذلك التفرد والمثول على مسرح الحياة بعد أجيال من التبعية السياسية والفكرية مضنية ومؤلمة».

السودان الجديد:

«والسودان الجديد ممثلاً في آبائنا المخضرمين وشبابنا الحاضر والجيل المقبل سيكون شعباً واسع الصدر مفتق الذهن يقبل على دراسة كل ما يهمه ويتعلق بمسائله من ثقافات كل الأمم الحاضرة والسالفة ولكنه سيهضم تلك الثقافات ويحولها إلى دم يجري في عروقه لا يلبث أن يختلط بدمه حتى يصبح دماً سودانياً فيه كل مميزات السودان من أخلاق وطباع وعادت. وسيقبل على خلق أدبه الخاص وفلسفته الخاصة لأن تخيلات أهله وأحلامهم وأمانيهم غير تخيلات وأحلام وأماني الأمم الأخرى وسيتخذ من حوادثه وأخلاق أهله وتقاليدهم مادة لفنه القصصي والشعري ومن مناظر غاباته وصحاريه ووديانه مادة لفنه التصويري ومن مشاعر أهله وإحساساتهم وحركاتهم وسكونهم مادة لموسيقاه وكفاه الإسلام ديناً ينير له طريقه الروحي ورجائي إلى أبناء السودان الجديد أن يصلوا حاضرهم بماضيهم وأن يقتبسوا من نور الفكر في كل أنحاء العالم كما يجب عليهم أن يمدوا العالم بقبس من فكرهم وعلى هذا ستصبح للسودان ثقافته الخاصة به المنفصلة عن الثقافة المصرية المستمدة منها بعض نورها والمشعة عليها بعض خيوطها الفضية الجميلة والسودان وأبناؤه لا بد ساعون لخلق ذاتيتهم وتكوين شخصيتهم وثقافتهم التي يجب أن يعرفوا لدى العالم لأننا نريد الحياة والبقاء».

هنا تبرز إحدى مشكلات الفكر الإقليمي في وادي النيل، فحين يكتفي المنظر المصري بوادي النيل فإنه لن يجد كالأستاذ صبحي سوى

أسانيد الحفريات والنقوش ليؤكد بها على وحدة الأصل (السلالي). غير أن هذه الوحدة السلالية المستندة إلى الماوراء التاريخي في حفريات القبور والنقوش سرعان ما تصبح استلاباً (مصرياً) مستفزاً لإقليمية السودانيين، فيهرع هؤلاء للرد بأثر البيئة الجغرافية ـ الطبيعية التي تشكل لحظة الحاضر على حفريات الماضي ويمتد القول إلى تعريف مصر بأنه لا شخصية ثقافية لها وإنما هي منعكسات حضارات وافدة إليها.

تابع (محجوب) المعركة[1] ولكن بأنفاس مختلفة مع احتفاظ بالمفهوم البيئي الإقليمي للثقافة وقد امتدت المساجلة فشملت عدداً من الصحف وشغلت «مجالس الخلصاء سواء في مصر أم في السودان» ويبين لنا محجوب أن الناس قد ذهبت مذاهب عديدة في الموضوع:

«فمنهم من يقول أن الثقافتين لا يمكن انفصالهما لما بين القطرين من صلات في الدم واللغة والدين، ومن قائل إن اندماجهما غير ميسور لاختلاف طبيعة البلدين وتباين عادات السكان إلى غير ذلك من الظواهر التي تحتم قيام ثقافتين منفصلتين، يميز كلاً منهما طابع خاص بها وميسم تعرف به بين ثقافات الدنيا، ومن قائل بحل وسط ألا وهو التعاون بين الثقافتين مع محافظة كل على ميزاتها وخصائصها».

وقد واجهت محجوب مشكلة تصنيف «من ينادي بفصل الثقافتين» باعتباره كمن ينادي «بقطع الصلات بين القطرين» وتصنيف «من ينادي بالاندماج بين الثقافتين» كمن ينادي «بفناء السودان في مصر». ولعل محجوب قد قصد بذلك النقد الذي وجهه إليه الأديب «محمد عبد القادر حمزة»[2] باعتبار أن (محجوب) قد سعى عبر انفصالية الثقافة إلى انفصالية

---

(١) نحو الغد ـ محمد أحمد محجوب ـ قسم التأليف والنشر ـ جامعة الخرطوم ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٧٠ ـ ص (١٧٢).

(٢) مجلة الفجر ـ المصدر السابع ـ العدد (٢١).

القطرين. فأراد محجوب أن يؤكد على أن انفصال الثقافة «وقيام كل واحد منهما بذاته [خيراً] للبلدين»[1]. غير أن محجوب لم يتمكن من أن يوضح لنا الخط الدقيق الفاصل بين الاتهامين، فهو إذ ينادي بانفصالية الثقافة يؤكد حرصه على الصلات بين القطرين كما أنه لا يدين دعاة (الاندماج) الثقافي بإفناء السودان في مصر.

لقد مضى (محجوب) متعثر الخطى لإثبات الشخصية الثقافية المتميزة للسودان عن مصر، ولأنه قد حصر ذكاءه وموهبته الكبيرة في (ضيق) الصراع الإقليمي بين شطري الوادي فقد غاب عنه (الاتساع) الذي يحتويهما جميعاً في إطار أشمل ولعل إصرار الفكر المصري وقتها على تلك الإقليمية كان من شأنه أن يدفع (محجوب) المتميز بحساسية مفرطة إلى تمثل قول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحد علينا   فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقد وصف محجوب نفسه بنفسه أصدق وصف في مقاله (حيرة الأديب)[2] المنشور له بمجلة الفجر:

«على أن هنالك حيرة أدهى من كل ذلك وأمضى، وذلك لأن صاحبها دقيق الشعور، ذكي اللب سريع الفهم مرهف الأعصاب، يشعر بأدنى ما يلامسه حتى همس النسيم ودبيب النمل في جوف الظلام، فكأنه وتر القيثارة يفصح عن كل ما يوقع عليه. تلك حيرة الأديب الذي يعيش في حرب ضروس بين نفسه وفنه وزمانه وقرائه في الحاضر والمستقبل، حيرة الأديب الذي يريد أن يحيا لنفسه ولقومه وأن ينال الخلود..».

ومضى محجوب في حيرته يقرأ (يتيمة الدهر) للثعالبي متنقلاً من عبد

(١) نحو الغد ـ ص (١٧٧).

(٢) نحو الغد ـ إعادة نشر للمقال ـ مجلة الفجر ـ المجلد الأول ـ العدد (١٤) ـ ١٦/١٢/١٩٣٤.

الحميد الكاتب إلى الصاحب بن عباد ومن ابن العميد إلى أبي الطيب المتنبي. ثم يترك المازني يحمل (صندوق الدنيا) على ظهره ليبدأ بـ (هوميروس) و (أرستنانيس) ثم يعرج على (سقراط) و (أفلاطون) و (أرسطو) فيجد نوعاً من الفكر ألفه العرب في عهد خلفاء بني العباس، ثم يطوي القرون إلى (شكسبير) و (ملتون) ثم حين لا يجد (محجوب) حلاً لحيرته «أستخير الله وأرجع تلك الكتب واحداً واحداً إلى مكانها بين إخوتها وأظل ساهماً في سقف حجرتي..».

هل استطاع (محجوب) أن يقضي على هذه (الحيرة) فيما كتبه عام ١٩٤١[(١)]؟ تحت عنوان «الحركة الفكرية في السودان إلى أين يجب أن تتجه»؟ قد تقدم محجوب كثيراً في ذلك البحث عن موقفه في عام ١٩٣٤ فهو إذ أكد رغم كل الفوارق البيئية والإقليمية على خصوصية السودان [بوجه مصر] إلا أنه عاد ليدمج السودان بشكل واضح في إطار حضاري عربي أشمل مع انعطاف على روحية الإسلام. كأن بمحجوب يريد السودان عربياً بشرط ألا تكون مصر وسيطاً في الموضوع، فإذا تدخلت مصر لتستلب من المحجوب عروبته باسم (وحدة وادي النيل) احتمى محجوب بدفاعاته الإقليمية وبخصائص السودان الجغرافية وتنوع بيئته، وكل ما يوقف تطلعات مصر (الإقليمية) نحو السودان. ولكن إذا تركته مصر فسرعان ما يكتشف بحب عميق ومعاناة عميقة للأدب العربي وللحضارة العربية «أن لغة أهل السودان وخاصة في البادية أقرب اللغات العربية الفصحى» ثم يحدد «المثل الأعلى للحركة الفكرية» بقوله:

«المثل الأعلى للحركة الفكرية في هذه البلاد أن تكون حركة فكرية تحترم شعائر الدين الإسلامي الحنيف وتعمل على هداه وأن تكون عربية المظهر في لغتها وذوقها مستلهمة في كل ذلك تاريخ هذه البلاد الماضي

(١) نشر هذا البحث في شكل كتيب عام ١٩٤١ وأعيد نشره في المصدر السابق ـ نحو الغد ـ ص (٢٠٩ ـ ٢٣٤).

والحاضر، مستعينة بطبيعتها وعادات وتقاليد وأخلاق أهلها متسامية بكل ذلك نحو إيجاد أدب قومي صحيح. وتنقلب فيما بعد هذه الحركة الأدبية إلى حركة سياسية تؤدي إلى استقلال هذه البلاد سياسياً واجتماعياً وفكرياً. . . »[1].

وكما هو تكوين محجوب (عربياً) + (مسلماً) + (منفتحاً على الثقافة الغربية) فقد رأى في هذه الأبعاد الثلاثة، أي بتدامجها معالم الوعي الجديد لسوداني المستقبل المقيد إلى بيئته. وهكذا لم تكف حيرة محجوب عن فعلها فيه. إلى أن كان فخره الكبير يوم شارك زعيم الأغلبية البرلمانية (إسماعيل الأزهري) في رفع علم السودان المستقل على ساريته في أول يناير (كانون الثاني) ١٩٥٦.

محمد أحمد محجوب هنا ليس سوى (نموذج) لكثير من المثقفين السودانيين الذين عايشوا الطرح الإقليمي المصري لشعار وحدة وادي النيل، والذين رأوا بأم عينهم ممارسات ذلك الطرح. وبالتالي أستطيع القول أن فشل نداءات المشرق لاستقطاب المفكرين المصريين إلى عروبتهم كإطار عضوي حضاري تاريخي تحتل فيه مصر مركزاً قومياً وليس إقليمياً، قد كان من شأن ذلك الفشل أن رد السودان على إقليمية مصر بإقليمية مماثلة. وسيظل هذا المنطق الجدلي يتحكم في علاقة الشعبين المصري والسوداني ما بقيت القيادة في مصر بيد الإقليميين.

إن أي متابع صبور لأعداد مجلة (الفجر) التي أنشأها (عرفات محمد عبد الله) العائد من ١٤ حارة الجداوي بباب الخلق، لا يستطيع أن يجزم أن شخصية (عرفات) ـ ابن شعار وحدة وادي النيل ورائد اللواء الأبيض ـ لم تتغير. وبمعنى أوضح قد فقد عرفات الحماس لخطه القديم، ليس لأنه قد عانى شظف العيش في مصر فعرفات أرفع من لقمة العيش، ولكن لأنه

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٢٢٦).

قد عاش ولمس فارق التصور لشعار (وحدة وادي النيل) ما بين الشمال المصري والجنوب السوداني. إن تعليقات (الفجر) وبالذات حول زيارة الوفد الاقتصادي الزراعي المصري للسودان في فبراير **١٩٣٥** والتي تمت بدعوة من أحد الوجهاء أو الأثرياء اليونانيين وهو (كونتو ميخالوس) قد كشفت عن حقيقة نظرة (عرفات) لما ينبغي أن تكون عليه العلاقة (حقيقة) بين الشعبين:

ففي مقالته «بين شقيقين ووسيط»[١] يسخر (عرفات) من توسط يوناني في العلاقة الاقتصادية بين شعبي الوادي: «وكونتو ميخالوس اسم مركب من كلمتين يونانيتين معناهما (ميخالي القصير) ولا علاقة لهما بلقب الكونت أو سواه من ألقاب النبل. ومستر كونتو ميخالوس اسم على مسمى...» ثم يسميه (رسول السلام بين السودان ومصر) ويرى أن كونتو ميخالوس بصفته هذه «يستحل لنفسه أن يحاضر ضيوفنا وأن يدرسهم وأن يدل عليهم وأن يؤنبهم ويعتب عليهم وأن يسخر من جهل مصر بالسودان وأن يملي عليهم ما يقولون لبلادهم إذا عادوا».

ويعود (عرفات) تحت اسم (الرقيب) ليعاتب وفد مصر[٢]:

«مع السلامة يا أبناء مصر البررة، فقد قضيتم أسبوعاً في العاصمة، كنتم مدار كل حديث وأرسلتم في البلد موجة من النشاط [والحياة الصاخبة ما عهدناها من قبل] ولقد سبحنا معكم في تلك الموجة وطفنا معكم بأجسادنا وأرواحنا في [عالم الموائد والخطابة والحديث المعسول] ولكننا الآن وقد انقضى العيد عدنا نفكر فيما خلفه من حلوى فوجدنا [أيدينا فارغة] وقلوبنا [عامرة] ولقد سألني أستاذ لبق خبير بتصريف الحديث «مع [من] تفاوض وفد مصر وعلى من [من رجال البلد] عرض خطته

(١) الفجر ـ المصدر السابق ـ عدد (١٧) مجلد (١) ـ ١٩٣٥/٢/٢٨.

(٢) المصدر السابق ـ ص (٨٠٥).

ومشروعاته؟» [فأربكني] السؤال وما حرت جواباً ولكن قلت لأردف سؤاله بسؤال يتلوه سؤال: وماذا سيقولون لإخواننا بالقطر الشقيق؟ وعماذا من مميزاتنا وخصائصنا سيتحدثون؟ وأي خطوة سيقولون أنهم قطعوها فعلاً في سبيل التعارف والتعاون الاقتصادي بين مصر والسودان؟ ومع [من أبرموا العهد وأمضوا الميثاق]؟ . . .».

التجاني يوسف بشير والتوازن الدقيق:

يبدو أن عرفات قد قضى ما تبقى من سني حياته القليلة محتفظاً بتوازن دقيق بين الصراعات الإقليمية الفاعلة بين البلدين، وكم نأسف على عدم توافر دراسة حوله حتى الآن، مع أنه قد نذر صحته قرباناً لبعث الحركة الفكرية في السودان، وأوفى بما نذر، فمات في ريعان الشباب وقبل أن يكمل الأربعين. ولعل (التجاني يوسف بشير) هو أحد أولئك القلائل الذين عمدوا إلى النهج المتعقل الخالي من ردود الفعل مماثلاً بذلك موقف (عرفات) نفسه، ويمكن القول بأن كلمته الخالدة التي نشرها على صفحات (الفجر) في خضم معترك المنازعات الإقليمية وتطلع من بالسودان ومن بمصر إلى (أدب قومي) خاص، تعتبر دلالة على رؤية عميقة نابعة من ذات الصوفية الشعرية والأدبية الدفينة في تكوين شاعر السودان الأول التجاني يوسف بشير[1]:

في سبيل التعارف الأدبي

بين مصر والسودان

«هذا عنوان استقلت به السياسة واستأثرت به الدوائر. فلا يطلق إلا حيث يراد به معالجة هذا الحدث الهام بين القطرين. وإلا حيث يصرف على وجوه الحكم والسلطان والرغبة الاستعمارية. ولقد ظل زمناً طويلاً وقفاً على هذه السياسة، العابثة بأسمى حرمات العلم والأدب، فما تحس له وجوداً في غير دار «المندوب».

---

(١) الفجر ـ المصدر السابق ـ عدد (١٦) ـ مجلد (١) ـ ١٩٣٥/٢/١ ص (٧٢٤ ـ ٧٢٧).

«ولو قد أردنا أن نخلص به من مظان السياسة ومضيق السلطة إلى حيث يتنفس هواء حرية «العناوين» لكان هناك متسع من العلائق الأدبية السامية نفسح له منها مكاناً لا يتطرق إلى كرامته فيها شيء من هذا العبث البغيض [وإنا لنرجو أن يكون قد انقضى ذلك الزمن الذي لم يكن ينظر إلى السودان فيه إلا من وراء هذه المطامع الفانية وحدها]. ولعل مصر نفسها [لا تعود تنظر إليه تلك النظرة المحدودة الضيقة]. ولئن كان السودان من قبل بلداً ليس له مكان إلا في صحيفة المستعمرات أو سلة المهملات. فليس هو الآن ذلك البلد الأخرس الذي تدور حوله صفقة الاستعمار وهو يبتسم، ليس لأنه استكمل في نفسه عناصر الثورة أو استجمع في قوته مدافع الحروب ودوارىء الأطماع، ولكنه الشعور بالوجود وكفى. ولكنه الانقلاب التاريخي العظيم الذي تمهد له الثقافة وتشق له الآداب في حياة هذا الشعب ليأخذ بحقيقة الحياة. أفليس هذا وحده بكاف أن يحمل السياسة لتغير من نظرتها إليه تلك النظرة القاصرة العمياء؟

«وما نريد أن نطمس على الاستعمار في كلمة أو نأتي على السلطان في مقال. ولو قد استطعنا أن نفعل لما أبطأ قلم في تحقيق ذلك. غير أن لا نكاد نفهم تفسيراً لأن تستغل السياسة اسم هذا البلد استغلالاً جامداً مقصوراً على ما تدعو إليه الأطماع وحسب... صحيح لقد كان في وداعة السودان وجهله من قبل مدعاة لهذا التحيف ومجلبة إلى اعتباره شيئاً لا مكان له من الإعراب السياسي المحترم. فهو مبني على غير حركة الانقلاب جامد لا يتصرف في منطق الحكم. أما هو اليوم فلقد عرف منزلته من الإنسانية الحرة المهذبة. عرف طريقه إلى كل ما ينبغي أن تعرفه الشعوب فلا معنى لإغفال ناحيته العلمية والأدبية حتى في هذه الأيام التي يعمل جاهداً فيها ليخلق من نوابغ شبابه قادة للفكر. أفلم تكن إذن هذه الناحية خليقة بالعناية من كل ما تدفع به السياسة من منطق القوة الغاشمة..؟ [وإن جهلت مصر ما بينها وبين السودان من علائق أخرى جديرة باهتمامها غير ما لها من علائق سياسية بـ«سودانها العزيز» فنحن ما نزال مقدرين لهذه

العلائق مكبرين مصر وما يربطنا بها من منازع الثقافة وأثر التفكير المصري الذي سيظل خالداً في تاريخ أدبنا السوداني الحديث].

«فخير لنا ولمصر الأدبية أن نعنى بهذه الروابط وأن نوثق بين هذين البلدين وشائج المعرفة الأدبية الصحيحة. خير لنا ولمصر أن نهيء للتاريخ مادته من هذه النواحي الخالدة. وأن نعد له أسمى العناصر الروحية ليتهيأ بها إلى كتابة ما شاء من فصول. أما مصر السياسية فليس لدينا ما نقوله لها اليوم أو غداً أو بعد غد. ولكن بحسبها أن تعلم أن هذا العلم الذي يخفق في قلب العاصمة، والذي ما يزال يرف ويدف في هذه المراكز المتواضعة جاهداً مكدوداً في إطراقته الحزينة ليس هو الآن كما تحسه مصر. لقد نسيه الناس! أجل لقد نسيه الناس. فخير لنا ولها أن نضع بجانبه إن لم نقل في مكانه علماً آخر من ألوية العلم الخالد. وخير لنا ولها ألا يضيق هذا «العنوان» عن محض الروابط العلمية الخالصة من غواشي الحكومة وشوائب الدولة. وما ينبغي إلا أن يضيق عن كل ما عدا ذلك فلا يتسع لأكثر من هذه الصلات. على أن مصر وقد نهضت وقتاً ما بحكم هذه البلاد فليست هي بأوضح أثراً ولا أثبت علماً إلا في هذه الأجواء الأدبية [إذ أن أثر الثقافة المصرية في السودان هو وحده ما سيحفظ لمصر أثرها التاريخي فيه يوم لا يبقى إلا هو قوياً واضحاً في مذكرة الأيام].

«ذلك هو حديث الأدب إلى مصر لا حديث السياسة. فتلك لغة أي والله نحن أشد الناس جهلاً بها من كل مخلوق آخر. فإذا استطعنا أن نخلص بهذا «العنوان» إلى ما نريد أن نخلص به إليه، وأن نفهمه صريحاً سهلاً لا تعقد فيه ولا التواء، وأن نرحضه بماء «النيل» من كل ما علق به من الأوضار «الرسمية» فقد استطعنا أن نوجد بين القطرين روح التفاهم الأدبي الصحيح الذي لم نكن في ساعة ما أشد حاجة إلى غيره منه. فليأخذ أدباء الشباب المصري في سبيل التعارف الأدبي مع إخوانهم أدباء الشباب السوداني. وليتركوا للسياسة طريقها تسلك فيه ما شاءت في موكب من الحرس وكوكبة من حفظة النظام...!!

«إن الشباب وحده هو خالق التاريخ. وفي حركة الشباب الآن حياة المستقبل من بعد. وهو الكفيل بتمزيق هذه الفواصل حتى تتوحد الجهود وتتكاتف الأقلام ويفهم كل أخاه فلا نعود نرى أو نسمع أن مصرياً مثقفاً يجهل كم عدد الصحف والمجلات التي تصدر في السودان. في حين يجرح في وجودنا أن تستفسر مجلة مصرية نحن أكثر الناس تشجيعاً لها وهي مع ذلك لا تعرف من صحفنا إلا «الحضارة» أفيصح أن يصل الأمر إلى مثل ذلك يا مصر.... !

«منذ زمن بعيد ونحن نسعى لنحقق من الحياة الأدبية أسمى ما يطمح إليه العصر. ونجدُّ لنبتعث من شبابنا أقوى الشخصيات وأخصب العقول. وما كان ليعوزنا أن نخلق هذه الشخصيات ولا أن نساير حركة العالم الفكرية في مثل ما يتطلب من نشاط ويستلزم من مرونة ويفترض من يقظة. أجل ما كان لينقصنا شيء مما يُكّون هذه النفوس [إلا أن يعنى بنا العالم الشرقي وحده فيقرأ ما نكتب وينقد ما ننتج] وإلا أن [تعنى بنا مصر وصحف مصر خاصة] فتأخذ بنصفة هذه الأقلام التي تحسب أن صريرها يصم آذان العالم أو يحلم أنه قريب من ذلك وما يمنعها أن تحسب وأن تحلم، ثم ما يمنع أن يكون حقيقة ما تحسب وما تحلم، إذا قدر لها أن تنال نصيبها من عناية الشعوب. وإذا بها لا تكاد تعرف كأنما تعمل في كهف.

«قلنا ما ينقصنا قوة في الأدب ولا سمو في التفكير ولا شيء من مؤثرات العظمة الأدبية إلا أن تبرز هذه الأقلام المجهولة حتى في مصر. ولعلها إن أتيح لها أن تتنفس قليلاً أن تكون أبلغ أثراً مما كنا نعده حلماً أبعد شيء عن الواقع. وما يمنع شيئاً من هذا أن يحصل أيضاً. بل من الواجب المفروض ألا تبطىء عن لحاق أقلام ربما تكون ذهباً لا قصباً، أو ربما تكون شيئاً أكرم على الحياة مما يكون النضار إن كان في مثل هذا عبرة في الإنتاج، وما بها حاجة إلى التزكية والإطراء. ولكن ما يؤلمنا حقاً

هو أن نظل مجهولين هكذا من ناحيتنا الأدبية حتى في الأقطار الشقيقة. وإذا تغاضينا عن كل هذه الأقطار فما يكون عذر مصر في جهلها بنا جهلاً تاماً لا من تلك الناحية وحدها بل في كثير من المناحي غيرها. الأمر الذي يقدح في شأنها قدحاً بليغاً لا يزكو معه أن تنطق باسم هذه الأصقاع مرة أخرى في لهجة الذي ما يفتأ يخفق علمه هنا في صميم البلاد.. ذلك العلم الذي نسيه الناس من لدن كثرت في هذه البلاد أعلام شيوخ الطرق..!

«كلنا في الشرق - أيها المصريون - معقد رجاء الشرق. فمثل واجبنا نحوه واجبكم له ومثل حظنا فيه حظكم منه. فنحن سواسية فيه. سواسية في أسمى ما يفتخر به الشرق وفي تحمل تبعة كل ما يضيق به الشرق. فلتكن هذه أول مرة للتعارف الصريح بين القطرين. وهو إن قام على نحو ما نرجو أن يقوم عليه فسيؤتي أكله الأدبي طيباً بإذن الله. وإذا استلفتنا اليوم نظر أدباء الشباب المصري فإنما ندعوهم قبل كل شيء لتوثيق الروابط الأدبية بين «مصر والسودان» وأن يقوم التعارف الأدبي المتين بين شباب القطرين اللذين نرجو أن يوجد بينهما ذلك التجاوب الأدبي وهو وجده ما ندعو إليه.

[«وعفا الله عما سلف. فليعلم من في الكنانة الخضراء أن في هذا البلد السحيق المترامي الأطراف الأشعث الأغبر قلوباً كبيرة طموحة ونفوساً متعطشة للعلم والعرفان»].

«وليعلم من في الكنانة أن في السودان شباباً وفيه أدباً، وفي أدبه لذة وفيه متعة وأنهم لم تعد تتكسر عنهم الجبال فيخرجوا منها وإنما تدفع بهم السماء فيهبطون منها إلى الأرض لينهضوا برسالة الأدب إلى الأدب. وليفضوا إلى التاريخ بما يجب أن يعرفه عنهم التاريخ!!

«التجاني يوسف بشير»

رحم الله (التجاني يوسف بشير) فقد أراد أن يطأ على هامة السياسة

والسياسيين، وأن يقفز من فوق جدران الأوهام الإقليمية ليصل إلى صيحة الخلود الأدبي. ولكنه مع (إشراقته) لم يكن ليفلت من ذلك الأسر العام الذي ضرب بطوقه على انطلاقة الفكر لا في السودان وحده ولكن في سائر أرجاء الوطن العربي الكبير.

قفزة عالية وسقطة مؤلمة:

كان الإنسان العربي قد انسحب من دوره المركزي في عالمية إسلامية متسعة وبدأ يتراجع إلى داخله منذ إسقاط المغول لبغداد في عام **١٢٥٨** وإسقاط الأوروبيين لغرناطة في عام **١٤٩٢**. بدا العربي عبر سبعة قرون منتشراً بعالمية شملت معظم النصف الجنوبي من العالم القديم المعروف وقتها ثم انتهى إلى سبعة قرون تالية انكمش فيها على نفسه محاولاً الوصول إلى مركزية داخلية تلملم شتاته. وهكذا سار الفاطميون من المغرب إلى مصر ليتجه إليها من بعدهم الأيوبيون من المشرق ثم تنهض أوروبا في السبعة قرون المتزامنة مع الانحدار العربي فتتطلع إلى الشرق فتتصدى لها تركيا التي مدت حزام الأمن إلى (فيينا).

ثم تثير أوروبا صدمة حضارية في ذلك الجسم العربي المنحسر عن عالميته الإسلامية. فإذ بالشرق يستيقظ، وقد تاه في ظل الحماية التركية التي انقلبت إلى تسلط، وفي ظل الصدمة الحضارية الأوروبية التي شدته إليها إما مُرتاباً كالأفغاني أو مُستلباً كالطهطاوي، ووقف إزاء نفسه حائراً في نفسه وفيما يجري، لا يدري أيستجيب لأمر واقع إقليمي وجد نفسه فيه أم يتطلع إلى ماض عالمي انحسر عنه أم يتوجه بالعدمية لماضيه وتراثه فيتجه إلى حيث اتجهت أوروبا دون أن يكون أوروبياً.

يستنجد المشرق بمصر لتجدد مركزيتها.. فاطميتها وأيوبيتها.. وتستنكف مصر عن الاستجابة، فيستنكف السودان عنها، فيمضي منفرداً محاولاً المزج ما بين خلفيته العربية ـ الإسلامية وخصوصياته المحلية وانفتاحه الغربي الأوروبي. غير أنه ـ أي السودان ـ يظل في تنازع بين هذه

التوجهات الثلاثة يمارس حرية الانفعال دون أن يصل إلى التجديد. وليس في الأمر عيب يسند إلى المثقف السوداني فقد طحنه الصراع كما طحن غيره، بين عالمية إسلامية تقليدية منحسرة وعالمية أوروبية علمانية صاعدة، وطحنه الصراع كما طحن غيره بين إقليمية محلية ضيقة واتساع قومي مفكك الأوصال. وبدأ يتمزق بين الماضي والحاضر والقديم والجديد لا يدري أين تنتهي الأصالة ليبدأ التجديد ولا يدري أين تنتهي الإقليمية لتبدأ القومية.

إنها فوضى التركيب العام كما تعكسها بالضرورة المرحلة الانتقالية التي يعيشها الإنسان العربي منطلقاً من الماضي إلى المستقبل عبر حاضر قلق. ومما يزيد من تعقيد هذا الوضع بالنسبة للمثقف السوداني أنه قد اكتشف نفسه يعيش مرحلة تشكل وطني غير ناضج، فالرئة لا زالت تتنفس شتاتاً من الثقافات السودانية المختلطة في الشرق والغرب والجنوب منعطفة في مجموعها حول محور نيلي عروبي ـ مسلم يعاني مشكلة الاندماج بالإطار الأشمل. ولا يريد أن يُستلب لأي من هذه الأطراف. ولعل التساؤل القائم عن (الهوية السودانية) هو أقسى سؤال يوجه إلى تلك الذات في مرحلة تشكلها، ولعل الإجابة بأن الهوية في السودان (سودانية) هي أقصى الإجابات الممكنة ضمن فن الممكن. فما نحن إلا أثر عالمية عربية ـ إسلامية انتشرت ولم تتحدد، انتصرت بالمظهر ولم تتكرس بالموقف. وتحديدها وموقفها ـ ونحن في مرحلة التشكل ـ يعني تحجيم التشكل، ورصد التجديد والموقف لصالح فئة دون أخرى فلا تصبح العروبة والإسلام إلا تعبيراً عن أولئك الذين تحددت فيهم وبهم وتمظهروا بها حضارياً وثقافياً دون غيرهم حتى الآن. فكيف إذا نطق شمال الوادي بالإقليمية ودفع أولئك الذين تمظهروا بالعروبة والإسلام إلى منطق رد الفعل دفاعاً عن الذات؟

إنها جدلية التكوين الصعبة في مجتمع لم تتدامج أقسامه تدامجاً كاملاً، يسعى فيما بينها فقط الوسيط الحضاري النيلي العربي المسلم ينادي إليه (البيجاوي) من الشرق و (الفوراوي) من الغرب و (الدينكاوي) من

الجنوب وهم في حالته هذه أكثر ما يكون حاجة إلى أجنحة جبريل يفردها بضخامتها وتعددها على الكل. إنها وسائط التدامج الاقتصادي في قطر قاري مترامي الأطراف ومختلف التركيب. ووسائط التدامج الاجتماعي والتدامج الفكري، فمن أين لنا بهذه الوسائط؟!.

لقد ساق التاريخ السودان إلى تدامج سطحي عريض سُكب فيه الغرب في النيل دون أن يمتزج ويذوب أحدهما في الآخر، فجاور المسلاتي والفوراوي والنوبي. الجعلي والشايقي والدنقلاوي، وقلة منهم قد تساكنت وسكنت إلى بعضها من بعد الجوار.. فهناك حواجز الطائفية وحواجز الإقليمية وحواجز القبلية. وجاور الهدندوي والبشاري والحلنقي غيره من أبناء (السواقي) الوافدين إلى كسلا من غرب السودان ونيله.. وبقيت ولاءات التجزئة والتخلف تفرق على استحياء بين هذا وذاك، تحت ستار الاختلاف في العادات والتقاليد واللهجات. أما ابن الجنوب المتميز بطول قامته ووشم جبهته فقد بقي وثنياً أو مسيحياً لا يُخالط بالزواج، وحتى إن أسلم أحياناً.

أراد المثقف السوداني بطموح لا يعرف الملل أن يستعير أجنحة جبريل بضخامتها وقوتها وتعددها ليفردها مستوعباً لكل هذا الشتات. أراد أن ينوب عن فعل التطور الاقتصادي والاجتماعي مستنداً إلى الفكر والرؤية كاستناد موسى إلى عصاه ليفرض بالذات وحدة الموضوع، جاعلاً من نفسه بديلاً عن كل التوسطات الجدلية التاريخية التي من شأنها سكب كل هذه الأقسام ومزجها في مداد واحد ضمن توجه أشمل.

حارب المثقف السوداني في بواكير ميلاده كل أشكال التجزئة وعلاقات التخلف.. أدان الطائفية دون أن يهاجم حقيقة التصوف بأعماقها الفلسفية والدينية.. أدان القبلية دون أن يهاجم القبائل وأدان الإقليمية وسعى بكل الوسائل إلى إحلال (وعي وطني بديل). كتب وخطب وناقش وحاور وسهر وتظاهر وهتف وغنى فكانت ثورة ١٩٢٤ تجسيداً حياً لدور أولئك الرواد الأوائل.. حولوا الشعب إلى قبيلة زعيمها علي عبد اللطيف وإلى طريقة صوفية

شيخها علي عبد اللطيف وتجاوبت معهم جماهير المدن وعمالها وطلابها.

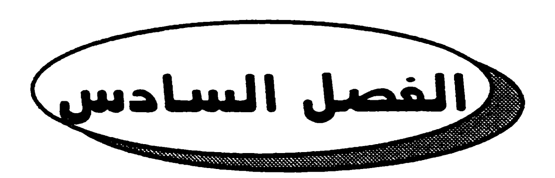
وكما كانت القفزة عالية جاءت السقطة مؤلمة، فقد تحالفت الإدارة البريطانية وقيادات الطوائف وقيادات القبائل، واستنفروا كل ولاءات التجزئة والتخلف لتطويق حركة المثقفين والقضاء عليها. وتكفينا هنا مقالات (الحضارة) التي شددت على أن الشعب السوداني «ينقسم إلى قبائل وبطون وعشائر، ولكل منها رئيس أو زعيم أو شيخ، وهؤلاء هم أصحاب الحق في الحديث عن البلاد»[1].

كانت المعركة أكبر من المثقف السوداني ضمن حركته الذاتية بالرغم من أن الجماهير السودانية وبالذات سكان العاصمة وقوى العمال والموظفين وصغار التجار قد تجاوبت معهم وارتضت قيادتهم. وتدل تلك الظاهرة على مدى الحيوية التي أصبحت تتمتع بها أقسام هامة من المجتمع في تطهير نفسها من علاقات التجزئة والتخلف المحلية. غير أن السلطة البريطانية وتحالفاتها الطائفية ـ القبلية عرفت كيف تطوق فيما بعد دور المدينة السودانية الناشئة.

وكان المفترض أن يؤدي استخدام شعار (وحدة وادي النيل) ولو بمنحى تكتيكي، إلى ضمان قوة إسناد مصرية لحركة المثقفين في السودان. غير أن الأمر قد جاء على عكس افتراضات المثقفين وتوقعاتهم فقد كان سعد زغلول سلبياً، أما وزارة (زيور) التي أعقبته فقد صرفت كل همها لإنقاذ السياسة البريطانية في مصر والسودان على حد سواء. أما بالنسبة لنا ـ من وجهة نظر معاصرة ـ فقد كان فارق التركيب الاجتماعي والتوجه القومي واضحاً وبالتالي مؤثراً في مسار العلاقة غير المتكافئة بين الحركتين الوطنيتين في شمال الوادي وجنوبه. وقد أدت تلك التجارب إلى تحديد رؤى جديدة لحركة المثقفين المستقبلية في السودان فيما يختص بتحالفاتهم المحلية ونظرتهم إلى طبيعة الدور المصري في التأثير على أحداث السودان.

---

(١) الحضارة ـ ١٩٢٤/٦/٢٥.



متغيرات ما بعد ثورة ١٩٢٤

مؤامرة الحكم اللامركزي:

حين نرجع إلى تلك الخطط التي كانت تتحدد في عقلية بناة الإمبراطورية البريطانية حين أجبروا على غزو السودان من الشمال مستصحبين معهم المصريين رغم معارضة الخديوي والصدر الأعظم، نجد أن بعض تلك الخطط قد تحقق وبعضها بقي حبيس الأحلام المرغوبة.

تحقق لهم طرد المصريين من السودان، غير أن الذي لم يتحقق لهم هو (تجاوز) الصوفية أو كسب (ولاء) الطلائع الأولى من المثقفين السودانيين الذين أرسوا لتخريجهم دعائم كلية غردون التذكارية والمدرسة الحربية.

أرادوا تجاوز الصوفية أو على الأقل إيجاد توازن بينها وبين القيادات القبلية غير أن نذر الحرب العالمية الأولى التي خاضتها بريطانيا ضد مركزية الخلافة الإسلامية قد دفع بها للتقرب إلى الزعامات الطائفية خوفاً من الاختراق الديني أو ظهور نبي أو مهدي جديد في السودان. وقد شهدنا في تلك الفترة اجتماعات الحاكم العام بالزعماء والأعيان في (سراي الخرطوم) ورأيناهم يوقعون (سفر الولاء) ثم يهرعون لتهنئة الملك جورج في لندن.

وأرادوا ضمان ولاء الطلائع الأولى من المثقفين كأداة وسيطة بين الإدارة البريطانية والهياكل التحتية للإدارات الوطنية، بما يحد من نفوذ الطائفية، ويلغي دور الوسيط الإداري المصري، وينمي عنصر التنافس بين المواطن السوداني والإداري المصري. ولم يتحقق لهم ذلك، إذ ينبري ذلك المثقف الذي عقد عليه (سامبسون) الآمال، لدى افتتاح أول ناد للخريجين فيحشد طاقة كل الفئات الاجتماعية الحديثة لا ضد الإدارة البريطانية فحسب

ولكن من أجل وحدة الحركة الوطنية في شمال الوادي وجنوبه. ومن أجل القضاء على الطائفية والقبلية في السودان نفسه.

التفتت الإدارة البريطانية من بعد عام ١٩٢٤ إلى هذه المتغيرات التي فُرضت عليها.. ولعلها قد اكتشفت نفسها منذ بداية تورطها في المسألة السودانية وهي تقاتل قدراً غريباً ينأى ويتناءى عن كل مخططاتها. فحيث فكرت في إخلاء السودان لغزوه من الجنوب - بمعزل عن مصر - تثير (فرنسا) أمامها من المتاعب ما يجعلها تهرع لغزوه من الشمال عبر قوات مصرية.. وحينما تفكر في تقليم أظافر الطائفية تأتيها الحرب مع تركيا فتستنجد بزعماء الطوائف.. وحينما تفكر في المثقفين مع كامل امتيازات الوظيفة تنفجر حركة المثقفين في وجهها. أما في (جنوب السودان) فقد مضت بريطانيا تحقق نجاحاً إثر نجاح تمهيداً لجعل السودان كيانين سياسيين حيث يتطور الجنوب عبر قومية زنجوية متطلعة للغرب ومعادية للإسلام والعروبة. [سنعود إلى تحليل موقف الجنوب فيما بعد].

والآن إلى أين مضت بريطانيا من بعد طرد المصريين وسحق حركة المثقفين السودانيين؟

ابتعاث القبيلة:

بدأ الأمر بتقييم الإدارة البريطانية لظاهرة ثورة ١٩٢٤ فرجعت تقلب ملفاتها القديمة. من ضمنها ملف اجتماع مديري المديريات الشمالية في ١٩٢٠/٢/٢٤ حيث نوقشت السياسة الإدارية وموقع السودانيين فيها. حذر وقتها مدير (بربر) من «عواقب إقدام الحكم البريطاني في السودان على تكرار الأخطاء التي ارتكبها في الهند وفي مصر [بخلق فئة متعلمة من السودانيين تكون في حالة عدم الرضا] -»(١) واستعاض عن ذلك بمخطط آخر يرمي للتوازن بين نفوذ رجال الطوائف ورجال القبائل: «وبالنظر إلى

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان - ص (٩٦).

النفوذ الغالب للزعماء الدينيين، فإنه لا يزال من الحكمة أن يحد من نفوذهم عن طريق مزيد من التعاون مع العناصر [القبلية والشيوخ والتجار] وغيرهم، وذلك قبل أن تتمكن العناصر الصلبة من [أنصاف المتعلمين ودهماء المدن من التأثير على الرأي العام] ـ»[١].

وقلبت الإدارة البريطانية أيضاً ملفات وتقارير مندوبي لجنة (ملنر) حيث زار السودان في ديسمبر ١٩١٩ ومارس ١٩٢٠، وهي اللجنة التي شكلتها بريطانيا لدراسة أسباب ثورة ١٩١٩ في مصر وللنظر في كيفية تطويق آثارها. أوصى مندوبا اللجنة بضرورة تدعيم «دور الإدارة الأهلية القبلية وقد أكدت أن ظروف السودان ليست ملائمة للحكم المركزي البيروقراطي، وأن البلاد لا تستطيع توفيره. وأن الاقتصاد والكفاية يخدمان أفضل عن طريق اللامركزية واستخدام موظفين من أبناء الجهة المحلية. وأن الإدارة في شتى المناطق يجب أن تترك بقدر الإمكان في أيدي السلطات الأهلية أينما وجدت وذلك تحت رقابة البريطانيين»[٢]. وهكذا شهدت الفترة من ١٩٢٨ وإلى ١٩٣٠ منح شيوخ القبائل سلطات قضائية أوسع فأوسع، ثم صدر قانون محاكم الرؤساء في عام ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية في عام ١٩٣٢. وقد أنشئت بمقتضى قانون محاكم الرؤساء ثلاثة أنواع من المحاكم، كما أنشئت بمقتضى القانون الثاني خمسة أنواع من المحاكم وقد أجيز للمحكمتين سلطة توقيع عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز ست سنوات والغرامة في حدود مائة جنيه[٣]. وفي فترة لاحقة نشرت الإدارة البريطانية، عام ١٩٣٧ قوانين الأشكال الثلاثة للتنظيمات وهي (قانون البلديات) و (قانون المدن) و (قانون المناطق الريفية)[٤].

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ـ ص (٥٢).
(٢) المصدر أعلاه ـ ص (٥٣).
(٣) المصدر أعلاه ـ ص (٢٢٠).
(٤) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١١٠).

قوبلت تلك الإجراءات الإدارية البريطانية بعد عام ١٩٢٤ بمعارضة مزدوجة مختلفة المصادر. إذ عارضها المثقفون كما عارضها قادة الطوائف. فقد رأى رجال الطوائف أن نتائج تطبيق هذه القوانين ستؤدي لأن تكون كفة السلطات القبلية موازية لهم، وقد تبلور موقف زعماء الطوائف في مقال نشرته جريدة الحضارة في ١٩٢٨/٣/٢٩ حيث عارضت فكرة إعطاء سلطات (قضائية رسمية) لشيوخ قبليين غير متعلمين. وقد فوتت الإدارة البريطانية على قادة الطوائف فرصة الإفادة من هذا المنطق حين قرر اجتماع مديري المديريات الشمالية برئاسة السكرتير الإداري خلال ٢ ـ ٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٠ إجلاس أحد القضاة بالمعاش كمستشار شرعي لدى المحاكم الأهلية الرئيسية.

أما الفئة المثقفة فقد هاجمت بدورها نظام الحكم اللامركزي القائم على تدعيم السلطات القبلية باعتبار تلك السلطات «تغليباً لحكم الجهلاء وغير المتحضرين على المتعلمين». وقد ضبطت الاستخبارات البريطانية في فبراير (شباط) ١٩٢٧ منشوراً سرياً وزع في سوق (طوكر) بشرق السودان، انطوى على اتهام للأعيان بأنهم دُمى في يد الإنجليز: «مما يدل على ضعف عقولكم، وأنكم تظنون الحكومة صالحة، إنهم يشيدون جامعاً فتعتقدون أنهم يعملون لصالحكم، وأن أذكاكم سيعمل خادماً لدى الإنجليز.. أما الباقون فإنهم سيرعون الأغنام في التلال». [من التقارير السرية لمكتب المخابرات البريطاني في ١٩٢٧/٢/٥].

حين اتخذ البريطانيون سياسة الحكم اللامركزي أو غير المباشر في السودان فإنهم لم يصدروا في ذلك عن فهم عميق لأوضاع السودان الريفية والقبلية، بقدر ما صدروا عن رغبتهم في الحد من دور المثقف السوداني وفي سبيل إيجاد توازن ما بين قادة الطوائف وقادة القبائل. وقد عنى [الحكم القبلي اللامركزي في الواقع «تفتيتاً» لقوى التركيب في السودان] والتي كان السودان قد توصل إليها نسبياً عبر مراحل تطور المركزية في

العهد التركي ـ المصري وتأثير الصوفية. فقد رأينا كيف أضعفت الصوفية من قبل أثر الولاءآت القبلية حتى أنها قد سلبتها رمز (الشلوخ) كما أوضح ذلك الدكتور يوسف فضل فيما أتينا عليه من بحث في الصفحات السابقة. وقد أدت مسيرة التمازجات التاريخية في السودان إلى إضعاف مركز الدائرة القبلية إلى حدود كبيرة بحيث لم يبق في السودان إلا بضع من القبائل (الرحل) الكبيرة التي يمكن أن تمارس (حرية الإدارة) وقد كانت مشكلة الإداريين البريطانيين الكبرى أنهم مع جهلهم بالواقع السوداني فقد كانوا يطبقون عليه مقاييس التجربة الإدارية في (الهند) وتلك التي في شمال (نيجيريا) دون تعمق في خصوصيته. وقد كشفت تقارير المدراء البريطانيين حول تجارب تطبيق النظام الجديد في مديرياتهم إلى السكرتير الإداري في الأعوام ٢٧ ـ ١٩٢٨ عن الأخطاء الفادحة (إدارياً وفنياً) للنظام الجديد، علماً بأن أولئك المدراء قد تجاهلوا النواحي السياسية التي أريد منها تطبيق النظام[1]. فقد أوضح تقرير مدير كسلا في ١٩٢٧/٢/٩ صعوبة تحديد مناطق لسكنى القبائل المختلطة والمختلفة في منطقة (القضارف) بحيث نجد أن ولاء قرية واحدة كان يمتد إلى ثلاثة (نظار) قبليين متباينين. وأن الولاء يعتمد على قوة الناظر[الشيخ] بأكثر مما يعتمد على الحدود القبلية. أما تقرير مدير البحر الأحمر في ١٩٢٧/٣/١٠ فقد اشتكى من أن قبائل (البجا) وبالذات قبائل (الهدندوة) ذات التقاليد الحربية العريقة لا يمكن أن تخضع بسهولة لزعيم إداري وإنهم لا يحترمون من شيوخهم إلا ذلك الذي يثبت زعامته كبطل حربي. وقد رأى السير (دوجلاس نيو بولد)[2] مفتش مركز (الهدندوة) ضرورة الاعتماد على تدريب شيوخ الهدندوة أولاً على ممارسة سلطاتهم قبل سن اللوائح والقوانين. أما زعماء (البشاريين) بنفس المنطقة فقد فسروا الصلاحيات القضائية بأنها تعني السماح لهم بإطلاق النار

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ـ ص (١٥٢).

(٢) أصبح مديراً لكردفان ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨ ثم سكرتيراً إدارياً خلال ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥.

على كل معارضيهم من بطون العشيرة. وقد اكتشف حاكم البحر الأحمر في تقريره أن (الأولياء الصالحين) من رجال الطرق الصوفية هم العناصر الوحيدة القادرة على فض المنازعات بكلمة واحدة منها خلافاً لرجال القبائل. «هذا يذكرنا بموقف الشيخ الصوفي إدريس ود الأرباب الذي حال دون الحرب ما بين الفونج والعبدلاب).

كانت قبائل الشرق تميل أكثر إلى حكم الرجال الصالحين من الأولياء وممن عرفوا بالحكمة أكثر من شيوخهم القبليين، غير أن أولئك غالباً ما انتموا إلى الطرق الصوفية التي تخاف الإدارة البريطانية نفوذها، فأصرت على المضي في مشاريع تنفيذ وتركيز الإدارة القبلية التي جاءت كمدعاة للتفتت من بعد أن ركزت الحركات الصوفية وتلك التقاليد بدايات أولية للوحدة الوطنية في ظلها.

أما عن مديرية النيل الأزرق فقد أوضح تقرير مديرها في ١١/٣/١٩٢٧[١] أن (القرية) وليست (القبيلة) تعتبر الوحدة الأساسية للسلطة التقليدية في مديريته وبالذات بين قبائل (المسلمية - البطاحين - الشنابلة - الحلاوبيين - المغاربة - العركيين - الخوالدة - الكواهلة). وأن ما عرف في تاريخ هذه المنطقة من نفوذ قبلي إنما يرجع إلى قوة الشخصية لدى بعض الأفراد. ونلمس في هذا التقرير تأكيداً على الدور الذي لعبته الحركات الصوفية في تبديد قوة الدائرة القبلية. ويتمثل هذا الموقف في سيادة الكبار والأتقياء منهم بالذات على مجلس القرية العرفي الذي يتولى القيادة والتوجيه. وانتهى المدير إلى القول «أن الخلق العام للسكان ونقص الروح

---

(١) أخذت ملخصات تقارير مديري المديريات السودانية من البريطانيين بشأن تطبيقات اللامركزية عن كتاب الدكتور جعفر محمد علي بخيت - الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان - رسالة دكتوراه - الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع [رجوع البريطانيين للحكم القبلي ١٩٢٤ - ١٩٢٧ - الحكم المباشر في الشمال ١٩٢٦ - ١٩٣٣ - الحكم غير المباشر في الجنوب ١٩٣١ - ١٩٣٣ والحكم غير المباشر وجمود الحركة الوطنية - ١٩٣٠ - ١٩٣٣].

القبلي لم يتلاءم مع الشروع في تكوين إدارة أهلية عريضة».

وبما أن مشروع الجزيرة الحيوي للاستثمارات البريطانية، قد قام في تلك المنطقة. وبما أن مديرية النيل الأزرق هي المجاورة واللصيقة الصلة عبر شبكة المواصلات الحديدية بالخرطوم حيث مصدر الشغب السياسي. وبما أن النظام الأهلي الإداري في القرية لا يمكنه أن يحد من إشعال نار الثورات التي يحمل بذورها مدرسو المدارس في تلك المنطقة فقد رأى المدير ضرورة [منع إنشاء أي مدارس أولية جديدة] مع تحويل المبالغ المدرجة لها في الميزانية إلى زوايا وخلاوي القرآن بالقرى. وهكذا بقيت المدارس الأولية على تعدادها البالغ ١٩ مدرسة من عام ١٩٢٣ وإلى ١٩٢٧ في حين زادت الخلاوي في نفس الفترة من [٥] إلى [٧٠].

أما في مديرية النيل الأبيض فقد اعتبر مديرها (أ. ج. يوسون) أن مديريته تعتبر أفضل حالاً لتطبيق النظام الإداري الجديد عليها، فقد عرف من زعماء القبائل هنا ممارسات سابقة لنفوذ قبلي معتبر. وقد أوضح المدير في تقريره بتاريخ ١٩٢٧/٣/٢٧ أنه من إيجابيات الوضع لديه ولاء القيادة الدينية لمعظم هذه القبائل ممثلة في السيد عبد الرحمن المهدي للإدارة البريطانية، مع عدم ميل ذلك الزعيم الديني للتدخل في شؤون قيادات القبائل بحيث أن زعماء القبائل وأتباعهم يرون فيه ـ أي في السيد عبد الرحمن ـ زعيماً دينياً غير منافس لهم في سلطانهم القبلي. أما بالنسبة لمنطقة (الفونج) فقد تعددت مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ما بين رعاة جمال رحل وزراع بدائيين وقد سبق للحكم التركي ـ المصري أن قضى بمركزيته هنا على القدر الأكبر من نفوذ القادة القبليين أما ما تبقى فقد تولته الصوفية كعادتها. غير أن ذلك لم يمنع مدير المديرية (أ. ن. كوربين) من إحياء نظام (العمد) و (المشائخ) للقبائل الرحل والأهالي المقيمين طبقاً لتقريره بتاريخ ١٩٢٥/١٢/٣١ غير أن خلفه (ديبوي) أعاد توزيع وجمع هذه العموديات والمشيخات في إطار أكثر مركزية طبقاً لتقريره في ١٩٢٧/٥/٣٠.

بالنسبة للمديريات الشمالية (بربر - دنقلة - حلفا) فقد أدى السياق التاريخي لنشوء وسقوط ممالكها المختلفة في الماضي وأهمها مملكة (العبد لاب)، كما كان لمنازعاتها مع بعضها وأثر الصوفية في تفتيت الدائرة القبلية، دوراً كبيراً في عدم وجود ذلك النفوذ القبلي الذي يمكن الاستناد على سطوته. وقد ساعد تركز شمال السودان على شريط نيلي ضيق مع وجود تقاليد الخضوع للسلطة المركزية بشكل عريق منذ القدم. فكيف يا ترى سيرجع الإنجليز إلى ابتعاث مظاهر اللامركزية وتقوية النفوذ القبلي من جديد؟

في خطابه إلى السكرتير الإداري أوضح مدير المديرية في ٢٧/٣/١٩٢٧ إن أقصى ما يمكن أن يذهب إليه هو منح الشيوخ والعمد سلطات تقدير العوائد والعشور وتوزيع أراضي السكن «ذلك لأن أي تغيير جذري كان يتطلب اتخاذ أساليب جذرية، مما كان يقابل بالرفض من جانب الأهالي». لقد اصطدم إحياء النظام القبلي هناك بالوعي الشخصي والثقافة العامة للفرد والتي تراكمت عبر قرون من الجهد الحضاري والاتصال بمصر، بحيث حل الوعي الخاص بالفرد نفسه ترياقاً مضاداً للنزوع القبلي وسيادة الأرستقراطيات القديمة. كما أن النظام النيلي الزراعي لم يكن يمنح - بحكم بدائية وسائل الإنتاج وضيق الرقعة المزروعة - أي متاحات لنمو قيادات قبلية قوية. وبمعنى آخر لم تستطع السلطة القبلية التي أصبحت مجرد رمز للماضي أن تفعل بمعزل عن وجود سلطة مركزية قوية. المجال الوحيد الذي استطاعت الإدارة البريطانية تطبيق سياستها فيه كان لدى القبائل الرحَّل على محاذاة الشريط النيلي وهي قبائل (العبابدة) و (الحسانية).

ومن نافلة القول أن يحاول الإنجليز في الخرطوم العاصمة ما فشلوا في تحقيقه على مستوى المديرية الشمالية، إذ ذكر مدير الخرطوم في تقريره بتاريخ ٢٦/٣/١٩٢٧ «أن العاصمة المثلثة التي اشتملت على ثلثي عدد سكان المديرية ليست مكاناً ملائماً للسلطات القبلية..». وقد أوضح المدير

أن الأعيان المتحضرين وممثلي الفئات المستنيرة معادون لفكرة السلطات القبلية «وبالنسبة لكل الاحتمالات فإنهم سيحاولون بكل الطرق العمل على عدم نجاحها وسقوطها. .». وقد وافقه الحاكم العام على ذلك بمذكرته بتاريخ ١٩٢٧/٤/٧.

بالنسبة لكردفان ودارفور فقد اتجهت الإدارة البريطانية أولاً إلى المدن التي تشكل خليطاً من القبائل النيلية التي وفدت إليها لأغراض تجارية فضلاً عن المولدين (المصريين ـ السودانيين). وقد عوملت هذه المدن على أساس النظام الإداري المدني المماثل لوضع الخرطوم وذلك طبقاً لما ورد في مذكرة مدير كردفان للسكرتير الإداري بتاريخ ١٩٢٦/٢/٥ وقد تم تعيين أعضاء المحاكم من الأسر الموالية للبريطانيين بالذات ومنهم بعض الممثلين للطائفة الختمية والتيجانية والإسماعيلية.

أما خارج المناطق الحضرية في كردفان فقد توزعت القبائل ما بين السهول الصحراوية الشمالية حيث (الكبابيش ـ الهواوير ـ الكواهلة). ثم في الجزء الأكثر خصوبة تعيش قبائل (البقارة ـ المسيرية ـ الحمر ـ الحوازمة). ثم هناك القبائل شبه الزراعية حول (الأبيض) وهو (البديرية ـ الحمر ـ الجوامعة). ولم يجد (سارسفيلد) مشكلة لدى هؤلاء في تطبيق نظامه الإداري، غير أنه مضى (مندفعاً) لإعطاء المزيد من السلطات لقادة هذه القبائل لتحويلهم إلى (حكام حقيقيين) مع إيجاد صيغة (اتحاد) بين تجمعات القبائل وصولاً إلى شكل من أشكال (المجلس التنفيذي) الجامع لقبائل المنطقة المتحدة تحت إدارة شيخ قوي. ولا يخفى علينا هنا أثر التجربة النيجيرية في هذا التطبيق. غير أن التجربة التي بدأت باتحاد الجوامعة تحت قيادة ناظر حازم، ما لبثت أن رفعت تكلفة الإدارة بمقدار ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه عما كان يصرف في السابق، الأمر الذي أوضح أن السودان لا يمكن أن يكون حقل تجارب لما نجح في نيجيريا تحت ظروف مختلفة. مع ذلك لم يتخل الإنجليز عن المحاولة فلجأوا إلى فكرة اتحاد (القبائل المتجانسة).

بالنسبة لدارفور فقد رأى مديرها (بنسي بمبروك) في مذكرته للحاكم العام بتاريخ ١٩٢٦/١١/١٥ أن مديريته أكثر صلاحية لتطوير السلطات القبلية، فقد كان يسود الوئام بين رعاة الجمال (الزغاوة - الميدوب) والقبائل الزراعية مثل (التنجور - الفور - البرتي) وقد ركز المدير على أوضاع قادة القبائل الموالين للطريقة (التجانية) التي كانت ترى في المهدية مجرد (هرطقة غير صحيحة) وذكر مثالاً على ذلك قيادات قبائل (الرزيقات) و (البرقد) و (المساليت). غير أن المدير لم يسعه أن يتغافل عن السياق الإداري التاريخي في تلك المنطقة حينما عمد سلاطين الفور من قبل إلى إضعاف مراكز النفوذ القبلي بإيجاد جيش إداري من (المناديب:)الذين تحكموا في المنطقة تحكماً مباشراً أتوقراطياً. لذلك عمد (بمبروك) إلى ضرورة (بعث السلطات القبلية من جديد وتطويرها). أي إرجاع الوضع إلى ما كان عليه من قبل الفتح المصري لدارفور في عام ١٨٧٤. لقد بلغت الأحقاد بالإدارة البريطانية حد الجنون في سبيل ابتعاث النفوذ القبلي مجدداً في السودان. وكان السلطان (علي دينار) أكثر خكمة في إدارته لسلطنة الفور من خريجي جامعات بريطانيا من الإداريين. وقد خلف (دبوي) سلفه (بمبروك) في إحكام الطوق على الوعي هناك فحظر تيار التعليم الحديث بالمديرية كما منع التجار النيليين وهم عادة من تجار التراحيل الفقراء دخول المنطقة فقد كانوا يحملون تحت عمائمهم أفكاراً غير مرغوبة. وقد اتضح للإدارة البريطانية فيما بعد أن النفوذ القبلي قد تحطم عبر السياق التاريخي بما فيه الكفاية في تلك المنطقة بحيث لم يعد في إمكانه «وقف التيار الحديث ومعالجة المشكلات العصرية».

بعد استعراضه لهذه التقارير وبطريقة مكثفة ينتهي الدكتور جعفر محمد علي بخيت إلى القول[1]:

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية - ص (١٨٥ - ١٨٦) كذلك راجع استعراض الدكتور جعفر لهذه الأوضاع الإدارية الصفحات من (١١٨) إلى (١٨٧).

«لعله واضح من كل هذا الاستعراض لتاريخ الإدارة الأهلية في ظل سياسة (مفى) للحكم غير المباشر في عام ١٩٢٧ إنه لم يكن هناك فرصة لتجديد أو بعث أو استخدام السلطات القبلية ـ كيفما كانت ـ سواء من الناحية الإدارية أو السياسية، ذلك أنه في المديريات الأكثر تقدماً في الشمال والوسط، كان الولاء القبلي عبر القرون للزعيم أو الشيخ شخصياً، ولم يكن للولاء القبلي أو الأمور الشخصية إلاّ أثر ضئيل إدارياً وسياسياً. فالشيوخ والعمد لم يكونوا سلطات قبلية تقليدية بل موظفين صغاراً للحكومة المركزية. ومثل هذا النفوذ السائد قد انتقل إلى الفكيان المحليين ـ (الفقهاء) ـ الذين جمعوا الزعامة الدينية بجانب الانتماء القبلي. ولكن لم يكن للفكي وضع في النظام العلمي الدقيق للإدارة المحلية، كما أن البريطانيين لم يكونوا راغبين في الاعتراف بهم أو استخدامهم خوفاً من تقوية العصبية المحلية لديهم. وقدرت السلطات البريطانية ذلك الأمر حق التقدير. ومن ثم كان [من الغريب] أنه رغم أن الإداريين قد اعترفوا باستحالة أن تكون القبيلة درعاً واقياً للتيار الوطني القومي في تلك المنطقة إلا أنهم لم يلجأوا إلى اقتراح أي بديل لمعالجة أو صد ذلك التيار..».

لقد أصيبت الإدارة البريطانية بما يمكن تسميته (بعقدة ١٩٢٤ المزمنة) فعادت لتبني أفكار مدير (بربر) المطروحة على مؤتمر مديري شمال السودان في عام ٢٤/ ٢/ ١٩٢٠ لتفادي (الأخطاء) في السودان والتي أدت مماثلاتها إلى إيجاد فئة متعلمة في مصر وفي الهند، قادت نضالاً ضد الإدارة البريطانية وقد كانت كلمات مستر براون بالتحديد كما يلي[1]:

«أعتقد أن هناك الآن اتفاقاً قائماً على أساس ما حدث في الهند ومصر ومؤداه أنه علينا أن تكون لنا سياسة محددة ما لم نكن نريد أن تتكرر الظاهرة ذاتها في بلاد مثل السودان في اللحظات التي يستيقظون فيها على

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٢١٩).

بعض بوادر الشعور الذاتي بالقومية. إن مهمتنا هي أن نقوي العناصر المتينة في البلد، الشيوخ والتجار إلخ [قبل سيطرة الهيئات غير المسؤولة من الموظفين نصف المتعلمين والطلبة والرعاع على عقول الجمهور]».

وقد لاحظ البريطانيون معدل تأثير حركة المثقفين على المجتمع السوداني بأكبر من معدل حجمهم فيه[١]:

«ينبغي أن يعترف بأن في السودان الآن طبقة صغيرة ولكنها صاحبة صوت مرتفع، وتمتلك نفوذاً يتجاوز نسبة عدد أفرادها ولها آراء وأمان تم نموها على طريق (القوة) بحيث أنها الآن في مرحلة كان يقتضي الوصول إليها جيلاً من النمو الطبيعي»...

المتوسطية تقاوم بريطانيا:

كيف ـ يا ترى ـ فهم المنظر البريطاني تلك المفارقة بين حداثة النشأة وضآلة الحجم من ناحية، وقوة التأثير والفعالية من ناحية أخرى؟ اعتبر المنظر البريطاني «أن ذلك النمو بالقوة من جذور [قليلة العمق] يكشف عن [سوء فهم مدهش لطبيعة القومية السودانية] وبالتالي فإن هذه المفارقة ـ في تقديره ـ لا يمكن أن ينتج عنها نبات سليم طالما أنها أمر غير طبيعي. ثم يشير إلى ضرورة أن تتعهد الإدارة البريطانية تلك [البذور التي ألقتها عمداً].

ذلك كان أحد أخطر مثالب النظرة البريطانية إلى السودان. فقد توهموا ـ تحت ضغط عدائهم لمصر ورغبتهم الدفينة لفصل السودان عن آفاقه المتوسطية ـ أن السودان بالفعل مجرد (بلد خام) ليست لديه تلك الجذور الحضارية التي متى ما لامست الماء أورقت فروعاً وخضرة. ظنوا أنهم قد طرحوا (بذور الوعي) في السودان وأن من واجبهم بالتالي تعهده. ونسوا أن كل مثل شعبي في السودان يلقيه عاميّ على عواهنه مسترخياً تحت أكمة على النيل أو على امتداد الصحراء، إنما يحمل خلاصة من

(١) المصدر السابق ـ ص (٩٨).

حكمة الشرق العميقة التي عَبَرت من الرافدين أو انحدرت من جبال اليمن لتتعتق هناك على شفاه الرعاة والعربان. كذبوا حين توهموا أنهم بذروا البذور، وقد ارتوت من قبلهم البيادر وسقت غيرها. فما عرفوا حين جاء السقي، من أين لها وفرة الماء، وما سقوها إلا بمقدار كبخلاء أسكتلندا الذين ضنوا حتى بمشنقتهم على قرية مجاورة. إنها مشكلة العقدة الاستعمارية (المتفوقة) على الشعوب المُستعمرة فحق لهم أن يتوهموا بباطلهم كيف أن بذوراً ألقوها عمداً في كلية غردون والمدرسة الحربية أنتجت قلة قادت الكثرة ومضت بهم على طريق النضال. وقد فزعوا دون أن يدركوا سر الكوامن الحضارية المتوسطية التي أثاروها فأبدعت وروت، وما كان فعلهم إلا في السطح أما في تلك الأعماق حيث الجذور فقد كان الشرق كله هناك غارساً وساقياً ومتعهداً وعبر آلاف السنين منذ تراتيل الفراعنة وشرائع حمورابي وحكمة بلقيس ومأثورات لقمان وحقائق محمد ووجودية ابن عربي المتسعة اتساع كونه، والمنعكسة بصفائها على قسمات المتصوفة الأتقياء من أهلنا.

ظنوا مصر مصدر الداء فبحثوا في بيروت عن الدواء وضل عنهم أن مصر وبيروت ليستا سوى ذلك الشرق المتوسطي الذي عُجن السودان من لحمته ونما في رحمه وأحشائه.

ليس عبثاً حين تحدثت واتحدث عن التوجه المتوسطي في السودان، فالمسألة ليست حنواً جغرافياً إلى مراكز ورد منها الدين أو عبر منها إلينا سفر أو سفران. إن الشرق المتوسطي هو ذلك (الحوض الكبير) الذي ظلت تتدفق إليه موجات الحضارات من كل مصادرها في العالم القديم من الصين والهند وفارس، من أثينا وروما، فتختلط مياهها وروافدها بما كان ويكون بين دجلة والفرات وعلى أطراف البحر الأبيض المتوسط وبدواخله وعلى تخوم الجزيرة وبواديها وعلى ضفاف النيل وساحات شمال إفريقيا.

هنا عرف العالم الحضارة واستجمعت أنفاسه نفسها فيها فكان

السومريون والبابليون والآشوريون والأكاديون والكلدانيون والفينيقيون والفراعنة والسبأيون والقرطاجيون، هنا حيث ولد الخط، وانفتحت مغاليق الكلمة والحرف، وشمخت السدود وتعالت الأبراج، وتعددت رمزيات الآلهة. هنا حيث التحفت السماء بالأرض وتدثرت الأرض بالسماء ففاض من دفئها الملائكة والأنبياء وأنساب منها الحكماء، هنا تحدث أفلاطون إلى زرادشت وأصاخا إلى معارج الحكمة البوذية في معراجها نحو الخلود، هنا تحول النور إلى أجنحة إلهية تحمل العاشقين إلى لحظات الوجد والفناء.. هنا ركب الفراعنة مركبات الشمس إلى الأبدية.

إنه حوض الحضارات الذي تراكمت فيه وتراكبت طبقات الوعي البشري فانزرعت في السلوك والأعصاب والقلب والوجدان ففاضت وتجلت نثراً وشعراً منظوماً يحمل تسابيح الحكمة المنسابة عبر الأجيال...

لم يورث الله العرب إلا هذا الحوض ما بين المحيط والخليج، إذ جمعت لهم فيه كل ثقافات البشر وحضاراتهم. وتعرّب الحوض وأصبح يجلو نفسه عربياً، إنه حوض الأنبياء الذين قصهم الله على نبيه ولم يقصص سواهم، فكأنهم في (توزيعاتهم) دلالة على (حيز) المستقبل لنرث حكمة الأنبياء الذين قصهم الله علينا مع عبق الحضارات التي حاوروها. وهكذا أصبح (ملتقى) البشرية والحضارات والثقافات (حوضاً) عربياً يحاور الإسلام كلياته وجزيئياته.

يا لبؤس رجال الإدارة البريطانية حين كتب ذلك الحاكم العام لذاك المفتش العام في ١٩٢٤/٨/٢١ معلقاً وحاذراً:

«من الجدير بالملاحظة أن الأفكار الوطنية منتشرة في السودان مثل انتشارها في شمال إفريقيا..».

نعم من الجدير بالملاحظة ما رآه ذلك الحاكم العام من المشابهات في السطح، لم تكن تلك الأفكار الوطنية مشابهة ـ في تقديره ـ لما كان في إفريقيا الجنوبية أو الاستوائية بل لتلك التي في شمال إفريقيا. ولكن لماذا

شمال إفريقيا؟ هذا ما لم يستطع أن يجيب عليه الحاكم العام لأنه لم يكن قد كشف طبقات الترسب والتكوين في العمق المتوسطي للشخصية السودانية.. إذن لأبصر بأم عينه تحت تلك الجلابيب والعمائم (ابن رشد) و (ابن طفيل) و (ابن باجه) ولرأى (ابن خلدون) ولاستمع لـ (ابن زيدون) ولو دقق في الأساطير لتعرف على أبي زيد الهلالي. ولكنه - أي ذلك الحاكم العام البائس - لم يكن يرى سوى مماثلات لعبد القادر الجزائري بطل حرب التحرير الجزائري وعبد الكريم الخطابي بطل حروب تحرير الريف. قليلاً، قليلاً، لو كشف الغطاء لوجد المغرب كله هناك وليس مجرد أفكار وطنية.

ذلك هو العمق المتوسطي الذي ميز حركة المثقفين السودانيين بأرضية حيوية مبدعة استمدوها من طبقات التكوين الرسوبية في ذات الشخصية السودانية، ولم يدرك الغرب المستعمر معنى تلك الطبقات الرسوبية التي تخفي في باطنها ما يتجاوز حدود السودان وإقليميته. قد نظر رجال الإدارة البريطانية إلى ذلك الأسود المتشح بالثياب البيضاء فطبقوا عليه مفردات علم الأجناس في قواميس الفكر القومي البدائي، فما وجدوا فيه غير (حامية) و (نيلية زنجوية)، ثم استضافوا علوم البيئة ليستخلصوا مكتسباتها في تكوين الشخصية السودانية فطرحوه جزءاً من ثقافات بدائية أو بائدة ثم استغربوا حين (لاحظوا) تلك الحيوية الحضارية التي تفجرت عام ١٩٢٤. واستهجنوا أن تكون تلك (البذور) التي تعهدوها بالسقي قد فرّعت أغصاناً التفت كالأفعى من حول أعناقهم. والحق أقول، ما بذروا بذوراً فقد كان الجذر هناك (متوسطياً) كجذر شجرة الزيتون التي تنمو ببطء لتعيش آلافاً من السنوات. قد أثاروها فقط كما يثير الخريف كوامن التربة الخصبة المعطاءة الحبلى بطيبات الأرض، فحتى إذا ما اخضوضرت ونمت وأنبتت من كل زوج بهيج ظن الساقي أنه هو الذي سقى وهو الذي زرع.

لم يتوقف البريطاني حين مضى يتابع آثار البيئة وعلم السلالات لدى

ذلك اللسان العربي الحامل لموروث الحضارة المتوسطية العريقة والتي احتوت بدورها حضارات الإنسان وحكمته. ظل ينظر إليه كلسان بدوي مشرب بقيم الصحراء لا يصلح إلا للتغني بأشعار عمرو بن كلثوم وامرؤ القيس حتى إذا ما استحكمت به العاطفة تداعى مع بعض سور القرآن. وتناسى إن ذلك اللسان قد استوعب ألسنة الحضارات العريقة كلها ما بين المحيط والخليج فأخرجها من ضيق ذاتها للتفاعل مع بعضها ومع العالم. قد علّم (الفارابي) أفلاطون كيف ينطق العربية من بعد أن نطق بها الفارابي نفسه. وقد عانى (ابن رشد) حتى أصبح أرسطو عربياً. وقاومت وحدة التفاعل الحضاري المتوسطي منعكسات التجزئة البيئية أو البيئوية، واخترقت فواصل السلالات فعجنت وكونت حتى استوى (علي عبد اللطيف) ذلك (الزنجي ـ الدينكاوي) الفارع القامة بطلاً عربياً للسودان كله تتجه التظاهرات الحربية المسلحة لتحييه في منزله وسجنه. تماماً كما أصبح (يوسف بن تاشفين) البربري بطل الخلاص المؤقت للعروبة الأندلسية.

لقد أعطى المتوسط للسودان ولم يستلبه إلى خارج دائرة تكونه الإفريقية، فطبيعة المتوسط عطاء وتفاعل بالغير لأنه ابن العطاء والتفاعل أما (إقليمية) الفكر المصري ـ حين طرحت نفسها كذلك ـ فهي التي أرادت أن تصادر أثر المتوسط في السودان لنفسها، من بعد أن رفضت هي أن تكون عربية متوسطية. فلجأ مفكروها إلى نفس ما لجأ إليه الغرب حول علم البيئة والسلالات كما وضح لنا في محاضرة (حسن صبحي) لتقول أن ما بينها وبين السودان عرقاً واحداً. فرفض الفكر السوداني أن تستلب فيه الإقليمية المصرية ما هو ليس لها. بل هي تملك منه ما يملكه السودان نفسه. : أي عطاء المتوسط.

درس ١٩٢٤ كان يجب أن يكون (حصة) دراسية كاملة للفكر الإقليمي المصري حين تعمد مصر في يوم من الأيام للادعاء بأن ما بينها وبين السودان هو غير ما بينها وبين العرب الآخرين. كان على الفكر

المصري الإقليمي منذ (الطهطاوي) وإلى (سلامة موسى) أن يخوض عميقاً في تجربة مصر التاريخية نفسها ليكتشف أن قوة مصر من قوة الشرق، من دوره فيها ومن دورها فيه، فإذا انحسر الشرق عن مصر تركها كما يتركها النيلَ واحة جرداء كانت خصبة ذات يوم. فما عُرفت مصر في التاريخ إلا بعد أن استوعبت دورها المتوسطي منذ عهد (الفراعنة) وإلى عهد (عبد الناصر)، أما حين يتراخى المتوسط فلا نعرف لمصر سوى عهود الاحتلال والظلام. فكأن لعنة الشرق على مصر وقد منحها كل مميزات الفعل والقيادة أن تخضع لغيره إذا انحسرت عنه، أو انحسر عنها. وهكذا بقي (المقوقس) كبير أقباطها منفياً رمز إذلال روماني لأرض مصر حتى حمله (ابن العاص) مكرماً إلى صدارته من جديد.

لم يستطع (رد الفعل) الإقليمي في السودان على (الفعل) الإقليمي في مصر أن يتبين مواقفه المتوسطية الحضارية التاريخية. وقد طغت فكرة الارتباط أو عدم الارتباط بمصر على الفهم الموضوعي لعمق السودان المتوسطي وسنكتشف لاحقاً النتائج السلبية لهذا الطرح في محاولات المثقفين السودانيين طرح طريق جديد تحت شعار (القومية السودانية) التي ساندها البريطانيون بكل قواهم الأكاديمية والسياسية كخط (انعزالي) ليس ضد إقليمية الفكر المصري ولكن ضد النزوع المتوسطي الذي ميز المثقف السوداني بحيوية حضارية لا نجد مثيلاً لها لدى الدوائر غير المتأثرة بالمتوسط.

بيروت تكيل الصاع صاعين:

اعتقدت الإدارة البريطانية تحت توهم معين أن مصر هي مصدر التكوين الحيوي للمثقف السوداني باعتباره مجرد صدىً تتردد عليه ذبذبات مصر وتياراتها، فإذا ثار المصري ثار السوداني من بعده وإذا تعلم المصري تعلم السوداني من بعده. فرأوا أن التوجه إلى (الجامعة الأميركية) في بيروت من شأنه أن (يعزل) تأثير مصر في السودان. غير أن بيروت لم تكن

سوى أحد أعماق هذا النزوع المتوسطي الذي لم يدركه ـ لحسن الحظ ـ إداريو تلك الحقبة. . وهكذا وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام ظاهرة أخرى مماثلة لظاهرة (عرفات محمد عبد الله) التي جاءت من بعد عناء في مصر. تلك كانت ظاهرة (معاوية محمد نور) [١٩٠٩ ـ ١٩٤١] الذي احترق أيضاً في ريعان الشباب كمثيله العائد من مصر. وبالرغم من أن سياسة البريطانيين كانت في استبدال القاهرة ببيروت إلا أنهم قد عمدوا إلى من رأوا فيهم دلالات التعقل، ولذلك كان من السهل عليهم اختيار (إسماعيل الأزهري) ـ مثلاً ـ الذي رافق جده إسماعيل الكبير كمترجم له أثناء تهنئة وفد رجال الطوائف والأعيان السودانيين للملك جورج في ١٩١٩. وقد رأينا كيف كان (أزهري) يهتم بمشكلات الآبار وحامض الكربونيك في عز عام ١٩٢١ حين كان مرجل الشارع يغلي من فوق لهيب الحركة الوطنية وجمعية اللواء الأبيض.

كما تسلل (عرفات محمد عبد الله) إلى مصر، قاوم (معاوية محمد نور) للوصول إلى بيروت، فهو ليس من النوع المطلوب لتلك الثقافة، وقد أصر على الذهاب على نفقته الخاصة فمانعوا في إعطائه جواز السفر وهددوه بعدم توظيفه حال عودته في الحكومة ثم عرضوا عليه مرتباً ضخماً ولكنه لم ينثن عن عزمه[1].

وصدق ظن الإدارة البريطانية حين أصبح معاوية سفيراً ثورياً للسودان في بيروت وامتد إلى صفحات الجرائد المصرية أيضاً. فبدأ يهزأ من «عبء الرجل الأبيض المستمتع بالخدم والحشم في السودان» دعونا نقتبس نصوصاً من كلماته التي بقيت:

«وإذا استطاع القارىء أن يجسم هذه الصورة فقد وصل إلى كنه

---

(١) قصص وخواطر ـ معاوية محمد نور ـ ص (٣٥) ـ الجزء الثاني ـ قسم التأليف والترجمة والنشر بجامعة الخرطوم.

الروح السودانية في تاريخها الحديث. أصل عربي شب وترعرع في سهول الجزيرة العربية القاحلة فحمل معه شيئاً من فلسفة القضاء والقدر، وشعور حاد مستوفز ألهبته شمس المنطقة الحارة، وحميات تفتك بالأجسام فتسرق منها حيويتها وقوتها. ومنظر سهل منبسط يتيه النظر في شعابه، وتقف النفس أمامه حائرة ضعيفة. وفقر تعمل الحكومة على بقائه، وسيد أبيض سخر هؤلاء الناس لينعم هو ويترف على حساب عيشة الكفاف للرجل الأسود. أغريب بعد كل هذا إذا زهد الرجل السوداني في الحياة وعلت وجهه تلك الكآبة الحزينة وذلك السهوم العبقري الشاعر؟

«أغريب بعد ذلك إذا احتقر هذه الدنيا أصبح يمشي مشية المغلوب على أمره غير طامع في حاضرها أو مستقبلها؟ إنه يعيش في هذه الدنيا كما يعيش الحيوان لا يعرف من فرح الحياة شيئاً ولا يرى لوجوده كبير معنى، إذ أن حصته منها هي الألم والجوع والمرض.

«أغريب بعد هذا تديّن هذا الشعب وإيمانه العميق بالحياة الآتية، التي من أجلها يحيا ويتألم ويصلي صلاة الخشوع والعبادة؟

«نتيجة منطقية لعوامل قاسية!

«لكن ما هي الأعمال التي يبرر بها الإنجليز وجودهم في السودان؟

«أهذه هي رسالة الحضارة الأوروبية إلى الوحشية الإفريقية؟

«أهي تسخير الرجل الإفريقي طيلة يومه لينعم الرجل الإنجليزي بكماليات الجسد، وفي سبيل هذه الكماليات يذكون مرارات النفوس وعداوات الشعوب؟ أمن أجل هذا يبقون على الجهل ويحاربون النور والعلم؟ أمن أجل هذا يميتون النفوس ويحتقرون الوجدان الإنساني؟

«ألأجل هذا لا يطلبون للشعوب الإفريقية ارتفاع مستوى الحياة؟ ليست المشكلة بمشكلة إنجلترا نحو السودان وإنما هي مشكلة أسوأ نتائج الحضارة الأوروبية نحو إفريقيا ومستقبلها إنما هي مشكلة أوروبا المستعمرة

نحو مستقبل الجنس البشري كله][1]».

ليس هنا مجال تفصيل فكر (معاوية محمد نور) وما يمثله في سياق التطور الفكري للمثقف السوداني، غير إن كل باحث في فكره لا يسعه أن يتغافل عن تلك النزعة الحضارية الثورية الإنسانية التي ميزت مفهومه أو رؤيته لحضارة الشرق والغرب ضمن عالمية واحدة متبادلة التأثير، وموقفه الحاسم الناقد للممارسات البريطانية في السودان والتي احتلت مساحات من صفحات (الجهاد). وقد أوضح الدكتور (الطاهر محمد علي البشير)[2] في مقدمته لآثار معاوية محمد نور إن ذلك الأديب الطليعي كان من الرواد الذين طالبوا بربط الفن بالحياة وتجديد الوعي الأدبي القومي في إطار العالمية الجديدة التي يتفاعل بها العالم خارج دائرة التجديد السطحي لبعض الشعراء والأدباء.

«والشاعر العصري ـ سواء في مصر أو الصين ـ الذي لا تثيره تيارات الفكر المعاصر، واكتشافاته ومتاعبه، والذي ليس له وجدان يتغير ويتفاعل بما يسمع ويقرأ ويفكر ويشاهد من عيوب في نظام حياتنا الحاضرة، أو نشوز في أنغام فكرنا المعاصر، أو ألوان تسترعي الاهتمام في نسيج الثوب الذي يلفنا، أو فراغ في إنسان بادي الامتلاء، أو أغنية في زاوية من زوايا بيتنا المعنوي، ليس له، بل لنا كل الحق في ألا نعده في عداد الشعراء المخلصين»[3].

ودفع (معاوية محمد نور) ثمن التفتح الذهني الوطني وثمن التزام

---

(١) جريدة (الجهاد) ـ العدد ٥٢٣ ـ ١٩٣٣/٢/٢٣ ـ المصدر السابق. وقد نشر لمعاوية في تلك الجريدة عدة مقالات في نقد الإدارة البريطانية من بينها [الإدارة الأهلية ـ آخر تجربة في سياسة الاستعمار ـ عدد ٥٢٧ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢٧] و[الإدارة الأهلية ومسؤولية الإنجليز ـ الغدد ٥٣٥ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٧] و[سياسة التعليم في السودان ـ العدد ٥٤٥ بتاريخ ١٩٣٣/٣/١٧] و[الأهالي بين المرض والصحة ـ العدد ٥٥٣ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢٥].

(٢) دراسات في الأدب الحديث ـ الدار السودانية ـ ص (٦) ـ ١٩٧٠.

(٣) مجلة الرسالة ـ عدد ٦٧ ـ ١٩٣٤/١٠/١٥ ـ ص (١٧١٧ ـ ١٧١٩).

الأديب بقضايا شعبه حين عاد إلى الخرطوم ورشح للتدريس في كلية غوردون. فقابل مدير المعارف البريطاني الذي أوصى بعدم قبوله باعتباره ـ على ما كتبه المدير ـ «مش العينة المطلوبة ـ ده بيفهم».

العصا لمن عصى:

ليس علينا إن تركنا (المنظّر البريطاني) في ضباب الفهم للمؤثرات الحضارية المتوسطية الفاعلة في تكوين الإنسان على ضفاف النيل هناك.. دعه يستسلم لآثار البيئة المحدودة، ودعه يستسلم لتخريجات علم السلالات. ودعنا نمضي بحثاً وتحليلاً لتطورات العلاقة بين الإدارة البريطانية وحلفائها من قادة القبائل ورجال الطرق الصوفية الكبار من جهة والمثقفين من جهة أخرى. ويستمر تحليلنا لآثار ما بعد **١٩٢٤** والخطط البريطانية لتطويق حركة المثقفين التي برهنت على (نفوذ أكبر من حجمها) في الوسط الجماهيري مما دفع بالإدارة البريطانية إلى الاعتماد على إدارة الشيوخ ورؤساء القبائل كبديل عن توظيف السودانيين المثقفين في البيروقراطية الحكومية. وقد رأت تلك الإدارة في معرض حربها للمثقفين بعد عام **١٩٢٤**:

«إنه بحافز الأفكار الجديدة ونهوض جيل جديد لا بد من أن ينهار النظام القبلي والعقوبات القبلية والتقاليد القديمة، ما لم [تكن محصنة قبل فوات الأوان]...» وعليه «يصبح بالإمكان لا مجرد تعزيز بناء التنظيم المحلي فحسب بل أيضاً مع الاحتفاظ بقوة جهاز رقابتنا، [خفض عدد المآمير تدريجياً والكتبة والمحاسبين وسواهم من البيروقراطيين المعاونين في المناطق الخارجية»[١].

لذلك أنهيت دورات تدريب المآمير الصغار في سنة **١٩٢٧** وصدر قانون محلي [مقدمة قانون سلطات الشيوخ ـ **١٩٢٨** ـ جريدة حكومة

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٦٤).

السودان ـ العدد ٥٠٥ في ١٩٢٨/٨/١٥] وهو خلافاً لقانون ١٩٢٢ لم يقتصر على البدو بل طبق على شيوخ جميع القبائل[١]. ومضت الإدارة البريطانية في التطويق، فأغلقت الكلية الحربية التي خرجت ذلك الفوج المؤيد للحركة الوطنية وأوقفت دورات تدريب الإداريين السودانيين «وصار موقف الحكومة إزاء الطبقة المتعلمة موقفاً عدائياً بصورة عامة. ويحتفظ الطلاب الذين ذهبوا إلى كلية غردون في الفترة التي تلت ١٩٢٤ بذكريات عن معاملة قاسية فوق العادة من قبل معلميهم البريطانيين في زمن صارت العصا جزءاً مكملاً للمعدات التي يحتفظ بها المعلم».

وقد أورد الدكتور مدثر عبد الرحيم شهادة (لإدوارد عطية)[٢] حول ما كان عليه التعليم في كلية غردون حيث كانت «تفوح بقوة رائحة الثكنات العسكرية.. فقد كانت معهداً عسكرياً لا معهداً إنسانياً» وحرّي بنا أن نلجأ إلى شهادة (معاوية محمد نور) الواردة في مقالته حول «سياسة التعليم في السودان»[٣]:

«والأساتذة الإنجليز الذين يدرسون في الكلية يختارون من السلك السياسي لقضاء عدة أعوام يتمرنون فيها على [الحكم] لا على التعليم بين طلبة العلم وصفوة أبناء البلاد. والحقيقة أنهم يقضون أعوامهم في الكلية «تحت التجربة» فمن أفلح فيهم وأجاد وسائل العنف والشدة والضغط والاستبداد رقي سريعاً لوظيفته في السلك الإداري، إذ أنه قد اجتاز

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٦٤) ويوضح (الدكتور مدثر عبد الرحيم) ـ أنه كان في عام ١٩٢٣ ثمة ثلاثمائة شيخ من قبائل بدوية أو شبه بدوية يتمتعون وفقاً للقانون المحلي بسلطات تحظى بدعم الحكومة الكامل. وفي الوقت نفسه جرى درس إمكان إنشاء محاكم قروية بين سكان الشمال الريفيين ولكن لم يتخذ أي إجراء في هذا الصدد إلى ما بعد انتفاضة ١٩٢٤.

(٢) من كتابه (عربي يحكي تاريخه) ـ لندن ـ ص (١٣٨).

(٣) جريدة الجهاد ـ العدد ٥٤٥ ـ بتاريخ ١٩٣٣/٣/١٧ ـ أعيد نشرها في كتاب (قصص وخواطر) ـ المصدر السابق ـ ص ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٣٥.

الامتحان وأمضى مدة «التجربة» على أحسن ما يرام. ومن يرى هؤلاء الأساتذة يضيقون على الطلبة ويرهقونهم بكثرة الأمر والنهي ويعاقبونهم على أقل هفوة أو بادرة بالجلد الصارم والعقاب الشديد لهاله الأمر ولظن نفسه في ثكنة من ثكنات العساكر لا في معهد للتثقيف والتعليم. ويظن أصحابنا «الجاهلون» أن هذه أجدى طريقة لتخريج شبان طائعين مخلصين. ولقد خاب ظنهم حتى الآن! وأغرب ما يدعو إلى الدهشة أن سادتنا الإنجليز يتعجبون من مرارة لهجة طلبة كلية غردون وبغضهم إياهم فيقولون «إن التعليم لا يفيد السودانيين لهذا الدليل». وفاتهم أن التعليم مهمة دقيقة لا يضطلع بها حتى في البلاد الحرة إلا كل خبير بشؤون التعليم لا بشؤون الاستبداد، وإن الاستبداد ووسائل القهر والضغط في التربية ليس أفشل منها ولا أبعد منها عن الصواب.

«فالطالب في كلية غردون لا يعامل على أنه طالب علم من أهم خصائصه العطف والفهم المتبادل، ولكنه يعامل كجندي تطلب منه الطاعة والخضوع بالجلد والحبس ومر العقاب.

«ومنهاج التدريس في كلية غردون غريب في بابه، فليس هنالك مجال للعلوم الطبيعية أو التاريخ الحديث أو الآداب، وإنما معظمه تمرين على الآلة الكاتبة أو على شؤون الهندسة العملية والمحاسبة لكي يملأ الطالب وظيفة صغيرة في الحكومة لا يصلح في عمل سواها ولا يفقه شيئاً في عالم الأدب والتاريخ والاجتماع.

«وقد شكا إليّ أكثر من أستاذ سوري كان يعمل بالكلية أن ليس هناك برنامج ظاهر يسير المعلم على نهجه، خصوصاً في مادة التاريخ، فإن الكلية لا تصرف للطلبة الكتب التاريخية المكتوبة لمثل هذا الغرض أو تشجعهم على اقتنائها، لأنها تعتقد أن الطالب ربما يقرأ في مثل هذه الكتب أشياء عن الحركات القومية، والمستعمر يود للشاب السوداني أن يبقى على جهله بهذه الأشياء. ولقد فات هذا المستعمر «النبيه» أن الطالب إذا لم يقرأ عن

هذه الحركات القومية في كتب علمية، فهو لا بد سامع أو قارىء عنها في كتب وصحف غير علمية. وهنا «البعبع» المخيف! فيتخرج الطالب «الجنتلمان الذي يحترم نفسه» كما يسميه «اللورد لوجارد» لا يعلم شيئاً عن تطور العالم ولا يهمه شيء عن ذلك!!

«فإذا عرف القارىء أن كلية غردون هي المدرسة الوحيدة للتعليم الثانوي في كل القطر. وعرف أن بالخرطوم مدارس ثانوية عديدة للجاليات الأجنبية محظور عليها من الحكومة السودانية أن تقبل الطلبة الوطنيين، لأن بها شيئاً من التعليم الحر، عرف نوايا هؤلاء القوم فيما يتعلق بتربية الناشئة السودانية وإلى أي حد يعاكسون الثقافة ويحاربون النور».

المثقفون ما بعد ١٩٢٤:

أحكمت الإدارة البريطانية الطوق على حركة المثقفين بإجراءات مكثفة شملت كما رأينا ابتعاث الإدارة القبلية وإدخال نظم التعسف في كلية غردون إضافة إلى إلغاء المدرسة الحربية. وقد واجه المثقفون هذه الإجراءات بمعارضة ليست خافية، علماً بأن هذه المعارضة لم تجد تصعيداً كافياً بالنظر لإغلاق الإنجليز ومخابراتهم لكل أبواب النشاط السياسي والتعليمي فقد توقفت أيضاً برامج افتتاح المدارس الجديدة.

لجأ المثقفون إلى أنماط مختلفة من النشاطات الأدبية والاجتماعية يحرضون عبرها لميلاد جديد. ولعله من الأفضل أن أستعير هنا مداد أحد رواد العمل الوطني في السودان وهو الأستاذ أحمد محمد خير في تحليله لأوضاع تلك المرحلة[١]:

«أشرقت شمس **١٩٢٥** حزينة ملتفحة بدم الثورة التي ظلت نيرانها مستعرة قرابة سبعة أشهر من العام السابق (مايو ـ نوفمبر **١٩٢٤**) وخرج

---

(١) كفاح جيل ـ أحمد خير المحامي ـ الدار السودانية ـ تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان ـ ١٩٧٠ ـ ص (٥٥ ـ ٦١).

المجتمع السوداني مكلوماً تردد في أصدائه زفرات الأيتام والأرامل، وامتلأ الفضاء بشهيق النفوس المعذبة، وأنين القلوب الجريحة. وخيمت على البلاد ظلمة خرساء ويأس قاتل لا يتخللهما إشعاع من الأمل، أو وميض من النور يشف عن المستقبل. وانكشف المسرح عن انتصار إيجابي كامل للاستعمار الإنجليزي في مصر والسودان. وأدركت حكومة السودان أن البلاد تجتاز فترة من الضعف والانحلال. فقررت أن تعجل ببرنامج استعماري، وفقاً للسياسة التقليدية التي تسير عليها الإمبراطورية في البلاد الأخرى، قبل أن تفلت الفرصة. فنزعت نقاب الحيطة والحذر واندفعت بأقصى ما تستطيع. وكان المظهر النظري لتلك السياسة في الجهاز الحكومي إصدار تشريعات الإدارة القبلية. أما مظهرها في التطبيق فاضطهاد المتعلمين، والتضييق عليهم، وتشجيع غير المتعلمين، ودفعهم لتقدم الصفوف، وتولي القيادة.

«تعاونت جميع هذه الظروف فخلفت في نفوس أنصار الحركة التحريرية في السودان رد فعل مميت، كما خلقت بين بعضهم البعض كثيراً من سوء الظن وفقدان الثقة. فقبع كل في داره وانطوى على نفسه لا يطالع الصحف المصرية إلا خلسة، ولا يتناول الحديث في السياسة العالمية والسياسة المصرية إلا مع قلة محدودة ومختارة. أما الحديث في السياسة المحلية فقاصر، حتى بين مثل هذه القلة، على الكناية والإشارة البعيدة المدلول. وطغت على البلاد موجة كثيفة من الكبت والاضطهاد لاحقت جميع الأفراد وجميع الطبقات حتى تلاميذ المدارس خصوصاً في كلية غردون. ونشأت بين طبقة الموظفين منافسة وتسابق لاسترضاء حكامهم الإنجليز بعد أن رأوا ما ناله مناصرو الاستعمار إبان الثورة. وسرى بين المثقفين، موظفين أم تجاراً، شعور التشاؤم تفيض به أشعارهم وكتاباتهم التي كانوا يتبادلونها في شكل الرسائل الخاصة.

«امتدت هذه الفترة ـ فترة الضعف والانحلال ـ قرابة عامين أو ثلاثة، من العسير تحديدها على وجه التحقيق في جميع أرجاء البلاد، لكنها بلا

ريب قد استطالت في الأرياف والأقاليم النائية. بقدر ما قصرت في المدن الكبيرة والحضر أخذ المثقفون بعدها يفيقون شيئاً فشيئاً من أثر الصدمة التي أصابتهم، وينقهون من فعل المخدر الذي تجرعوه. وبدأوا كالمستيقظ من نوم عميق، في بيداء مجهولة، يتلفتون ويتساءلون. ثم جعلوا يراجعون حساب سنة ١٩٢٤، يستخرجون منه العظات والعبر، ويتحسسون مواطن الخطأ والصواب، علهم يستهدون بها في تنظيم جديد.

«كان الإجماع منعقداً على أن أشد ما لحق بالحركة من أضرار راجع إلى نقص الوعي واليقظة في أفراد الشعب من جهة، وعجز القادة، في مصر والسودان على السواء، عن أن ينتزعوا شعاراتهم من صميم الحياة التي يعيش فيها الشعب لتتضح الأهداف، وتستبين الأغراض التي من أجلها يهب الشعب لنصرتهم وتأييدهم. فكلمتا «الحرية والاستقلال»، على إطلاقهما، لا مدلول لهما عند الأكثرية الساحقة من المصريين عندئذ. فمع أن إنجلترا قد اعترفت بهما لمصر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لكن ذلك الاعتراف وما صاحبه من تغيير طارىء على اسم الدولة، وعلاقاتها بالدول الأخرى، ومن قيام الحياة النيابية، كل هذه المظاهر لم تغير من واقع الحياة التي يحياها رجل الشارع في مصر، ريفها وحضرها.

«أما في السودان فقد اتضح أن شعار الثورة «لتحيا مصر» لغز يتعذر مدلوله، فيفسره البعض تفسيراً دينياً لأن مصر ورثت في نظرهم زعامة الإسلام بعد تركيا، ويرجعه البعض الآخر إلى ما قبل المهدية، ويكفي لقبوله عند فريق ثالث أنه الشعار «المغيظ» لرجال الحكم القائم في السودان، واتضح ثانياً، [أن أي حركة وطنية، يراد لها النجاح، يجب أن تستند إلى تأييد شعبي ساحق. ويتطلب هذا وعياً سياسياً قوياً عند الجماهير، كما يتطلب عند القادة، إلماماً تاماً بالتطورات السياسية في العالم وبتاريخ الحركات الشعبية الأخرى. فلا بد إذن من استزادة المحصول العلمي بالجهد الشخصي، وفهم أحوال المجتمع السوداني فهماً علمياً] كما

لا بد أيضاً من تنوير أفراد الشعب وتنبيههم إلى حقوقهم على الدولة وواجباتهم لها، وأخيراً لا بد من قيام الارتباط بينهم وبين الجيل الجديد.

المدارس الفكرية:

«ولما كانت جمهرة المتعلمين في السودان مجندة عن بكرة أبيها في سلك موظفي الحكومة، لذلك تحتم عليهم، لتحقيق هذا البرنامج، أن يعملوا في جبهتين في وقت واحد. عليهم أن يكونوا، داخل الديوان، عمالاً نشيطين يقدرون واجبهم حق قدره ويزدونه في الوجه الأكمل في ذكاء وخبرة حتى يتجنبوا اضطهاد رؤسائهم المتحرشين بهم، وفي الوقت نفسه يراقبوا بنظرة فاحصة أعمال الحكومة وخططها، فيتبينوا أهدافها ومراميها. وكان عليهم، خارج الديوان، أن يقوموا بدور طلبة العلم وتلاميذه ويقبلوا على المطالعة والمدارسة لتثقيف أنفسهم وتنمية ملكاتهم المهملة.

«والمعلم السوداني - إن أسعده الحظ - يعرف الإنجليزية زيادة على لغته العربية، لذلك انحصر نشاطهم في نتاج المطبعة العربية بمصر، والمطبعة الإنجليزية بلندن، ونشأت من جرّاء ذلك، في غير ما ضجة أو ضوضاء، جمعيات صغيرة قوامها زملاء الحي والحارة، ورفاق الفصل والمدرسة، وأبناء الديوان والمهنة الواحدة. نشأ بعضها للتمثيل وبعضها للمطالعة المشتركة والمراجعة، وأخرى للخطابة وقرض الشعر والمناظرات.

وجد الشباب في هذه الهيئات والجماعات مادة لإشباع رغباته، وعاملاً لإرضاء نزعاته، وعالماً فسيحاً يعيش فيه - عن طريق الخيال طوراً وعن طريق الحقيقة أطواراً - لآماله وأمانيه، وكانت هذه الجماعات تلتقي في المنازل، فازدهرت بمنأى عن الرقباء، ثم تطورت حتى صارت مدارس فكرية قامت بين أعضائها زمالة، وتوثقت بينهم من جهة، وبين أساتذتهم من جهة أخرى، صلات وروابط لعلها أقوى من صلات الرحم والدم. فجعلوا يعيشون مع الأحياء في أجوائهم ويرجعون من أجل القدامى قروناً طويلة إلى الوراء. وكم كان يلذ لهم أن تتعصب كل مدرسة لأستاذها وتعقد

له دون غيره لواء الزعامة والقيادة الفكرية في عصره. وتختلف مع المدرسة الأخرى، ويعنفون في تعصبهم واختلافاتهم حول عمالقة الفكر وأساطين الأدب، في الشرق والغرب. وكان من المظاهر المألوفة أن ترى أكداساً من المؤلفات الإنجليزية والعربية، وأكواماً من الصحف، تشغل في عناية لا تمتد إلى غيرها من الأثاث والمحتويات الأخرى، أكبر حيز في غرفة الشاب السوداني وتستنفد أكبر جزء من دخله، ومن الطبيعي أن يلتهموا في البداية كل ما تقع عليه أعينهم وتصل إليه أيديهم دون تمييز أو تفضيل. لكن التجربة والمران، على يدي المرشد الأكبر ـ الزمن ـ أهلتهم للاختيار. وإن لزم أن نعترف بالفضل لذويه فإنما نسجله لجنود مجهولين من محترفي النقد الأدبي في إنجلترا ومن هواته في مصر. فبإرشاد هؤلاء وبميل الفطرة السليمة، تتلمذ المثقفون السودانيون لرجال حرية الفكر والمدافعين عن حقوق الإنسان وكرامته. ولما كانت المناهج المدرسية لذلك العهد خلواً من مبادىء العلوم التجريبية تعذر عليهم تناول المؤلفات المتعمقة في العلوم، ومع ذلك استطاعوا أن يرافقوا داروين ويستمعوا لفرويد، بمساعدة ما ينشر عنهم من اللمحات القصيرة في الصحافة المصرية. أما في البيئة المصرية فقد كانت الكثرة تتعصب سياسياً للوفد المصري، إلا أن تلك العصبية السياسية لم تمنعهم من أن يدركوا القيمة الفنية الصحيحة للشعراء والكتّاب من مختلف الأحزاب، لذلك كانت جريدة السياسة اليومية وعددها الأسبوعي، يحتلان مكاناً محترماً بالنظر لمستواهما الرفيع، لم تفقداه إلا بعد أن تخلت عنهما الكتيبة الممتازة التي حشدت لإخراجهما أول الأمر.

وامتد مورد الثقافة والاطلاع فشمل الرحلات سواء في داخل السودان، أو في خارجه، إلى مصر والبلاد العربية.

والحق إن الرحلات إلى مصر عملت على أن ينظر السودانيون في شؤونهم نظرة صحيحة بطريق المقارنة والقياس.

وكانت الصحافة المحلية في العقد الثالث من القرن العشرين مقصورة

على «حضارة السودان» فزحف الشبان إليها، ومدوا يد المعونة لمحررها الشيخ المرهق، فأحسن استقبالهم [لأنهم التزموا التعميم، وقصروا نتاجهم على القصيد الذي يتغنى بمجد الإسلام والعروبة، والمقالة التي تتحدث عن مبادىء الثورة الفرنسية، وغيرها من مبسطات الثقافة السياسية]. ثم جعلوا يقتنصون المناسبات، ويصطنعونها اصطناعاً، للظهور في الميدان الشعبي، وأمام الجمهور، فهذا عيد الهجرة، وذلك مولد النبي، ومن حفل وداع إلى حفل تكريم، ينفسون فيها عن مشاعرهم المكبوتة، ويرمزون إلى آمالهم ويؤمنون إلى آلامهم، وحتى هذا التحايل والاحتياط لم يكن يمر دون ملاحظة أو إنذار من رجال الإدارة»!

التأهيل الذاتي والصحافة الوطنية:

تبعاً لأحمد خير، فقد وضعت حركة المثقفين يدها على نقطة في غاية الأهمية «إن أي حركة وطنية يراد لها النجاح يجب أن تستند إلى تأييد شعبي ساحق ويتطلب هذا وعياً سياسياً قوياً عند الجماهير. كما يتطلب عند القادة إلماماً تاماً بالتطورات السياسية في العالم وبتاريخ الحركات الشعبية الأخرى فلا بد ـ إذن ـ من استزادة المحصول العلمي بالجهد الشخصي وفهم أحوال المجتمع السوداني فهماً علمياً».

كان ذلك هو ما فرضته التجربة على المثقف السوداني الذي يحاول الكل من حوله إجهاض دوره، غير أن ذلك المثقف لم يضع وقته في الأسى بل سعى للتأهيل الذاتي بكل إمكانياته وقد أوضح (إدوارد عطية) في تقرير للمخابرات[1] يؤرخ للفترة ما بين **١٩٢٤** و **١٩٣٠** بأن القطاع الضخم من المثقفين السودانيين لا زال في حالة ترقب وانتظار مع كراهته للإدارة الاستعمارية التي بطشت بالثورة والثوار، وإن هذه الصفوة لا زالت مفككة لا يربطها تنظيم. وقد لاحظ إن هذا القطاع لا زال وفياً لميوله نحو مصر

---

(١) محفوظات الأمن ـ المجموعة السابعة ـ الملف رقم ٢٨٣٠٠١ ـ ص ١٧ ـ عن (الصحافة السودانية في نصف قرن) ـ ص (١١٥).

لتحقيق جلاء الاستعمار البريطاني وإن قوته الأساسية لا زالت فاعلة على مستوى أغلبية موظفي الحكومة الشبان وبعض التجار والعمال. ثم أشار التقرير إلى فئة أخرى تتشكل من (كبار) الموظفين والقضاة الشرعيين وكبار التجار التي لا زالت لدى موقفها ضمن شعار (السودان للسودانيين) الذي كانت ترضاه السياسة البريطانية. وقد اختارت هذه الفئة الأخيرة ـ كما رأينا ـ جريدة (حضارة السودان) بوقاً لها.

لقد نشطت (الحضارة) بعد عام ١٩٢٤ لاستقطاب الرأي المثقف ضد مصر مستفيدة من ردود الفعل التي تجسدت في سلبية المصريين تجاه تلك الثورة، ومستغلة عدم قدرة المثقف السوداني على التحرك المضاد. وقد تمادت الحضارة حين كتب رئيس تحريرها الجديد (أحمد عثمان القاضي) الذي أعقب (حسين شريف) مقالاً أيّد فيه دعوة «السودان للسودانيين» الأمر الذي أثار ثائرة المثقفين السودانيين الذين اعتبروا المقالة (خيانة) سافرة، وذلك بالرغم من شعورهم بسلبيات الارتباط مع مصر. وقد انبرى بعضهم فمزق جريدة الحضارة وعلقها على (لوحة الإعلانات) بنادي الخريجين. وقد أدى هذا التصرف إلى تدخل إدارة النادي وفصلها لأحد الخريجين من عضويته.

مما لا شك فيه أن المثقفين كانوا يحسون بخيبة الأمل والمرارة تجاه مواقف النظام المصري وحزب الوفد بالذات، علماً بأنهم وضمن شعورهم بالمرارة كانوا يرون في الأنظمة المصرية مجرد دمىً في يد الساسة البريطانيين. مع ذلك كانوا يعيبون على المصريين الوطنيين سلبيتهم تجاه الأوضاع السودانية. وعليه نجد أنه خلافاً لما حدث من الخريجين السودانيين عام ١٩٢٤ فقد لاذ الخريجون بالصمت خلال المفاوضات البريطانية ـ المصرية اللاحقة. يضاف إلى ذلك افتقار المثقفين إلى تلك القيادة المتحفزة التي نظمت ثورة ١٩٢٤ وازدياد بطش المخابرات البريطانية. وفي تلك الأجواء الراكدة اللامبالية بما يحدث حولها أو العاجزة عن تحديد

موقف ما، أحست الإدارة البريطانية بأنها في موقف يسمح لها بإطلاق سراح معظم زعماء حركة اللواء الأبيض الذين سجنوا عام ١٩٢٤ وقد تم بالفعل إطلاق سراحهم في عام ١٩٢٩ فنزح كثير منهم إلى القاهرة حيث وجدوا ـ خلافاً لتوقعاتهم ـ لا مبالاة تامة من قبل الأحزاب المصرية هناك فعادوا كرة أخرى بقلوب كسيرة حمل بعضها كراهية لمصر. وكم كانت مأساة مرة أن يشمل رد الفعل هذه المرة أحد أصلب قادة اللواء الأبيض وأكثر الزعماء قدرة على الإثارة الجماهيرية وهو (صالح عبد القادر) الذي حرّك مدينة بورتسودان بأسرها أيام الثورة. ظهر رد فعله في قصيدة وصف فيها تاريخ مصر كله بأنه سلسلة من الاستعباد وتمادى بالقول: «إن المصريين لم يحاربوا أبداً كأبطال فيما عدا الفترة التي خدموا فيها تحت قيادة كتشنر»[١].

خارج ردود الفعل هذه فقد ظل المتعلمون على نوع من الارتباط الحميم بمصر، على الأقل من الناحية الثقافية. «ذلك أنه حتى إذا ما تبدت الكراهية منهم للمصريين، وحتى إذا ما عرضوا في صدق مطالب مصر في السودان، إلا أنه يجمع بينهم وبين المصريين أنهم مسلمون وعرب خضعوا لحكم بريطاني دخيل..» غير أن هذا الميل الواضح (ثقافياً) لم يكن قوياً على الصعيد السياسي وقتها ولكنه يحمل إمكانيات الظهور إلى السطح متى ما أثارته أحداث نضالية جديدة. وقد وضحت هذه النقطة لمدير مكتب المخابرات الذي عمد لدراسة اتجاهات الرأي العام بين المثقفين كما قام بحصر توزيع الصحف المصرية في العاصمة، حيث لاحظ أن أكثر الصحف توزيعاً كانت (البلاغ) التي بلغ توزيعها في العاصمة حوالي (٥٠٠) نسخة و (روز اليوسف) التي كانت توزع (٤٧٠) نسخة وكان الإقبال على الصحف المصرية يزداد أكثر وأسعارها تتضاعف عندما تقع أحداث هامة في مصر[٢]. مع ملاحظة عدم رواج الصحف غير الوفدية.

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٢٢٤).

(٢) الصحافة السودانية في نصف قرن ـ ص (١١٧ ـ ١١٩).

وقد حلل (محجوب محمد صالح) أوضاع المثقفين في تلك المرحلة بقوله:

«وبجانب تأثرهم بالأحداث في مصر فقد ظلوا وثيقي الصلة بالتطورات في البلاد العربية والإسلامية، يتابعونها باهتمام وينفعلون بما يقع في هذه المنطقة من أحداث، وكانوا يتابعون نتاج الفكر العلمي في النظريات السياسية والاجتماعية وفي الأدب، وكانوا يهتمون بالحركات السياسية في العالم، فقد لاحظت الإدارة البريطانية اهتمام المثقفين بمسيرة الحركة الوطنية في الهند ودعوة غاندي للكفاح السلبي والعصيان المدني، وساد الاعتقاد في صفوفهم بأن غاندي بدعوته هذه قد ابتدع السلاح الذي تستطيع به الشعوب المستعمرة أن تواجه مستعمريها، ورأت أجهزة المخابرات الحكومية في إضراب طلاب كلية غردون عام **١٩٣١** ودعوتهم لمقاطعة السكر باعتباره سلعة تحتكرها الحكومة - رأت في ذلك صدى لدعوة غاندي في الهند.

«ويتابع المتعلمون اهتمامهم بما يدور في الوطن العربي الكبير فعندما تنفجر قضية فلسطين عام **١٩٢٩** في الصدام الذي وقع بين العرب واليهود تتردد في الخرطوم الدعوة لجمع التبرعات للمصابين وإرسال رسائل التأييد للعرب والاحتجاج على الاعتداء الصهيوني على الأراضي المقدسة، وتتسلم جريدة حضارة السودان رسالة من جمعية المسلمين والمسيحيين في يافا تصور الاعتداء الصهيوني، لكن السلطات لا تسمح لها بنشرها وتدعو الجمعيات العربية لعقد مؤتمر إسلامي في القدس في السابع من ديسمبر عام **١٩٣١** فتصل إلى السودان دعوات لبعض الشخصيات لحضوره، ولكن أحداً من السودان لا يشترك فيه. وعندما تنشر أنباء الفظائع التي يرتكبها الفرنسيون في الجزائر يبعث أحد قادة اللواء الأبيض، صالح عبد القادر، ببرقية إلى مفتي مصر وشيخ الأزهر والأمير عمر طوسون مستنكراً، ومعبراً عن تأييد السودان لشعب الجزائر وتتحرك دوائر المثقفين عندما تترامى إليهم أنباء

تشريد الإيطاليين لسبعين ألف مواطن ليبي في منطقة الجبل الأخضر في ليبيا، فيكتب أحد القراء مقالاً لجريدة الحضارة مهاجماً الاستعمار الإيطالي مستنكراً ما ارتكب في ليبيا، ناقداً لمسلك السودانيين لأنهم لم يساندوا الشعب الليبي، ومرة أخرى تمنع الرقابة نشر الرسالة».

«وهكذا ظل المثقفون يتحسسون مواطىء أقدامهم والنشاط يدب في صفوفهم بطيئاً حذراً وقراءاتهم واهتماماتهم تتسع وتقفز خارج الحدود وواصلت جمعياتهم الأدبية نشاطها.. لكن ذلك النشاط يفتقد وسائل الاتصال الواسع الذي لا يتم إلا بالنشر، وتبدأ محاولاتهم في هذا المجال بإصدار النشرات المكتوبة بخط اليد توزع في نطاق ضيق ضمن دائرة الأصدقاء لتصبح حلقة اتصال بينهم. ومن بين هؤلاء الذين كانوا يصدرون نشرات أو مجلات مكتوبة بخط اليد محمد عباس أبو الريش الذي ما لبث أن تقدم بأول طلب بعد صدور قانون الصحافة لعام **١٩٣٠** لإصدار مجلة النهضة السودانية».

إلى جانب (النهضة) التي تحولت إلى مجلة (علنية) انبرى جماعة من طلاب المعهد الديني وعلى رأسهم (محمد عبد الوهاب القاضي) لإصدار مجلة بخط اليد أسموها (الأصيل) و «قد وقع العدد الثالث منها في يد رجال المخابرات البريطانية فكتبوا تقريراً عن محتوياته قالوا فيه، إن المقال الافتتاحي للمجلة يهاجم الشباب المتعلم لأنه مصاب بالغرور وفي هذا العدد مقال آخر عن حرية الرأي يهاجم كاتبه (عبيد أحمد المجذوب) التفكير التقليدي ويدعو للأصالة والإصلاح، ومقال ثالث يدعو أغنياء السودان ليتبرعوا بالمال لإقامة مشاريع إصلاحية بجانب عدد من القصائد». وقد طوقت المخابرات البريطانية تلك المجلة الخطية فأصدر شيخ المعهد الديني توجيهاته للطلاب بضرورة الكف عنها[١].

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٢٠).

هكذا ظلت (النهضة) الأثر الفكري الهام في تلك السنوات وقد اتجه بها صاحبها (محمد عباس أبو الريش) اتجاهاً وطنياً صميماً جاء متستراً بالأدب والفكر وقد أوضح صاحبها أن الهدف من إصدار النهضة هو: «لما كانت بلادنا السودان كغيرها [من بلاد الشرق] بها كثير من النقص الأخلاقي والاجتماعي، ولما كانت هذه الأشياء لا يمكن إظهارها بارزة للعيان ومعالجتها إلا بواسطة الصحف السيّارة التي لا يمكن لأمة من الأمم مهما قل شأنها أن تستغني عنها بحال من الأحوال، ولما كانت أخلاقنا ومجتمعاتنا مصابة بكثير من الأدواء التي تحتاج إلى أطباء نطس يعالجونها بما أوتوه من حكمة وروية، لذلك أقدمت على إصدار هذه المجلة آملاً خدمة المجموعة ولكي يتصل جمهور القراء بعضهم ببعض [في الأفكار والنظريات والأبحاث والمعتقدات] أولاً، وأن تعرف بلادنا [في الأقطار الشرقية خاصة] وبلاد العالم [عامة] ثانياً، لأني أعلم علم اليقين أن [ألصق الأمم بنا تكاد تجهلنا كل الجهل] بل نحن أنفسنا لا نعرف عن بلادنا [أكثر من المحيط الذي نشأنا فيه]. .».

أرسى محمد عباس أبو الريش في العدد الأول لمجلة النهضة الصادر في ١٩٣١/١٠/٤ الحجر الأساسي لصرح [الصحافة الوطنية] السودانية. وحدد مهمتها الفكرية في تلك المرحلة لتصل بين السودان والشرق ولتصل ما بين السودان والمثقف السوداني نفسه وذلك كان جوهر ما عناه أحمد خير[١] باتجاه المثقف السوداني للانفتاح على الفكر العالمي والاستزادة منه.

وانبرى (محمد أحمد محجوب) ليطرح على صفحات (النهضة) روحه المتأججة في سبيل بعث جديد، مؤكداً على أن النهضة الحديثة التي تعني لديه (القيام بعد القعود والاستلقاء) إنما تنطلق من الشعور بالتخلف والهواتف النفسية التي تسمو بالفرد وتجعله يعمل للتجديد، وللقضاء على

---

(١) كفاح جيل ـ المصدر السابق ـ ص (٥٨).

حصون الرجعية العتيقة وجيفها البالية التي تنتن الفضاء بما فيها من فساد مع الشعور بجلال الماضي الذي شيده الأجداد [ولم يستطع الأبناء تكميل البناء]. ثم يتجه المحجوب لآثار النهضة في عصر المأمون ثم النهضة الأوروبية وما صحبها من بعث للعلوم والفلسفات وتقدم في الآداب والفنون والعلوم والقوانين والسياسة. بل وما [الثورة الفرنسية سوى نهضة] ذات غرض آخر قامت في أعقاب النهضة الفكرية. هكذا أخفى المحجوب هدفه من النهضة فهي في اعتباره مقدمة الثورة التي تضع السودان على مشارف طريق جديد وقد دار فكر المحجوب كثيراً حول هذه النقطة التي تبدو بوضوح في كثير من كتاباته وبالذات دراسته في عام **١٩٤١** حول (الحركة الفكرية في السودان وإلى أين تتجه)[١] حيث أنهى تحليله فيها بالقول: «هذا هو مثلنا الأعلى.. حفاظ على ديننا الإسلامي، وتمسك بتراثنا العربي، مع تسامح شامل، وأفق فكري واسع، وطموح يجعلنا نقبل على دراسة الثقافات الأخرى، كل ذلك لنحيي أدبنا القومي ونثير شعورنا بوطنيتنا لنصل إلى حركة سياسية لن ينكرها علينا أحد لأن طبيعة الأحياء توجبها» ثم يردد المحجوب تلك القناعات الراسخة في تفكيره «والمرمى الذي نسير نحوه هو [استقلالنا سياسياً واجتماعياً وفكرياً]..».

لقد كشفت (النهضة) عن تحفز المثقف السوداني الذي ولج بقلمه كل الميادين، فقد كتب مثقفو تلك الفترة عن المرأة ودورها والإشادة بتعليمها. ويطل أيضاً وجه (عرفات محمد عبدالله) منبهاً إلى «أن البلاد في مرحلة انتقال تتشعب فيها الطرق وهي مرحلة خطرة تكون البلاد فيها عرضة لتلاعب الأهواء وفوضى الأخلاق وتشتد الحاجة إلى المصلحين والمرشدين وتروج بضاعة المدعين والمشعوذين» وهو يحذر من التهالك في مرحلة التطور على الجانب المادي أو الميكانيكي وحده».

---

(١) أعيد نشرها في كتاب (نحو الغد) ـ المصدر السابق ـ ص (**٢٠٩ ـ ٢٣٤**).

لم تمر مقالات (النهضة) دون معارضة عنيفة من قبل أنصار الفكر التقليدي إذ انبرى مواطن من بورتسودان تحت توقيع (رجعي) لمقالة محمد أحمد محجوب وما ورد بها من «قضاء على حصون الرجعية» ليصف تلك الكلمات بأنها «كلمات محفوظة من بعض ملحدي الأمم الخارجة عن الأديان» ويلقي تبعة هذه المواقف على التعليم «اللاديني»[1]. ويساند كاتب من (القضارف) رجعي (بورتسودان) في تفكيره، سائلاً الشباب عما جنوه من فائدة التعليم غير التفرنج والتقليد الأعمى. و «إن كانت هذه نتيجته بيننا نحن الشبان فكيف تكون بين [فتياتنا اللائي لم يهبهن الله عقلاً؟ . . . والله إنها للطامة الكبرى. .][2]».

لقد أثارت مقالات النهضة حوارات ساخنة في أجواء السودان الشديدة الحرارة وقد كشفت بحق عن الفوارق النوعية القائمة بمسافات كبيرة بين عقليتين. . عقلية التحرر والحداثة وعقلية التخلف والجمود، وأصبح اختبار (الأصالة) قاسياً بين معنيين مفارقين. . أصالة تقليدية سلفية ماضوية وأصالة حضارية متجددة ومنفتحة. ويتدخل (عرفات محمد عبدالله) بمنطق هادىء ليؤيد أنصار حرية المرأة ولكنه يشير إلى ضرورة فهم صعوبات المرحلة والتعامل معها بحكمة «كل إصلاح يتعرض لما جرى بين الناس مجرى العرف والعادة تقابله صعاب جمة بل ومقاومة عدائية في أول مرة. ولكن بالحكمة يستطيع الطبيب الماهر أن يخلص مدمن المخدرات من دائه العصي. . . والصخب والجدل وتسفيه آراء الآخرين لا يطهر المجتمع من خرافاته وترهاته»[3] وهكذا ـ كما رأى محجوب محمد صالح ـ أراد عرفات أن يصل إلى نفس الغاية ولكن بأسلوب مختلف ودون أن يثير حفيظة المتمسكين بالتقاليد.

---

(١) الصحافة السودانية في نصف قرن ـ ص (١٢٦).

(٢) النهضة ـ العدد ٤ ص ١١ ـ المصدر السابق ـ ص (١٢٨).

(٣) النهضة ـ العدد ١٦ ص ١١ ـ المصدر السابق ـ ص (١٣٠).

لعل الكثيرين قد حوقلوا (أي قالوا لا حول ولا قوة إلا بالله) حينما قرأوا لأحد كتّاب (النهضة) وهو (حمدي) داعياً إلى إعطاء المرأة والرجل حرية الاختيار بحيث نتخلى عن الحجاب المضروب على المرأة بطريقة تمكن الراغب في الزواج «من البحث وراء ضالته واختيار من تهواها عواطفه ويقرها عقله»[1]. هنا تحرك الذين حوقلوا مهاجمين الكاتب الذي يسعى إلى «اختلاط الحابل بالنابل وبعبارة أصرح اختلاط الشبان بالشابات [على الطريقة الإفرنجية] لكي يتبادلا [الحب والغرام والوجد والهيام] قبل الزواج، فنقول له.. دون ذلك خرط القتاد.. فهذه العادة لا يقرها الشرع ولا يقبلها العقل..» ويشترك أحمد يوسف هاشم في الرد على كاتب النهضة الداعي لتحرير المرأة: «إنك تدعو أولاً إلى المستحيل وتدعو أخيراً إلى إلحاد وطفرة نعوذ بالله أن نتردى في مهاويها ـ وأنت خبير بأن حقائق الأشياء لا تقبل الطفرة ـ وهو حسبنا ونعم الوكيل..».

لم تعمر مجلة (النهضة) طويلاً إذ لم يمض على صدورها أربعة أشهر حتى مرض صاحبها (محمد عباس أبو الريش) ـ فبراير **١٩٣٢** ـ وحمل (عرفات محمد عبدالله) و (محمد أحمد محجوب) عبء الإصدار طوال الشهر التالي ـ أي مارس **١٩٣٢** ـ ثم احتجبت بعد إصدارها في يوم **٢٧/ ٣/ ١٩٣٢** وهي لا زالت في شهرها السادس نتيجة تراكم الديون المالية عليها واستمر الاحتجاب لمدة سبعة أشهر عادت بعدها للصدور في **٦/ ١١/ ١٩٣٢** طالبة من المثقفين «مد يد العون» لتواصل رسالتها غير أنها تتوقف نهائياً بموت ذلك الرائد الكبير في نهاية عام **١٩٣٢** بعد أن عاشت بحياته أربعة عشر شهراً[2].

لقد استوعبت (النهضة) في عمرها القصير موضوعات الحداثة والتجديد في المجتمع السوداني مع خلفية فاعلة للإحاطة بمغزى الحداثة

---

(١) النهضة ـ العدد ٣ ص ١٦ ـ المصدر السابق ـ ص (١٢٩).

(٢) المصدر السابق ـ ص (١٣٨).

باتجاه ثورة فكرية تضع السودان على طريق البداية نحو حركة سياسية وطنية. وقد كانت ـ بحق ـ مرآة للفكر السوداني في تلك المرحلة القلقة المضطربة كما وصفها (عرفات محمد عبدالله) محذراً من خطورتها الانتقالية. وقد كان كتّاب (النهضة) ـ وهم يكتبون ويعيشون قضايا التحديث والتجديد ـ يراقبون عن كثب الأجواء المتوترة المشحونة التي بدأت تعيشها حركة المثقفين، وبالذات على مستوى (نادي الخريجين). فقد كان السودان مقبلاً على مرحلة جديدة. ولم يكن كتّاب (النهضة) من ذلك النوع الذي يقف سلبياً تجاه ملابسات مرحلة جديدة فقد كان فيهم (عرفات محمد عبدالله) و (محمد أحمد محجوب) و (محمد عشري صديق) و (عبدالله عشري) و (ابن السودان) و (علي عبد الرحمن) و (توفيق صالح جبريل).

لقد خلفت مجلة (النهضة) بتوقفها في عام **١٩٣٢** فراغاً كبيراً في ميدان التعبير أحس المثقف السوداني بوطأته. غير أن الأقدار كانت تهيء له لوناً آخر من الصحافة ضمن متغيرات فرضت نفسها على ساحته المتعددة الزوايا والأهداف. كانت ثمة تطورات تفرض نفسها باتجاه عمل سياسي أكثر وضوحاً وثمة متغيرات لم تستطع الإدارة البريطانية إلا أن تتجاوب معها. وفي تلك الظروف وفي مبتدأ إرهاصاتها الأولية ولدت (مجلة الفجر) لصاحبها (عرفات محمد عبدالله) لتعبر عن وجهة نظر مدرسة (فكرية سياسية) ولتسبق في تاريخ السودان توقيع اتفاقية عام **١٩٣٦** وظهور الصراع السياسي بين قادة الطوائف وقيام مؤتمر الخريجين، حيث توجه السودان من بعده نحو استقلاله.

ه

حملت صفحات الفجر طوال فترة صدورها **[١٩٣٧ ـ ١٩٤٣]** مقالات سياسية سافرة اهتمت مباشرة بالأوضاع السودانية، غير أن ذلك التوجه السياسي لم يكن واضحاً منذ بداية الصدور ولكنه اتضح وأسفر عن نفسه تدريجياً مواكباً في ذلك تحول حركة المثقفين السودانيين نفسها من إطارات العمل السياسي غير المباشر إلى العمل السياسي المباشر. وقد بدأ هذا

التطور منطلقاً من أزمات حتمت السير في هذا الاتجاه بانعكاسها على واقع المثقفين وعلى الإدارة البريطانية في نفس الوقت: فكيف كانت البداية؟ وكيف كان المسار؟

اختيارات على طريق المؤتمر:

لقد تركنا نادي الخريجين في أم درمان ليفتتحه (سامبسون) عميد كلية غردون في عام ١٩١٨. وقد لعبت الأزمة الاقتصادية هذه المرة دورها بوضع حركة المثقفين وجهاً لوجه أمام الإدارة البريطانية. ففي عام ١٩٢٩ أصبحت الأزمة الاقتصادية العالمية ممسكة بخناق المصدر الأول للدخل في السودان وهو (القطن) وقد استغلت الإدارة البريطانية (سانحة) تلك الأزمة لتمعن في مخططها لضرب المثقفين وإجهاض تطورهم مكملة بذلك إجراءات التعسف التي بدأتها بعد عام ١٩٢٤. وجد البريطانيون المبرر فألغوا ألف وظيفة في الخدمة المدنية وخفضت مرتبات جميع الموظفين ما عدا البريطانيين.

هنا ثار طلبة كلية غردون وشكلوا لجنة بقيادة (مكي المنّا) حيث أعلنت الإضراب والاعتصام «وأقسم الطلاب على المصحف ألا يعودوا للدراسة ما لم تقرر الإدارة البريطانية العودة بالرواتب إلى أوضاعها السابقة أي ثمانية جنيهات للخريج. وقرر الطلاب منعاً لأي حوار بينهم وبين الإدارة البريطانية «الصوم عن الكلام». كما قرروا مقاطعة البضائع الإنجليزية وعدم استخدام السكر المحتكر من جانب الحكومة[١]. وقد رأت الإدارة البريطانية فيما بعد في ذلك الأسلوب (اعتصام ـ صوم عن الكلام ـ مقاطعة البضائع البريطانية) تماثلاً مع دعوة غاندي في الهند القائمة على الكفاح السلبي والعصيان المدني واعتبرته دليلاً على تتبع المثقفين لأسلوب الحركات السياسية في العالم[٢].

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٢٢٧ ـ ٢٢٩).

(٢) محفوظات الأمن ـ المجموعة السابعة ـ ملف ٢٨٣٠٠١ ـ المصدر السابق ـ الصحافة السودانية في ربع قرن ـ ص (١١٨).

انعكس موقف الطلاب على نادي الخريجين حيث اختار أعضاء النادي لجنة (عشرية) لكتابة وتقديم مذكرة للإدارة البريطانية تطالب بعدم فصل الموظفين وتقترح تسوية مديونية حكومة الاحتلال بأساليب أخرى غير تخفيض الرواتب. وبالرغم من استجابة الإدارة البريطانية جزئياً لمطالب اللجنة بصدد الرواتب إلا أنها قد حذرت اللجنة من طرح نفسها كممثل للخريجين ومعبّر عن وجهة نظرهم، بالإضافة إلى رفض المسؤول البريطاني مقابلة اللجنة بكامل عضويتها وإصراره على أسلوب اللقاء المنفرد بأعضائها.

تداول الخريجون في موقف اللجنة العشرية وردود فعلها إزاء خطط الإدارة البريطانية التي لم تعد بالرواتب إلى وضعها السابق أي ثمانية جنيهات، مكتفية بالتعديل في حدود ستة جنيهات ونصف فقط. كما عاب بعضهم على اللجنة العشرية قبولها مبدأ الاجتماعات المنفردة مع المسؤول البريطاني فحدث أول انقسام في صفوف الخريجين، تمحورت فئة حول (أحمد السيد الفيل) وفئة أخرى حول (محمد علي شوقي)، ومما عمق ذلك الانقسام تأييد بعض الخريجين لاستمرار الطلاب في إضرابهم الذي بدأوه في ٢٤/١٠/١٩٣١ وذلك كان موقف جناح الفيل حيث عرفت فئته بـ (الفيلست) أما الفئة الأخرى التي أدانت الإضراب خشية قيام الحكومة بقفل الكلية فقد عرفت بـ (الشوقست).

هنا ظهر أن فئة (الشوقست) قد هرعت إلى السيد عبد الرحمن المهدي ليتدخل إلى جانب مجهوداتها في إقناع الطلاب بالعدول عن الإضراب مستندين في ذلك إلى وجود ابن السيد عبد الرحمن وهو الصديق عبد الرحمن بين الطلبة المضربين. وقد تم فعلاً اللقاء بين الطلبة والسيد عبد الرحمن حيث أقنعهم بضرورة العودة إلى الدراسة متعللاً بنفس حجج (محمد علي شوقي) ومؤكداً لهم إن إدارة الكلية لن تلجأ إلى أي إجراءات انتقامية. أما الحنث باليمين الذي عقدوه على المصحف فقد أشار الزعيم الديني عليهم مستنداً إلى فتوى مفتي الديار السودانية بإمكان التحلل منه،

وقد عرض عليهم أن يقوم شخصياً ـ أي السيد عبد الرحمن ـ بإطعام خمسة آلاف نسمة من الفقراء كفارة عن القسم[١].

أدى موقف محمد علي شوقي والسيد عبد الرحمن إلى إحداث هزة في موقف الطلاب نتج عنها عودتهم إلى الحياة الدراسية، أما صفوف الخريجين فقد عرفت الانقسام بين الجناحين واستمرت عليه. فكما لجأ (الشوقيون) إلى زعامة الطائفة المهدية يبحثون لديها عن دعم لموقفهم (المتعقل) إزاء الإدارة البريطانية لجأ (الفيليون) إلى زعامة الطائفة الختمية لدعم مسار الإضراب والحركة الطلابية.

لم يكن ذلك الانشقاق المبكر في صفوف الخريجين ثمرة نزاع محدود حول تأييد أو عدم تأييد إضراب الطلبة، بل كان يحمل في طياته ما هو أكبر من ذلك إذ جاء اختباراً لطبيعة تفكير حركة المثقفين وأسلوب مواجهتهم للقضايا الوطنية برمتها. هل يقابلون تعسف الإدارة البريطانية بأسلوب (الاعتدال) كما عبر عن ذلك (الشوقيون) أم بأسلوب (المواجهة) كما عبر عن ذلك (الفيليون). وقد وضح أن هناك رباطاً معيناً ولكنه لم يكن كاملاً بين موقف الطلاب وموقف الفيليين فقد انطلقوا جميعاً من اتهام الإدارة البريطانية بأن ما عمدت إليه من إجراءات الخفض والفصل ليس سوى إجراء إداري أكثر من أنه اقتصادي ويهدف تحطيم تطور ونمو المثقفين. وهكذا «فإن ما بدأ قضية صغيرة نسبياً لم يلبث أن صار في الحال مسألة سياسية ذات أهمية وطنية»[٢].

ونعود لنتساءل: هل كان ذلك الانقسام يعكس حقيقة موقف المثقف السوداني؟ ونتساءل أيضاً كيف نفذت القيادات الطائفية التي ظلت موالية في مجموعها للإدارة البريطانية إلى مواقف المثقفين بحيث اضطر كل قسم منهم

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٢٣٠).

(٢) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٠٦).

إلى اللجوء إليها والاعتماد عليها. فأصبح المثقفون جناحاً للختمية تحت مظلة (الفيل) وجناحاً للأنصار تحت مظلة (شوقي).

يرجع أحمد خير[1] الانقسام في صفوف الخريجين لا إلى حادثة إضراب طلبة الكلية في ٢٤/١٠/١٩٣١ ولكن إلى موقف بعض الخريجين في النادي من مقالة جريدة (حضارة السودان) التي كتبها (أحمد عثمان القاضي) قبل عام من إضراب الطلاب حيث قام بعض الخريجين بتمزيق تلك المقالة الداعية لفكرة (السودان للسودانيين) والتي مست شخصاً مصرياً عزيزاً على قلوب السودانيين الوطنيين وهو الأمير (عمر طوسون) الذي كان من بين القلائل الذين وقفوا إلى جانب طلائع المثقفين السودانيين في مصر. ومهما يكن مصدر الخلاف وبدايته (مقالة حضارة السودان أو إضراب الطلاب) فقد تكرس الانقسام بين [خطين] في صفوف الخريجين، خط التفاعل مع مصر وخط الاعتدال إلى جانب الإدارة البريطانية تحت شعار (السودان للسودانيين)، وقد انعكس الخطان على مواقف الخريجين.

لقد ظهر بوضوح أن الخط الأول المتفاعل مع مصر والمتقارب مع قيادة الختمية قد تكون أساساً من العناصر التي حملت شعارات ثورة ١٩٢٤ بالإضافة إلى «جمهرة من الثائرين على القيادة الدينية، المتطلعين إلى فجر جديد، ونهضة علمانية متحررة من فاسد التقاليد». وقد وضح وقتها إن اللقاء بين هذه القوى (الثورية) وقيادة الطائفة الختمية قد تم تحت ضغط (ضرورة تكتيكية) وحّدت بينهم في مقابل الإدارة البريطانية وحلفائها في الجانب الآخر والمكوّن من كبار الموظفين الذين ساندهم عبد الرحمن المهدي مادياً وأدبياً وعددياً[2]. وقد دفعت (حدّة) الطلاب في طرح قضاياهم إلى تعميق روح الاستقطاب داخل الفئتين إذ ليس من السهل أن يتحدى الطلاب تيار الاعتدال بمطالبتهم «جميع الوسطاء دون استثناء أن

---

(١) كفاح جيل - ص (٦٩).

(٢) كفاح جيل - ص (٧٠).

ينظروا إلى المسألة من [زاوية وطنية] وأن ينتصروا [كلما نشب خلاف بين السوداني والحكومة، إلى الأول]. .».

لم ينسق كل المثقفين إلى ذلك الاستقطاب الذي انتهى إلى أطر طائفية فقد بدأ معظمهم وبالذات من كان منهم بأرياف السودان يراقب بحذر تسلل القيادات الطائفية إلى دوائر الخريجين. غير أن أهم مجموعة كانت تلك التي حاولت جهدها الاحتفاظ للمثقف السوداني بموقفه المستقل عن المزالق الطائفية ويأتي على رأس تلك القائمة (عرفات محمد عبدالله). وقد كان بعض أولئك الخريجين «وأكثرهم من أولئك الذين تركوا كلية غردون بعد عام ١٩٢٤ ـ الذين أطلق عليهم جيل ما بعد ١٩٢٤ ـ أداروا ظهورهم لتلك الخصومات الإقطاعية العقيمة التي بين تلك الفئات [الأحزاب] والتأموا حول صحيفة أو أخرى من التي ظهرت في أوائل الثلاثينات ومنتصفها واستمروا في مواجهة الطائفية والانقسام مركزين جهدهم على تأييد قضية الوحدة الوطنية» ـ «وقد مضى ذلك الجيل يتلمس طريقه في محاولة استعادة الثقة وإعطاء الجماهير قيادة فعالة»(١).

من صفوف هذه الفئة المثقفة الوطنية المستقلة انبثقت مجموعة (الفجر) التي تولى إصدارها (عرفات محمد عبدالله) في عام ١٩٣٤ واستمر على رأسها حتى وفاته في ١٩٣٦/٧/٢٢ حيث تعطلت ردحاً من الزمن لتخرج من جديد في ١٩٣٧/٣/١ ثم تلفظ أنفاسها الأخيرة في نهاية العام نفسه ومن بعد أن انتقلت رئاسة تحريرها إلى (أحمد يوسف هاشم).

تميزت مدرسة الفجر بخط وطني سياسي متنابذ مع الطائفية والقبلية وساعياً بكل جهده لتمييز المثقف السوداني بمواقف الحداثة والتجديد والتطلع إلى حركة ذاتية متوثبة.

نشأت (الفجر) في مناخ الاستقطاب الطائفي للخريجين فبذلت جهدها

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٠٧).

لإعادة تقويم موقف المثقف السوداني، كما نشأت في مناخ نمو وتطور مراكز الإدارة القبلية فركزت حملاتها عليها. ذلك كان أهم دور (سياسي) اطّلعت به. أما على الصعيد الآخر فقد واصلت (الفجر) دور (النهضة) في قيادة معركة التجديد والحداثة على مستوى الأدب والقضايا الاجتماعية مع تركيز على طرح مشكلات الهوية القومية والفكرية للسودان، والانفتاح على الفكر العالمي والتجارب العالمية. وقد أتت مقالات الفجر في مجموعها «دلالة واضحة على تصميم أبناء ذلك الجيل على التعمق في تفهم الثقافة العربية ـ الإسلامية بقدر ما تسمح به الوسائل المتوافرة لديهم ولإنماء بعض الإدراك للأفكار والآداب العالمية. .»[1] وقد شهدت صفحات (الفجر) مقالات محمد أحمد محجوب حول الحركة الفكرية في السودان.

ظلت (الفجر) منذ تأسيسها في عام **١٩٣٤** وإلى **١٩٣٥** تلجأ إلى كيفيات مستترة في مراجعة الأوضاع السياسية في السودان، غير أنها تسلمت رسالة من الحاكم العام البريطاني الجديد (جورج ستيوارت سايمز) في نيسان (أبريل) **١٩٣٥** يبلغها فيها أن الرقابة على المجلات والصحف قد توقف العمل بها وأن باستطاعة المحررين أن ينشروا كل ما يرغبون في نشره على مسؤوليتهم الخاصة. وبناء على ذلك جاء المقال الافتتاحي في عدد **١** مايو (أيار) **١٩٣٥** معلناً أن الفجر ستنتقل إلى الكتابة في مواضيع وأهداف تدعو الحاجة إليها. وأنها بعد أن كرست نفسها للفنون والآداب فستهتم بالدرجة الأولى بحياة البلد الاجتماعية والسياسية. وقد طالبت الفجر في ذلك المقال وغيره من المقالات بضرورة إشراك الشباب في إدارة شؤون البلاد وشنت هجوماً على التعاون بين الإدارة البريطانية ورجال القبائل «أليس الحكم الوطني هو الأساس الصحيح للحكم الذاتي؟ غير أن ردنا على ذلك هو أن الإدارة الوطنية قد تتعرض للفشل ما دامت في [أيدي الجهلة]. في حين أننا

(١) المصدر السابق ـ ص (١٠١).

لا نرى فيها إلا تزييناً للنظام الإقطاعي. إذ كانت الإدارة الوطنية يراد لها البقاء فإنها يجب أن تكون في أيدي [الجيل المتعلم]..» وقد أشارت الفجر إلى أن «الإدارة الوطنية كانت تمارس على أساس القبلية وقد أدت إلى خلق نوع من الطائفية الدينية التي كانت مفعمة بالمخاطر كما هو الحال في الهند، والطبقة المتعلمة لا يمكن من حيث المبدأ، أن تتفق معها..»[1].

طرح محمد أحمد محجوب مسألة (الهوية السودانية) على صفحات الفجر مؤكداً على ضرورة [إنشاء ثقافة سودانية منفصلة عن الثقافة المصرية] ولكن ملتقية معها على صعيد شرقي عروبي ـ إسلامي. غير أن ذلك الطرح قد فهم ـ كما أراد له الكاتب وكما حتم الظرف نفسه ـ ضمن خصوصية سودانية مستقلة، غير أن الفجر قد حملت اتجاهات نقيضة تمسكت بوحدة الثقافة والأدب القومي الشامل وأعني بذلك مقالة (الأدب العربي والأدب القومي) لإبراهيم علي حران يهاجم فيها دعوات الأدب القومي الانفصالي في كل من مصر والسودان بعد «أن استوثقت عرى الأدب العربي وثبتت أصوله وشمخت فروعه. إنها دعوة تقوم على الجهل المخيم على الأفئدة، المستحوذ على القلوب، المنتشر حندسه وحلكته في كل الأمة، المنبسط ديجوره، المتغشية عتمته من أقصى البلاد إلى أقصاها»[2] وعلى صفحات (الفجر) أيضاً دافع (التجاني يوسف بشير) عن العلائق الثقافية بين السودان ومصر على حسب ما اقتبسنا وأوضحنا[3].

حاول (عرفات محمد عبدالله) أن يجعل من الفجر (ساحة تفاعل) لكل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية في السودان بحيث تصبح وسيطاً بين المثقفين السودانيين وبمعزل عن الانتماءات الطائفية والقبلية. فقد كان

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٠٤) رجوعاً إلى أعداد الفجر ـ [عدد ١٨ في ١/٤/١٩٣٥ ـ ص ٨٥٧ ـ ٨٦٤] ـ والعدد ١٩ الذي يليه ـ ص ٩٢٥ ـ ٩٢٦ وإلى الأعداد ٢١ ـ ٢٢.

(٢) الفجر ـ العدد ١٧ مجلد ١ ـ ٢٨/٢/١٩٣٥.

(٣) الفجر ـ العدد ١٦ ـ مجلد ١ ـ ١/٢/١٩٣٥.

عرفات يؤمن بدور الحوار كوسيلة لا للتفاعل فقط ولكن للوصول إلى صيغة فكرية تحتوي نضالات المثقفين في المستقبل. غير أن البعض قد رأى من خلال نشاطات محمد أحمد محجوب وكتاباته عن السودان المتميز للفجر نفساً سياسياً يماثل دعوة «السودان للسودانيين» غير أن ذلك الاتهام لا يثبت أمام تقليب صفحات (الفجر) ودراسة موضوعاتها المتعددة التوجهات.

كانت الفجر تسعى لتكوين (جبهة سودانية موحدة) تعتمد على المثقفين بشكل أساسي وبمعزل عن الولاءآت الطائفية والإقليمية «وسياستنا، كما كانت وكما ستستمر الحصول على أكبر خير ممكن لأكبر عدد ممكن. ولهذا [لا نناصر فئة ما ولا نشهر السلاح أمام أي فئة أخرى. ونحن لا ننوي خلق عداوات جديدة ولا تغذية العداوات القائمة، إن وجدت] وكل ما نرجوه أن نكون جبهة سودانية موحدة، وأن [نخلق الذات السودانية ونحافظ عليها وأن ندافع عن قضية السودان هنا] وفي كل أنحاء المعمورة التي يتيسر فيها انتشار مجلتنا»[1].

إن التوقف لدى عبارة [الذات السودانية] هو ما قد أثار بالفعل ثائرة بعض الوحدويين في السودان، غير أن الفجر قد أوضحت الأمر في نفس المقال بقولها: «كتبنا فيما مضى عدة مقالات تعزيزاً للذات السودانية وقد أساء فهم تلك المقالات بعض من القراء هنا وفي الخارج. وكانت النتيجة خلافاً في الآراء وكتبت في ذلك الوقت مقالات عديدة في موافقة وجهة النظر ومعارضتها. وإنه لمن المسلم به إن كل الخلافات قد انتهت لصالحنا وإن الأغلبية تدين اليوم بآرائنا..». ولم تكن تلك الآراء هي ما عرف بالقومية السودانية بقدر ما كانت تعبيراً عن موقف يتميز به المثقف السوداني ضد تحالفات الطائفية والقبلية في الداخل وضد منعكسات السياستين البريطانية والمصرية عليه من الخارج. وقد كان الموقف دقيقاً وصعباً في

(١) الفجر ـ العدد ١ ـ مجلد ٢ ـ ١/٣/١٩٣٧.

تلك الفترة بالذات. إنه موقف التوازن الصعب في الداخل وفي الخارج، وضمن بيئة بدأ المثقف السوداني يفتقد فيها مركزه المستقل وبالذات بعد انقسامات نادي الخريجين واستقطاب الطائفية لفئتيه.

كانت (الفجر) هي المحاولة الأخيرة أو المركب المستقل الذي ظل قلة من المثقفين السودانيين يحافظون على دفته وسط الأمواج المتعالية، وقد مات الربان الماهر في بداية الطريق حين فاضت أنفاس (عرفات محمد عبدالله) في ١٩٣٦/٧/٢٢. ثم عصفت الطائفية من بعده بالآخرين نتيجة أوضاع دولية فرضت نفسها على السودان، فغرق المركب واستسلمت البلاد لمنازعات مختلفة لا زالت فاعلة فيها حتى اليوم.

وفكّر أحمد خير:

قبل أن يغرق المركب بقليل أراد شاب ينتمي إلى (جمعية واد مدني الأدبية)[1] التي نشأت عام ١٩٣٦ أن ينطلق لإنقاذ حركة المثقفين السودانيين من انقسامات الولاء الطائفي والقبلي. وقد منحه تماسك جمعية واد مدني قوة دفع عملي خلافاً للواقع الذي كانت عليه حركة المثقفين المنقسمة على بعضها في الخرطوم. وقد كانت الأوضاع السياسية المحيطة بالسودان في تلك الفترة وبالذات بعد توقيع اتفاقية ١٩٣٦ ما بين مصر وبريطانيا تحتم إبراز دور مستقل للمثقف السوداني حتى لا ينتهي نضاله إلى بورصة المضاربات الطائفية. وهكذا طرح ذلك الشاب المتدفق حيوية وهو (أحمد محمد خير) فكرة أول تجمع منظم يضم كل المتعلمين السودانيين تحت اسم «مؤتمر الخريجين» وذلك عبر محاضرة ألقاها في دار الجمعية الأدبية

---

(١) كفاح جيل ـ ص (٨١). تقع واد مدني على مقربة من الخرطوم وقد أنشأ تلك الجمعية بعض المثقفين في إطار سلسلة النشاطات التي عمد إليها الخريجون وقد كانت من أكثر الجمعيات نشاطاً وقد كان قوامها في البدء بعض أبناء العاصمة (أم درمان) المعروفين بـ (مدرسة أبي روف). وقد اتصل أعضاء الجمعية بحزب (مصر الفتاة) حيث لبى دعوتهم رئيسه (أحمد حسين) فألقى محاضرة في (واد مدني).

(بواد مدني) وقد سارعت (الفجر) فنشرت نصها في العدد السادس بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٧. فكيف طرح أحمد خير مفهومه لمؤتمر الخريجين؟

حدد أحمد خير في المقدمة مهمات وواجبات المثقف السوداني ثم مضى يتساءل:

«بعد هذا أرجو أن يسمح لي زملائي إن غيرت عنوان حديثي إلى ما يأتي «ما هي الخطوات التي يراها الخريجون لازمة لرعاية مصالح الأهلين ونيل الحقوق الوطنية؟»».

«أجل كيف يتأتى لهم حمل الحاكمين على الاعتراف بهذه الحقوق وكيف يعبرون عن تلك المصالح فيطالبون برفع مستوى التعليم واحترام الشعور القومي؟ كيف يستنكرون ما يمس كرامة الأمة من قوانين وما يضمن وحدتها من لوائح؟ كيف يجهرون في حزم وجد بأن سياسة الإدارة المالية والمعارف العمومية وقوانين العدل ونظام شركات الاحتكار وكل ما يفرضه الحاكم من نظم وما يوزعه من عدل يجب أن يكون موضع المشورة منهم وأن يكون لهم فيه رأي محترم؟ وأخيراً أيها الخريجون ما وسيلتكم وما حيلتكم للاطلاع على أسرار المالية والاقتصاد والتجارة وإدراك حكمة تلك القروض الضخمة وما أحاط بها من ظروف وما أثر فيها من عوامل؟ القروض التي بقيت محافظة على قيمتها الأولى رغم ما أدخل على كل صفقة مالية في العالم من تسوية وتعديل».

الخريجون أين هم؟

«إن المرء ليتساءل كيف يطّلع الخريجون بكل هذه الواجبات أو جلّها وهم هيئة لا وجود لها، واسم على غير مسمى، والخريجون أفراد مشتتون في البلاد. تراهم في العاصمة كثرة، ولكنها كثرة مختلفة الرأي متباينة المزاج. وهم في الأقاليم وعواصم المديريات أقلية من العمال المكدودين وآلة الحكومة المنهوكة. أو هم كما وصفهم السير هارولد مكمايكل في كتاب (السودان الإنجليزي المصري) «إذا ما استسلم السوداني العصري إلى

أحلامه رأى نفسه عضواً ممتازاً وزعيماً مرتجى لهيئة اجتماعية متحضرة لديها من وفير المال ما يكفي لجلب كل أسباب المدنية والرفاهية لبلاده. حتى إذا ما ثاب إلى رشده، أيقن بأنه ليس إلا مستخدماً بسيطاً ذا أجر متواضع، نشأ في بيئة ساذجة، حقيرة في نظره، متقيداً في حياته المنزلية بأغلال عادات همجية، مؤمناً في سويداء قلبه بأن ثقافته ليست إلا قشوراً وما أحلام نهاره إلا فكاهات».

«يترك الشاب المدرسة ويلج معترك الحياة فخوراً بآمال الصبا المعسولة، وبريق النظريات الذهبية، وأحلام الرجولة عجولاً على تطبيق ما حفظ ولقن، وإن هي إلا أسابيع وشهور، في جو العمل الموبوء وبيئته العليلة، حتى تخور قواه وتضعف حيويته ويموت في نفسه الطموح، ثم تأتي الكهولة فيفقد كل أمل وإيمان في حياة الجهاد. أتدرون لم؟ السبب سهل بسيط، فقدان الرائد، وانعدام القائد والدليل».

«اتحاد» أو «مؤتمر» الخريجين:

«فواجبنا الأول هو الاتحاد الفكري

ضموا صفوفكم وقووا عزمكم

فالدهر قلب والحياة ثوان»

«وأعني بالاتحاد الفكري انتظام الطبقة المستنيرة ـ ولا أقول المتعلمة ـ في هيئة محكمة النظام، لاستغلال منابع القوة والنضال في هذا البلد، واستغلالها في شتى النواحي في الدعاية: في التعليم والتربية، في المالية والتجارة وفي الرياضة والفن، وفي الخيرات والاجتماع. فهذه تركيا الحديثة قامت على أكتاف المجلس الوطني الكبير.

وإيرلندا الجمهورية من ثمار رجال السن فين.

ولم تبلغ الهند هذا المستوى بدون المؤتمر.

وفي القاهرة الوفد، وفي دمشق الكتلة الوطنية وفي فلسطين المجلس الإسلامي الأعلى.

فلِمَ يبقى السوداني المسؤول محافظاً على نظام ندوته منذ سنة ١٩١٨ إلى اليوم؟ لِمَ سمح لنفسه بالتفكير في كل شيء وقد عمل الجليل وشاد العظيم من الأسس إلا تدريب الصفوف وتنظيم القيادة؟ إلا الثورة على هذا النظام العتيق البالي، الذي لا يتمشى مع تطورات فكرة وأحوال زمانه؟».

«تحدث إليّ أحد كبار الخريجين منذ أسبوع فقال، علينا باثنتين، الأولى الاتصال بالطبقة الحاكمة، كل في دائرة عمله، وبثها مطالبنا، وإرشادها إلى ما يسرنا وما يغضبنا أيضاً. والثانية أن نعرف بعضنا بعضاً معرفة أكيدة حتى نميز الغث من السمين، وحتى ننفخ في الزبد فيذهب جفاء ونبقي على ما ينفع الناس. وهذا حسن وجميل لأن الأولى الرياضة على الجهاد والثانية الخطوة البدائية في سبيل الاتحاد. لكني إن وافقت الأستاذ المتحدث على الغاية أخالفه في الوسيلة. فقد آن الأوان لترك هذه الشكاوي وتلك المناجاة بيننا وبين الحاكم إلى هيئة من رجال الصفوف الأمامية فينا، هيئة نجلها، ونوليها الثقة، وندين لها بالطاعة في الحق، والخضوع في سبيل الصالح العام. ولمن يريد مجاملتنا ويتعرف نوايانا بعد ذلك أن يستمع لرأيها ويحترم مشورتها وإليكم، سادتي، برهاني على أن هذا العهد قد حان حينه، وأظلكم أوانه وأدرككم إتيانه، برهان يدل على ما مبلغ ضعف الروح المعنوية للاستعمار والمستعمرين».

«ذكر المؤلف الإنجليزي Bruce Lokhart في كتابه (العودة إلى جزر الملايا) بصدد المسائل الاستعمارية، إن إنجليزياً خبيراً بالشؤون الشرقية حين سئل عن رأيه في إعادة المستعمرات الألمانية السابقة إلى حكومة الرايخ الثالث أجاب «ليس هذا الأمر بذي بال لأن حق تقرير المصير مبدأ أخذ يسيطر على عقول الشرقيين بسرعة مدهشة ولن يمضي ربع قرن دون أن تتلاشى مزايا الاستعمار».

نادي الخريجين ولجنته السنوية:

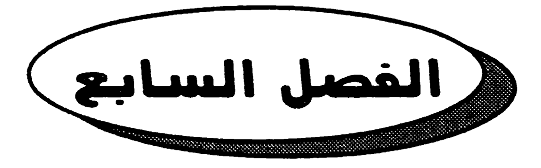
«فواجبنا، أيها السادة، أن ننهض بأبي النوادي ـ نادي الخريجين ـ لنجعله معقلاً حصيناً للوحدة الفكرية وحدة السوداني الحديث لنجعله نقابة

عامة للدفاع عن كل ما يمس الوطن والمواطنين، وهنالك نغرس ومن هنالك نعلن رسالة السوداني الحديث لتكون لجنة النادي منبعاً للدعاية القومية ومصدر الإرشاد والهداية. يجب أن يستقل الرأي المستنير في هذا البلد، يتحرر من قيود التقاليد المشينة، وينفك من آسار الأغراض وعبادة الأفراد، ثم يثبت ذاتيته في شخصية ممثليه ولسان حاله».

«إذا ما انتظم السوداني المستنير في رابطة أو مؤتمر أو نقابة مركزها لجنة النادي بأم درمان وفروعها في الأقاليم، إذا ما نشر برنامجه القومي، نكون قد عرفنا وحددنا واجبنا السياسي. وهو موضوع حديثنا هذه الليلة».

لم تكن نداءات أحمد خير في جمعية واد مدني هي الأولى في هذا الموضوع، فقد سبق له أن دعا لتأسيس مؤتمر الخريجين على صفحات جريدة (السودان) في يونيو (حزيران) عام **١٩٣٥** غير أنها لم تثر عندئذ اهتمام قادة الرأي العام فلم يكتب لها الظهور إلى عالم الوجود، ثم عادت الفكرة فبرزت ثانية على يد صاحبها الأول على صفحات مجلة الفجر فصادفت قبولاً واستعداداً من رجال المدارس الفكرية التي كانت تقود الرأي العام في العاصمة المثلثة. وبعد عدة اجتماعات ومدارسات خاصة تبنّى الخريجون الفكرة ونفذوها.

ونعود ونتساءل لماذا لم تثر الفكرة في عام **١٩٣٥** ما أثارته وأدت إليه في عام **١٩٣٧**؟ تكمن الإجابة في متغيرات ما بعد **١٩٣٦** وتوازنات القوى الجديدة محلياً ودولياً. فما هي تلك المتغيرات وكيف أثرت على موقف المثقف السوداني وكيف برزت من خلالها القوى السياسية المعاصرة في السودان؟



متغيرات ما بعد ١٩٣٦

عناق الهلال والعنكبوت:

إذا كان لنا أن نعرف السياسة البريطانية في السودان فإننا سنصيب عين الحقيقة إذ قلنا أنها (سياسة المتغيرات)، فما وضع البريطانيون خطة ما إلا وانتهوا من قبل التطبيق أو في أثنائه إلى نقيضها تماماً. هكذا بدأ الأمر معهم حينما فكروا في غزو السودان من جنوبه من بعد أن فرضوا على مصر سياسة إخلاء السودان، غير أنهم انتهوا أمام احتمالات الغزو الفرنسي إلى استعادة السودان من الشمال تحت علم مصري وبقوات مصرية، في عام **١٨٩٨**. وهكذا كان الأمر معهم حين فكروا في تحجيم الحركات الصوفية والوجود المصري بإنشاء بدائل تعتمد على الخريجين السودانيين والإدارة القبلية الأهلية وإذ بالحرب العالمية الأولى (**١٩١٤ ـ ١٩١٩**) تقودهم إلى إيجاد تحالفات مع الحركات الصوفية والإدارة القبلية ضد المصريين وضد الخريجين على حد سواء. ثم ها هي متغيرات جديدة تفرض نفسها في الساحة الدولية عام **١٩٣٦** فترتد على مخططاتهم في السودان بحيث تتطاير الأوراق من على طاولة المخطط والمنظر.

في **٢٦/٨/١٩٣٦** وإثر تولي مصطفى النحاس رئاسة الوزارة الوفدية في ظل ملك مصر الجديد فاروق الأول، وقعت مصر معاهدة مع بريطانيا تقرر بموجبها سحب القوات البريطانية من البلاد ما عدا عشرة آلاف جندي يتركزون في منطقة القناة، مع احتفاظ بريطانيا بقاعدة بحرية في الإسكندرية، ومع إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر ودخول مصر عصبة الأمم. وقد صدّق البرلمان المصري على تلك المعاهدة في **٢٢/١٢/١٩٣٦** وبعدها قُبلت مصر عضواً بعصبة الأمم في **٢٦/٥/١٩٣٧**[(١)].

---

(١) موسوعة تاريخ العالم ـ وليم لانجر ـ مكتبة النهضة المصرية ـ ص (٢٨٦٧ ـ ٢٨٧٠).

على صعيد المسألة السودانية، وافقت حكومة الوفد المصرية على تقيدها بنصوص اتفاقية ١٨٩٩، فطبقاً للملحق (٧) من المعاهدة وما ورد بها في المادة (١١) وملحقها والمذكرة رقم (٣) فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقيتي ١٩ يناير (كانون ثاني) و ١٠ يوليو (تموز) ١٨٩٩ وعليه فقد أعطيت سلطة تعيين الموظفين البريطانيين والمصريين للحاكم العام كما كان عليه الأمر في السابق، وقد أعطى الاتفاق مصر حرية إعادة قواتها إلى السودان[١].

لقد جاءت تلك المعاهدة «مخيبة لآمال كل من السودانيين الميالين إلى مصر وخصومهم في نفس الوقت، فإن الأولين امتعضوا لرؤيتهم حكومة (الوفد) المصرية توافق على اتفاقية سنة ١٨٩٩ وتعلن علناً موافقتها على نظام الحكم القائم في السودان. والذي زاد أكثر من ذلك في خيبة أملهم هو أن مصر ـ بدلاً من أن تتصرف تصرف [الحليف ضد العدو البريطاني المشترك] ـ كانت مسرورة جداً بإعادة إدخالها كشريك في حكم السودان بالاسم»[٢] (انظر الملحق الرابع).

وهكذا عادت القوات المصرية إلى السودان، ودخلت تلك الثكنات التي غادرتها عام ١٩٢٤. ثم ندب خبير اقتصادي مصري لرعاية مصالح مصر في السودان بموجب الفقرة الثانية من المادة ١١ للاتفاقية. ثم أبدى المندوب السامي في مصر (مايلز لامبسون) للنحاس رغبة حاكم عام السودان في تعيين سكرتير حربي من الضباط المصريين، وكذلك رغبته في إشراك مفتش عام الري المصري في السودان في مجلس الحاكم العام[٣].

---

(١) نص الملحق ـ الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٢٦٤ ـ ٢٦٥) ـ كذلك انظر ـ السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ـ جمهورية مصر ـ رئاسة مجلس الوزراء ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة ـ ١٩٥٣ ـ ص ٥ إلى ٩.

(٢) المصدر السابق ـ ص (١٠٧).

(٣) المصدر السابق ـ ص (٣٦٥) رسالة لامبسون إلى النحاس بتاريخ ١٩٣٦/٨/١٢ ـ المذكرة (٣).

استسلم المثقفون لقدرهم الجديد بعد أن تحول شريك النضال إلى شريك للاحتلال. وبدأوا بالتفكير في وسائل أخرى تستجيب لمتغيرات هذه العلاقة. أما فئة (السودان للسودانيين) فقد أزعجها وجود نص بالاتفاقية علقت بموجبه مسألة السيادة على السودان لمدة عشرين عاماً. وهكذا سافر السيد عبد الرحمن المهدي إلى لندن متسائلاً عن معنى فقرات السيادة على السودان في الاتفاقية فتلقى جواباً فحواه أن «السيادة على السودان يمثلها العلمان الإنجليزي والمصري» وأنها «مشروحة في اتفاقية الحكم الثنائي».

فلماذا أقدمت بريطانيا على توقيع اتفاقية **١٩٣٦** وما هي انعكاساتها بالنسبة لمستقبل الحركة الوطنية في السودان؟ وكيف تحددت علاقات التوازن الجديد؟

لم توقع بريطانيا تلك المعاهدة تحت ضغط الحركة الوطنية في مصر بقدر ما وقعتها تحت ضغط أوضاع دولية وإفريقية محددة. ففي نهاية الثلاثينات بدا واضحاً أن الانقسام الدولي في أوروبا سيقود لحرب جديدة وأن الشرق الأوسط لن يكون بعيداً عن أوارها. كما شهدت تلك الأعوام اشتداد الصراع الأوروبي في القرن الإفريقي حيث تحالفت فرنسا وإيطاليا ضد ثعلب البحار العجوز بريطانيا، ووقعتا في **١٩٣٥/١/٧** اتفاقية سويت بموجبها المشكلات بين البلدين (فرنسا ـ إيطاليا) في الصومال الفرنسي. ثم بدأ الغزو الإيطالي لأثيوبيا في **١٩٣٥/١٠/٣** لينتهي بالسيطرة على عاصمتها (الزهرة الجديدة ـ أديس أبابا) في **١٩٣٦/٥/٥**. كانت بريطانيا تراقب تحركات إيطاليا بقلق شديد مع وضع نتائج المراقبة ضمن محاذير التوازنات في أوروبا وفي العالم. كانت البشرية تعيش نذر حرب عاصفة مع استمرار العواصم الأوروبية في رقصة الموت. تنهار عصبة الأمم وتمزق الحرب الأهلية إسبانيا وتتعاظم قوة (برلين ـ روما) وتتوجه اليابان في الشرق الآسيوي نحو الصين. فوضعت بريطانيا يدها على قلبها تحسباً لمستقبل امبراطوريتها في العالم وممراتها الاستراتيجية في قناة السويس والبحر الأحمر

والمحيطات. وقتها ردد مجلس العموم صرخة الحذر في ١٩٣٦/٥/٢٢ «إن قرار الحكومة الإيطالية ضم كل أثيوبيا إليها يشكل تهديداً لوضعنا في إفريقيا والشرق الأقصى» وبما أن مصر تعتبر (المفتاح الاستراتيجي) بالنسبة للشرق الأوسط والممرات، فقد اتجهت بريطانيا لاستغلال أوضاعها بما يمكنها من لعب دور دفاعي ضمن الخطة البريطانية. غير أن بريطانيا قد رأت أن تلجأ هذه المرة إلى أسلوب مختلف في إدارة علاقتها مع مصر. أسلوب الدبلوماسية والتفاهم انطلاقاً من أن مصير مصر نفسها يتوقف على نتائج الصراعات الدولية المقبلة في المنطقة. وهكذا نطقت (التايمز) اللندنية بلسان الحال البريطاني حين ذكرت في ١٩٣٦/٣/٢٢ تحت عنوان «العلاقات مع مصر»: «إذا أمكن بناء علاقات صحيحة فإن ما نعطيه بيد يمكن استرجاعه كرة ثانية باليد الأخرى». وقد سادت هذه المقولة لقاءات (النحاس ـ هندرسون) في عام ١٩٣٠ وقادت في النهاية إلى عقد اتفاقية ١٩٣٦.

إن نظرة تاريخية عامة إلى الأوضاع الدولية التي أبرم ضمنها اتفاق ١٩٣٦، مع إلقاء نظرة أخرى على مجرى ومنعطفات العلاقات المصرية ـ البريطانية في الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٦، من شأنهما أن توضحا أن مصر قد لعبت لعبتها السياسة ـ الدبلوماسية بذكاء لتنتهي إلى استرجاع وضعها في السودان وإلى إعادة بناء وتسليح جيشها وإلى تقرير وضعها الدولي. فقد أوضحت مصر قلقها بشأن وصول الإيطاليين إلى بحيرة (تانا) الأثيوبية التي تعتبر المصدر الأول لمياه النيل وتليها بحيرة (فكتوريا) في المناطق الاستوائية. وقد طرحت ذلك ضمن ملاحظة أنها باعتبارها عضواً في عصبة الأمم قد وافقت على إدانة الاعتداء الإيطالي على أثيوبيا، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الإيطاليين إلى عمل عدائي. كما أكدت مصر على مشاعر (أقباطها) المعادية لغزو الإيطاليين لأثيوبيا حيث كانت رئاسة الدين القبطي في الإسكندرية تتولى تعيين بطريرك الكنيسة الأثيوبية. وقد شكلت في مصر لجنة «للدفاع عن استقلال أثيوبيا». ثم هناك الوجود الإيطالي المجاور في ليبيا. طرحت مصر كل هذه الإيضاحات مشيرة إلى إمكانية تعرضها لغزو

إيطالي مما يستلزم تقوية وبناء جيشها وهو الأمر الذي عارضته بريطانيا من قبل حيث اعتبر (أوستن تشامبرلين) إن أي قوة عسكرية مصرية تشكل تهديداً للنفوذ البريطاني في مصر. وبما أن مصر لا تستطيع ـ نتيجة علاقاتها الخاصة ببريطانيا ـ التي كانت تحتل مصر عسكرياً ـ فقد انتهى الأمر بموافقة بريطانيا على استقدام بعثة عسكرية لتطوير الجيش المصري.

هذه الحجج وغيرها كانت وسائل مصر لاستغلال الصراع البريطاني ـ الإيطالي وقد شكل المصريون جبهة وطنية من كل الأحزاب لمفاوضة الإنجليز بتاريخ ١٣/١٢/١٩٣٥. وقد تمت المفاوضات هذه المرة في القاهرة نفسها. ولأول مرة تجاوزت مصر مشكلتي (جيشها) و (سودانها) إذ سمح لها ببناء الأول وبالعودة للثاني[١].

وقد ترافقت اتفاقية **١٩٣٦** مع ظاهرتين مهمتين في السودان: الظاهرة الأولى وهي انقسام الصف الطائفي بين الختمية والأنصار. والظاهرة الثانية هي تغير السياسة البريطانية تجاه المثقفين.

وقد لعبت الظاهرتان في إطار عودة المصريين إلى السودان دوراً مهماً في تحديد الوضع السياسي إلى وقت الاستقلال وما بعده. ونبدأ الآن بدراسة الظاهرة الأولى:

الختمية والأنصار ـ محورا استقطاب:

حين تعرضنا لمناقشة إضراب طلبة كلية غردون في **٢٤/١٠/١٩٣٦** وانعكاساته على نادي الخريجين في أم درمان، وضح لنا انقسام النادي إلى فئتين: مالت إحداهما بقيادة (الفيل) إلى (الختمية) معبرة عن مواقفها المؤيدة للطلبة بوجه الإدارة البريطانية. ومالت الفئة الثانية بقيادة (شوقي) إلى (الأنصار) معبرة عن موقف معتدل. لعل تلك كانت الحادثة الأولى التي

---

(١) The Sudan in Anglo-Egyptian Relations-A Case Study in Power Politics 1800-1956- L.A. Fabunmi longmans- Page (97-109).

أوضحت وجود شرخ في (الموقف السياسي الموحد) الذي كان يجمع بين قيادة الطائفتين. فكلاهما ـ كما رأينا ـ كان موالياً للإدارة البريطانية، وكلاهما أعرب عن تأييده لها في إبان الحرب العالمية الأولى ضد تركيا مما نجم عنه توقيع (سفر الولاء) وسفر وفد التهنئة إلى بريطانيا في عام ١٩١٩. وقد اجتمع كلاهما حول لسان ناطق واحد هو جريدة (الحضارة) ووقف كلاهما موقفاً عدائياً من حركة المثقفين في عام ١٩٢٤. فمن أين بدأ إذن الصراع بين السيدين؟

إن المراجع تنتقل بنا من حالة (الوئام) إلى حالة (الصراع) انطلاقاً من إضراب طلبة كلية غردون دون أن تضع يدنا على مصادر (الخلاف). فتوجب عليّ أن أدقق في وقائع علاقات كل منهما ـ أي السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي ـ بالإدارة البريطانية من ناحية وبالتغيرات السياسية من ناحية أخرى.

نلاحظ في البداية كيف أن السيد (علي الميرغني) الذي منح لقب (سير) منذ بدايات العهد الثنائي قد احتل لفترة طويلة موقع الزعيم الطائفي الأكبر في البلاد. علماً بأنه لم يكن من خطط الإدارة البريطانية دعم النفوذ الديني لأي طائفة في السودان خوفاً من تكرار ظاهرة الثورة المهدوية. وقد كان الموقف البريطاني من السيد (علي الميرغني) يجنح إلى نوع من الحذر بالرغم من إصراره على تأكيد الولاء في معظم المناسبات مع تأكيد رأيه السلبي في المصريين كشعب من «سلالة المستعبدين» كما ذكر مرة (لريجنالد ونجت). وسبب الحذر ـ الذي يمكن أن نستشفه من معارضة بعض رجال الإدارة الإنجليزية للصلات الوثيقة بين (الميرغني) و (ونجت) ـ يرجع في تقديري ـ عدا مسألة التخوف من النفوذ الطائفي الكبير ـ إلى أن قاعدة السيد علي الميرغني الختمية كانت تستوي على الجماهير النيلية بالذات التي عبرت عن ولائها لمصر وموقفها السلبي من المهدية. الأمر الذي يعني في خاطر المخطط البريطاني ـ الذي كان يسعى لفصل السودان عن مصر ـ أن بإمكان

هذه القاعدة الختمية ـ في حال قوتها ـ أن تشكل معارضة لمخطط الفصل. غير أن (ونجت) كان يلاحظ أن وجود زعيم موال على رأس هذه الجماعة الميالة تقليدياً وتاريخياً لمصر، من شأنه أن يلجم مثل هذه التحركات. وقد نجد أن الميرغني لم يكن غافلاً عن تقدير هذه الحسابات على نحو ذكي كما اشتهر عنه. فوظف كل علاقاته مع الإدارة البريطانية لإعادة تقوية نفوذ الختمية الذي ضعضعته الحركة المهدوية مع تأكيد ولائه للبريطانيين وابتعاده عن مصر في نفس الوقت.

يضاف إلى ذلك أن الميرغني الذي شهد النهاية المأساوية لثورة عرابي في مصر، والذي كان على مقربة من تيارات السياسة الدولية التي انتهت بمصر إلى أوضاع قاسية، كان يدرك تماماً أن المراهنة على الأوضاع المصرية المتردية في مواجهة النفوذ البريطاني الصاعد كانت تعتبر ضرباً من الحماقة التي لم تعرف عنه. مضى الميرغني ـ إذن ـ يخطط بهدوء لاستعادة مكانة الختمية وتقوية نفوذه الذاتي في إطار التعاون مع السادة الجدد. وقد يعتقد من تتبع مخططاته وقتها أنه كان يأمل في أن تؤدي مواقفه إلى اعتلائه لمنصة القيادة المطلقة في السودان.

الميرغني وفكرة الدولة العربية الهاشمية[1]:

بالرجوع لبعض الوثائق التاريخية سنكتشف أن محركات عديدة، لم تكن نتائجها المنطقية تنتهي إلى الوحدة مع مصر، كانت مهيمنة على النهج السياسي للميرغني. فحين عودة الميرغني من مصر للسودان عبر سواكن كان يدرك ومنذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (حتمية) تدهور مركز الخلافة الإسلامية في تركيا، ولم يكن يرى في مصر (بديلاً عربياً) عن الإطار الإسلامي التركي، بل اتجهت أنظاره إلى دعم مركز (الأسرة الهاشمية)، التي ينتمي إليها في الحجاز كقيادة بديلة للعرب. وقد دفعته هذه الخلفية

(١) سليمان موسى ـ الحركة العربية ـ المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ـ ١٩٠٨/ ١٩٢٤ ـ دار النهار للنشر ـ ط٣ ـ بيروت ١٩٨٦ ـ الصفحات من ٢٠١ إلى ٢٤٢.

لتأمين أولى الاتصالات ما بين شريف مكة (الحسين) وبريطانيا، محاولاً بذل كل جهد لإقناع البريطانيين بالشريف حسين، ومحاولاً بذات الوقت إقناع الشريف حسين بالبريطانيين. وبالطبع كان موقف الميرغني ذاك يتناقض تماماً مع تركيا ومع مصر.

في بداية ١٩١٥ أرسل السيد علي الميرغني مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية عن طريق السير ريجنالد ونجت (حاكم عام السودان) موضحاً لبريطانيا أهمية أن تتبنى مشروع تكوين الدولة العربية المستقلة عن تركيا، على أن يكون الحجاز مركزاً لهذه الدولة. وبالفعل استجابت بريطانيا جزئياً لتلك المذكرة فأرسل السير (إدوارد جراي) وزير الخارجية البريطانية برد إلى السيد علي، عبر المندوب السامي البريطاني في مصر، بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩١٥ يخطره فيها «. . . بأن من شروط حكومة جلالته أن تجعل من خططها الأساسية بقاء شبه الجزيرة العربية والأماكن المقدسة الإسلامية فيها تحت سلطة (دولة مستقلة ذات سيادة). . ». وذلك قبل بداية المراسلات بين الشريف حسين والسير ماكماهون المقيم العام البريطاني في القاهرة والتي بدأت في ١٤/ ٧/ ١٩٩٥، وتحمل تلك المراسلات نصوصاً متقاربة مع النصوص التي اقترحها الميرغني.

أبلغ الميرغني النص البريطاني للشريف حسين عبر ميناء سواكن، غير أن بريطانيا التي خططت لعزل تركيا عن العرب لم تكن تريد رؤية بديل عربي بالكيفية التي طرحها الميرغني إذ كانت لديها مشاريعها الخاصة بفلسطين من ناحية ومشاريعها لتقسيم الوطن العربي بينها وبين فرنسا وباقي الذئاب الأوروبية من ناحية أخرى، لذلك استجابت بريطانيا جزئياً لفكرة الميرغني وقبل وعد بلفور بعامين.

يتضح من هنا أن الميرغني كان يتطلع لربط السودان بدولة عربية مركزها الحجاز وليس مصر، وقيادتها هاشمية وليست من أسرة محمد علي في مصر. غير أن هذا التطلع ألقى بظلال الشكوك البريطانية حول المدى الذي يمكن أن يذهب إليه الميرغني في مشاريعه تلك، علماً بأن الميرغني كان يريد حلفاً عربياً ـ بريطانياً ولكن ضمن رؤيته التي ذكرناها.

لهذه الأسباب رأى البريطانيون أن يفيدوا من قنوات الاتصال التي فتحها لهم الميرغني مع الشريف حسين في الحجاز ولكن مع (عزل) الميرغني عنها وتقييد فعاليته حصراً بالسودان وما يجري فيه، فبريطانيا لم تكن تريد في الواقع بديلاً عربياً حقيقياً عن الخلافة التركية التي خططت لوراثتها، فكما استهدفت عزل السودان عن مصر، استهدفت أيضاً عزله عن الحجاز. وهذا ما لم يكن يدركه الميرغني في وقتها، وما لم يكن يدركه الشريف حسين أيضاً. إذ كانت بريطانيا تخطط عملياً لإصدار وعد بلفور الذي يقضي بالاستيطان اليهودي في فلسطين وكذلك اتفاق (سايكس ـ بيكو) لتقسيم المشرق العربي. فأبرق الكولونيل (كلايتون) مدير الاستخبارات البريطانية في مصر إلى حاكم عام السودان (ونجت) بتاريخ ١٩١٥/٥/٧ طالباً منه إجراء اتصالات خاصة مع الشريف حسين في مكة المكرمة بمعزل عن الميرغني، وقد رد ونجت على كلايتون بالقول أن الاتصالات مع الحجاز بالشكل الذي تراه بريطانيا تتطلب رفع الحصار المفروض على ميناء جدة، وبالتالي نصح بأن يستمر الاتصال عبر الميرغني.

ضمن تلك المرحلة الدقيقة من الاتصالات السرية شعر الميرغني بأن البريطانيين يناورون على أهدافه بالرغم من أنها تبدو متماثلة معهم ضد تركيا. لهذا نجد الميرغني يعيد مراسلته للبريطانيين لإبداء جدية أكثر تجاه (المسألة العربية) بالكيفية التي يراها. وبهذا المضمون أرسل مذكرة ثانية بتاريخ ١٩١٥/٥/٦:

«.. إن الرجل الذي يحق له أن يتولى مقاليد السلطة ويصبح / الخليفة العربي/ يجب أن يجمع صفتي القوة والمقدرة، وفي الجزيرة العربية كثيرون من الزعماء والقادة المعروفين، فأنهم أشراف ينتمون إلى قريش، القبيلة التي ينتمي إليها الرسول، ومن المحتمل أن يكون هناك أكثر من واحد منهم يطمح إلى تولي مقاليد السلطة ليصبح خليفة المسلمين المعترف به. وأنني أعتقد أن شريف مكة وأميرها الحالي هو الرجل الأنسب لهذا

المنصب السامي، بسبب أهمية مركزه الديني في الحجاز الذي يضم الحرمين الشريفين اللذين يقدسهما ويحترمهما كل المسلمين في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن نضيف أن شريف مكة وأميرها وثيق القرابة بالنبي ويحترمه المسلمون جميعاً احتراماً عظيماً، وهذا كله يعطيه الأولوية الضرورية بسبب مركزه الجليل..».

من هنا نعلم أن السيد علي الميرغني لم يكن رجل مصر في يوم من الأيام، غير أن جملة الأوضاع التي أحاطت بتحركاته في السودان قد جعلته يناور بكل الوسائل التي تظهره بمظهر المؤيِّد من قبل مصر والمؤيد لها، علماً بأن موقف الميرغني سلباً من مصر وتركيا لم يكن جديداً عليه، فقد أيد الميرغني فتح البريطانيين للسودان خلافاً لرغبة كل من مصر وتركيا، فعلى الصعيد المصري اعترض الخديوي عباس الثاني على بدايات الحملة المتجهة إلى دنقلا، وهذا ما أشارت إليه برقيتا كرومر بتاريخ ١٤/٣/١٨٩٨ و ٢٥/٤/١٨٩٨ إلى سالسبري. أما على الصعيد التركي فقد اعترض الصدر الأعظم على الفتح في برقيته التي أرسلها إلى خديوي مصر بتاريخ ٢٧/٣/١٨٩٦. وقد شرحنا تلك المواقف في الصفحات الأولى من الفصل الرابع.

ما بين الميرغني والمهدي:

كان مفهوماً وواضحاً للميرغني أن تعمد بريطانيا أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى إلى استنهاض همم القادة الدينيين من أمثال السيد عبد الرحمن المهدي لتأمين ظهر الإدارة البريطانية، ومواجهة تركيا والدعاية السنوسية في غرب السودان، غير أن الأمر الذي لم يكن يقبله فعلاً، هو أن تتمادى الإدارة البريطانية ـ التي راهن على علاقته بها ـ في تقوية نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي حتى يصبح معادلاً أو مكافئاً له. وقد اتضح لنا موقف الإدارة البريطانية من السيد (عبد الرحمن المهدي) حين عمدت لإغداق الأموال المجانية عليه وتمكينه من الاستثمارات الواسعة في المشاريع الزراعية مع السماح له بالعودة إلى الجزيرة (أبا) مسقط رأس الحركة المهدوية. كذلك لم يكن (الميرغني) يخفي تبرمه من تعاون الإدارة البريطانية مع رجال القبائل على حساب المركز

الممتاز لوكلائه الدينيين في المناطق النيلية وشرق السودان، وذلك للحد من نفوذ الطائفة في أوساط تلك القبائل جنباً إلى جنب مع ضرب تطور ونفوذ حركة الموظفين المتعلمين. وهو أمر كان يزعج ـ في جانبه الطائفي ـ باقي الزعماء الدينيين أيضاً.

هل يقنع السيد علي الميرغني ـ إذن بالبقاء ـ ما بين مطرقة المهدية وسندان القبائل؟ وهل يأمن (مكر) البريطانيين الذين سعى إليهم بما يرضيهم؟ لا توجد وثائق أو مكاتبات تدلنا على حقيقة تصورات الميرغني لواقع تلك الفترة خصوصاً وأن أبناءه (محمد عثمان وأحمد الميرغني) لم يفرجا بعد عن تراث ذلك الزعيم. غير أن المثل الشعبي يقول: «ما رأى أحد بعينه الله ولكنا نؤمن به» فإذا حُجبت الوثائق والمكاتبات فإن المواقف لا تخفي نفسها فعلينا بتحليل ما عرض لنا من مواقف ووقائع في ذلك السياق.

في الجانب الآخر لم يكن السيد عبد الرحمن المهدي «الفارع القامة» عكس منافسه، أقل حنكة وذكاء. فقد كان يدرك أن استعادة نفوذ الأنصار يعتمد على ممالأة هذه الإدارة البريطانية الجديدة، وأن علاقته بها تشكل الطريق الأمثل لدرء خطر المصريين في نفس الوقت. وقد ذهب في تلك العلاقة إلى مدى جعله يضع سيف المهدي والده «سيف النصر» بين يدي الملك جورج الخامس رمزاً للطاعة والولاء.. قد قدم ذلك السيف، وعينه مسلطة على منافسة السيد (علي الميرغني) وعلى أوضاعه الذاتية في غرب السودان حيث ورث أشكالاً مفتتة من الولاءات كانت تتطلب منه الكثير لتقويتها.

لقد تأكد للسيد عبد الرحمن المهدي منذ إغداق الامتيازات البريطانية عليه في عام ١٩١٩ أهمية الاستمرار في «لعبة الولاء»، وقد حملته تلك اللعبة إلى أدوار متطرفة ضد ثورة ١٩٢٤ الموالية لمصر ـ فيما ظهر وقتها ـ حيث عقد في ١٩٢٤/٦/١٠ الاجتماع المشهور بمنزله في أم درمان لمعارضة حركة المثقفين ومناصرة السياسة البريطانية. وقد غاظه وقتها لجوء ثوار ١٩٢٤ إلى إرسال (محمد المهدي ابن الخليفة عبدالله التعايشي) ممثلاً عنهم إلى مصر

لتمثيل وجهة نظر السودانيين المعارضين للإدارة البريطانية. وقد كان ذلك الاختيار ذكياً من وجهة نظر أن (محمد المهدي) باعتباره (ابن الخليفة عبدالله التعايشي) هو الممثل الرسمي لوجهة نظر (الأنصار)، على الأقل من الناحية التاريخية. وقد حملته «لعبة الولاء» أيضاً إلى موقف آخر حينما عمد لإثناء الطلاب بكلية غردون عن إضرابهم الشهير في أكتوبر.

كان السيد عبد الرحمن المهدي مقتنعاً بنجاح أسلوبه حتى حملت إليه الأنباء عودة خصومه التاريخيين إلى السودان مرة أخرى بموجب اتفاقية **١٩٣٦**، فهرع إلى لندن حيث سبق له أن أودع «سيف النصر» متسائلاً عن مصير شعاره «السودان للسودانيين» فقيل له أن السيادة على السودان يمثلها العلم المصري إلى جانب العلم البريطاني! وإن عليه أن يرجع لاتفاقية الحكم الثنائي ليعرف كيف يحكم السودان!

رجع السيد عبد الرحمن غاضباً، وقد كسب بالطبع مزيداً من عداء السلطة المصرية له دون أن يحقق تقدماً في علاقاته مع البريطانيين، فكان عليه أن يمر من بعد **١٩٣٦** وفي ظل الوجود المصري في السودان بأقسى فترات حياته السياسية في وقت كانت الرياح تتجه فيه إلى حلة (خوجلى) مقر إقامة ذلك الراصد الآخر الحصيف.

كان على السيد عبد الرحمن المهدي أن يستعد لفترة حرجة، وهكذا أُخطر السيد أنه بموجب خطاب السكرتير الإداري لمدير النيل الأبيض بتاريخ **٢٠/٣/١٩٣٦** فإن عليه [أن يتوقف عن زراعة الذرة في الأراضي المطرية شرق النيل الأبيض التي ليس له فيها أدنى حق قانوني][١]. ثم بدأ مفتش مركز كوستي يضايق السيد بإلحاح[٢] فيما بعد بحسابات ضرائب أرباح الأعمال التجارية سواء بالنسبة لبعض الحسابات التي لم يكن يدونها أو لم يكن راغباً في تقديمها للاطلاع عليها.

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٢٧٢).

(٢) المصدر السابق ـ ص (٢٧٧).

أدرك السيد عبد الرحمن أن الأمر مرتهن بـ «سياسة عليا» لا يمكن تفسيرها بمعزل عن فعالية المصريين الجديدة بعد عام **١٩٣٦** فكتب في عام **١٩٣٧** خطاباً للمدير يشكو فيه [لأول مرة] من أسلوب الإدارة العدائي ومشيراً ومنبهاً إلى اتفاقات الحكومة (السابقة) معه[١]:

«وإذا كانت الاتفاقيات لا تبرم إلا للإخلال بها على هذه الصورة، فما هي إذن جدوى الاتفاقيات؟ لقد أنكر عليّ الحق في تسجيل الأراضي التي خضعت لحيازتي بإذن من الحكومة. وحرمت أيضاً من الزراعة في منطقة الفونج التي اعتدت الاعتماد عليها إلى حد كبير للحصول على ذرتي... وحظر عليّ أيضاً استغلال كثير من الأراضي المملوكة لي بمديرية الخرطوم، بينما سمح لكثير من التجار والأجانب بإقامة المشاريع الزراعية... ويخالجني الشعور في مجال الاقتصاد بأن الحكومة لا تحبذ التعاون معي، وهذا يضر ـ بطبيعة الحال ـ بسمعتي ويلحق بمصالحي المادية ضرراً كبيراً... [ولعله من الواضح أن جميع تلك الإجراءات التي اتخذت ضدي كانت من إيحاء السياسة العليا]. واستطرد يقول: «لكل ذلك فإنني أشعر كما لو كنت شخصاً غير مرغوب في التعامل معه. ولهذا فإني لا أستطيع إلا أن أحس بمخاوف خطيرة تهدد مستقبل مشاريعي الاقتصادية. وأني باعتباري أول مواطن سوداني قد وضع اللبنة الأولى لنجاح المشاريع الزراعية الكبرى، أشعر بأن من واجبي أن ألتمس النظر منكم بعين الرحمة والعدل آملاً في أن تكونوا قادرين على تحريري من أسر تلك القيود».

وأكد عبد الرحمن المهدي للحكومة بأن مصالحه متعلقة بالشؤون التجارية المجردة فحسب وأنها «لا تتصل من قريب أو بعيد بالسياسة أو الدين».

ثم شرعت جريدة (النيل) التي أنشأها السيد عبد الرَّحمن في عام

(١) المصدر السابق ـ ص (٢٧٨).

١٩٣٥ تهاجم [ولأول مرة] الإدارة البريطانية. ولأول مرة يتعرض (مشروع الجزيرة) ـ الذي مجدته جريدة (الحضارة) في مواجهة نقد ثوار **١٩٢٤** له ـ لهجوم من جريدة (النيل) باعتباره مشروعاً (أجنبياً)، وطالبت الجريدة الحكومة برفع يدها عن التجارة والاقتصاد لكي تمد يد العون لمن رغب في استثمار أمواله من السودانيين[١].

في المقابل كانت شباك (الختمية) تمتلىء بصيد ثمين. إذ انتبهت الإدارة البريطانية إلى أن السيد علي الميرغني بالرغم من كثرة أتباعه إلا أنه كانت تنقصه المقدرة الإدارية التنظيمية [لاستغلال] نفوذه الديني للحصول على ثراء مادي كما كان يفعل منافسه عبد الرحمن المهدي، الذي عمد إلى جمع (الزكاة) من أنصاره وفرض على بعضهم العمل (المجاني) في مشاريعه الزراعية [تقرباً وبركة]. الأمر الذي دفع الإدارة البريطانية لمنعه من ممارسة هذا النوع من العلاقات الإنتاجية في عام **١٩٣٥** مما دفعه أكثر للتبرم[٢].

إذن رأت الإدارة البريطانية ضرورة (إثراء) زعيم الختمية حيث كانت مشاريعه الزراعية المحدودة غير ناجحة، ولم يسعفه أحد ممن أداروا أعماله فبدأت الإدارة في منح العطاءات والقروض لأتباعه بموجب توصية مفتش مركز أم درمان إلى مدير المديرية في **١٣/١٠/١٩٣٥**. وقد تقدم رئيس مكتب الأمن العام وقتها (ج.س. بني) بمقترحات جديدة قضت بضرورة إنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطائفة الختمية بحيث يجب «أن تعيش الطريقة الختمية وتوابعها كقوة ذات نفوذ كبير». وعليه افترض (بني) أن تبذل الحكومة للختمية أكثر مما بذلته في السابق للأنصار. واقترح أيضاً «مساعدة الميرغني لإثراء نفسه وطائفته من مشاريع زراعية لإنتاج القطن» كما رأوا منح الميرغني «منزلاً [ملائماً] ومكاتب رئيسية.. وأن [يسمح له] بأن

---

(١) جريدة النيل ـ مجموعة (١٩٣٥ ـ ١٩٣٨) ـ عن المصدر السابق ـ ص (٢٧٠).

(٢) المصدر السابق ـ ص (٢٧٨).

يقترض أموالاً لاستثمارها في زراعة القطن أو شراء مزرعة لأولاده بدنقلة»[1]. وقررت الإدارة البريطانية «أنه يجب تقديم العون المالي للسيد علي الميرغني ومنح مشاريع الختمية أفضلية على المشاريع الأخرى لتطوير النيل الأبيض».

تكشف هذه التوصيات لا عن مجرد الخطة الجديدة في ظل اتفاق **١٩٣٦** لتقوية مركز الختمية فحسب، بل إنها تكشف أيضاً عن حقيقة أوضاع القاعدة والقيادة الختمية قبل هذه التوصيات فحين تبلغ هذه التوصيات التفكير بإعطاء (منزل ملائم) لزعيم الختمية فإن المنطق وحده يكشف أن الرجل لم يملك الكثير وقتها. ويعتبر هذا الأمر مفهوماً لمن يعرف حركة الختمية في السودان، فهي رغم كثرة أتباعها إلا أنها تتميز بفقر نسبي وبوعي أكثر تطوراً وقد تحالف الفقر مع الوعي في إضعاف المركز المالي للقيادة الطائفية الختمية إذ لم يكن بمقدور تلك القيادة أن تسخر جماهيرها في العمل الزراعي المجاني أو جمع الزكاة منهم كما كانت تفعل قيادة الأنصار التي تتميز جماهيرها بنوع من البداوة النسبية. يضاف إلى ذلك أن المناطق التي يسكنها الختمية على ضفاف النيل في الشمال والوسط لم تكن تعطي تلك المساحات الكبيرة للاستزراع كما كان عليه الحال لدى قيادة الأنصار بمشاريع النيل الأبيض والجزيرة (أبا). أما شرق السودان الموالي للختمية فقد كان كما هو عليه الآن ـ للأسف الشديد ـ من أكثر مناطق السودان فقراً. إذن اجتمع للختمية (الوعي والفقر) في وقت اجتمع فيه للأنصار (الجهل والغنى)، وكما تميز الختمية بروح المجتمع الزراعي المستقر المنفتح على الثقافة المتوسطية الأمر الذي يؤدي إلى نوع من الضعف النسبي لروابط الولاء أياً كانت دينية أو سياسية، فقد تميز الأنصار بروح البداوة القائمة على روح قتالي موغل في الولاء للسيد وقد دعمت هذه

(١) المصدر السابق ـ ص (٢٧٥).

الروح بعزلة المنطقة الغربية من السودان وحياتها المنبسطة على سهول الرعي. وقد تمكنت قيادة الأنصار فعلاً في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٣٥ من بناء أرستقراطية زراعية سرعان ما امتدت بنشاطها إلى حقول التجارة بحيث تكونت منهم أول رأسمالية زراعية سودانية، انبثقت عنها إطارات إدارية كدائرة المهدي، مشابهة لتلك التي كانت للدولة نفسها. لذلك لم نكن نستغرب أن يعمد السيد عبد الرحمن أثناء أزمة إضراب كلية غردون لوعد الطلاب بإطعام خمسة آلاف نسمة تكفيراً عن قسمهم أو يمينهم على المصحف. كذلك لم نكن نستغرب ذلك الثراء الضخم الذي صاحبه إنفاق مماثل في قصورهم ودورهم التي احتلت أفضل المناطق المطلة على النيل في أم درمان. وقد عُرف السيد (عبد الرحمن) بكرم يشابه الذي كان (لمعاوية) أو (حاتم) في وقت لم يشتهر فيه السيد (علي) بذلك.. لا نتيجة بخل ولكن عجزاً عن المجاراة المالية. وقد علق الظرفاء على هذه المفارقة بقولهم «فاتحة أبو علوه [تصرف] عند أبو عبده» أي أن السيد علي إذ يقتصر بفقره (على) رفع يده بالدعاء للسائل فإن هذا السائل يجد لدى السيد (عبد الرحمن) ما يحل مشاكله المالية.

بالرغم من إجراءات الدعم الاقتصادي الجديدة التي فرضها مناخ ١٩٣٦ لصالح الختمية إلا أن معدل نموهم المالي لم يكن ليجاري ما أصبح عليه الحال لدى الأنصار، وقد استمر هذا الوضع إلى عام ١٩٦٩ حيث تعرض الطرفان لإجراءات المصادرة.

يتضح لنا من هذا السياق أن تقارباً حثيثاً كان يشق مجراه منذ الثلاثينات بين قيادة الختمية والسلطة المصرية، حتى تبلور بشكل أساسي بعد عودة المصريين إلى السودان بموجب اتفاق ١٩٣٦. وقد أوضحنا أن سبب هذا التقارب يعود إلى نظرة السيد علي الميرغني إلى طبيعة علاقاته مع الإدارة البريطانية التي اعتبرها مسؤولة عن انبثاق قوة الأنصار الجديدة تحت ضغط عدائهم لمصر. وتنصيب السيد عبد الرحمن كمنافس له في

الزعامة السياسية على السودان تحت مبررات استقطاب الرأي العام الديني ضد تركيا في الحرب العالمية الأولى. وضمن الرغبة في إبعاد المصريين، الذين لم يكُن يُكِنّ لهم السيد الميرغني ـ وقتها ـ احتراماً كافياً. كما أزعجه محاولة إنماء النفوذ القبلي الإداري على حساب النفوذ الطائفي.

لهذه الأسباب مجتمعة نجد أن السيد عبد الرحمن المهدي وليس السيد علي الميرغني، هو الذي تصدر منذ عام **١٩٢٤** واجهة المعارضة ضد مصر وحركة **١٩٢٤** فأصبح علينا أن نحسب حساباً للمتغيرات التي أدت بالسيد علي الميرغني لمد الجسور إلى النظام المصري، حتى إذا ما عادت مصر في عام **١٩٣٦** كان عليها أن تلتفت إلى أوضاع الختمية المتردية، وأن تفرض على الإدارة البريطانية الاهتمام بأحوالهم الاقتصادية ومركزهم السياسي والديني. لذلك كان السيد عبد الرحمن المهدي صادقاً حين أشار في مذكرته لمدير المديرية عام **١٩٣٧** بأن المضايقات التي يتعرض لها صادرة عن «سياسات عليا».

الجذور الإقليمية للصراع الطائفي:

إن أخطر ما في هذه المتغيرات التي دفعت بالختمية إلى طريق وبالأنصار إلى طريق آخر، إنها قد أعادت إحياء الفوارق الإقليمية في السودان من جديد، إذ أصبح الختمية تعبيراً ـ كما هو وضعهم ـ عن تلك القوى النيلية والشرقية (شرق السودان) ذات [الاتجاه المتوسطي]. كما أصبح الأنصار تعبيراً ـ كما هو وضعهم ـ عن تلك القوى غرب النيل ذات [الاتجاه السوداني الغربي]. وبذلك عاد السودان إلى مرحلة الاستقطاب [الإقليمي] التي وجده عليها الإنجليز في بداية هذا القرن. وقد تعمقت هذه الفوارق الإقليمية لا بسبب الصراع الطائفي ولكن بسبب الفارق الاجتماعي والحضاري القائم في البناء التاريخي للفريقين النيلي والغربي. وحين نورد هذا القول لا بد من ملاحظة أن النيل لم يكن ملكاً كاملاً للختمية وينطبق نفس الأمر على وضع الأنصار في الغرب على ضوء ما حللنا في الصفحات

المتقدمة من هذا الكتاب. غير أن القوى الأخرى كالطريقة القادرية والمجذوبية مثلاً على ضفاف النيل لم تكن منافساً رئيسياً للختمية ونفس الأمر ينطبق على الطريقة (التجانية) و (الإسماعيلية) في غرب السودان. كذلك كان الأنصار يمتدون إلى بعض المناطق النيلية بجيوب واضحة تماماً كامتداد الختمية إلى مناطق الغرب السوداني بجيوب طائفية مماثلة. غير أن هذا الوضع لم ينسخ حقيقة التمركز الطائفي التقليدي في النيل الختمي والغرب الأنصاري على نحو محدد.

قد أثرت هذه الفوارق الإقليمية المركبة على نسج طائفي مطابق في تحديد النزوع السياسي لكلتا الطائفتين. فدعوة (السودان للسودانيين) التي اتخذها السيد عبد الرحمن المهدي شعاراً لتحركه السياسي، كانت تمتد (بجذورها الفكرية) - لا إلى الصراع التاريخي بين المهدية ومصر - بل كانت تمتد لتصبح تعبيراً حقيقياً عن (نزعة العزلة) في غرب السودان، والتي ركبت تاريخياً على مواقف ممالك (الفور - المسبعات - النوبة). حيث كان الاتجاه العام لتلك الممالك هو اتجاه (سوداني خاص) يتطلع نحو غرب إفريقيا ويتداخل معها وفيها بالهجرات والثقافات المختلفة. صحيح أن شعار (السودان للسودانيين) قد طرح في مواجهة مصر ودون أن يعني العمالة لبريطانيا، التي كانت تجنده بشدة ضمن خططها لإبعاد مصر عن السودان. غير أن ذلك الشعار كان يعكس حقيقة (فكرية) بقدر ما كان يعكس (موقفاً سياسياً) فقد كان التفاعل مع (النيل) في السودان هو غاية (الغرب السوداني) وليس التفاعل مع مصر. ولذلك بدا الأنصار أقرب للتعبير عن فكرة (الذاتية السودانية) بوصفها تدامجاً بين قبائل الغرب السودانية وقبائل النيل الشمالي والأوسط. وما كان يمكن لآفاقهم (القومية) بحكم مكونات الوضع التاريخي أن تتسع لنزوع متوسطي شامل خصوصاً وأن الظهور السياسي لقبائل الغرب قد تم في إطار المواجهة القتالية مع مصر نفسها.

على صعيد آخر نجد أن شعارات (وحدة وادي النيل) قد صدرت

ووجدت زخمها الجماهيري في صفوف القوى النيلية بالذات، التي ورثت التوجه المتوسطي عن آفاق تجربتها التاريخية الخاصة، ومنذ عهود بعيدة. غير أن موقف مصر (الإقليمي النزعة) تجاه ذلك الشعار قد دفع بالجماعات النيلية إلى كثير من الارتياب والحذر خصوصاً بعد ردة الفعل الناجمة عن ثورة **١٩٢٤**. وقد كان يمكن وقتها ـ أي بعد **١٩٢٤** ـ إيجاد صيغة توفق ما بين النزوع المتوسطي الذي ارتد خائباً بعد تجربته في **١٩٢٤** والنزوع السوداني الذي كان أكثر حدة في مواجهته لمصر. غير أن تقارب السيد عبد الرحمن المهدي مع بريطانيا ـ تحت ضغط أوضاع شرحناها ـ من جهة، وتأثر القبائل النيلية بسلبيات التجربة المهدوية من جهة أخرى، قد حالا دون إيجاد تلك الصيغة التوفيقية. وكانت النتيجة تقوقع شعار (وحدة وادي النيل) طوال الفترة (**١٩٢٤ ـ ١٩٣٦**) مع مواصلة شعار (السودان للسودانيين) لطريقه ضمن حيوية كاملة ولكن في ظل الرعاية البريطانية له.

حاولت حركة المثقفين ممثلة في كتاب (النهضة) و (الفجر) ونشاطات (نادي الخريجين) و (جمعية واد مدني الأدبية) القفز من فوق جدران التجزئة التي ضربت نطاقاً من حول الشعارين أو الاتجاهين (المتوسطي والسوداني). وقد جاءت ممارساتها على أساس نفي الطائفية والقبلية واستلاب هذه الشعارات منهم. لذلك نجد كتاباً كعرفات محمد عبدالله ومعاوية محمد نور ومحمد أحمد محجوب يضعون لبنات أولى لنزوع (متوسطي ـ سوداني)، فهناك تأكيد على (عروبة) السودان ونزعته الشرقية في كل كتاباتهم. غير أنهم سرعان ما يعودون إلى خصوصيات (المحلية السودانية) مدافعين ومنافحين. وهو نوع من (التوازن القلق) الذي فرضته أوضاع السودان السياسية والتاريخية والإقليمية. إضافة إلى أن (الفكر القومي) كان يعيش في تلك المرحلة التاريخية المعروفة بحيثيات (فكر النهضة) تأطيرات بيئوية وسلالية حجبت كثيراً من آفاق الوعي القومي المتقدم. وقد أثر الفكر (الإقليمي المصري) في تعميق عوامل (التوازن القلق) لدى المثقفين السودانيين. زيادة على (ثنائية) الحكم حيث فسر شعار وحدة وادي النيل

لصالح مصر وشعار السودان للسودانيين لصالح بريطانيا. وقد وقعت مجلة (الفجر) نفسها ضمن طائلة الاتهام حين كتب على صفحاتها (محمد أحمد محجوب) حول مسألة قيام [ثقافة سودانية مستقلة عن الثقافة المصرية]. والمحلل لدراسة محجوب ـ تلك ـ لا يسعه إلا أن يقدر تأثر الكاتب بالنزعة البيئوية كسلاح (سياسي) ضد مصر و (حقوقها) في السودان مع أنه كان من أشد الناس عصبية لتكوينه (الشرقي) العربي.

لم تستطع حركة المثقفين وإلى نهاية مجلة (الفجر) في عام (١٩٣٧) أن تبلور لنفسها خطاً متميزاً يدامج ما بين النزوع المتوسطي النيلي والنزوع الغربي السوداني ضمن فهم محدد لجدلية التركيب. علماً بأن النزوع المتوسطي في شكل شعار وحدة وادي النيل قد تمكن ـ قبل ردة الفعل في ١٩٢٤ ـ من استقطاب عناصر غير نيلية وغير عربية كعلي عبد اللطيف الدينكاوي الأصل. ويكفي أن ابن الخليفة عبدالله التعايشي نفسه وهو (محمد المهدي) قد كان رسول ذلك الشعار إلى مصر أثناء الثورة.

كان يمكن أن تؤدي حركة المثقفين إلى مزيد من (وضوح الرؤية) كما حاولتها مجلتا (النهضة) و (الفجر) غير أن إرهاب المخابرات البريطانية ولجوئها إلى تركيز القيادات القبلية والطائفية قد حال دون الاستمرارية الإيجابية. وقبل أن تغرق المركب، كما قلنا، دعا (أحمد محمد خير) إلى إحياء دور (شيخ الأندية) ليكون هيئة ناطقة وممثلة لدور المثقفين، تعيد إليهم تماسكهم وتعطيهم بعض القدرة لمواجهة تيارات التجزئة الطائفية والانقسام القبلي والإقليمي. فنحو أي اتجاه سارت حركة الخريجين الجديدة؟ وكيف كان موقفها تجاه الاستقطاب الطائفي الجديد ومتغيرات ما بعد ١٩٣٦؟

المثقفون والمتغيرات:

لقد رأينا كيف عمد (أحمد محمد خير) داعياً إلى تأسيس مؤتمر للخريجين على صفحات جريدة (السودان) في يونيو (حزيران) **١٩٣٥** ثم

رأيناه يجدد الدعوة من على منبر (الجمعية الأدبية بواد مدني) ثم على صفحات مجلة الفجر في مايو (أيار) ١٩٣٧. وقد كان هدفه ـ كما رأينا ـ تكريس دور فعلي للمثقف السوداني بمعزل عن ولاءات التخلف والتجزئة وفي سبيل دور سياسي متميز.

كان السيد عبد الرحمن المهدي أكثر تنبهاً هذه المرة لخطورة دعاوى المثقفين الذين أرادوا تنصيب أنفسهم معبرين عن الأمة فسعى في أغسطس (آب) ١٩٣٧ مقترحاً إنشاء «مجلس استشاري يمثل السودانيين»[١] وكان يعني ـ بالطبع ـ الكبار من قادة الطوائف والقبائل إلى جانب بعض (كبار الخريجين أيضاً الذين كانوا على صلة طيبة بالدوائر البريطانية[٢].

ثارت ثائرة جماعة (الفجر) وعلى رأسهم (محمد أحمد محجوب) و (عبد الحليم محمد) على محاولة السيد انتزاع بادرة حركة المثقفين المستقلة. فخرجت الفجر تحمل في عددها بتاريخ ١٩٣٧/٨/١٦ مقالاً افتتاحياً بعنوان «الطبقة المستنيرة ورفاهية السودان» كرسته لتأكيد استقلالية المثقفين ودورهم في تلك المرحلة، بما عرف وقتها أنه رد على اقتراحات السيد عبد الرحمن.

كتبت (الفجر) تقول:

«ولنسلم جدلاً بحسن نيات الشريكين وبأنهما يعملان لرفاهيتنا وإسعادنا وأنهما يحاربان الفقر والجهل والعصبية القبلية فكيف يتسنى للحكومة التي تمثلهما أن تعرف مطالب أبناء البلاد وآراءهم واتجاه أفكارهم؟! إننا نعتقد أن الطبقة المستنيرة في البلاد هي الوسيلة الوحيدة التي

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١١٠).

(٢) كانت الفجر تعاني في ذلك الوقت مشكلات مالية وقد رفضت مساعدات عرضت عليها من السيد عبد الرحمن وقد آثر ممولاها (محمد أحمد محجوب) و (عبد الحليم محمد) بعد وفاة (عرفات) الاستمرار في نشر المجلة بخسارة يسددانها من جيبهما ومن ثم أغلقاها في أواخر عام ١٩٣٧ ـ المصدر السابق ـ ص (٢٢٢).

بها تستطيع الحكومة أن تتصل بالشعب السوداني وتتعرف إلى ما يطمح إليه السودانيون. ومن المعروف أن أفراد هذه الطبقة سواء من موظفي الحكومة أو من أرباب الأعمال الحرة هم خريجو مدارس السودان وهم الهيئة التي يجب أن تعمل الحكومة حسابها والتي لها الحق في أن تتكفل جميع الطبقات الأخرى إذ أن الأخيرة لا زالت في جهلها وسذاجتها. ومع تبعة هذه الكفالة فإن مسؤولية الطبقة المتعلمة لا تقف عند الدفاع عن قضيتهم مع الحكومة ولا تنحصر رسالتهم في المسائل التي تتعلق بهم بل من الواجب عليهم أن يتكلموا عن بقية أفراد الشعب ويبينوا مطالبهم ويجب أن يكون العمل على إسعاد الفلاح وحماية الطبقات العاملة وتعليمهم أولى الواجبات المفروضة عليهم.

لقد سمعت أصوات بعض الأفراد في كثير من المناسبات واستطاع عدد من أبناء الطبقة المستنيرة أن يرفعوا مطالبهم وأن يظهروا رضاءهم وعدم موافقتهم لكثير مما يدور في دولاب الحكومة ولم تقصر أعمدة الصحف المحلية في أن تحمل الرسالة إلى أولي الأمر. غير أن التجارب قد دلت في كثير من الأحيان أن الحكومات لا تقيم وزناً للآراء الفردية ولا تهبها أقل اعتبار وصحافتنا لا تنشر آراء هيئة معترف بها أو منظمة إذ أنه لا توجد بين صحفها صحيفة النطق بلسان حزب أو هيئة لها نظامها وبرنامجها.

«وما دامت الحالة كهذه فلا بد من وجود هيئة منظمة معترف بها تمثل الطبقة المتعلمة في البلاد وإذا تكونت هذه الهيئة حولتها الطبقة المتعلمة لتنطق باسمها وأن تعبر عن أمانيها وتمنياتها ولتدافع عن قضيتها الاجتماعية والسياسية كما أنها ستكون في الوقت عينه حلقة الاتصال بين الحكومة وأفراد الشعب ولا بد لهذه الهيئة أن تكون حائزة على رضا جميع الخريجين أو أكثريتهم وأن تكون قوية العناصر حتى لا يشك أحد من الناس كائناً من كان في إخلاصها وفي أنها تعمل للصالح العام وهنا نواجه صعوبة أخرى وهي كيف نصل إلى تكوين هذه الهيئة وممن تتكون..؟».

«إن نادي الخريجين هو مركز الخريجين رغم كل ما حدث في الماضي من اختلاف في الرأي وهو حلقة الاتصال بين جميع الخريجين فأول خطوة نخطوها في سبيل تكوين هذه الهيئة هي أن يلتف الخريجون حول النادي ويقبلوا عليه وبذلك يكون الخريجون قد انتظموا تحت لواء واحد فيبدأوا العمل بتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر عام في النادي يحضره أكبر عدد ممكن من الخريجين وهذا العدد يستطيع أن ينتخب هيئة تمثله وتنطق باسمه. على أن هذا المؤتمر يجب أن يقرر مبادىء المجموعة والعمل والمسؤولية الملقاة على عاتق الهيئة المنتخبة».

«إن أربعين سنة قد انقضت من عمر هذه البلاد وهي وإن كانت لا تعد شيئاً في أعمار الأمم إلا أنها كبيرة إذا قيست بالخطوات التي يخطوها العالم وبأن التقدم الذي نلناه فيها ضئيل لا يكاد يذكر فنحن ما زلنا في ذيل القافلة ولا بد لنا أن نشد الخطى حتى نستطيع أن نتوسط القافلة فضلاً عن أن نكون في المقدمة وأننا للآن لم نضع الحجر الأول من معالم الطريق على أن اليوم الذي ينعقد فيه مؤتمر الخريجين واليوم الذي تنتخب فيه هيئة تتكلم باسمهم لهو اليوم الذي نستطيع أن نقول فيه أن النادي بدأ يلعب دوراً مهماً في تاريخ البلاد وإن البلاد خطت أولى خطواتها نحو الرفاهية والتقدم».

جاءت مواقف (الفجر) استمراراً لمواقف (جمعية واد مدني الأدبية) وقد تلاقت مجهوداتها ـ نسبياً ـ مع مجهودات كبار الخريجين في نادي (أم درمان) فتداعى الخريجون في شتى أنحاء السودان لعقد مؤتمر عام في أم درمان بتاريخ ١٢/٢/١٩٣٨ حيث ولد «المؤتمر العام للخريجين»[١] بقرار ساهم فيه (١٠٨٠) خريجاً.

ماذا كان يدور بخلد ذلك الألف ونيف من المثقفين السودانيين الذين

---

(١) كفاح جيل ـ ص (٩٦).

اجتمعوا لأول مرة على صعيد واحد في عام ١٩٣٨؟ كيف عبروا عن همومهم [كفئة جديدة نامية في مجتمع تقليدي متخلف تحكمه أطر الطائفية والقبلية]؟ كيف نظروا لهموم بلادهم بعد اتفاقية ١٩٣٦؟ وكيف قيّموا طبيعة الحكم الثنائي القائم ومستقبلهم في ظله ومن بعده؟ وكيف نظروا إلى بعضهم وقد تداعوا من شتى الأقاليم والقبائل ومن شتى أنحاء السودان المتناثرة صحاري وجبالاً ووديانا وغابات؟ كيف كان ميلادهم الموحد؟

لنجيب على هذه الأسئلة لا بد من التعرف على طبيعة التيارات والمواقف التي كانت سائدة في صفوف الخريجين تجاه هذه المسائل. كما أنه من الضروري التعرف على الكيفية التي أمكن بها عقد ذلك المؤتمر في ظل الإدارة البريطانية التي عرفناها معادية لحركة المثقفين وممالئة للقوى الطائفية والقبلية.

سايمز وحركة الخريجين:

لم يكن بالإمكان عقد ذلك المؤتمر لولا أن رأت الإدارة البريطانية أن الأوضاع القائمة تتيح ظهور مثل ذلك العمل. ويرجع الأمر هنا إلى المتغيرات التي فرضت نفسها على السياسة البريطانية في السودان، وهي التي تعلقت بأجواء ما قبل الحرب العالمية الثانية والتمهيد لعودة المصريين مجدداً إلى السودان. كانت الإدارة البريطانية ـ وقد قمعت حركة المثقفين وذيولها من بعد عام ١٩٢٤ واستندت إلى الطائفية والقبلية ـ تخشى في حال عودة المصريين، قيام تحالف جديد (مصري ـ سوداني) يضع نهاية لنفوذها في السودان. وقد أدرك البريطانيون أن أوضاع الحرب تحتم عليهم ـ أي على البريطانيين ـ التحالف مع مصر أو عدم إغضابها على أقل تقدير، فالعدو الإيطالي يحيط بهم من محوري أثيوبيا وليبيا، كما أن زعيم الختمية السيد علي الميرغني يمتد بنفوذ طائفي خطير إلى أعماق أريتريا حيث يتمركز الإيطاليون الذين حاولوا من جانبهم كسب ود الطائفة الختمية وبالذات زعاماتها الدينية في (أسمرا) و (مصوع) و (كسلا) تمهيداً للزحف على السودان نفسه.

انتهج السير (جورج ستيوارت سايمز) رجل المخابرات البريطانية من الطراز الأول ومنذ وصوله إلى الخرطوم في عام **١٩٣٣** سياسة جديدة جذرية، وضع فيها محصلة خبراته وتجاربه في تطويق البذور الثورية وإجهاضها. فقد عمل من قبل في جنوب إفريقيا حيث ساهم في تصفية ثورات الوطنيين هناك، ثم انتقل إلى عدن وحضر إلى السودان حيث شارك في الحملة ضد ثورة عبد القادر ود حبوبة في عام **١٩٠٨**، ثم أصبح مساعداً للحاكم العام لشؤون الجيش ثم مساعداً لمدير المخابرات وسكرتيراً خاصاً لونجت. وقبل أن يصبح حاكماً عاماً لتنجانيقا (تنزانيا ـ زنجبار) في الفترة **١٩٣١ ـ ١٩٣٣** سبق له أن تعامل مع الشريف حسين في الحجاز وعمل في فلسطين في فترة التمهيد البريطاني للاستيطان الصهيوني[١]. وقد كان مجيداً للعربية.

طرح (سايمز) مخططاً جديداً للتحكم في مختلف قوى السودان السياسية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وعودة المصريين للمشاركة في حكم السودان. فقد حملت مذكرته السرية[٢] عن آثار معاهدة **١٩٣٦** الخطوط الرئيسية لذلك المخطط. فقد أوضح أنه «ليس من المأمول ألا يتطلع السياسيون الشبان من السودانيين إلى مصر كمصدر للإشعاع الوطني والفكري» والعلاج في نظره هو «أن السلاح الطبيعي لصد النفوذ المصري غير المرغوب فيه هو في [تشجيع الحركة الوطنية] وإغراء الخريجين بالتعاون مع الإدارة البريطانية على أساس سياسة [السودان للسودانيين] وذلك كي يتجنب تكرار التحالف بين السودانيين والمصريين.

وقد عاد (سايمز) في مذكرته لإحياء أسلوب (ونجت) في كسب جانب المتعلمين السودانيين بفتح مجالات التوظيف أمامهم وجعلهم وسيطاً

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٢٣٢ ـ ٢٣٣).
(٢) المصدر السابق ـ ص (٢٨١).

بين الإداري البريطاني وهياكل الإدارة القبلية، الأمر الذي يتيح في نفس الوقت تقليل فرص التوظيف أمام العائدين المصريين بعد عام **١٩٣٦** ولإحداث ثغرة تنافسية على الوظائف بينهم وبين السودانيين.

وفي إطار نفس الاتجاه سبق (لسايمز) أن كتب مذكرة في يونيو (حزيران) **١٩٣٥**[١] عن أوضاع السودان، ضمّنها بعض الأفكار العامة التي كان يجري تنفيذها. فقد أوضح سايمز إن عودة المصريين إلى السودان ولو في ظل هيمنة إدارية بريطانية طاغية سينتج عنها دون شك إيجاد علاقات بين الوطنيين السودانيين والمصريين، وعليه لا بد أن تسبق بريطانيا مصر بمد الجسور للحركة الوطنية والمثقفين لتحويل اتجاههم. وقد حذر بأن احتمالات التحالف المصري ـ السوداني القادم سيستوعب ـ إذا ما ترك له المجال دون تخطيط مضاد ـ جبهة الوطنيين الجدد التي لم تتكون بعد «إلا أنها سوف تنظم في أقرب فرصة بواسطة الشبان المتعلمين الذين سوف يتجهون صوب مصر بغية التوجيه السياسي، ومن أجل تمويل حزبهم، كما ستضم أيضاً العناصر التي تهجر المهدية والتي شجعت على نبذ ارتداء (الجبة) وأصبحت ترتدي زياً حديثاً. وحذر من أنه لربما طالب الوطنيون بمطلبين أساسيين هما: تكوين دولة سودانية وحكومة مركزية منظمة إدارياً لتمارس وظائف وطنية. . .».

لهذه الأسباب اتجهت سياسة (سايمز) الجديدة لتحقيق انفتاح على المثقفين السودانيين وفتح مجالات التوظيف والترقيات أمامهم، فعمد إلى علاج الأخطاء الإدارية التي ارتكبت منذ عام **١٩٢٥** بإعادة فتح المزيد من المدارس الحديثة وخاصة دون الثانوية وذلك من أجل «خلق مجموعة من المثقفين الوطنيين الذين يجب أن يعتمد عليهم تطور البلاد اعتماداً كبيراً» كما عمد إلى منح السودانيين فرصة شغل الوظائف العمومية الكبرى التالية مباشرة للمسؤول البريطاني.

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٢٣٤).

لم تكن سياسة سايمز إدارية محضة بل كانت (سياسية ـ اجتماعية) مستوية على خطة واضحة لاستيعاب المثقفين السودانيين ضمن خطة للتحالف بينهم وبين بريطانيا، أي العودة إلى سياسة ما قبل **١٩٢٤**. وذلك بالرغم من خطأ التقدير الذي وقع فيه الدكتور (جعفر محمد علي بخيت) حين وصف سايمز بأنه ذلك (الحاكم العام العظيم) الذي انتهج سياسة جديدة لإرساء دعائم الإدارة الحديثة في السودان(١).

انطلاقاً من ذلك المخطط الاستعماري اتجه (سايمز) إلى «تشجيع الخريجين [لتنظيم أنفسهم في هيئة مؤتمر وطني ذي صفة تمثيلية]. .» وقد استند (سايمز) في تقديراته إلى أن معاهدة **١٩٣٦** قد تطلبت ـ كما أوضح الخريجون في مقالاتهم الصحفية ومحاضراتهم ـ إقراراً رسمياً بتطلعات الوطنيين السودانيين، التي يمكن أن تؤدي إلى طلب تمثيل وطني واسع، والمساهمة في إدارة البلاد بل المطالبة بفرص أكبر للتعليم العالي. [المذكرة السرية عن معاهدة **١٩٣٦**]. وقد أوضح (سايمز) بأنه يجب أن تكون تصرفات البريطانيين واضحة لأعين السودانيين، بحيث يدركون أن حكامهم متعاطفون مع (مطالبهم وتطلعاتهم المشروعة المعقولة). كذلك أخطر (سايمز) مديري المديريات الشمالية ضمن اجتماعهم الدوري في **٢٩/١١/١٩٣٦** أن المعاهدة البريطانية ـ المصرية قد وضعت الحركة الوطنية السودانية لأول مرة على المسرح السياسي العالمي، ذلك لأنها استثارت المطالب الوطنية للشورى والنظام البرلماني. ثم وجه نصائحه للمديرين مؤكداً على ضرورة تعميق اتصال الإدارة بالرأي العام لاكتساب التأييد السياسي لمواقفها. وأوضح (سايمز) أن تغيرات جوهرية ستفرض نفسها بحيث تتضاءل قوة الحكم الأتوقراطي.

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٢٨١) والحقيقة التي تذكر هنا هي أن معظم أطروحات الدكتوراه التي تعالجها الجامعات البريطانية بالنسبة للسودان ومن بينها أطروحة الدكتور بخيت غالباً ما تأتي ملائمة لمزاج المشرف البريطاني. وإن لم يكن هنا مجال نقد لتلك الرسالة التي عانيت في استخلاص الوقائع منها معرضاً عن أسلوب تحليل الكاتب لتلك الوقائع في الوقت نفسه.

تركزت سياسة (سايمز) على ضرورة إيجاد قنوات للاتصال ما بين الموظفين الإنجليز ومرؤوسيهم من السودانيين، مع صبغ ذلك الاتصال بالود والتعاطف لكسب صداقتهم «بيد أن أهم طريقتين اقترحتا لكسب الوطنيين كانت [الاعتراف بهيئة للخريجين] والتعامل معها كممثل لهم من ناحية، والسماح للمواطنين بمساهمة أعظم فيما يتعلق بالمجالس البلدية والحكومة المحلية، من ناحية أخرى..»[1]. وهكذا عاد (سايمز) ليلعب بالنسبة للخريجين ما سبق لمدير كلية غردون أن لعبه لدى افتتاح نادي الخريجين في أم درمان عام ١٩١٨ حيث أصبح رئيساً فخرياً له.

في إطار الاتفاق على الخط العام للتعامل مع المثقفين السودانيين واجهت الإدارة البريطانية مشكلة كيفية السيطرة عليهم:

فمن ناحية كانت الإدارة البريطانية في حاجة للتعاون مع هؤلاء المثقفين منعاً لتوجههم نحو التحالف مع مصر.

ومن ناحية أخرى كان السكرتير الإداري (جيلان) ينبه إلى أن «٩٠٪ من موظفي الحكومة يشكلون طبقة من الموظفين الصغار الذين يدعون بأنهم الصوت الوحيد الذي يجب أن يصغى إليه. وهو صوت خطر مما يتعين علينا أن نواجه بحسم نشوء أي شكل من أشكال شبه التنظيمات الوطنية من جانب طبقة صغيرة، كيفما كان نشاطها، ومهما كانت ادعاءاتها باحتكار العلم وروح العصر». وتساءل (جيلان) عن كيفية السيطرة على هذا الوليد المثقف حيث يتوجب علينا إما منحه بأكثر مما يطلب أو قهره بالعنف».

كان السكرتير الإداري (جيلان) يسانده في ذلك (س. ل. آرمسترونج) مدير الخرطوم يرى خطورة إنشاء هيئة خاصة بأولئك الخريجين الذين يرون في أنفسهم تجسيداً حياً ووحيداً للمجتمع السوداني الجديد. وقد اقترحوا إنشاء (مجلس استشاري مركزي) على نمط ذلك النوع الذي

(١) المصدر السابق - ص (٢٨٣).

طالب به السيد عبد الرحمن المهدي يضم نسبة معقولة من كبار الأعيان بالمناطق الريفية وزعماء القبائل الذين يمثلون ٨٠٪ من دافعي الضرائب. ولم يكن الغرض السياسي بعيداً عن تفكير (جيلان) و (آرمسترونج) إذ كانا يريان إن إنشاء (مجلس استشاري مركزي) اعتماداً على قوى الطائفية والقبلية مع وجود نسبة من كبار الخريجين، من شأنه أن يضع الإدارة البريطانية في السودان في موقف ممتاز إزاء المصريين. إذ سيأتي ذلك اليوم الذي تطالب فيه بريطانيا مصر بضرورة (إشراك) السودانيين في المفاوضات التي تتعلق بمصيرهم، مع ضمان بريطانيا المسبق عبر ذلك المجلس لولاء المفاوض السوداني.

غير أن (سايمز) كان يدرك أن أوضاع ما قبل الحرب العالمية الثانية قد مكنت لمصر إلى درجة تستطيع معها رفض مثل هذا المجلس مع رفض إشراك ممثليه في مفاوضات قادمة. فوضع بهدوء مقترحات (جيلان) و (آرمسترونج) خارج دائرة المناقشة وانصرف لتركيز جهده في مسألتين رئيسيتين: أولاً: إعطاء الخريجين هيئة خاصة بهم ـ ثانياً: كيفية السيطرة عليهم.

لعل (سايمز) قد استفاد من تحليل (جيلان) حول ثورية (صغار الخريجين) فآثر انتهاج خطة ترمي إلى تطويعهم بالسيطرة على [كبار الخريجين] ودفعهم لاستلام قيادة المؤتمر. وهكذا فتح سايمز ملف الحوار مع الشخصيات الأساسية من كبار الخريجين وعلى رأسهم الشيخ السيد أحمد الفيل المقرب للسيد علي الميرغني والذي رأيناه من قبل متطرفاً في دعم إضراب طلاب كلية غردون. والشيخ سيد أحمد عثمان القاضي المقرب للسيد عبد الرحمن المهدي والذي كان محرراً لجريدة (حضارة السودان) ومن أشد الداعين لفكرة «السودان للسودانيين»[1] وقد وضح (لسايمز) عبر تجربة انقسام أعضاء النادي ـ بسبب الموقف من إضراب طلبة

---

(١) جريدة الحضارة ـ فبراير (شباط) ـ إلى مايو (أيار) ١٩٣٠ ـ المصدر السابق ـ ص (٢٢٢).

كلية غردون ـ ضرورة مراعاة الاتصال بممثلي وجهتي النظر. وعبر تلك الاتصالات وسياسات الاحتواء من قبل (الكبار) فتح الطريق لعقد أول مؤتمر عام للخريجين.

هكذا حمل (الصغار) في (جمعية واد مدني الأدبية) هموم التنظيم الوطني اعتماداً على الخريجين لتساندهم مجموعة (الفجر) ولكن الفكرة تنتهي إلى أيدي (الكبار) تحت مظلة (سايمز) وهكذا اكتشفت هذه الاتجاهات المختلفة نفسها على مسرح واحد اتسع لـ (١٠٨٠) خريجاً في ١٩٣٨/٢/١٢.

التقى (الكبار) و (الصغار) في ذلك المسرح وقد وضع كل منهم في ذهنه رؤى وتصورات عن الحاضر والمستقبل:

«رأى فريق أن ينهج على سنن [المؤتمر الهندي] فيدرج الوليد السوداني في أسلوب نقابة للموظفين، تعنى بمصالحهم وشؤونهم، ومن ثم يدلف، بعد أن يشتد ساعده ويقوى زنده، إلى [ميدان النضال الوطني]. وأمل فريق آخر أن [يقفز فوراً إلى مكانة الوفد المصري] في أوليات أيامه ويكوّن [مؤتمر السودان] ـ «لا مؤتمر الخريجين فقط»[1] ـ. وانتهج فريق ثالث موقفاً [وسطاً] ورأى أن يستنير بالتاريخ ويهتدي بالسوابق دون أن يتقيد بها. والعبرة بقيام هيئة تضم الخريجين، أما [المستقبل فهو من شأن الأجيال اللاحقة]. . ».

وفي أيام قليلة لم تتجاوز عطلة عيد الفطر ولم تمكن الحضور من طرح تصوراتهم بصدد أول مؤتمر للخريجين، دُفع المؤتمرون لملء بطاقات الأسماء المرشحة لتكوين «الهيئة الستينية» التي ستنتخب من بين أعضائها «الهيئة التنفيذية» المكونة من (١٥) عضواً.

---

(١) الاستثناء من عندي للتوضيح. أما الفقرة فواردة بكفاح جيل ـ المصدر السابق ـ ص (٩٥).

منذ البداية ظهرت أصابع (سايمز) حيث تم اتفاق عام بين الحضور على انتخاب الخريجين الكبار من رجال الصف الأول «للهيئة الستينية». توقف (أحمد خير) لدى تلك الظاهرة مقدراً أن الأسباب في انتخاب الكبار ربما ترجع إلى «العمل بتقاليد البيئة التي تقضي بتقديم ذوي السن، أم كان ذلك لبقية من الثقة»[1]. غير أنه عبر الوقائع العديدة المتناثرة في خطط (سايمز) وإدارته حول متغيرات ما بعد **١٩٣٦** - يمكن مشاهدة أصابع (سايمز)، خصوصاً حينما عمد (الدرديري محمد عثمان) و (أحمد محمد صالح) تحت إشراف مدير الأمن العام البريطاني والسكرتير القضائي [لصياغة] أول مذكرة موجهة إلى الحاكم العام لأخطاره بتكوين المؤتمر وأغراضه. حين أرسل (إسماعيل الأزهري) الذي ظهر مجدداً على مسرح الأحداث تلك المذكرة إلى السكرتير الإداري بصفته (سكرتيراً للمؤتمر)[2].

كان من الطبيعي أن ترحب الإدارة البريطانية بعقد المؤتمر وبالمذكرة المرفوعة إليها. إذ حوت تلك المذكرة التي صيغت بأسلوب «معتدل جداً» على فقرات تؤكد أنه ليس من شأن الخريجين «إزعاج الحكومة أو عمل شيء من شأنه إرباكها أو ممارسة الضغط عليها... ولكن... لكي نساعد الحكومة في [السياسة التقدمية] التي خطتها لتقدم البلاد». كما أن أعضاء المؤتمر لا يطالبون [بتمثيل البلاد] بالمعنى [الواسع]. كذلك أوضحت المذكرة «أننا لا نعادي أي طبقة أو هيئة في البلاد»[3].

رحبت الإدارة البريطانية بمذكرة المؤتمر. وشرح السكرتير الإداري البريطاني في خطاب لكل المديرين ورؤساء المصالح الأسباب التي حدت بالحكومة للموافقة على «استشارة المؤتمر في الشؤون التي كانت تخص أعضاءه» وأكد السكرتير الإداري «بأنه لم يكن ثمة ما يدعو للانزعاج، ذلك

---

(١) المصدر السابق - ص (٩٦).

(٢) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان - ص (٢٩١).

(٣) المصدر السابق - ص (٢٩١ - ٢٩٢).

لأن الحركة [في أيدي أكثر الخريجين اعتدالاً]، ولأن الحركة قد عبرت عن [رغبة حقيقية] من جانب الطبقة المتعلمة للتعاون مع الحكومة. . . وأن الحركة [وطنية حقاً بل قومية]» وكان يرى بأنه يجب قبول المؤتمر ـ كأمر لا مفر منه ـ وذلك استناداً إلى الإقرار الضمني الوارد في المعاهدة البريطانية المصرية من أن للسودان [ذاتية مستقلة] ووضعاً سياسياً [في المستقبل].

كان واضحاً أن مدرسة (جمعية واد مدني الأدبية) قد نظرت بعين السخط إلى [حصر المطالب الوطنية] في الوظائف والترقيات، في حين أن دعوتها قد انطلقت إلى تكوين مؤتمر لا يكون للخريجين فقط بل برلماناً حقيقياً لكل الشعب[1] ويتضح هذا الموقف في النقد المتأخر الذي كاله أحمد خير لمداولات المؤتمر ونتائجه:

«وأوضح العيوب لحشد زعماء الخريجين آنذاك في قيادة المؤتمر أنهم كانوا ـ كما يزالون إلى اليوم ـ لا يستطيعون التعاون في جبهة. فليس بينهم من عوامل التجانس أو الانسجام أي سبب. واختلاف المشارب والنزعات وانعدام الثقة فيما بين أعضاء اللجنة علاوة على حدة الحركة ساعد على إضعاف الأداة، وتعطيل إنتاجها. .»[2].

لعل (أحمد خير) قد أصيب بخيبة أمل وقتها بما يعبر عن خيبة أمل مدرسة (جمعية واد مدني الأدبية)، وكذلك مدرسة مجلة (الفجر). إذن قد استطاع (سايمز) أن ينتصر في الجولة الأولى بفرض (كبار الخريجين) من ذوي الولاء على المؤتمر. ثم اتخذ منهم (وسطاء) بين الإدارة البريطانية وحركة المثقفين.

لم يكن مد الجسور إلى (كبار الخريجين) هو الأسلوب الوحيد الذي

---

(١) ملف الأمن العام ـ (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠) حول نشاط جمعية واد مدني ـ المصدر السابق ـ ص (٢٨٠).

(٢) كفاح جيل ـ المصدر السابق ـ (٩٧).

اتبع من أجل احتواء المثقف السوداني، فقد عمدت الإدارة البريطانية إلى شن حملة الود في (طابورين) على حد تعبير أحمد خير[1] تحرك الطابور الأول بقيادة (إدوارد عطية) من مكتب الأمن العام نحو «جبهة الشباب وركز هجومه على الجمعيات الأدبية وحلقات المناقشة، والمناظرات، التي كانت تنعقد في الدور الخاصة مستغلاً سلاح الأدب، والثقافة والعلم، والصداقة الفكرية. وقاد الطابور الآخر [كبار] الموظفين الإنجليز وركزوا رماحهم على [كبار] الموظفين السودانيين، فأكثروا من التزاور ومجالس السمر وتبادل الأحاديث والآراء (المعقولة) عن المسائل العامة، حول موائد الشاي وأكواب المثلجات في جو مجرد عن الكلفة والرسميات، [مشبع بروح الود وإنكار فارق الجنس والدين. جو يهدف ـ على حد قولهم ـ إلى التعاون على أداء رسالة إنسانية خالصة، هي [خير السودان والسودانيين]. . .».

وقد امتدت نشاطات الإدارة البريطانية في إطار سياسة احتواء حركة الخريجين إلى تأسيس ملتقى فكري مشترك يضم البريطانيين والسودانيين من أبناء العاصمة المثلثة، حيث تأسست (دار الثقافة) في الخرطوم في عام **١٩٣٩**. وقد طالب المستر (س.م. وليم) وكيل مصلحة المعارف زملاءه من الموظفين البريطانيين بضرورة احترام وكسب ثقة المثقفين السودانيين «نتيجة معاملتهم في صراحة وبطريقة طبيعية باعتبارهم أشخاصاً عاديين لا يقبلون أي ضرب من الاستعلاء، كما يمكن كسبهم عن طريق الاستقامة في المعاملة والتواضع والعطف وروح [الدعابة السليمة]. .»[2] وقد أوضح المستر وليم في ذلك الاجتماع أن محاذير الإدارة البريطانية في تعاملها مع المثقفين وإن كانت واردة فإنها تفرض السيطرة عليهم عبر التفاعل بهم لا عبر تجنبهم:

«إننا خائفون مثلما يخاف راكب الفرس من إزاحة اللجام والسرج، خشية أن يجمح الفرس به، ولكن ما لم وإلى أن نفعل، فإنه لا يمكن لنا

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٧٢ ـ ٧٣).

(٢) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٢٩٦).

أن نحقق أي تقدم حقيقي». وقد رأى الحاكم العام ضرورة إيجاد هذا النوع من التفاعل لكي تقوّم الإدارة البريطانية «بصورة أفضل مطالب الخريجين، وبما أن أهدافهم متصلة أساساً بالسياسة فعلى الإدارة أن [ترشد وتمنع وتنير الطريق لحركتهم]...».

وهكذا قام أربعة أعضاء من مؤتمر الخريجين وأحد الموظفين البريطانيين بوضع التفاصيل اللازمة لإنشاء (دار الثقافة) ثم نظمت بالدار حلقات النقاش بين الموظفين السودانيين والبريطانيين «بينما كانت تدار عليهم أطباق الشاي».

تلك هي (طوابير) الهجوم البريطاني على حركة المثقفين السودانيين كما يطيب (لأحمد خير) القول، غير أن تلك الطوابير، وبالرغم من كثافة هجومها وحداثة وسائلها، لم تستطع أن تحقق اختراقاً فعلياً في صفوف المستويات الدنيا من الموظفين السودانيين، الذين كانوا يشكلون الغالبية العظمى والفئات الأكثر ثورية في البناء العام لحركة الخريجين «فقد ذعرت صفوف الخريجين من مجرد فكرة الاجتماع بوكلاء مكتب الأمن العام [طابور إدوارد عطية] حتى ليكفي أن تنطلق إشاعة، مجهولة المصدر، بأن الاجتماع المقرر في مكان ما سيحضره المستر إدوارد عطية لينصرفوا عنه ويقاطعوه، وكل من ساقته الظروف الطارئة للمساهمة في أحد هذه الاجتماعات بغير سابق علم صار هدفاً لسهام الوعظ من البعض، والنقد اللاذع من البعض الآخر، والاتهام القارص من المتطرفين...»[1] أما بالنسبة لطابور دار الثقافة «فما لبث أن تقادم الجديد بلباس الزمن، سواء بالنسبة للإنجليز أو الخريجين، نتيجة للاختلاف في الاهتمامات والعادات الاجتماعية، بل أضحى تكلف الاجتماع داعياً إلى بعض التوتر في الأعصاب»[2].

---

(١) كفاح جيل ـ ص (٧٣).

(٢) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ـ ص (٢٩٧).

لم تستطع الإدارة البريطانية أن تخترق الصفوف الدنيا الأكثر صلابة في حركة المثقفين، غير أنها وجدت الكثير من بغيتها لدى الصفوف العليا أو كبار الخريجين، فقد أفاد هؤلاء «من الفترة التي تلت عام **١٩٢٤** حيث تسلموا مناصب في الإدارة الحكومية مكنتهم ـ بالقياس إلى مواطنيهم ـ من التمتع بالعيش الرغد ومظاهر السلطة. ولذلك احتكروا حق المشورة والنصح [عند الحاكمين]، واحتكروا نفس الحق، مع الفارق، [عند الزعماء الدينيين]، ويلاحظ أن أحد الحقين كان وسيلة وجوازاً للآخر..»[(١)]. كانت نتيجة هذا الوضع أن فقد هؤلاء الكبار احترام المتخرجين «ممن يلونهم كما انقطع أكثرهم عن متابعة القراءة والاطلاع وأصيبوا بالترهل العقلي وضعف الأعصاب، ما جعلهم ينأون عن المجتمعات [الأوساط] التي تعرضهم للجدل والنقاش مع من هم دونهم في السن والجاه أو ممن يخالفونهم في الرأي أو العقيدة. لكنهم كانوا ـ بحكم ما سبقت الإشارة إليه، قد احتكروا حق القيادة، والإشراف على كل أمر يكتب له النجاح. ولا فوز لحركة أو مشروع إذا عارضوه أو ناهضوه، أو وقفوا منه موقفاً سلبياً، مثلهم في ذلك مثل كبار المحتكرين في المجتمع الرأسمالي، [يكرههم صغار التجار والممولين، لكنهم لا يستطيعون النهوض بعمل أو مشروع إلا بالتعاون معهم أو الاعتماد عليهم..»[(٢)].

الآن نستطيع القول أنه في ظل (القيادة التقليدية) لكبار الخريجين لم تستطع حركة المثقفين السودانيين أن تبلور اتجاهاً صحيحاً للعمل الوطني، ينسجم وتطلعات الفئات الأكثر حداثة وثورية في صفوف المثقفين. وقد كشف أسلوب كتابة المذكرات للسلطة عن ضعف اللجنة وميلها للإغراق في (دبلوماسية زاخرة بالألفاظ الرخوة)، كما أن الصحيفة نصف الشهرية التي صدرت باسم (المؤتمر) ظلت «عديمة الأثر وفاترة الروح، فقيرة في

(١) كفاح جيل ـ ص (٩٨ ـ ٩٩).

(٢) كفاح جيل ـ ص (٩٨ ـ ٩٩).

تحريرها، لا تعبر عن المؤتمر في شيء» أو بالأحرى جاءت معبرة في روحها عن تهالك الكبار وإرضاءاتهم الدائبة للسلطة البريطانية. ولم تخرج المذكرات الموجهة للسلطة عن إصلاح التعليم في البلاد والاهتمام بشؤون المعهد الديني. وقد «قوبلت هذه المذكرات في الدوائر الرسمية بترحاب واستحسان أحدثا ضجة ودوياً كان لهما في الواقع [بمثابة عويل الجنازة]. . »[1].

تصحيح المسار:

اتضح للمثقفين أن سيطرة الكبار التقليدية قد حرفت المؤتمر عن أهدافه الوطنية التي ولد من أجلها، وأنه قد أصبح أداة في يد الغير من المتحالفين مع الإدارة البريطانية والآكلين على موائد الزعامات الدينية. وقد راعهم أن يكون مؤتمرهم مجال رضى وحظوة لدى الحاكمين الذين قام المؤتمر من أجل طردهم عن البلاد. لقد نجحت سياسة (سايمز) بلا شك وها هي الحرب العالمية الثانية تقرع الأبواب فتصدر التعليمات صريحة ومباشرة إلى قيادة المؤتمر أو لجنته التنفيذية للمساهمة في التعبئة الإعلامية عبر إذاعة أم درمان، والمساهمة في تعبئة الشعور السوداني لإلحاق الشباب بقوة دفاع السودان. وقد أصدرت اللجنة التنفيذية بياناً أعلنت فيه تأييدها لقضية الديمقراطية ـ أي بريطانيا ـ ضد دول المحور. أما فكرة تأييد الالتحاق بقوة دفاع السودان فقد أهملت لما أثير حولها من غبار الشكوك.

جزع المثقفون من النتائج التي آل إليها المؤتمر. وبعض الحق عليهم لا لهم. إذ لم يتساءلوا يوم عقد المؤتمر في ظل الإدارة البريطانية عام ١٩٣٨ عن سر ذاك القبول البريطاني بعقده، وعن سر اشتراك مدير الأمن العام البريطاني في صياغة المذكرة الأولى. لعل الصورة لم تكن واضحة بالنسبة لهم، ولم يكن الوقت ليتسع للحوار أو المناقشة. إذ حددت الفترة

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٠٢).

بأيام عيد الفطر الثلاثة. كانوا وقتها كالغريق الذي يبحث عن قشة يتعلق بها وقد ظنوها في المؤتمر العام للخريجين فهرعوا إليه زرافات ووحداناً غير أن التجربة قد أثبتت عكس طموحاتهم ورغباتهم.

لم يقتصر دور الكبار من الخريجين الذين شبههم (أحمد خير) بالرأسمالية المحتكرة على تعاطي التعاطف مع الإدارة البريطانية، بل مدوا بأيديهم إلى تهلكة أخرى حيث بدأوا يتحلقون حول الزعامات الدينية، فريق باتجاه السيد علي الميرغني وفريق باتجاه السيد عبد الرحمن المهدي. وتسللت الطائفية إلى قيادات الخريجين، وأصبح علناً ما كان خافياً حين عُرض في الهيئة تقديم (الرئاسة الفخرية) للرؤساء الدينيين. وعارض المثقفون الصغار هذا العرض الذي سرعان ما طرح في صيغة أخرى هي تقديم (العضوية الفخرية) ورُفض العرض أيضاً.

وثارت ثائرة الكبار: وأتوا بالحجج والبراهين على ضرورة التعاون مع الزعماء الدينيين لما لهم من تأييد شعبي واسع وأن هؤلاء الزعماء (سودانيون لهم كامل حقوق المواطن وعليهم كل واجباته. وأن نفوذهم الشعبي وما لهم كفيل بأن يهيء لطبقة الخريجين ما تحتاجه من عتاد وذخيرة للكفاح الوطني) وقد ذهب بعض دعاة الفكرة إلى تأييد (الملكية) من حيث المبدأ.

وثارت ثائرة الصغار: وأتوا بالحجج والبراهين على ضرورة الاحتفاظ باستقلال حركة الخريجين خارج منطق الواقعية الانتهازية، الذي دأب عليه بعض الكبار من ذوي الولاء للبلاطات الطائفية، والذين نثروا على موائدها المدح شعراً ونثراً. واحتد الصغار في مواجهة الكبار وأشهروا في وجههم سلاح المنطق:

«إن الزعيم الذي ينعقد له اللواء وتبايعه الأمة هو الذي يتقدم الصفوف ويسبق بالتضحية من ماله ودمه، على أن يسير في الاتجاه الذي تمليه الأكثرية وينبعث مرتفعاً لسماء القيادة من وحي الجنود، أما أن يجتمع

المثقفون ويحرقوا أنفسهم بخوراً لرجل بينه وبينهم حجاب من تقاليد بلاط الملوك وبروتوكول الارستقراطية أو كهنوت البابوية في القرون الوسطى فأمر دونه الاستعمار..»[1].

وعزز المثقفون موقفهم بالحالة التي كان عليها زعماء الطوائف من صراع وانقسام، مؤكدين أن التخطيط السليم يقتضي أن يفيد المثقفون من التوازن بين القوى الطائفية المتصارعة لتثبيت مواقعهم بين الجماهير و «لمصلحة حركة شعبية مستنيرة فاهمة ديمقراطية» وإلا «فإننا نرتكب خيانة تاريخية نحو الوطن بالانحراف عن الجادة».

واشتدت المعركة بين فريق الكبار العامل في ظل الإدارة البريطانية والمتحالف مع قوى الطائفية، وفريق الصغار الذي يسعى لتأصيل دور المثقف السوداني كطليعة لحركة شعبية ديمقراطية. فانتقل الفريق الثاني إلى مهاجمة المؤتمر نفسه والتساؤل عن إنجازاته وجدواه. ونتيجة لهذا الموقف هبطت عددية المشاركين في المؤتمر من الألف ونيف في السنة الأولى إلى (٧٥٠) في السنة الثانية، ثم إلى (٦٠٠) في السنة الثالثة وانهارت فروعه خارج العاصمة بحيث لم يبق منها سوى عشرة فروع فقط. وانتهى الأمر باستقالة اللجنة الأولى للمؤتمر قبل تمام دورتها في أغسطس (آب) ١٩٤٠.

بعد استقالة اللجنة شعر المثقف السوداني بأنه قد حقق نصراً ذاتياً في إطار العمل السياسي الخاص. فقد أدرك أنه يستطيع - في إطار الخريجين - معارضة القوى التقليدية ممثلة بكبار الخريجين ورجال الطوائف ويستطيع أن يهزمهم داخل الهيئة الستينية. ولكن إلى أي مدى يستطيع ذلك المثقف أن يحتفظ بثمرات الانتصار ضمن واقع متخلف تنهشه الطائفية والقبلية بتعزيز واضح من الإدارة البريطانية؟ وكيف له أن يستمر مناضلاً في إطاره (الخاص) من أجل قضايا وطنية تحسم بطبيعتها في إطار سياسي (عام)؟ بل

---

(١) المصدر السابق - ص (١٠٦ - ١٠٧).

كيف له أن يهيمن بقيادته على مجرى الاختيارات العديدة المعقدة التركيب في سودان (ثنائي الحكم) ـ وإن كان البعض قد نظر بعين الرضا لهذه الثنائية التي تجعل من بالقمة في حالة صراع وتنافس، وفي سودان (ثنائي التركيب الطائفي) الغالب ما بين ختمية وأنصار ـ وقطر (ثنائي الإقليمية) ما بين نيل وغرب إذا لم نضع الجنوب في اعتبارنا؟

لقد بدا السودان وقتها أكبر من قدرات ذلك المثقف الذي أضنى نفسه ساهراً ممزقاً غائصاً في الثنائية والتعدد وفي مشكلات الفكر والسياسة. توزعته أهواء شتى: تلك الطائفية الرهيبة التي أصبحت (قدراً مقدوراً)... تلك (الثنائية) في الحكم التي تسوق هؤلاء للشرق وأولئك للغرب... تلك القبلية المتطلعة بأمجاد كاذبة... أولئك الكبار الذين آثروا الموائد وتنعموا بالخراف والحلوى.

أجريت الانتخابات وفازت لجنة جديدة وضعت نصب عينيها تلك الأسباب التي أودت بسابقتها. فكان عليها أن تستجيب لتطلعات الشباب المثقف. وقد ترافق صعود تلك اللجنة في عام ١٩٤٢، مع تولي حزب الوفد للحكم بمصر وإعلان ميثاق الأطلنطي، أما عضوية اللجنة فقد تمثل فيها فريق (مدرسة الفجر) وفيها من كبار الخريجين زعماء خلافات النادي عام ١٩٣١ بين موال لمحور (مصر ـ الختمية) وموال لمحور (بريطانيا ـ الأنصار) ـ [قد شهدت تلك الفترة تأزم العلاقات بين بريطانيا والأنصار ولكن على نحو مؤقت]. كذلك دخل اللجنة أعضاء من مدرسة (جمعية واد مدني الأدبية) بالإضافة إلى مدرسة وطنية أخرى مماثلة لها عرفت بمدرسة (أبو روف) بأم درمان.

إذن قد تمثلت كل الاتجاهات، وصعد الثوريون الصغار جنباً إلى جنب مع الكبار إلى قمة مركز القيادة وبدأ الاختبار العسير حول كيفية الوفاق والتوافق بين هذا الشتات من الآراء والاتجاهات.

لقد فرض تشكيل اللجنة على المثقف السوداني أن يلعب دوراً

(متوازناً) ضمن حسابات الاتجاهات العامة والولاءات المتعددة المصادر. وقد عرف المثقفون الذين أفادوا جيداً من التجربة السابقة كيف يمارسون تأثيرهم ضمن الموقع الجديد. فقد تركوا لغيرهم التحالفات مع الأنصار والختمية ولكنهم قيدوا بذكاء تلك التحالفات إلى مربط الأهداف الوطنية التي أرادوها منذ البدء لحركة الخريجين. «فقد استطاعت اللجنة أن تدفع الحوادث فاندفعت [الحوادث] أمامها في قوة وعنف، بعثت في الرأي العام، لأول مرة روحاً قومياً ويقظة وطنية فريدة تكسرت على صخرتها سهام النقد ورفعت مكانة المؤتمر في النفوس الحية وكفلت للحركة أسساً شعبية قوية»[1] وكتقييم لذلك التشكيل الجامع ذكر جعفر بخيت أنه «لربما كان صحيحاً أن يقال بأنه منذ ١٩٤٠ قد عبرت حركة الخريجين الوطنيين من مرحلة الحركة الصفوية لمثقفين ثقافة غربية ومهتمين بالشؤون المهنية إلى [مرحلة التحالف مع القوى الشعبية] الدينية والقبلية، إلى حد تعبئة القوى الشعبية في الريف حول لواء الحركة الوطنية الخفاقة. ومن ثم لم تعد الحركة الوطنية تقتصر على فئة قليلة بل أضحت حركة جماهيرية واسعة أكثر شعبية، بل أضحت حركة شعبية حقيقية...»[2].

بالطبع نستطيع التحفظ هنا قليلاً على قول جعفر بخيت بأن الحركة قد دخلت مرحلة (التحالف مع القوى الشعبية الدينية والقبلية). فالذي كان واضحاً أن مدارس المثقفين الأكثر تطوراً والتي دخلت بأعضائها في اللجنة لم تمض في ذلك التحالف لأبعد من علاقتها بالشخصيات (العاملة معها في اللجنة) مع معرفتها أن هذه الشخصيات قد امتدت بجسور الولاء إلى خارج إطار اللجنة.

كانت تجربة اللجنة الأولى للمؤتمر هي تجربة (المثقف الموالي) لسيطرة الكبار وتحالفاتهم مع السلطة الاستعمارية ومراكز الولاء القبلي

(١) المصدر السابق ـ ص (١١٥).

(٢) المصدر السابق ـ ص (٣١٠).

والديني. وقد تمكن المثقف السوداني من إسقاط تلك التجربة بعد ثلاث سنوات [١٩٣٨ ـ ١٩٤٠] وقد عالج أحمد خير تلك الفترة بوصفها مرحلة محددة.

ثم جاءت تجربة اللجنة الثانية للمؤتمر منذ انتخابها في ٢٩/ ١٢/ ١٩٤١ وهي تجربة (المثقف المتوازن) في إطار الجماع الكلي لمختلف المواقف والاتجاهات. وهذه بالطبع خطوة متقدمة دفعت بالعمل السياسي في السودان خطوات إلى الأمام فقد استطاعت قوة المدارس الفكرية غير الطائفية التي فرضت وجودها في اللجنة من دفعها لتقديم مذكرة شهيرة رفعها لحاكم عام السودان رئيس مؤتمر الخريجين العام (إبراهيم أحمد) بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٤٢[١].

ابتدأت المذكرة بالقول أنها «تعبر عن مطلب الشعب السوداني في الوقت الحاضر» ومنطلقة من «مؤتمر الخريجين العام الذي [يمثل الرأي العام المستنير] ـ وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي ـ يشعر [بعظم مسؤوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعاً]..». ثم تقدمت المذكرة باثنتي عشرة نقطة أهمها ما ورد في الفقرة الأولى والخامسة والثامنة والثانية عشرة:

«حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام:

بواسطة سعادة السكرتير الإداري لحكومة السودان.

يا صاحب المعالي:

«يتشرف مؤتمر الخريجين العام بأن يرفع لمعاليكم بصفتكم ممثلين لحكومتي صاحبي الجلالة الملك جورج السادس ملك بريطانيا العظمى والملك فاروق الأول ملك مصر المذكرة التالية التي تعبر عن مطلب الشعب السوداني في الوقت الحاضر.

---

(١) المصدر السابق ـ كفاح جيل ـ نص المذكرة ـ (٢١٩ ـ ٢٢٢).

إن التطور العالمي وأحداث الحرب الحالية قد بعثت في الشعوب ميلاً قوياً لتحقيق العدل الإنساني وحرية الشعوب كما أفصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديموقراطية العالميين.

والسودان كشعب من الشعوب التي تضافرت مع الإمبراطورية البريطانية في هذه الحرب منذ نشوبها قد أدرك إدراكاً صحيحاً حقوقه كشعب ينشد الحياة بعدما يقرب من نصف قرن قضاه في أحضان حكم منظم. [ومؤتمر الخريجين العام الذي يمثل الرأي العام المستنير وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي يشعر بعظم مسؤوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعاً].

ولهذا يتقدم بهذه المذكرة راجياً أن تجد التقدير الذي تستحقه والترحيب الذي يطمح فيه وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيراً صادقاً عن ميول وأماني هذه البلاد.

١ - إصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني.

٢ - تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين.

٣ - تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢ في المائة من الميزانية للتعليم.

٤ - فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

٥ - إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان.

٦ - وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية.

٧ ـ وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الإنجليزية المصرية.

٨ ـ عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة.

٩ ـ تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك:

أ ـ بإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية.

ب ـ قصر الوظائف على السودانيين أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين تملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيون لملئها في نهاية المدة.

١٠ ـ تمكين السودانيين من استثمار الموارد التجارية والزراعية والصناعية.

١١ ـ وضع قانون بإلزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين.

١٢ ـ وقف الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب.

هذه هي المطالب التي نرى في استجابتها إرضاء لرغبات السودانيين في الوقت الحاضر والمؤتمر يتطلع إلى معونتكم ويأمل أن يحظى بما يفيد الموافقة عليها والشروع في تنفيذها.

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام».

إبراهيم أحمد: رئيس مؤتمر الخريجين العام

أم درمان في ٣ أبريل سنة ١٩٤٢

حرب المذكرات:

فوجئت الدوائر البريطانية بمذكرة الخريجين، وأدركت أن مخططها لاحتواء المثقفين قد أصيب بفشل ذريع بعد أن (سيطر الشباب) على أغلبية لجنة المؤتمر التنفيذية. وقد وضح للإدارة أن أولئك الشباب غير المسؤولين

قد نجحوا في التوفيق ما بين الاتجاهين المتعارضين (وحدة وادي النيل) و (السودان للسودانيين) وذلك في إطار المادة الأولى التي تنص على (حق تقرير المصير بحرية كاملة) و (تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني).

عرض سير (دوغلاس نيوبولد) السكرتير الإداري موضوع المذكرة في ١٩٤٢/٤/١٦ على سير (ستافور كريبس) لدى عودة الأخير من الهند في طريقه إلى بريطانيا مترئساً لما عرف ببعثة (كريبس). كان محور الاستشارة هو التخوف من اشتداد ضغط الخريجين على الإدارة البريطانية واستقطابهم للجماهير الشعبية عبر نضال وطني متواصل مما يضعف في النهاية دور الإدارة البريطانية وحلفائها من قادة الطوائف والقبائل. وقد قيمت اجتماعات (دوغلاس ـ كريبس) أن متغيرات ما بعد الحرب وعودة الوفد المصري إلى الحكم والمناخ الذي فرضته وثيقة الأطلنطي من شأنها أن تدفع المثقفين إلى مركز صدارة وطني فعّال.

انتهت المشاورات بوضع خطة جديدة ترمي إلى سحب البساط من تحت أقدام المثقفين وذلك بإنشاء (مجلس استشاري سوداني) يضم رجال الطوائف وقادة القبائل وكبار الأعيان والخريجين المتعاونين. بذلك رجعت الإدارة البريطانية إلى مقترحات السيد عبد الرحمن المهدي القديمة التي اعترضت عليها جريدة (الفجر) بدعوتها لقيام مؤتمر للخريجين. ونذكر أن اقتراح المهدي كان يهدف لمجلس من الكبار في إطار التعاون مع بريطانيا غير أن صعوبة التفاهم مع الإدارة المصرية ـ وقتها ـ قد عطل سير تنفيذ ذلك الاقتراح الذي صدر عن مفهوم (السودان للسودانيين) وبقصد الرد على اتفاقية ١٩٣٦.

بدأت الخطوة الأولى بإنذار أولئك الشبان غير المسؤولين الذين سيطروا على اللجنة التنفيذية لتذكيرهم بتوجيهات (جيلان) إلى اللجنة السابقة بضرورة حصر المؤتمر لنفسه (ضمن دائرة حدوده) وعدم التعرض لشؤون

تتجاوز تلك الحدود. وهكذا صدر خطاب (القطيعة) من الإدارة البريطانية للمثقفين بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٢:

«وزيادة على هذا أنكم تذكرون أن السير أنجس جيلان قال في خطابه إلى رئيس مؤتمر الخريجين العام المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ أنه يكون مستعداً ليقبل من المؤتمر ما يقدمه من رسائل في المواضيع التي تقع ضمن دائرة حدوده ولاحظ السير أنجس جيلان أن المؤتمر لم يدع تمثيلاً لغير أعضائه وإني أطلب منكم أن تعيدوا قراءة خطابي لكم المؤرخ ٣٠/١٠/١٩٤٠ وعلى الأخص الفقرة ١١ منه تلك الفقرة التي قلت فيها [أن مؤتمر الخريجين بدعواه تمثيل جميع السودانيين وبمحاولته تحويل صفته إلى هيئة سياسية وطنية ليس فقط يستحيل عليه أن يحتفظ بالتعاون الحكومي بل لن يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به]. هذا وإن المؤتمر بتقديمه المذكرة التي هي موضوع هذا الخطاب وبالعبارات التي وردت فيها قد وقع في نفس الخطأين اللذين سبق لي أن حذرته من الوقوع فيهما وهكذا فإنه فقد ثقة الحكومة ولا يمكن أن تعود إلا إذا أعاد تنظيم شؤونه بحيث تكون الحكومة واثقة من أن يحترم رغباتها ويلاحظ إنذاراتها».

وردَّت اللجنة التنفيذية بمذكرة أعنف في ١٢/٥/١٩٤٢ مؤكدة على (أن تمثيل المؤتمر للبلاد تمثيلاً عاماً) أمر قد برهنت عليه الحوادث إذ أن «قراراته وأعماله جميعاً محل اهتمام وتأييد جميع الطبقات». أما عن توجيهات مذكرة (جيلان) في ٣٠/١٠/١٩٤٠ فقد أوضح المؤتمر «أن المعالم والحدود قد تغيرت منذ ذلك الوقت وأن الدنيا بأسرها قد وضعت ضمن جبهتين متقابلتين تكيفان مستقبل العالم».

ورد السكرتير الإداري نيوبولد على رد المؤتمر بتاريخ ١٧/٧/١٩٤٢ مذكراً «هؤلاء الأعضاء من مؤتمر الخريجين الذين هم [موظفو حكومة بواجباتهم كموظفين] فإذا أصر مؤتمر الخريجين على تحويل نفسه [إلى هيئة سياسية] وعلى التعرض إلى مسائل دستورية أو على التعرض إلى أي مسائل

أخرى من شأنها أن تقوده إلى [الاصطدام بسياسة الحكومة] فسوف لا تملك الحكومة خياراً من أن [تحظر على موظفيها الانضمام إلى المؤتمر أو البقاء فيه]. . .».

أحس الخريجون بالدور الوطني الجديد للمؤتمر فتدافعوا زرافات ووحداناً لتأييده وفتح فروع له في كل أنحاء السودان بوصفه (التنظيم البديل) لأطر الطائفية والقبلية «فقفزت اللجان الفرعية من (١١) لجنة إلى (٤٦) لجنة وصعدت العضوية من (١٤٠٠) عضو إلى (٥٢٨٠) عضواً»[1].

استقطاب وانقسام: المثقفون والطائفية:

كان لحوار المذكرات الملتهبة أثره في تحويل المؤتمر من (هيئة خريجين) إلى (بديل سياسي) وطني شعبي استطاع أن يستقطب قوى جماهيرية عديدة، بجانب استقطابه لدوائر الخريجين التي بلغت ذلك العدد شبه الشامل. غير أن ذلك التحول قد أزعج لا الإدارة البريطانية وحدها بل أيضاً ذلك النمط من الخريجين (التقليديين) من ذوي الانتماءات لواقع التخلف والتجزئة. فاستقال عدد منهم من رئاسة اللجان الفرعية تخوفاً من تبعات أي دور وطني سافر يمكن أن يعرضهم لفقدان تلك الولاءات أو لسخط الحاكمين.

لم تكن الطائفة المهدوية بعيدة عن ذلك الانسحاب الذي بدا منظماً في وقت طرحت فيه الإدارة البريطانية مشروع (المجلس الاستشاري لشمال السودان). إذ تحرك السيد عبد الرحمن المهدي مجدداً مدعوماً هذه المرة بالسكرتير الإداري (نيوبولد) لمواجهة نفوذ المؤتمر وتحوله إلى حركة شعبية. وبدأ الاتصال بين (نيوبولد) و (عبد الرحمن المهدي) من جهة وكبار الخريجين من جهة أخرى وأدت هذه الاتصالات المكثفة ـ التي بذل

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٢١).

من أجلها الكثير ـ إلى نسف اللجنة التنفيذية من الداخل فحدث الانشقاق الخطير حيث قاد (محمد علي شوقي) أحد أعضاء اللجنة، [الذي شهدناه في عام ١٩٣١ جاهداً لتصفية إضراب طلاب كلية غردون] ـ تياراً ممالئاً للإدارة البريطانية[١].

هكذا ردت الإدارة البريطانية عبر تحالفها مع الأنصار على محاولة المثقفين السودانيين التحول بالمؤتمر إلى (حركة شعبية مستنيرة فاهمة ديموقراطية) كما أزمعت مدارس الفكر التي سيطرت على لجنة المؤتمر وأهمها كما عرفنا (مدرسة جمعية واد مدني الأدبية) و (مدرسة الفجر) و (مدرسة أبي روف).

دفع التحالف الجديد ـ القديم الذي قوض دعائم المؤتمر، الحركة السياسية في السودان إلى استقطاب حاد سبق أن وضعت بذوره منذ فترة طويلة من الزمن. فأمام ضغط التحالف البريطاني الأنصاري القبلي المستظل بشعار (السودان للسودانيين) والممالىء لمشاريع الإدارة البريطانية لإيجاد هيئة تمثيلية سودانية بديلة عن المؤتمر، تحرك المثقفون وعلى رأسهم جماعة مدرسة (أبو روف) نحو استقطاب تاريخي آخر تحت شعار (وحدة وادي النيل) وكان الجديد في الأمر أن السيد (علي الميرغني) هو الذي احتضن هذه المرة قوى المثقفين السودانيين دون أن يتدخل في خصوصية اتجاهاتهم المختلفة وتفاصيل مدارسهم. وقد برزت زعامة الميرغني على نحو شعبي صارخ حين أسند إليه الخريجون في عام ١٩٤٣ تقديم الكأس الفضي في يوم السودان الرياضي الذي أقامه مؤتمرهم[٢].

أصبح الانقسام واضحاً بين قوتين رئيسيتين لكل منهما أطره الطائفية وجذوره الإقليمية والتاريخية، فهناك قوة الأنصار أو الطائفة المهدوية

(١) كفاح جيل ـ ص (١٢٢): الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١١٤ ـ ١١٧): الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (٣١٠).

(٢) كفاح جيل ـ ص (١٣٢).

المتمركزة في غرب السودان، والمتحدرة عن تجربة تاريخية معادية لمصر، تنشأ قوتها السياسية الجديدة في ظل الإدارة البريطانية وضمن تحالف مع كبار رجال القبائل والخريجين لتنتهي إلى شعار (السودان للسودانيين).

وهناك قوة الختمية المتمركزة على ضفاف النيل الأوسط والشمالي وفي شرق السودان والمتحدرة عن تجربة تاريخية موالية لمصر، تنشأ قوتها السياسية الجديدة في ظل الدعم المصري بعد عام ١٩٣٦ وضمن تحالف مع صغار الخريجين وفئات المدن الشعبية لتنتهي إلى شعار (وحدة وادي النيل).

وما بين القوتين (الطائفتين ـ الإقليميتين المتحدرتين عن جذور تاريخية مختلفة) تقع قوى المثقفين، الذين فقدوا قدرات التحول بحركتهم الذاتية في المؤتمر إلى هيئة شعبية مستقلة ديمقراطية ذات توجه خاص. فانتهوا إلى طرفي الاستقطاب (الطائفي الإقليمي التاريخي) فاستلقى كل منهم على الجنب الذي يريحه.

هناك من تحمس لذلك الاستقطاب الثنائي ووجد فيه الحل لمشكلات المثقف التائه. وهناك من اتهم باسم الذاتية السودانية أطراف (العمالة) لمصر، وهناك من اتهم باسم وحدة وادي النيل أطراف (العمالة) لبريطانيا، فسقطت مجهودات الفكر والتمييز في حمأة الصراعات واندثرت تحت طبقة سميكة من العصبيات.

هل كان يمكن للمثقف السوداني أن يستقل بدور ذاتي؟

ذلك هو السؤال الذي طرح في فترات سابقة من تاريخنا، وبالتحديد من بعد ١٩٢٤ ولدى بدايات مؤتمر الخريجين الأولى. وقد أجاب البعض بالنفي تقديراً لضآلة حجم المثقفين وعدم وجود واقع اجتماعي متطور يستندون إليه. وقد برر أنصار ذلك المنطق بتلك الإجابة ضرورة التعاون مع القوى الطائفية والقبلية بوصفها الممثل التاريخي لتلك المرحلة من تطور السودان الاجتماعي وتركيبه الوطني. وبحكم افتقار تلك الفئات المبررة

للتعاون لأدنى درجات النزوع الثوري، بحيث تصبح نظرتها إلى الواقع بكل سلبياته نوعاً من التكتيك المؤقت، فقد كان طرحها يتسم بواقعية انتهازية منطلقة من موقعها الذاتي في تكوين المجتمع نفسه، بوصفها قوى تتشكل من كبار الخريجين. لذلك أدينت تلك القوى بوصفها (قوى تقليدية محافظة) كما أدين طرحها بوصفه (واقعياً انتهازياً). ولا نميز في هذا المجال بين أولئك الذين سعوا إلى الختمية أو إلى الأنصار[١]. إذن ماثل موقفهم (كلمة حق أريد بها باطل) أي تأكيد مقومات الضعف لتبرير التعامل مع شروط الواقع.

على الصعيد الآخر تمسك المثقفون بموقفهم النضالي الذاتي ضد الطائفية التي أرادت لهم «أن يحرقوا أنفسهم بخوراً لرجل بينه وبينهم حجاب من تقاليد بلاط الملوك وبروتوكول الأرستقراطية أو كهنوت البابوية في القرون الوسطى». ورأوا في ذلك التعاون مع الطائفية «سلاحاً ذا حدين ووصولية لا تليق برجال المبادىء وأصحاب الرسالات»[٢]. أما البديل فهو مواصلة طريق مجلة (النهضة) و (الفجر) ومدرسة (جمعية واد مدني الأدبية).. مواصلة طريق المؤتمر (كحركة شعبية ديمقراطية مستنيرة فاهمة) وقد زاد عن ثقة المثقفين بأنفسهم ذلك الالتفاف الشعبي الذي حققوه في مواجهة الإدارة البريطانية طوال فترة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤.

غير أن الواقع قد أثبت بعد ذلك عدم قدرة المثقفين السودانيين على مواصلة الطريق المستقل للتطور الفكري والسياسي، علماً بأنهم قد أحسنوا التكتيك في دورة اللجنة الثانية حيث راعوا مختلف الاتجاهات في اللجنة التنفيذية حين صاغوا مذكرتهم الأولى للحاكم العام في السودان في ٣/ ٤/ ١٩٤٢. غير أن ذلك التكتيك كان أقصى ما يمكن أن يصلوا إليه إذ وجدوا أنفسهم ما بين قوتين، قوة تنكر عليهم التحوّل إلى حركة شعبية وطنية

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٠٤ ـ ١٠٨).

(٢) المصدر السابق ـ ص (١٠٦).

وترفض دورهم الجديد في المجتمع يقودها ابن المهدي. وقوة فتحت ذراعيها لاستقبالهم من بعد معاركهم الساخنة مع الإدارة البريطانية وحلفائها وتلك كانت قوة الختمية.

العائدون إلى بيت الطاعة:

الآن قد فرضت التطورات العديدة على المثقف السوداني العودة إلى بيت الطاعة الطائفي ضمن استقطابين لا ثالث لهما يحملان كل وجوه الإقليمية المحلية والتوجهات السياسية المتناقضة. وبدأت المعركة الساخنة بين الفريقين: «الفريق [الشعبي] متمثلاً في القوى التي تنادي بالاتحاد مع مصر والفريق [الحكومي] متمثلاً في القوى التي تنادي بالاستقلال أو الانفصال عن مصر. الأولى شعبية لأنها تعتمد على التأييد الشعبي الخالص مهما قيل عن العناصر التي تدفعها، والثانية حكومية لأنها تتمتع بعطف وتأييد حكومة السودان»[1].

حين فرض الاستقطاب الطائفي الحاد نفسه على أولئك المثقفين، لم يكونوا هم أنفسهم في وضع يؤهلهم لفرض شروطهم عليه، إذ كانت حركة المثقفين تتجه نحو محاور عديدة في الفكر والتنظيم نتجت عنها أحزابهم السياسية الصغيرة في فترة الأربعينات. تمخضت تلك الأحزاب الصغيرة كاختيارات متعددة كشفت عن طبيعة تفكير المثقفين في معالجة المسائل الرئيسية المطروحة على الساحة وقتها. فهناك حزب (الاتحاديون) الذي نشأ في أكتوبر (تشرين أول) **١٩٤٤** ضمن اختيار «الاتحاد مع مصر على نظام الدومينون» وقد اعتمد هؤلاء على التوفيق بين (الرغبة) في الاتحاد مع مصر و (حق) الانفصال عنها في الوقت نفسه. منطلقين بصدد الاتحاد من إيمانهم بأن «الاتجاه الاجتماعي الحديث وإن هدف إلى قيام الاتحادات الكبرى، وإلى تلاشي [القوميات الصغيرة] كأساس لوضع الدولة، إلا أن النظرية

---

(١) كفاح جيل ـ ص (١٦٩).

[الروسية] وهي أحدث من النظرية الإنجليزية، قد استطاعت التوفيق بين الغرضين والجمع بين الحسنيين. أي قيام الدولة الاتحادية والحفاظ التام على مقومات [القومية] والسماح لها بالتمتع بكافة مشخصاتها». وقد لوحظ أن عددهم في عام ١٩٤٧ ـ أي بعد ثلاث سنوات من نشأتهم ـ لم يكن يتجاوز (الثلاثمائة عضو). وقد ظهروا بوضع المثقف المتمسك بالحرية الليبرالية والمتشدد بالمبادىء والنظريات والرافض لأي نوع من التعاون مع الطائفية. قد كانوا ـ كما قيل عنهم ـ «متصوفة المثل العليا». غير أن ذلك التصوف العقائدي المبالغ فيه في مجتمع متخلف أريحيّ الجانب، قد حد من انتشارهم الشعبي، الأمر الذي لم يكن يعوضه سوى احترام الناس لنقائهم وطهرهم.

نشأ (الاتحاديون) في الأصل كامتداد سياسي لمدرسة (أبو روف) الفكرية وهي مدرسة تماثل في حيويتها وروحها النضالية والثقافية (جمعية واد مدني الأدبية). وقد وجد فيهم الختمية في البداية عنصراً صعب المراس نتيجة إصرارهم على الروح العلمانية المرتبطة بالمبادىء والمتحررة من علاقات الطائفية والتخلف. غير أن قيادة الختمية كانت ترى في شعاراتهم الاتحادية طريقاً لا بد أن ينتهي بهم في أحضانها وقد صدق حدسها فيما بعد.

ثم هناك (الأشقاء) الذين لم ينشأوا عن مدرسة فكرية معينة بل جاءوا وليداً عن نشاطات فئة معينة داخل المؤتمر غلب على بعضها صفة (القرابة) التي تجمع بين شقيق وشقيق. «وتتكون قيادة الأشقاء من الشبان الذين أيدوا فريق الأغلبية في خلافات النادي عام ١٩٣١ وصمدوا مؤيدين بالقلم واللسان الاتجاه الانفصالي وقيام ملكية سودانية مما باعد بينهم وبين مدرسة أبي روف التي كانت تعترض على الانفصالية» وقد ظلت هذه الجماعة ـ قيادة الأشقاء ـ تعمل مع كبار الانفصاليين حتى عام ١٩٤٣ ثم خرجت على قيادتها ثم بدأت البحث عن القيادة الجديدة.

كانت تركيبة الأشقاء (سياسية) أكثر من أنها (فكرية)، وقد اتخذت موقفاً وسطاً ما بين مفهومي (الاتحاد الفدرالي مع مصر) و (وحدة وادي النيل). وقد عرف عن الأشقاء حنكتهم في المناورات السياسية ونزعتهم العملية وتفويضهم الأمر إلى قيادتهم. لذلك لم ينشر الأشقاء برامج محددة أو مبادىء معينة بل ظلوا ترمومتراً للاتجاهات العامة وقد سيطروا بهذا الأسلوب ـ في مجتمع تقتله الصراعات والتحديدات ـ على أكثرية العضوية في مؤتمر الخريجين منذ عام ١٩٤٤ وانفردوا بقيادته في عام ١٩٤٥. كان الأشقاء ـ نتيجة تلك النزعة السياسية العملية ـ من أكثر الفئات قابلية للتعاون مع قيادة الختمية ذات النفوذ الشعبي العريض وهذا ما حدث بالفعل مؤخراً.

ثم هناك حزب (الأحرار) الذي نشأ في عام ١٩٤٤ على أساس الاتحاد الكونفدرالي مع مصر، وكانت تلك الصيغة محاولة توفيقية بين اتجاهين سادا مواقف (الأحرار) بين أنصار الذاتية السودانية في إطار العلاقة الحسنة مع مصر، وأنصار الاتحاد مع مصر. ولم يلبث الاتجاهان أن تعارضا تحت ضغط تطور الاختيارات السياسية فحدث الانقسام في أبريل (نيسان) ١٩٤٥ ما بين (أحرار انفصاليين) وتلاشى القسم الأخير تدريجياً في حركة الأنصار.

ثم هناك حزب (وحدة وادي النيل) الذي ظهر إلى الوجود في يناير (كانون الثاني) ١٩٤٦ وهو يؤمن بالوحدة (المطلقة) مع مصر على أساس نظام اللامركزية الإدارية. وقد عبروا بذلك الاتجاه عن الطرح المصري الكامل للمسألة.

ثم هناك حزب (القوميون) الناشىء في عام ١٩٤٤. وقد ركزت مبادىء القوميين على تحديد فترة انتقالية في ظل الحكم (الثنائي) يتسلم السودانيون بعدها زمام الحكم لإنشاء «حكومة سودانية ديمقراطية تحدد الوضع السياسي للبلاد و (تعمل على تقرير مصيرها).

لم يستطع هذا الحزب الذي جاء متأثراً بمدرسة (الفجر) أن يصمد

أمام حدّي الاستقطاب (وحدة وادي النيل) ـ (السودان للسودانيين) فتأرجح طويلاً بين الأمواج المتعالية وحملته ردود الفعل إلى هنا وهناك حتى استسلمت قياداته في النهاية لموجة عاتية من حزب الأنصار المهدويين.

ثم هناك (حزب الأمة) الذي نشأ في فبراير (شباط) **١٩٤٥** وكان السيد عبد الرحمن المهدي هو راعي الحزب، وقد نشأ الحزب كواجهة سياسية للطائفة المهدوية. ويذكر البعض «أن حزب الأمة قد أنشأته الإدارة البريطانية في السودان على صورة حزب الأمة المصري الذي أنشأه اللورد كرومر والذي كان ينادي بشعار (مصر للمصريين) أمام نداء (الحزب الوطني) الذي كان يدعو لرابطة مع تركيا الإسلامية. وكما كان حزب الأمة المصري ينادي بالتعاون مع الإدارة الاستعمارية في مصر ويتكون من الإقطاعيين والأرستقراطية المصرية كان وما زال حزب الأمة السوداني كذلك. وكما ضم -حزب الأمة المصري مثقفين ممتازين كأحمد لطفي السيد وغيره فقد ضم حزب الأمة السوداني مثقفين أيضاً..»[١].

نشأ حزب الأمة كنموذج سوداني مماثل لحزب الأمة المصري وكترياق مضاد للحركة الوطنية الشعبية ومؤتمر الخريجين بصفة خاصة. وقد ضم الخريجين الموالين لبريطانيا إضافة إلى بعض رجال القبائل الذين أصروا ـ قبل اشتراكهم في الحزب ـ على مشورة الإدارة البريطانية فكان لهم ما أرادوا. وقد ضمت قيادة حزب الأمة أكثر الرجال الذين حاربوا ثورة **١٩٢٤** والذين تنعتهم الإدارة البريطانية بالمحافظة والاعتدال تماماً كقرنائهم في حزب الأمة المصري. كما ضمت الذين شاركوا في ثورة **١٩٢٤** ثم انتقلوا برد الفعل ضد مصر كعبدالله خليل.

تندر المثقفون السودانيون على قيام ذلك الحزب والطريقة التي كان

---

(١) اليسار السوداني في عشرة أعوام ـ محمد سليمان ـ مكتبة الفجر ـ واد مدني ـ السودان ـ ١٩٧١ ـ ص (ر ـ من المقدمة).

يتصرف بها كبار قادته. أما أحمد خير فقد بلغ به التوتر حداً جعله يصف قيام الحزب بأعنف ما جاذت به قريحته:

«هبط الوليد ونجم النحس يتوسط فلك التعاسة، وإله الخصومة متربع على عرش الشقاق في ملكوت الفتنة. ولد آية الشر والشذوذ في القرن العشرين. فلم ينتسب لأبيه وعاش الدعيّ كاللقيط في ملجأ الاستعمار مجهول الأبوين»[1]...

هكذا حققت قيادة الأنصار دورة التراجع التاريخي الكامل عن تلك الانطلاقة التي بدأها المهدي في الجزيرة (أبا) عام **١٨٨٢**. وإذ بنفس الأيادي البريطانية التي عبثت بحرمة جثمان المهدي الطاهر فقطعت رأسه ميتاً انتقاماً لقطع رأس غردون ثم أحرقت الجثة الطاهرة وألقت ببقاياها في النيل، نفس الأيادي تمتد بيد التعاون في عام **١٩٤٥** لقيادة أنصار المهدي وتجعل منهم ترياقاً مضاداً للحركة الوطنية. أما «سيف النصر» الذي ناجز من قبل وقاتل فقد أجبر على الاستسلام في القاعة الملكية بلندن رمز (ولاء وخضوع). مع ذلك لم يكن ذلك الخضوع (عمالة) بقدر ما كان تكتيكاً في لعبة وصراعات التركيب.

طرح حزب الأمة مبدأ (السودان للسودانيين) كما طرح مثيله المصري مبدأ (مصر للمصريين)، وقد أريد بالشعارين لا (حق) أهل البلد فيهما وإنما أريد بهما القضاء على علائق تركيا بمصر لمصلحة استفراد بريطاني بمصر، والقضاء على علائق مصر بالسودان لمصلحة استفراد بريطاني بالسودان. وقد فاحت رائحة الملكية القهرية على السودان لدى تكوين حزب الأمة[2] أي أن تكوين ذلك الحزب قد جاء كمقدمة لفرض «ملكية مهدية على سودان مستقل».

---

(١) كفاح جيل ـ ص (١٥٢).

(٢) الإمبريالية والقومية في السودان ـ صفحات (١١٦) و (٢٢٣).

مرحلة التحالفات:

بتكوين حزب الأمة في بداية **١٩٤٥** أحست قوى المثقفين السياسية بجدية وخطورة التحرك البريطاني المستند إلى طائفة كطائفة الأنصار وإلى عدد من رجال القبائل، فتنادت إلى نوع من الائتلاف فيما بينها لتوحيد قواها السياسية استعداداً لمرحلة قادمة بدأت تلوح نذرها في الأفق، مرحلة تحمل إرهاصات الملكية وقيام مجلس استشاري لشمال السودان دون جنوبه. واجتمعت إثر النداء والتنادي ثلاث حركات سياسية هي (الاتحاديون) و (الأشقاء) و (الأحرار) ووضعت (ميثاقاً سياسياً) تعاهدت على تنفيذه «كل في حدود طاقته وإمكانياته وقد وقع الميثاق مندوبان عن كل حزب».

نص الميثاق في مقدمته على «قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري» وذلك كبديل عن ملكية مهدوية تحت النفوذ البريطاني. ولم يكن الاستقطاب الحاد الذي دفعت إليه البلاد في ذلك الوقت يتحمل أي اختيار ثالث. وقد كفل الميثاق تعاون الأحزاب الاتحادية وخرج بها عن عموميات الأهداف التي أدت إلى خلافات سابقة وقد وضع ذلك الميثاق «اللبنات الأولى للجبهة الاتحادية وألقى إليها زمام الرأي العام وقيادته ومكّن لها في أن تقرر مصير البلاد وتقدم للجماهير الشعبية شعاراً يتفق مع رغبة تلك الجماهير ويلقي ضوءاً على أسباب الخلاف بين السودانيين وبين حكومة السودان»[١].

طرحت الأحزاب الاتحادية ميثاقها على الهيئة الستينية لمؤتمر الخريجين حيث كان الأشقاء يسيطرون بأغلبية كبيرة بلغت بإضافة مجموعة الأحرار إليهم (٤٥) عضواً. فأصدرت الهيئة بالأغلبية في **١٩٤٥/٤/٢** قراراً بأن مطلب السودانيين القومي هو «قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري».

---

(١) كفاح جيل ـ ص (١٤٧).

وامتعضت الأقلية واعتبرت أن الأمر قد خرج عن نطاق التشاور والمباحثات فيما هرع (إسماعيل الأزهري) زعيم الأشقاء والذي أصبح رئيساً لمؤتمر الخريجين العام، لإرسال مذكرة بتاريخ ١٩٤٥/٨/٥ يشرح فيها التطورات الجديدة للحاكم العام في السودان مرفقاً بها نصوص قرارات الهيئة الستينية الصادرة في ١٩٤٥/٤/٢، ثم أرسل الأزهري مذكرة أخرى بتاريخ ١٩٤٥/٨/٢٣ موضحاً فيها[١] «حق المؤتمر في التعبير عن أماني الشعب السوداني الوطنية ومنوهاً بالعبء الذي تحمله السودان في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء». أما عن رؤية المؤتمر لطبيعة الاتحاد مع مصر فقد أوضحتها الفقرات التالية من تلك المذكرة:

«إن اتجاهنا نحو فكرة الاتحاد أولاً ثم تخصيص مصر بالذات لتكون الطرف الآخر في هذا الاتحاد ثانياً، ليبدو لنا طبيعياً تنمية للارتباطات الحيوية الوثيقة التي تستمد قوتها من تاريخنا المشترك واتحاد المصالح وهناك الدين واللغة وهناك الدم والثقافة وهناك النيل تلك الوشيجة الحيوية الكبرى التي كما تربط ضفتيه تؤكد وحدة واديه وبذلك يكفل اتصالنا بمصر عدالة توزيع مياه النهر العظيم وتضمن تنسيق اقتصاديات البلدين ومما لا شك فيه أن استقرار الرخاء والطمأنينة الاقتصادية ستكون سنداً وعوناً للإمبراطورية البريطانية العظيمة أكثر من كل وقت مضى».

«وفوق هذا وذاك فإننا نحس بأن عصر الدويلات الصغيرة قد زال وإنها لتعجز عن الصمود في الخضم العالمي وحيدة منفردة فلا بد أن تتكتل الأمم الضعيفة في جماعات واتحادات لتواجه نظام العالم الجديد لتكون عاملاً أخطر في هيئة الدنيا التي ولدت يوم النصر وكان اتجاهنا نحو سائر البلاد العربية والإسلامية التي تربطنا بها روابط مقدسة تتضمن التجانس والقوة المطلوبتين للاتحاد المنشود».

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٤٨).

«فلتحقيق حاجات السودان الاقتصادية والثقافية والاجتماعية نرى أن يرتبط السودان بمصر في اتحاد تحت التاج المصري في الوقت الذي تتولى إدارته الداخلية حكومته السودانية ـ لحماً ودماً ـ بهذا وحده يستطيع السودان أن يستفيد مادياً وأدبياً ويكمل نقصه في التعليم والمالية واللذين يمكنانه من استثمار موارده لأقصى حد لكي ينهض وادي النيل بشقيه شماله وجنوبه وشرقه وغربه».

«وقد حاولت نفس تلك المذكرة التأكيد للإدارة البريطانية بأن المطالبة بتوحيد شطري الوادي لن تأتي عبر أساليب (ثورية) محاولة بذلك استبعاد شبح **١٩٢٤** من ذهن الإدارة البريطانية في تعاملها مع حركة المثقفين. كما حاولت المذكرة أيضاً التأكيد على أن هذا الاتحاد المفترض لن يكون (خصماً للنفوذ البريطاني) في السودان على الأقل: «وإن شعورنا ليزداد على مر الأيام تأكيداً ورسوخاً بأننا من غير معونة بريطانيا لن نكون قادرين القدرة الكاملة على مواجهة الظروف المقبلة أو النهوض ببلادنا لتحتل الموضع اللائق بها في المجموعة العالمية الجديدة، كما أن روح المودة والثقة يجب أن تسود تلك العلاقات مع الإمبراطورية دائماً كما هي الحال الآن..».

واستمر (حوار الطرشان) بين رئاسة مؤتمر الخريجين والإدارة البريطانية التي رفضت عبر رسالتيها بتاريخ **١٩٤٥/٨/٢٩** و**١٩٤٥/٩/١** الصادرتين عن السكرتير الإداري (ج.و.روبرتسون) الاعتراف بأي حق للخريجين في تقديم أي مطالب باسم الشعب السوداني. وقد طعن (روبرتسون) حتى في شرعية تمثيل لجنتي المؤتمر (الستينية) و (التنفيذية) للناخبين اعتماداً على خطاب مدير مديرية الخرطوم بتاريخ **١٩٤٥/٥/١٦** الذي طعن في شرعية انتخابات ديسمبر **١٩٤٤** والتي أسفرت عن أغلبية نالها (الأشقاء). وقد اعتمد مدير مديرية الخرطوم على اعتراضات الفئة المهزومة القائلة بأن سيطرة الأشقاء ولو عبر الأغلبية الميكانيكية يعني خضوع مؤتمر الخريجين لمشيئة الحزب الواحد، الأمر الذي يتعارض مع

جوهر تكوينه بوصفه إطاراً جامعاً لحركة الخريجين. وقد تمسك البريطانيون بهذا الموقف لا عن جهل بقواعد الانتخابات ولعبة الكراسي التي يجيدونها تماماً، ولكن عن رغبة في وضع كل العقبات أمام التيارات الوطنية في المؤتمر. وقد أدركت رئاسة الخريجين هذا المعنى الغنية دوافعه عن التحليل لدى ردها على خطاب مدير مديرية الخرطوم والسكرتير الإداري.

الخريجون والمجلس الاستشاري:

على صعيد آخر كان المثقفون يخوضون من خلال المؤتمر معركة ضارية ضد الكيان (السياسي ـ الدستوري البديل) الذي أنشأته بريطانيا، لتقطع به الطريق على محاولات المثقفين السودانيين تكريس مؤتمر الخريجين كممثل لاتجاهات الرأي العام ومطالب الشعب السوداني. وقد تناولت مباحثات (سير ستافورد كريبس ـ دوغلاس نيوبولد) في الخرطوم ضرورة قيام مجلس (استشاري) سوداني يطّلع بالتعبير عن رغبات السودانيين على نحو محدود وتحت مظلة بريطانية بهدف قطع الطريق على (ادعاءات الخريجين). على أن يأتي تشكيل هذا المجلس معتمداً على القوى الاجتماعية المعارضة للمثقفين أي قوى رجال القبائل والطوائف وكبار الموظفين. كان اقتراح قيام المجلس الاستشاري هو رد الإدارة البريطانية العملي في اجتماعات (كريبس ـ دوغلاس) بتاريخ **١٦/٤/١٩٤٢** على ما رأوه كبدايات للخطر في مذكرة رئيس مؤتمر الخريجين العام (إبراهيم أحمد) بتاريخ **٣/٤/١٩٤٢**. هكذا قررت بريطانيا «أن لا تنتظر وقوع الحوادث»[١] وأن تسعى إلى «إنشاء مؤسسة يؤمل أن تحل محل المؤتمر كواسطة وطنية للتشاور»[٢] بتاريخ **١٠/٩/١٩٤٢** تقدم نيوبولد بمذكرته إلى مجلس الحاكم العام للنظر في تأسيس «نظام من المجالس الاستشارية للأقاليم الشمالية وإصدار الأمر إلى لجنة صغيرة خاصة لبحث ملاءمة تأليف مجلس استشاري

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١١٤).

(٢) المصدر السابق ـ ص (١٢٠).

مركزي للسودان [الشمالي]...». في ١٦/٣/١٩٤٣ وافق مجلس الحاكم العام على مقترحات نيوبولد فأصدر ثلاثة قوانين لإعادة ترتيب الوضع الإداري - السياسي للبلاد وهي قانون الحكم المحلي (مجالس الأقاليم) ١٩٤٣ وقانون المجالس الاستشارية ١٩٤٣ وقانون المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٣[1].

بناء على القانون الأخير تم تشكيل المجلس الاستشاري لشمال السودان حيث افتتح دورته الأولى في ١٥/٥/١٩٤٤. وقد ألف المجلس برئاسة الحاكم العام والسكرتير الإداري (نيوبولد) نائباً له، وحصرت عضويته في (٢٨) شخصاً. وبموجب قانونه فقد تم (تسمية) ثمانية عشر من الأعضاء الثمانية والعشرين من مديريات السودان الشمالية وقد كان (١١) من الأعضاء الـ (١٨) من زعماء القبائل[2] وأضيف إليهم زعيم قبيلة آخر فأصبحوا (١٢) أما ما تبقى من العضوية فقد توزعت بين (٤) من التجار أحدهم بريطاني و (٥) من كبار الموظفين في دوائر الدولة و (٣) من العلماء و (٢) من المعلمين وطبيب وضابط بالجيش[3]. ومنحت العضوية الفخرية للسيدين الميرغني والمهدي.

أدرك المثقفون أن المجلس الاستشاري لشمال السودان بصورته تلك المستندة على رجال القبائل وكبار التجار والموظفين والعلماء ورجال الطوائف، ليس سوى محاولة بريطانية لشق صف الحركة الوطنية وإيجاد جسم بديل عن المؤتمر. وقد وجد الخريجون في اقتصار المجلس الاستشاري على شمال السودان دون جنوبه، محاولة فاضحة لتكريس تجزئة السودان تمهيداً لفصل الجنوب. ورأوا في اشتراك العناصر السودانية فيه خيانة فعلية لوحدة الوطن وإسهاماً في تمرير المخططات البريطانية. وقد

(١) المصدر السابق - ص (١٢٠).

(٢) المصدر السابق - ص (١٢٨).

(٣) المصدر السابق - ص (١٢٧).

ضاعفت من قوة احتجاج المثقفين أن صلاحيات المجلس ومهماته «كانت مجرد استشارية، وذلك يعني في نظر المعارضة الوطنية أن المجلس في أفضل حالاته عديم الفائدة إذ لا سلطة له حتى في اختيار مواضيع مناقشاته أو زمن وكيفية تقديم مشورته إلى الحكومة». كما ركز المثقفون على أن الاشتراك السوداني في المجلس من شأنه «أن يضلل الساذجين سياسياً من أبناء البلد في الداخل وإعطاء العالم الخارجي انطباعاً بأن هناك نوعاً من المؤسسات التمثيلية في السودان في حين أنه في الواقع لا وجود لها»[1].

كانت حجج المثقفين موضوعية للغاية، فليس للمجلس من الصلاحيات الدستورية ما يجعله خطوة في سلم التدرج الدستوري. ثم يأتي تشكيله لصالح أكثر قوى المجتمع تخلفاً وجهلاً، ثم يكرس بحكم وضعه الانفصال بين الشمال والجنوب. عبر هذه الحجج طوق الخريجون المجلس الاستشاري واستنهضوا كل القوى الوطنية ضده، بل قد دفعوا بالسيد علي الميرغني لمقاطعة جلساته بعد أن كان قد حضر جلسة الافتتاح الأولى بوصفه عضواً فخرياً. كما اضطر المؤتمر بعض كبار الخريجين للاعتذار «بلطف وكياسة» للحاكم العام مبدين عدم رغبتهم في الانضمام لعضويته.

أعلن المؤتمر حملته على المجلس الاستشاري بقراره الوطني الشهير الذي قضى بأن يفصل من عضوية مؤتمر الخريجين كل من يتقدم لعضوية المجلس الاستشاري أو يقبلها. وقد كان لهذا الموقف الصلب آثاره الجماهيرية في الالتفاف حول مؤتمر الخريجين واعتباره الممثل الحقيقي للشعب. وبدأ المثقف السوداني يكتسب صفات البطل الذي تنتظر الجماهير كلماته وإيحاءاته. وبدأ التندر على أعضاء المجلس (الإمعات) الذين لا يعرفون من قاموس اللغة غير (نعم). وبما أن المجلس وأعضاءه لم تكن لديهم قدرة التأثير على الرأي العام الشعبي فقد اضطر السكرتير الإداري

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٢٤).

البريطاني (نيوبولد) للدفاع بنفسه عن المجلس عبر إذاعة أم درمان في ١٤/ ١٢/ ١٩٤٤.

كانت قيادة الأنصار مناصرة ونصيرة منذ البدء للمجلس الاستشاري وذلك تحت ضغط تخوفها من السيطرة المصرية على السودان، ولكنها قد مضت دون شك لأبعد من مبررات ذلك الخوف أو التخوف في تأييدها لمخططات السياسة البريطانية. إن الحكمة تقتضي دوماً التوازن الدقيق في المواقف الصعبة المتشابكة الحسابات. غير أن الأمر في هذه الحالة يتطلب موقفاً (مريحاً) تجد فيه القيادة نفسها وهي تخوض معاركها ضد (الغير). ولم يكن هذا الموقف المريح متوافراً لقيادة الأنصار، إذ تعلم السيد عبد الرحمن نفسه أن مكانته التي اكتسبها من بعد عام ١٩١٩ لا ترجع إلى قوة نفوذه الشخصي أو قوة الأنصار ـ الذين تفككت قاعدتهم في عهد الخليفة ـ بقدر ما ترجع إلى رغبة الإنجليز في استخدام الأنصار كقوة مضادة لمصر ضمن مخططاتها لفصل السودان عنها. إذن لا مانع لدى قيادة الأنصار أن تظل متعلقة بالهدف الاستراتيجي مهما كانت (شكليات) التكتيك أي مساندة مجلس استشاري لم تكن هي نفسها مقتنعة بحدود صلاحياته. ثم هناك التوافق الآخر بين قيادة الأنصار والإدارة البريطانية في استبعاد ونفي حركة المثقفين التي تطل كبديل جديد للقيادات التقليدية في المجتمع السوداني.

لقد فقدت قيادة الأنصار توازنها إلى حد كبير ما بين متناقضين، داخلي وخارجي: ففي الداخل حركة المثقفين وفي الخارج حكومة مصر المستمرة في جهودها «لفرض السيادة المصرية والتاج المصري على السودان». وهكذا فإن المجلس الاستشاري «مهما تكن نقائصه هو الوسيلة الوحيدة العملية، لأنه الوسيلة الوحيدة المتوافرة، لتحقيق أماني شعب السودان القومية»[1]. غير أن ما كان يراه الأنصار مجرد (نقائص) كانت تراه

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٢٩).

حركة المثقفين «خيانة عظمى». فالتبعية لمصر على (نقائصها) أفضل من الاستسلام لمخططات (العدو الحقيقي)، أي بريطانيا التي تسعى تحت شعارات التخويف من مصر إلى دفع الأنصار نحو ارتكاب الخطيئة المميتة بحق السودان نفسه. أي الاشتراك في مجلس يُكرس لفصل جنوب السودان عن شماله ويطرح تصورات زائفة عن وجود هيئات تمثيلية شعبية في السودان.

إن الصراع بين الفريقين ـ ولا تتسع له سوى المجلدات المتخصصة ـ يكشف لنا عن عمق العصبيات المتضادة في تركيبية السودان التاريخية. فالأنصار قد تكونوا ـ دون شك ـ ضمن الاستمرار التاريخي لبيئة الغرب السوداني المنعزل عن الأثر المتوسطي منذ أن نشأت حركة المهدي لترث ممالك الفور والمسبعات وتقلى وتنطلق بقواها القبلية. صحيح أن حركة المهدي نفسه ذات أفق عربي ـ إسلامي واسع غير أن القوى التي استندت عليها ذات خصائص تركيبية محلية منعزلة في حدودها الإقليمية ـ القبلية وبما أن المهدي نفسه لم يعش ليدفع بنمو فكرته وتجسيداتها، فقد سيطرت نفس هذه القوى على مسار الدفع التاريخي فأبقته حبيساً لدى اهتماماتها. ولا يظهر لنا هذا الأمر في دعاوى الخليفة التعايشي للامتداد بالمهدية إلى أفقها العربي ـ الإسلامي بقدر ما يظهر لنا في حالة الارتداد عن هذا الأفق. فمعركة تحرير الذات ومن ثم تحرير العالم العربي ـ الإسلامي قد وجهت أو نشبت ضد حكم عربي ـ مسلم من ناحية واستناداً إلى قوى هي الأكثر تخلفاً وعزلة عن الإطار العام الشامل لهذا العالم نفسه من ناحية أخرى. من هنا جاء تركيب التفكير السياسي للأنصار مزيجاً بين اثنتين: أولاهما روح العزلة والتخلف وثانيتهما روح العداء لبلد عربي مسلم يقع في الشمال تماماً ويشترك على نحو ما في دفة أمور البلاد. هنا تكامل مفهوم التأثر التاريخي ضد مصر مع مفهوم الروح الانعزالي فتولدت عنهما مواقف قيادة الأنصار. إذن نستطيع القول أنها مواقف ردود الفعل بأكثر مما هي مواقف الحكمة المتجردة. وللأسف لا زال فكرهم الراهن هو امتداد سلفي لذلك الوضع.

إن نظرة مستقبلية متجردة تسمو فوق العصبيات والخلافات ستوضح لنا أن حركة الأنصار الحديثة أو ما يسميها البريطانيون بالمهدية الجديدة قد ورثت أسوأ نتائج الثورة المهدوية عبر ردود الفعل ورفضت عبر الحكمة أن ترث أو تتجاوب مع أصح وجوهها. فهي قد ورثت كون تلك الثورة موجهة ضد مصر ورفضت أن تعرف أن تلك الثورة قد تطلعت للعالم العربي الإسلامي. لذلك رفضت المهدية الجديدة بقيادة السيد عبد الرحمن أن تتعرف على أهداف المهدي بطريقة معاصرة على أساس الارتباط بين الحركتين الوطنيتين في السودان ومصر ضد النفوذ البريطاني الذي دل بكل تصرفاته في الشمال والجنوب على نزوع صليبي معاد للإسلام وعلى نزوع أوروبي معاد للعروبة.

لعل بعض الباحثين من شباب جامعة الخرطوم بالذات سيتوفر في المستقبل على إعداد رسالة حول التطور الفكري والتاريخي للحركة المهدوية في السودان ضمن الفترة ما بين ١٨٨٢ و ١٩٥٦، مع النظر بروح نقدية تحليلية لقوى التركيب المختلفة الفاعلة في مسارها العام. غير أننا لا نملك هنا إلا أن ننظر إلى حركة الأنصار الحديثة ـ أي بعد عام ١٩١٩ ـ باعتبارها حركة فاقدة للتوازن في مواجهة مشاريع الإدارة البريطانية ومستجيبة بشكل (غريزي) لعناصر تكوينها، وغير قادرة على الوصول إلى موقف محكم، أي أنها افتقرت لأهم خصائص المهدي نفسه.

لا يحمل هذا القول ضد ممارسات (المهدية الجديدة) تأكيداً على إحكامية (الختمية) أو ما طرحه بعض المثقفين حول شعارات (وحدة وادي النيل) فقد اكتشف (الختمية) و (المثقفون) في فترة لاحقة أن شعار (وحدة وادي النيل) لا يعني سوى (توحيد) شمال السودان بمصر في نفس الوقت الذي (ينفصل) فيه (جنوب) السودان عن (شماله). وهكذا فرضت جدلية التركيب السوداني على الجميع الرجوع إلى ذاتهم في ملتقى النيلين. هنا بالضبط نستطيع أن نضع أيدينا على موقع شعار (وحدة وادي النيل) في

إطار العمل الجماهيري العام. إذ كان الشعار ملهماً وتحريضياً (ضد الإنجليز) بأكثر مما كان شعاراً قومياً مطروحاً للتنفيذ الفعلي. إن من أبسط ضرورات ذلك الشعار وجود نوع من الاتصال والتفاعل بين قيادات معينة في البلدين. غير أن وقائع النشاط السياسي منذ عام ١٩٢٤ لا توحي لنا [بوجود أي نوع من اللقاء أو التفاهم أو الارتباط بين القيادتين اللتين طرحتا نفس الشعار سواء في مصر أو في السودان]. فالكل إذن في معسكر المثقفين أو الأنصار لم يكن يغني على ليلاه الحقيقية. فقد تخوف المثقفون من الأنصار حين رأوا ممالأتهم للإدارة البريطانية بعد تقديم «سيف النصر» للملك جورج وحين رأوا محاربتهم لكل اتجاهات التقدم عبر تعاونهم مع مشروعات البريطانيين. كذلك تخوف الأنصار من مثقفي (وحدة وادي النيل) حين رأوا فيهم بداية تبعية إرادية ذاتية لمصر. وهكذا تجدد الصراع بين (المهدي) وأستاذه (محمد الشريف نور الدائم)، فالأول ثائر على مصر والثاني منتقد لها ولكنه مؤمن بإطارها. وتأبى جدلية التركيب في النهاية إلا استحمام الجميع في ملتقى النيلين.

ضمن الصراع الذي افتقر إلى الوضوح الكافي لدى الفريقين تأججت المعارك.. المثقفون عبر مؤتمر الخريجين والأنصار عبر المجلس الاستشاري. المثقفون يستقطبون السيد علي الميرغني وطائفة (الختمية)، مستغلين في ذلك سعيه لإيجاد محور مناوىء للتحالف البريطاني - المهدوي، وبالإفادة القصوى من متغيرات ما قبل الحرب العالمية الثانية التي أرغمت بريطانيا على اعتبار وتقدير مراكز النفوذ المصري في السودان. وبالرغم من أن السيد الميرغني لم يكن ميالاً للسيطرة المصرية على السودان كما أثبتت كل مواقفه العلنية إلى عام ١٩٣٦، ومع إدراكه الكامل لصعوبة تحقيق التعاون الفعلي بين الحركتين الوطنيتين في السودان ومصر في ظل السيطرة البريطانية على البلدين، إلا أنه قد عمد - كما رأينا - بعد عام ١٩٣٦ وأمام ضغط التحالف البريطاني - المهدوي - القبلي، إلى محاولة مد الجسور إلى الجانب الذي كان يحتاجه فعلاً أي المؤتمر. موافقاً بذلك على

نفس شعارات المثقفين المطروحة [غير أن مخططاته السياسية لم تكن بالضرورة هي نفس مخططاتهم].

إشكالية الشعارات وبدايات الشك:

لقد أصبح لكل مخططاته وأساليبه التي لا تنسجم بداياتها مع نهاياتها المنطقية. فالأنصار وإن اتجهوا لبريطانيا، إلا أنه كانت لديهم رؤاهم (غير البريطانية) لمستقبل السودان، معتبرين تعاونهم مع بريطانيا، (مرحلة) على الطريق رغماً عن (النقائص) في ذلك التحالف. كذلك قادة الختمية، فقد كانت لهم رؤاهم (غير المصرية) لمستقبل السودان وإن اتجهوا لمصر. غير أن مصر لم تكن (تحكم) ومن هنا أصبح التوجه نحو مصر توجهاً نحو (شريك وطني) بأكثر مما هو توجه نحو سلطة، بحيث أصبحت شعارات الختمية والمثقفين تعبيراً عن (رفضهم) لبريطانيا بأكثر مما كانت جزماً بالوحدة الفعلية بين الإقليمين. لقد كان شعار (وحدة وادي النيل) إطاراً سياسياً عاماً تتجمع لديه عدة روافد حضارية وتاريخية وثقافية، إلا أنه لم يتعين فكرياً على نحو محدد ضمن إطار سوداني مترامي التوجهات. فبقي الشعار جامداً في حدود التعبير السياسي. وقد حملت مذكرة الخريجين في ٢٣/٨/١٩٤٥ نوعية التصور الماثل حول الوحدة بين شمال وجنوب الوادي باعتبارها وحدة تقتضيها [تطورات العالم باتجاه التكتلات الأكبر] كما صيغت دوافعها لتأتي شاملة لكل ما يمكن أن يوحد بين شعبين «تاريخنا المشترك واتحاد المصالح وهناك الدين واللغة وهناك الدم والثقافة وهناك النيل».

وكان يمكن أن تستمر المذكرة على هذا المنوال دون الوقوع في محاذير التحديد إذ ليس (كل تاريخ) السودان مشتركاً مع مصر، وليست (كل مصالح) السودان متوحدة مع (المصالح المصرية). وكذلك الدين الذي لا يربط ما بين مصر والسودان فقط، وكذلك اللغة التي يمتد حزامها ما بين المحيط والخليج. أما الدم فهو معيار يشتد حوله اللغط، والثقافة عبارة فيها أكثر من رأي، والنيل الذي يربط ما بين مصر والسودان يربط السودان نفسه بأثيوبيا ويوغندا. فهناك ما يربط بين السودان ومصر ولكن ضمن اتساع أكبر

من كليهما وبالذات اللغة والثقافة والدين حيث يتدامج الارتباط مع (كل) العالم العربي ومع (كل) العالم الإسلامي. أما النيل فلم يكن في يوم من الأيام تعبيراً عن خصوصية قومية ذات اسم (نهري)، بل إن علاقة السودان بالنيل ليست كعلاقة مصر به، فمصر هبته فهي واحة موات دون مياهه، أما السودان فهو هبة مصادر متعددة.

وقد استسلم الفكر السوداني لسهولة الشعار الذي كان يعبر فقط عن حقيقة تاريخية ـ سياسية ضمن مرحلة معينة ولكن في إطار أشمل. وهو ما عرفناه بالنزوع (المتوسطي) الذي شرحنا خلفيات تكوينه في السودان شماله ووسطه. وهكذا نجد أن الذين انتقدوا الشعار قد أفاضوا في الخصوصية السودانية، ولم يكونوا يعبرون في الواقع إلا عن ذاتية كرستها عوامل تاريخية وجغرافية (عزلة الغرب وثورة المهدي). والذين أيدوا الشعار فقد أفاضوا في العمومية وجعلوها شاملة لكل عناصر الوحدة حتى (الدم). في وقت لم يكن فيه أنصار وحدة وادي النيل على مسافة بعيدة في تكوينهم من (الخصوصية) تماماً. كما أن معارضي ذلك الشعار بالخصوصية لم يكونوا على مسافة بعيدة من (العمومية) التي تحمل الوحدة. وهكذا تحكمت جدلية التركيب في رفض كليهما لما في نفسه. فمحمد أحمد محجوب حين نكشف عنه تلك الطبقة السميكة من الذاتية السودانية لا نجد فيه إلا ذلك العربي الشرقي التكوين والنزعة، ولكنه يرتد تحت ضغط اعتبارات التركيب السياسي والتاريخي والجغرافي إلى ذاتية ضيقة يبحث عن مبرراتها في فوارق (البيئة) وأثرها في (الانفصال الثقافي). كذلك لم يكن دعاة الوحدة بأفضل من وضعه. ففي داخل جلابيبهم تكمن تلك الخصوصية التي تسهل عليهم الانتقال من عمومية الوحدة إلى خصوصية الذات، وبالذات حين تثار تلك الخصوصية أو تدفع بفعل أوضاع ذاتية كالنظر إلى علاقة جنوب السودان بشماله أو لدى أدنى المحاولات لاتخاذ (موقف سياسي وطني عام موحد) يجمع بينهم وبين أنصار الخصوصية الذاتية كما سنرى في الفقرات القادمة.

إذن ترك المثقف السوداني شعار وحدة وادي النيل هائماً ما بين المنبع والمصب، ولم يلجأ لتحديده فكرياً مكتفياً به كسلاح سياسي في حدود معينة. وهو سلاح تاه كثيراً ما بين أفكار الدومنيون الكندي والأسترالي. والاتحاد الفدرالي والاتحاد الكونفدرالي وحتى (الاتحاد الأخوي). فالشعارات كانت تعكس واقع التركيب بأكثر مما تعكس حقيقة الانتماء. وهكذا بقي المثقفون بشعاراتهم المتصارعة نهباً لقوى التركيب دون أن يحددوا علاقاتهم النضالية بشعاراتهم.

ضمن هذا الواقع المضطرب فرضت أحداث طارئة نفسها وبكل قوة على الفرقاء السودانيين. فقد أعلنت مصر عبر خطاب العرش للدورة البرلمانية **١٩٤٥** ـ **١٩٤٦** وبالتحديد في **٢٣/٩/١٩٤٥** عن رغبتها في تعديل اتفاقية **١٩٣٦** «لتتناسب والمطالب الوطنية لسكان وادي النيل». هنا جاء الاختبار الحقيقي لمدى فاعلية المجلس الاستشاري بوصفه منبراً تمثيلياً للشعب السوداني. قام عبدالله خليل السكرتير العام لحزب الأمة وعضو المجلس يؤيده أربعة آخرون من أعضاء الحزب بتقديم رسالة في **٣/٩/١٩٤٥** إلى رئيس المجلس يسألون فيها عما إذا كانت الحكومة «تعتزم تمكين أعضاء المجلس الاستشاري من البحث في مستقبل السودان وإعطاء آرائهم فيه». وقد جاء الاستفسار سابقاً للإعلان المصري ولكن ضمن أجوائه.

جاء الرد البريطاني عبر بيان رئيس المجلس خالياً من الالتزام تجاه حق المجلس الاستشاري في المفاوضات البريطانية ـ المصرية سوى أن (وجهة نظره) ستكون بتصرف حكومة السودان لنقلها إلى الدولتين. وأن (كل آراء) الشعب السوداني ستؤخذ في الاعتبار. لم يكن الرد مقنعاً لحزب الأمة الذي زادت مخاوفه من (الحيل البريطانية) وبالذات حين أعلن عن نتائج محادثات إسماعيل صدقي باشا رئيس وزراء الحكومة المصرية ومستر بيفن وزير الخارجية البريطانية في أكتوبر (تشرين أول) **١٩٤٥**. فقد تضمنت

مسودة معاهدة صدقي ـ بيفن كما نص البروتوكول الخاص بالسودان على «أن السياسة التي يتعهد الفريقان الساميان باتباعها في السودان (ضمن نطاق الوحدة بين السودان ومصر تحت تاج مصر المشترك) سيكون من أهدافها الجوهرية ضمان خير السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم عملياً للحكم الذاتي وبالتالي لممارسة حقهم في اختيار وضع السودان السياسي [في المستقبل]. وإلى أن يتمكن الفريقان الساميان المتعاقدان من تحقيق هذا الهدف الأخير باتفاق تام بينهما وبعد التشاور مع السودانيين يبقى اتفاق **١٨٩٩** مستمراً والمادة **١١** من معاهدة **١٩٣٦** مع الملحق بها نافذة المفعول. . .»[١].

بعد نشر بروتوكول صدقي ـ بيفن أدرك (حزب الأمة) أن بريطانيا لم تكتف فقط بعدم إشراك السودانيين في المباحثات التي تتعلق بمصيرهم، بل أنها قد خانت تحالفها مع حزب الأمة بإقرارها للسيادة المصرية على السودان. كذلك لم تكن قيادات الخريجين راضية عن تأجيل البت في مستقبل السودان وقد امتعضت لروح الوصاية التي حملتها فقرات المعاهدة.

فترة الآمال الحزينة:

بدأ الشعور يخامر الفريقين (الاتحادي) و (الانعزالي) بأنهما مجرد أطراف هامشية في مناورات تتعلق بمصيرهم. وأن كلاً منهم قد تعرض لخيانة حليفه المفترض. قدر (حزب الأمة) أنه وقد اختار التحالف مع الإدارة البريطانية وارتضى التطور الدستوري عبر المجلس الاستشاري فلا أقل من أن يجعل له الحليف ما يبرر هذه المواقف، أي بطرح صوته في حلبة المفاوضات، غير أن الحليف مضى يرتب أوراقه مع مصر بعيداً عنه، معتمداً على أن الحاكم العام هو الممثل الشرعي لحكومة السودان. وقدر (الاتحاديون) أنهم وقد اعتمدوا على الجسور المفتوحة مع مصر، فلا أقل

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٣٨).

من أن تنظر إليهم القاهرة بعقل وقلب مفتوحين يعززان مكانة المؤتمر كهيئة ذات صفة وطنية تمثيلية للشعب السوداني. ولكن لا حدث هذا مصرياً ولا ذاك بريطانياً.

كانت تلك فترة خيبة الأمل في الحلفاء، وفي هذا الخضم القلق المرتاب تحرك فريق (جمعية واد مدني الأدبية) ساعياً بين مختلف الفرقاء السودانيين لوضع ميثاق وطني سياسي عام، يخرج الأحزاب السودانية واتجاهات الرأي المختلفة من حالة القلق والارتياب إلى حالة الفعل الوطني الموحد. وقد اعتمدت نصوص الميثاق صيغة عامة تظل معها جسور التحالف ممدودة إلى كل من مصر وبريطانيا مع تأكيد حقوق الشعب السوداني «قيام حكومة سودانية ديمقراطية [حرة] في [اتحاد] مع مصر و [تحالف] مع بريطانيا العظمى». وقد نص الميثاق أيضاً على «تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلي الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثلي الطبقة المستنيرة من السودانيين، عل [أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين]، لتتولى مقاليد الحكم في البلاد في أقصر أمد ممكن بشرط أن تعطي الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم بتنفيذ توصياتها..».

ووضعت هذه النصوص بكاملها في مذكرة تقدم بها رئيس مؤتمر الخريجين [نيابة عن الشعب السوداني كله] إلى حاكم عام السودان في أكتوبر (تشرين أول) **١٩٤٥** أي بعد شهر واحد من إعلان مصر رغبتها في التعديل ومتزامنة مع مباحثات صدقي - بيفن. وقد أودعت وثيقة اتفاق الأحزاب لدى قيادة المؤتمر في **٣/ ١٠/ ١٩٤٥**.

تبدو مذكرة المؤتمر إلى حاكم عام السودان في أكتوبر مزيجاً من الفقرات المتعارضة. إذ ترجع المذكرة في مقدمتها إلى ما سبق لها أن أعلنته عن رغبة السودانيين في «قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري». وقد كانت تلك الفقرة تعبيراً عن اتفاق الأحزاب

الاتحادية في إطار اللجنة التنفيذية للمؤتمر في إبريل (نيسان) ١٩٤٥. ثم تعود المذكرة في ذيلها لتؤكد أنها تعبر عن رغبة السودانيين أيضاً في «قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا». وقد جاءت هذه الفقرة تعبيراً عن ميثاق جميع الأحزاب السودانية بما فيها (حزب الأمة) في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٥.

لقد فتحت الوثيقة الأخيرة والتي وقعها حزب (الأشقاء) و (الأمة) و (الاتحاديون) و (القوميون) و (الأحرار) ـ المنشقون ـ الباب أمام نوع من التعاون العام بين مختلف فصائل الحركات السياسية في السودان. غير أن المناورات بقيت فاعلة داخل الكواليس. فقيادة المؤتمر التي يعتقد أنها قد قدرت خيبة حزب الأمة في حليفه البريطاني لم تكن تود التراجع عن دورها في التمثيل الكلي للسودانيين. بل رأت قيادة المؤتمر أن بإمكانها تجاوز حكومة السودان الثنائية للاتصال المباشر بأركان الحكم الثنائي في لندن والقاهرة.

ظل الموقف متأرجحاً بعد وثيقة كل الأحزاب إلى أن اخترق الطلاب حاجز الجمود والريبة والقلق فتقدم طلاب كلية غردون في ١٣/٣/١٩٤٦ وأشعلوها تظاهرات صاخبة مطالبة بحقوق الشعب السوداني وضرورة تمثيله في المفاوضات. «وسرعان ما تكهرب الجو واقتدى بالمدارس العليا طلبة الأقسام الثانوية في الخرطوم وأم درمان وضواحيها»[١] وبدأت نذر مماثلة لأجواء الثورة في عام ١٩٢٤. ولم يكتف الطلاب بالتظاهرات بل لجأوا للضغط على القيادات السودانية لتوحد كلمتها وترسل وفدها للمفاوضات. وقد تغلب الطلاب وبعض الوسطاء من الخريجين على إصرار قيادة المؤتمر إرسال وفد خاص للمفاوضات حيث حددت يوم ٢٢/٣/١٩٤٦ موعداً لسفره. فتنازلت قيادة المؤتمر عن إصرارها وقررت المشاركة في تكوين وفد

---

(١) كفاح جيل ـ ص (١٧٩).

وطني عام برضاء كل الأحزاب. وتجمعت عناصر الوفد الموحد وغادرت إلى القاهرة.

غضبة الفارس الأسود:

لم يتوقع البريطانيون إمكانية نجاح تلك البادرة بعد أن بذلوا كل جهود للتفرقة بين الاتجاهات السودانية. فغضب وزير خارجية بريطانيا اعتقاداً منه أن مصر هي من وراء تشكيل الوفد السوداني الموحد وإرساله إلى القاهرة، فأعلن في مجلس العموم البريطاني أن سياسة بريطانيا إزاء السودان هي «إعداده للحكم الذاتي وإبلاغه الاستقلال». وقد هدف (بيفن) من تصريحه إلى شق الحركة الوطنية في السودان من جديد عبر التلويح بأماني طرف ضد طرف آخر. وقد ردد حاكم عام السودان نفس عبارات وزير الخارجية البريطاني لدى افتتاح الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري في السودان في **١٧/٤/١٩٤٦**، ومن بعد سفر أعضاء الوفد بثلاثة أسابيع تقريباً. حيث أكد على تعاطف حكومة السودان مع أماني السودانيين وأنها «تهدف إلى إيجاد سودان مستقل حر يكون باستطاعته حالما يتم تحقيق الاستقلال أن يحدد من تلقاء ذاته علاقته ببريطانيا العظمى ومصر» وأكد الحاكم البريطاني بأنه «في غضون عشرين سنة من الزمن سيكون السودانيون متولين حكم بلادهم يساعدهم على ذلك ويبدي لهم المشورة عدد معين من المتخصصين والفنيين غير السودانيين» وأعلن عن تشكيل لجنة بريطانية ـ سودانية مشتركة في **١١/٣/١٩٤٦** «لدراسة كيفية بناء أجهزة الحكم الذاتي من أجل التوصل إلى الاستقلال المنشود»[1].

كان واضحاً أن الحكومة البريطانية، وقد تعرضت كل سياستها في السودان للإخفاق وبدأت بفقدان حتى حلفائها في المجلس الاستشاري، قد عمدت إلى إحداث تغيير جذري في سياستها لدفع السودان بسرعة وخلال

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٤٠).

عشرين عاماً على طريق الاستقلال، مع تطوير مؤسساته الدستورية التي أصبحت غير مقنعة، باتجاه مؤسسات أكثر فاعلية من حيث الصلاحيات مع إعادة ربط الشمال والجنوب ضمن مؤسسة واحدة.

حين كانت بريطانيا تسعى لاحتواء الحركة الوطنية بهذا التخطيط الجديد، كان الوفد السوداني السياسي الوطني الموحد يعاني خيبة أمل كبيرة في مصر نفسها. كان اتجاه الوزارة المصرية قاصراً على «إيجاد تسوية للاحتلال الإنجليزي تقضي بها على أسباب الإضراب والقلق الداخلي ولا بأس عندها بعد ذلك من إرجاء مسألة السودان بعض الوقت أو كما قال دولة صدقي باشا في خطبته الانتخابية «إلى أن تستكمل المسألة عناصر نضوجها»[1].

أصيب حلفاء مصر قبل معارضيها بخيبة أمل مريرة، فقد وضح أن النظام المصري تماماً كبريطانيا لا ينظر إلى المسألة السودانية إلا من خلال مصالح إقليمية محددة دون أدنى اعتبار لتطلعات السودانيين أو رغباتهم. لم تنظر مصر بعين الاعتبار إلى مطلب السودانيين في تمثيل أنفسهم بل ظلت حججها منصرفة إلى [تأكيد السيادة المصرية المطلقة على السودان بمنظور ما قبل المهدية]، ولم تكن ترى في شعارات حلفائها أو شعار وحدة وادي النيل سوى تأكيد من السودانيين على الولاء والخضوع لعرش مصر. وقد بدا هذا المنطق واضحاً حين حوّل النزاع المصري ـ البريطاني إلى أروقة مجلس الأمن الدولي بعد قطع المفاوضات بينهما في ١٩٤٦/١/٢٦. وقد نوقش النزاع عبر تسع جلسات امتدت من ١٩٤٦/٨/٥ وإلى ١٠/٩/ ١٩٤٦. وقد أكد النقراشي على وجهة النظر المصرية هذه في (ليك سيكس) بقوله إن اتفاقية ١٨٩٩ [اتفاقية الحكم الثنائي] لا تمنح حكومة السودان شخصية اعتبارية مستقلة بل هي مجرد (إدارة مشتركة إنجليزية ـ مصرية) لذا

(١) كفاح جيل ـ ص (١٨٠ ـ ١٨١).

«فإن [السيادة] على السودان التي لم يرد ذكرها في الاتفاق تعود [إلى ما كانت عليه قبل الثورة المهدية، أي إلى التاج المصري]..» ويعني هذا الاتجاه أنه لا يوجد أدنى مبرر لوجهات نظر السودانيين فيما يختص بتمثيلهم لأنفسهم أو مطالبتهم بحكومة (سودانية ديمقراطية حرة) فالتاج المصري هو صاحب الحق النهائي في السيادة. وتناول النقراشي [الروابط] بين الشعبين بوصفهما [شعباً واحداً] - «يوحده التاريخ والعنصر والدين واللغة والاعتماد المشترك على مياه النيل».

وجاءت حجج بريطانيا في مجلس الأمن عبر سير (الكسندر كادوغان) ممثلها في المفاوضات. إذ أصر على أن [السيادة] على السودان هي بموجب اتفاق ١٨٩٩ تعود للحكم المشترك الثنائي وليس لأي من الدولتين المصرية أو البريطانية. وإن للشعب السوداني الحق في تقرير مصيره كالشعب المصري تماماً. وأن من مهمة الحكم الثنائي مساعدة السودانيين للوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي غير أن مصر قد رفضت مبدأ تدريب السودانيين ومنحهم حق التعبير عن أنفسهم «محاولة فرض [إرادتها الخاصة] على السودانيين من دون استشارتهم»[١].

كان ذلك كافياً جداً ليشعر السودانيون بضرورة نقل المسألة برمتها إلى أيديهم فباشوات مصر لا يختلفون في شيء عن لوردات إنجلترا. وقد اكتشفت كل الاتجاهات السودانية أنها عوضاً من أن تستثمر صراعات القمة الثنائية (المصرية - البريطانية) فقد أصبحت هي هدفاً للاستثمار من قبلهما. وجاء التحرك عنيفاً من الجانبين (الاستقلالي) و (الاتحادي). فهدد (حزب الأمة) بالانسحاب من المجلس الاستشاري فأدى ذلك إلى تأجيل دورته السادسة مرتين. وغادر السيد عبد الرحمن المهدي [الفارس الأسود كما يعرفه البريطانيون] البلاد متجهاً إلى مصر وإلى بريطانيا لطرح الأمور بشكل

(١) الإمبريالية والقومية في السودان - ص (١٣٨ - ١٣٩).

واضح على الفرقاء. لم تهتم مصر بوصول زعيم الأنصار إليها بل لم يجد هناك ما تحتمه تقاليد الضيافة فقد رفض صدقي باشا استقباله بينما شنت عليه الصحافة المصرية هجوماً عنيفاً «باعتباره [متمرداً] ضد التاج المصري ويستحق [الإعدام][1]». وأضاعت مصر فرصة سانحة فقد كان لزعيم الأنصار ما يقوله وقتها في ظل توتر العلاقات بينه وبين بريطانيا، فلما لم يجد ما يصبو إليه في مصر، اتجه إلى بريطانيا حيث قابله رئيس وزرائها المستر (اتلي) وأكد له أن بريطانيا لن تسلم مصير السودان للتاج المصري. وهكذا انقشعت سحابة التوتر بين بريطانيا والأنصار، وعاد السيد عبد الرحمن المهدي إلى السودان وقد أحرقت مصر كل مراكبها، لا مع الأنصار وحدهم بل ومع الاتحاديين أيضاً. لعل (عبدالله خليل) كان يبتسم وقتها فقد كان مغالياً في ولائه لمصر عام ١٩٢٤ غير أنه شهد إبادة القوة العسكرية السودانية على مقربة من معسكر الجيش المصري وهي تردد هتافات الولاء لملك الوادي ودون أن يستجيب لها أفراد القوة المصرية. وما أشبه الليلة بالبارحة.

تحركت بريطانيا وهي عازمة على وضع حد للمسألة السودانية فأعلنت في ١٩٤٨/٦/١٩ عن قانون (الجمعية التشريعية) والمجلس التنفيذي وذلك كخطوة أولى متمهلة ومتدرجة على طريق التطور الدستوري باتجاه الحكم الذاتي. وقد أوضح ذلك القانون أنه «لا الجمعية التشريعية ولا المجلس التنفيذي لهما سلطة العمل بأي صورة كانت إلا بموافقة الحاكم العام. وبصورة خاصة ليست للجمعية سلطة أن تضع تشريعاً يتناول دستور السودان وعلاقاته بالدول الأجنبية أو العلاقات بين حكومة السودان وحكومتي بريطانيا ومصر. [وبمقتضى دستور السودان الحالي فإن الحاكم العام شخصياً قد خوّل من قبل الحكومتين البريطانية والمصرية سلطات واسعة جداً ليس باستطاعته بمقتضى اتفاق ١٨٩٩ أن يتخلى عنها].

(١) المصدر السابق - ص (٢٢٦) نقلاً عن كتاب (السودان للسودانيين) - عبد الرحمن علي طه - ص (٣٧ - ٣٩).

وقد أوضح تقرير المؤتمر الإداري ومسودة القانون أن كلاهما يهدف إلى إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي يمارسان [سلطات معينة داخل نطاق النظام الحالي] ولذلك فإن أفضل ما باستطاعتهما هو إيجاد تمثيل لإيجاد حكومة مسؤولة لأن المسؤولية في نهاية الأمر منوطة بالحاكم العام الذي له وحده الحقوق الدستورية في وضع أي قانون في السودان أو إلغائه ما دام الحكم البريطاني المصري قائماً. .»[1].

رفضت مصر الموافقة على قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لما اشتملا عليه من تأكيد لسلطة الحاكم العام بوصفه صاحب الحق الدستوري في إطار (حكومة السودان). وقد رأت مصر أن تلك الصلاحيات يجب أن تعود للحكومة المصرية والبريطانية بحيث «لا تتم الموافقة على تشريع تقره الجمعية أو المجلس التنفيذي أو يرفضانه إلا بموافقة الحكومتين البريطانية والمصرية». هنا عوضاً من أن تتحول المذكرة المصرية بحق القبول والرفض إلى الجمعية التشريعية نفسها بعد استخلاصه من يد الحاكم العام تصر على أن حكومتي مصر وبريطانيا هما صاحبتا ذلك الحق الدستوري. وتعترف المذكرة المصرية بأنه «ما من إنسان يقترح أن السودانيين في حالة تسمح لهم بممارسة الحقوق الكاملة في التشريع» غير أن المذكرة المصرية تعود فتناقض نفسها مزايدة على الإدارة البريطانية حين طالبت بضرورة «تمكين السودانيين من حكم أنفسهم ولا تريد أن تراهم يضيعون أي فرصة لزيادة نصيبهم في حكم بلدهم». ثم يتعاظم تناقض المذكرة بمطالبتها «كذلك ينبغي، من دون الإجحاف بحق السودانيين تعيين مصريين في المجلس كي يساعدوا السودانيين على [التدرب على الحكم الذاتي]. .»[2]. وليس ببعيد أن الحكومة المصرية وهي تنظر مسألة سيادتها على السودان بمنظور ما قبل المهدي لم تكن راضية جداً عن تلك الفقرة

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٥٦ ـ ١٥٧).

(٢) المصدر السابق ـ ص (١٥٣ ـ ١٥٤).

الواردة في تقرير مؤتمر السودان الإداري المنعقد في ١٩٤٦/٤/٢٤ حيث أكدت على أن الهدف من إنشاء الجمعية التشريعية هو «إعطاء السودان [صوتاً خاصاً به]، هيئة ما تستطيع أن تتكلم باسم البلد كله»(١).

ذلك كان موقف مصر أما المجلس الاستشاري لشمال السودان فقد ناقش تلك المقترحات في الدورة السابعة لانعقاده في ٢٠ ـ ١٩٤٧/٥/٢٤ وأجازها بعد مناقشات إدارية وإجرائية عديدة.

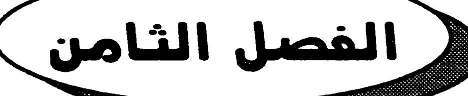
وتطلع السودان بعد ذلك إلى أهم مؤتمر قرر مصير وحدته. ذلك هو مؤتمر (جوبا) في جنوب السودان حيث عقد في حزيران (يونيو) ١٩٤٧ ليدلي رجال الإدارة البريطانية في الجنوب بآرائهم حول تقرير المؤتمر الإداري. وقد انتهى ذلك الاجتماع إلى عدة توصيات أهمها أن «الجمعية التشريعية المقترحة يجب ـ خلافاً للمجلس الاستشاري ـ أن تتناول [البلد كله] بما فيه الجنوب»(٢). وقد عقد هذا المؤتمر بعد أن رفعت لجنة فرعية طافت المديريات الجنوبية في مايو (أيار) ١٩٤٦ نتائج استقصاءاتها حول الأوضاع هناك للحاكم العام. وقد حمل التقرير انتقادات للسياسة البريطانية التقليدية في الجنوب مما حمل السكرتير الإداري على عدم نشره. وقد وصف سير جيمس روبرتسون ذلك التقرير بأنه «قرار اتهام للحكومة وليس تقريراً»(٣).

---

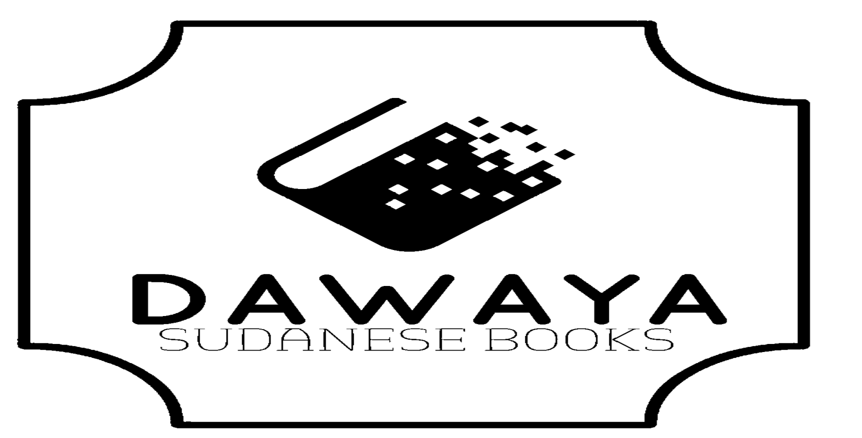
(١) المصدر السابق ـ ص (١٤٤).

(٢) المصدر السابق ـ ص (١٤٨).

(٣) المصدر نفسه ـ ص (١٤٩) و (٢٢٨).



عودة الأخ (دينج)


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الأرض الخراب:

أخيراً قررت بريطانيا عودة الأخ (دينج) بعد غياب طويل واغتراب عن الشمال. وهكذا عاد (دينج) بنفس قامته المديدة وأكتافه العالية وبطنه الضامر. عاد يرتدي بنطلوناً وقميصاً على الطريقة الأوروبية. ويتحدث اللغة الإنجليزية بطلاقة وفيه شيء من تعاليم (بولص). لعل البعض قد أنكره على تلك الحالة في الشمال، ولكنهم عادوا ليدركوا أن الأخ دينج بعد أن غنّى للمهدي وأرسل إليه روح الأجداد لتحميه وتدعمه، قد اضطر لأن يعود مرة أخرى إلى الأدغال، مبدعاً لقصيدة أخرى حول «اليوم الذي خرب فيه العالم»[1]. ولم يخرج من بعدها إلا على هذه الصورة.

جاء (دينج) بعد غياب طويل ليرى ماذا حدث في الأرض التي (خربت) طوال العهدين التركي ـ المصري، والمهدوي. كان هدف الأول سن الفيل وأجسام العبيد ومياه النيل. وهكذا «شهد عهد الحكمدار خورشيد اهتماماً ملحوظاً بأمر تنظيم الغزوات وإرسالها لقنص الرقيق فعندما استلم مقاليد الحكم في سنة ١٨٢٦ أرسل غزوة لبلاد (الشلك). كما قاد في نفس السنة حملة صغيرة أخرى سارت على النيل الأزرق حتى وصلت جهات (ود العباس). وعادت إلى الخرطوم بعد أن استولى خورشيد على كمية من العبيد باعها نيابة عن الحكومة. وفي سنة ١٨٢٧ قاد خورشيد حملة إلى بلاد (الدينكا) على ضفاف النيل الأبيض، واستطاع بمساعدة الشيخ سليمان أبي روف، من شيوخ عربان رفاعة، الوصول حتى نهر السوباط، وعاد من

---

(١) Dynamics of Identification-page 29 (تشير القصيدة إلى سني الحكمين التركي والمهدوي باعتبارها سنوات تلف فيها العالم).

هناك بعد غياب ثلاثة أشهر كانت نتيجتها اعتقال خمسمائة من زنوج (الدينكا)، وفي سنة ١٨٢٨ قاد خورشيد غزوة أخرى نحو بلاد (الأنقسنا) لجلب العبيد من هناك. كما شهد عام ١٨٣٠ حملة أخرى قادها خورشيد إلى بلاد (الشلك) وعاد من هناك بمائتين من الأسرى»[١].

برر محمد علي استرقاقه واستجلابه للعبيد من السودان بحاجته وحاجة الخلافة التركية لجند أكفاء متعللاً بأن المصريين لا يصلحون لذلك «لطول ما تقادم عليهم من عصور الاستبداد التي أورثتهم الجبن والكذب والعجز والمذلة»[٢]. وقد كرر محمد علي باشا بذلك السنّة التي درج عليها (أحمد بن طولون) و (الإخشيديون) و (الفاطميون) فقد بلغ من استرقوا من (السودان الشمالي) في تلك العهود حوالي المائة ألف[٣]، وقد كانت والدة (المستنصر بالله الفاطمي نفسها) من تلك السلالات. وحتى (نابليون) أولى الأمر عنايته لدى حكمه لمصر إذ كتب في سنة ١٧٩٩ خطاباً إلى سلطان دارفور جاء فيه: «والآن طلبي إليكم أن ترسلوا لي مع أول قافلة ألف عبد من الأشداء المتجاوزين الستة عشر من العمر، إذ مرادي [أن أبتاعهم لنفسي]»[٤].

لم تكن البلية في الاسترقاق وحده، بل هناك مشاق الطريق قبل الوصول إلى (المحروسة) مصر. فالبالغون سن الحلم من المسترقين وضع

---

(١) لم تقتصر مجهودات حكم محمد علي على استرقاق الزنج من جنوب السودان فقط فقد شن خورشيد نفسه حملة لاسترقاق قبائل (البجا) في شرق السودان عام ١٨٣١ غير أن محاربي (الهدندوة) الأشداء أبادوا في معركة واحدة ألف وخمسمائة من جنوده البالغ عددهم ستة آلاف. كذلك شن حاكم كردفان رستم بك في نفس العام حملات على بعض قبائل كردفان حيث استرق ألفاً وأربعمائة انتقى منهم صغار السن المقتدرين ثم استرق ألفاً وخمسمائة في معركة أخرى عام ١٨٣٢. [راجع محمد علي في السودان ـ د. حسن أحمد إبراهيم ٥٩ ـ ٦١].

(٢) المصدر السابق ص (٦٦).

(٣) المقريزي ـ المواعظ والاعتبار ـ الجزء الأول ـ ص (٩٤) ـ المصدر السابق.

(٤) محمد علي في السودان ـ ص (٦٦ ـ ٦٧).

حول أعناقهم وتد خشبي مُدبّب وأجبروا على إبقائه مشدوداً إليها لا يفارقها نحو شهر أو ستة أسابيع. والأطفال بين سن العاشرة والخامسة عشرة قيدوا بقيود قوية لتحول بينهم وبين الفرار. أما المسنون الذين وقعوا في الأسر فقد حاول الجنود التخلص منهم حتى لا تجبرهم الدولة على أخذهم عوضاً عن رواتبهم.

وكما قاوم (البجا) بشراسة في شرق السودان كذلك قاوم زنوج (جبل الدائر) شمال شرقي الأبيض في غرب السودان «وعندما ضيقت عليهم قوات محمد علي الخناق لجأ كثير منهم إلى شق أحشاء زوجته وذبح أطفاله وأخيراً قتل نفسه»[1] حتى لا يذوق وعائلته مذلة الاسترقاق.

فعلاً إنها «الأيام التي خرب فيها العالم» على حد التعبير في التراث الأدبي الجنوبي. ولم تفعل حكومة (التعايشي) ما يغير من هذه الصورة في الجنوب، خصوصاً إذا تذكرنا ما أوردناه حول استرقاق القائد المهدوي الأنصاري (عربي دفع الله) لما يقارب (٣٥٩) رجلاً من قبائل (اللاتوكا) أرسلهم لخليفته في أم درمان.

استثمرت الإدارة البريطانية كل هذه الأوضاع في رسم سياستها بالنسبة لجنوب السودان، وذلك ضمن سلسلة مترابطة من الأهداف ترمي لعزله عن الشمال (العربي المسلم) وربطه بمشروعاتها في شرق إفريقيا، مع منح الإرساليات التبشيرية ـ غير العربية ـ مجال تقديم الخدمات التعليمية والصحية وجذب الرأي العام الجنوبي المثقف ـ تحت التكوين ـ إلى دائرة الثقافة الغربية.

كانت حمّى الاندفاع واضحة جداً في تنفيذ هذا المخطط لدى الرواد الأوائل للإدارة البريطانية. وقد عالجنا في صفحات سابقة توصيات (هـ.س. ستجاند) مدير (منقلا) في عام ١٩١٩ حيث ألح على فصل الجنوب عن

(١) المصدر السابق ـ ص (٧٤).

الشمال. وكذلك موقف خلفه المستر (وود لاند) في عام ١٩٢٠ الذي ألح على عدم السماح بتغلغل الدين الإسلامي. كما قرر اجتماع المدراء البريطانيين في الجنوب في عام ١٩٢٢ انتهاج سياسة (انفصالية) واضحة تكريساً لفقرات منشور (السياسة العامة في الجنوب) الصادر في ٦/١١/ ١٩٢١.

لقد بدا الأمر كإخلال واضح بتركيبة السودان التاريخية وتقطيع أوصال دائرته المنفتحة على كل إفريقيا. فإذا كانوا قد فكروا يوماً في مساومة فرنسا على غرب السودان ولم يحقق التاريخ ذلك، فإن سياستهم في الجنوب قد وجدت تربة صالحة ومناخاً ملائماً، فقد كان الجنوب بطبعه هارباً من الشمال ولائذاً بغاباته بعد أن أقلعت طبوله عن إيقاعات النغم الشادي (للمهدي دينج).

مؤتمر (جوبا).. وحدة أم مؤامرة؟

الآن وبعد غيبة دامت نصف قرن، تعود الإدارة البريطانية لتنتقد بعنف سياستها هي في الجنوب، وتحمل تقارير لجنة الاستقصاء الفرعية في مايو (أيار) ١٩٤٦ ما اعتبره السكرتير الإداري (اتهاماً) للسياسة البريطانية. إذن قد بدأ العد التنازلي من (الانفصال) إلى (الوحدة). وجدير بنا أن نتوقف هنا لمعرفة دوافع ذلك الاتجاه البريطاني.

إن أول ما يلاحظ أن ذلك الاتجاه قد جاء [كمنعطف سريع] في السياسة البريطانية خلافاً لما كان الأمر عليه حتى في بداية عام ١٩٤٧. ففي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٧ وقبل انعقاد مؤتمر (جوبا) بستة أشهر فقط، أصدرت حكومة السودان كتاباً عن تطور السودان في الفترة ما بين ١٨٩٨ و ١٩٤٧ تحت عنوان: «السودان: سجل من التقدم» وقد ورد بها رداً على اتهامات الحركة الوطنية السودانية للبريطانيين بفصل الجنوب «إن خطة تقسيم البلد إلى قسمين مع احتمال إلحاق القسم الجنوبي بيوغندة البريطانية يمكن أن تأتي في النهاية لمصلحة جنوب السودان أو باقي إفريقيا، وإن الحجج

في الحالتين كثيرة. وعليه فإن القضية بكاملها قد تشكل في تاريخ معين موضوعاً جديراً بأن تتولى دراسته لجنة دولية. وفي أثناء ذلك فإن الحكومة الحاضرة تقترح إقناع السودانيين الشماليين بتنفيذ سياسة تهدف إلى إعطاء الجنوب الفرص ذاتها التي وعد بها الشمال، [أي تقرير مصيره بنفسه في النهاية]».

ذلك كان الموقف إلى بدايات ١٩٤٧ وحتى بعد تلقي تقارير لجنة الاستقصاء الفرعية عن أوضاع الجنوب في مايو (أيار) ١٩٤٦. غير أن الوضع قد تغير تماماً بعد مؤتمر الإداريين البريطانيين في (جوبا) في حزيران ١٩٤٧ وباتجاه التخلي عن فكرة ربط الجنوب السوداني بالمستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا وإعادة ربطه كما كان بالشمال. ويلاحظ أن السكرتير الإداري قد تبنى في رسالته إلى السكرتيرين القضائي والمالي ومديري الدوائر وحكام المديريات الجنوبية والصادرة في ١٦/١٢/١٩٤٦[١] خطاً جديداً أكد به نسخ السياسة البريطانية السابقة في جنوب السودان. فقد أشار سير جيمس في رسالته تلك إلى أبعاد التطور الاقتصادي والنمو وترابط المواصلات مما أدى إلى «تحطيم العزلة السابقة التي كانت تعيش فيها الأقاليم الجنوبية». أما «مشاريع إفريقيا الشرقية بشأن مواصلات أفضل مع جنوب السودان فقد ظهر غموضها» وبالتالي فإن «السودانيين الشماليين والجنوبيين هم الذين سيعيشون حياتهم ويوجهون شؤونهم في الأجيال المقبلة في هذا البلد» ولذلك «فإن جهودنا ينبغي أن تتركز على تكريس سياسة لا تكون سليمة نحو ذاتها فحسب بل باستطاعتها أيضاً أن تكون مقبولة وبالتالي قابلة للتطبيق من قبل السودانيين المحبين لوطنهم شماليين وجنوبيين على السواء». ثم قرر سير جيمس بشكل حاسم: «إن حكومة السودان يجب أن تعمل ومنذ الآن على أساس أنه بالرغم من أن سكان

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٤٩).

السودان الجنوبي هم بصورة جلية إفريقيون وزنوج، غير أن وضعهم [الجغرافي والاقتصادي] يجعلهم مرتبطين ارتباطاً لا بد منه، من أجل نموهم في المستقبل، بالسودان الشرق أوسطي الشمالي المتعرب».

هل كانت قرارات مؤتمر السودان الإداري في ١٩٤٦/٤/٢٤ هي البداية في تغيير السياسة البريطانية في الجنوب؟ وهل جاء تشكيل لجنة الاستقصاء الفرعية في مايو ١٩٤٦ لتطرح في تقاريرها عن الجنوب ما يلائم خطة التغيير؟ إن سير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري يؤكد في كتاباته(١) على نقاط معينة حول دوافع التغيير: فهو يرجع أولاً إلى قرارات مؤتمر السودان الإداري بوصفها قرارات ملزمة التنفيذ، ويؤكد عليها لدى أول اجتماع يعقد برئاسة حاكم عام السودان الجديد (روبرت هاو) الذي أعقب (هيبورت هدلستون). حيث رُتب ضمن ذلك الاجتماع (مجلس الحاكم العام) المنعقد في منتصف مايو ١٩٤٧ قيام سير جيمس روبرتسون بالإعداد لمؤتمر (جوبا) في يونيو من نفس العام، في وقت ذهب فيه السكرتير القضائي إلى لندن لمناقشة مسألة نقل السلطة الدستورية إلى الشعب السوداني. وقد حدد لقاء يضم أعضاء السكرتارية الثلاثة (الإداري والمالي والقضائي) لوضع الصيغة النهائية للجمعية التشريعية قبل إصدارها في شكل قرارات نهائية لدى الاجتماع في مجلس الحاكم العام في يوليو ١٩٤٧.

كان الوضع مرتباً للغاية لإعادة استقطاب الجنوب نحو الشمال وقد أوضح روبرتسون في مناقشاته لقرارات المؤتمر الإداري، بل في دعمه لها، أن هناك ثلاثة احتمالات لا يصح منها إلا الأخير: فالأول وهو انفصال الجنوب عن الشمال وإلحاقه بيوغندة تعترضه عدة صعوبات من بينها فقر الجنوب نفسه بحيث تمتنع الإدارة في يوغندة عن تحمل هذا العبء الوافد. ثم إن إعادة تخطيط حدود الجنوب من شأنه أن يثير مشكلات قبلية حادة،

---

(١) Transition in Africa-from Direct Rule to Independence-A Memoir By Sir James Robertson-G. Hurst and Company-London Page - (102-116).

فإذا غض الطرف عن القبائل التي تعيش على الحدود اليوغندية ـ السودانية باعتبارها ستتمتع بوحدة سياسية في حال ضم الجنوب ليوغندة وهي قبائل (الآشولي) و (المادي)، فإن هناك مشكلات أخرى سيثيرها وضع (الزاندي) الذين يسكنون الحدود السودانية ـ الكونغولية. وكذلك مشكلة قبائل بحر الغزال المتداخلة عبر الحدود مع إفريقيا الاستوائية الفرنسية. وفي الشرق هناك قبائل (التبوسا) المتداخلة حدودياً مع قبائل (التركانا) الكينية. ثم هناك مشكلة تعيين الحدود الشمالية لجنوب السودان، فالناظر في الخريطة يمكنه أن يتبين نهر العرب ـ الذي يمتد من الغرب إلى الشرق متصلاً بنهر السوباط إلى الحدود الأثيوبية ـ كحد أو كفاصل مائي بين الشمال والجنوب، غير أن هذا الخط ليس [خطاً فاصلاً] للقبائل بمقدار ما هو منطقة [تجمع لها] حول الضفتين طوال شهور الجفاف. كما أن هذه الخطوط النهرية هي سبل المواصلات الوحيدة للقبائل في شمال النهر وجنوبه. كما أن الخط الحديدي الذي أزمع إنشاؤه قبل ثلاثين عاماً ليمتد من (سوروتي) في يوغندة إلى (جوبا) في السودان لم يبدأ أحد في تنفيذه. لذلك رفض روبرتسون فكرة فصل الجنوب لضمه إلى يوغندة.

ورفض الاحتمال الثاني لإدارة جنوب السودان كوحدة فدرالية ذات وضع خاص إزاء الشمال. إذ كيف للشمال أن يتحمل عبء تطوير الجنوب الفاقد والمفتقر لكل المقومات الاقتصادية في وقت يتجه فيه الجنوبيون نحو تقديرات خاصة بمصيرهم وبمنأى عن الشمال؟ بل وكيف يتحمل الشماليون نفقات جهاز إداري جنوبي مستقل ذاتياً ولا يستطيعون السيطرة عليه؟ ثم كيف للجنوب المفتقر إلى الكادر الإداري أن ينهض بأعباء إدارته الذاتية؟ وكيف سيقبل الإداري الشمالي بالعمل الإداري في الجنوب في ظل نظام فدرالي تسوقه كل الاحتمالات لتجزئة السودان؟

إذن لم يبق أمام روبرتسون إلا الاحتمال الثالث، أي إلحاق الجنوب بالشمال وربطه بالتطور الدستوري العام للسودان في إطار الجمعية التشريعية،

مع إلغاء كل القوانين السابقة التي أصدرتها الإدارة البريطانية فيما سمي بقانون المناطق المقفولة والصادر في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٢. وبمعنى وجيز ترتب على ذلك إلغاء مخطط السياسة البريطانية في الجنوب الذي أصدره السير (رولد ماك ميتشيل) بناء على أوامر حاكم عام السودان في ١٩٣٠/١/٢٥.

مسرحية مؤتمر جوبا:

في الفترة ما بين صدور قرارات التمثيل الكلي للجمعية التشريعية في مؤتمر السودان الإداري بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٤، وما بين انعقاد مؤتمر جوبا في يونيو ١٩٤٧ ظل (روبرتسون) مشغولاً بتبادل الرسائل والمذكرات مع الإداريين البريطانيين في جنوب السودان. إذ وقع (١٤) إدارياً بريطانياً مذكرة جماعية إلى السكرتير الإداري أكدوا فيها على قلقهم إزاء النتائج المتمخضة عن جلسات المؤتمر الإداري في الخرطوم مطالبين بعقد مؤتمر إداري لجنوب السودان، وذلك بعد أن تلقوا في ١٩٤٦/١٢/١٦ مذكرة (روبرتسون) حول تعديل السياسة البريطانية هناك. وطوق روبرتسون الموقف بالقول أن المؤتمر الإداري لم يتخذ أي قرارات قطعية بشأن الجنوب وأن ثمة مؤتمر إداري سيعقد في الجنوب و «أن الحكومة على علم تام بمسؤولياتها»[١]. ثم أصدر السكرتير الإداري في ١٩٤٧/٥/١٥ أجندة المشروعات التي ستطرح على مؤتمر جوبا، وتتضمن في جملتها بحث المستقبل السياسي والدستوري لجنوب السودان. غير أن (روبرتسون) كان كما قال «على علم تام بمسؤولياته»!... فماذا يعني هذا العلم التام؟... هذا ما سنشرحه.

عقدت اجتماعات جوبا في ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٤٧، وبما أنه لم تكن هناك هيئة استشارية إقليمية في الجنوب فقد استجيب لطلب كل من رغب في حضورها من الجنوبيين، وكانوا في معظمهم من رجال القبائل

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٥١).

وبعض الموظفين الجنوبيين الذين اعتبروا من قبل مدراء مديريات الجنوب على قدر من الثقافة والتنوير بما يتيح لهم مناقشة الأمور المطروحة على المؤتمر. بلغ عدد الجنوبيين (١٧) عضواً من رؤساء القبائل وموظفي الخدمة المدنية ومديري المديريات الجنوبية بالإضافة إلى ستة من المراقبين الشماليين.

نظر (روبرتسون) إلى المؤتمر [كميدان اختباري للمثقف الجنوبي واتجاهات الرأي العام القبلي] ولم ينط به مهمة (اتخاذ القرار) بصدد الوحدة مع الشمال باعتبار أن من حضر المؤتمر من الجنوبيين لم يكن (مفوضاً) من أي جهة شعبية. وعليه لم يكن سوى (روبرتسون) [وحده] هو الذي اتخذ قراراً (عن المؤتمر) يكفل بموجبه التنفيذ لتوصيات مؤتمر السودان الإداري بجعل الجمعية التشريعية هيئة تمثيلية لكافة السودانيين. أما أعضاء المؤتمر فقد طالبوا في يوم الانعقاد الأول ـ ضمن إيمانهم بوحدة السودان ـ بإنشاء مجلس استشاري خاص بالجنوب إلى أن يحين ذلك الوقت الذي ينضوون فيه مع الشمال في مجلس تشريعي واحد وأبدوا رغبتهم في الاشتراك بجلسات الجمعية التشريعية بصفة (مراقبين) فقط.

في اليوم التالي تبدل الموقف جذرياً! وإذ بهم يطالبون لا بحضور جلسات الجمعية التشريعية كمراقبين بل وبالاشتراك الفوري فيها. ولم يقدم لنا روبرتسون تفسيراً لهذا التحول الفجائي السريع، لم يوضح لنا كيف أخفقت سياسة (عزل الجنوب) في لحظات عابرة؟ هل كان الأمر محض رغبة جنوبية في الوحدة مع الشمال؟ إن وقائع جلسات اليوم الأول تدلنا على عكس ذلك إضافة إلى اتجاهات الإداريين البريطانيين أنفسهم التي عبرت عنها مذكرتهم إلى السكرتير الإداري؟ لماذا وكيف تم التحول؟

من طرف خفي أشار (روبرتسون) إلى مجهودات (محمد صالح الشنقيطي) مع الموظفين الجنوبيين وطرح سبباً (سخيفاً) للغاية فحواه أن الشنقيطي قد لوح للموظفين الجنوبيين ولـ (كلمنت أمبورو) بأن وحدة

الشمال والجنوب تعني زيادة الرواتب الشهرية للجنوبيين أسوة بالشماليين[١]. أما (فرانسس دينج) فقد رأى أن ضغوط المصريين والسودانيين الشماليين هي التي حركت (روبرتسون) باتجاه فكرة إعادة توحيد الشمال بالجنوب أو العكس[٢]. أما التقدير الصحيح للأمر فيختلف تماماً عن مسألة زيادة الرواتب الشهرية أو الضغط المصري.

تكمن الحقيقة في صلب الأوضاع السياسية التي ناقش في إطارها مؤتمر السودان الإداري في عام **١٩٤٦** مسألة قيام الجمعية التشريعية نفسها. فقد أدركت الإدارة البريطانية في السودان أن كل مشاريعها الخاصة بالسودان مقضي عليها بالفشل ما لم تضمن التغلب على مصادر المتاعب الثلاثة (المثقفون ـ الختمية ـ المصريون). وقد أوضحت لها تجربة المجلس الاستشاري لشمال السودان مدى الفشل الذريع الذي صادفته سياستها المعتمدة على أطراف محدودة هي طائفة الأنصار وبعض قيادات العشائر. ولا نريد أن نكرر هنا تلك الوقائع العديدة التي انتهت بالمثقفين والختمية إلى تقويض المجلس الاستشاري. كان لا بد من إيجاد معادلة جديدة توازن قوة الثلاثي (المثقفون ـ الختمية ـ المصريون) بعد أن وضح عجز الطرف الثاني (الأنصار ـ القبائل ـ البريطانيون). وبما أن مسألة تقرير المصير قد ارتبط بها إنشاء الجمعية التشريعية فقد وضح للإنجليز أن دائرة حلفائهم الضيقة سرعان ما سترغم على الانزواء في ركن ضيق، حيث سيواجه الحكم البريطاني: إما انتصار أغلبية معادية لمشاريعه ـ فيما إذا دخل الخريجون والختمية الجمعية التشريعية ففازوا حتماً بأغلبيتها ـ أو فيما إذا رفض الخريجون والختمية الدخول فيها وبالتالي تُقوض من الخارج كما قوض المجلس الاستشاري لشمال السودان.

---

(١) Robertson - Page - (109).

(٢) Dynamics - Page - (34).

وحدوية روبرتسون وعظمة سايمز:

لعل (روبرتسون) الذي قرر [وحده] في مؤتمر جوبا [إرغام] الجنوب على الوحدة مع الشمال تجاوزاً لكل الممارسات الانفصالية والانعزالية السابقة، لعله هو [وحده] الذي قفز في لعبة المعادلات وصاح.. وجدتها.. وجدتها.. الجنوب هو (العنصر المعادل) مع الأنصار ورجال القبائل لأغلبية تتفوق على الخريجين والختمية، والجنوب هو (عنصر التوازن) الذي يرفد الأنصار ورجال القبائل بمدد إضافي يرجح به كفتهم أو كفة السياسة البريطانية على المثقفين والختمية.

على (فرانسيس دينج) أن يراجع آلية السياسة البريطانية في السودان ليدرك أن المصريين لم يكونوا قط وراء توصيات المؤتمر الإداري. ولا يصح هنا الاستناد إلى اتهام مصر للإدارة البريطانية بفصل الجنوب كأثر أدى إلى [نظرة البريطانيين الوحدوية] الجديدة؛ فقد ظلت هذه الاتهامات قائمة منذ عام **١٩٢١/١٩٢٢** حين صدر منشور (السياسة العامة في الجنوب) في **١٩٢١/١١/٦**. وحين عمم السكرتير الإداري توجيهاته على مديري المديريات الجنوبية في **١٩٢٢/٣/١٩**. فقد تقرر وقتها إقصاء المآمير المصريين ومنع انتشار الإسلام وتشجيع الإرساليات التبشيرية ومنحها مساعدات لممارسة أعمالها بشأن التعليم والصحة مع إخضاع المسلمين الجنوبيين لأحكام العرف القبلي[١].

كذلك من (الغباء) أن يحاول روبرتسون (الذكي) إقناع الأجيال السودانية في الشمال والجنوب على السواء، بأن قرار الوحدة مع الشمال سببه إقناع (الشنقيطي) لـ (كلمنت أمبورو) بأنه سيحصل على راتب معادل لراتب الإداري الشمالي!

إن المسألة وببساطة متناهية قد نتجت عن رغبة بريطانيا في استخدام

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ـ ص (٦٢ ـ ٦٣).

الجنوب ضمن رصيدها الذي أوشك على الإفلاس في مصارف السياسة الشمالية. ولم يكن الشنقيطي الذي وصفه (روبرتسون) بأنه أحد أصدقائه ـ وكان كذلك صديقاً للسيد عبد الرحمن المهدي نفسه ـ سوى الوسيط المصرفي لتدعيم الحسابات البريطانية ـ المهدوية. وقد كثر القول عن انتمائه للجمعية (الماسونية) السودانية[1]. وهي الجمعية التي اكتشف السودانيون (مؤخراً) أنها تحتل أحد أفخم الأبنية الحكومية في شارع القصر الجمهوري نفسه فضغطوا على الحكومة لمصادرة المبنى وحل الجمعية وقد تم لهم الأول.

لعل الجنوبيين قد دهشوا لمجهودات (روبرتسون) [الوحدوية]، فقد جاء بعد سنوات من تكريس المخططات الانفصالية ليقفز بهم باتجاه الوحدة مع الشمال. ولم يكن زعماء القبائل في الجنوب بأقل دهشة من الإداريين البريطانيين أنفسهم الذين أوعز إليهم روبرتسون بالقول «أن حكومة السودان على وعي تام بمسؤولياتها».

لم يكن لدى الكبار مقترحات محددة، وإن كنت قد سمعت لدى مناقشتي لهذا الأمر مع أحد الكبار في عام **١٩٦٥** أن السيد علي الميرغني لم يكن راضياً عن طريقة تصرف روبرتسون فقال لبعض من استشاره «لا يمكن للشمال أن يتحمل عبء الجنوب خصوصاً وقد كيفته السياسة البريطانية على نحو معادٍ لاتجاهات الشمال». ثم أردف قائلاً: «تأكد يا فلان أنه بعد تطورات عديدة سيطالب الشماليون بقيادة رجل مشاكس (مطيقش) بفصل الجنوب عنهم». تلك بالطبع شهادة سماعية طالما أننا لم نتمكن بعد من اختراق حاجز ما للوصول إلى الوثائق المتعلقة بالسيد (علي الميرغني) إلا لماماً، وقد عرف في حياته بندرة كلماته وحكمتها في جملها القصيرة.

---

(١) لقد أسف الصادق المهدي كثيراً على وفاة الشنقيطي فدعا إلى حفل تأبيني مكرس لتخليد ذكراه.

ليس من المتوقع أن تترك لنا السياسة البريطانية مستمسكات تدل على دوافع قرارها الفجائي في إلحاق الجنوب بالشمال. وليست هذه هي القضية الأولى من نوعها التي نشهد فيها تحولات (فجائية) في السياسة البريطانية دون توافر مستمسكات، غير أن الأسلوب المتبع في هذه القضايا (الفجائية) يأتي مماثلاً في حالاتها العديدة. فمن قبل عولجت مسألة تدعيم مركز السيد علي الميرغني نفسه بذات الأسلوب. وقد وضح لنا أن ذلك التدعيم ـ الذي جاء على حساب طائفة الأنصار الذي دعم زعيمها بأسلوب مماثل منذ عام **١٩١٩** ـ قد جاء بدوره نتيجة لأجواء التحالف البريطاني ـ المصري الذي سبق اندلاع الحرب العالمية الثانية، أي منذ عام **١٩٣٦**.

إن هناك الكثير في الوثائق البريطانية الذي لم يكشف بعد ولا يكشف للسودانيين بصفة خاصة حتى يبقى الإداري البريطاني رمزاً لبناء السودان الحديث لا رمزاً لتعقيد مشكلاته. وهكذا ظهر أو يمكن أن يظهر باحث إداري كجعفر محمد علي بخيت ليصف الإداري البريطاني (سايمز) بأنه (عظيم). ولا أدري ما سيقوله البعض عن (روبرتسون) باعتباره (رمز الوحدة) بين الشمال والجنوب!

حمل (روبرتسون) قراره باسم (مؤتمر جوبا) إلى اجتماعات مجلس الحاكم العام في **١٩٤٧/٧/١٩** مع التأكيد على (ضمانات) تحمي الجنوب من إمكانيات (التغوّل) الدستوري الشمالي عليه. ووافق مجلس الحاكم العام على الخطة وضماناتها ثم أصدر قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في **١٥** يونيو (حزيران) **١٩٤٨** ثم نشر في صيغته الرسمية بعد أربعة أيام. وقررت الانتخابات في **١٩٤٨/١٠/١٥**.

هبت حركات المثقفين باتجاهاتها المختلفة داخل المؤتمر وخارجه لمقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية وساندهم الختمية في كل المراكز التي يسيطرون عليها. فسقط عشرات الجرحى ولم يتمكن سوى **١٨٪** من

الناخبين الإدلاء بأصواتهم[1] مع ذلك أعلن رسمياً فوز (حزب الأمة) ومسانديه بأكثرية مقاعد الجمعية التي افتتحت رسمياً في **١٥/١٢/١٩٤٨**.

* * *

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٥٨).



الوحدة وجدلية التركيب

بعودة الأخ (دينج) إلى السودان الموحد ولو في إطار (الجمعية التشريعية) اكتملت جدلية التركيبة السودانية، واستوعبت عناصرها البشرية والطبيعية المتعددة المتنوعة. استوعبتها مجدداً بماهية خفية باطنة سيطرت على كل متفرعات صيرورتها النافية بعضها لبعض. إقليمياً وطائفياً ومتوسطياً وعربياً وإفريقياً وسودانياً. قد فشلت الإدارة البريطانية بكل خططها ومخططيها في فهم تلك الماهية الخفية التي تنفي نفسها في مظاهر الأشياء ثم تعود لاستردادها عبر صيرورة محكمة. قد أخطأ البريطانيون حين لم يقرأوا (لهيجل) فاكتفوا بتراث (إليزابيت الأولى) التي عصرت كل طاقاتها العقلية في صرع (ماري) الأسكتلندية، تماماً كما ركز الإنجليز كل مخططاتهم في السودان لصرع المصريين. غير أن قدراً (معلوماً) وليس (مجهولاً) ظل حاضراً قائماً خلال ما بدا من تناقض وتضاد لا نهائي ليقود السودان إلى وحدته. إن سمة موضوع **Substratum** ظل قابضاً على خلفية الظواهر المتصارعة باتجاه وحدتها.

ليس عبثاً ذلك الاتساع السوداني المتنوع الذي امتد وانتشر فاحتوى في أطرافه شرق إفريقيا وغربها وجنوبها وشمالها، نقطة أو واحة تماوج وتداخل المتوسطية والأثيوبية والإفريقية الاستوائية والإفريقية السودانية الغربية، أطراف ممتدة ومنفتحة على ما هو أبعد ولكنها متمحورة حول وسط نيلي يمضي في تفاعله بها كطبيعته وقوراً هادئاً وواثقاً. هضاب الشرق وغابات الجنوب وصحاري الغرب تتدفق فيه بشراً وثقافات وأزياء ولهجات ووشماً وشلوخاً شتى، تاريخ كل طرف في خصوصيته، يعود ممتداً متمحوراً حول الوسط متفاعلاً مع أبعد من حدوده. ماهية قوية تظل قابضة على مصير (الجزء) لترتد به إلى (الكل). متجاوزة بعموميتها الجامعة

خصوصية الآخرين المحدودة في الأطراف، ثم تتحول الماهية السودانية بعموميتها الجامعة لخصوصية الآخرين نحو منفتح هو أكبر منهم جميعاً، أكبر من المتوسط و (ثلاثية) إفريقيا شرقاً وغرباً وجنوباً، فهي القادرة على احتواء (الكل) دون أن يحتويها (أحد). ونصيب الأحد في الكل ـ إذا شاء أن يثبته أو يدعيه ـ كما يفعل أي من الأطراف المتمحورة ـ هو نصيبه من نفسه أولاً. أي حين يصبح قادراً على تحقيق أثره الإيجابي لا السلبي المستند على حدود الادعاء. أياً كان هذا الادعاء وبأي نزوع صدر. سودانياً ذاتياً انعزالياً. . أو مصرياً إقليمياً. . أو عربياً تقليدياً. . أو إفريقياً استوائياً. . أو إفريقياً بيئوياً. ليس عبثاً أن يكون السودان مجمع أنهار وشعوب ومجمع ثقافات متمحورة من حول ذاته، دون أن تتعين هذه الذات بصفة أحد الأطراف، ودون أن تنفي في نفسها وفي تكوينها أياً من صفات الكل. وهكذا ما بين عدم التعيين وعدم النفي يستمر السودان متحركاً بصيرورة تحكمها ماهيته الجدلية، وصولاً إلى تلك المرحلة التي لن تكون ملكاً للسودان وحده ولا لشعب السودان وحده.

لقد عاد الأخ (دينج) بعد أن طوقت تلك الماهية القدرية مخططات الكل الذين حاولوا (التجزئة): فبريطانيا التي خططت لاسترداد السودان من الجنوب بعد إعلانها عن قرار (إخلائه) تعود لتسترده من الشمال مستصحبة قوات مصر ورافعة علمها. وبريطانيا التي خططت لفصل الجنوب وإلحاقه بيوغندة تعود (فتفرض) وحدته مع الشمال على كل الكادر الإداري الجنوبي الذي عبأته عقوداً ضد الشمال العربي المسلم [المفترس لآدمية الآخرين]. وكما تفشل خطط بريطانيا في (التجزئة) فإن وجود بريطانيا نفسه كطرف في الحكم الثنائي على السودان يحول دون (ضم) مصر للسودان، بل أن ثورة المهدي نفسها المندلعة في غرب السودان قد دفعت بمصر إلى خارج الحدود ثم بقيت ترياقاً تاريخياً تقليدياً مضاداً لنفوذها في السودان. وحين يعجز التحالف البريطاني ـ المهدوي عن التصدي لتوجهات (الختمية ـ الخريجون) نحو مصر يُستعاد الجنوب ليرفد الأنصار بوجه مصر ومفهومها عن (حقوقها) في السودان.

هكذا بقي الأمر معنا منذ تاريخ التكوين السوداني المعاصر. يبدأ المسلسل الجدلي بقوى نيلية شمالية ذات نزوع دائم نحو الشمال المصري أو النزعة المتوسطية. وتكاد مصر أن تبني امتداداً فعلياً لنفسها في السودان عبر ذلك النزوع المتوسطي ـ النيلي وعبر تلك القاعدة، فتنفجر في وجهها ثورة المهدي التي [نزعت عن مصر قدرات الامتداد إلى السودان]، في نفس الوقت الذي سكبت فيه مداد الغرب السوداني في أوعية النيل المتوسطي. ويُحكم السودان (ثنائياً) لا (مصرياً) و (بريطانيا) وبتوجهين متناقضين، فانطبقت على السودان نظرية السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه، التحالف مع القوى الأبعد (بريطانياً) لمواجهة القوى الأقرب (مصر). وبما أن الحليف الأبعد بحكم ابتعاده جغرافياً لا يمكنه أن يدعي أطماعاً (إقليمية) في السودان فإن أطماع (القوى الأقرب) بصفتها أطماعاً إقليمية ستكون هي عَظمة النزاع وهذا ما حدث في السودان. فإذا اشتد ساعد القوى الأقرب ـ مصر ـ تحرك الجنوب لسحب السودان، فبدا وكأن (الذاتية السودانية) الانعزالية عن مصر التي يمثلها تركيب الأنصار الجغرافي والتاريخي هي (عنصر المعادلة) بين النزوع المتوسطي للنيل الشمالي والنزوع الإفريقي للنيل الجنوبي. غير أن كلا الطرفين: النيلي الشمالي المتوسطي والنيلي الجنوبي الاستوائي لا يلتقيان لدى ذاتية سودانية تعادل بينهما. فهي وإن بدت ـ أي الذاتية السودانية ـ عنصر توازن سياسي بين النازعين المتوسطي والإفريقي، إلا أنها لا تشكل في حد ذاتها إطاراً قومياً محدد الأبعاد، فالذاتية السودانية في حال صراعها مع النزعة المتوسطية ـ التي تجسدت سياسياً (عبر الختمية وحركة المثقفين) في وحدة وادي النيل ـ إنما تقوم على مسلكية (النفي)، أي تأكيد الذات تجاه الغير [دون تعيين هذه الذات أو تحقيقها]. فإذا حللنا عناصر تكوّنها التاريخية باعتبارها نزوعاً سودانياً في محيط الغرب السوداني أو حزام السافنا ما بين الصحراء والغابة. وإذا ما حللنا عناصر تكونها السياسية باعتبارها صراعاً ضد سيطرة الشمال المصري منذ عام ١٨٨٢، فيمكن القول أن الذاتية السودانية متمثلة في شعار (السودان للسودانيين) هي

عنصر جذب لتركيبة السودان من التوجه السياسي نحو الشمال. غير أنها لا تصبح في هذه الحالة حقيقة (انعزالية) ضد (وحدة) وادي النيل أو ضد (وحدة) عربية، فهي تبرر أو تستند في تحركها على وجود قوى أخرى متضايفة في التركيبة السودانية، تمدها بعناصر الواقعية الشرعية. كما أنها تستند على (طبيعة) علاقات الوحدة التي سادت - في ذلك الوقت - العلاقات ما بين الجانبين السوداني والمصري. فهي (انعزالية) بالمفهوم المتوسطي باعتبارها حائلاً ما بين هذا النزوع بالذات ووحدته مع مصر، غير أنها عنصر (توحد) داخلي باعتبارها قوة التوازن ما بين نزوعين نيلي شمالي متوسطي ونيلي جنوبي إفريقي. وفي هذا الإطار تدخل الحركة السياسية السودانية منعطف المعادلات الحرجة[1] فالوحدة مع مصر كانت تعني تفكك التركيبة السودانية بإخلال التوازن مع النزعة الذاتية السودانية، والنزعة النيلية الجنوبية. كما أن (عدم الوحدة) مع مصر أو عدم التأكيد على شعارها - على الأقل - كان يعني ارتهان السودان بالنزعة المحلية الضيقة، وإطالة أمد السيطرة البريطانية. من هنا تطور السياق المنطقي إلى تحالف بين الذاتية السودانية الصاعدة على أكتاف حزب الأمة، والنزوع النيلي الجنوبي الإفريقي الصاعد على أكتاف الجنوبيين، وذلك لدرء (الخطر المشترك) المتمثل في النزوع المتوسطي الصاعد على تحالف (الختمية - المثقفون). وجاء الدور على (روبرتسون) يعاضده الشنقيطي (عن حزب الأمة)، لمد الجسور بين قوتي الغرب السوداني والجنوب السوداني، في إطار الجمعية التشريعية، التي افتتحت أولى جلساتها في ١٩٤٨/١٢/١٥. وهكذا يمكننا القول بأننا قد دخلنا منذ قيام تلك الجمعية

---

(١) بالرغم من أن حزب الأمة يعتبر حزباً وراثياً تقليدياً إلا أن قصف الجزيرة (أبا) بالطائرات حمل نوعاً من الإخلال بجدلية التركيبة السودانية. فالضارب لم يكن محسوباً على اختيارات النظام الثوري - وقتها - في السودان وإنما حسب على مصر في إطار صراعها التاريخي مع الأنصار.

في مرحلة [السودان الموحد التركيب والمتصارع الاتجاهات] بين قوى التركيب المختلفة.

تمحورت استقطابات التركيب حول محورين:

محور الجمعية التشريعية تحت المظلة البريطانية، كتحالف بين قوى الذاتية السودانية (حزب الأمة ـ رجال القبائل ـ بعض كبار الخريجين وقوى القيادات الجنوبية)، بهدف الوصول إلى استقلال كامل عبر تدرج دستوري يطول أمده ولكن يكفل ضمانات خاصة لأوضاع الجنوبيين.

ومحور المعارضة الموالي لمصر ـ دون مظلة مصرية ـ كتحالف بين قوى النزوع المتوسطي الشمالي في شكل الختمية وحركات المثقفين الاتحادية وعلى رأسها حزب الأشقاء. بهدف الوصول إلى [حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر].

وقد أدى هذا الانقسام العنيف إلى تجاهل الطرفين (الاتحادي) و (الاستقلالي) للقيمة غير السياسية التي تضمنتها عودة الأخ دينج. فقد نظر الاستقلاليون إلى الأمر بوصفه رافداً سياسياً لقوتهم في مناجزة الاتجاه الاتحادي أو (الإلحاقي) بمصر. أما الاتحاديون فقد ردوا بنفس النظرة باعتبار قوة الجنوب إضافة (سياسية) معادية، وإن جاءت في إطار أماني الوحدة الوطنية بين أقسام الشعب السوداني. فليس غريباً إذن ألا يلتفت المثقفون السودانيون إلى أن ما قرره (روبرتسون) باسم مؤتمر (جوبا) قد جاء تنفيذاً نصياً لنفس بنود المذكرة التي رفعها الخريجون بتوقيع رئيس المؤتمر (إبراهيم أحمد) في **١٩٤٢/٤/٣** حيث طالبت بإلغاء قوانين (المناطق المقفولة) وتوحيد برامج التعليم ما بين الشمال والجنوب وغيرها مما احتمله الظرف السياسي في ذلك الوقت.

سيطر جو الاستقطاب الحاد ـ وما كان له إلاّ أن يسيطر ـ على الوضع السياسي الذي عاد في ظله الجنوب إلى الشمال. فالجنوب لم يعد تحقيقاً لأمنية الوحدة السياسية الوطنية السودانية بقدر ما عاد لفرض معادلات جديدة

في لعبة توازنات المصير. ومن هنا قتل الصراع السياسي دواعي الفرحة الوطنية حين نظر المثقفون بعين الشك إلى ذلك التحالف الناشىء بين الفريقين الجنوبي والأنصاري. كان ذلك إعلاناً بمولد جنوب متحالف لا مع الأنصار بل مع (المصالح الغربية الأوروبية) وتوجهاتها في السودان. وليس التحالف هنا بمنطق (العمالة الطوعية) وإنما بمنطق الاستسلام لظاهرية الصراع في التركيبة السودانية، والمضي مع نتائجها إلى أبعد الحدود، تماماً كما مضى السيد عبد الرحمن من قبل وتحت ضغط الصراع وليس [العمالة الطوعية] إلى تقديم (سيف النصر) للملك جورج في لندن «رمز خضوعي وولائي»(١). ومنذ ذلك الوقت تحددت المحاور الأساسية في تطور السودان السياسي ضمن ظواهر التركيب إلى يومنا هذا.

أسقط هذا الاستقطاب الحاد نفسه على التطورات السياسية في السودان بأشكال مختلفة منذ قيام الجمعية التشريعية في عام ١٩٤٨ وإلى إعلان [استقلال السودان الموحد باتفاق الجميع في ١٩٥٦/١/١] ـ ودون أي محاولة للإطالة في الوقائع ـ أرى أن نلم بمتغيرات ذلك الاستقطاب الذي انتهى بالجميع إلى إعلان الاستقلال.

مناورات الختمية وتشدد الاتحاديين:

لم تكن قيادة الختمية ممثلة في السيد علي الميرغني مؤمنة ومنذ عام ١٩٠٠ بضرورة الوحدة أو الاتحاد مع مصر. ولعلنا قد تابعنا في الصفحات المتقدمة من هذه الدراسة عدة مواقف للسيد علي الميرغني ابتداءً من عهد (ريجنالد ونجت) ـ [١٨٩٩ ـ ١٩١٦] حين حاول التعاون الواضح مع الإدارة البريطانية لشق طريق خاص لتطور السودان السياسي وإلى دعوته

---

(١) تهامس البعض بأن السيد عبد الرحمن المهدي المعروف بكبريائه الوطني لم يعمد لإهداء سيف والده ولا لهذه العبارات إلا تحقيقاً لأمر هام. يقال أنه قد قصد بما فعل استرداد رأس المهدي الذي قطعه كتشنر بعد إخراج الجثمان من قبره وأرسله إلى لندن فالأمر نوع من المقايضة، انتهت باستعادة رأس المهدي وإعادة دفنه مجدداً في موضعه من القبر.

للدولة العربية الهاشمية في الحجاز. وما من أحد يشك في تلك الثقافة الواسعة والحنكة الفائقة التي تميز بها ذلك السيد الختمي، بحيث غدت تلك الصفات تتخذ شكلاً أسطورياً لدى أتباعه ـ وقد كنت منهم بحكم بيئة الطفولة والمراهقة السياسية. غير أن أوضاع عديدة قد دفعت بذلك السيد إلى فقدان تحالفه مع الإدارة البريطانية دون أن يسمح لنفسه بالتورط في المشاريع المصرية، مع مده الجسور لمصر في الوقت نفسه ليوظف اتجاهاتها [لصالح خططه هو بالذات]. قد ظل ذلك السيد الزعيم الديني [المطلق الصلاحية] في نظر الإدارة البريطانية إلى انقضاء عهد (ونجت) ليعيد البريطانيون منذ **١٩١٩** معادلة كفته بالسيد عبد الرحمن المهدي الذي لقبوه (بالفارس الأسود) وأغدقوا عليه الكثير ضمن متغيرات ما بْعد الحرب العالمية الأولى. وظل السيد الميرغني على سنة الاعتكاف والمراقبة وهي الفترة التي أيد فيها تحرك الطلاب ضد الإنجليز عام **١٩٣١** إلى أن حملته متغيرات ما قبل الحرب العالمية الثانية وبالذات إثر توقيع اتفاق **١٩٣٦** بين مصر وبريطانيا إلى مركز الصدارة من جديد، حيث تحول السيد عبد الرحمن إلى الشكوى من سوء المعاملة. ثم من بعد الحرب العالمية الثانية اختار السيد الميرغني لعبة التوازن بين الفريقين المصري والبريطاني، واضعاً نصب عينيه احتواء حركة الخريجين التي نقلت إليه زمام الأمر وحده حين قدم باسمها في عام **١٩٤٣** الكأس الفضي للفائزين في يوم السودان الرياضي الذي نظمه مؤتمر الخريجين.

من يومها والتحالف بين الخريجين وقيادة الختمية يمضي بقوة وثقة، فاشتركا سوياً في إسقاط المجلس الاستشاري لشمال السودان، ثم تشابكت الأيدي لمقاطعة الجمعية التشريعية وإسقاطها أيضاً، أولئك يهاجمون تحت مظلة (وحدة وادي النيل) وأولئك يدافعون تحت مظلة (السودان للسودانيين)، وعبر الهجوم والدفاع تفتح أبواب الحوار بين الطرفين ثم تغلق. وفي جو الصراع يسعى الطرف البريطاني للاتصال بهؤلاء وأولئك، محاولاً إقناع قيادة الختمية بالاشتراك في الجمعية التشريعية فيرد عليه الختمية بقائمة طويلة من (التعديلات). وقد أدت هذه الأجواء المليئة بالحسابات المعقدة إلى ظهور

شرخ في علاقات الختمية بالأحزاب الاتحادية من جهة، وبمصر من جهة أخرى، ثم تدخلت حسابات سياسية مختلفة مصرية وبريطانية وأميركية في إحداث متغيرات جديدة انتهت بالسودان إلى (الاستقلال).

لقد عرفنا كيف أن قيادة الختمية أو السيد علي الميرغني بالذات لم يكن ميالاً لفكرة (وحدة وادي النيل). ورأينا الضغوط العديدة التي جعلته يتوازن بين مختلف القوى والتيارات المتصارعة ليحقق لموقفه نوعاً من الصلابة في بحر عالي الأمواج، خصوصاً وأن القاعدة الشعبية التي يستند إليها ـ وإن كانت تدين له بولاء روحي كبير ـ إلا أنها كانت قاعدة زراعية ذات وعي اجتماعي وحضاري أكثر تطوراً، مع نزوع واضح للروابط المتوسطية في شكل (وحدة وادي النيل).

لقد لمس البريطانيون في فترة مبكرة حقيقة اتجاهات (الميرغني)، ولكنهم لم يكونوا على استعداد لاستبعاد حساباتهم الخاصة بالنسبة للسياسة السودانية، ولم يستسيغوا طريقته في شد الحبال السياسية. وقد صادفتهم نفس المشاكل في تعاملهم مع السيد عبد الرحمن ولكن على نحو مختلف. وهكذا بقي البريطانيون في حالة متاعب مع الطرفين.

كان السيد عبد الرحمن يثير المشاكل كلما لاحت في الأفق بوادر تقارب في العلاقات البريطانية ـ المصرية تحسباً من انعكاسات ذلك على خطته في السودان. وفي هذا الإطار جاء موقفه ضد اتفاقية **١٩٣٦** وذهابه إلى لندن للاستفسار عن حقيقة الأمر هناك. فإذا اضطر الإنجليز للتعامل مع السيد عبد الرحمن بوصفه ترياقاً مضاداً للمصريين فقط، فإن السيد عبد الرحمن كان يمضي لأبعد من ذلك أي الاندفاع بالسودان نحو تحقيق استقلال (فوري) من جهة، وتأكيد زعامة المهدويين المجدّدة للدولة المستقلة من ناحية أخرى. ولم يكن البريطانيون على وفاق مع الرغبتين [الاستقلال الفوري وزعامة المهدية الجديدة]. وقد تأكد للبريطانيين أن السيد عبد الرحمن قد أصبح يعمل بكل جهده ـ منذ ملابسات المفاوضات

المصرية ـ البريطانية عام ١٩٤٩ ـ للاندفاع على طريق الاستقلال في «وقت لم يكن فيه جميع زعماء حزب الأمة متفقين على أن الوقت قد حان لقيام [حكم ذاتي كامل] ولكن هو الذي يدفعهم على الطريق الموصل حالاً إلى الحكم الذاتي»[١]. وقد ذكر (روبرتسون) أن السيد عبد الرحمن قد أثار متاعب جمة حين قررت الإدارة البريطانية في السودان الاستجابة لبعض التعديلات المصرية في نظام الجمعية التشريعية[٢]. هذه النقاط توضح لنا جيداً أن الوفاق لم يكن كاملاً بين الأسد البريطاني والفارس السوداني الأسود، غير أن التعاون مع البريطانيين ـ ولو في إطار الجمعية التشريعية ـ كان يأتي كقدر لا مفر منه أمام الأنصار لمعادلة كفة أحزاب المثقفين الاتحادية وحركة الختمية، وذلك في معرض الصراع على النفوذ الداخلي في السودان وفي معرض الصراع على التوجهات المصيرية.

من جانب آخر لم يكن السيد علي نفسه من محبذي الوحدة الحقيقية مع مصر، غير أن الانضمام إلى زميله السيد عبد الرحمن المهدي في المطالبة الفورية باستقلال السودان، وإبعاد المصريين، كان من شأنه تسليم قيادة الختمية إلى مطلق الإرادة البريطانية، ودون الحصول منها على وعد بعدم تسليم البلاد للأنصار أو تحقيق استقلالها الفوري. لذلك.. وقف الختمية يطالبون (بتعديل) نظام الجمعية التشريعية بما يكفل لهم استخدام أغلبيتهم الشعبية للسيطرة عليها من ناحية، وبما يكفل للجمعية نفسها قوة دستورية تمكنها من فرض مشيئة الاستقلال على الطرفين المصري [الداعي للإلحاق] والبريطاني [الداعي لتأجيل التطور نحو الحكم الذاتي الكامل].

لقد أراد البريطانيون وعبر القوى الجنوبية التي التحقت بالجمعية التشريعية فرض منطقهم في التطور التدريجي البطيء نحو الحكم الذاتي. بل يبدو أن موافقة الجنوبيين نفسها على الالتحاق بتلك الجمعية لم تتم على

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٦٠) و (٢٣٠).

(٢) Transition in Africa - Page - (113).

أساس رفع الرواتب بل على أساس اتفاق ثلاثي بين البريطانيين والجنوبيين والأنصار يكفل تأجيل تقرير مصير السودان لفترة غير محددة ومشروطة بتمكين الجنوب من بناء إدارته الذاتية، وتطوير قواه السياسية، حتى يكون [نداً مشاركاً للشمال] في تحديد المستقبل. وتؤكد مناقشات اليوم الأول لمؤتمر جوبا في ١٩٤٧/٦/١٢ أن أغلب المشاركين قد أصروا على أن تطورهم الإداري والسياسي لا يضعهم في مرتبة متكافئة مع الشمال ولذلك أصروا على اشتراكهم في الجمعية التشريعية بصفة مراقبين فقط. غير أن مداولات (الليل) التي برع فيها (محمد صالح الشنقيطي)، قد دفعت بمثقفي الجنوب للقبول في اليوم التالي بتحقيق عضوية كاملة في الجمعية. والفكرة هنا هي ما ورد كضمانات للجنوب بتأجيل تطور السودان نحو تقرير مصيره حتى يتكافأ الوضع الإداري والسياسي للجنوب مع الشمال. وعبر ذلك التفاهم ضمنت بريطانيا تحقيق فكرتها في تأجيل تطور السودان نحو الحكم الذاتي من جهة وتحقيق فكرتها أيضاً لإيجاد تحالف جنوبي ـ أنصاري يعادل كفة الختمية والأحزاب الاتحادية من جهة أخرى. ويبدو أن السيد عبد الرحمن المندفع باتجاه فكرة الحكم الذاتي، لم يجد بداً من الاستسلام ـ وقتياً ـ لهذا التفاهم الذي يضمن له عدم تغلب الجانب الآخر على مقدرات البلاد من جهة ويضمن له في نفس الوقت مواجهة المصريين من جهة أخرى غير أن حبل الصبر لم يطل بالسيد عبد الرحمن كما سنرى.

نظر الختمية إلى هذه اللعبة المحكمة الحسابات بكثير من الحذر فردوا عليها بأسلوبين متناقضين: مقاطعة الجمعية التشريعية ورفع شعارات إسقاطها، فدفعوا بالمد الشعبي إلى أقصاه مستندين إلى تحالفاتهم مع حركات المثقفين الاتحادية، وفي نفس الوقت تقديم (تعديلات) تمكنهم من السيطرة بأغلبيتهم على الجمعية مع تحويلها إلى أداة حقيقية باتجاه الاستقلال الذاتي مع تجاهل تام لرغبات بريطانيا في تأجيل الحكم الذاتي وتفاهم بريطانيا مع الجنوبيين على ذلك.

تقدم (الختمية) بمقترحاتهم حول التعديلات المطلوبة وقد تضمنتها الوثائق الحكومية فيما بعد بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢ بعنوان «مذكرة عن تعديل القانون الخاص بضمان مساهمة الختمية ـ ملف رقم ٩/٢٠ ـ محفوظات ـ الخرطوم». وقد أكدت على (انتخابات حرة ومباشرة في المدن والقرى) مع (إلغاء شرط الإقامة الذي يمنع الأشخاص الأكفاء من ترشيح أنفسهم خارج مناطقهم) مع (منح الجمعية سلطات تشريعية ومالية كاملة وتكون قراراتها ملزمة للمجلس التنفيذي). وتضمنت المذكرة اقتراحات أخرى لدعم مستوى التمثيل السياسي للجمعية[١].

في نفس الشهر تقدم الأشقاء وقيادة مؤتمر الخريجين برأي معارض للختمية نشر في جريدة (المؤتمر) ـ لسان حال مؤتمر الخريجين ـ في ٢٥/ ١١/ ١٩٤٩، تحت عنوان «تعديل قانون الجمعية التشريعية يزيد الحالة سوءاً». جاء فيه: «أن الحكم الإنجليزي ـ المصري لن ينتهي ما لم يقرر الشعب مقاطعته، ومع ذلك ففي نظر الاستعمار الساهر دوماً من الضروري [تمزق تضامن الشعب]... وتحقيقاً لهذه الغاية فإن الاستعمار قد أنشأ المجلس الاستشاري ولجنة السودنة وغير ذلك من المبتكرات التي قاومها المواطنون بنجاح.. لذلك تخلى الاستعمار عن هذه المنظمات وأوجد هيئة جديدة هي الجمعية التشريعية التي عين فيها الوزراء ووكلاء الوزارات مع أنها في الجوهر لا تختلف عن المجلس الاستشاري.. غير أن الاستعمار سيستمر في إجراء تبديلات وتعديلات لكي يكتسب [مؤيدين جداً] من بين أولئك الذين [كانوا] حتى الآن [متأثرين بالروح الوطنية]، وقد [سموا] أنفسهم [وطنيين]...»[٢] ثم ردد إسماعيل الأزهري زعيم الأشقاء صرخته المدوية التي تغنى بها السودانيون عبر صداماتهم الدامية مع الجمعية التشريعية «لن ندخلها ولو جاءت كاملة مبرأة من كل عيب».

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٦١). وقد نشرت جريدة (صوت السودان) لسان حال الختمية نص التعديلات المقترحة في وقت لاحق بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٩.

(٢) المصدر السابق ـ ص (٢٣١) فقرة (٦٤).

انشق الحلفاء (الختمية ـ المثقفون) بين التعديل والرفض المطلق، وقد أثارت النواحي (المبدئية) ذلك الخلاف بأكثر من النواحي العملية. فبالرغم من أن البريطانيين قد سعوا لاجتذاب الختمية إلى جمعيتهم التشريعية إلاّ أنهم لم يكونوا ـ أي البريطانيين ـ في موقف يسمح لهم بقبول (شروط الختمية) التي تعتبر ـ في حالة القبول بها ـ [انقلاباً دستورياً حقيقياً] على مستوى التمثيل والفعالية، بما يتيح للسودانيين [فرض مشيئتهم] على الطرفين المصري والبريطاني. ولأن تلك التعديلات قد جاءت محكمة بالفعل فقد اختار زعيم حزب الأشقاء أقصى عبارات التطرف لدحضها «لن ندخلها ولو جاءت كاملة مبرأة من كل عيب».

وفي الوقت الذي كان فيه الختمية يعانون صعوبة التفاهم مع (الأشقاء) والأحزاب الاتحادية، رأى البريطانيون (استحالة) الموافقة على التعديلات الختمية التي تتناقض وسياستهم في تأجيل التطور الدستوري وتحجيم فعالية الجمعية التشريعية. ففي تعليقهم حول مذكرة الختمية في ١٩٤٩/١١/٢ جاء: «إن مهمة البريطانيين في البلاد هي [تأخير] موعد قيام الحكم الذاتي إلى أبعد ما يمكن. وقد كان الرد البديهي على كل مطالبة بالحكم الذاتي في المستقبل القريب أنه لم يحن الوقت للتحدث عن الحكم الذاتي بينما السودانيون أنفسهم منقسمون فيما بينهم. وعدد كبير منهم غير مشترك في الهيئات الدستورية. فإن [غياب الختمية] عن الجمعية كان لذلك سلاحاً مفيداً نقاوم به أي مطالبة في الوقت الحاضر بالحكم الذاتي. إننا قد نستطيع أن [نساوم] مع الختمية على أساس: «أننا لا نلح على تعديل القانون لإدخال الختمية في الجمعية قبل أن تكون قد اجتازت سنتها الثالثة إذا كنتم [لا تلحون علينا بالمطالبة بالحكم الذاتي]. وقد تكون هذه سياسة ميكيافيلية قليلاً ولكن أظن أن علينا في هذه الأيام أن نستعمل كل سلاح لدينا. . .»[1].

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٢٣٢).

بريطانيا تطوق الأنصار:

تأكد هذا الموقف البريطاني بوضوح في وقائع الدورة الثانية للجمعية التشريعية في ٦ ـ ١٦/١/١٩٥٠ وذلك حينما تحركت عناصر (حزب الأمة) ـ وهي تنظر إلى إمكانية تقاربها مع الختمية ـ بتصعيد حملاتها داخل الجمعية لتحقيق الحكم الذاتي [حالاً] وإنهاء السيطرة [الإنجليزية ـ المصرية]. وتصدى لهم هذه المرة ليس الإنجليز فحسب بل والثلاثة عشر عضواً جنوبياً الذين أقنعهم الشنقيطي في تلك الليلة بالانضمام إلى الجمعية. هنا وقف (بنيامين لوكي) مندوب (الاستوائية) معارضاً للحكم الذاتي العاجل والاستقلال، ومذكراً بالتضامن المفروض أن يستمر بينهم وبين حزب الأمة [على تأخير فكرة الحكم الذاتي] والاستقلال إلى أن تكون المناطق المتأخرة التي أهملت في السنين الخمسين الأخيرة قد وصلت إلى مستوى الشمال في الحضارة»[١].

وقد طوق الإنجليز إلحاح حزب الأمة بواسطة الجنوبيين داخل الجمعية، ثم التفتوا أيضاً إلى قوى التركيب الأخرى في الحلف أي (قادة القبائل) حيث أرسل السكرتير الإداري إلى جميع مدراء المديريات في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ منشوراً يستحثهم فيه على الاتصال بالأعضاء القبليين في مديرياتهم، من أعضاء الجمعية الذين عادوا إلى ديارهم بعد انتهاء جلساتها، ليوضحوا لهم أن موقف الإدارة البريطانية يختلف تماماً عن مواقف قيادات حزب الأمة، ويشير عليهم بالوقوف إلى جانب الخطة البريطانية لتأخير الحكم الذاتي والاستقلال. وبهذا ضمنت الإدارة البريطانية قدرتها على تطويق حزب الأمة بتحالف جديد داخل الجمعية بين رجال القبائل وممثلي الجنوب، وبالفعل كرس هذا البناء في دورة الجمعية التشريعية في ٦ ـ ١٤ مارس (آذار) ١٩٥٠ حيث أسقط هذا التحالف الجديد اقتراحاً تقدم به حزب الأمة للتعجيل بالحكم الذاتي.

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٦٤).

شعر الأنصار بأن البناء الذي أقاموه يكاد يتحطم على رؤوسهم هذه المرة، وأن حلفاء الأمس من الإدارة البريطانية والإدارة القبلية الأهلية وممثلي الجنوب ليسوا بتلك الوضعية التي يمكن الاعتماد عليها فلجأوا إلى محاولات (الوفاق) مع الختمية. وبالفعل قد شرعوا فيها منذ نهاية ١٩٤٩ أي بعد طرح الختمية مذكرة التعديلات. غير أن الوفاق لم يحدث بالصورة التي تمناها الطرفان.

خطيئة الوفد القاتلة:

هنا تدخل طارىء جديد قلب الموازين رأساً على عقب. فقد سارعت مصر كعادتها وعبر خطاب العرش في ١٦/١١/١٩٥٠ بالإعلان عن عزمها إلغاء اتفاق ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ استعداداً [لتوحيد وادي النيل تحت التاج المصري]. انزعج حزب الأمة ووجه أحد أعضائه سؤالاً للسكرتير الإداري حول «رد فعل حكومة السودان في حالة قيام الحكومة المصرية بتنفيذ تهديداتها» فرد عليه السكرتير الإداري بالقول: «إن هذا السؤال افتراضي وعلينا أن ننتظر لنرى ما سيحدث». فنشب الصراع عنيفاً بين (حزب الأمة) ـ الملح على تقرير مصير السودان ـ والإدارة البريطانية المتشبثة بالبقاء. وتصاعد الصراع في جلسة ٦ ـ ١٦/١٢/١٩٥٠ حيث طرح حزب الأمة مجدداً ضرورة منح البلاد الحكم الذاتي، وراوغ السكرتير الإداري طالباً تأجيل الأمر إلى منتصف عام ١٩٥١ وأجري التصويت فتحالف رجال القبائل وممثلو الجنوب ضد حزب الأمة ومع ذلك فازت الاقتراحات وتعديلاتها بأغلبية صوت واحد (٣٩ ضد ٣٨) ولم يكن هذا الانتصار المؤقت بصوت واحد فقط ليثني بريطانيا عن متابعة سياستها «إذ لم تكن سياسة حكومة صاحب الجلالة بعد تهدف إلى إعداد السودان لتقرير مصيره..». وقد رأى السكرتير الإداري في رسالته إلى الحاكم العام بتاريخ ٩/١٢/١٩٥٠ بأنه ليس من [صلاحيات] الجمعية أصلاً [بحث أمور تتعلق بالحكم الذاتي] غير أن رفض طرح ومناقشة مثل هذا الموضوع يمكن أن

يؤدي إلى نتائج ضارة[1]. وقد احتج رئيس مجلس الوزراء المصري رسمياً على مناقشة الجمعية التشريعية السودانية لمسألة الحكم الذاتي من دون موافقة الحكومة المصرية. وقد نقل وزير الخارجية المصري (محمد صلاح الدين) ـ الذي كان في لندن آنذاك ـ احتجاج حكومته إلى وزير الخارجية البريطانية (بيفن)، الذي طلب بدوره من حاكم عام السودان عدم السماح بمثل هذه المناقشات، أي ألا يناقش السودانيون المسائل التي تتعلق بتقرير مصيرهم أو الحكم الذاتي! وقد أوضحت المفاوضات المصرية ـ البريطانية، التي كانت جارية وقتها، بأن مصر لا تقبل إلا بأساس وحيد لتسوية المسألة السودانية، وهو «وحدة وادي النيل تحت التاج المصري». في حين كررت بريطانيا موقفها حول «حق» السودانيين في تقرير مصيرهم!

لقد أصبح الأمر واضحاً، فبريطانيا تلوذ من مصر فراراً إلى (حق) السودانيين في تقرير المصير، دون أن تمكنهم عملياً من ممارسة هذا (الحق) كما رأينا في لعبة التحالفات ومسيرتها. ومصر ترفض مناقشة الأمر إلا في حدود أن السودان جزء لا يتجزأ من ممتلكات التاج المصري. أما السودان فكله عيون فتحت بقلق هنا وهناك. قد عادوا من جديد إلى أجواء معاهدة ١٩٣٦ التي وضعت آراء وحقوق الشعب السوداني على رف مُترب لتأمين تحالف مصري ـ بريطاني.

واختلف أعمدة الحكم الثنائي حول أرض لا يملكونها وشعب لا يودون الاستماع إلى كلماته ولا يرغبون في فهم تركيبته. فقطعت المفاوضات. وفي ٨/ ١٠/ ١٩٥١ ألغت مصر من طرف واحد اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦. وفي يوم ١٦ و ١٧ (تشرين أول) ـ أي في نفس الشهر ـ وقع الملك فاروق قانونين برلمانيين قضيا بوضع دستور جديد للسودان. ينص الأول على تسمية فاروق ملكاً على مصر والسودان مع توحيد البلدين تحت التاج المصري على أن تكون هناك وزارة سودانية [يعين] فيها الملك الوزراء

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٦٦).

و ([يقيلهم]، ومجلس للممثلين يضع القوانين ويقر الموازنة بموافقة الملك، وأن تكون الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة والنقد [محصورة] في الملك الذي [يحق له حل مجلس الممثلين بحسب إرادته].

هذه المرة تكلم البرلمان المصري بصوت (محمد علي باشا) الذي جاء السودان باحثاً عن الرقيق والمعدن الثمين والماشية والأرض. قد ذُبح شعار (وحدة وادي النيل) وتحول إلى (حقوق) لمصر في السودان. حقوق الفتح ووضع اليد كما تم الأمر في عام ١٨٢١.

السودانيون والموقف الموحد:

لقد فتحت تلك الخطوات المصرية طريقاً واضحاً سلكه كل من بالسودان باتجاه الاستقلال الكامل، فقد قابل الجميع تلك القوانين باستياء شديد وتضامنت جميع أحزاب السودان السياسية ضد التصرف المصري. فتقارب الأنصار والختمية وبقي (حزب الأشقاء) وحده معتمراً الطربوش الأحمر رمز الولاء لمصر ومليكها مما تسبب في تقليص نفوذه الجماهيري إلى حد كبير. كما سجلت الجمعية التشريعية (أسفها) في ١٩٥١/١٠/٢٥ على محاولة الحكومة المصرية فرض سيادتها على السودان دون الرجوع إلى شعبه.

في إطار الأزمة الدستورية الناتجة عن قرار الحكومة المصرية بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ طرحت لجنة تعديل الدستور السودانية ـ التي شكلت بموجب قرار اتخذته الجمعية التشريعية في ١٩٥٠/١٢/٩ ـ أن الإلغاء يعني تلقائياً نفي الأسس التي قام عليها نظام الحكم الثنائي، الأمر الذي يحول مسؤولية السيادة إلى السودانيين أنفسهم. غير أن (أيدن) حاول في خطابه إلى مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥ التأكيد على استمرارية دور بريطانيا والحاكم العام البريطاني في السودان، الأمر الذي [أجمع] على رفضه السودانيون فطالبوا بإقامة (لجنة دولية) تحل محل الحاكم العام وإدارته لنقل السودان إلى حالة الاستقلال الفوري. ولتحقيق هذا المطلب الوطني العام أبرق أعضاء لجنة الدستور باستثناء عضو واحد

إلى هيئة الأمم المتحدة طالبين «لجنة دولية لتنفيذ هذا الاقتراح ولإبداء النصح للسودانيين حول إقامة جمعية تأسيسية لتنفيذ تقرير المصير في شهر ديسمبر (كانون أول) **١٩٥٣** أو قبله»[١].

إثر مشكلات معقدة أحاطت بأعمال لجنة تعديل الدستور، أصدر الحاكم العام أمراً بحل اللجنة في **٢٦/١١/١٩٥١**، ونتج عن ذلك أن اتخذ العمل السياسي - في مواجهة إصرار الحكومة البريطانية على تأجيل البت في مصير السودان - شكل التحرك الحزبي المباشر وهكذا التقى الختمية والأنصار في يناير (كانون ثاني) **١٩٥٢** يؤيدهم في ذلك الأشقاء وأكثرية الأحزاب السودانية، على ضرورة إرسال وفد سوداني موحد إلى هيئة الأمم المتحدة لطرح المسألة السودانية. ولدى وصول الوفد إلى هناك وجد تأييداً فعالاً من مندوب سورية (فارس الخوري) ومندوب باكستان (محمد ظفر الله خان)، وقد واجه الوفد ضغطاً بريطانياً ومصرياً ضد نشاطاته.

كانت كواليس الخرطوم والجمعية التشريعية بالذات مسرحاً لمناقشات عديدة حول شكل نظام الحكم المقترح للسودان، وقد تولت الجمعية التشريعية في **٢٣/١/١٩٥٢** مناقشة مسودة نظام الحكم الذاتي كما أعدتها لجنة تعديل الدستور المنحلة. واصطدمت برغبة بريطانيا إهمال النص على (مسألة السيادة) في الدستور الجديد وكذلك رغبتها في عدم تحديد (تاريخ تقرير المصير) وهكذا بقي الحاكم العام هو (السلطة الدستورية العليا).

شعر الملك فاروق بخطيئة وزارة الوفد القاتلة في السودان فعمد إلى إقالتها واستدعاء (نجيب الهلالي باشا) على رأس وزارة جديدة. وقد سارع الهلالي بمحاولة إجراء تسوية مع كل الأحزاب السياسية السودانية لضمان موقف سوداني - مصري موحد ضد بريطانيا، وقد كان في نية الهلالي باشا مقايضة السودانيين بالوقوف إلى جانب مطالبهم في تقليص سلطات الحاكم العام

---

(١) المصدر السابق - ص (١٦٨ - ١٦٩).

وتحديد موعد لتقرير المصير مقابل اعترافهم (مؤقتاً) بسيادة التاج المصري على السودان لحين إجراء استفتاء حول مسألة الوحدة مع مصر أو الاستقلال. وقد اصطدمت هذه النوايا بمعارضة وفد الأنصار الذي وصل إلى مصر بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢١ ففشلت المفاوضات وعاد الوفد أدراجه في ١٩٥٢/٦/١٢. وفي ١٩٥٢/٧/٢٣ انتشر النبأ السعيد في السودان كله فقد سيطر رجل نصفه مصري ونصفه الآخر سوداني على مقاليد السلطة في مصر. وهو رجل نشأ بين السودانيين وأحد طلبة كلية غردون السابقين. وتدافعت الأمواج البشرية العاتية في شوارع الخرطوم والمدن السودانية تهتف (لمحمد نجيب).

بدأ نجيب عهده بضربة (معلم) كالها للإدارة البريطانية في السودان، وذلك حين توجه مباشرة لمحاورة مختلف الأحزاب السودانية للوصول إلى صيغة عمل موحدة. وقد تميزت محاولات نجيب عن محاولات الهلالي باشا السابقة بأنها صدرت هذه المرة عن رجل يدرك تفاصيل الحياة السياسية في السودان، ويدرك مواقع القوى وموازينها واتجاهاتها.. ويدرك فوق ذلك أن طبيعة القوى التاريخية المحركة للعلاقات السودانية ـ المصرية يمكنها أن تنتهي إلى الأحسن أو الأسوأ تبعاً لمقدرة الطرفين السوداني والمصري على التفاهم والثقة أو عدمهما. تركزت محاولات نجيب على إضعاف موقف بريطانيا أولاً مع تأكيد الثقة بين النظام الجديد في مصر ومختلف الحركات السياسية في السودان، على أن يمنح الزمن فرصة التفاعل باتجاه علاقات طبيعية وجذرية بين البلدين.

كان أول الواصلين إلى مصر وفد الأنصار والجبهة الاستقلالية، وسرعان ما وقع الاتفاق معهم في ١٩٥٢/١٠/١٢ معلناً «تمكين السودانيين من ممارسة الحق في تقرير المصير بتحرر تام من التدخل الخارجي إما [بإعلان استقلال السودان عن مصر] وبريطانيا أو بقبول [نوع من المشاركة مع مصر] على أن تسبق تقرير المصير فترة انتقال يكون للسودانيين في

أثنائها حكم ذاتي كامل. .»[1].

وقد نص الاتفاق أيضاً على أن يمارس الحاكم العام سلطاته في الفترة الانتقالية بالاشتراك مع لجنة تضم في عضويتها ممثل بريطاني وممثل مصري وممثلين اثنين سودانيين يعينهما برلمان سوداني منتخب مع ممثل هندي أو باكستاني تعينه حكومته. مع تكوين لجنة مماثلة لإدارة الانتخابات ولجنة لسودنة الوظائف خلال ثلاث سنوات[2].

ووسع محمد نجيب دائرة الالتزام بهذا الاتفاق لتشمل كبار الزعماء السياسيين في السودان، مع سعي للتوحيد بين الأشقاء والأحزاب الاتحادية الأخرى التي بلغ تعدادها حوالي السبع حركات، فأدمجت في حزب واحد بقيادة إسماعيل الأزهري وتحت اسم (الحزب الوطني الاتحادي) وانتهى جهد نجيب بتوقيع اتفاق بين مصر وهذا التكتل الاتحادي في **١٠/ ١/ ١٩٥٣**.

لقد حطم نجيب عنق الزجاجة الذي حبس السودانيين من قبل دون الوصول إلى اتفاق شامل، وذلك حين وضع ثقل مصر إلى جانب كل اتجاهات الحركة الوطنية في السودان في معركتهم ضد بريطانيا. وهكذا وجدت بريطانيا نفسها مساقة إلى توقيع اتفاق مع مصر في **١٢** فبراير/ شباط **١٩٥٣** يؤكد على حق السودانيين في الحكم الذاتي وتقرير المصير. وقد حدد الاتفاق الفترة الانتقالية بثلاث سنوات مع [مبدأ المحافظة على وحدة السودان بصفته بلداً واحداً]. وبموجب الاتفاق نشر نظام الحكم الذاتي في الخرطوم بتاريخ **٢١/ ٣/ ١٩٥٣** ووقعه حاكم عام السودان (روبرت. ج ـ هاو) (انظر الملحق رقم ٥) وقد كان ينبغي أن تنتهي فترة تطبيق نصوص ذلك النظام للحكم الذاتي فور إعلان استقلال السودان، غير أنه ـ وللأسف الشديد فقد تبنى البرلمانيون السودانيون ذلك النظام بعينه وتحولوا به إلى دستور مؤقت للسودان مع بعض التعديلات الطفيفة[3].

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٨٥ ـ ١٨٦).

(٢) المصدر السابق ـ ص (١٨٦).

(٣) المصدر السابق ـ ص (١٨٨).

أجريت الانتخابات العامة على أساس مجلس النواب والشيوخ في الفترة من ١١/٢ وإلى ١٩٥٣/١٢/٢٠ وقد فاز الحزب الوطني الاتحادي [المعبر عن تحالف الختمية والأشقاء والحركات الاتحادية] بـ (٥١) مقعداً في مجلس النواب، وحزب الأمة (٢٢) مقعداً، والحزب الجنوبي (٩) مقاعد، وحزب القبائل (الجمهوري الاشتراكي) (٣) مقاعد، و (١١) عضواً مستقلاً وعضو مستقل ممثل للجبهة المعادية للاستعمار فبلغ المجموع (٩٨).

أما في مجلس الشيوخ البالغة مقاعده (٣٠) فقد ربح الحزب الوطني الاتحادي (٢٢) مقعداً. وهكذا دُعي أول برلمان سوداني للانعقاد في ١/١/١٩٥٤. وفي يوم ١٩٥٤/١/٦ أصبح إسماعيل الأزهري أول رئيس لمجلس وزراء السوداني. ثم شرع في تعيين لجنة سودنة الوظائف في ١٩٥٤/٢/٢٠ حيث حثها الأزهري على الشروع فوراً في مهماتها بدءاً من يوم ٣/٧/١٩٥٤ حيث أكملتها في ١٩٥٥/٨/٢.

الطريق إلى الاستقلال:

حملت نتائج الانتخابات في عام ١٩٥٣ نتائج مذهلة بالنسبة لكل الفرقاء على مستوى الساحة السودانية وعلى مستوى مخططات قوتي الحكم الثنائي. اتسعت ابتسامة الصاغ (صلاح سالم) الذراع الأيمن (لمحمد نجيب) في هندسة السياسة المصرية الجديدة في السودان. قد عُرف في الشمال بدوره في الوصول إلى اتفاق أحزاب الكتلة الاتحادية حيث برز الحزب الوطني الاتحادي إلى النور. أما في الجنوب فقد عُرف بالصاغ (الراقص) وذلك حين نزع ثيابه وانضم إلى نفر من قبيلة (الدينكا) في رقصة عنيفة هز فيها كل أطراف جسمه الذي أنهكته اجتماعات السياسيين في الخرطوم. قد فاز الحزب الوطني الاتحادي بنصف مقاعد الجمعية تقريباً، بل وبأكثر من ذلك (٥١ ـ ٩٨). فأصبح الطريق مفتوحاً ـ لدى نظرة أولى ـ للاتحاد مع مصر.

وامتعض الإنجليز، فقد أبصروا الخسارة الفادحة التي مُني بها حزب الأمة [(٢٢) مقعداً] بالرغم من خلافاتهم معه حول تقرير المصير. بل ذهل البريطانيون حين رأوا أن حزب القبائل الذي أنشأوه على أكتاف كل خبراتهم التي بذلوها في الإدارة الأهلية لم ينل سوى (٣) مقاعد[1]، وأعني به (الحزب الجمهوري الاشتراكي). ودار السؤال الكبير في كل الأذهان، إلى أين سيتجه السودان؟

منطق الغلبة والأغلبية يوضح أن السودان متجه نحو (الاتحاد مع مصر)، فهل سيقبل الأنصار بقواعد اللعبة البرلمانية على حساب نضالهم التاريخي في سبيل الاستقلال؟ وماذا سيفعل (٢٢) نائباً في مواجهة (٥١) اتحادياً؟... وحزب الأحرار الجنوبي[2]، كيف سينظر إلى

---

(١) «في ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٧ نشرت جريدة (البلاغ) الوفدية وثيقة سرية لحكومة السودان تحمل رقم ٣٦ تاريخ ١٩٤٥/٤/٩ أعرب فيها السكرتير الإداري عن رضاه عن (حزب الأمة) الذي أنشىء أخيراً بصفته (ترياقاً مضاداً) للمؤتمر والحركة الاتحادية. وقد أثبت ضابط العلاقات العامة في حكومة السودان صحة تلك الوثيقة التي استعملها الاتحاديون بعد ذلك على نطاق واسع لوصف حزب الأمة بأنه أداة للسياسة البريطانية. على أن حزب الأمة بدأ منذ عام ١٩٥٠ وما بعدها الإلحاح على إنهاء الحكم الإنجليزي ـ المصري حالاً، وقد كان هنالك في ذلك الوقت شعور عام بأن حكومة السودان بعد أن فشلت في تأمين مساهمة الختمية في الجمعية التشريعية بقصد مقاومة سياسة حزب الأمة تبنت الحزب (الجمهوري الاشتراكي) ليكون بمثابة (ترياق مضاد) ضد الأنصار ومطالبتهم بالإسراع في منح الحكم الذاتي وتقرير المصير. وقد وقع مندوبان عن الحزب الجمهوري الاشتراكي اتفاق الأحزاب السياسية في ١٩٥٣/١/١٠» ووصف روبرتسون توقيعهما بأنه عمل فردي وهما (الدرديري نقد) و (زين العابدين صالح) ـ المصدر السابق ـ ص (١٥١ و ٢٣٧).

(٢) تكوّن هذا الحزب السياسي الجنوبي بشكل جنيني في عام ١٩٥١ بمبادرة كل من (بوث ديو) من قبائل (النوير) و (استناسلاوس بياساما) من قبائل (الدينكا). وقد التف الجنوبيون حول هذا الحزب باعتباره مجالاً لإظهار آرائهم السياسية، فكان أن توسع وعُرف في عام ١٩٥٣ بالحزب الجنوبي. وقد كان لإعلان الانتخابات أثره في دفع معظم الجنوبيين للانضمام للحزب لتوحيد كلمة الجنوب، فغير اسمه في عام ١٩٥٤ إلى (حزب الأحرار) بهدف اكتساب شماليين أيضاً لعضويته. ولما فشل في تحقيق ذلك أعاد تسمية نفسه بـ (حزب الأحرار الجنوبي) ثم رجع بعد قليل إلى اسمه الأول (الحزب الجنوبي). مع إسناد الرئاسة إلى (بياساما) والسكرتارية العامة إلى (بوث ديو). وقد نال هذا الحزب (١١) مقعداً من مقاعد الجنوب البالغة (٢٦) مقعداً حيث=

اتجاهات الاتحاديين نحو مصر وقد وطّن نفسه على سودان موحد في إطار فدرالي. . .؟ والحزب الوطني الاتحادي كيف له أن يستخدم أغلبيته (الميكانيكية) المنسوجة بخيوط التحالفات العديدة من ختمية وأحزاب اتحادية متباينة الاتجاهات من حيث القوة والنوع في مفهومها للفكرة الاتحادية؟ هل سيمضي هذا الشتات المجمّع في ظروف طارئة ومرحلية، لكل من حلفائه فيها مساره الخاص، ليخوض بأغلبية ميكانيكية صراعاً (قومياً تاريخياً) ضد قوى مختلفة في نزوعها القومي في الجنوب والغرب؟

كلها أسئلة تجمعت كسحب القلق الداكنة فوق سماء السياسة السودانية. لم تكن تلك المواثيق التي عقدتها قيادة محمد نجيب مع زعماء الأنصار والجبهة الاستقلالية وزعماء الختمية والاتحاديين والأشقاء لتجاوب على المستقبل. فقد اقتصرت تلك المواثيق على الإسراع في الحكم الذاتي والاعتراف (بحق) السودان في تقرير مصيره، سواء بإيجاد (نوع من التحالف مع مصر أو الاستقلال التام). فإذن القضية لم تحسم بعد قضية (الفور وتقلي والمسبعات) التي أصبحت مهدية الغرب السودانية. . . وقضية (دينج) العائد بعد غياب طويل، والتي أصبحت (إفريقية). وقضية (عبدالله جماع) التي أصبحت ختمية اتحادية شقيقة. تركيبة السودان التاريخية والتقليدية تجمعت تحت سقف واحد تتحاور وتتناقش. . عدد النواب (٩٨) ولكن عدد الاتجاهات (٣) وحدوي وسوداني وأفريقي. ولكل جذوره التاريخية ومناطق نفوذه التقليدية، ولكل رغباته وضماناته. فالأخ (دينج) العائد يظل يشترط منذ مؤتمره في (جوبا) عام ١٩٤٧ ضرورة إيجاد (ضمانات) تجعل قرارات (الشمال) على غير حساب (الجنوب). وقد وقف مرة في سبيل

= فاز الاتحاديون (الحزب الوطني الاتحادي) بـ (١٠) مقاعد والمستقلون بـ (٥) مقاعد. وقد دعا هذا الحزب كل نواب جنوب السودان في داخل البرلمان لتأسيس (الكتلة الجنوبية). وقد عقد هذا الحزب مؤتمراً عاماً في (جوبا) في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٤ تحت شعار الدعوة للاتحاد الفدرالي بين الشمال والجنوب ـ راجع: The Secret War in The Sudan-Edgar. O Ballance - P. (36-37).

هذه الضمانات وفي أروقة الجمعية التشريعية ضد حزب الأمة نفسه، حينما شعر بأن الأخير - تحت ضغط السيد عبد الرحمن المهدي - يخطط لاستقلال سريع منحرفاً بذلك عن عهود قُطعت في (جوبا) بتأخير عجلة الحكم الذاتي لحين ارتقاء الجنوب مرتقى الشمال. فتحالف مع رجال القبائل ضد اقتراح حزب الأمة في الحكم الذاتي. والآن تغيرت الجمعية التشريعية وأصبحت برلماناً، وانتظم الجنوبيون في حزب الأحرار الجنوبي ملوحين بقبضات قوية ممسكة بحقهم في الضمانات والفدرالية. فإذا عُورضوا بالأغلبية فإن مسرح التصويت الحقيقي لن يكون البرلمان [بل الجنوب نفسه]، وبأسلحة غير ديمقراطية وستمنستر. والأنصار كذلك جاءوا وقد أخفوا خنجر الاستقلال في جيب (الخلف) من جلابيبهم البيضاء الفضفاضة، فالاتحاد مع مصر [لا يعني انتصار لأغلبية برلمانية كما هي (تقاليد) الديمقراطية، بل يعني انتصاراً للجماعة الوحدوية كما هي تقاليد التركيبة السودانية]. وعلى الجماعة أن تثبت نفسها لا في داخل البرلمان [ولكن خارجه]، حيث يكون عراك المصير بين اتجاهين مختلفين. إن الذين تحالفوا مع بريطانيا طوال نصف قرن في سبيل عزل مصر لن تُخضعهم لمصر أصول اللعبة البرلمانية المستحدثة.

وظنت مصر أنها قد انتصرت، فحصرت كل همها في العدد البرلماني (٥١) إنها نسبة كافية، غير أن النسبة لم تكن كذلك.

الإنذار الأول في مارس:

لم ينتظر الأنصار لتتربع الأغلبية الاتحادية [على عرش القرار البرلماني] فاختاروا الأول من آذار (مارس) **١٩٥٤**، موعد الاحتفال بافتتاح أول برلمان سوداني، مناسبة للتعبير عن (رغباتهم) وعن (ثقلهم) وذلك أمام كل ضيوف السودان الذين دعوا لحضور ذلك اليوم الخالد، فخلدوه بمذبحة سوداء على مرأى ومسمع من العالم كله الذي تطلع إلى يوم السودان الجديد.

اعتبر الصادق المهدي[1] أن تلك المذبحة المشؤومة تعتبر دلالة على (الأثر الإنساني العام) للدعوة المهدوية في نفوس أتباعها:

«لقد كان أداء الدعوة المهدية في معاركها لتحرير البلاد ثم لحمايتها من الغزو دليلاً على فيض من روح التضحية والفداء لا حد له... والعجيب في أمر هذه الروح أنها خالطت الأنصار في كل تاريخهم وشهد لهم بها كل من عرفهم سواء كان صديقاً لهم أو عدواً. وفي بداية القرن الحالي لفتت تلك الروح الأنظار في حركة عبد القادر ودحبوبة (١٩٠٨) [وفي التاريخ المعاصر لمس الجميع وجودها في أحداث مارس ١٩٥٤ وفي حوادث المولد في عام ١٩٦١]..».

وبغض النظر عن [المعنى الإنساني] لتلك الشجاعة والحراب النافذة في بطون الأبرياء، فقد كان ذلك الإنذار الدامي الذي عمّد أول تجربة ديمقراطية في السودان كافياً ليدرك الكل أن منطق الديمقراطية الغربية أو البريطانية بالذات في السودان لا يتموضع على حقائق التركيب وأخلاقية العلاقات، إلا كما تتموضع بروفات تتويج (نابليون) على جسد (بوكاسا) الذي قرر أن يكون إمبراطوراً، بنفس الطريقة التي قرر بها السودان أن يكون ديمقراطياً.

فكما لا تنفك أزياء نابليون عن أصالة نابليون نفسه كذلك لا تنفك أصالة الديمقراطية عن وستمنستر نفسها. وهكذا يصح القول أن مجتمعاً قبلياً إقليمياً متخلفاً لا يمكنه أن يضبط علاقاته وخلافاته في حدود تقاليد المجتمع الصناعي الديمقراطي، أي لا يمكن تتويج بوكاسا على النمط النابليوني إلا إذا كان بوكاسا هو (نابليون) نفسه، أو صورة مماثلة أو مقاربة أو مشابهة له، فكما أن (بانغي) ليست (باريس) كذلك لم تكن (الخرطوم) هي (لندن)، بل إن خريج لندن (أكسفورد) حين يأتي إلى الخرطوم سرعان ما يعبر لا عن قيم أكسفورد بل عن «القيم الإنسانية العامة في مذبحة أول

---

(١) يسألونك عن المهدية ـ الصادق المهدي ـ دار القضايا ـ ١٩٧٥ ـ ص (٢٣٠ ـ ٢٣١).

مارس». وقد أفادت التقارير فيما بعد أنه قد كان للبريطانيين علاقة وثيقة «بروح التضحية والفداء» الأنصارية في حوادث أول مارس **١٩٥٤**. إذن قد أوضح الأنصار رغباتهم وثقلهم بأسلوب درجوا على اتباعه فيما بعد، إلى أن ارتد نفس هذا الأسلوب عليهم في مرحلة أخرى حين قصفت الجزيرة أبا بالطائرات في مطلع عهد نميري. وصدق القائل «كما تدين تدان»، وصدق السيد المسيح «الذي يقتل بالسيف به يُقتل».

واتجه حزب الأمة إلى إسرائيل:

شكلت مجزرة أول مارس/ آذار **١٩٥٤** والتي استهدفت حياة محمد نجيب نفسه ـ حيث حدثت المجزرة في مطار الخرطوم حين استقباله ـ إعلان القطيعة مع مصر والاتحاديين السودانيين مع استهداف اغتيال أول ديمقراطية سودانية، ولنا أن نلجأ إلى مذكرات (محمد نجيب) حول ذلك اليوم:

«وقررت أن أسافر أنا إلى السودان، لأول مرة، بعد الثورة، يوم أول مارس **١٩٥٤** للمشاركة في احتفالات السودان بافتتاح أول برلمان هناك..

وصلت الطائرة إلى الخرطوم، وفوجئت بالآلاف من أبناء الجنوب (يقصد جنوب وادي النيل) بملابسهم البيضاء، يحتشدون في المطار، قبل ساعات من هبوط الطائرة.. كنت في هذه اللحظة، قد مر علي **٣٠** سنة لم أر فيها السودان، وفي هذه اللحظة كان قلبي يخفق فرحاً، لأنني سأرى السودان وألتقي بذكرياتي فيه، بعد كل هذه السنين.. ولكن ما أن نزلت من الطائرة إلى أرض المطار، حتى فوجئت بمظاهرة كبيرة تهتف في وجهي:

«لا مصري ولا بريطاني.. السودان للسوداني».

وفي الزحام وقع الكاب.. ثم جاءوا إلي به.. واستعرضت حرس الشرف.. وخرجت من المطار، بعد أن التقيت بكبار المستقبلين، وكان منهم رجال الحزب الوطني الاتحادي.. والسيد الصديق المهدي الذي حمل لي تحيات والده السيد عبد الرحمن المهدي.

وفي الحقيقة أنا لم أعتبر هذا الهتاف، هتافاً معادياً، أو مثيراً، فقد كان هذا ما نريده فعلاً. . السودان للسوداني. . لا لمصري ولا لبريطاني.

وقابلت الحاكم العام البريطاني، الذي حاول إقناعي بأنها مظاهرات خطيرة، وهتافات تستحق أن نواجهها بشدة.

قال لي:

- شوف بيقولوا إيه. . إنهم يهتفون ضد بلدينا.

قلت له:

- عندهم حق، فما يقولونه هو الحقيقة.

وعرفت وأنا عند الحاكم العام أن البوليس اشتبك مع المتظاهرين، وأدى ذلك إلى تساقط عدد من القتلى والجرحى، قدر بحوالي ٧١ قتيلاً و ١٠٧ جرحى.

كنا نتناول الإفطار عندما وصلتنا هذه الأنباء، وساعتها قلت للحاكم العام:

- أنت السبب!

لكنه أنكر صلته بما حدث، وحاول إقناعي بأنه يرتعش من الخوف.

وقبل أن نكمل كلامنا، كان المتظاهرون يحيطون بالقصر الذي نجلس في داخله، فوجدها الحاكم البريطاني فرصة ليندمج في الدور الذي يلعبه أمامي. . فقال في فزع كاذب:

- دول حيرمونا في البحر!

فقلت له:

- أترك لي هذه المشكلة!

وبدأت أتصل تليفونياً بالسيد عبد الرحمن المهدي، وفشلت. . تسع مرات أحاول، وفشلت. . في كل مرة كنت أسمع فيها صوته تقطع المكالمة. . وعرفت أن الأمر مدبر لكي لا تنفض المظاهرات.

وتأكد لي ذلك، عندما رفض الحاكم العام أن أخرج إلى شرفة القصر، وأكلم المتظاهرين، بحجة المحافظة على حياتي. . لكنني خرجت إلى الجماهير وخطبت فيها. .

قلت لهم:

- إن الله كفى المؤمنين شر القتال.. وما تفعلونه لن يجر سوى المصائب لكم.. وما أن بدأت الجماهير تهدأ وتستجيب حتى هاجمتها قوات البوليس مرة أخرى دون أي مبرر، فمات ١٢ شخصاً وجرح آخرون.. فتجددت المظاهرات مرة أخرى، وتضاعفت شراستها.

كانت مؤامرة رتبها سلوين لويد وكيل وزارة الخارجية البريطانية الذي وصل الخرطوم بدعوى المشاركة في الاحتفالات. لكنه لم يبرح مكانه ولم يظهر أمام الناس، حتى حملته الطائرة إلى لندن.

وشارك في تنفيذ المؤامرة الحاكم العام البريطاني.. وساعدهما الأنصار الذين لم ينجحوا في الانتخابات.

وكان الهدف منها ضرب أي اتجاه في السودان للاتحاد مع مصر.

وفشلت احتفالات افتتاح البرلمان.. وألغيت الجلسة الافتتاحية.. وقررت العودة إلى مصر في اليوم التالي مباشرة.

حضر الحاكم العام لمقابلتي وهو عاري الرأس، فطلبت منه أن يلبس قبعته ويحضر لتوديعي في المطار.. فلم يتردد، وحضر هو وإسماعيل الأزهري.

وفي المطار راح العمال السودانيون يهتفون لي ولمصر ولوحدة وادي النيل. وعرفت فيما بعد، أن المحكمة العليا التي كان يرأسها قاض بريطاني، قد حكمت بإعدام عوض صالح رئيس تحرير جريدة الأمة ومدير دائرة عبد الرحمن المهدي وبالسجن المؤبد على الصحفي علي فرج المحرر بالجريدة وأربع سنوات على عبد الله عبد الرحمن سكرتير عام منظمات الأنصار، وكانوا قد قدموا إلى المحكمة بتهمة تدبير هذه المظاهرات والتحريض عليها.

وقد خفضت محكمة ، ستئناف حكم الإعدام إلى المؤبد... وحكم المؤبد إلى ١٠ سنوات.

واعتبرت أن هذه المظاهرات التي قام بها حزب الأمة، هي مظاهرات، ليست ضدي، وإنما ضد الديمقراطية، التي أظهرت نتائجها

الانتخابات[1].

بعد أن تم للحكومة الاتحادية تطويق المجزرة ومحاكمة مدبِّريها شعر حزب الأمة بضرورة البحث عن حلفاء إقليميين يواجه بهم النفوذ المصري، خصوصاً وأن العلاقات مع بريطانيا لم تكن كافية لتتسق ومستوى القطيعة التي وصل إليها مع مصر، فكان الاتجاه نحو إسرائيل بداية من مطلع يوليو/ تموز **١٩٥٤** وبعد ثلاثة أشهر من المجزرة.

وقد أفرجت بريطانيا أخيراً عن الوثائق التي تتضمن تلك اللقاءات بين السيد الصديق المهدي ومحمد أحمد عمر وجانب إسرائيلي، إذ تكشف الوثيقة السرية رقم **١٠٣٣٢/ ٢/ ٩٥٤** الصادرة عن مكتب المملكة المتحدة ـ المفوض التجاري بالخرطوم ـ المؤرخة في ٦ أغسطس من نفس العام، عن اتصالات واجتماعات تمت بين قطبين من حزب الأمة السوداني هما محمد أحمد عمر والسيد الصديق، وأحد المسؤولين في السفارة الإسرائيلية في لندن هو «غازيت» وطلبا مساعدة إسرائيل للحزب في مساعيه للحصول على الاستقلال، سواء مساعدة مالية أو إعلامية، ودور بريطانيا في دعم «التعاون» ضد ما أسمته الوثيقة «التدخل المصري».

وفي ما يلي ننشر النص الحرفي لترجمة الوثيقة البريطانية:

سري

١٠٣٣٢/ ٢/ ٥٤

مكتب المملكة المتحدة

المفوض التجاري.

الخرطوم

٦ أغسطس سنة ١٩٥٤.

---

(١) مذكرات محمد نجيب ـ كنت رئيساً لمصر ـ ط ٤ ـ نوفمبر ١٩٨٤ ـ المكتب المصري الحديث ـ القاهرة ـ ص ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤.

عزيزي توم،

أشكركم على رسالتكم رقم جي أي **١/١٠٣٥٣** والمؤرخة في **٢٦** يوليو حول العلاقات الإسرائيلية/ الأمة.

إنني لا أحب هذا التطور كثيراً جداً، وأتفق معك بالكامل على وجوب أن نخرج منه بأسرع وقت ممكن، وسوف تجد إشارة قصيرة لليهود في كتاب «لوس» رقم جي جي/ **٩٧ ـ ١٠٨** بتاريخ **٢٩** يوليو. ومن الواضح أن س. أ. ر. يدبر شيئاً في عقله.

إن السودانيين، عند مقارنتهم بسكان الدول العربية المجاورة لإسرائيل، معتدلون بالنسبة لليهود. وهناك في الخرطوم جالية يهودية من رجال الأعمال الأثرياء لم يتعرض أحد منهم لأية مضايقات أو اضطهاد حتى الآن، وقد علمت أن بعض هؤلاء اليهود قد تقدم بطلبات للحصول على الجنسية السودانية، وحصلوا عليها فعلاً.

لكن بالرغم من هذا، ولأسباب سياسية أكثر منها أسباب عاطفية في الوقت الحاضر، فإن حزب الاتحاد الوطني ينحاز إلى مصر على إسرائيل، وأعتقد أن أي دليل على أننا «نتآمر» مع الأمة والإسرائيليين سوياً سوف يسبب استياء الحكومة السودانية ومؤيديها واستنكاراً شديداً من قبلهما.

لقد سمعت عن أمثلة عارضة حدثت أثناء المحادثات السياسية بين السودانيين والبريطانيين، اتهم فيها السودانيون بريطانيا بالانحناء والخضوع للضغط الأمريكي، والتخلي من أصدقائها العرب في فلسطين. إضافة إلى هذا فإن من المهم التذكير أن عدداً كبير من السودانيين حاربوا مع المصريين في حملة فلسطين، بالرغم من اعتقادي أن الدافع لدى هؤلاء كان الحاجة والارتزاق أكثر منه اعتبارات دينية أو عنصرية.

هذا، وسوف أرسل نسخة من هذا الكتاب إلى الأرشيف بالسفارة في تل أبيب.

فيليب جي. دي. آدمز

تي. أي. بروملي

مكتب الخارجية

ثم تطرقت الوثائق إلى الاجتماع الذي عقد بين المستر غازيت من السفارة الإسرائيلية ومحمد أحمد عمر والسيد الصديق:

«١ ـ لقد أخبرني محمد أحمد عمر الموجود في لندن مع السيد الصديق أنه ذاهب إلى السفارة الإسرائيلية، وسألني رأيي فيما إذا كانت فكرته جيدة أم سيئة.

٢ ـ أخبرته بأنني كنت سأقترح عليه ما إذا كان يريد رؤية المستر غازيت، من السفارة الإسرائيلية، والذي أبدى بعض الاهتمام بالسودان. وقلت أيضاً أن الإسرائيليين مهتمون بشيئين اثنين: التجارة مع السودان **ثم التمكن من جعل دولة عربية تكسر الطوق من حولهم والدخول في علاقات معهم، لكن عليه أن يدرك على أية حال، ماذا ستقول الدعاية المصرية إذا ما اكتشف أن «الأمة» يجري اتصالات مع الإسرائيليين.** فأجاب عمر بأنه لا يهتم كثيراً بهذا، وذلك لأن الدول العربية لم تظهر أي تعاطف يذكر مع تطلعات ومطامح حركة الاستقلال السودانية. كما أن الإسرائيليين قد يستطيعون مساعدتهم «السودانيين» بالدعاية لهم في أميركا.

٣ ـ حضر إلي المستر غازيت ليخبرني عن اجتماعهم وليسألني عن سبب إيماني بأن يكون هناك اتصال بين زعماء «الأمة» وبينه وبين «غازيت»، فقلت له «وبإخلاص تام» أن ذلك كان، وببساطة، كما يلي:

أ ـ لأنني كنت أعرف أنه مهتم بالاجتماع إليهم والحديث معهم، و. .

ب ـ لأن زعماء «الأمة» كانوا في وضع كئيب وأنه كان من الخير لهم

ـ وللسودانيين بشكل عام ـ أن يوسعوا آفاقهم وأن تتاح لهم الفرصة لأن يوضحوا قضيتهم للعالم بأسره.

٤ ـ كان واضحاً أن مستر غازيت قد تأثر بعمر الذي لم يعطه أي انطباع على أنه كئيب. وأعتقد أنه والسيد الصديق قد اقترحا مساعدة إسرائيلية «لا أعرف ما إذا كانت هذه المساعدة الدعاية فقط أم أيضاً بالأموال» **مقابل وعد منهما ـ كحكومة المستقبل للسودان المستقل ـ بأن يعترفا بإسرائيل، ويقيما علاقات تجارية معها.** إن المستر غازيت لم يقل لي بالضبط ما وعد به عمر وصديق، لكنه طلب مني إبداء رأيي عن فرص وفائهم وتلبيتهم بما يعدان به في هذه الصفقة. فقلت بأنني أعتقد أنهما قد يكونان مخلصين وصادقين تماماً فيما يتعلق بوعدهما، لكن من الضروري أن نعترف بالحذر العربي من التصرف في تحد لشعارات الوطنيين العرب. ولهذا فإن الحكومة السودانية ستحتاج إلى قدر من الشجاعة كي تتصرف بشكل تتحدى فيه بقية العالم العربي. ومن جهة أخرى، فإن أفق تفكير السودانيين ضيق جداً: فالقضية الفلسطينية بعيدة بالنسبة لهم كما هو الحال بالنسبة لغواتيمالا.

٥ ـ أراد المستر غازيت أن يعرف رأينا وتفكيرنا إذا ما استطاع الإسرائيليون التوصل إلى اتفاق ما لمساعدة حزب الأمة. فقلت، ودون أن يكون لدي وقت لأفكر في هذا الأمر ملياً إنني أعتقد بأن آراءنا إزاء هذا الموضوع ستكون كالتالي: إننا نتعاطف إلى حد كبير وبشكل علني مع الحركة المؤيدة للاستقلال وذلك لإننا نعتقد أن المصريين تصرفوا بشكل سيىء، وسوف يستمرون في التصرف بشكل سيء بشأن أو إزاء السودان لكن، حتى إذا أردنا نحن أنفسنا مساعدة الحركة المؤيدة للاستقلال فإن جهودنا قد تعود عليها بالضرر لأنها ستوصم عندئذ بأنها «مؤيدة للاستعمار» و «عميلة». ولهذا فإنه إذا ما استطاعوا العثور على حلفاء آخرين يساعدونهم في مواجهة الضغط المصري الجائر والتصدي له، فإنه

لا يسعنا إلا أن نتمنى لهم حظاً سعيداً في ذلك، وأنا كنت وبصراحة أشك فيما إذا كان من الخير لحزب الأمة أن يقيم علاقات علنية مع إسرائيل بدلاً من علاقاته معنا، أو أن ذلك سيعود عليه بنفع أكبر. إن ردنا قد يكون القول بأن الوضع معقد بما يكفي في السودان دون الحاجة إلى جر المشكلة العربية ـ الإسرائيلية إليه، ولكن طبعاً، إذا ساءت الأمور جداً، وعرضت القضية على الأمم المتحدة، فإننا نأمل بأن يكون تعاطف إسرائيل مع الدولة الجديدة الصغيرة التي تحاول أن تؤسس وتحمي استقلالها من الضغط المصري.

٦ ـ لقد سجلت هذه المحادثة بشكل مطول نوعاً ما لأنني أعتقد أن المستر غازيت قد يثير الموضوع مرة ثانية بعد أن أكون قد تركت الإدارة.

موريس ٥/٧

٧ ـ أخبرني السيد الصديق في الخامس من يوليو أن أعضاء من السفارة الإسرائيلية قد جاءوا إليه ومعه محمد أحمد عمر مرتين في سافوي، وقال بأن «الأمة» مقتنع الآن بأن سوداناً مستقلاً يجب أن يكون له علاقات وطيدة مع بريطانيا: ولهذا فإنهم لا يريدون أن يفعلوا أي شيء خلف ظهورنا، ولهذا السبب، طلب مني أن أخبر المستر سلوين لويد عن هذه الاتصالات، وقال بأن الإسرائيليين كانوا مهتمين جداً بـ «التعاون». وفي الاجتماع الثاني، قالوا بأن حكومتهم قد وافقت على الفكرة، واتفق على أنه إذا ما كانت ستجري مباحثات أخرى لاحقة، فإن أحدهم سيأتي من الخرطوم إلى باريس.. وانطباعي هو أن السيد الصديق متخوف جداً من الفكرة، حيث قال إنه لا يتوقع إتمام أي شيء مما سبق ذكره إلا إذا أصبحت الأمور ميؤوساً منها، في السودان.

٨ ـ لما كان كلا الطرفين يبدو أنهما لا يريدان عمل أي شيء دون علمنا، فإنه يجب علينا أن نفكر في الموقف الذي سنتخذه إزاء أي نوع من التعاون سيقوم بين «الأمة» والإسرائيليين، إن رأيي هو أنه إذا كان الإسرائيليون على استعداد لأن ينفقوا بعض أموالهم، أو يمارسوا نفوذاً

لمساعدة قضية تأييد الاستقلال في السودان، عندئذ فإنه ليس هناك سبب يدعونا لعدم تشجيعهم، كما أن هذا قد يساعد في إصلاح الضرر الذي خلقه التدخل المصري، إضافة إلى ذلك فإن من الممكن أن يستطيع الإسرائيليون عمل شيء لتنوير الرأي العام الأميركي والرأي العام في العالم وإعلامه بحقيقة الوضع في السودان. كما أن دعمهم سيكون مفيداً إذا ما عرضت القضية السودانية على الأمم المتحدة. لكن، علينا على أية حال، أن نتجنب أن يأخذ أي من الطرفين فكرة مؤداها أن علمنا أو معرفتنا باتصالاتهم ومحادثاتهم يعني أننا نحثهم على ذلك بقوة، أو إننا نتحمل أية مسؤولية عن أية إحباطات أو خيبة أمل قد تحدث إذا ما وجد حزب الأمة نفسه محلاً للهجوم والسباب والأذى من بقية العالم العربي، أو إذا أخفق الإسرائيليون أو فشلوا في جمع ثمنهم.

٩ ـ إذا ما تمت الموافقة على هذا، عندئذ فإنني أعتقد بأنه يجب أن نتحدث مع المستر غازيت بهذا الشأن إذا ما أثار الموضوع مرة أخرى، ونرسل إلى المفوض التجاري للمملكة المتحدة رسالة نضمنها موجزاً لما ورد أعلاه «أخبرت صديق أنه إذا كان لديه أي شيء آخر يود قوله حول هذا الموضوع، فإن بإمكانه أن يقول ذلك للمستر آدمز».

و. موريس

٧ يوليو ١٩٥٤

الملاحظتان المكتوبتان بخط اليد:

رأيي الشخصي هو أن هذا الموضوع بكامله أمر يخص الإسرائيليين والسودانيين، وإننا سوف لن نجني منه إلا القليل، وإن علينا أن لا نتدخل فيه ونبقى خارجه قدر الإمكان.

التوقيع «غير واضح»

سوف يصاب كل من الجانبين السوداني والإسرائيلي بضرر كبير إذا ما

انتهى نص الوثيقة

ماذا تقول باقي الوثيقة؟

ويبدو واضحاً من خلال النص الذي أفرج عنه، إن هناك تتمة لهذه الوثيقة، يتعلق بموقف الحكومة البريطانية ورأي المسؤولين في وزارة الخارجية في هذه الاتصالات، وما تم بشأنها، وإلى أين وصلت، وما إذا كانت قد عقدت اجتماعات تالية بين زعماء حزب الأمة وبين المسؤولين الإسرائيليين بباريس كما أشار إليه تقرير المسؤول في إدارة وزارة الخارجية البريطانية و. موريس عن وقائع الاجتماعات في لندن، والمؤكد أن ما حذف من هذه الوثيقة تنسحب عليه اعتبارت «الأمن القومي» و «المصلحة الوطنية البريطانية».

ملاحظة: التعقيب الأخير ـ ماذا تقول باقي الوثيقة ـ ورد في الصحيفة العربية التي نشرت ترجمة الوثائق البريطانية بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٥، والمهم هو الرجوع إلى أصول وثائق الخارجية البريطانية (١٠٣٣٢/٢/٥٤) وما بعدها، والرجوع إلى ما كتبه الإسرائيليون أنفسهم ولا أريد الإطالة[١].

الإنذار الثاني.. في (توريت):

تكلمت قوى الأنصار في أول مارس ١٩٥٤ ثم لحقت بها قوى الجنوب في يوليو ١٩٥٥، حيث تضافرت عوامل عديدة على تحريك ما عرف بـ (تمرد الجنوب) الذي استمرت ذيوله إلى نهاية عام ١٩٥٥.

لقد طالب الجنوبيون في إطار اجتماعات مؤتمر (جوبا) وفي اليوم الثاني ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٧ بضمانات تكفل عدم تغول الشمال على الجنوب في حال قبولهم الاشتراك في نشاط دستوري سوداني موحد. وقد وُضعت هذه الضمانات في يد الحاكم العام حيث أصبح له أن يمنع تطبيق

(١) (الأنباء) الكويتية ـ ص ٢٣.

أي قرار يتخذه الشماليون في الجمعية التشريعية من شأنه أن يمس بالجنوب مساً ضاراً، والأمر هنا متروك (للتقدير والتفاهم). كما قُدّر أيضاً أن اشتراك الجنوب في الجمعية التشريعية من شأنه أن يرفد الأنصار بقوى جديدة تساعدهم على التوازن السياسي ضد حركات المؤتمر الاتحادي وحلفائها الختمية من جانب، كما قدّر أيضاً أن وجود الجنوب مع الشمال في إطار دستوري واحد من شأنه تأخير اندفاع الشمال نحو الحكم الذاتي تعلُّلاً بالمدة المطلوبة لإنضاج أوضاع الجنوب إدارياً وسياسياً من جانب آخر.

عبر الأجواء الجديدة الناتجة عن إلغاء مصر لاتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة **١٩٣٦** انفرط التحالف بين الأنصار والجنوبيين في الجمعية التشريعية، فتحالف الجنوبيون مع رجال الإدارة الأهلية الذين سعوا لإطالة تدرج السودان نحو الحكم الذاتي في مواجهة مطالب الأنصار لتصفية ذلك الحكم عبر هيئة الأمم المتحدة، فمد الأنصار [جسور التحالف إلى الحركات الأخرى وعلى رأسها الختمية]، فبقي الجنوب قلقاً على مصيره ومعلقاً في أجواء التطورات.

بعد قيام ثورة مصر في **٢٣/٧/١٩٥٢** وما تبعها من خطوات على طريق البرلمان، جاء الجنوب مجدداً يطالب لا بضمانات انتهت بانتهاء الجمعية التشريعية ولكن بتعهد يسوقه الشماليون بإعطاء الجنوب وضعاً (فدرالياً) في إطار الوحدة السودانية. غير أن قادة الشمال بمختلف اتجاهاتهم رأوا أن يُعالج هذا المطلب كقضية داخلية بعد حل مشكلة السودان [القومية] أي الاستقلال.

في هذه الفترة تسارعت حوادث مثيرة، تعلق أولها بتذمر الجنوبيين من نتائج توظيفات لجنة الخدمة المدنية التي أنيط بها (سودنة) الوظائف التي حررتها لجنة (السودنة) من البريطانيين والمصريين. إذ شعر الجنوبيون بنوع من الغبن في الوقت الذي رد فيه الشماليون الأمر إلى طبيعة السياسة البريطانية التي لم تعمل على تهيئة كادر إداري مناسب للجنوب، فجاء الأمر

(بالضرورة) كحشد للشماليين في كل المراكز تقريباً التي تركها البريطانيون.. غير أن هذا (الأمر بحكم الضرورة) قد فُهم في الجنوب على أنه نوع من (الاحتلال الشمالي).

لقد بدأت النذر الأولى لهذا الوضع لدى مناقشة البرلمان السوداني لسياسة الحكومة على ضوء خطاب الحاكم العام وذلك حين تقدمت المعارضة على لسان «ميرغني حسين زاكي الدين» باقتراح تطلب فيه تسجيل (أسفها) على «عدم ذكر أي إجراءات معينة للتعمير الاقتصادي أو التقدم التعليمي والثقافي في [المناطق المتخلفة بالسودان] بقصد رفع مستواها إلى مستوى سائر البلاد»[1]، وقد أوضح السيد (حسن الطاهر زروق) النائب [الوحيد] للجبهة المعادية للاستعمار والفائز عن إحدى دوائر الخريجين أن «التحدث عن المناطق المتخلفة يوهم السامع بأن بعض أجزاء البلاد متقدمة وراقية، والحقيقة أن كل السودان يعاني تأخراً ثقافياً واقتصادياً»، وبالتالي «فإن الذين يتحدثون عن المناطق المتخلفة.. دون أن يذكروا حقيقة أسبابه فلا نستطيع أن نفهم من حديثهم [إلا أنهم يريدون إثارة تلك المناطق وبالتالي يهددون استقلال البلاد ووحدتها]...».

لقد وضع (حسن الطاهر زروق) يده على مؤشرات العاصفة الكامنة في مطلع الأفق، فقد بدأت إثارة مشكلات المناطق الأكثر تخلفاً بقصد تهديد استقلال البلاد ووحدتها. واستشهد حسن الطاهر بخطاب للمستر (سلوين لويد) جاء فيه «إنني أخشى أنه سوف لا ينقضي زمن طويل حتى تتدهور حالة القانون في شمال السودان وجنوبه». وعقب (حسن الطاهر) بقوله: «ولا يمكنني أن أفهم من هذه العبارات إلا بأنها [نذير بمؤامرات في الشمال والجنوب]..» وطرح (حسن الطاهر زروق) عدة مقترحات مجملة

---

(١) الدورة الثانية لمجلس النواب ـ الجلسة السابعة يوم الثلاثاء ١٩٥٤/٣/٢٣ ـ المصدر ـ اليسار السوداني في عشرة أعوام ـ إعداد محمد سليمان ـ مكتبة الفجر ـ واد مدني السودان ـ ١٩٧١ ـ ص (٧).

في مناقشاته في تلك الجلسة منها:

(أ) تحقيق سياسة الأجر المتساوي بين الجنوبي والشمالي.

(ب) أن يستبدل الإداريون البريطانيون في الجنوب بآخرين شماليين.

(ج) أن تواجه بقوة وصرامة مسألة المبشرين في الجنوب.

(د) جعل الإدارة القبلية في الجنوب أكثر ديمقراطية.

(هـ) رفض فكرة (جنوبة الجنوب): «إن الجنوبيين يقصدون (بالجنوبة) الانفراد بإدارة بلادهم وفي هذا تأخير لحرية البلاد، وهناك مبدأ آخر مستمد من إيماننا بوحدة هذه البلاد، ألا وهو أن يعمل الناس في [كل الوظائف في السودان شماله وجنوبه دون تفرقة أو تمييز، إنني أعتقد أن الجنوبيين يستحقون كل عطف ومساعدة ولكنه لا يمكننا أن نقوم بخدمة هذا الغرض إذا رأينا من إخواننا الجنوبيين تذمراً واحتجاجاً طول الوقت. . .]»[1].

لقد طرح (حسن الطاهر زروق) على نحو أوضح قناعة كافة النواب الاتحاديين الذين كانوا يصارعون في سبيل السيطرة على الأوضاع الجنوبية بوجه قوى متعددة عمدت إلى زلزلتهم، وعلى رأسها قوى الأنصار التي رأت في ضغط الجنوب على حكومة أزهري الاتحادية رديفاً لمخططها في أول مارس ١٩٥٤ لإبعاد البلاد عن (الاتحاد مع مصر).

وتفاعلت الأحداث في الجنوب حيث أضرب عمال (أنزارا) عن العمل في (مشروع تطوير الزاندي) بالمديرية الاستوائية في ١٩٥٥/٧/٢٦ فاصطدموا بقوات الشرطة. وتلاحقت المظاهرات والإضرابات فاعتقلت الحكومة في ١٩٥٥/٨/١٧ اثنين من المدنيين الجنوبيين بقوة دفاع السودان العاملة في الجنوب بتهمة تدبير تمرد ضد الدولة. وعمت التظاهرات إثر ذلك مدينة (جوبا).

وفي ١٩٥٥/٨/١٠ أرسلت الحكومة (٥٠٠) جندي شمالي جواً إلى

(١) المصدر السابق ـ ص (٩).

(جوبا) للسيطرة على الأوضاع في الجنوب. ثم اتخذ البرلمان في جلسته بتاريخ ١٦/٨/١٩٥٥ قراراً بإخطار حكومتي بريطانيا ومصر للجلاء الفوري وخلال ثلاثة أشهر لقواتهما عن السودان، وذلك تحسباً لأي تدخل عسكري في أوضاع الجنوب. وضمن سلسلة الإجراءات الأمنية طلبت السلطات العسكرية الشمالية في الجنوب من أفراد القوة الجنوبية في الفرقة العسكرية الاستوائية التأهب لمغادرة الجنوب إلى الشمال، الأمر الذي أحدث تمرداً في صفوف الفرقة في ١٨/٨/١٩٥٥ وانتهى بذبح [كافة الشماليين] بالمنطقة مع زوجاتهم وأطفالهم!.

واشتعلت المذبحة في كل مراكز الجنوب الهامة في (جوبا) و (يي) و (يامبيو) و (مريدي) حيث صب فيها (١٩٠) جندي جنوبي كل غضبتهم على [أي شمالي] ودون استثناء.. موظف.. ضابط.. تاجر.. امرأة.. طفل، وفي حمى القتل الذي وصل إلى حد التمثيل بالجثث حاول (١٣٨) من أصل الـ (١٩٠) جندياً جنوبياً الموزعين في تلك المراكز تحقيق الاتصال بقيادة الاستوائية في (توريت) لتوحيد قوى التمرد، فعبروا الحدود إلي يوغندة للوصول من خلالها إلى (توريت) فاعترضتهم الإدارة اليوغندية وجردتهم من أسلحتهم فلم يتبق من القوة الثائرة إلا (٥٢) في منطقة غرب الاستوائية[١].

وجاء رد الحكومة الاتحادية في الشمال عنيفاً، إذ أعلنت في ١٩/٨/ ١٩٥٥ عن أوضاع التمرد في الجنوب ثم أعلنت حالة الأحكام العرفية وأرسلت بأعداد ضخمة من القوات الشمالية إلى الجنوب.

حاول الملازم الجنوبي (رينالدو لويلا) الذي أصبح الآن زعيماً عسكرياً للتمرد الحصول على التأييد الفوري للحكومة البريطانية فأرسل برقية إلى رئيس وزراء بريطانيا بهذا الصدد. وقد سانده معظم السياسيين الجنوبيين الذين طالبوا بمساهمة قوى الحكم الثنائي في تطويق الأزمة أو التدخل،

---

(١) The Secret War in The Sudan - Page - (36-43).

وهنا سارع حاكم عام السودان السير هيلم إلى السودان قاطعاً إجازته في ١٩٥٥/٨/٢٦ حيث طلب من المتمردين إلقاء أسلحتهم مقابل (محاكمة عادلة)، الأمر الذي أفسح مجالاً للقاء بين الطرفين في (جوبا)، حيث تم الاتفاق على تسليم الأسلحة في ١٩٥٥/٨/٣٠ بمدينة (توريت)، غير أن العسكريين الجنوبيين لم يحققوا ذلك بل هجروا مدينة توريت نهائياً وبكامل أسلحتهم إلى الغابات المجاورة. وقد عرض (صلاح سالم) على حكومة أزهري إمكانية تأخير إجلاء القوات المصرية عن السودان لتسيطر على الوضع في الجنوب، إلا أن (أزهري) قد خاف أن يؤدي قبوله لهذا الاقتراح إلى تفاقم الأوضاع في السودان كله من ناحية وإلى توتر العلاقات مع بريطانيا من ناحية أخرى، ففضل الاستمرار في سياسته الخاصة لاستعادة الوضع في الجنوب. وقد أعلن في ١٩٥٥/٩/٦ إن الأمن قد أصبح مستتباً[١].

لعل (أزهري) كان محقاً فيما نسب إليه بأنه قد بعث ببرقية سابقة على وقوع الأحداث هناك في الأول من يوليو (تموز) ١٩٥٥ يطلب فيها من الإداريين والضباط الشماليين مراقبة تحركات الجنوبيين. ولعل البرقية قد نسبت إليه مع تحميلها نصاً عدائياً للجنوبيين، حيث وزعت وعممت بطريقة مذهلة على الجنوبيين أنفسهم. وفي كلتا الحالتين: أن يكون قد أرسل البرقية، أو لا يكون وقد دُست عليه، فإن الوضع في الجنوب كان مهيأ للانفجار تحت ضغط التصعيد للمطلب الفدرالي وتحت طائلة التخوف من إقدام الاتحاديين على استخدام أغلبيتهم الميكانيكية في دفع البلاد باتجاه الاتحاد مع مصر.

ومرة أخرى تثبت ديمقراطية وستمنستر في السودان أنها كزيّ نابليون على أكتاف بوكاسا، إذ يكفي أن يتحرك ملازم صغير لا يملك الكفاءة

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٤٢ ـ ٤٣).

العسكرية لقيادة سرية، فتهتز لإشارته قائمة النواب الجنوبيين في عاصمة البلاد، ولو نجح ذلك الملازم الصغير ولم يعدم في ١٩٥٦ كما حدث له لكان مصير الجنوب غير مصيره اليوم.

مع ذلك لم تكف تناقضات التركيبة عن فعلها بإجهاض تحرك الأنصار في أول مارس **١٩٥٣** وتحرك الجنوب في أول يوليو **١٩٥٥** إذ كان على (أزهري) أن يستمر ليواجه المزيد.

الإنذار الثالث. . الختمية من جديد:

ذكرنا أنه لم تكن قيادة الختمية موالية لمصر خلافاً للمفهوم السائد بين معظم السودانيين اليوم. ويرجع هذا الغموض الذي أوقع الكثير من السودانيين في التباس ليس بالهين، إلى طبيعة ممارسة السيد علي الميرغني نفسه للعمل السياسي. فهو خلافاً للسيد عبد الرحمن المهدي لم يكن رجل جلسات مفتوحة ومناقشات عامة، وما عُرف قط بالمقربين. بل أنه عندما نشر (الدرديري محمد عثمان) مذكراته التي وصف فيها السيد علي أو وصف فيها نفسه بأنه (صديق له) استغرب الجميع، البعض سُمواً بالسيد أن يكون له أصدقاء من الناس ولو كانوا كباراً كالدرديري، أما البعض الآخر فقد استغرب لأنه أدرى بطبيعة السيد المستكفي عن الآخرين بنفسه، والذي يكثر دائماً من (سنة الاعتكاف) ـ كما يعلن للناس ملازموه.

بل إن تحركاته خارج الخرطوم كانت قليلة جداً ويأتي عنها الإعلان بشكل مدو. كانت فيه كل صفات الزعيم المحتجب، قليل الكلام، بل إنه كان يغطي معظم أجزاء بدنه لدى ظهوره في مناسبات عامة، حتى الفم والأنف فلا يتيحهما إلا في حالات التصوير النادرة. وابتسامته مغلقة الفم، وعباراته قصيرة ومتقطعة، أما عيناه فكلتاهما ذكاء خارق حتى لتظنه ـ مع تلك الهيبة القدسية التي أضفيت عليه ـ وكأنه يخترق أحاسيسك بهما. عُرف عنه كثرة القراءة، وقيل إنه شاعر متصوف، غير مخلد للحياة العائلية. المهم والمهم أيضاً أن قلة قليلة جداً من الناس كانت تعرف ماذا يريد (السيد

علي) في اللحظة التي يجب أن يعرف الناس فيها ما يريد. وتلك هي المشكلة الأساسية التي حملت للكثيرين انطباعات غير حقيقية عنه.

حتى إن الشيخ (بابكر كرم الله) أحد كبار الختمية المناوئين للوحدة مع مصر، لم يكن قد تعرف حقيقة على آراء السيد علي الميرغني حول الوحدة أو الاستقلال حينما حضر للإفطار مع (روبرتسون) وسأله الأخير عن ذلك[١].

ظهرت أولى مواقف السيد الميرغني لتأييد الاستقلال حينما أعلن مباركته لأول انقسام بعد قيام (الحزب الوطني الاتحادي)، قاده ثلاثة من الوزراء في ١٩٥٥/١/٢ وهم (ميرغني حمزة) و (خلف الله خالد) و (أحمد جلى). وقد عرفوا وقتها (بالفرسان الثلاثة) حيث أسسوا حزباً أطلقوا عليه (حزب الاستقلال الجمهوري). وقد نشرت جريدة (صوت السودان) ـ اللسان الرسمي للسيد علي الميرغني ـ تلك (المباركة) في عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١/٣ وعرف إسماعيل الأزهري جلياً وقتها أن الختمية قد سحبت أهم بساط من تحته.

ولم يكتف السيد الميرغني بمحاصرة أزهري مقتصراً على مباركة المعارضين له في الصف الحزبي، بل مضى يهيىء لرأب الصدع الطائفي ما بين الختمية والأنصار. فتمت اتصالات مكثفة بين السيدين الميرغني والمهدي انتهت بإعلان لقائهما الرسمي في ١٩٥٥/١٢/٤، حيث أصدرا بياناً (مشتركاً) أكدا فيه على «أنهما مصممان على العمل معاً لخير السودان وسعادته وحريته و [سيادته الكاملة]». وناشدا أنصارهما وجميع أفراد الشعب السوداني أن «يقتفوا أثرهما ويفعلوا مثلهما»، وفي هذا البيان دعا السيدان إلى أول تحرك عملي مضاد مسنود بإرادة قوية ضد حكومة الوطني الاتحادي، حيث ناديا بتأليف (حكومة قومية من جميع الأحزاب) عوضاً عن تلك

---

(١) Transition in Africa - Page - (153).

الحكومة الاتحادية[1]. وهكذا كررت قيادة الختمية مجدداً مناوراتها على الاتحاديين كما فعلت ذلك سابقاً في مواقفها من الجمعية التشريعية حيث طالبت بالتعديلات في حين رفض الاتحاديون دخولها (ولو جاءت مبرأة من كل عيب) كما أوضحنا تحت عنوان (مناورات الختمية وتشدد الاتحاديين) في مطلع هذا الفصل.

ثم تطور موقف قيادة الختمية إلى تكوين حزب سياسي خاص بها أعلنته تحت اسم (حزب الشعب الديمقراطي) ببيان مباركة وتأييد صادر عن السيد علي الميرغني بتاريخ ٢٨ يونيو (حزيران) **١٩٥٦** أي بعد سبعة أشهر من (لقاء السيدين)، وقد أسندت رئاسة الحزب إلى الشيخ (علي عبد الرحمن الأمين الضرير)[2].

لقد غير لقاء السيدين موازين القوى السياسية في السودان بحيث أصبح الطريق نحو الاستقلال محتماً، فها هو الحزب الوطني الاتحادي الذي ولد عبر عملية قيصرية أجراها صلاح سالم في **١٩٥٣/١/١٠**، تتسلل قياداته باتجاه حزب (الاستقلال الجمهوري) أو تقف على الحياد تحت سماء لبدتها غيوم الخلاف بين (راعي) الحزب (ورئيسه) واقتنع أزهري بأن الطريق نحو الاستقلال قدر قد كتب عليه.

وتساءل الناس من بعد، هل كانت الأحزاب (الاتحادية) مخلصة في دعوتها للاتحاد أم كان الأمر مجرد (تكتيك سياسي) قصد به مواجهة بريطانيا بمصر؟ واحتار الناس في الإجابة على هذا السؤال فقد ظل السيد علي الميرغني صامتاً. أما أزهري فقد أعلن بدوره في ١٦ (آذار) مارس **١٩٥٥** أي من بعد تأييد السيد الميرغني لانقسام الفرسان الثلاثة بشهرين ونصف «إن الذين يحكمونكم الآن لن يسلموكم لا للمصريين ولا للبريطانيين»[3].

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٩٣ ـ ١٩٤) و (٢٣٧ ـ فقرة ٢٩).
(٢) اليسار السوداني في عشرة أعوام ـ ص (٢٢٥ ـ ٢٢٦).
(٣) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٩٤).

إذن لماذا الخلاف، طالما كان الفرسان الثلاثة والختمية وأزهري موافقين سلفاً و (متحدين) على (عدم الاتحاد) مع مصر؟

المثقف وأزمة الاختيار:

ذهب الناس مذاهب شتى في (التفسير) ثم في (التأويل)، فقال البعض إن إبعاد الثورة المصرية (لمحمد نجيب) قد أحدث ردة فعل سودانية عامة تجلت في قصيدة الشاعر السوداني (أحمد محمد صالح) التي أطلقها محلقة في **٢٦/١٠/١٩٥٤** بعنوان (إلى نجيب في عليائه)[١] أذكر من مقاطعها:

«ما كنت غداراً ولا خواناً	كلا ولم تك يا نجيب جباناً»
«يا صاحب القلب الكبير تحية	من [أمة أوليتها الإحسانا]»

واعتمد البعض ومنهم (مدثر عبد الرحيم) و (جعفر محمد علي بخيت) وعدد من الإداريين البريطانيين الذين كتبوا عن تطور الحركة السياسية في السودان، وحركة المثقفين بالذات بعد عام **١٩٢٤**، على القول بأن شعار وحدة وادي النيل كان شعاراً (سياسياً) وليس (قومياً)، فرضته تكتيكات خاصة في السياسة السودانية. وقد فسر البعض تمسك أزهري بشعار الوحدة مع مصر إلى وقت متأخر بأنه كان ناتجاً عن حاجته لتدفق المساعدات المالية المصرية على حزبه الذي لم تكن لديه مصادر تمويل ذاتية ثابتة أسوة بالختمية ومن والاهم والأنصار ومن والاهم[٢].

غير إني وبعد كل التحليل الذي أوردته في الصفحات السابقة، أذهب إلى رأي مختلف في فهم الأمر. فشعار (وحدة وادي النيل) تماماً كالشعار الذي يقابله (السودان للسودانيين) كانا يعبران ـ ضمن تركيبة السودان المتناقضة ـ عن (نزوع جنيني) في إطار تلك المرحلة نحو التوجه

---

(١) جريدة الرأي العام السودانية ٢٦/١٠/١٩٥٤ ـ المصدر السابق ـ ص (٢٣٨).

(٢) دراسة موجهة إلى المرشحين لعضوية الحزب الشيوعي السوداني ـ صادرة عن لجنة الدعاية في يونيو ١٩٦٣ ـ ص (١٥) ـ غير منشورة.

(المتوسطي) والتوجه (الداخلي السوداني). وقد يكون الاتجاهان تاريخياً وضمن التركيبة السودانية منذ عهود قديمة وسابقة. فقد كان هناك الاتجاه الفعلي الشمالي الذي احتوى (الفونج والعبدلاب) منذ عام ١٥٠٥ وإلى ١٨٢١. وقد كان تفاعله دائماً باتجاه (مصر) في حدود ما تتيحه ممكنات تلك الفترة، خصوصاً وقد أصبحت مصر منذ عام ١٥١٧ جزءاً من الخلافة الإسلامية العثمانية الجديدة.

أما ممالك (تقلى والفور والمسبعات) فقد ظلت بحكم تكوينها الجغرافي شبه الصحراوي المنعزل وراء النيل في غرب السودان، أقرب في توجهاتها العامة إلى ممالك غرب إفريقيا الناشئة في حزام السافنا ما بين الصحراء والغابة. وقد جاء الحكم التركي فوحد ما بين هاتين القوتين في إطار سياسي مركزي، مع إضافة قوة جديدة وهي الجنوب. غير أن الحكم التركي ـ المصري (١٨٢١ ـ ١٨٨٥) لم يدامج بين هذه القوى لا سياسياً ولا إدارياً، ولم ينشىء تلك القاعدة الاقتصادية التي من شأنها إيجاد أرضية قوية للتدامج، لأنه كان في حد ذاته متخلفاً عنها.

ثم جاءت ثورة المهدي وفترة المهدية التي سكبت الغرب السوداني في وعاء النيل. وفي الحقيقة لم تؤد تجربتها بعد وفاة المهدي المبكرة إلا إلى إيجاد هوة بين الجانبين ـ النيلي والغربي ـ فدفعت بالنيلي إلى مزيد من الالتصاق بنزوعه المتوسطي باعتباره ليس مجرد نزوع حضاري فقط بل و (سياسي) مضاد للمهدية الأمر الذي كرسته فيما بعد تجربة الاحتلال الثنائي حيث وجد النيل في مصر ضالته المنشودة، خصوصاً وقد تحول الغرب الأنصاري إلى الطرف الثاني (البريطاني) ليحتمي به ضد اتجاهات النيل الشمالي.

وتداخلت عناصر عديدة في تأصيل الشعارين (وحدة وادي النيل) و (السودان للسودانيين) وتداخلت نفس العناصر العديدة في إضعافهما أيضاً. فمما يعزز آمال الاتحاديين في مصر كونها الشريك الأضعف في العلاقة الثنائية، مما جعلها دوماً في موقف المعارضة للبريطانيين الذين ظهروا في السودان كقوة مهيمنة على السلطة الاستعمارية.

فعقدة الاضطهاد التي جمعت الضابط المصري بالضابط السوداني تحت إمرة البريطاني وحدت بينهما في عام ١٩٢٤، متخذة من شعار (وحدة وادي النيل) تعبيراً عنها، بالإضافة إلى الأرضية التاريخية التي نشأت عليها.

كذلك تمتزج الأحاسيس مع ذلك التطلع المتوسطي نحو مصر بوصفها مركزاً للإشعاع الشرقي والروح الشعبي المقاوم لأوروبا المتحولة - في باطن الوعي - إلى صليبية غربية جائرة على الشرق. غير أن مصر [حين تتحول إلى (شريك قوي) في الحكم فسرعان ما تظهر بالصورة الأخرى كطرف في الاحتلال] يقرر مصير السودان بمعزل عن الاتجاهات الوحدوية، فتبدأ ردود الفعل (الوطنية) السودانية، فتستدعي الذاكرة لا مصر شوقي والبارودي وعرابي وعمر طوسون، ولكن مصر محمد علي وإسماعيل وحملات الدفتردار ومجازره في السودان، فتتصارع في نفس السوداني النيلي وطنيته التي استثيرت بالتجاهل المصري أو محاولات فرض السيادة من جانب ونزعته الوحدوية المتوسطية التي تجمعه تاريخياً بمصر من جانب آخر، فيشتد التمزق المصاحب بكل أعراض التأزم ما بين الكرامة الذاتية الوطنية والنزوع التاريخي. فيرتد محمد أحمد محجوب ابن الثقافة الشرقية إلى مواقع الذاتية السودانية مطالباً لا بالاستقلال السياسي بل وبالاستقلال الثقافي أيضاً، معبراً بذلك عن حدته المزاجية الخاصة. أما التجاني يوسف بشير فيقف ممسكاً بالموضوعية ليتأمل في تحديد ما يجب أن يحب وما يجب أن يكره.

وفي هذا الإطار يأتي ضغط الغرب السوداني الذي لا يسهل إغضابه بل وليس من الحكمة إغضابه فهو من النوع الذي يردد في باطنه:

ألا لا يجهلن أحد علينا ... فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وهو يملك الوسائل لذلك وقد أوضحها في أول مارس ١٩٥٤.

وفي هذا الإطار نفسه يأتي ضغط (الجنوب) الذي لا يقل عنفاً عن الغرب حين يدق بعنف طبول الحرب ويرقص رقصاتها.

بشكل واضح نستطيع القول أن شعار وحدة وادي النيل قد جاء تعبيراً لا عن (الروابط والعلاقات الخاصة) بين مصر والسودان النيلي الشمالي وإنما جاء كتعبير عن النزوع (المتوسطي) لهذا النيل الشمالي الزراعي، متدرجاً في الرسوخ عبر تفاعلات مصر بالحضارة المتوسطية وقدرتها على إحالة هذه الحضارة كنموذج متقدم للمناطق النيلية جنوبها. [فتطلع السودانيين لمصر ومنذ عهد الفراعنة ليس تطلعاً (ثنائياً) صادراً عن السودان تجاه مصر لذاتها] بل هو تطلع [باتجاه المتوسط] بحكم موقع مصر فيه وقدرتها على إحالة حضارة المتوسط إلى السودان بوصفها البوابة الوحيدة إلى الشمال. أما في حالة أن تعجز مصر عن هذا الدور الحضاري التاريخي الطبيعي، بسبب من الانحطاط كما حدث في عهود المماليك، فإن السودان سرعان ما ينطوي على ما لديه من امتدادات وتأثيرات الحضارة المتوسطية ضمن وضع ذاتي فريد. وقد كانت هذه بالضبط هي تجربة الممالك المسيحية الثلاث (المقرة ـ نوباتيا ـ علوة) حين قطع الفتح الإسلامي ما بينها وبين مصر، وطوال الفترة التي لم يكن الإسلام نفسه قد ابتنى حضارته الذاتية في مصر.

من هنا ظلت مصر تعني (مثال الحضارة) المتوسطية للأراضي في جنوبها النيلي، والعلاقة بها ـ تاريخياً وحضارياً ـ هي علاقة بهذا المثال. واستمر الحال طوال فترات (كوش) والممالك المسيحية الثلاث وعهد الفونج والعبدلاب. وقد اتخذ هذا (المثال الحضاري المتوسطي) أشكاله في السودان كصورة للأشكال التي اتخذها في مصر منذ الثقافة الفرعونية ثم الهيلينية ثم الرومانية فالعربية ـ الإسلامية. لذلك نجد أن معنى مصر في السودان هو دائماً ذلك (المثال الحضاري المتوسطي) الذي كرّس نفسه في مجال الفكر والأدب والثقافة...

بذلك يصبح (المثال الحضاري المتوسطي) هو جاذب العلاقة السودانية مع مصر. وبما أن الخلافة الإسلامية في العهدين الأموي والعباسي لم

تستطع ـ لاعتبارات عديدة ليس هنا مجال تفصيلها ـ أن تستقطب هذه الامتدادات المتوسطية في السودان النيلي، لاحتوائها (سياسياً) في إطار السلطة الإسلامية الموحدة، فقد بقيت مصر في أحشاء هذا المثال حية في الأدب والشعر والدين طوال عهود الفونج والعبدلاب..

في فترة متأخرة جاء (محمد علي باشا) بصورة مضادة لهذا المثال، جاء لينهب الذهب ويستعبد الأحرار باسم الخلافة والخليفة. فاهتز (المثال) وكاد أن يفقد إشراقته في النفوس فتحول الشعر السوداني كله إلى (رثاء سنار) لا إلى مدح مصر ورجال الدين والعربية فيها كما كان في الماضي، ثم دق المهدي الأبواب في ١٨٨٢.

بعد فترة رجعت مصر فحكمتها ظروف معينة أتينا على شرحها لتطرح (المثال) من جديد عبر عقدة الاضطهاد المشتركة ضد الإنجليز، فأحيت في النفوس رموز الأدب والشعر والفن فأعيد الارتباط بالمثال من جديد... ارتباطاً أدبياً حضارياً بعث كل الكوامن التاريخية الإيجابية. فأصبح (أدب المثال) ثورة بالضرورة على الاحتلال في السودان ومصر على حد سواء.

هنا بالضبط نضع أيدينا على كيفية نشوء شعار (وحدة وادي النيل) إذ أن الشعار قد جاء ثمرة مباشرة لمعنى ذلك المثال الحضاري التاريخي في وعي الحركة (الأدبية) السودانية في مطلع العشرينات من هذا القرن. كانت المقدمة هي ثورة (الارتباط الأدبي ـ الفكري) بالمثال المصري المطروح في الوعي السوداني عبر نضالية مصر ضد بريطانيا. باعتبارها رائداً في سماء الأدب والفكر.. والآن [السياسة].

هنا انتقلت «الثورة من رحاب الأدب، ومن ساحات المحافل الدينية إلى معاقل الجندية فتكلمت المدافع والبنادق معلنة ثورة الجنود السودانيين في عام ١٩٢٤. إن قيام هذه الثورة المسلحة لدليل على [إفلاح الشعراء والأدباء السودانيين فيما قصدوا إليه] ولعلهم أفلحوا لأن [ثورتهم الشعرية التي حركها السخط على الحكام الأجانب والتبرم بالأحوال صاحبت بعض

وقائع في السودان ومصر. تلك الوقائع التي بينت للمواطنين السودانيين نوايا البريطانيين وأثبتت لهم أن أولئك الحكام لا يتورعون عن فعل أي شيء في سبيل توطيد أركان حكمهم.. [أن الثورة الأدبية أثمرت ثورة مسلحة في عام ١٩٢٤]... بعد ذلك ظهرت مرة أخرى في شكل جمعيات أدبية كونتها أندية الخريجين من كبريات مدن القطر، وظلت تلك الجمعيات ميداناً للأدباء والمفكرين والمصلحين، يتحدثون ويناقشون ويتناظرون في شؤون الأدب وأجوال المجتمع السوداني سنين عديدة إلى أن أتت ـ بطريق مباشر أو غير مباشر ـ ثمرات جناها المجتمع السوداني وأفاد منها خيراً كثيراً. من هذه الثمرات (مؤتمر الخريجين) تلك الهيئة التي كان قيامها بداية العمل السياسي في أحزاب منظمة فمن داخله ظهرت الأفكار السياسية وخرجت إلى المجتمع السوداني...»[1].

لقد وضع الدكتور (المليك) يده على جوهر التكوين والاتجاه. فمصر حاملة المثال المتوسطي كما ترتبط به قيم السودانيين وثقافتهم وتكوينهم، فإذا كفت مصر أن تكون ـ لسبب ما ـ على غير هذا المثال وإذا أرادت استخدامه في حدود التوسع (الإقليمي) فسرعان ما تتردد في ذهنية السودانيين أبيات الشاعر (عبدالله عبدالرحمن الأمين).

«ووحدة وادي النيل نحن دعاتها   [ولكن على ألا نكون لها ظلاً]»[2]

وقد أوضح الشاعر أن علاقته بمصر هي علاقة (بالعروبة) ـ أي (المثال المتوسطي) وقد تحول إلى (مثال عربي).

«وأرى العروبة كلها رحماً   وبنو العروبة هم بنو أمي»
«أنا من يقول النيل جامعة   تليت قضاياها على الضم»

---

(١) شعراء الوطنية في السودان ـ دكتور صلاح الدين المليك ـ ١٩٧٥ دار التأليف والترجمة والنشر ـ جامعة الخرطوم ـ ص (١٦٦ ـ ١٦٧).

(٢) ديوان العروبة ـ عبدالله عبد الرحمن الأمين ـ ص (٤٤) ـ المصدر السابق ـ ص (١٦٨).

«وأقـول أن الـعـرب مـمـلـكـة والـقـائـمـون بـهـا أولـو عـزم»
«وإلـى [اتـحـاد شـامـل قـومـي] أزجي حديث الشاعر القومي»

وقد تطلع السودانيون إلى (التاج المصري) لا كما تطلع التاج المصري إليهم على غرار بيانات حزب الوفد المصري باعتبار السودان (تابعاً) للسيادة المصرية منذ الفتح في عام ١٨٢١. وقد كانت هذه النظرة المتناقضة إحدى مشكلات الفكر الوحدوي السياسي التي أجهضت شعار وحدة وادي النيل حين مورس بمعنى (حقوق) مصر في السودان فقد صاح الشاعر (حسن طه) في ديوانه «هتاف الجماهير»[1]:

«وحـدة الـتـاج والـدفـاع سـلاح يـفـرق الإنـجـلـيـز مـنـه فـراقـا»
«قل لمن يرفض السيادة إعراضاً لـكـي يـلـبـس الـبـيـاض الـسـوادا»
«إن [مـعـنـى] سـيـادة الـتـاج إنـا سـوف نـحـيـا [إخـوة أنـدادا]»

يتضح لنا من مجمل هذا التحليل أن شعار (وحدة وادي النيل) لم ينضج كاتجاه (قومي) خارج دائرة التعلق الأدبي والفكري العام بالمثال الحضاري المتوسطي في مصر، وضمن إطار تاريخي خاص جمع ما بين قوى النيل الشمالي الزراعية بالذات ومصر. أما حين تحول هذا (التراكم) إلى مجال العمل السياسي فقد حوصر من عدة زوايا أدت إلى «إجهاضه». . . زاوية التركيبة السودانية المتباينة في توجهاتها القومية من ناحية وزاوية تداخل الشعار الداعي للوحدة (الندية) مع ممارسات (السيادة) المصرية على الطرف السوداني من ناحية أخرى. فتعثرت خطى الاتحاديين بين (مثالية) الشعار و (واقعية) الممارسة فارتدوا إلى مواقع مختلفة: فمنهم من استجاب لضغوط التباين في التركيب فأذعن للذاتية السودانية وانساق إلى ردود الفعل العنيفة المعادية لمصر وقد بدأ وحدوياً من قبل. ومنهم من بقي في حدود التوازن بين مثالية الشعار ورفض الواقع، ومنهم من ارتبط بالشعار

(١) هتاف الجماهير ـ أم درمان ـ ١٩٤٩ ـ المصدر السابق ـ ص (١٨٤).

ورفض حتى خلع الطربوش الأحمر إلا بعد قرار مصر نفسها بخلعه عن كافة الرؤوس، وإلى هذا الفريق الأخير ينتمي السيد (محمد نور الدين).

مكامن العجز. . .

لقد عجزت حركة المثقفين عن وضع يدها على المعنى الحقيقي لارتباطها بمصر فكرسته في النهاية في حدود المنفعة السياسية العملية، أي أنها حاربت الإنجليز بنفس عقلية السياسة البريطانية العملية التجريبية، ولم يكن بإمكانها أن تمضي في فهم ذلك الشعار إلى نحو أعمق لتعيد طرحه على التوجهات المختلفة للتركيبة السودانية المتباينة في الجنوب وفي الغرب بالذات. وقد تظل هذه إحدى المشكلات التي يتعثر لديها (الفكر القومي العربي المعاصر) في السودان. إلا أنه وإن بدا تعثراً (منطقياً) فإن له حلوله (الجدلية) ضمن واقع التركيب السوداني نفسه.

وقد كان لفشل حركات المثقفين السودانيين المتجلي في عدم مقدرتهم الفكرية والسياسية على النفاذ إلى أعماق الماهية التي تتمحور حولها متناقضات التركيبة السودانية، أثره الكبير في فقدانهم التوازن عبر منعطفات سياسية كثيرة. ولا يرجع العيب هنا إلى المثقف السوداني بمقدار ما يرجع إلى الأوضاع التي أحاطت به وكوّنته. . فإذا استثنينا (إسماعيل الأزهري) نفسه الذي أعلن لبعضهم أنه لا يقرأ أو لا يكثر من القراءة في أحسن الأحوال، فإن طبيعة نشأة وتركيب المثقف السوداني طوال فترة النصف الأول من هذا القرن العشرين لم تمنحه تلك العقلية (التركيبية والتحليلية) التي تجعله قادراً على النفاذ بوعي جدلي عميق إلى خصائص التكوين السودانية وعلاقاتها في إطار الوحدة والتضاد، بما يجعله يتعامل مع الواقع ضمن منظور مستقبلي شامل.

بمعنى آخر لم يستطع المثقف السوداني أن يخترق تناقضية التركيب كما تمظهرت أمامه في صراعات القوى الإقليمية والطائفية والسياسية ليصل إلى فرضيات الوحدة الجدلية المهيمنة بماهيتها على هذا الشتات. فقد مالت الحركة الثقافية في السودان طوال النصف قرن إلى طروحات أدبية وفنية

وفلسفية عامة حجبت عنها كثيراً الرؤية الفلسفية ـ التاريخية للأمور. فافتقرت إلى فلسفة الوحدة في المتناقضات، في وقت غرقت فيه حتى أذنيها في صراع مع هذه المتناقضات. . ولعل المدرسة الإنجليزية التجريبية الجامدة التي نشأ في كنفها المثقف السوداني لم تمكنه من أوليات النظرة الجدلية الفلسفية لمشاكله بشكل خاص وللحياة بشكل عام.

لعلّي قد طلبت الكثير بمعزل عن تقدير الظرف التاريخي والإطار الموضوعي من جيل مبدع في حدود إمكاناته وإلى أقصى من إمكاناته، كجيل «معاوية محمد نور» الذي كتب روائع في الصحف العربية البيروتية والمصرية ولا زالت صالحة للنشر حتى ضمن سقفنا الحضاري العالمي المتجدد في يومنا هذا. فقد شغل (معاوية) بفن التفكير[1] تماماً كما شغل به (أرنست دمنت) الكاتب الفرنسي، وشغل بمشكلة الشرقي مع القراءة داعياً في النهاية إلى قراءة (الموضوعات) في الكتب لا إلى قراءة الكتب كحل لإشكال الشرقي الكسول[2]. قد وضع معاوية محمد نور يده على أزمة المثقف العربي لا في السودان فحسب بل وفي مصر أيضاً[3]:

يقول: «ليس الأدب هو الشعر فحسب، وما أظن كائناً من كان يقول بذلك. وإنما الشعر فرع من فروع الأدب. فهنالك الرواية، وهنالك الدراما والقصص القصيرة. وهنالك البحوث الفكرية والأدبية ذات الصبغة الاجتماعية والفلسفة التقدمية. ويحزنني أن أقول أن زعماء نهضتنا إلى الآن لم يحاولوا الرواية ولم ينتجوا فيها شيئاً يذكر. ويتلخص عمل كتابنا الناثرين في عدة مقالات نقدية وصفية تنشر بالصحف السيارة، ثم تجمع في كتاب وتقدم للجمهور.

---

(١) السياسة الأسبوعية ـ العدد ١٩١ ـ ١٩٢٩/١١/٢ ـ معاوية محمد نور ـ قصص وخواطر ـ ص (٤٥).

(٢) جريدة مصر ـ كيف نقرأ ـ العدد ٢١ ـ ١٩٣١/٨/١٥ ـ قصص وخواطر.

(٣) المصدر السابق ـ ص (١٨٨ ـ ١٨٩).

«وأعجب من هذا أنك إذا أردت أن تعرف شيئاً عن فلسفتهم الأدبية أو الفكرة الأساسية، كما هو الحال عند كبار الكتاب. ومن ليس له فكرة أساسية يصدر عنها في كل ما يكتب قمين به ألا يعد من زعماء النهضة.

«. . . نحن نطلب منهم مقاييس أدبية مبتكرة ونظرة خاصة للحياة والآداب: والآن أنظر معي إلى مؤلفات الأستاذ «سلامة موسى» والدكتور «هيكل» والدكتور «طه حسين» وأضرابهم. فهل ترى في جميع كتاباتهم شيئاً مثل هذه الفكرة الأساسية؟».

«فأوقات الفراغ للأستاذ هيكل ما هو إلا مجموعة مقالات، وليس فيه أي فكرة أساسية. ما الذي عمله الدكتور طه حسين إلى الآن؟ أعترف بأنه حينما يحلل القصص الفرنسية وينقدها يلذ القارىء كثيراً، أو يدل على قوة نقدية رائعة. ولكن هل هذا هو كل ما نطلبه من زعيم نهضة؟ وقد يقول قائل أن الدكتور طه مؤرخ آداب وناقد وليس بأديب، فما لك تطلب منه ذلك؟ فأقول: أين هي مقاييسه المبتكرة في نقد الآداب وكتابة تاريخها؟ فإننا نعلم أن كبار مؤرخي الأدب لهم فلسفة خاصة بهم أمثال «تين» و «سانت بيف» و «هالام»، فأين الدكتور طه من هؤلاء وأين هي تآليفه؟ (حديث الأربعاء) وما هو إلا حديث عن الشعراء ليس فيه فكرة أساسية. (الشعر الجاهلي) نعم فيه فكرة أساسية ولكنها منقولة من المستشرقين أمثال «نوالدكة» الألماني «ونيكسون» الإنجليزي. (فلسفة ابن خلدون) هو الآخر ليس فيه فكرة أساسية. وإنما هو تحليل فقط وتطبيق لنظرية «تين» في دراسة الرجال. فهل مثل هذا الاحتكار لآراء علماء الغرب يجدر بزعماء النهضة؟ وكتاب سلامة موسى (حرية الفكر وأبطالها في التاريخ) الذي كتب عنه بعض النقاد فأسماه كتاب السنة وما إلى ذلك من مثل هذا الهراء المحض، مأخوذ من كتاب تحرير الإنسانية للأستاذ «فان لون» وتاريخ الحركة الفكرية لمؤلفه «ج. ب. بري» فأي فضل له سوى فضل الترجمة والنشر؟».

بل مضى معاوية محمد نور لأبعد من ذلك حين وضع أطراف أصابعه

العبقرية على المفهوم الصحيح للأدب (القومي) في مواجهة مدارس (الذاتية) والعزلة، ودون استلاب، كما يفعل في مواجهتهم من ناوأهم «ليس معنى الأدب القومي أن نتحدث في موضوعات (قومية)، ولو كان هذا يدخل فيه. وليس لزاماً على الأديب القومي أن يتكلم عن الحياة في الريف أو في المدن أو في وادي النيل. وإنما جوهر الأدب القومي هو (الإحساس القومي) وهو أن يكون الكاتب فناناً تمثلت فيه خصائص أمته الشعورية والفكرية فأبرزها في العمل الفني في ثوب تفسيره الخاص به كفرد من تلك الأمة. . .»[1].

كان معاوية الذي مات في سن الثانية والثلاثين هو (الاستثناء) في حياة المثقف السوداني وغيره كان (القاعدة). فقد عاش غيره كثيراً وأنتج قليلاً على أيام مجلتي (النهضة) و (الفجر)، بل أن (عمق) معاوية قد عوض عن (قصر) حياته في وقت لم يعوضنا فيه الغير عن طول حياته إلا بالقليل العميق والكثير السطحي، مع استثناء (عرفات محمد عبدالله) الذي عاش كمعاوية قصير العمر عميق الغور وكذلك (التجاني يوسف بشير).

وقد أدت فترة القمع الاستعماري البريطاني منذ إجهاض ثورة **١٩٢٤** وما لازمها من ردود فعل (مع) أو (ضد) مصر، إلى فرض أجواء خاصة على المثقف السوداني الذي ضُيّق الخناق أيضاً على نموه العددي بإغلاق المدارس وتغيير البرامج التعليمية وأسلوبها وطرائق التدريس، فانحصر هم القلة الباقية في تحمل العبء عن (الكل) على مستوى الإحياء الأدبي والإصلاحي. ثم ما لبث النضال الوطني في مرحلته الجديدة منذ عام **١٩٣٨** أن ابتلع المثقف السوداني في تحرك سياسي سافر، انتهى به ـ بعد مقاومة عنيدة ـ إلى أحضان القوى التقليدية والطائفي منها بالذات.

ونتيجة لتلك الأجواء الخانقة بعد عام **١٩٢٤** استغرب البعض فعلاً

---

(١) السياسة الأسبوعية ـ ١٩٣٠/٩/٢٠ ـ عن قصص وخواطر ـ ص (١٩١).

أن تسمح السلطات البريطانية لرجل كعرفات محمد عبدالله بإصدار مجلة الفجر[1]. وقد كان (أحمد خير) فيما يروي (مدثر عبد الرحيم) هو أحد أولئك المتشككين، غير أن الظروف التي أحاطت بعودة عرفات محمد عبد الله وإنشائه للفجر وتحوله بها من مجلة أدبية إلى سياسية، هذه الظروف التي شرحها لنا (محمد أحمد محجوب)[2] توضح لنا أن الأمر لم يكن على النحو الذي ذهب إليه (أحمد خير)، فالمحجوب يكشف لنا عن رسالة بعث بها عرفات إلى السكرتير الإداري طالباً فيها السماح بالعودة إلى السودان دون أي التزام بشروط تحول بينه وبين الخدمة العامة لبلاده:

«ليس بدعاً أن يطلب الرجل العودة إلى بلاده وعلى الأخص عندما يرى أمانيه وآماله تحطمت أمامه. لقد اشتركت فيمن اشترك في حركة **١٩٢٤** تدفعني إلى ذلك وطنيتي، ولما أنني فشلت في مهمتي أريد العودة اليوم إلى بلادي [ولا أقطع على نفسي عهداً بأنني إذا دعتني ظروف الخدمة العامة في بلادي سأحجم عن ذلك...]...».

أما عن أجواء التحرير في ظل الإدارة البريطانية فيصفها لنا المحجوب بقوله: «فإذا بالفجر يصدر وإذا بإدارة الأمن العام تدق جرس التلفون [تحذر مرة وتهدد أخرى]، وإذا بعرفات يقابل التحذير والتهديد بصدر رحب وابتسامة صفراء، ويمضي في عمله غير عابىء بالتحذير ولا بالتهديد ولسان حاله يقول: سنعودهم الحرية حتى يألفوها، وسنطالبهم بالحقوق حتى يقروها، وسنريهم مقدرتنا على القيام بالواجب في غير ما ضوضاء حتى يكبرونا..».

وكما لم يسلم (عرفات) لم يسلم (معاوية) من الشائعات المتناثرة في

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (٢٢٠) ـ فقرة (٧٥).
(٢) نحو الغد ـ محمد أحمد محجوب ـ قسم التأليف والنشر ـ جامعة الخرطوم ـ ص (٢٠٤ ـ ٢٠٥).

أجواء الغموض، فقد اشترك (معاوية) مع بعض الكتّاب المصريين في الدعوة إلى «الأدب القومي» وكان «أحد الموقعين على الوثيقة التي نشرتها (السياسة) الأسبوعية في هذا الصدد. وكانت إحدى أعمال الدكتور هيكل في مجال (إحياء الفرعونية وبعثها). وقد تعرض أنصار وثيقة (الأدب القومي) إلى نقد على صفحات مجلة الفجر نفسها باعتبارها حركة أدبية انفصالية عن (الأدب العربي)[1].

«منذ سنتين قام جماعة من الشباب المصري المثقف وتحمسوا لهذا الموضوع وأثاروا نقمة وألفوا جمعية قوية تكتب وتعمل ووجدوا من الصحف تشجيعاً أغراهم بالجري في هذا الميدان أشواطاً بعيدة حتى [حاد كثير منهم عن القصد وضل الطريق وجرى تبعاً لهواه من غير بينة ولا هدى ولا كتاب منير]. وسرعان ما هدأت شقشقتهم وسكنت ثورتهم وتقشعت سحبهم ولم يخرجوا من القول إلى الفعل المثمر المستمر المنتج [شأن كل عمل لا يصلح للبقاء ولا يستحق الخلود] وبعد أن يهاجم (إبراهيم علي حران) الدعوة المصرية للأدب القومي بوصفها «عمل الجبان الرعديد الخائر القوى المتشكك الضعيف حليف الهزيمة خدن الباطل»، يعود لينتقد بشدة آثارها المنعكسة على الأدباء السودانيين الذين تنادى بعضهم إلى (أدب قومي سوداني).

ويقول (حران): «وعلى أثر تلك الصيحات القوية في مبدئها الضعيفة في منتهاها سمعنا [صوتاً خافتاً من هنا] يحاكي صوت المختنق. كأنه يجاوب تلك الأصداء تقليداً ومحاكاة لا عن هدى وبصيرة يدعو إلى [أدب قومي سوداني] تغميضاً عن الفرق وتجاهلاً للبون الشاسع بين الدعوتين..». وقد أثارت (حران)، فيما يبدو، مقالات عديدة حول هذا الاتجاه (الأدب القومي السوداني) طرحها - بين مؤيد ومعارض على صفحات الفجر - كل من (عرفات محمد عبدالله) و (محمد إبراهيم النور)

---

(١) الفجر - العدد ١٧ - ١٩٣٥/٢/٢٨ - مقالة (الأدب العربي والأدب القومي) بقلم (إبراهيم علي حران) - ص (٧٩٨ - ٨٠٠).

و (محمد أحمد محجوب) و (يوسف مصطفى التنى). وهي المقالات التي أثارت من قبل (الهادي عثمان العمرابي)[1] فضرب بسيفه وأسلوبه البارع ذات اليمين وذات اليسار، مؤكداً مرة على فهمه للأدب القومي كدعوة إلى «اتجاه جديد غير الاتجاه الذي نحن فيه وتحطيم قيود بالية كبلت العقول حيناً من الدهر»، ولكنه يعود ليتساءل عن (قدرات المثقف السوداني) للوصول إلى المعنى الحقيقي للأدب القومي والتعبير عنه، إذا كان معنى الأدب القومي صادراً في حدود التجديد، ثم هو يتساءل عن مصير العلاقة بين الماضي والحاضر وعن نتائج هذا الاتجاه.

«ولي هنا وقفة قصيرة وهي ليست على أطلال الماضي ولا على منزل ليلى أو سعاد ولكنها وقفة على مفترق الطريق الذي نحن فيه، فإما سير إلى الأمام بخطوات واسعة دليلنا فيها بحث علمي ودرس متواصل وإما رجوع إلى الوراء بخطوات أوسع من الأولى.. أقول هذا الكلام [لا منتقصاً من جلال الماضي ولا متشائماً بما استتر في طيات المستقبل] ـ ولكن نواحي الاتجاه عندنا قد تعددت واختلط [الأدب بالعلم] و [الفلسفة بالسياسة] فجرت خيلنا أشواطاً في ميدان العاطفة الجامحة ثم ثابت بعد اضطراب منتكسة تجري في ميادين الشقاء والضعف والاستسلام، وتلك نتيجة معقولة لمقدسات فاسدة انتهت إلى ضرر مقيم وتسلسل لا نهائي». ثم يرى (العمرابي) أن القضية ليست قضية دعاوي وادعاء وتعريفات وتصنيفات على أن القضية هي قضية تكوين المثقف السوداني نفسه.

«لقد سئمنا النظريات القولية ونريد أن نبدأ في العمل مهما كان ضئيلاً وأن نتعود التجربة الأولى للتضحية الجزئية. وكيف لا أغضب أو أتألم ما دمت «أفتح عيني ثم أغمضها على كثير.. ولكن لا أرى أحداً». لقد فقدنا كل أسباب الحركة والنهوض من آداب وعلوم ومال وفنون ولم يبق أمام

---

(١) مجلة الفجر ـ العدد ١٥ ـ ١٩٣٥/١/١ ـ باب (آراء حرة) مقالة (الأدب القومي ـ الهادي عثمان العمرابي) ـ ص (٦٦٥ ـ ٦٦٩).

هذه الأمة المحطمة إلا جزء من كلّي الأدب هو [الصحافة الإخبارية مزدانة بقليل من النثر الساذج والنظم المضحك المبكي]. . . أروني مؤلفاً واحداً في الأدب أو العلم! أروني رسالة صغيرة في الأدب العربي! ضعوا أصبعي على دراسات لشخصيات عالمية نافعة! ألمسوني رسالة صغيرة ولو في علم توحيد الخالق ألفها عالم من ذلك المعهد العلمي [تطلق على المعهد الديني في السودان] الذي يعج بالفقهاء والمتنوحين!. . هل كرمنا شاعراً لشعره؟ هل نشطنا أديباً على الإنتاج؟ هل أحسنا إلى مؤرخ حتى يوالي بحثه وتنقيبه؟ هل ألفنا جمعية واحدة من الشباب لنتعاون على طبع مؤلف قيم أو نرعى متأدباً يرجى خيره؟. . .».

عكست ثورة (العمرابي) إلى حدود كبيرة سلبيات تكوين المثقف السوداني في ذلك الوقت أمام مهمات كانت بطبيعتها أكبر منه. كما كشفت عن صعوبات تبلور وعي متقدم بالمشكلات المطروحة حيث يختلط [الأدب بالعلم والفلسفة بالسياسة] وحيث تضيع المفاهيم والتحديدات حتى بالنسبة لمسألة (الأدب القومي). وهي مسألة سرعان ما غمرتها أمواج (السياسة) المتعالية في السودان، فانحرفت بها من مجاري التجديد أو عدمه ـ كما طرحت في الأصل ـ إلى مجاري الذاتية الضيقة ضمن شعارات (الانفصال الثقافي). وهو نفس الأمر الذي حدث لنفس الشعار في مصر على يد الدكتور هيكل رجل الانبعاث الفرعوني.

أما نظرة (معاوية محمد نور) ـ الذي كان وقتها في القاهرة ـ لمسألة الأدب القومي فقد كانت كما أوضح (أنور الجندي)[1]؛ . . «أن (معاوية نور) كان يفهم (الأدب القومي) على أنه تصوير للمشاعر الوطنية القومية، ورسم للبيئة نفسها، وخلق أدب فيه أنفاس الأمة وروحها وعواطفها ومشاعرها» وعليه فإن الفارق في تصور معاوية للأدب القومي هو خلاف

---

(١) مجلة (الأديب) ـ أكتوبر ١٩٦٣ ـ أعيد نشر المقالة في كتاب (معاوية محمد نور ـ قصص وخواطر) ـ ص (١٨٧ ـ ١٩٤).

تصور (محمد أحمد محجوب) له حول (انفصالية الثقافة). وهو التصور السوداني الانفصالي المقابل لتصور الدكتور هيكل في مصر حول بعث الفرعونية.

لقد تقدم الفكر في السودان على الممارسات السياسية وهذا منطق طبيعي في دينامية الحركة الاجتماعية عموماً، وقد كان يؤمل أن ينضج الفكر في أوعية الممارسة الساخنة دون أن نعطي تقدم الفكر على الممارسة معنى الاستباق الميكانيكي، فكلاهما (الفكر والممارسة) يعيشان حالة توحّد جدلي. فإذا كان الاستكشاف يصعب في إجلاء معالم الفكرة في حدودها النظرية، فإن الممارسة كما حدثت تكشف عن مكنونات الفكر بقوته وضعفه. وهذا ما حدث حين جاءت الممارسة من بعد ضعيفة لاهثة وممزقة على نحو مريع. بل إن البدايات الفكرية الأولى سرعان ما انحسرت في تكوين ذلك المثقف السوداني حتى أصبح يقترب من درجة الخواء. بل فقد حتى الاتصال بتلك البدايات التي لم يعد قادراً لا على الاستمرار بها ولا على البقاء في مستواها. لذلك لم يكن غريباً أن يلاحظ (مدثر عبد الرحيم) في فترة متأخرة في الستينات أي بعد ثلاثين عاماً من كتابات مجلتي (النهضة) ١٩٣٤ و (الفجر) ١٩٣٧ إن إحداهما قد «وضعت مقياساً للصحافة الأدبية في السودان لا يكاد يوجد ما يتفوق عليه حتى يومنا هذا»[(١)].

هكذا استقطبت صراعات السياسة تلك البدايات وأجهضتها داخلها، ثم أجهضت المثقف السوداني نفسه تجاه هذه الطائفة أو تلك، مساقاً بتناقضات تركيبة الواقع السوداني وخيوط الاحتواء المصري ـ البريطاني. ففقدت الشعارات أصالتها المبدئية ومعناها التاريخي، حتى وصل السودان إلى مرحلة الأحزاب والحركات (الاتحادية) وقد أصبحت اتحادية بالاسم والشعار فقط [خواء من كل معنى] تماماً كالذاتية السودانية التي تقف في مواجهتها.

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٠١).

لقد نشأت الحركات الاتحادية ـ إذن ـ نشأة تحمل كل بذور الإجهاض الفكري والسياسي في داخلها، حيث سبح المثال الحضاري المتوسطي في بحار السياسة، وأصبحت هي كل شيء بالنسبة له فانتهى لدى اختياراتها المتناقضة في طرفي الوادي. ما بين تحول (المثال) سياسياً ـ في ذهن الوحدوي السوداني ـ إلى علاقة (نديّة) قائمة على روح التماثل الوطني. فلم يستطع لا شمال الوادي ولا جنوبه التعرف على حقيقته الأبعد من السياسة.

كان أحمد خير هو الوحيد الذي حاول أن يخرج عن دائرة الانزلاق السطحي لحركة المثقفين الاتحادية بتكريس فهم أكثر (منهجية) لحقيقة الوحدة أو الاتحاد بين السودان ومصر. فقد رأى أن السودان بمعزل عن مصر لن يتمكن من مواجهة متاعبه الإقليمية ونوّه في فترة مبكرة إلى أن استخدام الإنجليز لشعارات الانفصال عن مصر في شمال السودان ـ مجسدة في ثقل الأنصار وحزب الأمة ـ سيؤدي بالإنجليز لاحقاً إلى ممارسة نفس هذا التكتيك ضد الشمال نفسه ومن خلال حزب مماثل للجنوب:

«والانفصالية خطأ من حيث الأسلوب الكفاحي [بدليل موضوعي] ذلك أننا إذا كنا نحن أبناء شمال السودان نتمسك ونتشبث بقيام دولة سودانية منفصلة جمهورية أو ملكية، فإنما نحن بلا ريب، عن وعي أو عن غير وعي، نمد للاستعمار في أسباب البقاء، في مصر وفي السودان على السواء، حتى يواجهنا في المستقبل القريب بحركة انفصالية، [من حزب أمة في الجنوب]، على غرار الشعارات والمبادىء التي يرددها الانفصاليون اليوم، وحركة كهذه [سيحرم على رجال حزب الأمة بالذات الاعتراض عليها، وسيستحيل عليهم حتى ولو لم يتقيدوا بالمبادىء الأخلاقية... ولن تظل أضرار الحركة الانفصالية ومضاعفاتها قاصرة على جنوب السودان فقط بل إن شماله معرض لأخطارهما إن بقي الاستعمار الإنجليزي فترة أخرى من الزمن. فانقسام الهند إلى حكومتين، واحتمال وقوع انقسامات أخرى، لرغبة الأمراء في التحكم والتملك، كل ذلك يجب أن تكون لنا منه عظة

وعبرة...»[1].

ما أورده (أحمد خير) في معرض دفاعه عن المفهوم الاتحادي يعتبر صحيحاً، فقط أن يتم طرحه ضمن جدلية التركيب السودانية، فقد رأى أن البلاد قابلة بطبيعتها للتفكك الإقليمي تحت ضغط تركيبتها الخاصة وتحت ضغط صراعات (الأمراء والملوك) الذين عنى بهم مماثليهم في السودان نفسه. وقد برهنت الأيام على صدق رأيه، فحين تحول حزب الأمة للمطالبة بفورية الحكم الذاتي والاستقلال وحق تقرير المصير ـ بما قصد به الاستقلال عن مصر ـ طرحت الإدارة البريطانية ـ (حق الجنوب) في تقرير مصيره أيضاً عن الشمال السوداني، ولم يكن بإمكان حزب الأمة أن يشير إلى (الروابط الجغرافية والتاريخية) بين الشمال والجنوب كمبرر لرفض فكرة حق تقرير المصير للجنوب، لأن ذلك يتعارض مع إصراره هو على الانفصال عن مصر رغماً عن وجود روابط مماثلة بين البلدين. ولما لم يقتنع حزب الأمة بالأمر تحول البريطانيون للتعاون مع كتلة الجنوب وكتلة رجال الإدارة الأهلية (القبلية) تحت مظلة (حزب السودان الجمهوري) بقيادة (الدرديري نقد) و (زين العابدين صالح)[2] وقد أثار روبرتسون (حق الجنوب في تقرير مصيره) أيضاً لدى اجتماعه بمحمد نجيب في نوفمبر (تشرين الثاني) **١٩٥٣**.

ولم تنته (نبوءة) أحمد خير في تلك الحدود، فقد أقدمت كتلة جنوب

---

(١) كفاح جيل ـ ص (٣٧).

(٢) يذكر روبرتسون ـ المصدر السابق ـ ص (١٥١) ـ أن هذا الحزب قد بني على قاعدة من النظار والشيوخ والعمد الذين والوا في السابق السيد عبد الرحمن المهدي، ولكنهم لما شعروا بسعيه للاستقلال لغرض الملكية على السودان، تحولوا عنه إلى الشعار الجمهوري فأنشأوا هذا الحزب. وقد نفى روبرتسون كون السكرتير الإداري البريطاني من وراء إنشائه. وقد وقع المذكوران (نقد وزين العابدين) وثيقة الأحزاب السياسية مع (صلاح سالم) في عام **١٩٥٣**، وقد وصف روبرتسون ذلك التوقيع بأنه عمل (فردي) قاما به دون استشارة رجالات الحزب القبليين.

السودان بعد رفض لجنة الدستور إقرار المطلب الفدرالي في ديسمبر (كانون أول) **١٩٥٧** على الاتصال بالقوى الإقليمية الأخرى في شمال السودان نفسه وذلك لتشجيعها على المطالبة بحقوقها الذاتية الإقليمية في إدارة شؤونها، وقد تجاوبت ثلاث قوى إقليمية مع تلك الإثارة وهي قوى (مؤتمر البجا) لشرق السودان وقوى (الفور) و (النوبة) في غرب السودان. فقد طلب مؤتمر البجا من رئيس وزراء السودان (عبدالله خليل) في أغسطس (آب) **١٩٥٨** حضور مؤتمرهم في بورتسودان والاستماع لمناقشاتهم حول شؤونهم (الخاصة) كما طالب بنفس الشيء كل من (المنظمة الاجتماعية لجبال النوبة) التي تم تكوينها في عام **١٩٥٤**. وقد أدت صراعات القوى السياسية فيما بينها إلى تأييد كل طرف للقوى الإقليمية المناوئة للطرف الآخر في منطقته.

وهكذا أيد (حزب الأمة) مؤتمر (البجا) لإضعاف مركز (الختمية) في شرق السودان كما اعتبره الشيوعيون (تحركاً إصلاحياً مضاداً للطائفية). وقد نشطت هذه التحركات الإقليمية ـ فيما بعد ـ تحت شعارات إصلاحية في إطار وحدة السودان، غير أنها بحكم الاسم والانتماء وفي واقع متخلف اقتصادياً واجتماعياً ومتصدع البنيان الوطني قد حملت بلا شك بذور الإقليمية.

إذن هي (نبوءة) أحمد خير، فحين نبدأ بالانفصال عن مصر فعلينا أن نستعد لعدد من الحركات الانفصالية في السودان نفسه. غير أن تلك (النبوءة) كانت تصطدم باستحالة التحوط لها، فقد كان واضحاً أن اتخاذ الوحدة مع مصر كضمانة لوحدة السودان نفسه كانت تصطدم بضعف حركة المثقفين السودانيين إلى ما هو دون مستوى القدر على التحكم في مجريات الأحداث السودانية. وتصطدم بوعي المثقفين أنفسهم لدورهم وتشتتهم في حركات متعددة يقودها العنصر الفردي بأكثر من العنصر الجماعي. فلو توافر للمثقفين وحدة الحركة والوعي لكان بالإمكان القول بمقدرتهم على ضبط القوى الإقليمية ولو في حدود السودان نفسه ثم تأتي العلاقة الوحدوية مع

مصر (كإضافة قوة) لدور المثقف في السودان ضمن فهم هذا المثقف لخصائص بلده وموازين قواها التقليدية والموضوعية.

والاستحالة الثانية ـ التي يصطدم بها التحوط بما يمنع تحقيق النبوءة ـ هو أن مصر نفسها ـ في ذلك الوقت ـ لم تكن تنظر إلى أن دورها في السودان نابع من دفعها لدور المثقفين السودانيين، بل كانت في نظرتها للسيادة على السودان بموجب حقوق الفتح لعام ١٨٢١ تزيد في تعقيد الأمر نفسه أمام القلة من المثقفين السودانيين الذين رفعوا شعارات الاتحاد بها.

والاستحالة الثالثة أن تركيبة السودان نفسها والقائمة على أسس إقليمية وطائفية ومع وجود طرف بريطاني في السلطة يسخر كل إمكاناته لتزكية هذه الصراعات، قد حالت دون أي نوع من التفاهم الموضوعي مع مصر أو التفهم الموضوعي لمعنى الوحدة بين البلدين. إذن تجاهل (أحمد خير) هذه التركيبة بنتائجها الإقليمية والسياسية، وبدأ يبحث عن (حل مثالي) كَمَن في عقله كتحالف بين قوى المثقفين الاتحادية ومصر. ولو قيض لأحمد خير أن يكون على رأس تحالف بين المثقفين السودانيين ومصر في إطار وحدوي لوجد لزاماً عليه خوض حروب دموية في الغرب والجنوب على حد سواء (لفرض) تلك الوحدة ولتأمين استمرارها، ولم يكن من الاحتمالات الواضحة ـ فيما لو نجحت الفرضية ـ أن تنتهي تلك الحروب الدامية بوحدة السودان نفسه. لقد استطاع الواقع الإقليمي أن يجعل من (الانفصال) عن مصر شرطاً مسبقاً (لوحدة) السودان. فإذا صح أن نطلق تهمة (انعزالي) أو (انفصالي) على أحد من أبناء النيل الشمالي فلم يكن يصح (موضوعياً) أن نطلقها على (جنوبي) أو (نوبي) أو (فوراوي) أو حتى (بجاوي)، فهذه الأطراف المتمحورة حول النيل الشمالي والأوسط لا تنطبق عليها تاريخياً في ارتباطها بمصر ما ينطبق على سكان النيل الشمالي والأوسط من ذوي النزوع المتوسطي.

زيادة على ذلك أن مسألة الوحدة مع مصر لم تكن قد طرحت لا في

مصر ولا في السودان بما يجسد ذلك النزوع المتوسطي ضمن أطره التاريخية غير (الإقليمية)، أي في إطار (إسلامي) ضمن الخلافة الجامعة أو في إطار (عربي) ضمن القومية المحددة. بل طرح الأمر في إطار (محوري ضيق) في حدود ما كان من (علاقات خاصة) بين مصر والسودان، ولم تكن تلك العلاقات لتتعدى في ـ إطار تلك الخصوصية ـ سوى اعتماد مصر على نزوع نيلي متوسطي محدود برقعة الشمال والوسط في السودان، وحتى ذلك النزوع كان متوسطياً أكثر من أنه (مصرياً) أي أنه لم يكن امتداداً (للذاتية المصرية).

وعلى هذا نجد أن الأطراف السودانية وبالذات في الغرب والجنوب، قد [قايضت] القلب النيلي بوحدته معها على حساب وحدة ذلك القلب مع مصر. وحتى وحدة القلب النيلي الشمالي مع مصر لم تكن ممكنة مع إطار الفهم المصري الإقليمي لتلك الوحدة باعتبارها امتداداً لذاتيتها إلى الجنوب مما يليها.

وحين تمت المقايضة بين القلب والأطراف السودانية على الوحدة، وعبر سلسلة من التطورات السياسية المعقدة منذ عام ١٨٩٨، فإن ما ظهر بعد ذلك من حركات (إقليمية) و (انفصالية) على نحو ما أوضحنا لا يعتبر نتيجة للابتعاد عن مصر بقدر ما يعتبر نتيجة لضعف حركة المثقفين وتشتت قواهم في السودان نفسه، فلو تمت وحدة المثقفين ضمن خط عام لأمكن لهم تحقيق الشرط الأول الذي لا بد منه لجعل الموقف المصري أكثر إيجابية في السودان.

ثم إن (أحمد خير) لم ير في الاتحاد مع مصر ضمانة لعدم التمزق في السودان فحسب بل رأى فيه ضمانة لتطور السودان نفسه ونموه:

«الانفصالية خطأ في المبدأ لأنها تتعارض مع الاتجاه الحديث لتطور الجماعة الإنسانية. فالسودانيون قبل المصريين، وأولئك وهؤلاء قبل العرب يجب أن يؤمنوا بأن عصر الدويلات الصغيرة قد مضى وانقضى، بتقدم

العلم وتطور الاستراتيجية، ولرغبة البشر في بناء حضارة إنسانية عالمية. والانفصاليون قبل الاتحاديين، يعلمون أن الرقي الثقافي المتزايد في مصر يهدف مندفعاً بالمجتمع في سبيل اللامركزية الإدارية وغرس بذور ديمقراطية مثلى يستطيع معها كل عضو من أعضاء المجتمع ـ ابتداءً من الكَفْر ـ أن يرعى مصالحه مستقلاً عن طفيليات البيروقراطية في القاهرة. . .».

وكما أراد أحمد خير أن يتخذ من مصر ضمانة لوحدة السودان عبر الاتحاد معها، فقد أراد أيضاً أن يتخذ منها ضمانة لتطور السودان نفسه باعتبار مصر أكثر وعياً ثقافياً ونمواً ديمقراطياً سياسياً، كما أن الوحدة مع مصر في إطار (اللامركزية الإدارية) من شأنه أن يكفل بناء السودان ضمن إطار واسع تحتمه مجريات التطور العلمي والاستراتيجي:

«وإن جهاز حكومة سودانية في نطاق دولة وادي النيل [المتحدة] أدعى للإسراع بترسيخ تقاليد الديمقراطية في السودان واحترام أسسها منه في عهد حكومة مستقلة، ذلك لأن المجتمع المصري ـ ومستلزم في السودان بالاهتداء بسوابقه والاسترشاد بأخطائه وعبره ـ قد سبقنا إلى ممارستها ومحاولة تثبيت قوائمها وقد دفع مهرها من كفاح أبنائه. ويجب ألا نغفل فيلبسنا الغرور أو الجهل بالتاريخ وننسى أن السودان، وإن سلم من الأرستقراطية القبلية والجنسية [العنصرية] والاقتصادية، [فليس سليماً من الأرستقراطية الدينية والثقافية]. ووجود أرستقراطية مهما كان نوعها يعرض جهازها الحكومي لأشر أنواع الأمراض الاجتماعية، يعرضنا للديكتاتورية البرلمانية ومضاعفاتها. ولعل الفاهمين في السودان قد اكتشفوا هذا الداء في تجربة المؤتمر، رغم الفارق الذي لا قياس معه أبداً. . .».

لقد كان (أحمد خير) مدافعاً جيداً بحكم مهنة القانون وقدرة الأديب واقتحامية المثقف الذي لا تحد من اندفاعاته كل صخور التخلف المدببة الأطراف والقاسية الملمس. وقد سبح عكس التيار، وكان راضياً ومقتنعاً، ولكنه لم يختر المياه المحاذية للشط بل فضل أن يخترق قلب النيل صلباً

كصلابة أهله في الشمال، فوجد نفسه مكوّماً على صخرة في الشاطىء إثر موجة عاتية يحيط به جرف عالٍ عصي الطلوع. ثم نظر فوجد الكل إما سابحاً مع التيار بخفة ووداعة، أو منجرفاً مع التيار بضعف ووهن. والتقى السابحون والمنجرفون وبقي أحمد خير قابعاً على صخرته عند الجرف النيلي. أما السياق الفاعل في مصطرعات التركيب فقد اتجه بالسودان إلى مصير الاستقلال عبر الترضيات.

الجلسة التاريخية:

عقد مجلس النواب جلسته رقم **٤٣** في دورته الثالثة يوم الاثنين **١٩** ديسمبر (كانون الأول) سنة **١٩٥٥** فوقف (ميرغني حسين زاكي الدين) مقترحاً:

«نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نرى أن مطالب الجنوبيين لحكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث ستعطى الاعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية».

ذلك كان (الشرط) الذي أجمع عليه الجنوب بوجه الشمال في مقابل الموافقة على إعلان استقلال السودان موحداً بكافة أراضيه، من داخل البرلمان. وقد حملت (الضمائر) ما حملته الألسنة من تناقضات عبر التوريات والتستر العاجل على الموقف لحين إعلان الاستقلال. (فبنيامين لوكي) النائب الجنوبي يؤكد في تثنيته للاقتراح «إن أنجح وسيلة للتشاور هي أن [تكون للجنوب حكومة فدرالية] وكلنا يسعى ويهدف لأن يكون [السودان وحدة لا تتجزأ] وإنني أقول أن هذا الهدف لن يتحقق إلا إذا كانت [هناك حكومة فدارلية للمديريات الجنوبية الثلاث]».

ويقف محمد أحمد محجوب ليثني أيضاً قائلاً: «لقد انطبعت الديمقراطية في أذهان أبناء هذا الشعب وهم لا يقدمون على عمل أي شيء إلا بالإقناع والاقتناع والاحتكام بعد ذلك إلى مؤسساتهم الديمقراطية التي تنصاع لرأي الأغلبية مع احترامها وتقديرها لرأي الأقلية».

لقد نسي المحجوب هنا أن حزبه (حزب الأمة) لم يطبق هذه القاعدة أو هذا المفهوم الديمقراطي حين شرع في مذبحة أول مارس **١٩٥٤**. ويستطرد المحجوب قائلاً: «إن الجمعية التأسيسية ستعطي بلا شك كل اعتبار [لكل] رأي يتقدم به [أي] مواطن، لأن الجمعية وهي تشرع دستور البلاد يتحتم عليها أن تتحسس [كل] الرغبات وتزن [كل] الآراء ثم بعد ذلك تقرر ما ترى فيه مصلحة البلاد وخيرها».

وبعد هذا التعميم الذي ميع فيه المطالب الخاصة باسم النظر في كل الرغبات، طالب المحجوب بإقرار الاقتراح الذي نظر إليه الجنوبيون كضمانة لأوضاعهم بعد الاستقلال! أما (مبارك بابكر زروق) زعيم المجلس وأحد قادة الوطني الاتحادي فأفاض في وحدة السودان وتنوعه فهي «وحدة تبدو كالخيال ولكنها صخرة صلدة، وتبدو كالحلم ولكنها حقيقة ماثلة، وتبدو كالخرافة ولكنها فكرة عميقة الجذور». ثم أكد للجنوبيين أنه «سوف تقوم الجمعية التأسيسية قريباً لتضع دستور السودان ولا شك أن أعضاءها وفيهم ممثلو الجنوب سوف يعطون مطالب الجنوب (الحقة المشروعة) كل (عناية وتقدير) ما دام كيان السودان قائماً ووحدته ثابتة».

وأجيز اقتراح مراعاة الفدرالية لدى وضع الدستور المقبل في جمعية تأسيسية قادمة (بالإجماع)، وبهذا ضمن الشمال أصوات الجنوب في سبيل الاستقلال الكامل.

ثم وقف (عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكة) مقترحاً:

«نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم [موجهة إلى الحاكم العام] أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً».

وأجيز الاقتراح بالإجماع.

ثم تقدم السيد حسن جبريل سليمان مقترحاً:

«بما أنه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سوداني فإنه من رأي هذا المجلس أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام الدستور السوداني النهائي كما أنه من رأي هذا المجلس أن تكون الرئاسة في اللجنة دورية في كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها».

وأجيز الاقتراح بالإجماع.

ثم تقدم السيد محيي الدين الحاج حمد مقترحاً:

«إنه من رأي هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان وقانون الانتخاب للبرلمان السوداني المقبل»[1].

وأجيز الاقتراح بالإجماع.

وهكذا انتهت الجلسة التاريخية حيث أعلنت جلسة أخرى بالرقم **٥٣** في الأول من يناير (كانون الثاني) **١٩٥٦** موافقة حكومة مصر وحكومة بريطانيا على استقلال السودان، وتقدم الموكب البرلماني والجماهيري إلى سراي الحاكم العام البريطاني، حيث صرعت قوات المهدي الجنرال غردون، فأنزل عن ساريتيهما رمزا الحكم الثنائي ـ الهلال والعنكبوت ـ وقد طال بينهما الصراع والتشابك واشترك إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة برفع علم السودان المشكل من ألوان ثلاثة هي بالتالي من أعلى إلى أسفل: الأزرق رمزاً للنيل، والأصفر رمزاً للصحراء، والأخضر رمزاً للزرع. لقد حققوا وحدة الأرض وكان عليهم بعد ذلك أن يتجهوا لتحقيق وحدة من عليها من البشر. ثم تقدم

---

(١) الجلاء والاستقلال ـ محمد عامر بشير ـ كاتب مجلس النواب السوداني **١٩٥٥** ـ **١٩٥٨** ـ الدار السودانية للكتب ـ **١٩٧٥** ـ ص (٦١ ـ ٧٩).

خمسة رجال يتقدمهم لابس طربوش أحمر فجلسوا في مكتب الحاكم العام رمزاً لسيادة مؤقتة طال بها العهد. وهكذا أصبح السودان ـ من بعد لأي ـ دولة مستقلة كاملة السيادة والوحدة. ولكنه يحكم بدستور مؤقت هو مجرد نسخة أخرى من (قانون الحكم الذاتي) الذي سبق وأن أعلنه حاكم عام السودان (روبرت هاو) لينظم الفترة ما بين ٥٤ و ١٩٥٦ من بعد أن وقعه في الخرطوم وقبل بداية الحكم الذاتي بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٥٣ (انظر الملحق السادس).

الوحيد الذي أشار إلى هذه المهزلة كان النائب الشيوعي (حسن الطاهر زروق)، غير أنهم لم يأخذوا برأيه والذي أثبتت الأيام ـ فيما بعد ـ مصداقيته وموضوعيته. وللتاريخ.. أسجل في نهاية هذا الجزء الأول مداخلة ذلك النائب:

«يا سيدي الرئيس

أمامنا الآن اقتراح لإقرار دستور مؤقت يطلب منا أن نناقشه وأن نقره في جلسة واحدة وُضع وعُرض بطريقة لا يفهم منها أن مقدميه يقدرون مسؤولية ما نحن مقدمون عليه. وقد يقال أنه دستور مؤقت فقط ولكنه يمكن أن يستمر على الأقل ثمانية عشر شهراً وليس هذا بالأمر الهين اليسير في حياة الناس، يضاف إلى ذلك أن هذا الاتجاه الموجود سيؤثر حتماً على نوع الدستور النهائي الذي ستضعه الجمعية التأسيسية.

إن الحكومة والأحزاب المؤتلفة قد نظروا نظرة خاطئة حينما حسبوه مجرد تعديلات شكلية على دستور الحكم الذاتي ونحن نختلف معهم في هذا ونرى أن هناك طريقاً آخر يقول بأن يكون الدستور رمزاً للأماني التي كافح من أجلها الشعب وتدعيماً للمكاسب التي نالها، وينعكس كل ذلك في حكم وطني ديمقراطي. فالدستور الذي نريده يجب أن يكون خلاصة حية للتجارب التاريخية التي عشناها فما هي هذه التجارب؟

[فالتجربة الأولى] هي ثورة المهدية التي نجحت في التخلص من النفوذ الأجنبي ولكنها لم تنجح في توفير الحكم الديمقراطي لأسباب ليس

هنا مجال سردها، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي مكنت الغزو الأجنبي منا. والعبرة التي نخرج بها هي أنه بغير نظام ديمقراطي لا يستطيع الحكم الوطني أن يحصن نفسه من مؤامرات الاستعمار.

[والتجربة الثانية] هي فترة الاحتلال البريطاني في بلادنا حينما كان الاستعمار يستخدم الجهاز التشريعي والإداري لقهر الشعب وإخضاعه وإبعاده عن تصريف شؤونه، والنتيجة الرئيسية التي نخرج بها من هذه الفترة الطويلة التي انتهت بقيام أول برلمان سوداني في بداية عام ١٩٥٤ هي أن العائق الرئيسي الذي كان يقف دون تحقيق إرادة الشعب هو جهاز الحكم الاستعماري الذي كان يحرم الشعب من كافة حقوقه الديمقراطية.

أما [التجربة الثالثة] فهي فترة الحكم الذاتي التي انتهت بقرارات البرلمان التاريخية في يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ حينما كانت قوى الشعب في وضع أحسن مما كانت عليه بالنسبة لقوى الاستعمار وظهرت نتيجة ذلك حين استطاع الشعب في مناسبات عديدة أن يفرض رأيه فيلغي مثلاً قانون قمع النشاط الهدام وفي التعجيل بالجلاء وقرارات ١٩ ديسمبر التاريخية والنتيجة التي نستخلصها من هذه الفترة هي أن الشعب حينما يكون في وضع أحسن يستطيع أن يقوم بمساهمة فعالة في تسيير شؤون بلاده وتوجيهها، ومما تقدم نستنتج أن الدستور المؤقت الذي نريده ينبغي أن يشمل على المبادىء الأساسية الآتية:

١ ـ أن يكون مستمداً من مصالح الشعب وأن يحترم إرادته.

٢ ـ أن يجعل جهاز الدولة جهازاً ديمقراطياً ينص على حق الشعب في مراقبة جميع أجهزة الدولة وحقه في محاسبة ممثليه ويشرك الشعب إشراكاً واسعاً في الحكم.

٣ ـ أن يسمح بإطلاق كل قوى الشعب في نضاله ضد الاستعمار ومؤامراته بتوفير الحريات العامة وحرية العقيدة وحرية اعتناق الآراء السياسية والعمل لها.

٤ ـ أن يحمي مصالح العمال والمزارعين والتجار وكافة المواطنين من الاستغلال ويحمي حقهم في الراحة وحقهم في العمل.

٥ ـ أن ينص على انتهاج سياسة خارجية مستقلة وسليمة تقوم على معاملة جميع الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

على ضوء ما تقدم نبدي رأينا في الاقتراح المقدم الآن:

ضرورة النص على قيام الجمعية التأسيسية في الدستور.

يقول الاقتراح بأن يستمر هذا الدستور المؤقت إلى أن تصدر في الحين المرتقب أحكام أخرى فلماذا لا ينص صراحة على أنه يستمر حتى تضع الجمعية التأسيسية الدستور النهائي؟ فلماذا هذا التجاهل المقصود للجمعية التأسيسية؟

ويؤكد أنه مقصود به بعض الإرهاصات في الجو السياسي، فبعد أيام قليلة من إصدار البرلمان لقرار قيام الجمعية التأسيسية كتبت جريدة العلم الناطقة باسم حزب الحكومة مقالات تدعو فيها إلى إلغاء الجمعية التأسيسية وبدأت في هذا أيضاً جريدة السودان الجديد القريبة من الأوساط الحكومية.

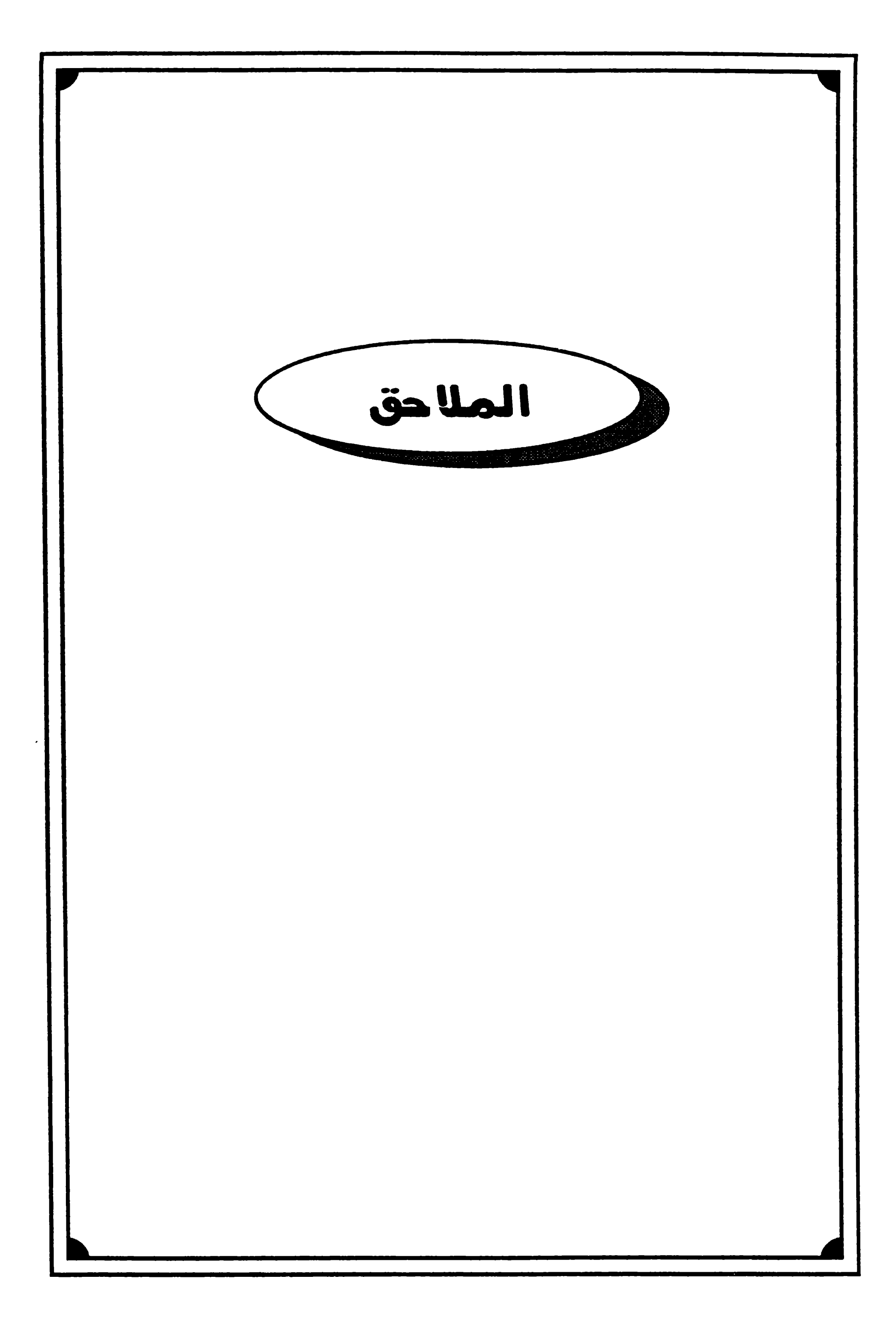
فوق كل هذا فإنه لم ينص في الدستور المؤقت ولم تأت أي إشارة للجمعية التأسيسية ولن يكون ذلك بمحض الصدفة.

إن أي دستور لا يشترك الناس في وضعه عن طريق ممثليهم المنتخبين لن يكون معبراً عن إرادة الشعب ولن نستطيع أن نطلب من الناس احترامه وطاعته والولاء له وسيبقى هذا الدستور يعاني نقصاً كبيراً ما لم ينص فيه على الجمعية التي لم يغفلها حتى دستور الحكم الذاتي[(١)].

ثم سنرى في المجلد الثاني كيف ضاقت الأحزاب التقليدية ذرعاً حتى بهذا (الدستور المؤقت) مع عيوبه، ومع كونه نظاماً للحكم الذاتي، فاغتالته باتجاه هيمنة مطلقة.

---

(١) محمد عامر بشير ـ الجلاء والاستقلال ـ الدار السودانية للكتب ط ١ ـ ١٩٧٥ ـ الصفحات ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ ـ والمؤلف كان كاتباً لمجلس النواب السوداني في الفترة ١٩٥٥ وإلى ١٩٥٧.



الملاحق

(الملحق الأول)

وثائق سياسات الإخلاء البريطاني للسودان

حين تتم دراسة التاريخ السوداني في إطار التحولات الاستراتيجية الكبرى على مستوى الشرق الأوسط والعالم ـ وهذا ما ينبغي ـ نجد أن السودان كان يعتبر جزءاً من الخلافة العثمانية، وقد قضى (فرمان عثماني سلطاني) بذلك، ثم جدد هذا الفرمان لمحمد علي باشا ـ والي مصر ـ في **١٣** فبراير/ شباط **١٨٤١** الموافق **٢١** ذي القعدة **١٢٥٦** هـ حيث ثبت حق (التوارث) لأسرة محمد علي على مصر دون السودان:

(لوزيري محمد علي باشا والي مصر المعهودة إليه مجدداً ولايات مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار.. إن سدتنا الملوكية ـ كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة، وقد قلدتكم فضلاً على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن (بغير حق التوارث)، فبقوة الاختيار والحكمة التي امتزتم بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين، وترسلون في كل سنة قائمة إلى بابنا العالي حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها).

ثم صدر فرمان سلطاني آخر بتاريخ **٢٧** مايو/ أيار **١٨٦٦** الموافق **١٢** محرم **١٢٨٣** عدلت فيه قاعدة التوارث على السودان وأرتريا لترتبط بقاعدة التوارث في مصر:

(وحيث أن مصر هي مقاطعة من مقاطعات مملكتي ـ الأكثر أهمية ـ

وحيث أنك ـ والخطاب موجه للخديوي إسماعيل باشا ـ ما برحت تبرهن حتى الآن على أمانتك وخلوصك نحو ذاتي الملوكية، ولما كان من مرادي أن أظهر لك بنوع سني ساطع عظم ثقتي التامة بك، قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعداً ـ مع ما هو تابع إليها من الأراضي وكامل ملحقاتها، وقائمقامتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك. .)[١].

ذلك ما كان من ارتباط بين السودان ومصر في ظل الخلافة الإسلامية العثمانية، غير أن الاستراتيجية البريطانية والأوروبية عموماً كانت تتجه إلى (تفكيك) الخلافة العثمانية ثم (إسقاطها) ثم (وراثتها) مستغلين في ذلك فساد الإدارة التركية في الأقاليم، فشجعوا كافة الحركات المناوئة ومهدوا لها السبل، ولكنهم (أضمروا) فيما بينهم (اقتسام) الأراضي العثمانية، ولهذا حالوا دون قيام بديل (عربي/إسلامي) يرث الخلافة العثمانية، وقد كانت مصر تهيء نفسها لذلك، فلما بسطت مصر سيطرتها على سورية ولبنان وفلسطين وامتدت إلى جنوبي الأناضول عقدت الدول الأوروبية (إنجلترا/ فرنسا/ روسيا/ بروسيا/ النمسا) مؤتمراً في لندن بتاريخ ١٨٤٠ قررت فيه عدم موافقتها على بقاء مصر في الشام وأمرت محمد علي بحصر سلطته في مصر وعكا فقط، بل وبعثت إنجلترا بأسطولها إلى سواحل الشام واحتلت بيروت وسائر المدن الساحلية الكبرى، وهكذا عُزل (البديل المصري) عن الشام. ثم تم لاحقاً تشجيع الثورة الهاشمية لفصل الحجاز عن تركية والتوسع باتجاه فلسطين وسورية ولبنان كما يظهر في الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين والسير ماكماهون المقيم العام البريطاني في القاهرة، ومنذ ١٤ يوليو/تموز ١٩١٥، وقد تم لتلك الثورة العربية استقطاع كافة تلك المناطق من تركية وبمؤازرة عسكرية بريطانية.

تلك كانت مرحلة (تفكيك) الخلافة مع عزل (البديل المصري)

---

(١) السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ وإلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ـ رئاسة مجلس الوزراء ـ جمهورية مصر ـ المطبعة الإميرية القاهرة ـ ١٩٥٣ ـ ص ١ إلى ٤.

واستغلال الثورة العربية [راجع أيضاً ـ الفصل الأول ـ المتوسطية السودانية والتفاعل مع تركيا].

ثم تأتي نهاية التخطيط في (وراثة) الخلافة التركية، وهذا ما كانوا قد تعاهدوا عليه مسبقاً ضمن الاتفاق الذي وقع بينهم في **٩** مايو/أيار **١٩١٦**، والذي عرف باتفاق (سايكس ـ بيكو) حيث قسموا البلاد العربية إلى مناطق نفوذ، وهذا ما كرَّسه مؤتمر الصلح في باريس في جلسة **٣٠** يناير/كانون الثاني **١٩١٩**(١).

شخصيات بريطانية ويهودية في الغالب كانت تلعب دورها في تلك الحقبة بشكل فعال، منها (لورنس) وارتباطه بالثورة العربية وأحداث سورية الكبرى، ومنها (ريجنالد ونجت) وكذلك (سلاطين باشا) وغيرهم من الذين خططوا على أساس التهيئة لقيام الدولة الصهيونية في فلسطين ولكن بشرط تفكيك الخلافة العثمانية والحيلولة دون البديل المصري، وهي خطة باشروا بها من بعد رفض الخليفة العثماني (عبد الحميد) التجاوب مع إغراءات (هيرتزل) مؤسس الحركة الصهيونية حين عرض عليه في عام **١٩٠١** إعطاء امتيازات لإنشاء بعض المستوطنات اليهودية في فلسطين مقابل دفع إتاوة سنوية لخزينة الخلافة ودفع قروض كبيرة.

هكذا اتحدت مصالح الفريق الصهيوني العامل في ظل الإدارة البريطانية مع مصالح بريطانيا وباقي الدول الأوروبية في تفكيك الخلافة وإجهاض البديل المصري ثم وراثة كافة الأقاليم من بعد تجزئتها، سواء من قبل (سايكس ـ بيكو) أو من بعده، فالجزائر لفرنسا عام **١٨٣٠** ومراكش التي قيدت باتفاقية تبعية لفرنسا في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام **١٩٠٦**، ثم ليبيا في عام **١٩١١** و**١٩١٢** وقد احتلها الإيطاليون، ثم مصر التي أحكمت

---

(١) د. محمد أسعد طلس ـ تاريخ العرب ـ المجلد الثاني ـ دار الأندلس ـ بيروت ـ مقتطفات من الجزء الثامن ـ **١٩٧٩**.

بريطانيا قبضتها عليها (متذرعة) بثورة أحمد عرابي في عام ١٨٨٢، والسيطرة على عدن في عام ١٨٣٩، وعلمنا ما حدث في سورية ولبنان وفلسطين والعراق والأردن. وفي هذا الإطار الاستراتيجي كله يأتي ما خططوا له في السودان (تذرعاً) بالثورة المهدوية كما تذرعوا في احتلالهم لمصر بالثورة العرابية، وكما تذرعوا في عزلهم للخلافة عن الجزيرة العربية والمشرق بالثورة العربية الهاشمية. وبنفس الكيفية توزعوا إفريقيا كما أوضحنا في الفصل الثالث.

هنا نلحظ بوضوح أن المخططات البريطانية على مستوى وادي النيل استهدفت بشكل واضح (استثمار) ثورة المهدي و(التذرع) بها وبنفس الكيفية التي أنجزوا بها مخططاتهم على مستوى الوطن العربي كله. وذلك دون أن تُتهم المهدية في (حقيقة بواعثها المحلية) ودون أن يُتهم المهدي في شخصه، وإلا اتهمنا أحمد عرابي أو الشريف حسين في بواعثهما، وهي ليست بواعث (عمالة) بأي حال من الأحوال، فلا تركيا أحسنت لنفسها أو لدورها أو لمواطنيها الذين حولتهم إلى (رعايا) ومصادر دخل قسري، وكذلك مصر.

لهذا نجد أن البريطانيين قد عمدوا ومنذ الأيام الأولى لاحتلالهم القاهرة إثر انتصارهم على عرابي في ١٤ سبتمبر/أيلول ١٨٨٣ (ينصحون) الحكومة المصرية ثم (يأمرونها) أولاً: بالتخلي عن غرب السودان ولم تكن ثورة المهدي قد اشتد ساعدها، بل وأرادوا للمهدي أن يكون (سلطاناً) على غرب السودان[١] ثم.. ثانياً: بسحب القوات المصرية وإخلاء السودان وإعلان ذلك، وقد دبروا له أمراً من عندهم.

يقول مكي شبيكة:

---

(١) عبد الله حسين - السودان القديم والجديد - مطبعة الشباب الحديثة - القاهرة - دون تاريخ وأعتقد صدوره في بداية ١٩٤٠ - الفصل الخامس - ١٦٩/ ١٧٠.

«إلا أن الذي يهمنا في هذا الصدد هو نظرة السياسة البريطانية بعد احتلالها لمصر لمسألة السودان والحلول والاقتراحات التي قدمها رجالها في مصر واستجابة حكومة مستر جلادستون لها. وأول رسالة نستدل منها على اهتمام السلطة البريطانية في مصر بالثورة في السودان كانت في **٢** أكتوبر سنة **١٨٨٢** حين قدم سير شارلس ولسن المستشار العسكري للقنصلية البريطانية تقريراً أبدى فيه بعض المقترحات. رأى أن يعقد اتفاقاً مع الحبشة تضم بموجبه أرتريا والقلابات لها وتسهل مصر تعيين بطريرك الكنيسة الحبشية وتصبح مصوع ميناء مفتوحة مع حظر استيراد الأسلحة.

ويرى ولسن أن تتخلى مصر عن دارفور وجزء من كردفان. ولضمان حسن الإدارة في بقية السودان يجب تعيين ضباط بريطانيين في منصبي الحكمدار وقائد القوات في السودان وفي بعض الوظائف الأخرى. ولتشديد الإجراءات ضد تجارة الرقيق يجب أن تقوم السفن الحربية البريطانية بحراسة البحر الأحمر وأن يراقب طريق الأربعين في نهايته في مصر.

ونظراً لقلة المعلومات ولحالة الاضطراب في المجتمع الإسلامي في تركيا وسوريا ومصر وحالة التطلع في هذا المجتمع إلى منقذ عند بداية القرن الهجري يجب إرسال ضابطين بريطانيين لدراسة الحالة في السودان وتقديم تقرير بما يريانه من إجراءات لضمان الهدوء والاستقرار، ومع هذه المقترحات يرى ولسن أن لا بد من عمليات حربية في الموسم الذي يصلح لها وهو يقترب منا. وأرسل سير إدوار مالت هذه المذكرة ولم يؤيد من مقترحاتها إلا إيفاد ضابطين لدراسة الحالة وتقديم التقرير»[١].

«أبرقت الحكومة البريطانية ردها على كل هذه المقترحات في **٣٠** أكتوبر سنة **١٨٨٢** وفي مجموعها كانت رفضاً لكل ما جاء في المذكرة. فلا القوات الهندية تحجر في عدن لترجع إلى سواكن ولا القوات البريطانية

(١) مكي شبيكة ـ السودان والثورة المهدية ـ دار جامعة الخرطوم للنشر ـ **١٩٧٨** ـ ص ١٠٨ و ١١١.

يسمح لها بعمليات حربية في السودان. وتود الحكومة البريطانية أن تعرف التفاصيل فيما يختص بإجراءات الحكومة المصرية لإرسال قوات للسودان وعن الشخصية التي يقترحونها لقيادة هذه القوات. وتود حكومة جلالة الملكة أيضاً أن تعرف فيما إذا كانت نية مصر فتح جديد للسودان إذا ما تمكن المهدي من الاستيلاء على ذلك الإقليم. ويطلبون إيضاحات عما يراد باستخدام غوردون وبأية صفة يكون استخدامه.

وأخيراً على السير إدوارد مالت استشارة قائد القوات الإنجليزية في مصر في كل هذه الأمور. ورأى أن السير شارلس ولسون ذهب بعيداً في مقترحات لها جوانب عسكرية وسياسية أكثر مما يطلب ممن هو في مثل وظيفته. ويبدو أن كان يجهل اتجاهات السياسة البريطانية بعد الاحتلال وتجنبها الدخول في إشكالات حربية وسياسية ولاسيما أنها لم تستقر على خطة خاصة. ولا غرابة والحالة هذه إن كان نصيب هذه المقترحات الرفض وطلب المعلومات فقط».

كان هناك ما يعتمل في ذهن مقرري السياسات العليا في الحكومة البريطانية حين ردوا بهذه الفظاظة على السير شارلس ولسن الذي (ذهب بعيداً في مقترحات لها جوانب عسكرية وسياسية أكثر مما يطلب ممن هم في مثل وظيفته). فأين كانت تكمن تلك الجوانب العسكرية والسياسية؟

أول من أفصح عن تلك الجوانب كان اللورد (دفرين) الذي تم تعيينه مندوباً سامياً في مصر في ١٨٨٢/١٠/٣٠ وبعد شهر من احتلالها وقد وصلها ـ من بعد أن كان سفيراً لبريطانيا في تركيا ـ بتاريخ ١٨٨٢/١١/٧ ووضع تقريره حول ما ينبغي أن تكون عليه السياسة البريطانية تجاه مصر والسودان بتاريخ ١٨٨٣/٢/٦ ورفعه إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا وقتها، وقد سبق أن اطلع اللورد (دفرين) ـ فيما يختص بأوضاع السودان ـ على تقرير بعثه من الخرطوم الكولونيل (ستيوارت) بتاريخ ٢٠/ ١٨٨٣/١، وهو الضابط البريطاني الذي تقرر إيفاده لدراسة الوضع في

السودان بموجب مذكرة السير (شارل ولسن) المستشار العسكري للقنصلية البريطانية في ٢/ ١٠/ ١٨٨٢.

في تقريره ذاك طلب اللورد (دفرين) تخلي مصر عن السودان ولم يكن ساعد الثورة المهدوية قد اشتد بعد، إذ اقتصرت انتصاراتها وقتها على ما حققته في جزيرة (أبا) بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٨٨١ وهزيمتها لقوات (راشد) ثم (الشلالي) في غرب السودان بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٨٨١ و٢٩/ ٥/ ١٨٨٢، أما انتصارها الكبير فكان في معركة (بارة) بتاريخ ٥/ ١/ ١٨٨٣ وكذلك (الأبيض) بتاريخ ١٩/ ١/ ١٨٨٣، أما معارك شرق السودان والجزيرة (ما بين النيلين) فكانت بلا جدوى. فكافة التقارير التي ربطت بين (خطر) المهدي وضرورات (الإخلاء) لم تكن تعبر حقيقة عن خطورة ثورة المهدي بقدر ما عبرت عن رغبات بريطانيا في الإخلاء وذلك قبل موقعة (شيكان) في ٥/ ١١/ ١٨٨٣.

ثم إن المدد العسكري الذي تقرر في القاهرة فقد قصد به فقط إحراق بقايا جيش عرابي وثوار مصر في محرقة السودان، وقد أرسلوا باستعدادات غير ملائمة، ذلك أن الجيش المصري قد ألغى وسرح في ١٩/ ٩/ ١٨٨٢ وعين البريطاني السير (إفلن وود) سرداراً وقائداً عاماً لجيش مصري بديل وذلك بعد الانتصار على عرابي، فأرسلوا بفلوله إلى السودان لتنتهي في معركة شيكان المذكورة[1].

بعد اللورد (دفرين) والذي أعيد إلى الأستانة بتاريخ مايو/ أيار ١٨٨٣، بعثت بريطانيا بأحد أكبر واضعي سياساتها العليا واستراتيجياتها في المستعمرات، وهو السير (إفلن بارنج) الذي عرف باللورد (كرومر)، فأعلن تعيينه في ٣٠/ ٥/ ١٨٨٣ ووصل مصر في ١١/ ٩/ ١٨٨٣ ويظل يتحكم في مجرى السياسة المصرية والسودانية إلى عام ١٩٠٦.

كان أول ما فعله كرومر وبعد شهرين من وصوله ـ والمهدي لازال

(١) عبد الرحمن الرافعي ـ مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٨٣ ـ الصفحات ٢٩ وإلى ٣٥.

في غرب السودان ـ هو الطلب من وزارة شريف باشا رسمياً (إخلاء السودان وإعلان ذلك) ورد عليه شريف باشا بالمذكرة التالية:

مذكرة شريف باشا إلى سير أفلين بارنج[1]

في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

إن التفكير في احتمال ترك مص للسودان ليثير اعتراضاً مبدئياً مرده إلى فرمان ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٧ الذي يحظر على الخديو حظراً باتاً أن يتصرف في الأقاليم المسندة ولايتها إليه.

على أنه إذا فرض جدلاً جواز إقدام مصر على التنازل عن ممتلكاتها السودانية فإنه يتعين تقدير الآثار التي تترتب على ذلك، فإن الحكومة المصرية تبسط سلطانها على السودان جميعه فيما عدا مقاطعة كردفان وبعض الأقاليم المجاورة لسواكن، فإذا قررت ترك السودان كان معنى هذا القرار تمكين الثوار من السودان الشرقي برمته ومن مديريتي بربر ودنقلة، وكذلك من مجرى نهر النيل من منابعه إلى نقطة تعتبر حداً جنوبياً لمصر، فينفرد (المهدي) بالسلطان في هذه الأقاليم الشاسعة وتضطر القبائل التي مازالت على ولائها لمصر وكذلك القبائل المترددة مثل الكبابش إلى الانضواء تحت لواء الثورة.

فإن أقدمت مصر على ذلك اتسع نفوذ (المهدي) وضاقت رقعة أراضي مصر وصار لزاماً عليها أن تواجه قوات الثوار المتعصبين، يضاف إلى ذلك وجوب التحوط للقبائل البدوية العديدة التي تحيط بحدودها جميعاً وهي قبائل معروفة بميلها للنهب لن تتردد في اتباع المهدي إذا هو أغراها بمصر ومنّاها بثرائها.

وبعض هذه القبائل مثل العبابدة والبشايرة التي لا تزال إلى الآن على ولائها لمصر تمتد من بربر إلى إسنا وقنا فإن هي انضمت إلى حركة المهدي سببت للحكومة المصرية متاعب عديدة مستمرة.

---

(١) السودان ـ رئاسة مجلس الوزراء ـ جمهورية مصر ـ مصدر سابق ـ (مذكرة شريف باشا إلى سير أفلين بارنج ـ برقية اللورد جرانفيل إلى اللورد كرومر ـ استقالة شريف باشا).

ويترتب على حرمان مصر من حدودها الطبيعية أن تصبح مكشوفة من كل الجهات، فيتعين عليها للمحافظة على كيانها أن تحتفظ بجيش عظيم تزيد نفقاته عنه حدود طاقتها.

أما الاحتفاظ بالسودان تحت إدارة حسنة فإنه على العكس يتيح لمصر فضلاً عن تجنيد عدد كبير من السودانيين بنفقات قليلة أن تحمل هذه الأقاليم جزءاً من النفقات اللازمة للاحتفاظ بجيش تكون مهمته المحافظة على الأمن في السودان والدفاع عن مصر ذاتها.

ثم إن مصر قد اضطرت منذ أقدم العصور وإلى عهد محمد علي أن تجرد الحملات متجهة إلى الجنوب لتحمي نفسها من تسرب الشعوب التي تقطن مناطق أعالي النيل، فكانت خطة مصر الدفاعية المستقرة تقوم على إبعاد هذه الشعوب وصدهم عن حدود مصر ذاتها.

لذلك لا تستطيع حكومة سمو الخديوي إقرار ترك هذه الأقاليم التي تراها لازمة لضمان سلامة مصر ولا غنى عنها.

ومن جهة أخرى ومهما يكن الرأي فيما يوجه من نقد إلى الإدارة المصرية في السودان، فإن فضل مصر في تعريف العالم المتمدين بهذه المناطق التي تمتد إلى البحيرات فضل لا ينكر، وإليها وحدها كذلك يعود الفضل في إقامة مصارف ومتاجر أوروبية في السودان وفي تمكين البعوث العلمية من ارتياده والإرساليات الدينية من الإقامة فيه.

ويصعب كذلك على المنصف أن ينكر على مصر جهودها الموفقة في القضاء على الاتجار بالرقيق، وقد تبين أن أنصار المهدي البارزين هم من الرجال الذين كانت الإدارة المصرية قد قضت على تجارتهم المخزية.

ولكن الحكومة الخديوية في حاجة إلى معاونة قوة حربية قوامها نحو عشرة آلاف رجل معاونة موقوتة لتمكينها من الاستمرار في أداء رسالتها في السودان وإعادة نفوذها إليه مما يترتب عليه حماية مصر ذاتها، وتكون مهمة هذه القوة أن تفتح بادىء ذي بدء الطريق بين بربر وسواكن وأن تعسكر

لمدة محدودة حتى تستطيع الحكومة الخديوية أن تجهّز وتركّز القوات اللازمة لتحل محلها.

وغني عن البيانات أن الحكومة الخديوية لا تنوي إعداد حملة جديدة توجه لكردفان بل هي تكتفي باتخاذ الوسائل اللازمة للاحتفاظ بالخرطوم كي تطمئن إلى السودان الشرقي وتسيطر على مجرى النيل.

ولما كانت الثورة ذات طابع ديني غير منكور، فإن الحكومة الخديوية ترى أن خير تدخل تقتضيه الظروف هو التدخل التركي، وهي موقنة أن الباب العالي لن يتردد في تقديم هذه المعاونة إذا هو قدّر ما عاونته به مصر في القرم وكريت وسربيا وبلغاريا. ولن يخفى على الباب العالي أهمية الإسراع في تقديم هذه المعاونة كي لا تمتد الثورة إلى طرابلس وإلى الجزيرة العربية.

على أن الحكومة الخديوية تود بصفة خاصة أن يضمن أي تعهد خاص في هذا الشأن اتفاقاً مع بريطانيا العظمى وسواء لديه في ذلك أن تتولى حكومة جلالة الملكة (بريطانيا) المفاوضة نيابة عن مصر أم أن تتولى مصر ذاتها مفاوضة الباب العالي.

(إمضاء) شريف

برقية اللورد جرانفيل إلى اللورد كرومر
في ٤ يناير سنة ١٨٨٤

فلما أصر المحتل البريطاني على وجوب إخلاء السودان، وواجه الحكومة المصرية بالبرقية المرسلة إليه من اللورد جرانفيل في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وهي:

«لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب، مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائماً في مصر، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي نرى إسداءها للخديو في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر. ويجب على الوزراء والمديرين

المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها. ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة. وإن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء، فهناك من المصريين، سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو بناءً على نصائح حكومة جلالة الملكة».

قدّم شريف باشا استقالته التالية:

استقالة شريف باشا

تتعجل الحكومة البريطانية إخلاء السودان، ولكننا لا نملك حق الموافقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة لأن تلك المديريات التابعة للباب العالي قد وضعها أمانة في أيدينا لنديرها، فإذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضة منا كان هذا العمل متناقضاً مع أحكام الدكريتو الخديوي الصادر في **٢٣** أغسطس سنة **١٨٧٨** الذي يشترط أن يحكم الخديوي بواسطة وزرائه وبالاشتراك معهم. لذلك نقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقاً للدستور.

(الملحق الثاني)

استرجاع السودان واتفاقية ١٨٩٩ للحكم الثنائي

مع رغبة مصر في استعادة السودان، ورفضها من قبل التخلي عنه، إلا أنها لم تكن ترغب، لا هي ولا الباب العالي، في أن يتم استرجاع السودان تحت الهيمنة البريطانية كما أوضحنا في الفصل الرابع حول (المعارضة التركية المصرية للفتح)، كذلك لم تكن بريطانيا راغبة أصلاً في استرجاع السودان من خلال الشمال المصري لولا أن إعلانها بأن السودان أرضاً (خلاء) قد دفع بمطامح فرنسا وإيطاليا، فقد أرادت بريطانيا إلحاق السودان بمستعمراتها في شرق إفريقيا باقتطاعه من مصر وبنفس الكيفية التي اقتطعت بها من مصر سابقاً كلا من يوغندة وأونيور في عام ١٨٩٣، وكذلك منطقة البحيرات والجزء الجنوبي من مديرية خط الاستواء القديمة.

وقد واجهت بريطانيا ـ كعادتها ـ المعارضة المصرية لاسترجاع السودان بتذكير المصريين أنهم تحت الاحتلال ولا بد لهم من اتباع (النصائح) البريطانية، كما أخطروهم مسبقاً بأن (صوت الغلبة) في جميع المسائل المتعلقة بالسودان سيكون لبريطانيا:

مذكرة رينل رود في ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨

إنه بالنظر إلى المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم، وأن هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل وإنما يرمي إلى التأكد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع

المسائل المتعلقة بالسودان. وأنها، تبعاً لذلك، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية في شأن المسائل السودانية.

القاهرة في ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨

إمضاء (رينل رود)

بعد ذلك تم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين مصر وبريطانيا باسم:

وفاق(١)

بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز وحكومة الجناب العالي خديو مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنكليز والجناب العالي الخديوي.

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسنّ القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخّر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوّعة.

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره، وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل.

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه، أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما.

---

(١) انظر: السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ وإلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ - رئاسة مجلس الوزراء - جمهورية مصر - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٥٣ - الصفحات من ٥ وإلى ٩.

فذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو:

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي:

أولاً ـ الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة **١٨٨٢**.

أو.

ثانياً ـ الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

أو.

ثالثاً ـ الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلاّ العلم المصري فقط.

(المادة الثالثة)

تفوّض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناءً على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق المِلْكية فيه

بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام. وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أ£ن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة. وعلى الحاكم العام أن يبلّغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

(المادة الخامسة)

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك مِلْك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من مواني ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد

المصرية من الخارج. ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلانات بالسودان ولا يصرّح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الإمضاءات:

(كرومر) (بطرس غالي)

حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أي قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن.

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في أي وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات.

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً، فيكون حينئذٍ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقي السودان.

وحيث أنه بناءً على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه.

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلك قد حصل التراضي والاتفاق بيننا على ما هو آتٍ:

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذي تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل.

تحريراً بمصر في ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

إمضاء	إمضاء
(بطرس غالي)	(كرومر)

(الملحق الثالث)

المذكرات

المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني وبين رئيس مجلس الوزراء إثر مقتل السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام

المذكرة الأولى

دار المندوب السامي:

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

يا صاحب الدولة:

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالي:

إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصري الذي كان أيضاً ضابطاً ممتازاً في الجيش البريطاني قد قتل قتلاً فظيعاً في القاهرة.

فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل، الذي يعرض مصر كما هي محكومة الآن، لازدراء الشعوب المتمدينة، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين في مصر والسودان. وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكاراً مقروناً بعدم الاكتراث للأيادي التي أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيآت على اتصال وثيق بهذه الحكومة.

ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان، ولكن هذه الحملة لم توقف. والآن لم تستطع

الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية.

فبناءً على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:

١ ـ أن تقدم اعتذاراً كافياً وافياً عن الجناية.

٢ ـ أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين، أياً كانوا ومهما تكن سنهم، أشد العقوبات.

٣ ـ أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.

٤ ـ أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

٥ ـ أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعيّن فيما بعد.

٦ ـ أن تبلّغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة.

٧ ـ أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر.

وإذا لم تلبّ هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان.

وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي.

الإمضاء: اللنبي (فيلد مارشال)

المندوب السامي

المذكرة الثانية[1]

دار المندوب السامي:

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

يا صاحب الدولة:

إلحاقاً ببلاغي السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علماً من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وحماية مصالح الأجانب في مصر هي الآتية:

١ ـ بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصري تحوّل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط).

٢ ـ إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقاً لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة.

٣ ـ من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تبقى الحكومة المصرية منصبي المستشار المالي والمستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزاري، وتنظر بعين الاعتبار الوافي إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصاته.

وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي.

الإمضاء: اللنبي (فيلد مارشال)

المندوب السامي

---

(١) انظر: كتاب السودان ـ رئاسة مجلس وزراء مصر ـ المصدر السابق الصفحات من ٢٧ وإلى ٢٩.

(الملحق الرابع)

السودان[1] في معاهدة سنة ١٩٣٦

المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ وملحقها

١ ـ مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام، بالنيابة عن كلام الطرفين المتعاقدين، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين.

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين.

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان.

٢ ـ وبناءً على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفّر لها سودانيون أكفاء.

٣ ـ يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين.

٤ ـ تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام.

٥ ـ لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية.

---

(١) انظر: السودان ـ المصدر السابق من ٨٦ وإلى ٩٠.

٦ ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان.

ملحق المادة الحادية عشرة:

ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذي يراعيانه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه.

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية. ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام إليها فيما بعد. وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً. وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين.

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين.

وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه، فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء.

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلاّ بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسوادن ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق.

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان.

جزء من المحضر المتفق عليه:

١٤ ـ من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة.

١٥ ـ من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها، فإن أحكام تلك الفقرة تسري فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة.

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية.

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعيِّن أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوي المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين.

١٦ ـ من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم. وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور.

السودان بعد معاهدة سنة ١٩٣٦

١ - عودة وحدات من الجيش المصري إلى السودان:

في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ أصدر مجلس الوزراء قراراً بندب إبراهيم خيري باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية بصفة ضابط عظيم يستشيره الحاكم العام للسودان في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكان التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم، تنفيذاً للمادة ١٦ من المحضر المتفق عليه الملحق بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا وتطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة.

وبعد أن أتم خيري باشا مهمته اقترح حاكم السودان العام ما رآه لازماً للخدمة في السودان من الجنود المصرية وهي أورطتان من المشاة وأقسام منفصلة للدفاع عن الشواطىء وللأنوار الكاشفة في بور سودان وبطاريات مضادة للطائرات وبلوكات للأنوار الكاشفة في الخرطوم وعطبرة وبور سودان. وقدمت بهذه المقترحات مذكرة في ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ من السفير البريطاني عني فيها بالإشارة إلى:

١ - إن القيادة العسكرية العليا في السودان مخوّلة للحاكم العام بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩.

٢ - إن الفقرة الأولى من المادة ١١ من معاهدة التحالف تنص على أن «يواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين».

٣ - إن الفقرة الثالثة من المادة ١١ من معاهدة التحالف تنص على أن «يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين».

٤ - إن الفقرة السادسة عشرة من المحضر المتفق عليه الملحق بمعاهدة التحالف تنص على أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد

الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان.. إلخ.

٥ ـ إن في المذكرة الثالثة المتبادلة بمصر في **١٢** أغسطس **١٩٣٦** والملحقة بمعاهدة التحالف قد نص على أن الحاكم العام قد أبدى رغبته في تعيين ضابط مصري سكرتيراً حربياً له وأنه «قد علم بهذه الرغبة واعتبرت مقبولة من حيث المبدأ».

كذلك عني بالتنبيه على أن الحاكم العام ـ بحكم مركزه المقرر في المعاهدة ـ هو صاحب الشأن في تحديد عدد الجنود الذين يطلبون من كل من الحكومتين المصرية والبريطانية للدفاع عن السودان، وذلك في ضوء الاعتبارات المتعلقة بالمكان والزمان.

وفي **٢٧** أغسطس سنة **١٩٣٧** قرر مجلس الوزراء ـ بناءً على ما اقترحه معالي حاكم السودان وعرضه وزير الحربية، وبعد أخذ رأي مجلس الدفاع الأعلى ـ تفويض وزير الحربية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال القوات المطلوبة إلى السودان على أن تكون شروطها ومحلات إقامتها وتوزيعها بالكيفية المبين تفصيلها في القرار.

الملحق الخامس

اتفاق

بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا
بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان[1]

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب بالضمانات اللازمة فقد اتفقنا على ما يأتي:

مادة ١

بغية تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودان فيها الحكم الذاتي الكامل.

مادة ٢

لما كانت فترة الانتقال إعداداً لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاءً فعلياً فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتحقق لهم تقرير المصير.

مادة ٣

يكون الحاكم العام إبان الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل

(١) محمد عامر بشير، الجلاء والاستقلال. الدار السودانية للكتب، الطبعة الأولى، ١٩٧٥.

السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام وتتضمن نواحي الاختصاص الواردة في الملحق الأول لهذا الاتفاق سلطات هذه اللجنة.

مادة ٤

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلاً منهم حكومته ويكون تعيين العضوين السودانيين عرضة لإقرار لاحق من البرلمان السوداني عند انتخابه، ويحق للبرلمان في حالة عدم موافقته تسمية مرشحين آخرين ويتمّ رسمياً تشكيل هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

مادة ٥

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

مادة ٦

يكون الحاكم العام مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي:

أ ـ الشؤون الخارجية.

ب ـ أي تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأي جزء من هذا القانون.

جـ ـ أي قرار تجيزه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته وفي هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين وعلى كل

من الحكومتين أن تبلغ ردّها في مدى شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمي، ويكون قرار اللجنة نافذاً إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

مادة ٧

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وعضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندي، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بواسطة حكومة كل منهم وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناءً على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين، ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق نواحي اختصاص هذه اللجنة.

مادة ٨

رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

أ ـ عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كل منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تضم خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان. ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام.

ب ـ عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة للسودان للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت. ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق مهام ونواحي اختصاص هذه اللجنة.

مادة ٩

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى اليوم المعين بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي، أو مع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما

يمكن وينبغي على أية حال ألاّ تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهي هذه الفترة على الوجه التالي:

يجيز البرلمان السوداني قراراً يعبر فيه عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار.

مادة ١٠

عند إخطار الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مسودة قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه للبرلمان لإقراره، ويعطي الحاكم العام موافقته على القانون بالاتفاق مع لجنته، ويخضع لرقابة دولية الإعداد التفصيلي لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير تهدف إلى ضمان الجو الحر المحايد، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض.

مادة ١١

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية فوراً عندما يتخذ البرلمان السوداني قراراً يعبر فيه عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

مادة ١٢

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين: الأول أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ، والثاني وضع دستور للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم.

ويتقرر مصير السودان:

أ ـ إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

ب ـ وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام.

مادة ١٣

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

مادة ١٤

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للملحق الرابع لهذا الاتفاق.

مادة ١٥

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع، وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

حرر بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة **١٩٥٣**.

عن الحكومة المصرية

توقيع (محمد نجيب)

لواء أ.ح ختم

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال إيرلندا

توقيع (رالف اسكراين ستيفنسون) ختم

وقد حررت منه صورتان تودع واحدة منهما محفوظات الحكومة المصرية، وتودع الأخرى محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا.

الملحق السادس
الدستور المؤقت للسودان
الفهرس

٣

الفصل الرابع ـ الهيئة التنفيذية

الفصل الخامس ـ الهيئة التشريعية

الفصل الثامن ـ المراجع العام

الفصل التاسع ـ الهيئة القضائية

الدستور المؤقت للسودان

نحن أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، في جلسة مشتركة للمجلسين نقرر الموافقة على الأحكام المرافقة ونصدرها.

دستوراً سودانياً مؤقتاً

يرعاه الشعب السوداني ويطيعه

إلى أن تصدر في الحين المرتقب أحكام أخرى

الفصل الأول ـ أحكام عامة

(الاسم)

١ ـ تسمى هذه الوثيقة الدستور السوداني المؤقت.

(الجمهورية السودانية وإقليمها)

٢ ـ (١) يكون السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة، (٢) تشمل الأراضي السودانية جميع الأقاليم التي كان يشملها السودان الإنجليزي المصري قبل العمل بهذا الدستور مباشرة.

(سيادة الدستور)

٣ ـ تسود أحكام هذا الدستور على جميع القوانين القائمة أو المستقبلة، وتلغى من أحكام هذه القوانين ما يتعارض مع أحكام هذا الدستور بالقدر الذي يزيل ذلك التعارض.

الفصل الثاني ـ الحقوق الأساسية

(حق الحرية والمساواة)

٤ ـ (١) جميع الأشخاص في السودان أحرار ومتساوون أمام القانون، (٢) لا يحرم أي سوداني من حقوقه بسبب المولد أو الدين أو العنصر أو

النوع فيما يتعلق بتقلد المناصب العامة أو بالاستخدام الخاص أو بقبوله في أية وظيفة أو حرفة أو عمل أو مهنة أو مزاولتها.

(حرية الدين والرأي وحق تأليف الجمعيات)

٥ - (١) يتمتع جميع الأشخاص بحرية الاعتقاد وبالحق في أداء شعائرهم الدينية بحرية بشرط ألاّ يتنافى ذلك مع الآداب أو النظام العام أو الصحة كما يقتضيها القانون، (٢) لجميع الأشخاص الحق في حرية التعبير عن آرائهم والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات في حدود القانون.

(حظر القبض على الأشخاص ومصادرة ممتلكاتهم)

٦ - لا يجوز القبض على أي شخص أو حجزه أو حبسه أو حرمانه من استعمال ممتلكاته أو من تملكها إلا وفقاً لأحكام القانون.

(حكم القانون)

٧ - يخضع جميع الأشخاص والجمعيات التي تتكون من الأشخاص رسمية كانت أو غير رسمية لحكم القانون كما تطبقه محاكم القضاء، ولا يستثنىٰ من ذلك إلا الامتيازات البرلمانية المقررة.

(التمتع بالحقوق الدستورية)

٨ - لأي شخص أن يطلب من المحكمة العليا حماية أي من الحقوق الممنوحة بموجب هذا الفصل أو تطبيقها، وللمحكمة العليا السلطة في إصدار جميع الأوامر اللازمة والمناسبة لكي تكفل لمقدم الطلب الاستمتاع بأي من الحقوق المذكورة.

(استقلال القضاء)

٩ - الهيئة القضائية مستقلة وليس لأية سلطة حكومية تنفيذية كانت أو تشريعية حق التدخل في أعمالها أو الرقابة عليها.

الفصل الثالث ـ مجلس السيادة

(تكوين مجلس السيادة)

١٠ ـ ينتخب البرلمان خمسة أشخاص يكونون معاً مجلس السيادة، على أنّ الأشخاص الذين انتخبهم البرلمان في اليوم السادس والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ يكونون أول مجلس سيادة.

(سلطة مجلس السيادة)

١١ ـ يكون مجلس السيادة السلطة الدستورية العليا في السودان وتؤول إليه القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية.

(إسداء المشورة لمجلس السيادة)

١٢ ـ فيما عدا ما نص عليه صراحة في هذا الدستور، يتخذ مجلس السيادة قراراته عند القيام بأعماله بموجب هذا الدستور أو بموجب أي قانون آخر بمشورة مجلس الوزراء.

(قسم أعضاء مجلس السيادة)

١٣ ـ يؤدي أعضاء مجلس السيادة قبل تقلد مناصبهم قسماً أو إعلاناً أمام البرلمان منعقداً في جلسة مشتركة بالصيغة الموضحة في الجدول.

(رئيس مجلس السيادة)

١٤ ـ يرأس مجلس السيادة رئيس ينتخبه أعضاؤه من بينهم دورياً كل شهر.

(النصاب القانوني)

١٥ ـ يكون ثلاثة من أعضاء مجلس السيادة نصاباً قانونياً للاجتماع.

(قرار الأغلبية)

١٦ ـ في حالة اختلاف الرأي بين الأعضاء يكون قرار الأغلبية نافذاً.

(العفو)

١٧ ـ لمجلس السيادة، بمشورة مجلس الوزراء، السلطة في منح العفو الشامل أو المشروط لأي شخص يكون قد أدين بأية جريمة.

(رسمية قرارات مجلس السيادة)

١٨ ـ يدل توقيع رئيس مجلس السيادة وخاتمه على رسمية قرارات ذلك المجلس.

(خلو المناصب)

١٩ ـ (١) يخلو منصب عضو مجلس السيادة في الحالات الآتية:

أ ـ عند وفاته.

ب ـ إذا أعلن إفلاسه أو إذا صارت ممتلكاته موضع صلح أو تسوية مع دائنيه.

جـ ـ إذا أدين بجريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

د ـ إذا صدر قرار طبي بعدم سلامة عقله.

هـ ـ إذا قدم إخطاراً كتابياً باستقالته من العضوية.

(٢) أية مسألة تنشأ بصدد فقدان أي عضو لعضويته لأي من الأسباب الموضحة في المادة السابقة يفصل فيها الأعضاء الآخرون مع رئيس القضاء ويكون القرار نهائياً.

(٣) كل خلو يحدث في مجلس السيادة يشغل بانتخاب يجريه البرلمان.

(المرتبات)

٢٠ ـ يكون مرتب اكل من أعضاء مجلس السيادة ٢٢٠٠ جنيه مصري في السنة.

(قواعد الإجراءات)

٢١ ـ لمجلس السيادة أن يضع قواعد لتنظيم إجراءاته

(اتهام أعضاء مجلس السيادة)

٢٢ ـ (١) إذا أريد اتهام عضو من أعضاء مجلس السيادة بانتهاك حرمة

الدستور وجب أن يصدر ذلك الاتهام عن أحد مجلسي البرلمان.

(٢) لا يقدم مثل ذلك الاتهام إلا بالكتابة موقعاً من ربع مجموع أعضاء المجلس على الأقل.

(٣) متى قدم اتهام على الوجه المتقدم من أحد المجلسين فعلى المجلس الآخر أن يحقق في الاتهام أو يأمر بإجراء تحقيق بشأنه.

(٤) بعد إتمام التحقيق المنصوص عنه في البند السابق يعرض الاتهام على المجلسين في جلسة مشتركة، وإذا صدر قرار بصحة ذلك الاتهام بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع أعضاء المجلسين وقتئذٍ يكون من أثر هذا القرار إقالة العضو من مجلس السيادة اعتباراً من تاريخ صدور ذلك القرار.

(٥) متى اتهم عضو من أعضاء مجلس السيادة على الوجه المتقدم كان له الحق في الحضور شخصياً للدفاع عن نفسه.

الفصل الرابع ـ الهيئة التنفيذية

(رئيس الوزراء)

٢٣ ـ يعين مجلس السيادة رئيساً للوزراء الشخص الذي ينتخبه مجلس النواب من وقت لآخر لهذا الغرض من بين أعضاء البرلمان الحاليين.

(الوزراء)

٢٤ ـ (١) يعين رئيس الوزراء وزيراً لمصلحة أو أكثر من المصالح الحكومية المختلفة أو وزير دولة.

(٢) يعين مجلس السيادة بناءً على نصيحة رئيس الوزراء عدداً من الوزراء لا يقل عن عشرة ولا يزيد على خمسة عشر وزيراً للمصالح الأخرى أو وزراء دولة، يكون منهم وزيران على الأقل في كل مجلس وزراء، من أعضاء البرلمان الذين يمثلون الدوائر الجنوبية،

على أنه يجوز لمجلس السيادة بمحض تقديره أن يتحلل من هذا القيد الأخير إذا اقتنع في أي وقت أن حق تمثيل المديريات الجنوبية تمثيلاً خاصاً في مجلس الوزراء قد أسيء استعماله.

(شروط الأهلية)

٢٥ ـ (١) لا يعين شخص وزيراً إلا إذا كان من ذوي الأهلية لعضوية البرلمان.

(٢) لا يجوز تعيين شخص وزيراً إذا كان طرفاً في تعاقد قائم مع الحكومة، إلا إذا أخطر رئيس الوزراء بوجود ذلك التعاقد وبيَّن ماهيته ومدى مصلحته فيه، ولم يعترض رئيس الوزراء على ذلك أو يتنازل الوزير عن مصلحته في ذلك التعاقد بناءً على طلب من رئيس الوزراء.

(القسم الوزاري)

٢٦ ـ يؤدي كل وزير عند تعيينه قسماً أو إعلاناً أمام مجلس السيادة بالصيغة الموضحة في الجدول.

(مجلس الوزراء)

٢٧ ـ (١) رئيس الوزراء والوزراء الآخرون يكونون معاً مجلس الوزراء ويكون ذلك المجلس مسؤولاً أمام البرلمان عن أعمال الحكومة التنفيذية والإدارية.

(٢) يعاون مجلس الوزراء مجلس السيادة ويقدم إليه المشورة في سبيل قيامه بأعماله بمقتضى هذا الدستور أو بمقتضى أي قانون آخر.

(مسؤولية الوزراء)

٢٨ ـ الوزراء مسؤولون كل بمفرده لدى رئيس الوزراء عن إدارة وزاراتهم.

(المسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء)

٢٩ ـ الوزراء مسؤولون بالتضامن عن سياسة مجلس الوزراء وقراراته وأعماله

على أنه إذا رأى رئيس الوزراء أن أية مسألة لا يترتب عليها موضوع الثقة بمجلس الوزراء بأجمعه، كانت لها حرية التصرف ليقرر ما إذا كانت معارضة مجلس النواب لتلك المسألة تستلزم استقالة مجلس الوزراء أو استقالة الوزير المسؤول أو إعفاءه من منصبه أو سحب المسألة المذكورة أو إلغاءها.

(رئاسة مجلس الوزراء)

٣٠ ـ (١) يكون رئيس الوزراء رئيساً لمجلس الوزراء وهو الذي يرأس اجتماعاته عندما يكون موجوداً.

(٢) يجوز لرئيس الوزراء أن يعين أحد الأعضاء لرئاسة الجلسات في غيابه، وإذا لم يحدث ذلك التعيين يختار المجلس شخصاً لرئاسة الجلسة في كل اجتماع.

(النصاب القانوني)

٣١ ـ لا يكون النصاب قانونياً إذا لم يحضر الاجتماع أكثر من نصف مجموع عدد الوزراء،ا وإذا لم يتكامل النصاب لا يجري سوى بحث الأعمال الخاصة بالتأجيل.

(خلو المناصب)

٣٢ ـ (١) يتخلى رئيس الوزراء عن منصبه في الحالات الآتية:

(أ) إذا فقد أهليته لعضوية البرلمان، أو

(ب) عند قبول مجلس السيادة استقالته المقدمة كتابه، أو

(ج) في الجلسة الأولى للدورة الأولى لمجلس نواب جديد.

(٢) يتخلى الوزير عن منصبه في الحالات الآتية:

(أ) إذا لم يكن عضواً في البرلمان في تاريخ تعيينه ولم يصبح عضواً منتخباً في مدى ستة شهور من ذلك التاريخ، على أنه يجوز لرئيس

الوزراء بمحض اختياره إعفاء ثلاثة وزراء في أي مجلس للوزراء من التزام إخلاء المنصب بموجب هذا البند، أو

(ب) إذا فقد أهليته لعضوية البرلمان، أو

(ج) إذا وضع استقالته بين يدي رئيس الوزراء لتقديمها إلى مجلس السيادة وقبلها ذلك المجلس بناء على نصيحة رئيس الوزراء، أو

(د) إذا أعفاه مجلس السيادة من منصبه بناء على نصيحة رئيس الوزراء، أو

(هـ) إذا تخلى رئيس الوزراء عن منصبه.

(شغل المناصب الشاغرة)

٣٣ ـ (١) إذا تخلى وزير، غير رئيس الوزراء، عن منصبه، يجوز شغل المنصب الشاغر بتعيين جديد بموجب أحكام البند.

(٢) من المادة ٢٤ ولكن بحيث لا يترتب على ذلك التعيين أو على بقاء المنصب شاغراً لمدة تزيد على ثلاثة شهور، أن يكون مجلس الوزراء خلواً من وزيرين على الأقل من أعضاء البرلمان الذين يمثلون الدوائر الجنوبية، وذلك مع مراعاة سلطة التحلل من هذا القيد الممنوحة لمجلس السيادة بموجب البند (٢) المشار إليه.

(المرتبات)

٣٤ ـ يحدد البرلمان بقانون من وقت لآخر المرتبات التي تدفع لرئيس الوزراء والوزراء الآخرين، وفي الوقت الحاضر تدفع لهم المرتبات التي كانت تدفع قبل العمل بهذا الدستور مباشرة.

(اللوائح الداخلية لمجلس الوزراء)

٣٥ ـ يضع مجلس الوزراء لوائح داخلية لتنظيم إجراءاته وتنسيق سيرها ولإنجاز أعماله، بما في ذلك تقرير الأماكن والأوقات التي يجتمع

فيها المجلس، والشروط التي بمقتضاها يدعو أي شخص من غير أعضائه لحضور اجتماعاته والتحدث فيها ولتعيين موظفيه وتحديد واجباتهم.

(وكلاء الوزارات البرلمانيين)

٣٦ ـ (١) يجوز لرئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص تعيين وكيل وزارة برلماني لأي من الوزارات كما يرى ذلك مناسباً.

(٢) يكون وكيل الوزارة البرلماني مسؤولاً لدى وزيره.

(٣) لا يعين شخص كوكيل وزارة برلماني إلا إذا كان من ذوي الأهلية لعضوية البرلمان.

(٤) وكيل الوزارة البرلماني الذي لم يكن عضواً في البرلمان في تاريخ تعيينه، يتخلى عن منصبه إذا لم يصبح عضواً منتخباً في مدى ستة شهور من ذلك التاريخ، على أنه يجوز لرئيس الوزراء أن يعفي ثلاثة وكلاء وزارات برلمانيين على الأكثر من التزام إخلاء المنصب بموجب هذا البند.

(٥) يحدد البرلمان بقانون المرتبات التي تدفع لوكلاء الوزارات البرلمانيين وفي الوقت الحاضر تدفع لهم المرتبات التي كانت تدفع لوكلاء الوزارات قبل العمل بهذا الدستور مباشرة.

(٦) يجوز لرئيس الوزراء بمحض تصرفه من وقت لآخر إنهاء هذه التعيينات وعمل تعيينات جديدة لنفس الوزارات أو لوزارات أخرى.

(٧) تسقط فوراً جميع التعيينات التي تكون قد تمت وفقاً للأحكام المتقدمة عندما يتخلى رئيس الوزراء عن منصبه.

(قواعد سلوك الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين)

٣٧ ـ (١) الإجراءات مجلس الوزراء ومداولاته تكون سرية وكل وزير ملزم

بعدم إذاعتها خارج قاعة اجتماعات المجلس على أنه يجوز دائماً لمجلس الوزراء أن يأذن الوزير صراحة في أن يذيع أي قرار من قرارات المجلس في سبيل أداء واجباته الرسمية.

(٢) وكيل الوزارة البرلماني ملزم بالمثل بألا يذيع أي سر أو أية معلومات سرية وصلت إلى علمه بحكم منصبه أو في أثناء قيامه بواجباته الرسمية.

(٣) يكون سلوك الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين في مناصبهم بحيث لا ينشأ أي تضارب سافر أو مستتر بين واجباتهم الرسمية ومصالحهم الذاتية ويجب عليهم بصفة خاصة ألاّ يستغلوا مراكزهم الرسمية لفائدتهم أو لتنمية مصالحهم الخاصة.

(٤) الوزير أو وكيل الوزارة البرلماني الذي يرتكب إخلالاً بهذه الالتزامات يكون عرضة لإنهاء تعيينه بواسطة مجلس السيادة بناءً على نصيحة رئيس الوزراء، ويجوز لرئيس الوزراء إن كان ذلك الإخلال قابلاً للمعالجة أن يطلب منه معالجته كشرط للاحتفاظ بالمنصب، على أن أي إجراء يتخذه مجلس السيادة أو رئيس الوزراء لا يؤثر على أية إجراءات أخرى يجوز أن تتخذ ضد ذلك الوزير أو وكيل الوزارة البرلمانية بسبب ذلك الإخلال.

(واجب رئيس الوزراء في تبليغ مجلس السيادة)

٣٨ ـ من واجب رئيس الوزراء أن يبلغ مجلس السيادة جميع قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بإدارة السودان أو بأي تشريع مقترح (عدا القرارات الخاصة بالمسائل الشكلية البحتة والمسائل العادية) ومن واجبه كذلك أن يقدم إلى مجلس السيادة جميع المعلومات التي يطلبها من وقت لآخر عن المسائل الخاصة بإدارة السودان أو بالتشريع المقترح.

(تصريف أعمال الحكومة)

٣٩ ـ (١) يوصف كل عمل تنفيذي لحكومة السودان بأنه تم باسم تلك الحكومة.

(٢) تثبت رسمية الأوامر الصادرة والوثائق المبرمة باسم الحكومة بالكيفية التي توضح في قواعد يصدرها مجلس الوزراء ـ ولا يجوز التعقيب على أي أمر صدر أو وثيقة أبرمت بما يكون قد ثبتت رسميته على الوجه المتقدم بحجة أنه لم يكن أمراً صادراً من أو وثيقة أبرمت بواسطة حكومة السودان.

(٣) يصدر مجلس الوزراء قواعد لتصريف أعمال حكومة السودان بأيسر السبل ولتوزيع هذه الأعمال بين الوزراء.

(توظيف الأشخاص في خدمة الحكومة وشروط خدمتهم)

٤٠ ـ يكون توظيف الأشخاص في الخدمة العامة بالحكومة أو في المناصب الأخرى وتكون شروط خدمتهم وفقاً لما يقرّره البرلمان بقانون فيما عدا ما نص عليه بخلاف ذلك في هذا الدستور.

على أنه إلى أن يصدر ذلك القانون يقوم مجلس الوزراء، بمراعاة أحكام هذا الدستور، بإصدار قواعد لتنظيم توظيف الأشخاص المتقدم ذكرهم، وتنظيم شروط خدمتهم وإلى أن يتم إصدار هذه القواعد تستمر اللوائح المنظمة لهذه المسائل قبل العمل بهذا الدستور مباشرة سارية المفعول.

الفصل الخامس ـ الهيئة التشريعية

(البرلمان)

٤١ ـ يتكون برلمان السودان من مجلسين، مجلس شيوخ ومجلس نواب.

(تكوين الهيئة التشريعية)

٤٢ ـ تتكون الهيئة التشريعية للسودان من مجلس السيادة ومجلسي الشيوخ والنواب.

(انتخاب البرلمان)

٤٣ ـ (١) تخضع انتخابات البرلمان لرقابة وأوامر وتوجيهات لجنة انتخابات تعينها لجنة السيادة بالتشاور مع مجلس الوزراء.

(٢) يحدد البرلمان بقانون سلطات لجنة الانتخابات ومسؤولياتها.

(تكوين مجلس الشيوخ)

٤٤ ـ يؤلف مجلس الشيوخ من خمسين عضواً، يعين مجلس السيادة بمحض اختياره عشرين منهم وينتخب ثلاثون.

(تكوين مجلس النواب)

٤٥ ـ يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين فقط.

(مؤهلات عضوية البرلمان)

٤٦ ـ (١) الأشخاص السودانيين الذين لا تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة يكونون من ذوي الأهلية لعضوية مجلس الشيوخ، على أنّ السودانيين الذين يرشحون أنفسهم في الدوائر الجنوبية يكونون من ذوي الأهلية لتلك العضوية إذا كانت أعمارهم لا تقل عن ٣٠ سنة.

(٢) الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة يكونون من ذوي الأهلية لعضوية مجلس النواب.

(قسم الأعضاء)

٤٧ ـ يؤدي كل عضو في أي من المجلسين قبل اتخاذه مقعده قسماً أو إعلاناً أمام الرئيس بالصيغة الموضحة في الجدول، ويؤدي الرئيس

ذلك القسم أو الإعلان أمام أعضاء ذلك المجلس مجتمعين.

(عدم الأهلية)

٤٨ ـ (١) الأشخاص المذكورون بعد ليسوا من ذوي الأهلية لعضوية أي المجلسين:

(أ) الأشخاص الذين يشغلون وظائف بمرتبات في حكومة السودان غير تلك التي يقرر البرلمان بقانون أن شاغليها لا تزول عنهم تلك الأهلية.

(ب) المفلسون الذين لم تعلن براءتهم أو الأشخاص الذين تكون ممتلكاتهم موضع صلح أو تسوية مع دائنيهم.

(ج) الأشخاص الذين حوكموا بالسجن مدة لا تقل عن سنتين خلال السبع سنوات السابقة.

(د) الأشخاص الذين أدينوا في خلال السبع سنوات السابقة عن الأساليب الفاسدة أو التحريض عليها في أية انتخابات برلمانية أو انتخابات للحكومة المحلية.

(هـ) الأشخاص غير سليمي العقل.

(و) الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة.

(٢) فيما يتعلق بهذه المادة لا يعتبر الشخص أنه يشغل وظيفة بمرتب في حكومة السودان لمجرد أنه وزير أو وكيل برلماني.

(٣) لا يجوز أن يكون الشخص عضواً في أكثر من مجلس واحد في وقت واحد.

(خلو المقاعد)

٤٩ ـ يخلو مقعد العضو في أي المجلسين في الحالات الآتية:

(أ) عند وفاته.ا

(ب) إذا تغيب بدون إذن المجلس عن حضور **٢٥** جلسة متتالية.

(ج) إذا فقد أي شرط من شروط الأهْلية الموضحة في المادة السابقة.

(د) إذا أدين أي شخص آخر في تهمة تنطوي على الأساليب الفاسدة ارتكبها نيابة عن العضو أو بعلمه أو بالتغاضي عنه فيما يختص بالانتخابات التي تمّ فيها انتخابه.

(هـ) إذا أصبح عضواً في المجلس الآخر.

(و) إذا قدم إلى الرئيس إخطاراً كتابياً باستقالته من العضوية.

(شغل المقاعد الشاغرة)

٥٠ ـ (١) عندما يخلو مقعد عضو منتخب تجري انتخابات جديدة لشغله حسب النظام الخاص بذلك المقعد.

(٢) عندما يخلو مقعد عضو معين، يشغل المقعد الشاغر بتعيين من مجلس السيادة.

(الفصل في المسائل الخاصة بعضوية البرلمان)

٥١ ـ أية مسألة تنشأ بصدد حق أي شخص في أن يكون أو يظل عضواً في أي من المجلسين تحال إلى الرئيس الذي يجوز له إذا ما رأى ذلك مناسباً أن يرفع المسألة إلى المحكمة العليا المدنية للفصل فيها.

(رئاسة المجلسين)

٥٢ ـ (١) يكون لكل مجلس رئيس.

(٢) في حالة عقد جلسة مشتركة للمجلسين يرأسها رئيس مجلس النواب وفي حالة غيابه يرأسها رئيس مجلس الشيوخ.

(٣) ينتخب رئيس كل مجلس بواسطة أعضائه من بينهم أو من بين الأشخاص ذوي الأهلية لعضوية ذلك المجلس.

(٤) إذا كان الرئيس من غير أعضاء المجلس الحاليين يصبح عضواً فيه بحكم منصبه.

(٥) يكون لكل مجلس نائب للرئيس ينتخبه المجلس من بين أعضائه ويرأس نائب الرئيس الجلسات في حالة غياب الرئيس.

(٦) يجوز للرئيس أو لنائب الرئيس الاستقالة من منصبه في أي وقت بإخطار كتابي يوجهه في حالة الرئيس إلى نائب الرئيس وفي حالة نائب الرئيس إلى الرئيس، ويجوز أن يعفى أيهما من منصبه بقرار من المجلس المختص تقره أغلبية جميع أعضاء المجلس.

على أنه إذا كان المجلس منحلاً أو كانت مدته قد انتهت يظل الرئيس في منصبه إلى ما قبل انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النوابا بعد حله أو انتهاء مدته.

(٧) يحدد البرلمان بقانون من وقت لآخر المرتبات التي تدفع للرئيسين ونائبي الرئيس، على ألا تعدل هذه المرتبات بما يعود عليهم بالضرر خلال مدة تقلد مناصبهم.

(كتبة البرلمان)

٥٣ ـ يكون لكل مجلس كاتب يعنيه رئيس المجلس على أن يعتمد المجلس ذلك التعيين بأغلبية ثلثي أعضائه.

(٢) لا يعفى كاتب أي المجلسين من منصبه إلا بأمر يصدره الرئيس تنفيذاً لاقتراح بإعفائه يقره المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه.

(دورات انعقاد البرلمان)

٥٤ ـ (١) يعين مجلس السيادة بناء على نصيحة رئيس الوزراء تاريخ ومكان

بداية كل دورة *انعقاد برلمانية*، على أنه يجب دعوة البرلمان للانعقاد مرة على الأقل في كل سنة، بحيث يكون *تاريخ بداية كل دورة انعقاد* جديدة في مدى ستة شهور من تاريخ الجلسة الأخيرة للدورة السابقة.

(٣) تستمر دورة الانعقاد البرلمانية حتى يقرر مجلس السيادة، بناءً على نصيحة رئيس الوزراء، تعطيل المجلسين أو حل مجلس النواب، على أنه يجوز لمجلس السيادة بمحض تصرفه أن يرفض تعطيل البرلمان أو حل مجلس النواب بناءً على نصيحة رئيس الوزراء إذا اقتنع بأن رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء قد فقد تأييد مجلس النواب بسبب:

(أ) سقوط مشروع قانون أو اقتراح (أو جزء هام من أيهما) قدمه مجلس الوزراء لمجلس النواب وأعلن رئيس الوزراء أنها مسألة يترتب عليها موضوع الثقة بمجلس الوزراء، أو

(ب) إجازة مجلس النواب صوت لوم ضد مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء أو أحد الوزراء في مسألة يترتب عليها موضوع الثقة بمجلس الوزراء بأجمعه.

(٣) إذا رفض مجلس السيادة للأسباب المتقدم ذكرها تعطيل البرلمان أو حل مجلس النواب يستقيل رئيس الوزراء والوزراء الآخرون فوراً وعندئذٍ يدعو مجلس السيادة مجلس النواب لانتخاب رئيس وزراء جديد.

(مدة مجلس الشيوخ)

٥٥ ـ (١) يستمر مجلس الشيوخ لمدة ثلاث سنوات من بداية أول دورة انعقاد له ولا يجوز حله

(٢) عند انتهاء مدة مجلس الشيوخ يأمر مجلس السيادة بإجراء انتخابات جديدة بغرض شغل مقاعد الأعضاء المنتخبين، ثم يقوم بعمل تعيينات جديدة بغرض شغل مقاعد الأعضاء المعينين.

(مدة مجلس النواب)

٥٦ ـ (١) يستمر مجلس النواب لمدة ثلاث سنوات من بداية أول دورة له ما لم يحل قبل ذلك.

(٢) عند انتهاء مدة مجلس النواب أو حله يأمر مجلس السيادة بإجراء انتخابات جديدة لتكوين مجلس نواب جديد بحيث تجري هذه الانتخابات خلال ستين يوماً من تاريخ إنهاء مدة المجلس أو حله، على أنه إذا كان من غير الميسور عملياً لأي سبب كان إجراء هذه الانتخابات خلال المدة المذكورة، فيجوز لمجلس السيادة بعد مشاورة مجلس الوزراء ولجنة الانتخابات أن يرجىء الانتخابات لفترة لا تجاوز الحد الأدنى الضروري لإمكان إجراء الانتخابات للمجلس الجديد.

(٣) بالرغم من انتهاء مدة مجلس النواب أو حله يستمر رئيس الوزراء والوزراء الآخرون في مناصبهم حتى تاريخ انعقاد أول جلسة لأول دورة لمجلس النواب الجديد.

(٤) يدعو مجلس السيادة مجلس النواب الجديد لانتخاب رئيس وزراء جديد في أول جلسة من أول دورة انعقاد.

(مكافأة الأعضاء)

٥٧ ـ يتقاضى أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب ـ بخلاف الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين ـ مرتبات وعلاوات نظير خدماتهم وفقاً لما يحدده البرلمان بقانون من وقت لآخر، وفي الوقت الحاضر يتقاضون مكافأة بالفئة التي كانت تدفع قبل العمل بهذا الدستور مباشرة.

(النصاب القانوني)

٥٨ ـ (١) يكون خمساً (٢/٥) أعضاء كل مجلس نصاباً قانونياً لذلك المجلس.

(٢) في حالة عقد جلسة مشتركة يكون ثلثا (٢/٣) أعضاء كل مجلس بالاشتراك معاً نصاباً قانونياً.

(اللغة المستعملة في البرلمان)

٥٩ ـ مع مراعاة أحكام اللوائح الداخلية الخاصة بكل من المجلسين تسير الإجراءات في كل مجلس باللغة العربية ولكن دون مساس باستعمال اللغة الإنجليزية متى كان ذلك مناسباً.

(حرية الكلام في البرلمان)

٦٠ ـ مع مراعاة أحكام هذا الدستور وأية لوائح داخلية صادرة بموجبه تكفل حرية الكلام في كل من المجلسين دون أن يكون العضو فيهما عرضة لاتخاذ إجراءات ضده في أية محكمة بسبب أي شيء قاله أو أي صوت أعطاه في أي المجلسين أو في أية لجنة من لجانهما.

(حق المداولة)

٦١ ـ (١) يحق لكل مجلس إجراء مداولات وإجازة قرارات في أي موضوع.

(٢) يجوز للمجلس المختص إذا رأى ذلك مناسباً، تقديم قراراته لمجلس الوزراء للنظر فيها.

(حق توجيه الأسئلة)

٦٢ ـ يجوز لعضو أي المجلسين، مع مراعاة أحكام اللائحة الداخلية، توجيه أسئلة عن أي موضوع لمجلس الوزراء أو للوزير المختص.

(حق الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين في الاشتراك في إجراءات البرلمان)

٦٣ ـ لكل وزير ولكل وكيل وزارة برلماني الحق في الكلام في أي المجلسين والاشتراك في إجراءاته، وحق الكلام والاشتراك في

إجراءات أية جلسة مشتركة للمجلسين وأية لجنة برلمانية يكون عضواً معيناً فيها، على ألا يعطي الوزير أو وكيل الوزارة البرلماني صوته في المجلس الذي لم يكن عضواً فيه.

(التصويت)

٦٤ ـ مع مراعاة أحكام الدستور:

(١) يبت في جميع المواضيع التي تطرح لأخذ قرار عنها في أي المجلسين بأغلبين الأعضاء الحاضرين الذين اشتركوا في التصويت.

(٢) في حالة عقد جلسة مشتركة للمجلسين يبت في الموضوع بأغلبية الأصوات المبينة فيما تقدم من مجموع أصوات أعضاء المجلسين الذين حضروا تلك الجلسة المشتركة سواء اشتركوا في التصويت أو امتنعوا عنه.

(٣) ليس للرئيس صوت أصلي أو صوت مرجح.

(٤) إذا تساوت الأصوات في أي موضوع طرح أمام أي المجلسين يعتبر الاقتراح كأنه سقط.

(اللوائح الداخلية)

٦٥ ـ (١) يسن رئيس كل من المجلسين بمقتضى أمر لوائح داخلية لتنظيم إجراءات المجلس المختص وتنسيق سيرها ولإنجاز أعماله بما في ذلك الأحكام الخاصة بتكوين لجان دائمة أو لجان مختارة أو أية لجان برلمانية أخرى يبدو للمجلس من وقت لآخر أنها ضرورية أو مناسبة، وفيما بعد يجوز للمجلس المختص من وقت لآخر أن يضيف إلى هذه اللوائح الداخلية أو يعدلها أو يلغيها.

(٢) يضع الرئيسان معاً بالتشاور فيما بينهما، اللوائح الداخلية لتنظيم الجلسات المشتركة للمجلسين.

(عدم جواز التعقيب على أعمال البرلمان)

٦٦ ـ ليس للمحاكم أو لأية سلطة أخرى أن تعقب على الإجراءات في أي من مجلسي البرلمان استناداً إلى أي ادعاء بعدم مطابقتها للوائح أو قواعد الإجراءات.

(سلطة البرلمان في الاتفاقات الدولية)

٦٧ ـ لا يكون لأية معاهدة أو أي اتفاق مع دولة أو دول أخرى، ولا يكون لأي قرار يتخذ في أي اتفاق دولي أو جمعية أو هيئة دولية، أي أثر في السودان ما لم يصدق البرلمان على كل منها بقانون.

الفصل السادس ـ التشريع

(الإجراءات الخاصة بالتشريع)

٦٨ ـ (١) يكون اقتراح التشريع بمشروع قانون أو بأمر مؤقت.

(٢) يجوز أن ينشأ مشروع قانون، عدا مشروع قانون مالي، في أي من المجلسين، أما مشروعات القوانين المالية فلا تنشأ إلا في مجلس النواب.

(٣) مع مراعاة أحكام هذه المادة لا يصبح مشروع القانون قانوناً إلا إذا أجازه المجلسان سواء بلا تعديل أو بتعديلات اتفق عليها المجلسان ووافق عليها مجلس السيادة، وعند وصول تلك الموافقة يصبح مشروع القانون قانوناً نافذ المفعول.

(٤) يرسل مشروع القانون بعد أن يجيزه المجلس الذي تنشأ فيه للمجلس الآخر الذي يكون له إما أن يجيزه بلا تعديل وإما أن يرفضه أو يعدله ثم يعيده كما عدل للمجلس الذي نشأ فيه.

(٥) إذا رفض مجلس الشيوخ مشروع قانون إجازة مجلس النواب أو أعاد مشروع القانون لمجلس النواب بتعديلات لم يقبلها ذلك المجلس

أو تأخر مجلس الشيوخ عن إجازة مشروع القانون في حينه تطبق الأحكام الآتية:

(أ) في حالة مشروع القانون المالي: بعد مضي ثلاثة شهور من تاريخ تقديمه لمجلس الشيوخ، يجوز عرض مشروع القانون على مجلس السيادة للموافقة عليه، وعند وصول تلك الموافقة يصبح مشروع القانون قانوناً بالرغم عن رفضه أو تعديله بواسطة مجلس الشيوخ أو تأخره عن إجازته.

(ب) في حالة أي مشروع قانون آخر، إذا إجازه مجلس النواب في دورتين متتاليتين للانعقاد ورفضه مجلس الشيوخ، أو أعاده بتعديلات لم يقبلها ذلك المجلس، أو تأخر مجلس الشيوخ عن إجازة مشروع القانون في كل من دورتي الانعقاد فعندئذٍ إذا مضى عام بين تاريخ تقديم مشروع القانون في مجلس النواب في دورة الانعقاد الأولى وبين التاريخ الذي أجازه فيه مجلس النواب في دورة الانعقاد الثانية يجوز عرض مشروع القانون على مجلس السيادة للموافقة عليه، وعند وصول تلك الموافقة يصبح مشروع القانون قانوناً بالرغم عن رفضه أو تعديله بواسطة مجلس الشيوخ أو تأخره عن إجازته.

(٦) إذا أجاز البرلمان مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديلات غير مقبولة لدى مجلس الوزراء، يجوز لمجلس الوزراء أن يسحب مشروع القانون المذكور.

(حق مجلس السيادة في مخاطبة مجلسي البرلمان)

٦٩ ـ لمجلس السيادة أن يخاطب كلاً من مجلسي البرلمان سواء أكان ذلك في صدد مشروع قانون معلق في البرلمان أم غير ذلك، وعلى المجلس الذي وجهت إليه الرسالة على الوجه المتقدم أن ينظر في أية مسألة تتطلبها تلك الرسالة بكل ما يلائمها من إنجاز.

(التشريع المستعجل بأمر مؤقت)

٧٠ ـ إذا قرر مجلس الوزراء في أي وقت لم يكن فيه البرلمان منعقداً، أن إجازة أي تشريع حكومي مسألة عاجلة، يجوز لمجلس الوزراء إصدار أمر مؤقت لسن ذلك التشريع وتقديم ذلك الأمر لمجلس السيادة للموافقة عليه.

(٢) عند وصول موافقة مجلس السيادة تصبح للأمر المؤقت قوة القانون الذي يجيزه البرلمان.

(٣) يقدم مجلس الوزراء كل أمر مؤقت للبرلمان لتأييد ذلك الأمر أو رفضه حالما يكون ذلك عملياً.

(٤) عندما يؤيد الأمر بقرار من المجلسين يصبح قانوناً نافذ المفعول.

(٥) إذا رفض أي من المجلسين تأييد الأمر المؤقت، يسقط ذلك الأمر فوراً ويبطل سريانه، ولكن دون مساس بحق مجلس الوزراء في تقديم مشروع قانون يؤدي إلى نفس الغرض أو إلى غرض مماثل.

(٦) أي قانون ألغاه أمر مؤقت أو عدله يبعث من جديد من تاريخ سقوط ذلك الأمر ويسري مفعوله كما لو كان ذلك الأمر لم يصدر.

(٧) لا يكون لسقوط مثل هذا الأمر أثر رجعي.

(تأييد الأوامر المؤقتة الصادرة قبل العمل بالدستور)

٧١ ـ الأوامر المؤقتة التي لم يؤيدها البرلمان قبل تاريخ العمل بهذا الدستور تعتبر كأنها صادرة بموجب هذا الدستور وتعامل وفقاً لأحكام البنود (٢) إلى (٥) من المادة السابقة.

(المالية)

تعريف السنة

٧٢ ـ في هذا الفصل لفظة «سنة» معناها السنة المالية وهي ١٢ شهراً تنتهي في اليوم الثلاثين من شهر يونيو من كل سنة تقويمية.

(الميزانية)

٧٣ ـ يعد وزير المالية الميزانية السنوية التي تشمل تقديرات الإيرادات وتقديرات المصروفات (عدا المصروفات التي تخصم على الاحتياطي) وعندما يجيز مجلس الوزراء الميزانية توضع أمام البرلمان.

(مشروعات قوانين الاعتمادات المالية)

٧٤ ـ (١) مقترحات مجلس الوزراء لجميع هذه المصروفات (عدا المصروفات المعبر عنها فيما يلي بالمصروفات المستثناة)، تعرض لإقرار البرلمان في شكل مشروع قانون اعتماد مالي يشمل تقديرات تحت بنود معينة للخدمات المختلفة المطلوبة.

(٢) المصروفات الآتية هي مصروفات مستثناة لا تعرض على البرلمان لإقرارها ولكنها تدفع من الإيرادات:

(أ) الديون التي استدانتها حكومة السودان قبل سريان هذا الدستور.

(ب) المرتبات التي تدفع لأعضاء الهيئة القضائية.

(ج) المرتبات التي تدفع لأعضاء لجنة الخدمة العامة.

(د) المرتب الذي يدفع للمراجع العام.

(هـ) مصروفات وعلاوات أعضاء مجلس السيادة والمصروفات الأخرى المتعلقة بمكتبه.

(٣) يجوز للبرلمان أن يوافق أو يرفض الموافقة على أية تقديرات شملها مشروع قانون الاعتماد المالي، كما يجوز للبرلمان أن يقر مبلغاً أقل مما شمله مشروع القانون، ولكن لا يجوز له أن يقر مبلغاً أكثر أو أن يغير في طريقة التخصيص.

(مشروعات قوانين الاعتمادات

المالية بالصرف مقدماً)

٧٥ ـ (١) يجوز لمجلس الوزراء أن يتقدم للبرلمان، بمشروع قانون اعتماد مالي بالصرف مقدماً، تقديرات عن المبالغ المطلوبة للإنفاق على الخدمات الحكومية من اليوم الأول للسنة المالية إلى حين وصول موافقة مجلس السيادة على مشروع قانون الاعتماد المالي.

(٢) تبحث مشروعات قوانين الاعتمادات المالية بالصرف مقدماً بنفس الطريقة التي تبحث بها مشروعات قوانين الاعتمادات المالية.

(مشروعات قوانين الاعتمادات المالية الإضافية)

٧٦ ـ (١) يجوز لمجلس الوزراء أن يقدم للبرلمان تقديرات إضافية للمصروفات عندما:

(أ) يتضح أنّ المبلغ الذي أقره البرلمان في الأصل لا يكفي لحاجة السنة الحاضرة.

(ب) تنشأ حاجة للصرف أثناء السنة الحاضرة على بعض خدمات جديدة لم تشملها ميزانية تلك السنة، وكان لا بد من إقرارها بواسطة البرلمان.

(٢) تبحث التقديرات الإضافية بنفس الطريقة التي تبحث بها التقديرات، على أنه عندما لا يكون البرلمان منعقداً يؤذن بالمصروفات الإضافية في الأحوال المستعجلة بأمر مؤقت.

(مخصصات للأموال الاحتياطية للحكومة)

٧٧ ـ عندما يريد مجلس الوزراء عمل مخصصات من الإيرادات لأموال الحكومة الاحتياطية أو لنقل أموال من احتياطي لآخر، يقدم مشروع قانون للبرلمان لتغطية تلك المخصصات أو لنقل ذلك المال، ويبحث

مشروع القانون المذكور من جميع نواحيه كأنه مشروع قانون اعتماد مالي على أنه عندما لا يكون البرلمان منعقداً يجوز أن يؤذن بتلك المخصصات أو ذلك النقل بأمر مؤقت في الحالات المستعجلة، على أنه لا ضرورة لأن يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون منفصل للبرلمان بموجب هذه المادة إذا كان أي من تلك المخصصات وردت كمصروفات في مشروع قانون اعتماد مالي أو مشروع قانون اعتماد مالي إضافي.

(مصروفات للخصم على الأموال الاحتياطية للحكومة)

٧٨ ـ عندما يريد مجلس الوزراء صرف أموال بالخصم على الأموال الاحتياطية للحكومة يتقدم بمشروع قانون للبرلمان لتغطية تلك المصروفات ويبحث مشروع القانون المذكور من جميع نواحيه كأنه مشروع قانون اعتماد مالي، على أنه عندما لا يكون البرلمان منعقداً يجوز أن يؤذن بهذه المصروفات في الحالات المستعجلة بأمر مؤقت.

(إنشاء الضرائب وتعديلها وإلغاؤها)

٧٩ ـ تقدم مقترحات إنشاء ضرائب جديدة أو تعديل الضرائب القائمة أو إلغائها ليقرها البرلمان في شكل مشروع قانون، على أنه يجوز لمجلس الوزراء، إذا رأى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك، أن ينص بأمر منه على أن يسري مفعول أية ضريبة جديدة مقترحة أو تعديل في ضريبة قائمة أو إلغائها من اليوم الذي يعرض فيه مشروع القانون على مجلس النواب، ولكن كل أمر كهذا يجب ألا يمس حق البرلمان ليدلي برأيه في حينه في أي بند من هذه المقترحات، ويجوز لمجلس الوزراء إلغاء أمر صدر بموجب هذه الفقرة، وإذا لم يلغ قبل ذلك ينتهي سريان هذا الأمر عندما يصبح مشروع القانون قانوناً نافذ المفعول، أو عندما يرفض مجلس النواب مشروع القانون، ولكن لن يكون لذلك الإلغاء أو انتهاء السريان أثر رجعي، كما لا ترد أية

إيرادات حصلت بموجب هذا الأمر بأي حال من الأحوال، على أنه عندما لا يكون البرلمان منغقداً يجوز أن يؤذن بأمر مؤقت في الحالات المستعجلة بأية ضريبة جديدة أو أي تعديل في الضرائب القائمة.

(موافقة وزير المالية على التشريع المالي)

٨٠ ـ (١) لا يتقدم عضو البرلمان بأي مشروع قانون أو يقترح تعديلاً لمشروع قانون يكون غرضه أو أثره إنشاء أية ضريبة أو زيادتها أو فرض التزامات على الإيرادات أو على الأموال الاحتياطية للحكومة قبل الحصول مقدماً على موافقة وزير المالية، على أن مشروع القانون أو التعديل لا يعتبر كان له ذلك الغرض أو الأثر لمجرد أنه يؤدي إلى فرض غرامات أو جزاءات أو لدفع رسوم رخص أو رسوم لخدمات تؤدى.

(٢) شهادة وزير المالية بأن مشروع القانون المقترح له ذلك الغرض أو الأثر تكون نهائية.

(الحساب الختامي)

٨١ ـ (١) يضع مجلس الوزراء أمام البرلمان الحسابات الختامية لكل سنة عن إيرادات الحكومة ومصروفاتها بما في ذلك المصروفات المخصومة على الأموال الاحتياطية.

(٢) يقدم المراجع العام تقريره عن الحسابات للبرلمان في ذات الوقت الذي توضع فيه تلك الحسابات أمام البرلمان أو حالما يمكن ذلك فيما بعد.

(٣) إذا اتضح من الحسابات أن المصروفات التي أنفقت جاوزت الاعتماد الذي قرره البرلمان لأي بند، يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون لتغطية التجاوز، ويبحث مشروع القانون من جميع نواحيه كأنه مشروع قانون اعتماد مالي.

(الأملاك والموجودات والحقوق والديون والالتزامات)

٨٢ ـ مع مراعاة أحكام هذا الدستور، تؤول جميع الأملاك والموجودات التي كانت مملوكة لحكومة السودان قبل العمل بهذا الدستور مباشرة إلى حكومة السودان كما هي مؤلفة بموجب هذا الدستور، كذلك تكون جميع حقوق وديون والتزامات حكومة السودان الناشئة عن أي عقد أو أي مصدر آخر حقوقاً وديوناً والتزامات لحكومة السودان.

(سلطة التملك)

٨٣ ـ تمتد السلطة التنفيذية لحكومة السودان، بمراعاة أحكام أي قانون يصدره البرلمان، إلى منح أي من الأملاك المخصصة لأغراض حكومة السودان أو بيعها أو التصرف فيها أو رهنها، كما تمتد إلى شراء أو تملك أية أملاك للأغراض المتقدمة، وإلى إبرام العقود.

(العقود)

٨٤ ـ ينص في جميع العقود المبرمة بموجب سلطة حكومة السودان التنفيذية بأنها أبرمت بواسطة تلك الحكومة ويقوم بتنفيذ تلك العقود الأشخاص الذين تعينهم الحكومة وبالكيفية التي تقررها.

(الدعاوى والإجراءات)

٨٥ ـ كل الدعاوى والإجراءات القانونية الأخرى المرفوعة من أية مصلحة أو أي موظف في حكومة السودان مما يتصل بتأدية الأعمال الرسمية، أو المرفوعة ضد أيهما، ترفع باسم حكومة السودان.

الفصل الثامن ـ المراجع العام

(إنشاء وظيفة المراجع العام)

٨٦ ـ يكون للسودان مراجع عام وهو موظف تابع للبرلمان ومسؤول لديه مباشرة.

(التعيين)

٨٧ ـ (١) يعين مجلس السيادة المراجع العام بناء على توصية مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

(٢) قبل أن يباشر المراجع العام أعمال وظيفته يؤدي قسماً أو إعلاناً أمام مجلس السيادة بالصيغة الموضحة في الجدول.

(المهام)

٨٨ ـ (١) يؤدي المراجع العام الواجبات ويمارس السلطات فيما يختص بحسابات الحكومة وكل مصلحة من مصالحها أو لجنة من لجانها، وفقاً لما يحدده البرلمان بقانون، وإلى أن يصدر ذلك القانون يؤدي الواجبات الممنوحة للمراجع العام والسلطات التي كان يمارسها قبل العمل بهذا الدستور مباشرة وفق أحكام قانون المراجعة سنة **١٩٣٣** أو بموجبه.

(٢) يجوز بقانون أن يمنح المراجع العام واجبات وسلطات مماثلة فيما يتعلق بأية حسابات أخرى وفقاً لما ينص عليه في ذلك القانون.

(مدة شغل المنصب)

٨٩ ـ (١) لا يعزل المراجع العام من منصبه إلا بأمر من مجلس السيادة يصدر تنفيذاً لاقتراح بعزله يقره مجلسا البرلمان في جلسة مشتركة بأغلبية ثلثي أعضائها.

(٢) لا يجوز للمراجع العام بعد ترك منصبه أن يلتحق بأية وظيفة في خدمة حكومة السودان.

(المرتب)

٩٠ ـ يكون مرتب المراجع العام كما تكون حقوقه في المعاش وفقاً لما يحددها البرلمان بقانون، وفي الوقت الحاضر تكون كما هي عليه قبل

العمل بهذا الدستور مباشرة على أنه لا يجوز بعد تعيين المراجع العام تعديل مرتبه أو حقوقه في المعاش لغير مصلحته.

(تقارير المراجعة)

٩١ ـ تقدم للبرلمان تقارير المراجع العام الخاصة بالحسابات الموضحة في مادة ٨٨.

الفصل التاسع ـ الهيئة القضائية

(تمهيد)

٩٢ ـ (١) تتولى إدارة القضاء في السودان مصلحة منفصلة مستقلة للدولة تسمى «الهيئة القضائية».

(٢) الهيئة القضائية مسؤولة مباشرة أمام مجلس السيادة وحده عن أداء أعمالها.

(أقسام الهيئة القضائية)

٩٣ ـ الهيئة القضائية تتكون من قسمين، القسم المدني والقسم الشرعي على أن يكون رئيس القضاء وقاضي القضاء على التوالي رئيسيهما ورأسيهما القضائيين.

(اختصاص القسم المدني)

٩٤ ـ يشمل القسم المدني المحاكم ويمارس الاختصاص الموضح في قانون القضاء المدني وقانون العقوبات وقانون التحقيق الجنائي وقانون محاكم الرؤساء سنة **١٩٣١** وقانون المحاكم الأهلية سنة **١٩٣٢** أو أي تعديل لتلك القوانين كما يشمل أية محاكم أخرى وأي اختصاص يوكل إليه من وقت لآخر بقانون.

(اختصاص القسم الشرعي)

٩٥ ـ يشمل القسم الشرعي المحاكم ويمارس الاختصاص الموضح في

قانون محاكم السودان الشرعية سنة ١٩٠٢ وأي قانون يعدله أو يحل محله.

(تنازع الاختصاص)

٩٦ ـ في حالة تنازع الاختصاص بين القسمين المدني والشرعي يحال ذلك لاتخاذ قرار بشأنه بواسطة محكمة اختصاص تتكون من رئيس القضاء كرئيس وقاضي القضاء وقاضيين من المحكمة المدنية العليا وقاض واحد من المحكمة الشرعية العليا.

(التعيينات القضائية)

٩٧ ـ (١) رئيس القضاء وقاضي القضاة وأعضاء المحاكم العليا يعينهم مجلس السيادة بعد التشاور مع الرئيس المختص أو الرئيس المتقاعد.

(٢) أعضاء المحاكم الفرعية يعينهم الرئيس المختص.

(٣) لا يجوز عمل أي تعيين يكون أثره زيادة عدد أعضاء الهيئة القضائية ما لم يأذن البرلمان بتلك الزيادة بقانون.

(القسم القضائي)

٩٨ ـ رئيس القضاء وأعضاء المحكمة المدنية العيا يؤدون عند تعيينهم قسماً أو إعلاناً أمام مجلس السيادة بالصيغة الموضحة في الجدول ويؤدي أعضاء المحاكم المدنية الفرعية القسم أو الإعلان المذكور أمام رئيس القضاء.

(مدة شغل المنصب)

٩٩ ـ (١) رئيس القضاء وقاضي القضاة وأعضاء المحاكم العليا يبقون في مناصبهم حتى يبلغوا الخامسة والخمسين من العمر، أو أي عمر بعد ذلك حسب موافقة مجلس السيادة على أنه يجوز لهم في أي وقت الاستقالة من مناصبهم بإعلان كتابي لمجلس السيادة ولا يجوز عزلهم

من مناصبهم إلا بأمر من مجلس السيادة يصدر بناء على توصية بعزلهم إما من الرئيس المختص وجميع أعضاء المحكمة العليا الآخرين (عدا العضو الموصى بعزله)، وإما بناء على توصية أجيزت في جلسة مشتركة للمجلسين بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء.

(٢) يظل أعضاء المحاكم الفرعية في وظائفهم حتى يبلغوا الخامسة والخمسين من عمرهم، على أنه يجوز لهم في أي وقت الاستقالة من مناصبهم بإعلان كتابي موجه إلى الرئيس المختص، ويجوز عزلهم من وظائفهم بأمر من الرئيس المختص يصدر بموافقة مجلس السيادة.

(تحويل السلطات بواسطة رئيس القضاء)

١٠٠ ـ يجوز لرئيس القضاء أن يحول لقاضي القضاة أو لعضو أو لأعضاء المحكمة المدنية العليا أو لكبير مسجلي المحاكم ما يرى مناسبة تحويله من السلطات التي تكون له كرأس إداري للهيئة القضائية، كما يجوز له أن يحول لعضو أو لأعضاء المحكمة المدنية العليا أو كبير مسجلي المحاكم ما يرى مناسبة تحويله من السلطات التي تكون له كرأس قضائي للهيئة القضائية وذلك فيما عدا سلطاته الموضحة في المادة ٩٦.

(مرتبات وشروط خدمة الهيئة القضائية وموظفيها)

١٠١ ـ (١) تكون مرتبات أعضاء الهيئة القضائية وحقوقهم في المعاش وفقاً لما يحدده البرلمان بقانون، وفي الوقت الحاضر تكون كما هي عليه قبل العمل بهذا الدستور مباشرة على أنه لا يجوز بعد تعيين عضو في الهيئة القضائية تعديل مرتبه أو حقه في المعاش بما يعود عليه بالضرر.

(٢) مع مراعاة أحكام هذا الدستور تكون شروط خدمة أعضاء الهيئة القضائية، بما في ذلك النصوص الخاصة بالتوظيف والتعيين والترقيات

والنقل والتقاعد والتأديب والمعاش، حسبما ينص عليه في اللوائح التي يضعها رئيس القضاء بالتشاور مع قاضي القضاة فيما يختص بالقسم الشرعي وبموافقة مجلس السيادة، وفي الوقت الحاضر تسري النصوص التي كانت سارية المفعول قبل العمل بهذا الدستور مباشرة ومطبقة على جميع موظفي الحكومة مع مراعاة أو تعديل يدخل عليها.

(٣) يجوز أن تنص اللوائح المذكورة على إنشاء لجنة لخدمة الهيئة القضائية يكون رئيسها رئيس القضاء، ويكون قاضي القضاة عضواً فيها بحكم منصبه على أن تحول للجنة ما يرى ملاءمة تحويله من السلطات والأعمال فيما يتعلق بأي من المسائل المذكورة في الفقرة السابقة.

(حراسة الدستور)

١٠٢ ـ (١) الهيئة القضائية هي حارسة الدستور ولها اختصاص النظر والحكم في أية مسألة تشمل تفسيره أو تطبيق الحقوق والحريات الممنوحة بموجب الفصل الثاني.

(٢) تختص المحكمة المدنية العليا بتفسير الدستور.

الفصل العاشر ـ لجنة الخدمة العامة

(إنشاء لجنة الخدمة العامة)

١٠٣ ـ (١) تؤلف لجنة للخدمة العامة (يشار إليها في هذا الفصل «باللجنة») يعين مجلس السيادة رئيسها وأعضاءها الآخرين بعد التشاور مع مجلس الوزراء.

(٢) يجوز لمجلس السيادة وضع لوائح لتحديد عدد أعضاء اللجنة ومدة شغلهم مناصبهم ومرتباتهم وشروط خدمتهم ولوضع النصوص الخاصة بموظفي اللجنة.

(الأعمال العامة للجنة)

١٠٤ ـ يستشير مجلس الوزراء أو الوزير المختص اللجنة وهي التي تضع توصيات لمجلس الوزراء أو للوزير فيما يتعلق بالمبادىء التي تراعى في المسائل الآتية:

(أ) التوظيف والتعيين والترقية والنقل والتقاعد.

(ب) عقد الامتحانات لدخول الخدمة أو الترقية.

(ج) التأديب.

على أنه يجوز لمجلس السيادة أن يوضح بأمر منه المسائل (خلاف المواضيع ذات الأهمية الكبرى) التي لا ضرورة فيها لاستشارة اللجنة إما بصفة عامة أو في أية حالة معينة خاصة أو في أية ظروف خاصة.

(أعمال خاصة للجنة)

١٠٥ ـ يقدم مجلس الوزراء أو الوزير المختص المسائل الآتية للجنة لوضع توصيات عنها لمجلس الوزراء أو الوزير المختص:

(أ) مقترحات لوائح تتعلق بمرتبات أو شروط خدمة موظفي الحكومة.

(ب) مقترحات لإنشاء وظائف جديدة تخصص لها مرتبات ما فوق الدرجة.

(ج) مقترحات لترقية موظفي الحكومة لوظائف مخصص لها مرتبات ما فوق الدرجة.

على أنه يجوز لمجلس السيادة أن يوضح بأمر منه المسائل (خلاف المواضيع ذات الأهمية الكبرى) التي لا ضرورة أن يقدمها مجلس الوزراء أو الوزير المختص للجنة إما بصفة عامة أو في أي حالة معينة خاصة أو في أي ظروف خاصة.

(سلطة مجلس السيادة في منح اختصاصات إضافية للجنة)

١٠٦ ـ يجوز لمجلس السيادة بناء على توصية مجلس الوزراء أن يمنح اللجنة بأمر منه أية اختصاصات إضافية ذات طابع مماثل لتلك الموضحة في هذا الدستور فيما يختص بالخدمة العامة كما يرى ذلك مناسباً من وقت لآخر.

(منح سلطات فرعية للجنة بموجب لوائح)

١٠٧ ـ بغرض تمكين اللجنة من أداء أعمالها وممارسة سلطاتها يجوز لمجلس السيادة وضع لوائح:

(أ) للإذن للجنة بأن تطلب أن تقدم لها أية وثائق أو سجلات حكومية، وأن تطلب أي شخص للحضور أمامها للإدلاء ببينة في أية مسألة قيد النظر أو التحري بواسطتها.

(ب) للنص على جميع المسائل الأخرى الفرعية الضرورية بما في ذلك تحديد المخالفات وتوقيع الجزاءات فيما يتعلق بأية مسألة ورد ذكرها في البند السابق.

(نقل سلطات وواجبات للجنة)

١٠٨ ـ فيما عدا ما يقرره البرلمان بقانون تقوم اللجنة بالأعمال الآتية وتباشرها:

(أ) سلطات لجنة التأديب المركزية بموجب قانون تأديب الموظفين سنة ١٩٢٧.

(ب) سلطات مجلس السكرتيرين وواجباتهم بموجب قوانين حكومة السودان للمعاشات وقوانين مال التأمين.

(تقديم العرائض إلى اللجنة)

١٠٩ ـ (١) لكل موظف حكومة، يتظلم من أي قرار صدر ضده، أن يقدم عريضة إلى اللجنة.

(٢) متى تسلمت اللجنة هذه العريضة، تقوم بنظرها ولها في أثناء ذلك أن تطلب موافاتها بأية معلومات من أية مصلحة حكومية، وفي هذه الحالة يتعين موافاتها بها.

(٣) تقدم اللجنة توصياتها بصدد تلك الشكوى إلى الوزير المختص أما إذا كانت الشكوى ضد قرار الوزير فتقدم التوصية إلى مجلس الوزراء.

(٤) في أية حالة لا يقبل فيها مجلس الوزراء توصية اللجنة يبلغ مجلس ذلك فوراً إلى مجلس السيادة مشفوعاً بالأسباب التي يستند إليها في عدم قبول تلك الوصية، وفي هذه الحالة يكون قرار مجلس السيادة واجب التنفيذ.

(التقرير السنوي)

١١٠ ـ تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أعمالها لمجلس السيادة الذي يقوم بدوره بوضع نسخة منه أمام البرلمان.

الفصل الحادي عشر ـ أحكام انتقالية

(استمرار البرلمان)

١١١ ـ مع مراعاة أحكام هذا الدستور

(١) يستمر البرلمان القائم، قبل العمل بهذا الدستور مباشرة، قائماً بمجلسيه يباشر جميع السلطات ويؤدي جميع المهام الممنوحة بأحكام هذا الدستور لمجلسي البرلمان على أن تحسب المدة التي قضاها هذا البرلمان بموجب أحكام قانون الحكم الذاتي كجزء من المدة المقررة بالمادتين ٥٥ و٥٦ من هذا الدستور. هذا ويجوز لمجلس السيادة بناء على توصية مجلس الوزراء أن يصدر أمراً باستمرار البرلمان لمدة لا تزيد على ستة أشهر بالإضافة إلى مدة الثلاث سنوات المقررة بالمادتين ٥٥ و٥٦.

(٢) يستمر رئيسا المجلسين ونائبا الرئيس وكتبة المجلس الذين كانوا يشغلون مناصبهم قبل العمل بهذا الدستور مباشرة في تلك المناصب كما لو كانوا قد عينوا بموجب هذا الدستور.

(٣) تستمر لوائح كل من المجلسين الداخلية المعمول بها قبل العمل بهذا الدستور مباشرة، معمولاً بها كما لو كانت قد صدرت بموجب هذا الدستور.

(أحكام خاصة بمشروعات القوانين المعلقة في البرلمان)

١١٢ ـ يستمر كل مشروع قانون يكون قبل العمل بهذا الدستور مباشرة معلقاً في أحد مجلسي البرلمان، في ذلك المجلس كما لو كانت الإجراءات التي اتخذت بشأن هذا المشروع قد اتخذت في ذلك المجلس وفقاً لهذا الدستور.

(استمرار القوانين القائمة)

١١٣ ـ مع مراعاة أحكام هذا الدستور تستمر جميع القوانين المعمول بها قبل العمل بهذا الدستور مباشرة، معمولاً بها إلى أن تغير أو يستبدل بها غيرها أو تعدل بواسطة البرلمان أو أية سلطة أخرى مختصة.

تفسير أول:

يشمل التعبير «قانون معمول به» في هذه المادة القانون الذي لم يطبق إطلاقاً أو الذي لم يطبق في منطقة معينة.

تفسير ثان:

لا يجوز تفسير هذه المادة بحيث تقضي باستمرار قانون بعد التاريخ المحدد لانتهاء العمل به إن وجد مثل هذا التاريخ.

(استمرار مجلس الوزراء)

١١٤ ـ يستمر جميع الأشخاص الشاغلين لمناصب الوزراء قبل العمل بهذا

الدستور مباشرة في تلك المناصب عند العمل به كأعضاء بمجلس الوزراء وفقاً لهذا الدستور.

(استمرار وكلاء الوزارات البرلمانيين)

١١٥ ـ يستمر جميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب وكلاء وزارات برلمانيين قبل العمل بهذا الدستور مباشرة في تلك المناصب بوصفهم وكلاء وزارات برلمانيين بموجب هذا الدستور.

(استمرار الهيئة القضائية)

١١٦ ـ (١) يستمر أعضاء الهيئة القضائية الشاغلين لوظائفهم قبل العمل بهذا الدستور مباشرة في تلك الوظائف وفقاً لأحكام هذا الدستور، وتستمر جميع اللوائح الصادرة من رئيس القضاة نافذة المفعول كما لو كانت قد صدرت بموجب هذا الدستور.

(٢) تستمر لرئيس القضاء جميع السلطات الممنوحة له قبل العمل بهذا الدستور مباشرة مع مراعاة أي حكم آخر يصدره البرلمان بقانون في هذا الخصوص.

(استمرار لجنة الخدمة العامة)

١١٧ ـ يستمر أعضاء لجنة الخدمة العامة، الذين يشغلون مناصبهم قبل العمل بهذا الدستور مباشرة، في تلك المناصب بموجب هذا الدستور وتستمر جميع اللوائح الصادرة بشأنهم، وجميع المسائل المعلقة أمامهم كما لو كانت تلك اللوائح قد صدرت بموجب هذا الدستور، وكما لو كانت المسائل المطروحة أمامهم قد عولجت وفقاً لأحكامه.

(استمرار المحاكم والسلطات والموظفين)

١١٨ ـ مع مراعاة أحكام هذا الدستور تستمر جميع المحاكم والسلطات الأخرى التي تكون موجودة قبل العمل بهذا الدستور مباشرة في أداء

أعمالها ويستمر جميع الموظفين بحكومة السودان باختصاصاتهم التنفيذية والإدارية والكتابية الذين يكونون شاغلين لوظائفهم قبل العمل بهذا الدستور مباشرة، في تلك الوظائف باختصاصاتهم المتقدمة.

(استمرار المراجع العام)

١١٩ ـ يستمر المراجع العام الشاغل لوظيفته قبل العمل بهذا الدستور مباشرة في تلك الوظيفة وفقاً لأحكام هذا الدستور مع مراعاة تأديته لليمين أو الإعلان بالصيغة الموضحة في الجدول.

(تعديل الدستور)

١٢٠ ـ يجوز أن يعدل هذا الدستور بمشروع قانون يقره المجلسان في جلسة مشتركة بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائهما ويوافق عليه مجلس السيادة.

(تفسير)

١٢١ ـ في تفسير هذا الدستور، وما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر، يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني الموضوعة لها على التوالي:

«رئيس القضاء»: تشمل الشخص الذي يعين ليقوم بأعمال رئيس القضاء.

«المجلس»: مجلس الوزراء.

«قاضي القضاة»: تشمل الشخص الذي يعين ليقوم بأعمال قاضي القضاة.

«مجلس»: تشمل عندما يقتضي سياق الكلام ذلك، مجلس الشيوخ.

«قانون»: معناها أي قانون أو قرار أو أمر مؤقت يصدره البرلمان أو تصدره سلطة أخرى مختصة، وتشمل أي أمر أو أي تشريع فرعي، أو أية قاعدة أو لائحة أو إعلان مما يكون له قوة القانون في السودان أو في أي جزء من أجزائه.

«عضو الهيئة القضائية»: تشمل أي شخص من المذكورين بعد: رئيس القضاء، قاضي القضاة، المفتي، أعضاء المحاكم العليا، قاضي المديرية،

القاضي الجزئي، القضاة الشرعيون، القضاة المقيمون، قضاة الجنايات، المساعدون القضائيون، كبير مسجلي المحاكم.

«أعضاء المحاكم الفرعية»: معناها أعضاء الهيئة القضائية دون مرتبة أعضاء المحاكم العليا.

«مشروع قانون مالي»: معناها مشروع قانون لتخصيص أي اعتماد للمصروفات للخصم على الإيرادات، أو على الأموال الاحتياطية للحكومة، أو أية مخصصات من أيهما، أو أي مشروع قانون بإنشاء أية ضريبة أو تعديلها أو إلغائها، وأي مشروع قانون يجيز عقد قروض بإصدار سندات.

«البرلمان»: معناها مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

«المعاشات: تشمل المكافآت والفوائد الأخرى لما بعد الخدمة.

«ضريبة»: معناها أية ضريبة سواء كانت عامة أو خاصة، كما تشمل العوائد الجليلة ورسوم الاستيراد والتصدير والاستهلاك والإنتاج.

الجدول

صيغة قسم أعضاء مجلس السيادة

أنا. . . . . (الاسم) أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقاً) بأن أناصر بكل ما في وسعي دستور السودان، وأن أؤدي واجباتي كعضو بمجلس السيادة بأمانة دون خشية أو محاباة أو سوء قصد، وألا أذيع لأي شخص أية مسألة علمت بها كعضو بذلك المجلس إلا لأداء واجباتي المذكورة.

صيغة قسم الوزراء

أنا. . . . . (الاسم) أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقاً) بأن أناصر بكل ما في وسعي دستور السودان بقانون، وأن أؤدي واجباتي كوزير بإخلاص وأمانة دون خشية أو محاباة أو سوء قصد، وألاّ أذيع لأي شخص أية مسألة علمت بها كوزير إلا لأداء واجباتي المذكورة.

صيغة قسم الأعضاء

أنا. . . . . (الاسم) بصفتي عضواً منتخباً (أو معيناً) في البرلمان أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقاً) بأن يكون إخلاصي وولائي الصادق لدستور السودان الموضوع بقانون، وأن أؤدي بإخلاص الواجبات التي يزمع أن توكل إليّ.

صيغة القسم القضائي

أنا. . . . . (الاسم) أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقاً) بأنني طالما أشغل منصب. . . . . (يذكر المنصب) أن أعمل بكل ما في وسعي لأن أناصر دستور السودان الموضوع بقانون، وأن أحقق العدالة لجميع طبقات الشعب بمقتضى القوانين والعرف في هذه البلاد دون خشية أو محاباة أو سوء قصد، والله المستعان.

صيغة قسم المراجع العام

أنا. . . . . (الاسم) وقد عينت مراجعاً عاماً للسودان، أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقاً) بأن يكون إخلاصي وولائي لدستور السودان الموضوع بقانون، وأن أؤدي بإخلاص الواجبات التي يزمع أن توكل إليّ.